مشكلة

القرن الإفريقي

وقضية شعب الصومال

دكتور

جلال يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ

ووكيل كلية الآداب - جامعة المنيا

دكتور

محمد نصر مهنا

مدرس العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



دار المعارف

مشكلة
القرن الإفريقي
وقضية شعب الصومال

دكتور
جلال يحيى
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
ووكيل كلية الآداب - جامعة المنيا

دكتور
محمد نصر مهنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



دار المعارف

مقدمة

القرن الإفريقى هو ذلك الجزء الذى يبرز من هذه القارة ، فى شرقها ، ويتقدم فى الماء ، ويفصل المحيط الهندى عن خليج عدن ؛ وهو ذو شكل مثلث تقريباً ، ومميز ؛ إنه بلاد الصومال .

ولهذه المنطقة أهمية إستراتيجية كبيرة ، نتيجة لموقعها الجغرافى ، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث ، وحين حاول البرتغاليون إقتحام هذا البحر من الجنوب ، لتوجيه ضربة عنيفة ، إن لم تكن قاضية ، لسلطنة المماليك ، والتى كانت تسيطر على منطقة الشرق الأدنى كلها ، ومن مصر إلى الشام ، وإلى الحجاز واليمن . ولذلك فإن الصراع كان قوياً فى ذلك العصر ، وكانت لبلاد الصومال أهمية خاصة فيه . كما وضحت هذه الأهمية أيضاً عند وصول بريطانيا إلى عدن فى عام ١٨٣٩ ؛ وزادت وضوحاً مع مشروع قناة السويس ، والتى أصبحت من يومها شرياناً حيوياً يصل الشرق بالغرب ، ويقرب بين الدول الإستعمارية والتسلطية فى الغرب ، وبين مستعمراتها ومناطق نفوذها وإستغلالها فى الشرق .

وبلاد الصومال إفريقية فى أساسها ، وفى شعبها . وتعتبر معبراً للشعوب بين قارتى آسيا وإفريقية . ولقد إعتز الصومال بشخصيته الأفريقيه ، وبعد إنتشار الإسلام ، إعتز الصوماليون إعتناقهم الإسلام ، الذى ميزهم الله به عن جيرانهم .

ولقد كانت هناك علاقات وثيقة بين بلاد الصومال وبين مصر ، منذ أقدم العصور وكانت هناك مبادلات تجارية ، وتأثيرات ثقافية بين هذين البلدين ، ولا تزال هذه العلاقات وطيدة ، وعبر العصور الطويلة .

أما قضية الشعب الصومالى فتتلخص فى أن الأطماع الإستعمارية ، ثم تطور الحكم الإستعمارى لهذه المنطقة ، قد أدى إلى تقسيمها إلى خمسة أجزاء ، رغم أن شعبها واحد ، وله شخصيته الواضحة ، والتى تقوم على أسس ثابتة فى اللغة والجنس والدين والعادات والتقاليد . وهذه الأقسام الخمسة هى الصومال البريطانى ، وصوماليا الايطالية ، وساحل الصومال الفرنسى ، والأوجادين ، والصومال الكينى . ورغم أن الإقليمين الأولين قد إتحدا سوياً فى دولة واحدة ، هى جمهورية الصومال ، إلا أن الأقاليم الثلاث الأخرى لا تزال بعيدة عن التمكن من الإتحاد معها ، خاصة وأن الإقليمين الأخيرين يرزحان تحت نظام إستعمارى واضح ، سواء من جانب إثيوبيا على أقاليم الأوجادين وهرر والكافا والجالا ، أو من جانب الحكم العسكرى الذى تفرضه كينيا على منطقة الصومال الكينى .

وإذا كانت عملية إستقلال الصومال البريطانى السابق ، وإستقلال صوماليا ، ثم إتحادهما معاً ، فى جمهورية الصومال عام ١٩٦٠ قد أظهر المعركة فى ذلك الوقت على أنها مجرد عملية إستقلال وإتحاد ، فان تطور العلاقة بين الدولتين الأعظم ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وإتحاد الجمهوريات السوفيتية قد أثر على قضية شعب الصومال بعد ذلك ، مع زيادة إهتمام هاتين الدولتين العملاقتين بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى ، وزيادة الإهتمام بإمكانية الحصول على قواعد هناك ، أو حتى على « تسهيلات » عسكرية ، ودون أن ننسى أهمية العثور على البترول . وإذا كان النفوذ السوفيتى وضاحاً فى جمهورية الصومال فى سنوات الستينات ، والنفوذ الأمريكى راسخاً فى إثيوبيا فى نفس الفترة ، فإن الأوضاع تغيرت ، بعد حرب رمضان ، أكتوبر ١٩٧٣ ، وخرج النفوذ السوفيتى من الصومال ، لكى ينتقل مع ثورة إثيوبيا عام ١٩٧٤ إلى هذه الدولة الأخيرة ؛ بينما إضطر الإتجاه الجديد فى الصومال إلى منح « تسهيلات » للولايات المتحدة فى

ميناء بربرة . والمهم هو أن هذا الصراع الصومالى الأثيوبى ، والذى تسيطر عليه العلاقة الموجودة بين الدولتين الأعظم ، يؤدى ، ورغم المتغيرات ، إلى إستمرار تقسيم القرن الأفريقى،بلاد الصومال ، وعدم تمكنها من إتمام وحدةشعبها الصومالى المناضل .

ولقد قسمت الكتاب إلى أربع أقسام ، قمت بكتابة الأقسام الثلاث الأولى منها ، وهى عن : الصومال فى العصر الحديث ، وشرحت فيه القواعد والمراكز الإستعمارية ، وعن دور مصر فى شرق إفريقية ، ثم التدخل البريطانى ، وبداية النشاط الإيطالى ؛ ثم عن التقسيم الإستعمارى للصومال وهرر ، مع المنافسات الإنجليزية الفرنسية الإيطالية الأثيوبية ، والتى إنتهت إلى تقسيم بلاد الصومال فيما بينها ؛ وأخيراً عن جهاد الصومال ، والذى إمتد إلى عام ١٩٢١ ، وما تبع ذلك من تطورات حتى مرحلة الاستقلال . ولقد إستندت إلى مادة وثائقية لها قيمتها فى كتابة هذه الأقسام ، وعرضتها عرضا تاريخيا .

أما القسم الرابع من هذا الكتاب ، وهو عن « مشكلة القرن الأفريقى المعاصرة» فلقد كتبه الزميل والصديق الدكتور/محمد نصر مهنا ، وعرض فيه الملامح الرئيسية المعاصرة لمشكلة القرن الافريقى ، وتطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وتفسير عوامل التغيير ، وأخيراً مسألة علاقة مشكلة القرن الأفريقى بالصراع العربى الاسرائيلى .

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصا فى المكتبة العربية ، وأن ينفع الدارس والطالب والقارىء العام .

وعلى الله قصد السبيل ؟

الاسكندرية فى ٤ أكتوبر ١٩٨٠

دكتور

جلال يحيى

تمهيد

مصر والصومال

نشأت مصر فى إفريقية وعاشت فيها وارتبطت بها ، وهى حقيقة علمية ومادية ولا يمكن لأحد أن يجادل فيها .

ارتبطت مصر بافريقية بروابط مختلفة ، تتمثل فى الموقع الجغرافى وفى الجنس والدين واللغة والوحدة الثقافية والحضارية . ولاشك أن أى افريقى يقرب منها عن أى أوربى أو أمريكى ، ونشعر حياله بروابط وبتفاهم لايسهل الشعور به مع غيره من أبناء القارات الأخرى .

فمصر إفريقية بموقعها الجغرافى ، مادامت تقع فى ذلك الركن الشمالى الشرقى من هذه القارة العذراء . ورغم أن مصر مركز إلتقاء افريقية مع آسيا وأوربا إلا أنها افريقية . ولايمكننا ، حتى الآن ، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يجرى فى اليوم فى أعماق افريقية بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين . كما يقول السيد رئيس الجمهورية ، لا نستطيع لسبب هام وبديهى ، هو أننا فى افريقية ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل مانستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء ..... لن نتخلى عن مهمتنا الآن ، ولكن أجدادنا قاموا بها من قبلنا ، وفى ظروف كانت أصعب من ظروفنا ، وبوسائل أقل تطورا من وسائلنا وإمكانياتنا ، وقاموا بذلك لأنهم افارقة وللافارقة ، ولأن بلادهم كانت افريقية .

ومصر افريقية مادام النيل ينبع من وسط القارة ويحمل إلينا عوامل الثروة والخصوبة والرخاء . ويشتمل حوض النيل الآن على وحدات سياسية مختلفة وحكومات متباينة ، قد تتعاون وقد تتنافس وقد تتشاجر ، كما يتخاصم أبناء الأسرة الواحدة . فهناك السودان والصومال ولاريتريا والحبشة واوغندة وكينيا، ولكنها كلها ترتبط بالنيل ، وتعيش منه أو عليه ، وقد تتوقف حياتها على مايحمله لها من مياه . ولقد كان أمر السيطرة على مياه النيل ، وضمان وصوله لمصر من أهم مشاغل حكام وادى النيل ، ومنذ فجر التاريخ وكم من مرة ادعى فيها هذا الملك ، أو ذلك الرئيس ، أنه سيعمل على تغيير مجرى النيل ، وأقام بذلك أحداث التاريخ وأقعدها . وسواء أكان مثل هذا الاتجاه قد ظهر فى عصور الفراعنة ، أو بداية هجوم القوات الإستعمارية البرتغالية على افريقية فى أثناء القرن السادس عشر ، فان النتائج كانت متشابهة . وكانت أعمال الرى والصرف فى البلاد التى تعيش من مياه النيل من بين أهم مايذكر بالخير وفى التاريخ لحاكم أو ملك أو صاحب سلطان . لقد تغنى المصريون بالنيل وعبدوه ، وعبدوا بذلك إبناً من بناء افريقية . وفكروا دائما فى أصله ومنبعه ، وحاولوا الوصول إليه وإستكشافه ، سواء أكان ينبع من السماء أو من جبال القمر ، وكانوا فى حقيقة الأمر يحاولون الوصول إلى قلب إفريقية ، وإلى مصدر حياتهم الحقيقى .

ومصر افريقية إذ أن أبناءها أفارقة من أبناء افريقية ، ويرتبطون ببقية سكان هذه القارة إرتباطاً جنسيا . ولقد أثبت البحث العلمى أن سكان حوض النيل من أصل واحد ، ومن جنس واحد ، هو العنصر الحامى ، رغم وجود إختلافات بسيطة فى لون البشرة أو العينين وإختلاف صفات الشعر ، التى ترتب جزء كبير منها على الاختلاط بشعوب أخرى فى هذا الاقليم أو ذاك .

حقيقة أن الحاميين ينقسمون إلى حاميين شماليين فى طرابلس وجنوب الجزائر وحتى المغرب ، وحاميين شرقيين يمتدون من مصر إلى إقليم الاريتريا الحالى والحبشة ، ولكنهم كلهم من الحاميين ، وهو رباط لايمكن تجاهله بسهولة .

ومصر افريقية بدينها . ويعتبر الدين — مهما حاول الماديون من تقليل أهميته . ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التى تساعد على الروابط ، بل التى ينشأ عليها المجتمع . وحينما انتشرت المسيحية ودخلت مصر ، قامت مصر بنشرها فى إفريقية . وسارت المسيحية من مصر جنوبا إلى النوبا وإلى الحبشة ، وبقيت فى الأولى حتى القرن الرابع عشر ، وبقيت فى الثانية حتى الآن ولقد ظلت الكنائس المسيحية الافريقية مرتبطة بالكنيسة المرقسية المصرية ، وحتى الآن ، وهى رابطة لايمكن لأحد أن يتجاهلها ، أو يقلل من أهميتها . حقيقة أن بعض التنافس قد نشأ بين كنائس هذه الأقاليم المختلفة ، وخاصة بعد انتشار الاسلام ، ومحاولة بعض الدول الاجنبيه الاستعمارية ، وكانت كاثوليكية ، مثل البرتغال ، الوصول إلى الايقاع بين بعض هذه الكنائس الافريقية ، وخاصة الكنيسة الحبشية مع الكنيسة المصرية ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك تحويل الاثيوبيين الارثوذكسين إلى المذهب الكاثوليكى ، وهى مرحلة خاصة ، لها عواملها ونتائجها المحددة ، ولم تؤثر على تاريخ المنطقة .

وحين إنتشر الاسلام من الجزيرة العربية شمالا وشرقا وغربا . ووصل إلى مصر ، أصبحت مصر تلك القاعدة الأمامية لنشر الاسلام وإعلان الحق فى كل افريقية . وسارت منها الحملات غربا إلى شمال افريقية ، وسار منها المجاهدون جنوبا مع النيل إلى السودان وسواحل البحر الاحمر . وهكذا ارتبطت افريقية

وخاصة أقاليمها الشمالية والشرقية بمصر وبالاسلام . وساعد هذا الرباط الروحى على إدماج الأهالى والمجتمعات ، وعلى التزاوج وتبادل المنافع ، وبشكل يمهد للاتحاد ، إن لم يكن الوحدة .

انتشر الاسلام من مصر فى افريقية ، مع هجرات قبائل بأكملها ، سارت من الحجاز عبر أرض الكنانة ومنها إلى افريقية ، كما انتشر الاسلام عن طريق انتقال عدد من التجار العرب والمسلمين ، عبر البحر الأحمر وبوغاز باب المندب ، وعملهم ومتاجرتهم مع أبناء القارة الافريقية ، وأدى ذلك إلى دخول الاسلام بلاد الصومال وشرق افريقية ، وإذا كان انتشار الاسلام مع طريق الهجرة يتصل باعطاء صبغة معينة الى أبناء الاقليم الذى تصله هذه القبائل ، فان وصول التجار المسلمين لم يأخذ شكل حركة جهاد مسلحة لفرض الاسلام على الشعوب الافريقية المجاورة . فلقد جاء التجار المسلمون باخلاق جديدة ، وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة ، الافارقة بسمو أخلاق العرب وحسن معاملتهم ، وشعروا أن السبب فى ذلك هو دينهم ، لاسلامهم ، فتقربوا منهم وزادوا من علاقاتهم بهم ، ثم تزاوجوا فيما بينهم ، ونتج عن ذلك شعوب جديدة امتازت بعشقها للحرية والاستقلال ، واعتزازها باسلامها مع اعتزازها بافريقيتها . وورثوا صفاتهم الجيدة عن آبائهم واجدادهم ، من العرب ومن الافريقيين ، وخرجوا شعوبا حرة تكافح من أجل افريقيتها ومن أجل الاسلام . ولازالت تكافح .

ومصر افريقية بعروبتها التى تستند أساسا . إلى لغة الضاد ، ولايمكننا التحدث عنها وتناسى أصلها وأساسها وهو القرآن والاسلام . إنا أنزلناه قرآنا عربيا ،ومضت أربعة عشر قرنا ونحن عرب ، والفضل فى ذلك لله وللقرآن . ولقد سارت العروبة فى افريقية على طريق الاسلام ، ومعه ، ودخل قلوب

المسلمين وعلى السنتهم . وتعربت مصر ، فتعربت أقاليم كثيرة من افريقية ، وأصبحت مصر مركز العروبة وقلبها النابض ، وأصبحت هذه الاقاليم تمثل اعضاء جسد الأمة العربية الواحدة المتماسكة .

ومصر افريقية بثقافتها وحضارتها، كما أنها افريقية بمصالحها وبوحدة مصيرها، ويصعب بعد ذلك علينا أن نتناول تاريخ مصر إذا ماحاولنا فصله عن تاريخ القارة الافريقية ، مادامت مصر قد تأثرت بهذه القارة ، وأثرت فيها .

° ° °

لقد كانت وسائل الارتباط بين مصر وافريقية تتمثل فى ثلاث طرق : الأول هو النيل ، والثانى هو طرق القوافل عبر الصحراء الغربية من أسيوط مع طريق الأربعين ، وبطول هذا الدرب عبر الواحات الخارجة إلى كردفان ، الثالث هو طريق البحر الاحمر الذى سهل وصول مصر إلى شرق السودان والحبشة وبلاد الصومال .

أما الطريق الأول فكانت تعترضه الجنادل التى تعوق الملاحة فى النيل ، وتصعب عملية التوغل جنوبا فى قلب القارة الإفريقية . ورغم ذلك فان السهل الضيق المجاور للنيل قد سمح للمصريين بالسفر جنوبا ، وبالاتصال بابناء السودان ، وتبادل المنافع معهم والاتحاد بهم . وكانت الرغبة الجامحة فى معرفة أصول النيل ومنابعه تجذب المصريين جنوبا ، وتدفعهم دفعا للتوغل فى وسط القارة . ومنذ أيام الفراعنة سجل التاريخ صفحات مجيدة لأيام وحدة واتحاد بين أقاليم مصر الافريقية ازدانت بها جدران المعابد ووصلت بها مظاهر المدنية إلى المجاهل والغابات ، ومنذ قرون ولقد أثرت عمليات الغزو الليبى الفارسى واليونانى والرومانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصلات بين مصر وافريقية ، مع وادى النيل . وكم من مرة خرجت فيها هجرات مصرية جنوبا ، نتيجة لضغط

هجرات أجنبية على مصر نفسها ، وأدت بذلك إلى تدعيم الروابط بين اجزاء الاقليم الواحد .

وكما كان طريق النيل رباط صلة كان طريق درب الاربعين طريقاً ثانيا للوصل بين مصر وافريقية ، وأن كان طريقا أكثر صعوبة نتيجة لقلة المياه ولاشتداد درجات الحرارة فيه أكثر من طريق الوادى .

أما الطريق الثالث فهو طريق البحر الأحمر الذى وحد بين أبناء الأقاليم الذين يسكنون على ضفافه وساعد على الاتصال بينهم . ورغم أن هذا البحر كان صعبا فى جوه ، وصعبا فى ظروف الملاحة فيه ، إلا إن العزيمة القوية لم تكن تنقص الافارقة الذين صمموا على التغلب على هذه الصعوبات وتذليلها . فلم تقف حرارة الجو وارتفاع درجة الرطوبة فيه وفقر السواحل الرميلية فى طريق عزيمة المصريين للاتصال بشرق السودان وبلاد الصومال . فكافحوا وجاهدوا للوصول إلى هذه البلاد . والاتصال بأهلها وتبادل المنافع معهم ، ومنذ فجر التاريخ احتاج ابناء هذه الاقاليم كل منهم للاخرين ، فتعاونوا سويا فى الميادين التجارية والاقتصادية ، وعاشو كجيران لا ينشد كل منهم إلا الود والآخاء لاخوانه .

احتاج المصريون منذ عهد الفراعنة للبخور والأخشاب وجلود الحيوانات الموجودة فى الصومال ، وعرفوا أن أسهل طريق للوصول إلى هذه البلاد الافريقية هو الملاحة فى البحر الأحمر ، فصمموا على الوصول اليها رغم المصاعب .

وتدل آثار الاسرات الأولى وعصور ماقبل التاريخ فى مصر على تفوق الفراعنة فى فنون الملاحة ، ويذكر ماسبيرو وأن المصريين هم أول من بنى السفن البحرية ، وأول من سافر على البحار ، ولاقى الاخطار فى البحرين الأبيض

والاحمر ؛ بل ويظهر أنهم علموا غيرهم من الشعوب فى الملاحة وبناء السفن» .

وإختار المصريون القدماء أقرب طريق يصل بين وادى النيل وسواحل البحر الاحمر . وكان هذا هو طريق يصل بين وادى الحمامات الذى يخترق الصحراء الشرقية بين قفط على النيل والقصير على البحر الأحمر . فسار المصريون فى هذا الطريق، وتركوا آثارا تدل على مرورهم فيه ، وتدل على اتصالهم بشعوب أخرى. واخترقت القوافل وادى الحمامات ثم سارت السفن فى البحر الأحمر ، وتبادلت التجارة مع بلاد شرق افريقية ، ووثقت عرى الصلات بين البلاد الشقيقة .

ورغم وعورة الطريق البرى الموصل بين وادى النيل والبحر الاحمر ،إذلم تكن فيه حياه ولامياه ، فإن قدماء المصريين قد حملوا معهم مؤنة الطريق ثم مؤنة الاقامة على الشاطىء ، مضافا إليها مؤنة الرحلة ذهابا وإيابا فى البحر ، علاوة على الأخشاب اللازمة لبناء السفن نفسها . حمل قدماء المصريين ذلك على ظهور الحمير ، وتمكنوا على سواحل البحر الاحمر من بناء سفن تسمح لهم بالوصول الى بلاد شرق افريقية. وتحدثنا اخبار الأسر الاولى عن ازدياد عدد هذه الرحلات، وخصوصا فى عهد الاسرة الخامسة ، الذى امتاز عهدها بالفة هذه الحركة التجارية .

ولقد سجل لنا التاريخ حملة ساحورع إلى البلاد المقدسة لجلب البخور وخشب المر والابنوس . وحافظ الفراعنة بعد ذلك على هذه العلاقة ، وافتتحوا محاجر فى وادى الحمامات الذى أخذت تدب فيه الحياة نتيجة لمرور هذه البعثات التجارية.

ثم استخدم المصريون طريق وادى الطميلات حتى موقع السويس الحالى ، منذ عهد الأسره السادسة ، للوصول إلى البحر الاحمر ، وبالتالى الى بلاد الصومال وشرق افريقية . وازدادت هذه الصلات بمرور الزمن ، حتى جاء عهد حتشبسوت التى حدثتنا على جدران معبدها فى الدير البحرى بانباء حملتها إلى شرق افريقية ..

ولقد ثبت تاريخيا وجود قناة بحرية فى هذا العصر ، تسير فىوادىالطميلات سواحل البحر الأحمر ،ويظهر من رسم مناظر هذه الرحلة أن السفن كانت راسية على شاطىء النيل ، لاعلى شاطىء البحر . ثم سارت بعد ذلك فى هذه القناة الى البحر الاحمر وبلاد شرق افريقية . والظاهر أن هذه القناة قد غمرتها الرمال بعد ذلك ، مما اضطر رمسيس الثالث الى نقل لوازم رحلته على ظهور الحمير مرة جديدة بين قفط والقصير . ولكن المصريين أعادوا حفر هذه القناة فى عهدالملك ميخاو ، من ملوك الاسره السادسة والعشرين ، وتمت عملية الحفر فى عهد دارا الفارسى .

ولقد أصبحت هذه الرحلات الى مناطق شرق افريقية جزءا من حياة المصريين ، وسجلوها فى آدابهم ، وتناقلوها من جيل إلى جيل . وتسجل لنا قصة البحار أنباء المصاعب التى لاقاها البحارة المصريون الشجعان فى إحدى رحلاتهم فى البحر الاحمر إلى شرق افريقية ، وتغلبهم على هذه المصاعب ، ورجوعهم إلى مصر محملين بالهدايا والخيرات .

إهتم الفراعنة إذن بالتجارة مع هذه البلاد المقدسة التى سموها بلاد بونت . وحافظت مصر على هذه الصلات فى عصور البطالسة والرومان . وأخذت تجارة الشرق الاقصى تمر على موانى الصومال فى مواسم معينة كل سنة ، حسب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى ، ثم يعاد نقلها بعد ذلك إلى مصر ، وتوزيعها على بقية العالم اليونانى والرومانى فى أوربا . وهكذا لعبت كل من مصر والصومال وشرق افريقية دورا هاما وخطيرا فى التجارة العالمية ، بين الشرق والغرب ، منذ أقدم العصور . حقيقة أن طريقا تجاريا آخر قد بدأ فى الظهور ، وخصوصا فى العصر الرومانى ، وكان هذا الطريق بريا ، وينافس الطريق البحرى بين الصومال ومصر . فجاءت متاجر الشرق الأقصى إلى مكان عدن الحالى ، ثم سارت القوافل منها مخترقة اليمن والعسير والحجاز

شمالا إلى سواحل البحر المتوسط عند فلسطين ولبنان. ولكن هذا الطريق لم يقض على الطريق الآخر الموصل بين الموانى الصومالية والموانى المصرية . بل لقد دفع المصريين إلى الإستيلاء على الأقاليم السورية لضمان مرور الطريقين الهامين فى دولتهم . وحافظ البطالمة على هذه التجارة بين الشرق والغرب ، والتى لعبت شرق إفريقية والصومال فيها دوراً كبيراً. وإشتملت صادراتهم إلى أوربا على منتجات الصين والهند ووسط أفريقية، كما إشتملت صادراتهم إلى بلاد الجنوب على المنسوجات والمصنوعات المعدنية، فاعادوا حفر القناة التى تصل النيل بالبحر الأحمر، وإهتموا بالطريق البرى الذى يصل النيل بهذا البحر ، وأنشأوا الموانى على سواحل البحر الأحمر، وبدأوا فى إحضار الحيوانات الإفريقية، من بلاد الصومال وشرق إفريقية، وإستخدموا الفيلة فى معاركهم الحربية .

أما الرومان فإنهم قد حاولوا – بعد إحتلالهم لمصر – أن يسيطروا على هذه التجارة العالمية ، وفضلوا سيطرتهم على الطريق البحرى بين موانى الصومال ومصر على الطريق البرى الذى يمر فى شرق البلاد العربية . بل أنهم لم يتورعوا فى عهد فيسبا شيان ، عن إرسال حملة لتدمير عدن ، عملا على تقوية طريق التجارة الآخر الذى يرتكز على الموانى الصومالية وعلى مصر . وفرض الرومان ضرائب باهظة على سفن الشرق الأقصى التى تصل إلى جنوب الجزيرة العربية ، توجيها للتجارة إلى الطريق الآخر ، ومنعاً لتجار آسيا من الحصول على مكاسب يمكن الإحتفاظ بها لأبناء الشرق الأوسط .

ثم جاء البيزنطيون بعد الرومان، وعملوا على تشجيع كل الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب، وخصوصاً الطرق التى تؤدى رأساً إلى عاصمتهم فى القسطنطينية. فبدأ طريق ثالث فى الإزدهار ، وهو طريق الخليج العربى ، الذى يمر بعد ذلك

عبر ما بين النهرين إلى آسيا الصغرى ومنها إلى أوربا . وكان هذا بطبيعة الحال على حساب الطريق المار فى شرق البلاد العربية، وخصوصاً على حساب الطريق الموصل بين موانى شرق إفريقية والصومال وبين الموانى المصرية. ولكن كل ذلك لم يؤدى إلى وقف المعاملات التجارية بين مصر وشرق إفريقية ، وإن كانت التجارة بينهما قد إقتصرت تقريباً على تبادل المنتجات والمواد الخام الإقليمية .

وحينما بدأ العرب يخرجون من جزيرتهم مع ثورتهم الكبرى، حاملين مبادىء الإسلام ، توحدت كل من مصر والصومال وسواحل شرق إفريقية داخل نطاق هذه الدولة الجديدة ، التى أعطت صفتها الإسلامية أولا ثم صفتها العربية ثانيا — لكل الأقاليم التى أتحدت معها، ثم أنصهرت فى بوتقتها . وأصبحت مصالح مصر ومصالح شروق إفريقية ومصالح الصومال هى نفس مصالح الدولة العربية. دخل الإسلام مصر ، وأثر أكبر أثر فى تاريخها وفى شعبها. ودخل الإسلام كذلك بنادر شرق إفريقية وبلاد الصومال عن طريق اليمن وبوغاز باب المندب. ورحب الأفارقة بالإسلام كما رحب به أخوانهم فى مصر . وتتالت الموجات الإسلامية ، وأصبح الإسلام صفة لمعظم المصريين ، وديناً لأبناء شرق إفريقية .

ولقد صحب هذه الموجات العربية والإسلامية المتعددة إلى بلاد شرق إفريقية وسواحلها وصول حضارة جديدة ، وثقافة زاهرة ، قربت بين أبناء شرق إفريقية وبين المصريين ، ونشأت مدن جديدة ، على طول الساحل الأفريقى نتيجة لوصول هذه الموجات ، وأخذت الأسر العربية تتصاهر مع أبناء إفريقية، وتسهم بنصيب وافر فى نشأة مراكز هامة للثقافة العربية والإسلامية فى هذه البلاد .

هذا هو الطريق الثالث للإتصال بين مصر وإفريقية ، طريق البحر الأحمر ، الذى سجل له التاريخ أكثر مما سجل لطريق النيل، ودرب الأربعين عبر الصحراء..

ولقد أصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الإسلام فى شرق إفريقية، وتوغل منه النفوذ الإسلامى الى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية وأسهم فى هذا الطريق التجار العرب ، وإستمالوا الأفارقة اليوم ، وتصاهروا معهم، وأنشأوا شعوباً إفريقية عربية تمتاز — كما ذكرنا — بعشقها للحرية والإستقلال، وإعتزازها بأفريقيتها مثل إعتزازها بإسلامها . وأورثوا صفاتهم الجيدة أباً عن جد إلى هؤلاء الأشبال الأفارقة المسلمين الذين خرجوا أحراراً يكافحون من أجل إفريقيتهم ، ومن أجل إسلامهم .

وكما رأى العالم العربى والإسلامى أيام عز ومجد ، وأيام تفكك وتشتت، رأى أبناء شرق إفريقية نفس هذه الأيام، وشعروا بما شعرت به بقية الشعوب الإسلامية الكبرى فى العصور الوسطى، ولكنهم إحتفظوا بتضامنهم مع بقية الشعوب المجاورة لهم وتداولت الدول أمر الشرق الأدنى ، وتعرضت هذه المنطقة لأخطار جسيمة . هاجمها التتار ، وهاجمها الصليبيون ، وإتخذ هؤلاء الأخيرون من دينهم ستاراً يخفون به أطماعهم التجارية والإقتصادية ، ومصالحهم الشخصية والاستراتيجية فى بلاد الشرق الأدنى العربى . ثم بدأت الدول الأوربية فى يقظتها ، وعملت على إنتزاع تجارة الشرق العالمية من أيدى المسلمين ، وبدأت سفنها تبحث عن طريق آخر يوصلها الى الهند ، فسارت نحو الغرب حيث أكتشفت أمريكا ، وسارت صوب الجنوب ملتفة حول رأس الرجاء الصالح ، ومنه الى المحيط الهندى ، والى كنوز الهند والصين. وشاركت كل من اسبانيا والبرتغال فى هذه الحركة، وأضطرت مصر المملوكية الى الكفاح من أجل احتفاظها بالتجارة العالمية فى أيديها . فحاولت منع الأجانب من النزول فى جنوب الجزيرة العربية ، ومن تثبيت أقدامهم على سواحل الصومال ، وفى جزر المحيط الهندى . وأتصلت بأمراء الهند ، وحاولت

التحالف مع البندقية التى إرتبطت مصالحها فى ذلك الوقت بمصالح مصر. ولكن هذا التحالف المملوكى مع البندقية لم يعط نتيجة لها قيمتها .

لقد تمكن المصريون من هزيمة الأساطيل البرتغالية سنة ١٥٠٨ بجوار جزيرة ديو ، ولكنهم لم يقضوا على قوة البرتغاليين بشكل نهائى. فأعاد البرتغاليون مهاجمة المصريين ، وإنتصروا عليهم فى العام التالى. وحاول المماليك التحالف مع الدولة العثمانية الناشئة فى ذلك الوقت ، ولكن قوات غرب أوربا كونت جبهة متحدة ضد المسلمين فى الشرق الأدنى ، وتمكنت من تحطيم الأسطول المصرى التركى قرب الاسكندرية . فأرسل المصريون قوات جديدة ، ووحدات بحرية أخرى ، إلى جنوب الجزيرة العربية وسواحل الصومال وشرق إفريقية ، لمنع المستعمرين الأجانب من إقامة قواعد إستراتيجية فى هذه المناطق. ولكن الأحوال تغيرت فى الشرق الأدنى قبل أن يصل المصريون إلى نتيجة حاسمة فى الميدان. لقد قتل السلطان الغورى فى موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ وإستولى العثمانيون على مصر سنة ١٥١٧. ومنذ هذا التاريخ وقع على كاهل العثمانيين وحدهم أمر الإحتفاظ بدول الشرق الأدنى ؛ آسيوية وإفريقية، أمام المعتدين الأجانب، وأمر الدفاع عن مصالح مصر ومصالح السودان ، ومصالح شرق إفريقية ، ومصالح الصومال ، وبقية الأقاليم الإسلامية .

* * *

واصل البرتغاليون إعتداءهم على الأقاليم الشرقية والإسلامية. وكانت سياستهم تتلخص فى إقامة قواعد عسكرية على طول السواحل الأفريقية فى المحيط الأطلسى جنوباً ، ثم المحيط الهندى شمالا ، بعد الإلتفاف حول رأس الرجاء الصالح. هدفوا إلى إتخاذ هذه القواعد فقط إرتكاز بحرية تسمح لسفنهم بالتموين بالماء والزاد، كما

تسمح لهم بالسيطرة على طريق المواصلات العالمى الجديد. وإتخذوا هذه القواعد فى نفس الوقت مراكز تجارية يعملون فيها على شراء المواد الأولية الأفريقية ، ويبيعون فيها بعض الخرز والحلى الرخيصة ، وكانت هذه القواعد — قبل كل شىء — مراكز هامة لتجارة الرقيق الذى إصطادوه من المناطق القريبة.ثم بدأوا فى إعدادالحملات العسكرية والتوغل بها صوب داخل القارة من كل إتجاه لإصطياد الأفريقيين ، ومع مرور الزمن جنى البرتغاليون ثروات طائلة من هذه التجارة البشرية ، وكانوا يبيعون الرقيق للعمل — دون إحتجاج — تحت حرارة الشمس المحرقة فى العالم الجديد .

ولقد وجد البرتغاليون أن العرب والمسلمين هم أقوى العناصر المسلحة التى تستطيع وقف إستغلالهم للقارة الأفريقية ومواردها. ولا ينكر أحد على البرتغاليين، حتى اليوم، تعصبهم الأعمى للدين المسيحى. فزج البرتغاليون بين الدين والمصالح، وأدعوا أنهم يقومون بحركة للإنتقام للصليب من الهلال . ولم تكن المسيحية إلا غلالة رقيقة يخفون وراءها أطماعهم ومصالحهم الإستعمارية، وهى بريئة منهم ومن حركتهم الإستغلالية. وعلى أى حال فقد فكر البرتغاليون فى ذلك الوقت، بل عملوا، على تطويق العالم الإسلامى فى النصف الشمالى من القارة الأفريقية ، وذلك بإقامة تحالف مع مسيحى الحبشة ، بدعوى أن الإسلام يهدد كلا منهما . وإنطلت هذه الخدعة على الأحباش ، رغماً عن أن أحداً لم يشهد عليهم بالسذاجة، وإعتقدوا أن مسلمى شرق أفريقية والصومال يهددون الحبشة ، ويعملون على السيطرة عليها . فقام هذا الحلف البرتغالى الحبشى إذن موجهاً ضد المسلمين فى وادى النيل، وشرق السودان وبلاد الصومال وشرق أفريقية. وأرضى هذا التحالف شعور الأحباش، وفتح أمامهم أمل السيطرة على الشعوب الإسلامية المجاورة، وأمل انشاء إمبراطورية مسيحية واسعة الأرجاء .

.. ولكن شخصية قوية ظهرت في شرق إفريقية في ذلك الوقت، وشعرت بخطورة هذه الإتجاهات الاستعمارية، التي تختفي وراء ستار الدين لتحقيق الأطماع الخاصة، وعلى حساب أبناء الاقليم الواحد، الذين عاشوا في اخاء وتعاون مدة قرون طويلة، درن نظر إلى الدين أو الإستناد إلى تفرقة عنصرية . وكانت هذه الشخصية هي البطل الأفريقي أحمد جرين ، أو الأشول ، الذي تمكن من توحيد كلمة الصوماليين والإستعداد لواجهة الأخطار الأجنبية والعنصرية . وبدأ جهاده المجيد الطويل بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة، التي هددت بتمكين الغرب من الشرق، ومساعدة البرتغاليين على إحتكار طرق التجارة العالمية، وحرمان شعوب الشرق الأدنى وشرق إفريقية من موارد رزقها .

ويسجل لنا التاريخ هذه الصفحة المجيدة من صفحات الجهاد الأفريقي الإسلامي للدفاع عن مصالح أبناء البلاد . كانت الحبشة منقسمة إلى مقاطعات، ويمتاز بعض أقاليمها بوجود أغلبية إسلامية فيه ، ويمتاز الآخر بخضوعه لحكام من المسلمين . فعمل أحمد جرين على تكتيل الشعور الإسلامي اللازم للنزول إلى معركة أعلنت باسم الصليب . ثم وحد قوات المجاهدين في الصومال ، بل وفي الحبشة نفسها . ورأت الدولة العثمانية ، التي سيطرت على الشرق الأدنى في ذلك الوقت ، أهمية هذه الحركة التي هددت المستعمرين البرتغاليين، وتمكنت من وقف نشاط أعوانهم الأفريقيين، وتحالف العثمانيون مع أحمد جرين، خاصة وأن البرتغاليين كانوا قد هاجموا السويس سنة ١٥٤٠ وحاولوا مهاجمة جدة وينبع ، مدعين العمل على نسف الإسلام، ولكن موارد العثمانيين وإمكانياتهم كانت محدودة ، وخاصة نتيجة لحروبهم المتعددة في الشرق الأدنى وفي شرق أوربا ، ولم تكن معرفتهم لأحمد جرين بمعونة كافية .

لقد إنتصرت قوات الصومال في كل مكان ، والمهم هو أن معركتها في ذلك

الوقت كانت هى معركة طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وكان الجانب الذى حاربت فيه هو جانب الدولة العثمانية، جانب مصر وجانب سورية، وجانب الطريق البرى المار بمنطقة الشرق الأدنى .

أسرع الأحباش بطلب المدد من البرتغاليين الذين أرسلوا وحدات كاملة من المدفعية والبحرية لمساعدتهم أمام المسلمين . ورغم إستبسال أبناء الصومال فقد أثرت فيهم قلة مواردهم، وعدم ورود المعونة من الخارج، وتفوق الأسلحة الغربية. وإنتهت هذه الحرب برجوع الصوماليين إلى بلادهم، وبمحافظة الحبشة على إستقلالها أمام المسلمين . ولكن سرعان ما ظهر أن البرتغاليين كانوا لا يقبلون ترك الحبشة لأبنائها ، إذ حاولوا الاستيلاء على السلطة بطريق غير مباشر ، بل حاولوا تغيير الأحباش الأرثوذكس إلى المذهب الكاثوليكى وربطهم بكنيسة روما . وفى هذا الوقت إضطر الأحباش إلى الكفاح ضد حلفاء الأمس، بعد أن ساعدوهم فى أضعاف أخوانهم الصوماليين فى الشرق الأدنى. وهب الأحباش لطرد البرتغاليين من بلادهم، ورضى البرتغاليون بالخروج من الحبشة ، ولكنهم إحتفظوا بطريق التجارة العالمية حول رأس الرجاء الصالح، ومع الشرق الأقصى، فى أيديهم. كما إحتفظوا بقواعدهم البحرية حول إفريقية. يستغلون منها موارد هذه القارة، ويستندون اليها فى السيطرة على العالم ، إلى أن جاءت دول أوربية أخرى ، وإنتزعت من البرتغاليين السيادة على هذا الطريق .

* * *

كان من بين أهم النتائج التى ترتبت على تغيير طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء أن قلت الأموال فى أيدى سكان الشرق الأدنى ، وقلت الحركة التجارية كذلك فى موانى وبنادر شرق إفريقية . ذلك أن البرتغاليين

قد إعتمدوا فى ملاحتهم على موانى شرق إفريقية حتى زنزبار شمالا ، ومنها رأساً إلى موانى الهند . فخرجت بذلك كل من الصومال ومصر من منطقة مرور التجارة العالمية ، وشاركا بذلك فى نفس المصير ، من الفقر والتأخر والتخلف الذى ساد بقية بلاد ومناطق أرض الحضارة الطيبة ، وذلك فى الوقت الذى إزدادت فيه الثروات فى أيدى الأوربيين ، فارتفع مستوى معيشتهم ،وساعد بالتالى على تقدمهم الحضارى والثقافى .

٭ ٭ ٭

ولقد شارك جزء كبير من شرق افريقية مصر فى خضوعها للدولة العثمانية ، وكان هذا هو الجزء أو الشريط الساحلى الممتد من رأس حافون شمالا ثم غرباً ، مع الساحل الجنوبى أو الأفريقى لخليج عدن ، ومنها شمالا حتى مضيق باب المندب ، ومع البحر الأحمر شمالا حتى السويس . ذلك أن الدولة العثمانية قد إحتفظت بسيادتها على هذه الأقاليم ، توحيداً لها مع بقية الاقاليم الاسلامية ، وإعتبرت أولها فى خليج عدن قواعد أمامية أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندى شمالا فى البحر الاحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية ، متوحده بذلك مع مصر فى دولة واحدة ، ضمت كذلك محافظات مصوع وسواكن الخ ، وحدت الدولة العثمانية كل سكانها داخل اطار واحد ، ووضعتهم أمام مصير واحد . أما من الناحية الادارية فنلاحظ أن المحافظات الصومالية تدخضعت فى معظم أوقاتها لسلطة والى اليمن العثمانى . رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للاهالى أمر التصرف فى كثير من الشئون الداخلية .

أما سواحل الصومال الممتدة فى المحيط الهندى فان السلطات العثمانية لم تصل إليها ، بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين . فعمل كل منهم

فى مدينته المستقلة عن مدينة جاوة على رواج التجارة وشجع على ازدهار حضارة اقليمية ، ولكنهم تساندوا جميعا مع بعضهم ، ومع الدولة العثمانية ، ومع أمراء الجزيرة العربية والخليج العربى ، فى ظل التضامن الاسلامى ، وفى الكفاح ضد المستعمرين الاجانب، ضد البرتغاليين، الذين اخضعوا سواحل شرق افريقية لنفوذهم.

أما موانى سواكن ومصوع فانها كانت تلحق فى بعض الاوقات بولاية جدة أو الحجاز ، وينتهى بها المطاف دائما ، إلى مصر . وكان البحر الأحمر ودور المصريين فى البحر الاحمر هو الذى يهيء لهم امكانيات الوحدة ولاتحاد الطبيعية مع ابناء كل هذه الاقاليم .

* * *

لقد مرت كل هذه المنطقة ، فى شمال شرق إفريقية ، بمراحل متعددة من تاريخها ، ولكنها تضامنت كلها مع اخوانها من العرب والمسلمين، فى كل من الشرق الادنى ومناطق الخليج العربى ، ومع مصر بنوع خاص . لقد شاركوا جميعهم فى الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى ، وايدوا سلطان مسقط فى انتزاعه السيطرة على المحيط الهندى من أيدى البرتغاليين . ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت قوى جديدة فى النزول إلى الميدان ، وعملت على تطوير الحوادث . ولكن تاريخ هذه المناطق الافريقية ارتبط رغم ذلك بمصر وفى فترة مجيدة من تاريخها ، قبل ان يكتب التاريخ اكثر روعة أنها صفحات الاتحاد بل الوحدة المصرية الافريقية ، صفحات تاريخ مصر الافريقية، تلك الصفحات التى كتبها أباؤنا وأجدادنا بعرقهم ودمائهم فى الصحارى الافريقية ، والتى اشتملت على قوة عزيمتهم وشدة ايمانهم بافريقيتهم ، حتى وان كانت الدول الاستعمارية قد وقفت لهم بالمرصاد .

القسم الأول

الصومال في العصر الحديث

البَابُ الأول

القواعد والمراكز الاستعمارية

الفصل الأول

التنافس الانجليزى الفرنسى

حين أخذت مصر حجمها الطبيعى مع بقية الاقاليم الأفريقية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أخذت بريطانيا تنظر إلى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر، وتخشى منها ومن توسعها، خاصة وأنها كانت تعمل فى مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لإنشاء دولة قوية، وكانت هذه الدولة تقع فى مركز متوسط يتحكم فى طريق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة فى الباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين.

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن امتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى، أى إلى مياه الهند. وكانت إنجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية إسلامية فى ذلك الوقت فى كل من شرق افريقية — مكان زنزبار الحالية — ومسقط، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبى من البحر العربى علاوة على شرق افريقية، فعملت على إنشاء قاعدة متوسطة لها فى المنطقة، تسمح لها بفرض كلمتها على كل من مصر وسلطنه مسقط وعمان، وتتحكم منها فى اليمن. وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن. ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة دون أن تتحرك؟ وماهى امكانياتها للحركة؟

(١) - فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطاني في المحيط الهندي وخليج عدن وعند مداخل البحر الاحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين في مناطق شرق إفريقية أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادي النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، في هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطاني .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بتنوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الاحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزييه Tamisier سنة ١٨٣٥ — ١٨٣٧ قامت حملات فرية Ferret وجاليني Gallinier وروجية Roger سنة ١٨٣٩ — ١٨٤١ بالابلاغ عن سرعة نجاح الانجليز في تلك البلاد . ولم تكن هذه المحاولات الخاصة — مثلها في ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادي Antoineet Armand d'Abbadie سنة ١٨٣٦ وماتلاها — إلا مقدمة وتمهيداً لارسال البعثة الرسمية الفرنسية برآسة الكابتن دي فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ (١) .

ولقد أصيبت هذه البعثات والحملات أول أمرها بفشل تام . وكتب فريه الملازم أركان حرب ، والذي كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بحملة كومب ، كتب عن هذا الأخير : « لقد فشل في زيلع ، وقد

---

(1) MARTINEAU, Alfred: La Cote des Somalis. Paris, Plon, 1931 P. 581.

استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية فى مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من والى مصر » (١) .

ولكن فريه لم يتقاعس فى نصح حكومته بأن تسرع فى أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصياً فى سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠٫٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠٫٠٠٠ فرنك (٢) .

ووصلت انباء سيئة من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubié ملك تجرة كان قد طرد الاخوين دابادى من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيبين ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعى بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن لحين حضور القبودان ليفيبور Lefebure الذى أصبح مستكشف تجرة الاول فى السنوات التالية . ولكن الملك أحسن مقابلة ذلك الضابط البحرى فيما بعد ، ووعد فرنسا فى عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة (٣) .

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية فى تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء انجلترا على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن فى ١٦

---

(١) تقرير الملازم اركان حرب فريه فى ٦/ ١/ ١٨٤٠ ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) Rapport sur les droits de la franceà la cote orientale d'Afrique, Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P. 6. F. O. M. 1014.

من يناير سنة ١٨٣٩ وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها القاحلة بسرعة إلى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما أصبحت قاعدة مهمة للتوسع فى الاقاليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم فى مدخل قبة الخراب التى كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم فى مدخل ميناء زيلع . كما قام الانجليز بالسيطرة على ارخبيل موسى ، الذى يتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبيا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيدا ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطا استراتيجية فى غاية الاهمية . لأنها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل إلى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد إستولى الإنجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التى وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسبى Moresdy . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا إليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة (١) ، واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها .

ولقد اصر فريه فى تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الإنجليز فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الإنجليز لن يتراجعوا أمام أى تضحيات ، ولن يهملوا أى شىء فى سبيل اقامتهم على ضفتى البحر الأحمر . . . . وتشير الأنباء التى وردت أخيراً إلى أنهم قد ادفعوا مبلغ ١٠٤٫٠٠٠ فرنك سنويا إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب ، وان علمهم يخفق منذ أيام

---

(١) الوثيقة السابقة ، ص ٧ ـ ١٨ .

على زيلع وعلى تاجورة التى تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ،وقد ذهبوا إلى حنفيلة ومصوع لكى يشتروا هاتين الميناءين أو يمنعوا الفرنسيين من الإقامة فيهما ، (١) .

وأكثر من ذلك فان حكومة بمباى قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwalis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا ، مع سهلا سيلاسى ملك شوا والجالا . وكتبت هذه المعاهدة وامضيت فى انجولولا — عاصمة مملكة شوا — فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسى وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥ ٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التى تستورد فى بلادهم ، أو التى تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تثمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم أما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسى وفيكتوريا بأن يبذلوا كل ما فى وسعهم لكى تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكى يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم وأموالهم وأخيرا فان حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم أية عقبات أمام المسافرين الانجليز، سواء من كان يرغب منهم فى الإقامة فى الحبشة ، أو من كان يرغب فى مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك البلاد (٢) .

---

(١) تقرير الملازم أركان حرب أ . فريه فى ٦ يناير سنة ١٨٤١ .
أنظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O. M. 1104/1.

(٢) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F. O. M. 10141/1.

(٢) - بعثه روشيه ديريكور : -

ولم يقف الفرنسيون مكتوفى الأيدى فى أثناء تلك الفترة أمام النشاط الإنجليزى ففى عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسى روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر إلى تاجورة وبدأ منها سيره إلى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظى بصداقة الملك سهلا سيلاسى الذى أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة أخرى فى عام ١٨٤٢ (١) وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة فى تلك البلاد الإفريقية . ويمكننا إعتبار هذه المعاهدة « كشهادة هامة تثبت ميل سهلا سيلاسى إلى فرنسا » (٢) رغم أنها لم تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات التى كانت ترغب فى الحصول عليها . وعلى أى حال فان هذه المعاهدة لم تطبق ولم تنفذ ، إذ أن التجار الفرنسيين لم يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشيه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن تلك المناطق التى اجتازها . وإن « التأملات السياسية والتجارية فى مملكة شوا وجنوب الحبشة » — وهو إسم مذكراته — لتظهر اهتمام ذلك المستكشف الفرنسى بشرق إفريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب ثلاث : حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا بحضارة وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم شعورها بالعقبات الكأداء وبالمخاطر التى قد تتعرض لها تلك الحملة. وأراد روشية ديريكور

---

(١) DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis : Paris, 1948. P. 42.

(٢) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس فى ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦

انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 1041/1

أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة فى الجهة المقابلة من إفريقية الإستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من التجربة الإنجليزية .

ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطى للحبشة تلك النتائج المادية للحضارة — تلك النتائج التى كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترقى من وسائل معيشتها الإجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا التى كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة كانت أسواقا جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الأوربى فيها أية منافسة ، والثانى هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه الثروة ، وكان يرغب فى إنشاء علاقات تجارية مع أوربا ، وفى تشجيع إقامة وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال أو سلطة .

فكان فى إستطاعة فرنسا إذاً أن تجنى أرباحا طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التى كانت مركز لجزء كبير من ثروات القارة الإفريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لإقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسى فى تلك البلاد . كان فى استطاعة الحبشة ، نظراً لموقعها الجغرافى ، أن تلعب دوراً هاما فى الشئون الأفريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة الإقليم سنار الذى هو إمتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادى النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعى من الجبال أمامهم ولكن الأراضى المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الأحباش إذا ما قررت النزول من جبالها لغزو

الوادى . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لايستطيع مقاومة جحافل الأحباش الذين يمتازون بصلابة عودهم وبحبهم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقتناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذى اختاره لها لكى تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداء واحدا من أحد الغزاة الأحباش يكفى لتعبئة كل الحبشة ، ويكفى لجعلها تزحف على مصر « مجددة بذلك غزوات الهكسوس » ، وأخيرا فانه ذكر صراحة أهمية الحبشة فى السيطرة على شئون مصر وشئون وادى النيل فقال « يكفينا أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم فى منابع النيل ، وفى جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكى نجزم بالإعتقاد بأن مصيريهما سيؤثران فى يوم من الأيام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الأخيرة تحتل مكانا كبيرا فى الشئون السياسية الأوربية ، فمن الواضح أن استعداد احدى الدول العظمى لإقامة نفوذها وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » (١) .

وعلاوة على ذلك فان من يتحكم فى مملكة شوا سيتحكم فى كل الحبشة ، إذ ان بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الإقليم الوحيد فى الحبشة الذى يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى إزدياد قوته بطريقة مضطردة. وكان سكانه من الأحباش والجالا مغرمين بالحرب والقتال كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الحراب هى سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة وكانوا يحبون القتال ، حتى أنه كان يكفى لأى ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكى يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ ألف من

---

(١) Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale , par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F.O.M. 1014/1.

المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكلفون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان فى استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة الف مقاتل، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملى طموحه . كان ملك شوا إذن ــ وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له ــ يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس فى كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعده كثيراً وتتنبىء له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات متينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحى الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطا : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهى رغبته فى مراعاة مصالحه الشخصية التى لايستطيع أى إنسان أن يعرفها ويقدرها خيرا منه،وأما فيما يخص فرنسافتتلخص فى موقف كريم للملك ان إزدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب فى أن يقدم إلى سهلا سيلاسى ــ فى رحلته القادمة إلى شوا ــ عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التى سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب فى أن يرسل اليه بعض الأسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصا مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجالا التى كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته، والتى كان يحاربها سنوياً لإخضاعها له ، وإجبارها على اعتناق المسيحية وللعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة

من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة. وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالا هو الطريق الذي يربطها بهرر، تلك المدينة الإسلامية التي تقع بين بلاد الحبشة والبحر. وكانت هرر هي طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الإفريقية. وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق إفريقية نشاطاً، وخصوصا في التجارة؛ ويمكننا القول بأنه هو الذي خلق التجارة في ذلك الركن الأفريقي. وكان هؤلاء التجار يتوغلون في داخل القارة، وكانوا يتكلمون لغات الأهالي. ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد في إمكانية إقامة تجارة هامة مع الحبشة الجنوبية في ذلك الوقت. كان من الضروري لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر في بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادي كل منها الأخرى، ولا تتشابه إلا في حبها السلب والنهب. وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لإتاوات باهظة إلى تلك القبائل. ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفي لإرداما تجارة شوا بدرجة لائقة بها. وعلى أي حال فإن قوافل هرر كانت تقوم — بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة — بنقلها إلى زيلع وبربرة على المحيط الهندي وكانت إقامة منشأة تجارية في كل من هاتين المدينتين — وخصوصا في بربرة — تبشر بعقد صفقات ناجحة.

وصف لنا روشيه ديريكور هذين الميناءين وشرح أهميتهما التجارية والبحرية، كما وصف حالتها العسكرية الدفاعية. أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان وتمتاز بحسن مبانيها، ولم يكن بها إلا أربع مدافع في حالة سيئة. اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الاقاليم ومنعهم من الاغارة عليها. وكان في زيلع ميناءين: أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب، أما الثاني فكان على بعد عشرة دقائق منه، وكان يسمح لستمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو ٤٠٠ طن بأن تحتمي فيه من

الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوى مسلحين ببنادق « بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا فى جميع الأيام ويوجد به البن والصمغ العربى والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر ، أما بربرة فكانت تتألف من ٢٥٠٠ر٢ إلى ٣٠٠٠ر٣ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذى يعقد بها من شهر اكتوبر إلى شهر فبراير من كل عام . وفى أثناء هذا الموسم كانت بربرة مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى أثنى عشر سفينة كبيرة من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع (١) .

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر أرسال حملة استكشاف إلى الحبشة إلا فى عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبودان روما ديفوسيه (٢) قائد محطة البربون ومدغشقر البحرية فى ذلك الوقت . أما جيزو، وزير الخارجية ، فانه أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية فى نفس الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع فرنسا فى الحبشة سيأخذ غالب الأمر — إن لم يكن فى مجموعة شكل التبادل التجارى ، فى حالة ما إذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل . وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فان جيزو لم ير أى داع لفتحها فى ذلك الوقت ، وأضاف أن ما لديه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن ليشجعه

---

(١) Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d,hericourt, le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.

(٢) Le Capitaine de Vaissau Romain Desfossés

على الاعتقاد فى سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم (١) .

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب فى تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية .وكان يرغب فى أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة فى التجارة فى البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التى يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء فى البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبمباى . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقيقة أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل « الدناقل » . وكانت الاخبارقد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت فى هذا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذا أن يتحقق من الأمور، خصوصا وأن وزيرالتجارة والصناعة كان يرغب فى الحصول علاوة على ذلك استعلامات دقيقة عن حالة المنشآت البريطانية فى عدن. وأخيراً فانه كان يرغب ذلك فى الحصول على معلومات عن جزر دهلك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلةالتى كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبرLefedvreقد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسببانه كانت جديرة بالنظر والاعتباه رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هذا

---

(١) جيزو وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية فى يوم ٦ من يونيوسنة ١٨٤٤ — انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1014/1

البعدكان سببا فى الاعتراض على هذا المشروع كانت له وجاهته .وأخيرا فان وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شيء باختيار إحدى هذه الموانى لكى تكون قاعدة تجاريه مع بلا الحبشة . ولم تقم فرنسا فى حقيقة الأمر فى خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

(٣) زولا ومعاهدة رسل :ـ

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الافريقية للبحر الاحمر فى عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك فى عام ١٨٥٨ أى فى نفس الوقت الذى انشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر فى ذلك الوقت فى اليوم الذى ستفتتح فيه قناة السويس. وكانت قد رأت انجلترا تقيم فى جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة فى أن تحصل على قاعدة لها فى تلك المياه . وحتى إذا فرضنا ــ كما يدعى البعض ــ أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عزمت على إنشاء قاعدة بحرية فى البحر الأحمر. فما لاشك فيه أنها كانت ترغب فى الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية، وعلى محطة للتموين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها فى سفرهم بين أوربا والشرق الأقصى. وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشىء علاقات ودية مع أهالى تجرة، فى بلاد الحبشة، خصوصا وأن جزءاً منهم كان كاثوليكيا يخضع للاسقف مونسنيور جاكوبى Mgr. Jacobis ويسعى للتحالف مع فرنسا (١).

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات ضد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة فى بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد

---

(١) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique F.O.M. 1014 . P.I.

أن تقريرا يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن النجاشى ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وأن أبو بكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض فى رأس على وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

وإن كانت هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجنى Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموخا والحديدة وخليج حنفيلة والحواقل وجزر دهلك ومصوع وجدة . (١) ويصور لنا هذا التقرير الحالة التى كانت تسود شرق إفريقية فى ذلك الوقت ، والتى كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله الى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداده لتقديم أى خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذا وبأسا ، ولكنه فقد وظيفتة نتيجه لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بموالاة فرنسا . وكانت انجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التى استخدمتها ضد كل رئيس إفريقى حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهى إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت انجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أى تعويض عنها . وعرض أبو بكر إبراهيم الموقف على القبودان الفرنسى بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له المحاولات العديده التى قام بها الانجليز لشراء ولاحتلال نقطه على الساحل الإفريقى ، وبمجهوداته هو لكى يمنع سلطان تاجورة من أن يوقع مع انجلترا على معاهدة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيرا — وهو الأكبر أهمية — فان هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسى

(١) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le Genie", Aden, le 16 Avril 1858 F.O.M. 1014/2.

جيداً أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، فى حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة تبشر بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة فكان موقعها الجغرافى يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو فى طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسى ، فان مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعيين للحبشة ولبلاد الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزى فى عدن ، فانه كان من الضرورى عليها — كدولة تجارية ودولة عظمى فى البحر المتوسط ، ودولة استعمارية إفريقية — أن تزيد نفوذها فى بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأهالى لفرنسا فى كل من تاجورة وتجرة كان واضحا ، نتيجة لجهود المبشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك تجرة فى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت الشخصيات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لهذه المحطة أو القاعدة الجديدة ، وتؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الأسقف جاكوبى سهولة تشغيل ألفين أو ثلاثة آلاف من العمال المسيحيين، أما أبو بكر ابراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضرورى على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وأن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل فى تلك الجهات ، الا تتهم بالخيانة أو بالتلاعب، أن تدفع لها مقدما ثلث قيمة التجارة التى سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع لمن يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذ أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق فى تنفيذ سياستها ، أى أن تشترى

الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصياً بتسخير الأهالى ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو مايسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم. كان على فرنسا إذاً أن تشترى ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشى ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم فى تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلا إذ ان انجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتماء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشى ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعلن تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذى كان يستعد لغزو تجرة .

أما فى بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية فى الحديدة إلى أن تجره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب فى بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان ليجينى Le Cenie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعياً أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسى فى عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكرا أن تأثير هذه المعاملة على الاهالى سيكون حسناً ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحميهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد مايسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان ليجينى قام - بالرغم من ذلك - بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته فى نزهة من أحدى الموانى إلى غيرها .

وتعقد الموقف أمام النجاشي بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وإزداد خطر الأمهرا عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من الاسقف جاكوبى ، وقرر الأمبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف للتدخل ،وعهد إلى القبوذان راسل Russel فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ، وزوده بسلطات عامة فى شرق افريقية (١) .

كلفت الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الافريقية فى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى . كان عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ، وخصوصاً منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو . « وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه ان يعمل فى السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لايثير إنتباه الانجليز »(٢)

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولى وجزيرة ديسك ، ثم ارسل تقريرة فى يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات. ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة ، وأن أراضيها كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظرا لوجود الآبار التى كان من الممكن إستخدام مياهها حتى فى الرى. أما من الناحية التجارية فان خليج عادولى كان مرفأ ممتازا صالحا للسفن الكبيرة ، ويمتاز بهدوء مياهه فى معظم أوقات السنة . واما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من الشاطىء فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكرى ممتاز ، نظرا لان قممها المغطاة بالأشجار ، ووديانها الصالحة

(١) MARTINEAU, Alfred, la Cote des Somalis. Paris, 1931. P. 580

(٢) Rapport sur les droits des la France à la côte orientale d'Afrique F. O M. 1014 : / P. 2.

للزراعة ، وكثرة مياها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين فى اسرع وقت ممكن ، خاصة وان موقف النجاشي كان قد إزداد سوء . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام — طبقاً لتعليمات حكومته — بإمضاء معاهده مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك (الافريقى) إلى الامبراطور (الفرنسى) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين حافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى ، حتى جزر أدوه وديسك اللتين تدخلان فى تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسا على مملكته التى تمتد على شاطىء البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن ينفذ وخلفاؤه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسى . وطلب أخيراً الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقاً مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشي مضطرا إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه حتى تساعده هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة مايكفيه لوقف هجوم الأمهرا عليه ، خصوصاً وأن شعبه كان يطيع الأسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور أكثر من طاعته له هو فنستطيع أن نقول إذا أن النجاشي قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلا الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها فى باريس ، وحتى يتجنب إغضاب الانجليز . ولم يقم راسل بالاستيلاء على عادولى أوديسك ، ولكنه أعطى النجاشي بعض قطع من المدفعية مساعدة له فى حربه ضد تيودر .

ولم يكن فى استطاعة باريس فى ذلك الوقت معاداة انجلترا ، صراحة ، نظرا للموقف الدولى ، ونظرا لأن سلطة النجاشى كانت مهدده . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والإنقلابات والحروب فى كل من الحبشة وتجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشى أو تيودور حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الارشفيات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشى كان من سلالة أسرة أوبيه Oubié التى حكمت حسب أقوال الاسقف جاكوبى على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة .ولقدقام نائب قنصل فرنسا فى مصوع فى خطاب له بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشى على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين فى الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمتد على تجرة والسمهر والولكيت والتجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشى الى نابليون الثالث ومؤرخ فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال اكبر عدد من قطع المدفعية إليه ، وكذلك ارسال سفير فرنسى إلى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشى ، فهو لايمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فان فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل أن تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشى وبفوز تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها فى أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هى أن حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الافريقيين كان يخفى تنافسا بين الدول الأوربية ، فكانت انجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها فى غوندار ، أما المقيم السياسى فى عدن فانه ما أن رأى رأس عائداً الى بلاده حتى أرسل الباخرة «ليدى كاننج» الى جزيرة ديسك ، وذلك لكي

يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها، ولكي يحاول اغراء الأهالي على اظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة إلى انجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا.(١)

ولم يكن الموقف الدولي ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها مع انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود إلى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية إلى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : « إننا لانستطيع أن نقبل — فى هذه الظروف الدقيقة الحالية — مع مافيها من الحرب الإيطالية ورجوع نيس وسافوا إلى فرنسا، المقترحات التى عرضت علينا أن تنفذها دون أن نتوقف إثارة مصاعب جدية من جانب انجلترا ». وعلى أى حال فإن وزير البحرية والمستعمرات الفرنسته صمم فى عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى إنتهجتها وزارته فى العام السابق، وأصدر أمره إلى راسل بالعودة إلى البحر الاحمر. وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية(٢). وكان على راسل، فى حالة ماإذا لم يقم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول إليها، وأن يجمع الأهالى ،وأن يرفع العلم الفرنسى وأن يكتب محضراً باستيلاء عليها ، وأن يختار الموقع الذى ستقام عليه محطة الفحم ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة أخرى، فارسلته إلى المكسيك حيث مات فى سنة ١٨٦٢(٣).

---

(١) Rapport du Commandant de Langle, le 4 - Mars, 1861· F. O. M. 1014 / 2.

(٢) تعليمات مارس سنة ١٨٦١ .

(٣) Rappot sur les droits de la France à le côte Orienlale d'Afriaue F. .O. M. 1014/pp. 5-6.

ولقد حاولت انجلترا أن تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالى إلى نشاط الفرنسيين فى البحر الأحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والاراضى المجاورة لمنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد فى أحد تقاريره ان نائب اركيكو — وهو المسئول عن شئون عادولى — كان يدفع الجزية للنجاشى وليس للحاكم التركى ، فإن الباب العالى قد صمم فى عام ١٨٦٢ على ارسال ضابط تركى لاحتلال عادولى وجزيرة ديسك (١) .

ولقد إمتازت هذه الفترة أيضاً بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وعنفيلة ، وكانت وكانت التعليمات الصادرة لراسل توجهه إلى زيادة ميناء عيد ، وتذكر له أن هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنهما قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية فى عام ١٨٥٨ . وكانت إحدى شركات بوردو قد اشترت هذا الشاطىء فى سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠٠٠٠ فرنك من شيخين من الاهالى ، وإدعت أنهما أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الاراضى مرتين قبل وصولها إلى أيدى التجار المرسيليين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك فى شرعية العقد الاول المبرم فى عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بانكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين فى سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منعهم الأهالى ، وأكدوا لهم أن البائعين فى سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الأراضى هى ملك للسلطان (٢) . فتنازلت فرنسا إذا عن إدعاءات رعاياها على تلك المنطقة .

---

(١) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862
F. O. M. 1014/2.

(٢) وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حنفيلة أمام إعتراضات الباب العالى (١) ، و لكنها نجحت فى أوبوك .

(١) Rapport du Commandant Fluriot de Langle, le 6 Janvier, 1862. F. O. M, 1014/2.

الفصل الثاني

فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودى لانجل de Langle ودنى احمد أبو بكر وشيفر Schefer . كان هنرى لامبرت يقيم فى عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه فى تشغيل العمال اللازمين لإنشاء خط ملاحة بين عدن وجزيرة موريس ،ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائباً قنصلياً لها فى عدن. وكان قد ساعد أبوبكر إبراهيم،شيخ تاجورة ،مساعدة مالية ، مما دفع هذا الأخير إلى أن يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطىء الأفريقى . . .

(١) شراء أوبوك : ـ

نشب خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصلى فى قضية رفعها فى حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب فى أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٥٩ . (١) وارسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ماأرشد حكومة باريس إلى المفاوضات التى قام بها لامبرت ، والتى قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريو دى لانجل قائد « السوم » La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية

---

(١) MARTINEAU, Alfred; la Côte des Somalis, Paris, plon, 1931. P. 581.

إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لإفريقية . كما أنه أرفق فى خطابه المؤرخ فى ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلباً كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة حبر تلجعلا إلى الإمبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى احمد أبو بكر ابن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup - Loudat وزير الخارجية مع الكابتن دىن لانجل فى مسألة أراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل « عدل » ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية (١) :

« أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لأى دولة اجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الأراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فإنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت أمضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى احمد أبو بكر كممثل للمشايخ الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل المتدمن رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال (المادة الثانية) وذلك نظير مبلغ ١٠٫٠٠٠ ريال أى ماقيمته ٥٠٫٠٠٠ فرنك (المادة الثالثة) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الأراضى (المادة

---

(١) F.O.M. 1014/Traité de 1862

الرابعة (. وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل مافى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة فى الاولزو والحواش . وأصبح لمن يقيم فى أوبوك من الفرنسيين الحق فى أن يرعى قطعانه فى امبابو ،وعلى مرتفعات تاجورة ، وفى حماما زيلى وفى عيلو بالقرب من راس جيبوتى ، وأصبح لهم الحق فى أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الأماكن الأخرى التى يمكنهم أن يحدوه فيها.وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . وأخيرا فإن فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « فى حالة إذا ماظهر أن ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فإن دنى أحمد يتعهد نيابة عن الشيخ على إبراهيم أبو بكر شيم،والشيوخ المذكورين فى المعاهدة بأن يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه فى المادة الثالثة (١٠٠٠٠ ريال) ميناء وجونة وخليج قبة الحراب، أو أى ميناء أخرى مع الأراضى الملحقة بها،وبنفس الشروط التى تنص عليها هذه المعاهدة » (١) .

وما أن امضيت المعاهدة السابقة حتى ارسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانهاء المسألة فى شرق إفريقيه،وكان على شيفر،كبير الامناء المترجمين للامبراطور، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التى تعرض لها دى لانجل ومن سبقه من أعضاء البعثات الرسمية فى تلك الجهات.ووضعت الحكومة احدى السفن Curieux تحت تصرفه،والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spément للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة.وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقررا المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن.ووصلت هذه البعثة فى يوم ١٧

---

(١) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

من أبريل إلى السويس، مصطحبة معها هذين الشيخين الافريقيين عائدين إلى بلادهما. ثم اقلعت السفينة متجهة جنوبا .

وكانت حنفيلة هي أول مرسى قصدته تلك السفينة . وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثمانى على صارى منصوب فى وسط القرية، وشعر أعضاء البعثة أن قائمقام مصوع قد قام سلطة الحكومة والباب العالى على ذلك الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بأن « التوسع الاقليمى العثمانى للاستيلاء على سواحل البحر الأحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطة مرسومة جيدا، ويسير تنفيذها باصرار » (١) . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك وبدأ بوريه Buret بقياس الاعماق فى الخليج والمنطقة المحيطة. وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لانشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الأحمر ، وسهولة تموينها بالمياه والاخشاب ، أسبابا كافية لكى يدفع شيفر إلى ابن «السلطان » دفع النصف الأول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد اصبح نهائياً (٢) .

ولقد استقبل الشيخ ابو بكر المسيو شيفر فى كل زيلع بكل ترحاب ، واقام أمامه عرضا من الرقص والعاب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقه الافريقية، وأرسل له هدية من العجول والخراف ،ثم جاء لزيارته رسميا على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية ،فاصطف

---

(١) تقرير الملازم روسو لابحرى ، قائد « كابريس » فى ٢١ يوليو سنة ١٨٦٢ من السويس F.O.M 1024/A

(٢) تقرير المسيو شيفر إلى قبودان الفرقاطة ، زيلع فى ١٦ أبريل سنة ١٨٦٢ — المصدر السابق .

الحرس لاستقباله،وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة. وعادت السفينة الفرنسية إلى أوبوك، فزارها «السلطان» دنى الذى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة. ولقد عامله الفرنسيون على أنه «سيد» و«سلطان» واستقبلوه استقبالا رسمياً كذلك. وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك وأراضيها بأسم الامبراطور. وأعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل مافى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها إمكانياته، فأنزل فصيلة من مشاة الأسطول المسلحين إلى الشاطىء، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط. وفى نفس الوقت الذى إرتفع فيه العلم الفرنسى على الصارى المنصوب أمام الشاطىء هتف البحارة بحياة الإمبراطور وحياة القبودان بثلاث طلقات، أما السفينة فإنها رفعت أعلام الزينة، وأطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع. وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لإثبات أن أوبوك قد اصبحت ملكا لفرنسا (١). وإصطحب الفرنسيون أبو بكر حتى زيلع، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس.

(٣) ـ رد الفعل : ـ

وصلت أنباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الأخير. ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذى يجمع فى يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب «المقيم السياسى»، مضايقته من الفرنسيين، فلم يعرض عليهم خدماته، ولم يبلغهم أن اليوم التالى هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصاً وأن الإنجليز كانوا دائماً فى غاية الأدب مع الفرنسيين، ومع السفن الحربية الفرنسية

(١) تقرير الملازم البحرى روسو، قائد «كبريه» من السويس فى ٢١ من يونيو سنة ١٨٦٠
F.O.M. 1014/2

التى تلجأ إلى موانيهم ، وعلاوة على ذلك فإن بلايفير لم يكن يخجل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسى بالاستفسار من الحاكم العام الإنجليزى عن هذه المعاملة، وذلك فى مقابلة خاصة بينهما، وأدعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع إلى سوء تفاهم بسيط . ولقد صرح بلايفير فى أول فرصة سنحت للتحدث عن إستيلاء الفرنسيين على أوبوك، فقال أنهم قد استولوا على أراضى تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأنه إذا كانت تركيا لاتباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لأحد الموظفين الرسميين فى هذه المنطقة، فإن أحداً لا يستطيع نكران أنها هى الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفى الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركى نفس هذه العبارات أمام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون فى أن هذه الجملة قد صدرت من عدن، وأنها ستسير حتى تصل إلى القسطنطينية. وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد اتفقت بدون أى داع لذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الأراضى اللازمة لإنشاء مخازن الفحم ، لأنه لم يكن هناك شك فى أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الأراضى الساحلية. وأضاف قائلا إنه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالى أن يمنحها هذه الأرض ، فإنه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالى على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل فى ذلك الوقت . ولقد افهمه شيفر ان الإنجليز قد تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات، فأظهر الحاكم التركى دهشته عند معرفته لتلك الأخبار ، التى كان المقيم السياسى الإنجليزى فى عدن قد اخفاها عنه بدون شك . والواقع أن بلا يفير نفسه كان قد اصدر كتيبا صغيرا عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القريبة من أوبوك ، يذكر فيه أن « حكومة زيلع وتاجورة كانت فى أيدى المشايخ المحليين

بطريقة وراثية، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة أجنبية مما يعطيهم الحق فى التنازل عن أى جزء من أراضيهم . وفى هذه الفترة لم يخطر ببال الإنجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا إلى الدولة العثمانية أن تقرر ماإذا كانت العقود التى وقعوها مع الأهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أبوك، إذ أن ذلك العمل كان يحمل فى طياته تهديداً صريحاً لنمو عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت فى خلال السنوات الماضية فى عدن بسبب التجارة فى البن اليمنى ، وأيضاً بسبب التجارة الأفريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الأفريقية من عدن ، فقد كان فى استطاعتها أن تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان الانجليز يقدرون هذا البن الأفريقى بنفس الدرجة التى يقدرون بها بن اليمن .

ولكن الأمل لم يكن مفقودا تماما ، ذلك أن حادثة قد وقعت فى العام السابق وكان فى استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند إليها فى تدعيم حقوقها على تلك الأراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ،فى نفس الوقت الذى ارسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت فى طلبها الرسمى أن الأماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ،وخاضعة لسيادتها (١). وعلى أى حال فإن وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة الخوض فيما تعرض له القبودان بوريه فى تقريره ، ومعرفة ماإذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعاتاما. فوجد أنه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت فى هذه المسألة. ذلك أن وزير خارجية

---

(١) تقرير القبودان بوريه إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس فى ٢٠ يونيو ارنيو سنة ١٨٦٢ F.O.M. 1014/2

فرنسا قد اعترف بحقوق تركيا حينما طلب من حاكم الحديدة أن يساعده فى العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الإرتباط الجمركى الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانيه فى الحديدة . وكتب يقول : مادمنا نرفض الإستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل أن تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ،حتى لايستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضى الأمبراطورية العثمانية » (١) .

وبقى لإنهاء تلك العملية الخاصه بأوبوك أن يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع إلى وزير البحرية والمستعمرات . وأصبحت هذه الأراضى تخضع لذلك الوزير الأخير من النواحى المالية والإدارية .

وأصبح وعلى وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح لاسطول الفرنسى ولم ينس وزير الخارجية أن يلفت نظر زميله الى المزايا التى يستطيع الحصول عليها من هذه الاراضى فكتب يقول « انى أعتقد فعلا بانه من اللازم لنفوذنا السياسى أن نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف ان نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن تتلوها أية نتيجة . ومن ناحية أخرى فان شق برزخ السويس فى المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الاحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التى تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة الى محطه فرنسية، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديدة الأمل فى أن تجد علاقاتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى احتلالنا لهذه الاراضى» (٢) .

---

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣
F.O.M. 1014/2

( ) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٣
F.O.M. 1014/2

(٣) عدم تصرف الحكومة الفرنسية : -

فقد قامت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٦٢ باعداد مشروع خاص بانشاء خط ملاحة لسفن المساجيرى ماريتيم مواز للخط الإنجليزى . وكان هذا المشروع يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر فى ذلك الوقت على ظهر السفينة Curieux فى مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرقى . وفى شهر يوليو سنه ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ، ماريتيم ، ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها فى عدن . وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحى الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا وأن وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالاتفاق على الأشغال اللازمة لبناء ميناء أوبوك ، وبالإنفاق على حامية تحضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة الفرنسية لاترغب فى إقامة أية منشأة حكومية فى أبوك . وأخيرا فان مندوب أحد المنشآت التجارية الفرنسية فى مصر قد ذهب إلى زيلع لمحاولة الاتجار فى المنتجات الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا على عدم بقائه هناك لفترة طويلة (١) .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التى شغلت أوربا منذ عام ١٨٦٦ إلى مابعد حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة الفرنسية فى شرق افريقية . وكان علينا أن ننتظر عام ١٨٧٢ لكى نرى دينيس دى ريفوار Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الاقامة هناك . وكان هذا المستعمر فى حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسى يقيم فى تلك الجهات . ثم تلاه

(١) Voir Note · F.O.M. 1014/4.

بيير أرنو Pierre Arnoux وروس Ross، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات في تلك الأراضي من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٨٧٩ .

وطلب دينيس دى ريفوار في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالاقامة في أوبوك وبقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الحبشة.(١) ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح مخضعا أياه لشروط لها قيمتها : وهي أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسئوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك في أي مشروع بعيد ، ولن ترسل إلى أوبوك أي جندى أو أي موظف أو أي ممثل لسلطاتها الإدارية ، ولهذا فانها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له في حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الاهالى المجاورين . وعلى أى حال فان هذه المعونة لن تتعدى ما تعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسي للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما ما يخص البحرية ، فان وسائلها كانت بسيطة في تلك المناطق ، إذ أن قوة «محطة المحيط الهندي البحرية» لم تكن تشتمل إلا على سفينة واحدة .

وكان على دينيس دى ريفوار أن يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكى يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته في أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أي مكان يختاره هو . داخل حدود الأراضي التي قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يتراءى له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الاماكن التي سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته. أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد إذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أى حال على تأكيد بأن

---

(١) Lettre du 3 Sept. 1872, au Ministre de la Marine et des Colonies. F. O. M. 1014/4.

الحكومة ستحترم حقوقه التى حصل عليها ، وأن الأشغال والمبانى التى ستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دى ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر إلى السفن الحربية الفرنسية الموجودة فى تلك البحار - بعد أن يقوم بعمل مؤسسته - بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التى كانت تسير بين فرنسا والكوشنشين (الهند الصينية) مرة كل شهرين ، أى تجتاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة فى كل عام . فاذا نجح دينيس دى ريفوار فى إقامة ميناء فى أوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة والمياه والفحم ، فان هذه السفن ستكثر من من ترددها على أوبوك لتجديد تموينها ، وستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التى كانوا يحصلون على تموينهم منها فى ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الأمر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على إزدهار مؤسسته (١) .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم إهتمامها بأوبوك ،وكادت هذهالأراضى أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية فى عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية فى أوائل تلك السنةإلى زميلهوزير الخارجيةالأسباب التى تدفعه إلى أن يعارض فى إنشاء محطة عسكرية فى أوبوك،وكان يأمل فى أن تتفق الحكومة الفرنسيه مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضى أوبوك ، وإقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذى تشغله القنصلية الفرنسية فى ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث فى البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات فى البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة

(١) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de Rivoire, Versailles, le 24 Oct. 1872. F. O. M. 1014/4.

موقف الخديو ، وماسيعرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التى ستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الافريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصلى فى الاسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها فى تلك المسألة (١).

ولكن القنصل العام الفرنسى كان فى الإسكندرية ، منزوياً فى خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التى سوأت علاقته مع الخديو ومع زملائه (٢) ، وكتب شيفر بعد وصوله للقاهرة ، ان سوء الحظ لازال يلازمنا إذ أنه كان فى استطاعتنا أن نجد هنا مركزا أحسن من أى مكان آخر (٣) ، وعلى أى حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلمح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الاشارة ، ولكنه رفض أن يرتبط بين هذه المسألة وبين المسائل الاخرى المعلقة ، والتى كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أى حال فان شيفر لم يفعل أكثر من الاشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصرح له ؛ ولم تكن له أى سلطة للتفاوض فى هذه المسألة. ولما كان الخديو يرغب فى الذهاب إلى فيشى فى الصيف التالى ، فان شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن اوبوك فى أثناء وجوده فى فرنسا (٤) . وتسكت الارشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضى أوبوك فرنسية ، فى الوقت الذى يتم فيه نمو الدولة المصرية الافريقية فى تلك المنطقة ، وتحصل ايطاليا كذلك على قاعدة لها .

---

(١) Ministre des Affaires Etrangéres au Ministre de la Marine. le 11 Février, 1874. F. O. M. 1014/4.

(٢) M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particuliére le Caire, le ler Mars, 1874. F. O. M. 1014/4.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

الفصل الثالث

ايطاليا وشراء عصب

(١) المحاولات الايطالية الاولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق إفريقية عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين ، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى فى اتصالها بهذه القارة. وعندما عزم أنطوان دابادى Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابله فى القاهرة ، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته فى تأسيس بعثة كاثوليكية فى الحبشة . وعند عودته إلى أوربا فى نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته فى إفريقية . فنجد أن البابا جريجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات ، ويرسل إلى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيور دى جاكوبى Mgr. de Jacobis الذى عرف فى هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب ، (١) ولكن تيودور ملك الحبشة كان لا يوافق على التخلى عن المذهب الارثوذكسى فى بلاده ، فمنع دخول المذاهب البروتستنتية والكاثوليكية . وكان من نتيجة هذا القرار أن إضطر المونسنيور دى جاكوبى إلى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ ، (٢) وإتخذ مركز بعثة التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصريه فى استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة .

---

(١) ABBADIE, Antoine d': L' Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868, P. 29.

(٢) المرجع السابق — ص ٣٠ .

وتعود الإتصالات بين رجال التبشير الايطاليين ووزير خارجية بيد منت إلى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة فى نفس الوقت ، مثل مشروع إنشاء مستعمرة للمنفيين وأعمال السخرة فى شرق إفريقية ، تكون أساسا لانشاء سلطة الدولة فى هذه المناطق ، واستغلالا لجهود رجال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيد منت والحبشة .

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ فى عقد معاهدة مع بعض رؤوس ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massaia فى هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية فى بلاد الجالا ، فأجاب فى عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الإيطالية فى إفريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيدمنت التى توصلت إلى « إحتلال مركز دولى هام بين الدول العظمى فى السنوات الأخيرة — تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية » . (١) وطلب المونسنيور ماسايا من الأب ليون دى افانشير Léon des Avanchéres فى شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية فى تورينو رغبة الرأس نجوسى Negussie ملك تجره الذى كان يحاول الوصول إلى عرش الحبشة ، واستعداده للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجى زولا وحنفيله إلى حكومة سرديتيا ، (٢) وذلك لانشاء

---

(١) DE LUIGIGI, Giuseppe ; Italy in Africa. Voir. (European civilization. London, 1939. Vol VII P. 357) .

(٢) GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928. P. 4.

مستعمرة ، فى نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته فى حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الآب إستيلا ، وهو مبشر آخر من بيدمنت عاش بضعة سنوات فى أقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا فى خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا فى اقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية إنشاء مستعمرة مزدهرة فى اقليم الحاصين الذى يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة . (١) ووصلت مشروعات إستيلا وماسايا إلى تورينو فى عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التى اجتاحت إيطاليا فى هذه الفترة اضطرت الحكومة إلى عدم التفكير فى هذا النشاط الافريقى لفترة من الزمن .

كانت إيطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبى فى بلادها ، وسعت إلى تحرير نفسها وبناء دولة إيطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم إلى افريقية التى حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما رووه من غرائب عنها ، فرغبوا فى رؤيتها والمغامرة فى انحائها . وكانوا من الشبان الذين لا يملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطفين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عدداً كبيرا من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى أمريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان ايطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن

---

(١) De LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa ... P. 358.

الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان فى البلاد التى يهاجرون إليها وخصوصا فى الويات المتحدة ،مما اضطر معظمهم إلى قبول الاشتغال باعمال لاتحتاج لمهارة،مثل بناء المنازل، إذ أن أصحاب رؤوس الاموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجلوسكسون على المهاجرين من العنصر اللاتينى فى العمل فى المصانع وأمام الآلات.

وبدأ الرأى العام الايطالى يفكر فى تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاستفادة من الموجة التى سادت أوربا لتقسيم إفريقية ،وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن زيادة السكان فى شبه الجزيرة ، أى أرض إفريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الاعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم .وفكروا ، فى الاستعانة بالايدى العاملة الايطالية فى الحصول على المواد الخام من إفريقية،وفى استغلال المستعمرات الايطالية فى توزيع تجاراتهم ومصنوعاتهم. وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الافريقية يضمن لهم حماية رؤس أموالهم أمام الاهالى الافريقيين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى.

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين فى إفريقية ،ويسجل التاريخ جرأة هؤلاء المستكشفين فى التوغل فى القارة من الشمال ومن الغرب ، وفى السودان وفى شوا وفى بلاد الجالا وفى منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستيلا Stella وسابيتو Sapeto وماسايا Massaia وانتينورى Antinori وتشكيكى Cecchi وكاريني Chiarini وميانى Miani وبياجيا Piaggia وكازاتى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفى عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الافريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد

لمبارديا للعلوم والادات والفنون ، (١) نفس الطلب من الحكومة. وفى العام التالى تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية فى فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية فى نابولى وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة فى ميلانو . وأخذوا يسعون فى مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من افريقية (٢).

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقية ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذ الامل يراودهم فى أن تصل بلادهم إلى لعب دور دولى هام نتيجة لموقعها الجغرافى الممتاز ، خصوصا إذا ما أصبحت مركزا تجاريا للحركة بين أوربا والشرق . وإذا كانت المحاولات الاولى التى هدفت إلى إنشاء مستعمرة إيطالية للمجرمين فى شرق افريقية قد فشلت فى عام ١٨٥٩ ، فان ذلك لم يمنع سابيتو وروباتينو Radattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الاب سابيتو (١٨١١ — ١٨٩٥) من أشهر رجال التبشير والمستشرقين الايطاليين . إنتسب إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الاحمر وتيجره وإقليم البوغوص وعاش لدى قبائل الحباب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف ما يمكن لبلاده أن تستفيده منها. وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لايطاليا على ميناء فى البحر الاحمر . فاتصل برافاييلو روباتينو (١٨١٠ — ١٨٨١) وبدأ هذا الاخير يدرس الامكانيات الجديدة التى سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف فى جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب فى اقامة محطة لتزويد السفن فى رحلاتها بين جنوا والهند .

(١) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. .P. 359.

(٢) CROCE, Benedette; Histoire de L'Italie contemporaine, 1871 - 1915. Paris. Payot; 1929. P. 138.

وكان روباتينو بطبيعة الحال يرغب فى التشبه بفرنسا فى شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الاساس الذى دعا الغرفة التجارية الايطالية إلى أن تقترح فى عام ١٨٦٩ إنشاء وكالة تجارية فى أحد موانى البحر الاحمر لخدمة السفن المسافرة إلى الهند، والتى تسمح لهذه السفن بالتزود بالفحم ومواد التموين. ولقد أصرر وباتينو فى ذلك الوقت أمام ريبورتى Riboty وزير البحرية على ضرورة إنشاء خط ملاحة جديد ليصل ايطاليا بمصر ، يبدأ من جنوا وينتهى عند الاسكندرية ، انتظاراً لمده حتى الهند عبر قناة السويس .

وفى أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس، مما بلور أفكار الرأى العام تجاه شرق أفريقية مع تلك الامانى التى كانت غير محددة حتى ذلك الوقت . والتى كانت حمله انجلترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها.(١) ووافقت الحكومة الايطالية على اقتراح روباتينو وأعطته أعانه تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات ، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحة فى البحر الاحمر. وفى أثناء ذلك الوقت أخذ سابيتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لايطاليا .

(٢) ـ شراء عصب ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ : ـ

اشترى سابيتو بعقد موقع عليه فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ (١١ شعبان ١٢٨٦) من الاخوين حسن بن أحمد وابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل جنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٢٥٠ريال وتعهد يدفع الباقى أى ٥٧٥٠

---

(١) DELUIGI; Giuseppe; Italy in Africa ... P. 359.

ريال فى مدة ١٠٠ يوم إبتداء من أول شهر رمضان. كان هذا العقد عقداً إبتدائيا وقع عليه سابيتو باسمه الشخصى (١).

وذهب سابيتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع منابريا Menabira فى هذا الموضوع، ثم عاد إلى سواحل البحر الأحمر بصفته وكيل شركة روباتينو، التى كانت تسعى لإنشاء خط ملاحة بين جنوا وبومباى. ونزل من السفينة افريقا Africa وأسرع فى التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضى لشركة روباتينو.

وفى ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سابيتو وأندريا بوزولينى قبودان السفينة افريقا، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو، على العقد النهائى لشراء الأراضى الواقعة بين رأس لومه وجونة علاله وجبل جنحا. ونظراً لوجود ابن عم ثالث، فقد كان من الطبيعى أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨١٠٠ (٢).

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقا أمام رأس دميره وتحدث سابيتو لمدة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيطة، الذى وصفه بأنه «سلطان» لم يكن برهان فى حقيقة الأمر إلا «شيخ ناحية» يخضع لنائب أو عمدة عيد فى قائمقامية أو محافظة مصوع التى تديرها مصر فى ظل السيادة العثمانية. ولم يكن برهان مستعداً تمام الإستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للايطاليين، وكان

(١) شراء عصب ونتائجه ١٨٧٠ — ١٨٧١ A.I. 1/1-fasc. 1.

وصورة من عقد الشراء — ملحق رقم ١ — بالمشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A.I. 1/4-fasc. 25

(٢) الوثيقة السابقة — والملحق رقم ٢ — بنفس المشروع بقانون.

يخشى من النتائج التى ستترتب على مثل هذا البيع. ولكن أسلوب سابيتو هدأ من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصا بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلى والوراثى لاقليم رهيطة الممتد من خور علالة ـ وهى الحدود الجنوبية الاراضى التى اشتراها روباتينو ـ وعلى كل الجزر الواقعة فى خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال ، على شرط حمايته ضد الاتراك (١)، ولكن سابيتو لم يكن يستطيع أن يعطى مثل هذا الضمان من ناحية، وكان المبلغ الذى طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥٫٠٠٠ ليرة التى عهدت بها شركة روباتينو اليه . فاقتصر سابيتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل فى ارخبيل الدنمكية . وذلك على فترة عشرة سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان فى سجلاتها بمبلغ ٢٫٠٠٠ روبيه (١٠٠٠ ريال) كايجار لهذه الجزيرة، وان يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات . تدكيداً وإتماماً لعقد البيع . وذكر سابيتو فى تقريره ان برهان قد تحدث اليه بالجمل التالية . «ياعزيزى يوسف لقدفعلت من اجلك شيئا لم أكن لأفعله قط لوالدى فلتكن اذن فى مرتبة والدى ومن يحمينى ، وحينما تعتقد ان الوقت قد حان انه يمكنك حمايتى من البحر من انتقام الاتراك فاننى سأتنازل لك فى نظير ١٢٫٠٠٠ روبية لا عن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاخرى فى بلادى من الاراضى التى اشتريتها حتى راس دميره»(٢).

وفى صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطىء خليج دميرة مع

---

(١) تقرير سابيتو إلى مدير شركة روباتينو فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠
A. I. 1/1, fasc. 1.

ونشر ضمن المشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٢
A. I. 1/4 fasc 25.

(٢) تقرير سابيتو السابق .

نفر غفير ونزل سابيتو مع الكابتن بوزوليني Buzzolini وانتينوري Antinori وجروندانا Grondana ووقعوا لبرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية ونصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين فى نظير ٢٠٠٠ روبية.(١) ورفع سابيتو العلم الايطالى على راس لومه، كدليل على امتلاك ايطاليا لها . ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات:(ملك روباتينو مشتراه فى ١١ مارس سنة ١٨٧٠)، (٢) ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيديتا Vedette .

وهكذا نرى ان مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة اولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركة روباتينو الشيوخ المحليين الذين اشترت منهم هذه الاراضى أنهم ، كانوا دائما مستقلين ، وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد سابيتو انه يمكن لعصب أن تصبح ، مركز نشاط تجارى هام بين أوربا وهضبة الحبشة ، (٣)

(٣) - رد الفعل المصرى -

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضيها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضى الدولة. فأسرع شريف باشا إلى إبلاغ إيطاليا ، أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أرضى واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل لذين لا يتمتعون بأى حقوق ملكية على هذه الأراضى وبالتالى لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها، يعتبر أمرا

---

(١) نفس التقرير .

(٢) COMBES, Paul; I,Abyssinie en 1896 Paris,1896.P.71.

(٣) DE LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa... P. 359.

غير قانونى ، (١) وفى نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة « الإجراءات الضرورية لتلافى النتائج التى قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته التعدى على حقوق السيادة الإقليمية » . (٢) ورأت مصر أنه لا يمكن لأحد الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف فى هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمرها إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه فى التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الأمر ، وكتب شيخ رهيطة برهان بن احمد إلى وكيل المحافظة خطاباً لا يترك أى شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطاته ، ويشهد بوضوح بتعارضه مع النظرية التى إدعاها الإيطاليون بشأن حقوق السيادة الإقليمية (٣) . ونظرا لأهمية هذا الخطاب ننشره بالكامل : —

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠ مرفق رقم ١ — بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة سنة ١٨٨١ .

(٢) مذكرة مصطفى فهمى باشا السابقة إلى دى مارتينو . F.O.M141/144.N.201

(٣) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطه إلى وكيل محافظة مصوع

حفظه الله آمين

ابلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقابلة مع الاوربى الذى قد امتدى على اراضى رهيطه — وذلك مع النائب إدريس واليوزباشى محمد على افندى وعشرة جنود .

إنى لم أرى أى أوربى أو أى ساكن ولم يمتد أحد على ناحيتنا الممتدة من شيخ حتى مراكنه التى تبعد بمسافة ساعة تقريبا من عصب — وذلك منذ مقابلتى مع سعادة جعفر باشا ولم يعارضنا أحد حتى اليوم ، أننا فى حماية الله وفى حماية الحكومة فنحن وأراضينا نتبع الحكومة وتخضع لاوامرها .

أما عن مسألة عصب وهى اراضى الدناقلة التى باعها للمدعو يوسف الايطالى نظير ٨١٠٠ ريال فان من باعها فى أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحى المذكور وعاد بالنقود .

واحتجت الحكومة المصرية رسميا ببرقية فى اول يونيه سنة ١٨٧٠ على اعمال الإيطاليين ، وشرحت انه ليس لأى فرد من الرعية ان يتصرف فى حقوق الدولة الإقليمية واجابت حكومة فلورنسا على هذا الإحتجاج بأن شراء أراضى غصب

= وفى اليوم الذى سلم فيه اليهم النقود وصل ابن عمهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا فى أول الأمر واليوم فانه قد اقتسم معهم النقود فى نفس الوقت الذى يستلم فيه من سيادتكم كسوة التشريفة ومنذ شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب إدريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحى المذكور ، فى نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقله برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبنى منزلا من الخشب ثم اقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لا يوجد أى أوربى أو مسيحى على طول امتداد شياختنا .

أما النائب إدريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لى : « لقد حضرنا لكى نبقى معك حتى نستطيع أن نرد على الاجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : «لسنا فى حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عبخ حتى مركنه أما مسألة عصب فانها لا تخصنى، ولقد أبلغت الحكمدار والمحافظ من قبل بها ودارت الحادثات الخاصة بها فى الوقت الذى كنتم فيه فى مصوع إن المسيحى المذكور عاليه قد سافر ولم يعد . والان وفيما يخص عصب فعلى الحكمدار والمحافظ أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون فى وضع قوات وجنود فى عصب ، أو ابعاد المسيحيين بطريقة أخرى لأنهم يعرفون ذلك اكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رغبتك فى البقاء معى فانها غير ضرورية لانى أحكم هذا الاقليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يعارضنى فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بينى وبين النائب إدريس واليوزباشى وبعد ذلك قلت له : « ان تنتهى مسألة عصب باثنى عشر أو بعشرين عسكرى ولن تنتهى بطبيعة الحال بالمقابلات ، إنها تخص الحكمدار والمحافظ الذين ستعطونهم الجوابات على الخطابات المذكورة عاليه عند رجوعكم إلى مصوع » .

وهكذا فقد اعطيتهم هذه الاجابة وأرجو من الله أن تصل اليكم .

ولقد دخل النائب إدريس واليوزباشى محمد على إلى ميناء عصب ورأوا المنزل الخشبى الذى كان المسيحى قد اقفله قبل سفره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص فى هذا المكان من عصب .

=

لايهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ،ستقوم بها شركة روباتينو ، وإن الحكومة الايطالية تأمل فى أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . » وبقيت الأمور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع (١) كل من الحكومتين عن القيام بأى إجراء فى هذا الصدد . » ولم تفتح المسألة إلا فى عام ١٨٨٠ وفى أثناء السنوات التسع، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقدأن إحتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أى شك فى حقوق سيادة الباب العالى ، خصوصاً وأنها كانت قد واصلت فى أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحى على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل » (٢) .

وفى أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لإقامة إمبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط

= أرفع إلى سعادتكم ما سبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ رهيطة . (ختم)

حاشية : اما بخصوص المرتب فأبلغكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لى منذ أربع سنوات وانى قد استلمت الان المبلغ الخاص بسنتين واستحق مبلغ سنتين آخرتين أرجو منكم التكرم بصرفها لى . (ختم)

من طرف الشيخ برهان بن محمد .

(ختم وزارة الخارجية) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخرى باشا ماكيافللى قنصل بريطانيا فى القاهرة،يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ — رقم ٧٠٨ . A.I. 1/2 fasc.12

(١) مصطفى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠ — مرفق /١ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ F O.141/144.N.201.

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الايطالى العام فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/141.N. 372

الهندى حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعى أن تنضم الحبشة نفسها إلى هذه الكتلة التى يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الأوربى فى القارة الأفريقية ، وتساعد على أن يحظى الإفريقيون بالمشاركة فى نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ فى مهاجمته للحبشة عسكرياً ، وظهر خطأه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الأجانب الذين كانوا يعملون فى خدمة الدولة المصرية فأرسل فى عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزنجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفى عام ١٨٧٥ أرسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندى بقيادة القائد الدانمركى الكولونيل أرندروب باشا Arrundrup ، وأخيراً أرسل جيشاً من ٢٠،٠٠٠ جندى إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الأخيرة بقيادة الأمير حسن من الخديو ،وصحبه وزير الحربية الذى لم يكن له أى شاغل سوى رعاية صحة الأمير.وتركت القيادة الفعلية وشئون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الأجانب الأوربيين والأمريكيين (١) وسجل التاريخ معركة قورع كنكبة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أى حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الخديو على الحبشة عسكرياً ، ولكن أحداً لم ينافش حقوق مصر الاقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنرى إليوت يصر فى هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلا إن «أحسن وسيلة للقضاء على الرقيق ولمنع الدول الأجنبية من إنشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالى كل الساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن » (٢) وكانت هذه الفكرة هى الأساس الأول

---

(١) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. P. 53.

(٢) SABRY, M; Le Soudan Egyptien 1821-1898. Le Caire, 1947. P. 132.

الاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التى عقدت فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى اعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون (١) .

* * *

وعلى أى حال فان هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التى تمكنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا من الحصول عليها فى كل من عدن وأوبوك وعصب ستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الافريقية ، بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

---

(١) المرجع السابق — ص ١٣٢ - ١٣٣ .

الباب الثاني

مصر في شرق إفريقيـــة

الفصل الرابع

مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر فى شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل فى تنفيذه لهذا المشروع فى نفس الوقت الذى حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا فى سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا وفى اتجاهات ثلاث فى نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادى النيل فى بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الاحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الاخير هو الذى يهمنا الآن .

(١) مصر والسواحل الشرقية :-

وترجع مشروعات مصر فى هذه المنطقة الاخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على توكيد سيادة الدولة على كل الساحل الافريقى ، تاركة للدولة العثمانية الشواطىء الآسيوية . وكانت أولى خطواتها فى هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح والى مصر حكومة وراثية فى جميع الملحقات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع . واخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الاجانب فى السواحل الافريقية المطلة على البحر الاحمر وخليج

عدن ، وتلفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى نشاط عملاء الاجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريرا هاما عن نتيجة مروره فى هذه المناطق فى ٨ اكتوبر سنة ١٨٦٧ . ونص على أن سواحل البحر الاحمر الغربية من السويس إلى باب المندب ، بجميع جزائره القريبة من سواكن ومصوع والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع - وهى تابعة للدولة العلية ، ومعطاة بطريق الالتزام إلى أبى بكر شحيم أميرها » . (١) وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس حافون.

عينت مصر عبدالقادر حلمى حاكما على سواحل افريقية الشرقية، وكونت اسطولا مصريا فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد لواءة على المدرعة «الابراهيمية» ومنذ ذلك الوقت ، اخذت مصر فى الاتصال بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى أبريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الإنجليز فى شئون بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل. إدعى هؤلاء أن بربرة لم تتبع الدولة العثمانية، وتساءلو كيف أن الأهالى قد قبلوا رغم رفع علم السلطان علما بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعة للانجليز : «كان الأولى بكم أن ترفعوا العلم الانجليزى بدلا من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم مدينه بربرة .... وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانيه ، وأنا أشتريا منكم ثم أبنى لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاما عليها » . (٢)

---

(١) دكتور محمد صبرى : «مصر فى افريقية الشرقية» - ١٩٢٩ - ص ١٥ - ١٦ .

(٢) أنظر خطاب الحاج أمين أغا (محرم ١٢٨٥ هـ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر - دكتور شوقى عطا الله الجمل - القاهرة - ١٩٥٩ .

ورغم قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصطحبتها منح مالية ، فان الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعادوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الأهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبيات القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعيلة رفع العلم العثمانى، بينما عارضت قبيلة بهوة فى رفع أى علم كان. ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالأخرى، وتقتل من أفرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبوا لرؤيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الاهالى يقومون بحراسته، وتشبث رجال قبيلة بعيلة بعدم التخلى عن هذا العلم ولكنهم أرسلو أعوانهم ، وإستولوا على الطابية وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربره مرة أخرى .وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسياده العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليوم علما جديدا ليرفعوه على مدينتهم. ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للاقامة فى هذه المدينة،لوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو طالب الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركة روباتينو ، مرت على بربرة «داخل حدودنا» ، وأخذت فى البحث عن مكان يتخذه الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا «أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها» (١) وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذه مركزا لنشاطهم .

وفرح الأهالى عندما علموا أن مصر تقصد إلى توحيد أراضى الدناقل وأراضى الأوسة والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . وإتصلوا بالسلطات المصرية،

---

(١) المرجع السابق ـ وثيقة رقم ٣٦ ـ ص ١٠٤ .

وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة، وأعربوا عن ارتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن إستعدادهم للخضوع للادراة المنظمة الحديثة التى جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذى قام به جمالى بك للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التأليف بينهم ، ونشر السلام فى هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسى البريطانى فى عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل انجلترا رسمياً ، بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية، وأنها ضمن تنازل الباب العالى عن مديريتى مصوع وسواكن وملحقاتها ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لاشك فيها (١) .

ثم عملت مصر على توكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكما على جميع سواحل إفريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر، وزار بلهار فى يناير سنة ١٨٧١ حيث رفع الراية المصرية عليها، ووزع الأعانات على رجال العلم وعلى المعوزين، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته فى مصوع .

ويعتبر التقرر الذى كتبه أحمد ممتاز باشاً فى ٢٦ مارس ١٨٧١ (٢) من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الإمبراطورية الإفريقية منها ، وإفادتها هى بالتالى من هذه الإمبراطورية .

كانت المشاجرات لاتزال قائمة بين أهالى بلهار، وكان جمالى بك قد عقد الصلح

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ — ص ١٦ — ١٧.

(٢) وثيقة رقم ٤١ — ص ١١١ — الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر — نشر الدكتور شوقى عطا الله الجمل .

بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية .فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، ودفع لهم ٧٢٧ ريالا ،علاوة على بعض الإعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه.

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل اليها من عدن وحضرموت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد إليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وسن الفيل وريش النعام وبعض الأغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للإدارة المصرية المنظمة ، والاشتراك فى هذه الإمبراطورية الإفريقية ، عاملا من العوامل الفعالة التى وطدت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى لعدم تمكنهم من دفع دية القتلى . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على استتباب الأمن وإرضاء النفوس،فدفع ٤٣٨٠ ريالا دية القتلى من أية قبيلة كانت ،وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الأهالى ، وفرحهم برعويتهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانى الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجها لعدن ، ولايبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلا . وكانت السفن تتردد عليه،وتصل إليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية هامة بين مسقط واليمن وحضرموت وعدن من ناحية ، وبين الإقاليم الداخلية من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملا فعالا لاضطراد وازدهار هذه المدينة،ولمشاركتها فى الدولة الأفريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة تاجورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد

أصبحوا — مثلهم فى ذلك مثل بقية شيوخ السواحل — موظفين رسميين فى هذه الدولة الإفريقية ، التى وحدت بين مصر والسودان والصومال .

وستشارك تاجورة بقية موانى الصومال فى الإزدهار، وستزداد بها حركة التجارة خصوصاً بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية فى كل هذه المناطق

(٣) انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارتها محافظتى مصوع وسواكن فى أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجر بك محافظا عاما لها ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية التاكا، وسمت هذه الوحدة الإدارية الجديده بأسم « مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر » . وقد أوصى مونزنجر بك فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ بإقامة نقط عسكرية فى الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وقفا لنشاط عملاء الدولة الأجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لإقامة رجال الأمن ، والمحافظة على السلم بين الأهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك ، بل أصدرت أمرها فى يوليو سنة ١٨٧٣ بإختيار رضوان بك سوارى وأبو الصاعقة، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة. وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والأهالى ، ويبلغهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على مابدا منهم من الإجتهاد فى الأحتفاظ بالعلم مرفوعا على تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد الأمير ومعه الجنود للإقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الأجانب ، ومنع تعدى الأجانب عليها ، حتى يسود الأمن وتزدهر المدينة. وكان على رضوان بك أن يباشر ويلاحظ حسن إدارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدير أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على مجىء حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون

إلى إعلان دخولهم فى هذه الإدارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر ، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ تخوفهم من تلاعب الدولة الأجنبية يظهر واضحا ، فأخذوا يفضحون نشاط الأجانب ، من انجليز وفرنسيين وايطاليين ، وقيامهم بالتدخل فى شئون الصومال الخاصة . وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية لايقاف عمليات السلب والنهب التى قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة ، ومنعوا بها أهالى هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم فى المدينة الأخرى . ورأى منزنجر بك التوجه إلى هذه النواحى مرة جديدة واصطحاب بعض الجنود معه فى هذه المهمة ، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك ، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك .

وكتب منزنجر بك تقريراً جديداً عن بلاد الصومال فى أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة ، ووجود المياه به ـ رغم تفضيل مياه دوبار العذبة ، والتى لاتبعد عنها إلا بثمانية أميال . وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبه إلى بربرة بسهولة إذا ماتولت إدارة الأشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع . كما شرح أهمية بلهار التى لاتبعد عن بربرة إلا بأربعين ميلا نحو الغرب فرغم عدم صلاحية مينائها للسفن ، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة ، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة إليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الأخير . فأوصى بإقامة موظفى الدولة بها ، حتى يعملوا على نشر الأمن فى الأقاليم ويسهلوا اتصال الأهالى ببعضهم . كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية ، وهى رسوم بسيطة محددة بواحد فى المائة من قيمة المتاجر ، وبعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل الأقاليم ؛ تشجيعا للتجارة ، وزيادة للمنافع بين الأهالى .

وامتاز هذا التقرير بالتحدث عن هرر ، فوصفها بانها « مدينة عظيمة ، وبها

جملة أماكن وجوامع ، وحولها سور ؛ وموجود بها ضربخانة للمعاملة . وجارية الخطبة لأميرها بالجوامع فى أيام الجمع والأعياد . وإيراداتها تكفى مصروفات الآلاى وإذا كان القصد استحواز الحكومة على تلك الجهات لحد هرر — فإنه لمناسبة التعديات الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور عساكر الحكومة لطرفهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من الاستحواز عليهم بأسهل حال » : (١) ولكنه رأى عقبتين فى سبيل تحقيق هذا المشروع : الأولى هى وجود الإنجليز بعدن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع . وكان يرى أن الإنجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهرر مع الإدارة المصرية ، وما قد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على الأقل ، خصوصا وأن الإنجليز كانوا يستوردون كل مايلزمهم من لحوم وخضروات لازمة لعدن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أو تفهم الانجليز أنها لن تتعرض لتموين قاعدة عدن من الصومال ، وان تفرض رسوما جمركية على مستوردات الإنجليز من هذه الموانى .

أما زيلع فكانت خاضعة لوالى الحديدة ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية . كانت تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمراً بسيطا بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجوة ، رغم أن العلم المرفوع على هذه المدينة الأخيرة كان علما مصريا أعطاه جعفر باشا لشيوخ المنطقة أبو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانياً ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الإدارة الأفريقية التى قامت مصر بإنشائها فى هذه المناطق .

وعلى أية حال ، فإن منزنجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة

---

(١) تقرير منزنجر فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٠هـ ـ وثيقة رقم ٨٣ص ٢٠٢ ـ ٢٠٢ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

إقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والأوسا ، حتى تشارك مصير السودان ومصير مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحى ، وصرف لهم المرتبات وأهداهم كساوى التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشىء حرسا من الأهالى لحماية الإعلام، وأن يرتب المقايسات اللازمة لإنشاء احدى السقالات بميناء بربرة، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن فى السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفينته « الصاعقة » عن طريق عدن (١) .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الإنشائية فى بربرة ، تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ، والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا، وجعلته يشعر بالحضارة الحديثة وبشكل لم يره من قبل .

(٣) المشروعات الانشائية فى بربرة :-

رحبت بمشروع مد بربرة بمياه روبار ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه فى رى الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل مايلزمه فى مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الإدارة المصرية فى إرسال المهمات والانابيب إلى مصلحة مياه بربرة، تلك الإدارة الجديدة التى انشئت للاشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لاتمام هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية فى حراسة هذه الأدوات ، كما شاركت فى العمل نفسه . وتقدم هذا المشروع ، ووصلت مياة الدوبار إلى بربرة، ثم انشئت لها فروع وصلت إلى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر فى هذا المشروع فى ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأنابيب بالمنبع ، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوماً ، ثم

---

(١) الوثيقة السابقة ـ المرجع السابق .

قامت السلطات المصرية فى بربرة ، فى أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ؛ مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفى الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذى انشىء لتموين الأنابيب . ووصلت المياه إلى بربرة فى قوة مناسبة ، « فشخصت لها كافة الأعين بكمال الممنونية والتهنئة» وسط إحتفال رسمى وشعبى. وبلغ طول هذه الأنابيب مايزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوه على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها : ودل هذا المشروع على اهتمام الإدارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ورتبت له جدولا خاصا للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانى فى وقت محدد .

كما أصدرت أمرها لسلطاتها فى بربرة بضرورة البدء فى بناء مخازن للفحم والمهمات والجمارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزاً للبوليس ، ثم البدء فى بناء مقر للحكومة . وإهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالأطباء لعلاج الأهالى والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية فى هذا الميناء ألا يبخلوا بمعونتهم وخبرتهم ومساعدتهم الإنسانيه، ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضا وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية فى أول الأمر. واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالى لم يأمنوا على أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشدد على الأهالى دفعة واحدة ، حتى لايتسبب ذلك فى نفورهم وعدم

إصلاح أمرهم . فكان على هذه السلطات ان تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصلحة مرة ، وأخرى بالانذار والنصيحة ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعا من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعى أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وأنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها — إستخدام القوة .

كان الجهل قد ساد بين الأهالى بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقى شئون الشريعة، فعينت مصر أحد القضاه لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضى السابق أو للمفتى المحلى . فقام محافظ بربره باصطحاب هذا القاضى الجديد وجعله يقابل الصوماليين، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح. وأخذ الأهالى ، مع مرور الزمن. يقتدرون به ، ويستشيرونه فى عقود الزواج وفى الطلاق وفى تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفى معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ فى أمامة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الأهالى لأمور دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر رواتب لشيوخ القبائل ورؤساء الأهالى حول بربرة . ووفت بالوعود التى قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ما داموا لا يشغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضى للاجانب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم فى ذلك مثل الأهالى ، وإطاعتهم لقوانينها . ثم قررت الحكومة إنشاء « سقالة » جديدة فى بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكى تساعد فى حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يشترك الأهالى مع الجنود فى هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتمرين الصوماليين على الأشغال وتدريبهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه

الوحدة الإدارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل فى هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها فى مصر . كما انشأت السلطات المصرية كثيراً من المبانى والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلا أمام الأهالى لإقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغيير الأحوال فى ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن فى ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البوستة الخديوية » . وكان المسلى والبقر والغنم يشح فيها فى زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل فى عدن إلى مايقرب من خمسة قروش مصرية، ولكن مجىء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعد على إستمرار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بثمن رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل مايزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلى والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجىء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على ازدهار هذه المناطق بعد مجىء المصريين إليها ، وانضمامها إلى الامبراطورية الإفريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التى تعقد فى موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فانشأت الطرق وشجعت الأهالى على المجىء بمتاجرهم إليها . ولكن السلطات البريطانية فى عدن لم توافق على دفع أية رسوم ، على ضآلتها ، فى هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب فى التوجيه إليه أو الإقامة فيه، فأصبح الطريق مفتوحاً بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن

عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح انجلترا ، وهم فى الأراضى المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الإقامة البريطانية فى عدن مجهودات المصريين فى هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذى ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .

الفصل الخامس

زيلع وتاجورة

واصلت مصر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقية فى نطاق واحد بأن بذلت المساعى ، لدى الباب العالى ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن اليها ، وضمها الى هذه الكتلة الافريقية المتحدة .

(١) القاعدة : ـ

لانعرف على وجه التحديد قيمة هذه المساعى من الناحية المادية ، على الافل إذ أن الباب العالى لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، و تدفعه نقدا ، وأن كان ذلك لايدخل فى الميزانية ولا فى المصروفات «المنظورة» .

أما من الناحية السياسية ، فإن مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها فى شرق إفريقية وإحدى الاسس التى بنت عليها الامبراطورية الافريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولانعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالى أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، واهميتها بالتالى بالنسبة لزيادة الاراضى الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فان الثابت تاريخيا هو أن مصر قد بذلت المساعى ، فى القسطنطينيه ، لتحويل ادارة زيلع إليها ، وأن هذه المساعى قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطىء افريقية ، وعلى بعد من سنجق حديدة ، والذى كان هذا المرسى المذكور تابعا له ،

إلى الادارة المصرية وكان هذا تنازلا عن هذا الاقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنية عثمانى سنويا إلى خزانة السلطان ، واعترافا بما قامت به مصر من نواحى الاصلاح والتقدم المختلفة فى اقاليمها ، وأملا فى زيادة ايرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات اليه .

وعينت مصر رضوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، واصدرت اليه الأوامر بالتوجه إلى والى اليمن ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذى سيذهب معه بالتالى الى زيلع ، ويقوم باستلامها وادارتها وتصريف أمورها وأمور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الادارية ، وتدخل بالتالى ضمن المنقطة التى انضمت الى الاراضى المصرية .

ثم عهدت مصر الى منزنجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها واقتراح مايلزم لتحسينها واستغلالها . كما عهدت الى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الاهالى والعربان المقيمين بمنطقة زيلع «وتأليف قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى [هرر] لراحة الواردين والمترددين واستمرار ذهاب وأياب قوافل التجارة بغير مشقة ولاتعب . »(١) واصبح رؤوف باشا قومندانا للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزنجر بك فانه قد قدم تقريرا هاما عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، فى حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية ـ الحبشية ، فى الوقت الذى ارتبطت فيه ايضا بخطة مصر تجاه هرر . وأما لمحمد رؤوف باشا ، فان مهمته كانت مرتبطة قبل كل شيء بتنفيذ ضم إقليم هرر الى هذه الكتله الافريقية الموحدة . وصدر أمرا

---

(١) دفتر ٢ أوامر عربية ـــ ص ٨٨ رقم ١٨٢ ، منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٣٧ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

بتعيينه محافظالزيلع وملحقاتها ، تسهيلا لقيامة بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد تابيرالانجليزى،قدواصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الانصال بمنافسه «منليك» ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هرر.ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فما لاجدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفتره شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوىء لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية ان السلطات البريطانية فى عدن لها «بعض الأخذ والعطاء مع جهات زيلع» ، فأصدرت أمرها الى رؤوف باشا لتسهيل أمورهذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رجال الاقامةالسياسية البريطانيةفىعدنعلى جهاتزيلع،خصوصا إذا رأوا ذلك العدد منالجنودالمصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة.فاصدرت حكومة القاهرة تعليمات مفصلة الى رؤوف باشا تشمل على الردود الذى يمكنه أن يجيب بها عليهم.وظهر جليا من هذه الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربيةهو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

« ... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى اين انتم ذاهبون فان الجناب

الخديوى يأمر بأن تقولوا لهم : إننا نقصد كشف منبع نهر سثيت وسنسير من هنا لتمهيد الطريق وتنظيم خرائطها ومعنا ضباط أركان حرب ومهندسون وسيأتى من (عند وكرو) حضرة غردون باشا مأمور خط الاستواء وقد عهد إلى بمحافظة جهات زيلع — والقيام من هنا لايجاد منبع النهر المذكور وستأتى من بعدى بعثة علمية أيضا » .

«وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليتم عليها ؟ فان جنابه العالى يأمر أيضا أن تقولوا لهم: «لأن الأهالى قدموا عريضة إلتمسوا فيها أن يتبعوا الحكومة، فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف عن منبع النهر الآنف الذكر - وقد كلفنا الراحة والأمن للأهليين» .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص هذا الموضوع الى رضوان باشا ، حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة بعد سير رؤوف باشا صوب الداخل (١) .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين لملاحظة جهة تاجورة ، وارسال الباخرة « الخرطوم » للاقامة فيها . فاذا ماوجد رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للاشراف على أمور هذه الجهة، فيمكنه الابقاء عليه فيها وفى باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة « الصاعقة » وتعيين قبودانها بدلا منه على «الخرطوم» فى تاجورة . وكان على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من الجنود تقيم الساحل وتحافظ على علم الدولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما فى بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم فى الطريق الموصل إلى هرر وفى الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة الاوسا .

وستخرج الحمله الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر. أما الحملة

(١) أنظر المرجع السابق - وثيقة رقم ١٠٨ — ص ٢٣٩ .

الثانية فانها ستتألف من أربع بلوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزنجر بك من مصوع وتنزل فى تاجورة ثم تسير فى اقليم الاوسا صوب شوا ومنليك . ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها فى شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصطحبت معها أحد مندوبى منليك . وتظاهر محمد لهيطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة فى طرق وعرة، ثم هاجمها برجاله ليلا، معتمدا على مبدأ المفاجأة

وقتل منزنجر فى هذا الالتحام مع ربع القوة المصاحبة له . وإضطر الباقون إلى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها فى هذه المناطق .

(١) الادارة : ـ

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر فى الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، فى وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعا له على القيام بعمله الجديد، والافادة من مجهوده فى هذه المناطق ، التى يتمتع فيها بنفوذ كبير وبعصبية قوية .

ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالغيرة والحمية فى اشغال الحكومة ويبذل جهده فى مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى فى جذب قلوب الأهالى وتأليفهم. فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكساوى والمنح لكل من التجار والعلماء فى هذه الناحية.

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع منزنجر باشا فى مهمة الى الحبشة، وكلف ابنه موسى بالمساعدة فى اشغال الحكومة فى تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاونا مع رؤوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه الرابع محمد ، بالمساعدة فى ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولاءه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حق قدره ،

وقلدته منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة : وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت إدارة رؤوف باشا ، الذى اصبح حاكما عاما (حكمدارا) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور إلى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمى باشا ، وإمتدح اخلاصه وغيرته على العمل . وصدر مرسوم فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعهما تحت ادارة رضوان باشا مع الابقاء على ابى بكر باشا محافظا لزيلع. فاظهر رؤوف باشا معارضة فى تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والاعمال الحكومية . واستشهد بأنه طلب من زيلع ١٢٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ؛ ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠٠٠ من العملة النحاسية، رغم أن الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالى له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول وللعمل على ازدهار التجارة ثم عاد واستشهد بمسألة ارسال الانسجة لعمل قفاطين المشايخ. وورودها مرتفعة الثمن واضطرار سلطات هرر الى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع الى ادارة هرر كما كانت فيما قبل، متهماً محافظها بالجهل، وراميا وكيل محافظتها بالأمية ، حفظا للايراد ، وتوحيداً للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقة بالحكومة الخديوية ، فاوصت رؤوف باشا بعدم التشبث بالحاق زيلع بهرر، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبى بكر باشا، مادام كل منهما من ممثلى الحكومة. فعليهما بالاتحاد والاتفاق لما فيه من حسن تصريف الامور .

ووقع على كاهل ابى بكر باشا أمر الادارة الجديدة فى بلاد الصومال ، وظل

يواصلها حسب الخطوط العامة التى رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من الهله القديمة المتداولة قبل مجيء المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملة الجديدة ، وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة « الدخولية » المفروضة بجهة لاتكفى ارتبسات الموظفين القائمين على تحصيلها ، فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه مصدر التضرر الاهالى . فوافقت الادارة على وقف تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أو الاستغناء عن خدمات الموظفين.

ولم تمانع الادارة فى اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيبا لتجار زيلع بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباق وعدم تمكن الاهالى من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪) - عملت الادارة على ايجاد حل يرضى أهالى زيلع ، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالى زيلع ، ومعظمهم من العربان ، استعمال مضغة الطباق . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان فى يد واحدة ، وأن يكون بيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية اللازمة للاستهلاك السنوى المحلى (٧٥٠ قنطارا) من عدن ، ومن أموال الحكومة ، ثم بيعه للاهالى بالأسعار المعتادة . وأحلت الادارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباق ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالى أى ارتفاع فى أسعار الطباق(١) .

---

(١) كان سعر القنطار فى عدن «من أربعة ريالات الادبم لأربعة ريالات للقنطار المصرى خلاف نولونه ، وأسعار مبيعة هى من ٦ ريالات الى سبعة ريالات ونصف للقنطار » . أنظر : تعليمات مرسلة الى أبى بكر باشا فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ — وثيقة رقم ١٢٣ ص ٢٦١ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

وبلغ عدد الحامية الموجودة فى زيلع ١٥٠ جنديا نظاميا و٣٠ من جندى الصومال. وكان هذا العدد كافيا لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل.

وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية فى إقامة إدارة منظمة، وفى بناء تلك الوحدة الافريقية، التى شهد بمزاياها كل من الاعداء والاصدقاء.

(٣) ـ المشروعات الانشائية : ـ

عملت مصر على تسهيل أمر اتصال زيلع بالسويس، فرتبت خطا للبريد البحرى يقوم كل أسبوعين، بباخرة خاصة، من بربرة إلى زيلع فعدن، ثم إلى زيلع وبربرة مرة أخرى. وكان على هذه الباخرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله إلى عدن، حيث تقوم الشركة الشرقية O.&P. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد من السويس إلى عدن ببواخر هذه الشركة، ثم توزعه فى بلاد الصومال.

وأخذت الحكومة المصرية فى دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيدا لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها. وأرسلت أحمد نشأت بك، معاون التشريفات. فى مهمة خاصة اليها.

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حلمى باشا، مأمور ضبط مصر، إلى كل من زيلع وتاجورة للمساهمة فى أعمال الانشاء والتعمير اللازمة، وصدرت اليه الأاوامر التفصيلية عن هذه المهمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥.

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهات فى زيلع من السفن وإليها. فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة فى هذا البناء، تشبه تلك التى أنشأتها فى بربرة، وتسهل عمليات الشحن والتفريغ فى هذا الميناء الهام، خصوصا فى فترة احتاجت فيها القوات الموجودة فى هرر إلى كثير من المهات، ورسمت فيها الدولة سياسة تنشيط التجاة بين الداخل والساحل.

وكان نجاح جمالى باشا فى انشاء سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء

سقالة أخرى فى زيلع . وبلغ طول السقالة ٣٥٠ مترا وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر، بعرض متر ونصف متر من كل جانب، والأربعة أمتار الباقية فى الوسط تملء بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدى العاملة متوفرة ورخيصة فى بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون فى عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل بالمؤونة فقط، والبعض الآخر بأجر بسيط . فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل فى بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلفت عبد القادر حلمى باشا بهذه المهمة، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لاقامة الجنود ، خصوصا فى فصل الصيف ، الذى يمتاز بحره الشديد فى هذه المناطق .

وأرسلت مصر عددا من عساكر الصنايعية للمساهمة فى هذه الانشاءات، ورسمت أمر قطع الاخشاب محليا ، والحصول على الاحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، وإستخدام العمال الصوماليين فى كل هذه العمليات ، بالأجر اللازم .

ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الحنفرى ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم ، فاصدرت مصر تعلياتها إلى قبودان الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء فى هذا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات فى تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية، وفى اتجاه مرسى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها وبين السفن. وتأكيدا لحماية هذه « الطابية » بمدفعية السفن « حتى إذا كان على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان فى البر فيكون الوابور الواقف فى الميناء

بحالة تمكنه من المدافعة والحماية عن الطابية المذكور ومن فيها من العساكر والجبخانة ويسهل النقل من الطابية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبخانه من الوابور إلى الطابية » .

ورأت مصر إبقاء أربعين جنديا فقط فى الطابية والاستحكامات فى شكل « حامية » — أما باقى الجنود ، ومن يصل منهم فيقيمون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائرهم ، وقايه لهم من البرد فى فصل الشتاء ، والحر فى فصل الصيف .

واهتمت مصر فى هذا العهد بكل من الملح والنطرون ، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح فى الخارج ، وللحصول على النطرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النطرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تهم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحة « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق افريقية ، المسماه « بحيرة العسل » بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحة زيلع للمحافظة على أموال الدوله . فلم تمانع الادارة فى ذلك . وانشئت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها فى الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالى كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التى تحتاج إلى الملح الافريقى ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة في زيلع، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والادارة المنظمة في هذه الارجاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشعر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين في دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم في مصر وفي السودان وفي شرق افريقية . ولم يقع مايدل على حدوث أي تضارب في المصالح بين أبناء هذه الاقاليم، أو حتى أي سوء تفاهم بين الاقليم والاقليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم في الحقوق، ومساواتهم في الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع في تلك الفتره، لهذه الكتلة الافريقية الموحدة، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها في خليج عدن، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الاحمر، وقاعده هامة ترتكز اليها في توحيد إقليم هرر مع هذه الإمبراطورية .

الفصل السادس

هـــرر

(١) ـ الوصل الى هرر : ـ

بدأ رؤوف باشا تقدمه فى يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذى ابدى ترحيبا بالدخول فى طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل ان تصل الحملة الى جلديسة ؛ التى تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابلة المصريين ، وكان برئاسة إبن السلطان ، ويشتمل على لقاضى عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضى ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الاشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم إخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى ان سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال القبائل كانوا يعيشون فى ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلتهم الوحيدة للتفاهم . وتجمع عدد منهم فى اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستهانة بهم ، خاصة وانهم كانو يتحكمون فى الطرق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم اسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إفهامهم الموقف وتقديم النصح

لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر تصميمهم على القتال ، فجاراهم المصريون فى هذا اليوم فى معركة صغيرة ، مكثت اقل من ثلاث ساعات،أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفى اليوم التالى قابلت المصريين جماهير أخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالأسلحة طلبا للنزال ، ولم يجد التفاهم معهم أيضا وارادوا الهجوم على الطوابير ، فاضطر المصريون الى نزالهم لمدة سبع ساعات ، ارسلوا بعدها يطلبون الأمان.فاصر المصريون على ضرورة حضور شيوخهم ورؤسائهم،الذين أتوا فى الصبيحة التالية وأكدوا دخولهم فى طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

واستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصريون أعلاما لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى التشريفة التى أرسلتها مصر هدية له ولكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصريه إلى عاصمة الاقليم رسميا فى يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هى المدينة الوحيدةالتى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠,٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثه وأربعة أمتار،مبنىمن الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاوره ، وبه أربع وعشرون برجا ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب الحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام.

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالاخشاب والبوص على نسق البيوت المصرية ، إلا انها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ

لاتقاء البرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو ٣٥٠٠٠ . . . وكانوا جميعا متمسكين بالشريعة الاسلامية حق التمسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضلون الفلاحة والتجارة .

وكانت غدران المياه تمر الى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تحمل المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هذه المياه تضاهى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين .

وتقع المدينة على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على حوالى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنتى عشرا كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلومترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نضرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت اغلب مصنوعات الاقليم مستورده من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلا خراطا واحدا حضرمى الأصل ، رغم وجود عدة حدادين . ولكن صناعة الاقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ماقورنت ببقية الاقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا

تجاريا هاما فى شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى زيلع وبربرة وتاجورة رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الأهالى لنظام المبادلة العينية وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل البن اليمنى وبعض الحراير وبرادة النحاس من بلاد العرب الى هرر ، ثم تعود محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود النمر وريش النعام وسن الفيل . فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرون .

وكان أهالى هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميلون إلى العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الاطفال يقرأون فى الكتاتيب مدة النهار والمراهقين مدة الليل والبعض منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من العلماء لتفقههم فى الديانة وحبهم الشديد لها على مذهب الشافعى حتى أن المراهق فيهم متفقة فى مذهبه » .(١) وذكر أحد ضباط أركان الحرب المصريين فى هرر : «ولعمرى أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالى هذه البلاد لتفقهم جدا فى مذهبهم ، لاسيما وأنهم فى أواسط افريقية تقريبا(٢) » .

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا رجعيا . فكان يمنع الاهالى من زراعة البن، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه، خوفا من ان يغتنى الاهالى ويخرجون بالتالى على طاعته . كما كان يحتكر التجارة فى العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة فى هرر مدة أزمان مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أى أن قيمتها الفعلية كانت أقل

---

(١) تقرير من ضباط اركان حرب .امورية هرر فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ — دار المحفوظات التاريخية — عابدين — محفظة رقم ٣ — مستندات خاصة بالمدية نشرها الدكتور شوقى عطا الله الجمل برقم ١٠٤ ص ٢٩٣ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .
(٢) الوثيقة السابقة .

من القيمة النقدية التي كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أي شيء على رؤوسهم . وكان يجلد كل من يتجاسر على تغطية رأسه،ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية رأسه من حرارة الشمس أو من البرد . كما كان يمنع الاهالى من أكل الارز ، وأكل التمر ويقول « أن هذا أكل الأمراء السلاطين ومن أين لكم أن تتوصلوا لأكل طعامنا ، بل وكان يمنعهم من أكل أى غذاء حلو، وما هذا إلا نتيجة جهله وتجبره وطغيانه على عباد الله ».(١)

ولكن بمجيء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قضوا على إحتكار زراعة البن ، وعملوا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد وأهلها ، « فاخذ الاهالى فى لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها الكرام حيث خلصتهم عما كانوا فيه من الظلم والاحتقار » .(٢) وسترى كيف أن استعداد أهالى هذه المناطق للتقدم والرقى لم يقل عن استعداد غيرهم من الشعب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التي جاءت مع إخوانهم فى الشمال ، ودفعت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

(٣) — الادارة الجديدة : —

إرسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ، وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق فى الجيش .

ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم إدارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها . فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه « حكمدار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال جنوبى باب المندب ،

---

(١) الوثيقه السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

وفى الداخل حتى هرر، وألحقت بادارته كل من تاجورة ومحافظتى زيلع وبربرة. وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على زيلع . وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لادارة جمالى باشا فى بربرة ،ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجارى يتطلب الالتفات اليها . فذكرت لرؤوف باشا أنها آخذة فى إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار اليها ، وأن عبد القادر حلمى، مأمور ضبطية مصر حينئذ ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية ، مثلها مثل عمليات انشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس . وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أحدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة ، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها ، خصوصا بين هرر وبربرة .

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها ، فان السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة ، ولكنه غير ختمه باسم « أمير هرر » وطلب من رؤوف باشا الإحتفاظ بهذا اللقب وراثيا فى أسرته . فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته فى مدينه هرر ، وقلدته منصب « محافظ هرر » وكانت هذه الوظيفة « إسمية فقط » . وطلبت منه أن ينتهج العدالة بين العباد ، ويعامل الأهالى فى المدينة بالرفق والرعاية عملا على زيادة العمران وتقدم البلاد .

وكانت هذه الحكمدارية متسعة الارجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها . ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له فى أثناء غيابه عن المدينة ، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان. فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهبى، مدير بنى سويف ، ليكون وكيلا لمحافظة هرر، ورئيسا لمجلس الحكمدارية فى نفس الوقت ، أى مرؤوسا لمحمد عبد الشكور فى الظروف العادية ، ورئيسا له فى الظروف الطارئة . وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر

إلى أنه مضطر إلى الاحتفاظ بالأمير السابق وذكر أنه ينطوى على أمور غير لائقة. وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور، خصوصا فى وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة. وكان عبد الوهاب وهبى من رجال الحكومة المعول عليهم، وسبق له القيام بمهمات خاصة، وله دراية بالشئون العامة، وعهدت اليه بادارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة، وكلفته بالنيابة عن رؤوف باشا فى أثناء غيابه، وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والأعيان للنظر فى القضايا، سياسية كانت أو شرعية (١).

وأرسل الخديو فرمانا إلى أهالى هرر بدأه بشكر الله على ضم مدنهم وبلادهم إلى البلاد المصرية، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الاقليم الهام. وأكد فيه أن المرجع فى الاحكام سيكون للشريعة المحمدية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وإن الادارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى فى الحقوق الاداني والاسراف، والمعاملة بالتلطيف والاستحسان وإن اختلفت الأديان. ثم أعلن سروره لترحيب الأهالى بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الافريقية المتصلة بها، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماما، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم: «فقد صرتم كأهالا الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا، يتساوى الضعيف فى الحقوق والقوى والكل يسلكون المنهج القويم السوى»، ووعدت حكومة القاهره بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة، وحثت الأهالى على التعاون فى إستخراج خيرات الارض، وعلى طاعة الله والرسول «وأولى الأمر» منهم.

(١) انظر الوثيقة رقم ١٢١ ص ٢٨٣ من كتاب الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر.

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الأمير والقضاة والعلماء والتجار والاعيان ، ليقرأ عليهم هذا المرسوم ، لاعطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة . (١)

ويعجز بعد ذلك كل ناقد ، مهما كانت لباقته ، عن النيل من تلك الوحدة التى تمت بين القطرين ، الصومال فى الجنوب ومصر فى الشمال ، مادام الاهالى قد رحبوا باخوانهم المصريين ، ومادام الجميع قد صمموا على أن تكون لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات فى أقاليمهم الموحدة .

ولكننا نجد أنه قد عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الاقليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثية ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الأحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واصراره على مصلحته الشخصية — ظهر ذلك فى تحريضه قبائل الجالا ودفعهم إلى مهاجمة المصريين، مما إضطر رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم إبنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والاذن له بالحضور إلى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشا ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لأملاكه ، وعدم منعه من تحويلها إلى زيلع .

وهكذا أصبح أقليم هرر تحت إدارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم فى غيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ فى الاستجابة لتلك البذور التى أخذ إخوانهم أبناء شمال القارة يبذرونها بينهم .

---

(١) المرجع السابق : وثيقة رقم ١٣٠ ص ٢٨٠ .

(٣) ـ المشروعات الانشائية : ـ

وافقت مصر على ارسال كل ماطلبه رؤوف باشا من الصناع لاستخدامهم فى الاعمال الانشائية فى هرر. ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة فى الاقليم نظر لاتساعه.

فاصدر رؤوف باشا أمرا بابطال عملة الأمير وبعدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية. وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيداً لشرائها من الأهالى فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجيا حتى لاتقف حركة البيع والشراء. وأخذت فى ارسال كميات من العملة المصرية إلى هرر لكى تحل محل العملة القديمة.

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة، إلا إذا وجد داخل شوا نفسها. وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الأمر فى أقرب وقت، خصوصا وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك، رأس شوا. وكلفت رؤوس باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجاره بين الطرفين. (١)

واستصوب رؤوف باشا جعل التجاره مع الأهالى والضرائب التى يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة خصوصا وأن الاهالى كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود. ولكن الحكومة وجدت أن هذا الأمر قد ينشأ عنه بعض الارتباك، ويتطلب إقامة المخازن فى الاقاليم. فقررت أن تجعل تجارة البن فى يدها وحدها، تقوم بشرائه من الاهالى، بعد أن شجعت الجميع على زراعته، وتشتريه بالعملة، توحيدا للتجارة مع الخارج، وتعويدا للاهالى على استخدام العملة.

---

(١) كلفت مصر منزنجر باشا بالسير صوب منليك رأس شوا. ولكن حملته قضى عليها.

أما الضرائب المحلية التى قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فان مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الأهالى. فارصت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عوائدهم السابقة ، وبأن يحصل الايرادات بنفس الطريقة التى سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار فى ذلك مدة حتى يألفوا الادارة الجديدة ونظمها شيئاً فشيئا .

واسرعت مصر بارسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وارتياد البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الأقاليم ، وتحديد الطرق. وقد قاموا بواجبهم خير قيام، فاستكشفوا المناطق بين زيلع وهرر، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة المدينة وضواحيها. كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت أعمالهم مكملة لأعمال كل من عبد الرزق نظمى فى استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار، ومحمد عزت فى استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة وإقليم الاوسا (١) .

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجالا المحبة للحرب ، وعملت على استمالتهم وبذر بذور الحضارة فيها بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لادخال بعضهم فى الجندية، اشباعا لنزعتهم الحربية، واستفادة من استعداداتهم الطبيعية، فى خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية بأسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقمشة والتموين ، علاوة على دفع رواتب لشيوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الاقليم ،فوجد أن نصف الأراضى

---

(١) أنظر الدكتور محمد صبرى . مصر فى افريقيا الشرقية . القاهرة ١٩٣٩ . ص ٧٤ .

التى تمتلكها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ فى حث الأهالى على زراعة البن ، وشرع فى تقسيم الأراضى بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه قفطانا وطاقية وعمامة وأربعة من الشيت،ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان.وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحبيبهم فى الإدارةالجديدة ، وفى العمل الجاد ، والإنتاج المثمر .

واهتم المصريون بانشاء المراكزعلى طرق المواصلات الهامة تأمينا لها.فانشأوا مدينة جلديسة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة وازدهار الحياة الاقتصادية .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل مدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجند فى تشييد معظم المبانى الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فان محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وانشائية عامة ، مع المصريين فى أقليم هرر .

وكانت استجابة الأهالى لنداء التقدم والعمل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجاوب المصرى الصومالى فى ذلك العصر، تلك الروح التى أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين،ويذكر لنا ضباط أركان الحرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحثت الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن الكساوى والملبوسات ، حتى أن

كل هررى كانت تغمره سعادة بالغة إذا ما زوج ابنته لأحد الجند .

* * *

وكان السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ماوفق المصريون إلى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندى مع هذه الامبراطورية الافريقية. وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل أرتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالمرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ،ولكل حركة اتحادية تظهر فى إفريقية ، وتهدف إلى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف فى وجه المستغلين الاجانب .

الباب الثالث

التدخل البريطاني وحملة الجوبا

الفصل السابع

حمـــلة الجوبا

إرتبط مشروع هذه الحملة بتوحيد بلاد الصومال مع مصر ، مثل إرتباطه بنشاط المصريين فى هضبة البحيرات . ولقد كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية فى إفريقية أن تصل إداراتها إلى إقليم هضبة البحيرات فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فعينت السير صامويل بيكر ، فى عام ١٨٦٩ حاكما عاما لمديرية خط الإستواء ، لمدة أربع سنوات ، بمرتب قدره ١٠٫٠٠٠ جنيه سنويا ، وأعطته سلطات واسعة لإخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندوكرو ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإدخال نظام التجارة المشروعة هناك ، وتسهيل الملاحة فى البحيرات الإستوائية ، وإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية فى وسط إفريقية . وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، ففكرت مصر فى الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى ، ثم قررت الحصول على منفذ شرقى لإقليم خط الإستواء يسمح لها بالإتصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل . واستلزم هذا إمتداد حدود الإمبراطورية الإفريقية إلى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فيكتوريا وساحل إفريقية الشرقية.

(١) المشروع المصرى :

إتخذ إسماعيل إجراءات سريعة لتنفيذ مشروعه ، فكان على الكولونيل

بيردى Purdy الأمريكى أن ينزل فى ممبسة ويصل إلى بحيرة فيكتوريا ماراً بين جبلى كينيا وكليمانجارو . ولكى يموه الهدف الحقيقى لهذه البعثة فان الإشاعات قد سرت فى خريف عام ١٨٧١ معلنة أن كارثة قد وقعت للسير صامويل بيكر ، وأن حملة نجدة ستدخل إلى إفريقية من نقطة قريبة من زنجبار لإنقاذه (١) . وأوصى الخديو هذا الكولونيل باقامة موقع عسكرى فى المناطق الجبلية فى كليما ، وبأن يعمل كما لو كان مكلفاً باقامة منشأة دائمة ، وأن يتبع سياسة حذرة مع تجار العاج وتجار الرقيق ، إذ أن الواجب كان يقضى بأن يفهم الأهالى أن حضور المصريين لايتعلق بنشاط هؤلاء التجار ، وأن يفهم هؤلاء التجار أن المصريين لن يعملوا ضد مصلحتهم . وذكر بونولا بك « ان الضباط والجنود والسفن والإمدادات وكل شىء كان معدا ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ ، نتيجة لحوادث سياسية » (٢) .

ولكن إسماعيل لم يتخل نهائياً عن فكرته ، بل ونجد أن إحتلال هرر فى عام ١٨٧٥ قد شجعه على اتمام غزو ساحل الصومال وتنفيذ مشروعة القديم . هذا « ولم يكن هناك شىء أسهل من إقامة خط سفن تجارية على الساحل من مصوع إلى ممبسة ، علاوة على طرق القوافل، فى داخل البلاد ، بين الموانى المصرية وأقاليم شوا والجالا والكافا وهرر وكل المناطق الواقعة بين الساحل ومنابع

(1) SABRY, M. ; Le Soudan Egyptien, 1821 - 1898. Le Caire, 1947, p. 21.

(٢) أنظر F. BONOLA (Bey); L'Egypte et le Géographie. Le Caire, 1889. p. 53.

SABRY, M. ; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo - Française. Paris, 1933. p. 396.

النيل » (١) . وقد وقع مشروع إسماعيل هذا فى نفس الوقت الذى إقترح فيه الكولونيل غردون إقتراحا مماثلا ، عندما تسلم سلطاته فى مديرية خط الإستواء كخليفة للسير صامويل بيكر .

وكانت مصر قد عينت الكولونيل غردون سنة ١٨٧٥ فى منصب الحاكم العام لمنطقة خط الإستواء ، ووصل إلى غندوكرو فى شهر ابريل من العام التالى. ولقد لاحظ غردون ، كما لاحظ بيكر من قبل ، أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى . وفكر فى أن يقيم خط مواصلات مع خليج ممبسة الذى لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضى متيسا ، ملك أوغندا ، وصديق مصر ، وأن ينشىء عدداً من النقط العسكرية على طول طريق ممبد ، لكى يتخلص مشاكل البواخر وصعوبة الواصلات مع الخرطوم . فاقترح على الخديو فى أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جنديا على ظهر إحدى السفن إلى خليج ممبسه ، التى تبعد ٢٥٠ ميلا عن زنجبار ، وذلك لكى ينشىء قاعدة حربية هناك ، ويسير فى الداخل صوب أراضى متيسا. وكان غردون يأمل فى أن يوافق اسماعيل هذه الخطة ، ورسم أمر إقامة قاعدته لمديرية خط الإستواء فى ممبسه ذاتها . وأوصى بأن يعهد إلى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية،وكانت الأميرالية البريطانيه قد سمحت لهذا الضابط منذ سنة ١٨٦٩ بالعمل لدى الحكومة المصرية لتنظيم المدرسة البحرية الملحقة بالأسطول المصرى.

وصادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خاصة وأنها كانت قد فكرت فى تنفيذها فى عام ١٨٧١ . وكلفت غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التى أقامها فى وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضى

(1) SABRY, M. ; Le Soudan Egyptien, 1821 – 1898. Le Carie, 1947. p. 21.

الممتدة حتى ساحل المحيط الهندى . وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سريات الجنود بقيادة ماكيلوب باشا لإحتلال مصب نهر الجوبا وإنتظاره هناك ، حيث يضع نفسة تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل .

وكان على غردون أن يحتل هذا الإقليم إحتلالا دائماً وينشىء فيه مستعمرات عسكرية وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك ، القنصل العام البريطانى لدى سلطان زنجبار ، فى المسألة ، فان حكومة مصر قد أبلغته أن الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هى بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالى ، وأن الدول الأوربية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ، ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتى إلا على أيدى حكومة منظمة تدير شئون ذلك الإقليم (١) .

أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب الجوبا وينشىء القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات فى سبيل إحتلال مصب هذا النهر ، فكان له أن يحارب فى نهاية الأمر : وأظهر له الخديو أنه يرغب فى المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنجبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالإعتداء على حقوق مصر الأقليمية . وإذا ما حاول أى وكيل أو مندوب لبرغش، سلطان زنجبار ، أو غيره الدخول فى محادثات مع ما كيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحرى إلا أن يحيله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل (٢) .

---

(١) اسماعيل الى غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : أنظر
Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269 – 282.

(٢) اسماعيل الى ما كيلوب فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : أنظر
Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269 – 282.

ولما علمت حكومة مصر أن مصب نهر الجوبا لايصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب ، فى ٢٩ من اكتوبر ، باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها فى العيش فى سلام مع سلطات زنجبار . وكان على المصريين ألا يعتدوا على أى سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذى لا تحتله أى سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر على طول الساحل الإفريقى من فورموزا الى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانى واقامة المنائر (١) .

ذلك هو المشروع الذى هدفت به مصر الى إقامة سلطة الدولة على جميع سواحل الصومال الممتدة من بوغاز باب المندب ، والمطلة على كل من خليج عدن والمحيط الهندى ، تمهيداً لتوحيد كل هذه المنطقة مع تلك الكتلة الإفريقية المتحدة ، التى أنشأتها فى شمال شرق هذه القارة ، وأعطتها شخصيتها الواضحة المستقلة ، ودافعت عنها أمام تلاعب وتدخل الدول الأجنبيه الاستعمارية . كما هدفت به مصر أيضاً إلى إيجاد مخرج قصير وسهل لإقليم هضبة البحيرات الإستوائية على المحيط الهندى ، تخلصا من مشاكل النقل بالسفن البخارية على النيل ، وتفادياً لمنطقة السدود التى تعوق الملاحة فى أعالى النيل .

(٢) الحملة المصرية :

اقلعت الحملة المصرية فى يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس وصحبها الكولونيل شاليه لونج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى مديرية خط

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق افريقية القاهرة . المعرفة ١٩٥٩ — ص ١٠٦ — ١٠٩ .

الإستواء ، لكى يقود سير القوه البرية التى ستتجه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل .

ونظراً لأهمية هذه الحملة ، ألحقت مصر بها كل من عبد الرازق بك ، ناظر المدرسة البحرية ، ورضوان باشا ، وأوصتهم بحسن التفاهم معه . وخصصت الباخره « الجعفرية » لتوصيل خطاباتهم وبرقياتهم من بربره إلى مصوع . ووضعت تحت تصرف القياده مبلغ ٢٠٫٠٠٠ ريال وألف بندقية لتسليح من يرغب من أبناء الصومال .

وإجتمعت الحملة والقياده فى ميناء بربره ، التى إجتمع فى مياهها كل من السفن الحربية « الصاعقة » و « محمد على » و « لطيف » ثم حضرت « طنطا » تحمل عدداً من الجنود . وكان جنود جمالى باشا قد أقاموا على الساحل وانشئوا « طابية » يحيط بها خندق وتحرسها المدافع . وصدرت الأوامر للسفينة الحربية « الخرطوم » بترك تاجوره والحضور إلى بربره . ثم وصلت السفينة « دسوق » كذلك .

وتزود هذا الأسطول المصرى بالمياه وإستعد للسفر ، بعد أن ترك « الصاعقة » فى بربره . وكانت هناك أربع قطع بحرية تحمل ٥٥٠ جندياً ثم إتجهت صوب رأس حافون فحضر مرسى محمد ، عم عثمان محمود ، شيخ الناحية ومعه بعض الأعيان لمقابلة ماكيلوب باشا . وأظهروا رغبتهم فى الاحتفاظ بالولاء لمصر والمصريين ، فأعطتهم السلطات المصرية أعلاما يرفعونها على بلادهم ، وعلى منطقة التقاء مياه خليج عدن بالمحيط الهندى .

وواصل الاهالى رفع العلم المصرى فى كل مكان تصل إليه الحملة ، التى وصلت إلى براوه فى منتصف شهر نوفمبر ، أى فى نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون فى خط الإستواء ، بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى .

قابل أمير براوة المصريين وقدم لهم المساعدات اللازمة لجلب المياه وغيرها . وقد حضر مشايخ براوة وأعربوا شفاها عما حصل لهم من جور سلطان زنجبار، وشرحوا أن براوة كانت فى الماضى تابعة لهم ، ولكن الزمن سمح لهذا السلطان باستخدام القوة والإستيلاء عليها ووضع جنوده فيها ، رغم أنه لم يتمكن من أن يمنع عنهم تعدى أهل البادية (١) .

لم تحاول مدينة براوة إذن المقاومه . فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان ما شعر الأهالى أنهم ينتسبون للحكومة المصرية تحت سيادة السلطان ، خليفة المسلمين .

ترك الأسطول المصرى مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو ، التى كان يحتلها عدد من رجال برغش . وصلت السفن ليلا ، فرفعت المصابيح الزيتية ، وأطلقت المدافع ، إذ أن اليوم التالى كان عيد الفطر . ونزلت الجنود المصرية على الساحل وتحصنوا لقضاء الليل . وعند الفجر قاد شاليه لونج إحدى السريات والتفت بها حول المدينة . ثم هجم عليها وإحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع أية خسائر فى الأرواح . وقد استولى الرعب على قلب الحاكم ورجاله عندما أطلقت السفن المصرية مدافعها بمناسبة العيد ، وفروا ليلاهم وأولادهم وأسرهم، ودخل شاليه لونج المدينة فى الصباح لكى يجدها خالية . وحضر التجار والمشايخ إلى السفن المصرية وهنئوا بالعيد ، وأعلنوا خوفهم من بقائهم بغير حكومة ولا حامية . فأعلن شاليه لونج ضم مدينة قسمايو لمصر ، ورفع عليها العلم المصرى فى إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها ، وأصبحت وحدة

---

(١) من رضوان باشا الى مهردار الخديو فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ، وثيقة رقم ١٥٦ ص ٣٤٢ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

إدارية جديدة تابعة لمصر ، وتحت رئاسة رضوان باشا ، المحافظ الجديد لهما .

وتقع قسمايو بالقرب من مصب نهر الجوبا ، وكان ميناءهما صالحا لرسو السفن حتى فى أوقات اشتداد الرياح ، ويصف رضوان باشا لنا هذه المدينة بأنها كانت تتألف من جملة مساكن من الخشب وأوراق جوز الهند المستوردة من لامو فى الجنوب ، أما المساكن الحجرية فكانت معدومة بها فى ذلك الوقت . وكانت قسمايو مركزا هاماً من مراكز التجارة الشرقية ، فكان التجار يقصدونها من الهند وزنجبار ومسقط ، ويحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر من الهند ، والتمر من مسقط ، والذرة من زنجبار ، كما كان يرد إليها السمن والصمغ وريش النعام والغنم من داخل القارة . وكانت قسمايو إلى عشر سنوات سابقة ، مستقلة بادارتها . ثم هجمت عليها بعض العصابات التى أتت من جهة رأس حافون ومن قبيلة السلطان عثمان محمد ، « فأخرجوا السكان من ديارهم ونهبوا أموالهم وسكنوا هذا البندر ، وتوجه شيوخ منهم إلى ملك الزنجبار فأرسل لهم عساكر بمهماتهم وحاكما كى يمنع عنهم تعدى أهل البادية » (١) .

وأخذ المصريون فى استكشاف الساحل الإفريقى ، وأبلغوا الأهالى أن بلادهم قد أصبحت جزءا من مصر . وقام ماكيلوب باشا باستكشاف ساحل لامو وفورموزا . وبدأ الأهالى يطلبون بأنفسهم الدخول فى طاعة الحكومة . فقد حضرت جماعة من عربان جبال ماركا برئاسة شيخهم أبو بكر بن يوسف ، والأمير محمد بن عبد الله ، والأمير محمد بن عبد الرحمن من سلاطين جزر القمور ، حضروا إلى قسمايو وطلبوا التوجه إلى مصر « لعرض ماهو لازم منهم ولعرض دخول جزائرهم تحت الحكومة الخديوية » . وحضروا يحملون خطابات من إخوانهم

---

(١) الوثيقة السابقة — ص ٣٤٣ —

وأبناء أعمامهم شيوخ ورؤساء وسلاطين جزر القمور يطلبون فيها الإنضمام إلى مصر . وعملوا على إغراء المصريين على الإستيلاء على الساحل الشرقى لإفريقية حتى ممبسة ذاكرين ، لهم أنه يوجد فى غربها مناجم للفحم والنحاس . وعلى أى حال فقد كان طلب حكام جزر القمور الانضمام إلى مصر فى غاية الأهمية ، إذ أن بلادهم تحتل مركزا استراتيجيا هاما فى المحيط الهندى ، وتتحكم فى الملاحة فى هذه الجهات.

ولكن الظروف لم تمهل مصر طويلا لتنفيذ وحدتها مع كل هذه الأقاليم ، ولم تكتب لأهالى هذه البلاد توحيد صفوفهم فى وجه الدول الغربية الإستعمارية .

(٣) تدخل انجلترا :

سرت أنباء وصول المصريين من ميناء إلى آخر ، ووصلت إلى أسماع كل من رجال السلك القنصلى والبحرية والتبشير الأنجليز . وكانوا قد تكاتفوا سويا ، منذ سنوات على زيادة نفوذهم فى المحيط الهندى وفى بلاد سلطان زنزبار ، هادفين من وراء ذلك إلى التوغل نحو داخل القارة ، والسيطرة على موارد المنطقة المرتفعة واقليم هضبة البحيرات الإستوائية . فشعروا بعد مجىء المصريين بأن كل شىء قد أصبح ممكنا ، وأن سياستهم وخططهم قد أصبحت مهددة فى كل هذه المناطق .

وأسرع كيرك ، القنصل الإنجليزى فى زنزبار بالسفر على الباخرة الحربية البريطانية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان العمليات ، ووصل إلى براوة فى أواخر شهر نوفمبر ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . فعندما أراد قائد الباخرة البريطانية النزول إلى الشاطىء فى صحبة القنصل الإنجليزى ، أوقفهم الجنود المصريون ، وطلبوا منهم التعرف على شخصيتهم وسبب حضورهم . ثم أوقفوهم ثانية واستجوبوهم عند مدخل المدينة . وادعى كيرك رغبته فى زيارة التجار الهنود فى المدينة ، بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، ولكن

الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ، ورفض هذا القائد الإعتراف بالصفة القنصلية لكيرك ، الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنجبار فحسب ، لا فى الأراضى المصرية ، وبخاصة فى فترة كانت تعتبر فترة طوارىء .

فاضطر كيرك إلى أن يعود مع القائد البحرى إلى الباخرة ، ولكنه حاول خلق « حادثة » تسمح لدولته بالتدخل . فحاول إرسال بعض البحارة والضباط الإنجليز من الباخرة إلى الساحل ، بدعوة التنزه . ولكن الجنود المصريين رفضوا السماح لهم بالنزول إلى البر ، وإضطروهم للعودة إلى سفينتهم .

وإبتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل ، حتى تكون المدينة فى مرمى مدفعيتها ، وارسل قبطانها احتجاجا إلى قائد الحامية المصرية يصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنجبار» ويطلب تعهدا من المصريين بعدم التدخل فى الحريات على الساحل . ولكن القائد المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد استولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود، تحت إدارة ممثلها ومندوبها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن ما النزول إلى الشاطىء دون تصريح من الحاكم العام للإقليم ، وأنه إذا استخدم الإنجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

وجد الإنجليز أن سلطتهم على الساحل الإفريقى قد إنتهت بمجىء المصريين ، فحاولوا خلق حادثة جديدة بعد أن فشلت الأولى. وأرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ فأرسلوا انذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر إذا لم يسمح للقنصل الإنجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) الموجودين فى المدينة . وفوت المصريون على الإنجليز الفرصة ، فلم يمانعوا فى هذه الزيارة ، وفرضوا لها شروطاً خاصة ،

نظراً لوجود حالة الطوارىء . فنزل كيرك بدون أى حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وعادوا إلى سفينتهم بعد زيارتهم لبعض التجار ، ثم أقلعوا إلى زنجبار ، إذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر (١) .

وأسرع كيرك بالابراق إلى وزارة الخارجية البريطانية . وأرسل تقاريراً مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، ذلك الستار الذى أراد الإنجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى هذا الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه السلطنة ، وخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . وإدعى كيرك أن المصريين قد أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وذكر أن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسة البريطانية . كما ذكر أن المصريين يحرضون الأهالى على الثورة ، ويذكرون لهم أن فى إستطاعتهم مقاومة الدول الإستعمارية ، ما داموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين ؛ وإدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وكتب كل تقاريره بحرارة ، وطالب بابعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بل دفع برغش سلطان زنجبار ، إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ؛ ودفعه إلى الكتابة إلى دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، يشكو من « الإنقلاب » المصرى ، خصوصاً وأن قائد الحملة كان انجليزيا . وكتب برغش بنفس المعنى إلى

---

(١) أنظر برقيات كيرك الى دربى فى ٢٩ من نوفمبر و ٢ و ٨ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ .
K. P. ; Vol Vb. Nos. 297, 301, 303, 308.

المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى ، بل وتكاد تحمل نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر المستشرق، مقالة إفتتاحية فىجريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوربية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب إلى السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنجبار وشرق إفريقية .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض إرسال الباخرة ، وترك المسألة لكى تحل سياسياً عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنجبار ومن عدن ومن القاهرة ، وأشارت على سلطاتها فى زنجبار بتحاشى أى أى إصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى ذهبت إلى زنجبار طالبة التزود بالوقود ، ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطاباً رقيقاً لقبطانها، بعد أن زود سفينته بالفحم ، وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .

ولقد نجح القنصل الإنجليزى دون صعوبة فى العمل متضافراً مع دى جاسبيرى، القنصل الفرنسى فى زنجبار، الذى إدعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى ؛ وطلب إرسال سفينة حربية فرنسية إلى زنجبار وشرق إفريقية ، لحماية المصالح الفرنسية .

وابلغ كيرك من ناحية أخرى حكومته أن السلطات المصرية قد صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على سفينة تابعة لأحد الهنود ، وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالا قيمة الرسوم الجمركية فى براوة .

وإتفق كل من كيرك ودى جاسبيرى على عدم قبول فرض سلطة دولة

« إسلامية » على علم دولة « مسيحية » فى احدى الموانى التى تدعى هذه الدولة « مصر » ملكيتها ، وأبلغ القنصل الإنجليزى دولته أن وجود أربع سفن بريطانية فى مياه زنجبار يعطيها القوة الكافية للعمل ضد المصريين . ولكنه كان مضطرا إلى انتظار وصول تعليمات محددة من دولته . ولم يمنعه ذلك الإنتظار من العمل محلياً، فأرسل أحد نوابه إلى لامو ، الواقعة إلى الشمال من ميناء درنفورد ، حتى يمنع مجىء المصريين جنوبا ، وإدعى أنه يقوم باختصاصات وظيفته وسلطاتها فى بلاد سلطان زنجبار . وكاف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح الفرنسية » فى تلك المنطقة .

(٤) انسحاب المصريين :

أصبح ماكيلوب باشا فى موقف دقيق نتيجة لمعارضة انجلترا للمشروع المصرى من ناحية ، ولعدم إستلامه أية أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيلوب الاتصال بغردون ، ولكن خطابه وقع فى أيدى السلطات البريطانية فى شرق إفريقية . وكانت سفنه تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعده على السير فى داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها ٤٠٠ جندى بعد أن ترك الباقى فى براوة . ولم يكن فى استطاعته إرسال السفن لإحضار جمال للحملة ، وإضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنجبار لإحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة ، حيث تتصل بالقاهرة عن طريق مصوع . وكان ماكيلوب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداخل هو من جنوب خط الإستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم فى إتجاه الغرب بجنوب . ولكنه إستلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه إلى هذا الخليج أنه مفتوح لا يسمح بحماية السفن ، وتنقصه المياه الصالحة للشرب ، فذهب إلى لامو ، ولكنه لم يحتلها . ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل انجلترا فى المسألة .

كانت القوات المصرية فى براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة فى أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها إضطرت إلى إخلائها وإخلاء قسمايو بعد أيام ، وبمجرد تسلمها تعليمات الخديو الخاصة بذلك .

أمر الخديو ماكيلوب باشا بإعادة وإرجاع الأعلام المصرية التى رفعها على كل من قسمايو وبراوة ، وسحب الجنود الذين يقيمون فيها ، وعدم التعرض لهذه الأقاليم . ولما كانت عودة الحملة تتوقف على الفحم اللازم للبواخر ، فان الخديو أصدر أمره بضرورة الإسراع فى إرسال الفحم على باخرتين إلى الحملة الموجودة فى المحيط الهندى . وكان على المصريين ألا يتركوا شيئاً وراءهم ، عدا البيرق الذى تكونون وضعتوه فى (رأس حافون) هذا تبقونه على ما هو عليه ، . وأصبح على أهالى هذه الجهة أن يقوموا بحماية هذا العلم الأخير والدفاع عنه . أما الحملة ، فكان عليها أن تترك رضوان باشا فى بربرة ، وتأخذ بدله جمالى باشا ، القائد السابق لهذا الموقع ، وتحضر رأساً إلى السويس .

وأقلع كيرك ، القنصل الإنجليزى ، على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية لزيارة موانى شرق افريقية ، مزوداً بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن أنهم قد أصبحوا تحت امرته (كيرك) . وهكذا عمل الإنجليز على الجمع بين اسم سلطان زنجبار وسلطاتهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندى . ولكن القنصل الإنجليزى وجد أن المصريين قد أتموا اخلاء قسمايو وبراوة فى يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب ماكيلوب لغردون وعلم باشتراكه فى تنفيذ المشروع المصرى . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة فى القاهرة . ولفتت نظر كيرك الى ضرورة معاملته عند وصوله الى الساحل بطريقة تختلف عن معاملته لما كيلوب وأمرته بأن يطلب الى السلطان اعطاءه كل المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة

من وسط القارة، ومعاملته على أنه صديق وليس بصفته قائداً لحملة معادية، وأبلغته أنها ستأسف كثيراً إذا ما وقع له أى سوء على أيدى سلطات زنجبار (١) .

ولكن غردون لم يترك مديرية خط الاستواء . وكتب إلى لندن ذاكراً أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر ، مدعيا فى خطابه أن الخديو لم يستمع لنصيحته ، وأنه قد أرسل ماكيلوب لكى ينتظره لا فى خليج فورموزا ولكن عند مصب نهر الجوبا ، وأن المواصلات كانت فى منتهى الصعوبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات . وذكر أن ماكيلوب سوف ينتظر طويلا ، إذ أنه (غردون) لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة » (٢) الموضوعة تحت إمرته .

أهمل غردون إذن تلك التعليمات الصادرة إليه ، والتى استلمها فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، والقاضية بضرورة التعاون مع ماكيلوب ، رغم أن ذلك كان جزءاً هاما من الخطة . وجاءت السنة التالية وغردون يواصل الإشراف على نقل أجزاء البواخر من منطقة شلالات فولا إلى بحيرة البرت . وكان بقاء غردون فى مديرية خط الاستواء وعدم تنفيذه الأوامر الصادرة إليه بالسير صوب الساحل سبباً هاماً من أسباب فشل هذا المشروع المصرى .

وحينما علم غردون بما حدث لماكيلوب باشا فى شرق إفريقية، كتب إلى اللورد دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، فى يوم ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٦ معتذراً عن إشتراكه فى هذا المشروع ، وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو ، بل لمجرد

---

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية – ١٩٥٩ – ص ١١٥ – ١١٦ .

(٢) SABRY, M. ; L'Empira Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo – Française· Paris, 1933. pp. 488 - 489.

إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى ، ولفتح طريق سهل للمواصلات بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، بشكل يسمح بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق. وذلك بعد أن كتب فى ٢٠ منه إلى نفس الوزير، شارحا أن الصعوبة هى جهل حدود أملاك سلطان زنجبار ، وأن فى استطاعة الخديو أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها ، إذا ماقام برغش بتحديد أقصى نقطة تخضع لنفوذه فى الشمال .

وتسبب غردون بهذا التصرف فى المساهمة فى إفشال المشروع المصرى، وكان انجليزيا فى خدمة الحكومة المصرية ، ولكن موانى الصومال الجنوبية على المحيط الهندى كانت تهم انجلترا ، التى أخذت ترسم خطة لزيادة نفوذها فى هذه المناطق، متجهة منها صوب إقليم هضبة البحيرات ، إقليم مديرية خط الاستواء التى وحدتها مصر مع بقية هذه الامبراطورية التى كونتها فى شمال شرق القارة . وظهر أن غردون يرعى المصالح الإنجليزية .

ولقد إزداد قلقه عندما وجد استجابة من أهالى وحكام إقليم هضبة البحيرات الإستوائية للاتحاد مع أبناء وادى النيل فى الشمال . ذلك أن متيسا الأول ، ملك أوغندا ، كان قد قبل فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ التوقيع على معاهدة مع شاليه لونج بك ، اعترف فيها بحماية مصر عليه . وكلف غردون ، الضابط السودانى نوير أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين، إحداهما على الحدود الشمالية لأوغندا والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا. ولم يعارض متيسا أية معارضة فى المشروع، ورحب بممثل الخديو، وبالقوات المصرية لا على الحدود فقط، ولكن فى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة . فما أن علم غردون بهذا الموقف حتى ازداد قلقه وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يحتفظ متيسا باستقلاله ، أما وقد قبل

هذا الملك وجود حامية فى العاصمة ، فان عدداً بسيطاً من بين رجالها يستطيع المحافظة على تلك المواقع ، خصوصا وأن غردون كان يفكر فى إلقاء القبض على متيسا إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر استقلاله الفعلى (١) وقرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الجنود المصريين كانو فى مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة (٢) . فأخليت البلاد فى يوم ٩ من سبتمبر. ولما كانت مهمة غردون فى مديرية خط الإستواء قد قاربت على الانتهاء فانه عاد إلى مصر ومنها إلى لندن، تاركا الحرية التامة للانجليز لكى يعملوا من شرق إفريقية متجهين صوب هضبة البحيرات .

وهكذا تكاتفت السياسة والمصالح البريطانية ، مع تلك الحفنة من الإنجليز الذين خدموا فى الإدارة الخديوية ، على تحطيم ذلك المشروع المصرى ، فى ذلك الجزء الذى يتعلق بحملة الجوبا ، وإيجاد مخرج شرقى لإقليم هضبة البحيرات ، ومديرية خط الإستواء .

(١) أنظر خطاب غردون من ماجو لجو فى ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ . فى
HILL, G.B. ; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(٢) SABRY ; Le Soudan Egytien, 1821-1898. Le Caire, 1947 P.43.

الفصل الثامن

الاتفاقية المصرية - الانجليزية سنة ١٨٧٧

لم تكن فى قدرة الخديو إسماعيل أن يتصادم مع إنجلترا بشأن زنجبار وسواحل المحيط الهندى ، خصوصا وأن حالته المالية كانت فى منتهى السوء ، وكان قد باع نصيبه فى أسهم قناة السويس لانجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على مافشل فى الحصول عليه بارسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البريطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البريطانى فى القاهرة عن سلوك القائد المصرى تجاه كيرك فى براوة . ولكن ضغط الظروف جعل مصر تطالب بقسمايو .

(١) مصر تطالب بقسمايو

كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون من الجنيهات فى فتح أقاليم خط الإستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها . وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا فى الحصول على منفذ بحرى لتلك المنطقة ، يسمح لها بسهولة الإتصال بها ، وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصا وأن مجهوداتها فى إقليم هضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء .

ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصيات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق مالم تغير إنجلترا موقفها غير الودى أمام التطورات الطبيعية للمجهود المصرى فى خط الإستواء . ولم يكن إعطاء أى ميناء لمصر يعنى إقفاله فى وجه التجارة الإنجليزية ، بل كان هذا الأمر مما يضمن للتجارة الإنجليزية أن تتوغل فى وسط القارة عن طريق هذا الميناء ، ولذلك فان إسماعيل قد طالب بأن

تحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالى لبرغش (١) .

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك فى الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو. ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية فى إقليم خط الإستواء ، ونادى بحق انجلترا فى الإستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الإنجليز فى استكشافها . وادعى أن مصر كانت ترغب فى الإستيلاء والسيطرة على تجارة اقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنجبار بشكل عام، والرعايا الهنود للحكومه البريطانية بشكل خاص . وإدعى أن السلطات المصريةفى خط الإستواء قد حاولت اغراء ملك أوغندا على طرد التجار الهنود . ثم ذكر أن برغش لن يوافق بسهولة على اعطاء قسمايو مصر ، إذ أنها ستكون خسارة مادية فادحة بالنسبة له . وأشار كيرك الى أن انجلترا قد عقدت معاهدةمع سلطان زنجبار ، وأصبح لها فى بلاده مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لاتستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على انجلترا بدلا من اعطاء قسمايو لمصر - أن تقوم هى نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندى ، وتضعه تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، حتى تحصل على نفس المزايا التى قد تتركها لمصر (٢) .

ووضح أن المسألة هى مجرد تنافس بين إتجاهين مختلفين ، اتخذا وسائل تكاد تظهر وكأنها متشابهة ، لكن اختلفت أهدافها كل الإختلاف ، إتجاه مصرى يعمل على توحيد الأقاليم الافريقية فى كتلة واحدة ، ومانحاأبناءهذهالأمبراطورية

---

(١) انظر اسة نتون الى دربى فى ٩ يناير و١٢،١٨فبراير و٢٩ مارس سنة ١٨٧٦.
K. P. vol. Vb. Nos 298-369-388

(٢) أنظر : دكتور جلال يحيى التنافس الدولى فى شرق افريقية — ١٩٥٩ ص ١١٨ .

الإفريقية نفس الحقوق ، ومكلفا اياهم بنفس الواجبات والإلتزامات ، واتجاه بريطانى يعمل على السيطرة بنفوذه ورؤس أمواله ورجال التبشير على سواحل شرق افريقية ، ومتوغلا صوب الداخل لكى يفرض تحكمه على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، ويخضع أهلها ، ويستغل الامكانيات الاقتصادية والبشرية فى الاقليم .

أما الحكومة البريطانية فانها لم تر المسألة على أنها تنافس بين مصر وزنجبار ، أو بين غردون وكيرك ، بل على أنها تتعلق بمدى النفوذ الذى تستطيع أن تفرضه على الحاكم الذى سيسطر على اقليم هضبة البحيرات . ووجدت أن برغش قد أصبح أكثر طواعية فى أيديها من اسماعيل فى القاهرة. ولذلك فانها فضلت الاستماع الى آراء قنصلها فى زنجبار ، ولم ترد على مصر بشأن قسمايو . ولكن الحكومة الإنجليزية أبلغت الحكومة المصرية فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ أنها مستعدة ، فى حالة الاحتفاظ بحرية التجارة فى صالح عدن ، وإلغاء تصدير الرقيق من الموانى ، لأن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالى حتى رأس جاردافوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية — الانجليزية الخاصة بعقد إتفاقية ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ — تلك الاتفاقية التى اعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردافوى .

وبذلك نجحت انجلترا فى ابعاد المصريين عن المحيط الهندى ؛ وأخذت تنتظر نضوج الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لاتسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقية، وسواحل الصومال الجنوبية .

(٢) الاتفاقية ونصوصها : ـ

إشترطت انجلترا على مصر ـ قبل الإعتراف دوليا بسلطتها على كل سواحل شرق إفريقية و بلاد الصومال ـ عقد إتفاقية خاصة معها للتعاون على منع الاتجار بالرقيق . ولم تعارض السلطات المصرية فى عقد مثل هذه الاتفاقية ـ خصوصا وأنها كانت تعمل فعلا على محاربة تجارة الرقيق ، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت منع تجارة الرقيق بها ، ثم عادت وأصدرت دستور مدحت باشا سنة ١٨٧٦ وينص على حرية جميع رعايا الدولة ، ومساواتها فى الحقوق والواجبات .

وتم عقد هذه الاتفاقية الإنجليزية — المصرية فى ٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ بالإسكندرية ، وأعرب فيها كل من الطرفين المتعاقدين عن رغبته فى العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونه مع الآخر فى سبيل ذلك . وتعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق فى أراضيها ، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين ، الذين يعتبرون من المجرمين ، ويجب تقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية ومحاكم مخصوصة . كما تعهدت مصر بالضرب على أيدى صائدى العبيد ومعاملتهم معاملة المجرمين . وأصبح على الحكومة المصرية أن تصدر أمراً ينص على منع الاتجار بالرقيق فى كل الأقاليم الملحقة بها ، يعين له تاريخ للتنفيذ ، ويوضح عقوبة المخالفين . وجاء البند السادس من هذه الاتفاقية يسمح للسفن الحربية بالقيام بتفتيش المراكب فى البحر الاحمر للتأكد من عدم إشتغالها بتجارة الرقيق . وكانت هذه المادة الأخيرة إفتئاتا على حقوق مصر وحقوق السيادة الاقليمية ، ، إذ أنها أباحت للانجليز حق الرقابة على السفن التى تحمل الراية المصرية ، وتفتيشها وضبطها ، بدعوى إشتغالها بتجارة الرقيق .

ستكون هذه الاتفاقية تمهيدا للاتفاقية الثانية المعقودة بين مصر وبريطانيا فى يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى اعترفت بسلطة مصر على سواحل افريقية

الشرقية حتى رأس حافون ، ولكنها كانت بداية لتدخل الإنجليز فى الشئون المصرية والسودانية ، وشئون الصومال .

وعقدت الاتفاقية الجديدة فى الاسكندرية ، ووقع عليها كل من شريف باشا ناظر الخارجية وفيفان ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، لاعتراف انجلترا بسيطرة الحكومة المصرية ، تحت السيادة العثمانية ، على كل سواحل بلاد الصومال حتى رأس حافون .

وافقت الحكومة الخديوية على بقاء ميناءى بربرة وبلهاو فى وضع خاص ممتاز وألا تمنح أى احتكار أو التزام لأى أحد فيهما ، ألا ترخص باجراء أى شيء يعطل حركة التجارة معهما . كما وافقت على عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة إلى هاذين الميناءين تزيد على ٥ ٪ من قيمتها ، وعلى البضائع الصادرة إلى ميناءى زيلع وتاجورة وسائر موانى بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع فى بربرة وبلهار . كما وافقت الحكومة الخديوية على معاملة رعايا بريطانيا وتجارتها وسفنها معاملة الدولة الممتازة ، فى جميع تلك المناطق التى دخلت تحت سيطرتها . وهكذا نجحت بريطانيا فى الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمة لقاعدتها فى عدن من موانى الصومال ، دون أن تدفع عن ذلك رسوم جمركية ذات قيمة .

وتعهد الخديو عن نفسه وخلفائه بعدم التنازل عن أى جزء من هذه البلاد لأية دولة أجنبية .

وحصلت انجلترا على حق تعيين «نواب قنصليين» لها فى جميع الموانى والجهات الموجودة على ساحل الصومال ، وعلى أن يتمتعوا بالامتيازات والمزايا التى تمنح لرجال السلك القنصلى لأكثر الدول امتيازاً .

وعادت هذه الاتفاقية مرة جديدة إلى مسألة منع تجارة الرقيق ، وأفردت لها

المادة الرابعه منها ، إذ تعهدت الحكومة الخديوية فيها بمنع تصدير الرقيق ومنع الاتجار فيه . ولكى تظهر الحكومة الخديوية حسن نيتها فى العمل الفعال على القضاء على تجارة الرقيق ، فانها وافقت على حق السفن الحربية البريطانية فى زيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو كل سفينة مصرية تشك فى أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو التى تكون قد عملت فيها فى أثناء الرحلة التى قابلها الانجليز فيها ، وذلك لكى تسلمها بعد ذلك لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصا لمحاكمتها . وقبلت مصر أن تقوم انجلترا باستخدام هذا الحق للزيارة والتفتيش والحجز فى البحر الأحمر وخليج عدن والسواحل الشرقية لافريقية وفى داخل المياه الإقليمية لمصر وملحقاتها .

وأخيرا فان شروط هذه الاتفاقية كانت كل منها متممة للاخرى ، واشترطت انجلترا لتنفيذها أن يتعهد سلطان الدولة العثمانية رسميا لها بألا يعطى أو يتنازل لأية دولة أجنبية عن أى مكان من سواحل بلاد الصومال ، أو من البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية، وصارت أجزاءاً من أراضى الدول العثمانية تحت الادارة المصرية، أو الاراضى المصرية نفسها .

وكانت المادة الرابعة المتعلقة بالتعاون للقضاء على تجارة الرقيق تعتبر تعديا على سلطة الدولة ، وفتحا لباب التدخل فى شئونها ، وإعطاء القوات البحرية البريطانية سلطة فى المياه الاقليمية المصرية .

وجاءت المادة الخامسة تحد من سيادة الدولة العثمانية على هذه الاراضى ، وتحد من ملكيتها لها . ولا غرو فان الدولة العثمانية قد رفضت تقديم مثل هذا التعهد ، لإنجلترا أو لغير إنجلترا ، ما دام هذا التعهد نفسه سينقص من القيمة الدولية لإعتراف إنجلترا بها ، ولكن إنجلترا ستستند ، فيما بعد ، إلى هذا الرفض العثمانى لكى تدعى أن تركيا قد تنصلت من إستيفاء هذا الشرط، مما يسقط إعتراف

إنجلترا بالسيادة العثمانية على هذه الأراضى ، وكانت هذه حلقة مفرغة دارت فيها الدبلوماسية البريطانية لمدة بضعة سنوات ، تمهيداً لإخراج المصريين من هذه المناطق وإحتلال أماكنهم ، بعد أن مهدوا لها الطريق ، وساروا على الأشواك ، وأنشأوا لها الموانى ومشروعات الرى ، وستجىء إنجلترا لإستلام الأقاليم ، وهى معدة للإستغلال .

(٣) نتائج الاتفاقية :

كانت رحلات المستكشفين الجغرافيين فى إفريقية وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم ، قد عملت على إظهار منطقة شرق إفريقية وكأنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وكأن هذه التجارة هى أهم صادراتها . ولقد أكد هؤلاء المستكشفون إزدهار هذه التجارة فى تلك المناطق ، ونموها على مر الأيام ، رغم كساد أسواق تجارة الرقيق وإقفالها فى مناطق كثيرة من العالم ، خصوصاً فى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية والهند . وملأوا كتاباتهم وصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التى لقيها أهالى إفريقية على أيدى تجار الرقيق ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة فى داخل القارة ، يموت تسعة منهم فى أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الإقليم أو ذاك كان مزدهراً فى أثناء رحلتهم السابقة ، ثم عادوا ووجدوه خرباً ، نتيجة لعمليات صيد الرقيق .

ولا يمكن للمؤرخ المدقق أمام هذه الروايات أن يهمل إهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الإنتباه،عن أهالى هذه المناطق ، وتمهيد الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ كان من الطبيعى أن تأخذ حركة تجارة الرقيق فى الكساد نتيجة لالغاء كثير من أسواقها .

وصرف هؤلاء الكتاب كثيراً من وقتهم ومن صفحات كتبهم فى وصف القسوة والوحشية التى تستخدم فى صيد الرقيق ، ولم يلتفت أى منهم لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التى أوصى بها القرآن المسلمين فى معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضهم على إعتاقهم ، وتطبيق المسلمين لهذه القواعد فى حياتهم مع ما يملكون من رقيق .

ولنا أن نعلم أن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد مهدت لتهيئة الرأى العام فى أوربا للتدخل فى شئون مناطق معينة من القارة الأفريقية والسيطرة عليها بالتالى ، باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التى دفعت الدول الأوربية للقيام بهذا العمل ، فى تلك الفترة من التاريخ بالذات .

وعلينا أن نعلم أيضاً أن كتابات القناصل الأوربيين فى البلاد الشرقية قد إدعت إزدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، دون سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على هذه البلاد الشرقية ، متذرعة بتجارة الرقيق ، أو قررت على الأقل البدء فى التدخل فى شئونها وتهيئة الجو المناسب لخلق مناطق النفوذ ثم المستعمرات ، والقيام بالتالى بإستغلال موارد هذه الأقاليم .

ولا يعنى هذا أبداً أن تجارة الرقيق لم تكن موجودة فى البلاد الشرقية . كانت موجودة ، ولكنها لم تتخذ الصورة التى أعطاها لها الكتاب الأوربيون. ولم تزدهر تلقائياً دون سبب ظاهر ، بل إتخذت الدول الأوربية ذلك سبباً ومدعاة للتدخل فى الأقطار العربية والاسلامية ، متمسحة فى الانسانية ، ومرتدية ثياب القديسين الأوائل .

إعترف الاسلام بالرق ، ووجد رقيقاً لدى المسلمين فى البلاد الشرقية . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق ، نظراً لارتباطها بالحياة الاجتماعية

والاقتصادية ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطات ولتجار القوافل العرب ، ورجال المال أيضاً .

أعطت إنجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق فى العالم ، وإستخدمت هذا السلاح لكى تقضى به على أسس الاقتصاد فى البلاد التى عقدت النية على إحتلالها ، ومن بينها بلاد شرق إفريقية .

وبدأت إنجلترا تنفذ تلك السياسة التى نادى بها رجال الاستكشافات الجغرافية ، وهى ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاما ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربيه وضع يدها على تلك المناطق .

إعتمدت إنجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة . وكانت هذه السفن تقف فى أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . وتمكنت إنجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل فى الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التى عقدتها مع سلطان زنجبار(١) . فأصبح لسفن الأسطول البريطانى الحق فى زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التى تعمل فى تجارة الرقيق . وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأميرالية فى القواعد الحربية البريطانية ، فى عدن أو فى رأس الرجاء الصالح . وحتى إذا ما كان مركز هذه المجالس البحرية فى زنجبار أو فى مصوع ، فان ذلك كان يعطى انجلترا نفوذاً كبيراً بين وملاحى شرق إفريقية .

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية فى أعالى البحار ، فان القطع البحرية

---

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية — ١٩٥٩ — ص ٦٨ — ٦٩ .

البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفذ الحكم عليها ، أى تتلفها وهى فى أعالى البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتهم ، وتأمر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة فى الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير ، وتهيئهم للخدمة عند الأوربيين .

ولا يخفى ما فى هذا الاجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية ، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلنون أنها تعمل فى تجارة الرقيق ، مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية ، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب إقتصادياً . ولم يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر ضدهم إن ساعدهم الحظ على العودة أحياء إلى الساحل وتقديمهم للمحاكمة . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن ، فإنهم كانوا صيداً حلالا لهم ، يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ، ويعلنون تحريرهم ، ويستغلونهم فى الزراعة ، دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال ، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !!!

أما بالنسبة لأصحاب الرقيق فانهم كانوا قد إستغلوا جزءاً هاماً من رأسمالهم فى شراء « الأيدى العاملة » التى تساعدهم فى الزراعة والرعى والتجارة ، وربطوا أمرهم على إطعامها فيما بعد . وكان معنى تحرير الرقيق هو القضاء على هذا الجزء الهام من رأسمالهم ، وإضعافهم أمام المستعمر أو المستوطن الأوربى — رغم أن هذا العتق لن يغير كثيراً من الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك العرب ، ولن يتغير حال الافريقيين ، أما الأوربيون فيمكنهم إستخدام الافريقيين نظير أجور يومية زهيدة ، بدلا من تخصيص جزء كبير من رأسمالهم فى « شراء » الأيدى العامله ، فيسمح لهم ذلك بالتفوق على الافريقيين دون كبير عناء ، ودون

حاجة إلى النزول إلى ميدان الاستعمار والاستيطان برأسمال كبير ، خصوصاً وأن أساليبهم في الانتاج والاستغلال كانت متفوقة على أساليب الافريقيين ووسائلهم.

ذلك هو الجانب الاقتصادى الذى إستخدمته الدول الاستعمارية، وخصوصاً إنجلترا ، لتحطيم الاقتصاد الافريقى ، تمهيداً لنزولها فى الميدان الاستعمارى والاستغلالى ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، سواء من سفن الافريقيين أو من قوافلهم فى الداخل ، أو حتى من منافستهم الاقتصادية.وستردف الدول الاوربية ذلك بقرار حظر تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقية ، تجريداً للقوى الوطنية من كل سلاح للمقاومة .

وستقوم الدول الاستعمارية بتطبيق هذه الخطة بإسم الانسانية والمدنية،وهى مرتدية مسوح القديسين . ولم تكن هذه المعاهدات التى عقدتها شرقا وغرباً ،وحتى مع مصر،بشأن إلغاء تجارة الرقيق، وتفتيش السفن فى البحر الاحمر وخليج عدن، إلا جزءاً مقرراً من هذه الخطة الاستعمارية .

وستظهر البوادر الأولى لهذه الخطة فى عهد إدارة غردون لتلك الاقاليم المتسعة من الامبراطورية المصرية الافريقية . وتساعد على هدم أسس الاقتصاد الوطنى ، وتمهد الطريق للثورة . وللتدخل الاجنبى الاستعمارى .

الفصل التاسع

ادارة غردون

عينت الحكومة الخديوية الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام للأقاليم السودانية فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ ، ومنحته لقب باشا بعد أن أوصى بذلك فيفيان القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكانت هذه هى أول مرة يشغل فيها أحد الأوروبيين هذا المنصب الهام، فكان عليه أن يشرف من الخرطوم على أراضى تمتد شمالا لمسافة ألف ميل ، وجنوبا لمسافة ١٥٠٠ ميل وشرقا لمسافة ٤٠٠ ميل حتى سواحل البحر الأحمر ، وغربا لمسافة ٧٥٠ ميل إلى آخر حدود دافور(١). وأظهر غردون أنه يخدم المصالح البريطانية أكثر من خدمته مصالح مصر .

(١) غردون والمصالح البريطانية :

إستلم غردون إداره السودان فى الفترة التى رتبت فيها إحدى جماعات رجال الأعمال البريطانيين ، برئاسة ماكينون مشروعا لإستغلال شرق إفريقية من زنجبار إلى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، بعد إقصاء المصريين عن موانئ الصومال الجنوبية ، المطلة على المحيط الهندى . والواقع أن إمتداد الإداره المصرية فى مديرية خط الاستواء وأوغندا كانت مثيرة لقلق رجال الإمبراطورية البريطانية . فكتبوا مطالبين حكومتهم بمنع الخديو من مد نفوذه إلى منطقة وسط إفريقية والمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت . ولما سأل فيفيان، القنصل العام فى القاهرة غردون رأيه فى الموضوع أجاب هذا الأخير أنه مرتبط

THEOBALD, A. B.; The Mahdiya. London, 1951. P. 21. (١)

بتعليمات الخديو ، التى وجهته إلى التقدم فى هذا الاتجاه وإلى وضع إحدى البواخر للعمل على بحيرة فكتوريا . ولكنه إقترح حلا وسطاً وهو أن تعلن مصر — بعد تنفيذها لمشروعها — حياد البحيرة ، وتعترف بإستقلال متيسا بشروط خاصة محددة(١) .

ولقد إقترح غردون التسوية التالية حتى لا يعمل ضد مصلحة بلاده فى هذه المنطقة. أن تتنازل مصر عن بحيرة فيكتوريا،ولكنها تستطيع أن تحتفظ بأوسوجا Usoga ، وهى مملكة صغيرة تظل على البحيرة ، وبالانيورو وبحيرة البرت ، أى أنه إقترح أن تمهد مصر الطريق لحضور الانجليز وتسهل لهم أمور النقل فى هذه المنطقة ، ولا تحتفظ إلا بمخرج صغير على بحيرة فيكتوريا التى ستصبح بحيرة بريطـانية .

ولكن هذه التسوية ظلت تخالف مصالح المديرين المقبلين لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية . فكانوا يصرون على ضرورة منع وصول مصر إلى منطقة البحيرات الاستوائيه ، حتى ولو كان ذلك عن طريق مملكة أوسوجا الصغيرة فقط .

ونتيجة لذلك فقد عمل غردون على حل المشكلة لصالح بلاده فى سنة ١٨٧٨ بأن أمر بإرجاع الحدود المصرية إلى ما قبل بحيرة البرت نيانزا ، وأمر أمين بك الذى كان قد خلفه فى مديرية خط الاستواء بإخلاء المحطات الجنوبية المركزة حول مازندى (عاصمة الأونيورو) حتى تكون دوفيليه ، الواقعة على بعد مائة ميل من ماجنجو ، وبحيرة ألبرت ، هى آخر حدود الأراضى المصرية .

ولقد حاول أمين عدم تنفيذ هذا الأمر ، فصمم غردون على معاقبته ،وعينه

---

(١) نيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ من أبريل سنة١٨٧٧ F.O. 84/1472

محافظا لميناء سواكن على البحر الأحمر وكلف الإيطالى رومولو جيسى ، الذى كان فى بحر الغزال ، بالذهاب إلى مديرية خط الاستواء لتنفيذ الاخلاء .

كانت هذه هى بشائر حكم هذا الانجليزى الذى خدم الحكومة الخديوية ، وعمل من خلال ذلك لصالح بلاده قبل كل شىء ، وسوف نرى أن تصرفاته فى مسألة تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى قيام الثورة المهدية فى السودان — أما بلاد الصومال فانها لم تسلم كذلك من إعتداءات هذا الحاكم الأجنبى .

حقيقة أنه ما أن ترك غردون خدمة هذه الدولة الافريقية فى عام ١٨٧٩ حتى قام خلفه . وهو محمد رؤوف باشا، بإلغاء أمر نقل أمين بك إلى سواكن ،وأبقاه فى مديرية خط الاستواء ، مما ساعد على إعادة إحتلال جميع النقط العسكرية التى كان قد تم إخلاؤها(١) ولكن الداء كان قد إستفحل، ومس أطرافا كثيرة من جسد هذه الدولة الافريقية المتحدة .

(٢) غردون وتجارة الرقيق :

كان رجوع غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ ، وتعينه فى منصب الحاكم العام قد سبق توقيع إتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر . وكان غردون واثقاً من أن تنفيذ إتفاقية سنة ١٨٧٧ يتعارض مع مصالح مصر . وكانت له سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه لم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق فى بضعة أيام ، أو بمجرد سن القوانين وإصدار المراسيم . ولم يكن غردون يرى كيف تستطيع حتى الحكومة البريطانية نفسها ،

(١) أنظر SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821—1898. Le Caire 1947 PP, 45 - 46.

إذا كانت هى سيدة البلاد السودانية ، أن تقضى على تجارة الرقيق مالم تمد الحدود إلى هذه الشعوب السوداء وتنشىء هناك خطا من النقط العسكرية » . (١) وكان يعتقد « أن الحكومة الإنجليزية لن تكون من الحماقة بحيث تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة الواضحة » . (٢)

ولكن الإنجليز اتخذوا من هذه المسألة وسيلة للتدخل فى الشئون الخاصة بهذه الدولة الافريقية الموحدة ، وأخذت « جمعية محاربة تجارة الرقيق» فى إصدار البيانات وتقديم النداءات مطالبة حكومه لندن بالتدخل فيها ، باسم المدنية .

وكتب غردون فى ٢٩سبتمبر إلى أخته معلنا عن رغبته فى أن يحضر بعض أعضاء هذه الجمعية ،الذين يستطيعون فهم هذه المسألة ، إلى السودان ،حتى يجدوا له مخرجا منها وحلا عمليا لها . ولم يكن هناك أى حل للسألة سوى تحرير كل العبيد تحريراً تاما وعاما . سواء أكان ذلك باستخدام القوة . أو بدفع تعويضات لأصحابهم . ولم يكن فى إستطاعته إستخدام أى من هذه الوسائل . وكان غردون يؤمن بأن أنجح وسيلة هى الترخيص بنقل الرقيق ومراقبة الحكومة له فى نفس الوقت(٣) . ولكنه كان يعرف أن هذه الفكرة ستدهش بطبيعة الحال بعض المهتمين بالمسألة، إذ أنها ستحرم إنجلترا من التدخل فى شئون هذه الدولة الافريقية .

وإختارات الأميرالية البريطانية فى شهر ديسمبر سنة١٨٧٧ الكابتن مالكولم لمراقبة تنفيذ الإتفاقية التى وقعتها إنجلترا مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً فى أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاما لإدارة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر ، وأعطاه

(١) HILL,G.B. ; Colonel Gordon in centrel Africa p. 237

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) GORDON, C.G ; Letters...to his sister. London, 1888. p. 119.

سلطات مدنية وقضائية ، وإختار له مصوع مركزاً لإدارته .

وما أن إستلم مالكولم مهام منصبه حتى طلب إقالة محافظ زيلع، أبو بكر باشا ، من منصبه ، بدعوى أنه كان يشجع تجارة الرقيق . وكان أبو بكر باشا من أهالى منطقة الصومال وله نفوذ كبير ، وكانت أسرته من الدناقل ، كما أنه أعلن ولاءه للسلطات المصرية . هذا فضلا عما كان له من نفوذ فعلى على كل قبائل العيسى ، وإنتشار أبنائه فى كل المنطقة المحيطة ، وإستغلال ذكاءهم وتفوقهم على بقية السكان فى تأكيد نفوذ والدهم[١] ، فكانوا فى واقع الأمر هم الأدوات الفعالة التى يسيطر بها على المنطقة ، والعامل الرئيسى الذى ساعد على إمتداد نفوذ هذه الأسرة[٢] . وعلاوة على ذلك فإن إتهامات مالكولم لم تستند على أسس قاطعة. فأسرع غردون بمعارضة طلب مالكولم بإسم الصالح العام وكان هذا سبباً فى أن أظهر هذا الضابط البحرى رغبته فى الإستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة ١٨٧٨ .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن إستقالة مندوبها فى البحر الأحمر ، فأعلنت أنها تأسف حقيقة لإضطرار الكابتن مالكولم إلى الإستقالة من منصبه ، ووصفته بأنه « موظف نشط ومصمم على القضاء على تجارة الرقيق »[٣] وذكرت أن إنجلترا كانت تأمل القضاء على يديه على هذه التجارة ، خصوصاً فى بلاد تتعامى فيها السلطات عن مراقبتها[٤] .

ولكن غردون لم يكن يرغب فى نشاط مالكولم ، وكان يخشى من أن تؤدى

---

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie méridionale, Paris, 1890. p. 8.

(٢) المرجع السابق — ص ٩ .

(٣) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٨., F.O. 84/1511

(٤) الوثيقة السابقة .

هذه المحاولة التى يهتم بها الجميع ، والتى يرغبون فى تنفيذها بكثير من النشاط ، إلى عرقلة مجهوداته الصعبة فى الأقاليم السودانية ، تلك المجهودات التى كان يبذلها رغم قلة وسائله ، ومستخدما الحكمة أمام الأهالى . وهو يحسب حساب العامل الدينى عندهم . ولقد إعتقد غردون أن إنجلترا قد فرضت المعاهدة على الخديو ثم عادت وفرضت عليه هو الكابتن مالكولم ، كأحد الجواسيس ، وأنهم « قد أثقلوا عبء ميزانية السودان بمصروفات هذا الموظف ، رغم أنه لم يكن محتاجا إلى خدماته إطلاقاً »(١) .

وإضطر مالكولم إلى أن يتساهل بعد معارضة غردون الصارمة ، ولكن غردون كان قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبحت لندن لا تثق فيه . فكتب وزير الخارجية البريطانية إلى قنصله العام فى القاهرة : « إن غردون يتساهل مع تجار الرقيق لأنه لا يشعر أن له من القوة ما يسمح له بمعاملتهم على أنهم من الأعداء »(٢) وكتب القنصل العام البريطانى فى القاهرة يقول : « يجب على الخديو وعلى الكولونيل غردون أن يتحملا مسئولية إتخاذ الإجراءات الناجحة للقضاء على تجارة الرقيق التى لا تزال منتشرة فى موانى سواكن وزيلع وتاجورة »(٣) .

ومنذ هذا الوقت أخذ غردون يعمل على تحسين علاقته بوزارة الخارجية البريطانية ، فشنها حربا عوانا على تجار الرقيق ، وأقام فى البلاد حكما هو أقرب إلى « حكم الإرهاب »(٤) فصفقت له وزارة الخارجية البريطانية لهذا الإتجاه الجديد ،

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان فى ٣١ مايو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٣) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ يوليو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٤) خطاب غردون فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ — انظر — HILL, G.B: Colonel Gordon in Central Africa, p. 319.

وكلفت القائم بأعمال قنصليتها العامة فى القاهرة،فى يوم ١٣ من نوفمبر سنة١٨٧٧، « بأن يعرب للخديو عن الرضاء الذى قابلت به حكومة صاحبة الجلالة معرفتها بأعمال غردون النشطة ضد تجارة الرقيق »(١) .

(٣) غردون والصومال :

كان تعيين غردون ، وهو مسيحى وأجنبى ، فى منصب الحاكم العام للأقاليم الأفريقية المتحدة مع مصر ، خطأ من الأخطاء الجسيمة التى أرتكبتها الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

ذلك أن الأهالى كانوا يعتزون بإسلامهم،ولايعترفون لغير المسلم بتولى إدارة شئونهم ، وبخاصة إذا كان هذا المسيحى أجنبى ، ولا يتكلم لغة البلاد ، ولا يحس بمشاعر الأهالى ، ويعرف حياتهم ومطالبهم .

عينت الحكومة الخديوية غردون بمرتب سنوى قدره ٦٫٠٠٠ جنيه إسترلينى وجعلته مطلق التصرف فى الشئون السودانية . ثم عادت بعد عشرة أيام وألحقت بهذه الإدارة العامة جهات بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة فى هرر . وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هرر ؛ وأبى بكر باشا محافظا على زيلع ، ورضوان باشا قائداً لبربرة. ولكنهم وضعتهم جميعاً تحت إدارة غردون فى الخرطوم . وأصبح عليهم أن يخابروه فى كل الأمور التى تتعلق بهذه الجهات .

وزاد عدم الرضاء بين الافريقيين حينما أخذ غردون يتصرف وكأنه الحاكم المطلق،غير معترف بمركز الخديو،بل وكأنه نائب للتاج البريطانى فى هذه الأقاليم. وكان غردون لا يحترم المصريين ولا يثق بهم ، وكثيراً ما أظهر إحتقاره لهم .

(١) F.O. 84/1511.

وكان على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالأفريقيين ، رغم أنهم كانوا لا يعترفون بولايته عليهم من الناحية الشرعية .

وأخذ غردون فى التخلص من المصريين وإحلال السودانيين محلهم فى الوظائف ، دون تقدير لدرجة تطورهم وكفاءتهم للقيام بأعمال الإدارة ، ثم عمل على عزلهم مرة أخرى وعين المصريين بدلا عنهم ، خلقاً للتنافس بين أبناء الأقاليم المختلفة لهذه الامبراطورية ، وتفكيكا لأوصالها ، وإدخالا للمصالح الشخصية فى أروقة الادارة .

وكان هذا التغيير السياسى يعود قبل كل شىء إلى طبيعة غردون وأخلاقه ، التى تظهر بوضوح من أوامره التى كان يصدرها متتابعة متضاربة مع بعضها البعض .

وطبق غردون هذه السياسة على بلاد الصومال . فرغم نجاح رؤوف باشا فى هذه المناطق نجد أن غردون يفكر فى وضع أحد الأوربيين فى مكانه ، وربما كان ذلك لاعطاء ضمانات لوزارة الخارجية البريطانية وجمعية محاربة تجارة الرقيق ، فاقترح هذا المنصب على السير صامويل بيكر ، وحينما رفضه قام بعرضه على المستكشف برتون Burton الذى كان قنصلا لانجلترا فى تريستا فى هذا الوقت ، ثم نجد أن غردون يقرر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٨ ذهابه إلى شرق إفريقية ، وأبلغ رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الاقليم قبل أن يصل إلى هناك . وكتب إلى قمر عابدين ذاكراً أنه قد إستتسب رفت رؤوف باشا من هرر ، وأنه قد عين رضوان باشا مديراً عاماً على هرر والسواحل ، وعين أحمد رامى وكيلا له فى هرر ، كما عين « يوسف بن الأمير أحمد » مديراً على مديرية هرر .

وكان رؤوف يشغل وظيفة الحاكم العام « حكمدار » فى هرر ، وهى نفس الوظيفة التى شغلها غردون بالنسبة للأقاليم السودانية . فعمل غردون على تغيير إسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصومال إلى مدير عام ، تسهيلا للإدماج ، وإظهاراً لسلطته المركزية من الخرطوم . ولكن هذه السياسة « المركزية » فى الحكم ، كانت

تخفى وراءها شيئاً آخر ، وهو العلاقات بين غردون رؤوف . وكان غردون قد إمتدح رؤوف باشا ونوه بكفاءته فى الوقت الذى خدما فيه سوياً فى مديرية خط الاستواء ، ولكنه لم يرض عن زيادة نفوذ ذلك الحاكم المصرى ، ولا عن حب الأهالى له .

ولقد إضطربت أمور هرر بعد فصل رؤوف باشا عنها ، فاعلنت بعض القبائل عصيانها . وحينما طلبت سلطات هرر بعض الامدادات ، أجاب غردون بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون عن ثلاثة آلاف نفر ، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين. بل لقد رأى غردون فى ذلك الوقت تغيير الضباط والقيادة المصرية فى هرر ، بضباط وأركان حرب من الأمريكيين فقال : «إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكانى ومعه كام ضابط من الأمريكان ليكون مديراً لهرر ، وهو يسير أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين »(١) . ولكن وزارة الحربية المصرية كانت قد إستغنت فى ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين ، ولم يبق منهم إلا الجنرال أستون ، رئيس أركان الحرب العامة ، وعجزت عن تحقيق رغبة غردون. ولكنها إضطرت إلى إرسال إحدى سفنها الحربية إلى بلادالصومال للتحقيق فيما وقع ، «وسيجرى إخبار المأمورين فى ذاك الطرف إستنساب سعادتكم عدم لزوم إرسال عساكر زيادة على الموجود هناك كما أوضحتم ، بحيث إذا كان يحصل هناك شيء فالمسئولية بالضرورة لا تكون عائدة على هذا الطرف »(٢) . وهكذا حملت حكومة القاهرة غردون مسئولية إصراره على تغيير الادارة، وإصراره فى نفس الوقت على رفض إرسال الامداد إلى هذه المناطق التى إضطربت نتيجة لاتصاله بها .

---

(١) وثيقة ١٤٨ ص ٣٢٤ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة ـ الرد على غردون .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى طالب غردون مصر بفصل رضوان باشا وأبو بكر باشا ومنعهم من البقاء فى بربرة وزيلع ،بدعوى أهمية ذلك، وأشار بابعاد الأول إلى مصر ، والثانى إلى الحديدة (١) .

وكان غردون يرى أن بربرة لاتبشر بمستقبل زاهر ، طالما بقيت عدن تحتل ذلك المركز الممتاز عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر . وإستكثر أن تقوم الدولة المصرية بصرف مبلغ ٦٠ ألف جنيه على المنشآت العمرانية فيها . وأخذ يشكو من مصاريف صيانة الباخرتين فيها ، ومصاريف الحامية التى إقتصر عددها على ستة سريات فقط . فأوصى بانقاص هذه الحامية إلى ٢٥٠ رجلا وإبدال السفينتين الحربيتين بباخرة صغيرة .

ولكنه إضطر الى الاعتراف بأهمية زيلع، رغم أنه قد أوصى كذلك بانقاص العمرية الموجودة فيها الى النصف وكانت إيرادات زيلع تزيد على ٤٫٢٠٠ جنيه سنويا ولاتبلغ مصروفاتها إلا ٣٫٦٠٠ جنيه .

وإضطر غردون كذلك إلى الاعتراف بأهمية إقليم هرر ، وذكر أنه سيصبح من أهم الأقاليم السودانية ، خصوصا وإذا مهد الطريق الموصل إليها من زيلع . ووجد أن حاميتها التى تقرب من ثلاثة آلاف جندى تكفى للمحافظة على الأمن والنظام فيها . وكانت إيرادات هذا الاقليم تبلغ ١٧٫٥٠٠ جنيه ومصروفاته ١٣٫٠٠٠ جنيه ، بزيادة قدرها ٤٫٥٠٠ جنيه للخزانة العامة (٢) .

حقيقة أن غردون قد لاحظ إستغلال السلطات البريطانية فى عدن لموارد الصومال الإقتصادية منذ بداية إدارته فى سنة ١٨٧٧ . فكتب إلى القاهرة شارحا

---

(١) برقية غردون فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ أنظر رقم ١٤٩ — ص ٣٢٦ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

(٢) تقرير غردون يوليو ١٨٧٧ وثيقة رقم ١٤٠ ص ٣١٨ فى المرجع السابق .

أن صادرات بربرة إلى عدن تبلغ من الأغنام والمواشى ٦٠٫٠٠٠ من الضان و ١٠٫٠٠٠ بقرة سنويا . فاذا وافقت السلطات البريطانية على تحصيل ثلاثة قروش على كل رأس ضأن و ٢٥ قرشا على كل بقرة ، لتحصل على ٤٫٣٠٠ جنيه ضريبة سنوية ، وبخاصة أن دخل ميناء بربرة فى ذلك الوقت لم يزد على ٢٠٠ جنيه سنويا ورأى غردون ألا فائده تعود من الإحتفاظ ببلهار كميناء ثان للتصدير ، مادامت المسألة ليست إلا خدمة للأجانب . وكان تجار عدن نفسها لا يمانعون فى إقفال ميناء بلهار مادامت بربرة مفتوحة أمامهم . ولكن الفرصة لم تكن سانحة للقيام بهذا التغيير ، إذ أن مصر كانت تستعد لمفاوضاتها مع انجلترا بشأن الإعتراف بوحدة الأقاليم الصومالية معها .

وأعاد غردون الكرة من جديد فى عام ١٨٧٨ وشرح أن الحكومة لا تستفيد شيئا من بربرة ، مادامت معظم حركة التصدير فيها فى أيدى رعايا الدولة البريطانية ، ومادامت الحكومة المصرية لا تفرض على هذه البضائع أية رسوم . وطالب باتخاذ قرار ينص على فرض رسوم جمركية على المواشى والبضائع فى هذا الميناء ، وأعرب عن اعتقاده بأن القنصل الانجليزى سيوافق على فرض الرسوم إذا مافوتح فى هذا الأمر . ولكن الحكومة المصرية كانت قد إرتبطت بمعاهدة سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع انجلترا ، وقبلت فيها عدم أخذ رسوم جمركية على البضائع فى بربرة . فلم تر سببا كافيا لنقض هذه الاتفاقية ، ولا لمفاتحة انجلترا فى تعديلها ، خصوصا وأن الدولة العثمانية كانت مترددة فى التصديق عليها ، وكانت انجلترا متشبثة بشروطها ، وبتنفيذ مصر لالتزاماتها فيها . ولكن الحكومة المصرية تركت لغردون حرية التباحث مع القنصل البريطانى فى هذا الشأن بصفته الشخصية ، لا بصفته ممثلا لحكومة القاهرة ، أملا فى الحصول على موافقته لفرض الرسوم المذكورة . ولم تصل هذه المحاولة بطبيعة الحال الى نتيجة إيجابية فى صالح مصر ، إذ أن انجلترا كانت قد

رسمت ، بصفتها دولة توسعية وإستعمارية ، أمر إستخدامها مصر مخلبا للقط ، وممهدا للطريق لكى تحصل على مستعمرات جديدة فى إفريقية ، دون أن تدفع لذلك أى ثمن .

(٤) غردون وادارة السودان : ـ

إتصلت إدارة غردون بالصومال ، عن طريق إدارته للأقاليم السودانية، تلك الاقاليم التى تحملت العبء الأكبر من نتائج خضوعها لمثل هذه الشخصية المتقلبة غير المستقره . ووصلت هذه النتائج إلى الصومال بعد أن إستفحل الداء فى سودان وادى النيل نفسه .

ولم تكن محاولة غردون تعيين أحد الأوربيين على رأس إداره بلاد الصومال إلا إكمالا لما بدأه فى الأقاليم السودانية ، فنجد فى مهدة الألمانى ادوارد شنتزر Edward Schnitzer المعروف باسم أمين بك فى مديرية خط الاستواء ، والإيطالى رومولوجيسى فى بحر الغزال ، وإيطالى آخر هو مسادالبا فى دارفور ، والألمانى جيجلر Giegler فى الخرطوم كمفتش عام للتلغراف ، والنمساوى سلاتين Rubolph Slatin يصل إلى منصب حاكم دارفور وله من العمر ٢٥ عاما ، وفرانك لبتون Frank Lupton الضابط فى البحرية التجارية البريطانية فى حكومة بحر الغزال بعد ذلك . ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوربين فى مناصب وكلاء المديريات ، بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد . بيد أن تعيين الأوربيين فى تلك المناصب كان من الأسباب التى أسخطت الشعب ، والتى إنتهت بالأزمة وبالثورة . فكثيراً ماكانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد، مما كان سببا رئيسيا فى إثارة الأهالى .

ولقد أدت إدارة غردون إلى وقوع كارثة فى غرب السودان وأقاليم بحر الغزال نتيجة لتلك السياسة التى إتخذها ضد سليمان الزبير ، والحرب العوان التى شنها على

أهل ذلك الإقليم ، بدعوى العمل على إطاعة أوامر الحكومة ، وضروريات أمن الدولة والمحافظة على سلامتها وكان الزبير قد ترك عند سفره إلى القاهرة إبنه سليمان لكى يحل محله ويصبح مسؤولا عن بحر الغزال وشكا ،أما حكومة دارفور فكانت مسندة إلى حسن باشا حلمى . ولكن السلطان هارون بدأ فى خلق المشكلات فى تلك المديرية الأخيرة ، والتجأ على رأس عصاباته المسلحة إلى منطقة جبال مرة ، وهى منطقة جبلية وعرة . فاضطر حسن باشا حلمى إلى أن يرسل حملتين عسكريتين ، الواحدة تلو الأخرى ، ضد هذا الثائر . ورغم هذا الموقف فان غردون قد أصدر بانقاص عدد رجال حامية دارفور ، وظلت سرعة إرسال عدد من المشاة والفرسان منها إلى كردفان والخرطوم . وحين رفض حسن باشا تنفيذ هذا الأمر ، وصفه غردون بالجنون ، وذهب بنفسه إلى دارفور للاشراف على تنفيذ هذا الأمر ، وأصر عليه ، بدعوى الإقتصاد فى النفقات والمصاريف . ثم حاول غردون منذ شهر أبريل سنة ١٨٧٩ أن يضع مساداليا الإيطالى ، الذى كان مأمور على دارا ، فى جنوب دارفور ، فى مكان حسن باشا حلمى . ولكن ماأن أقام هذا الإيطالى بمهام منصبه حتى طلب القيام باجازته السنوية . ورغما عن أن سلاتين قد نصحه بعدم القيام بهذه الرحلة للخارج ، خاصة وأن هارون لم يكن قد خضع للحكومة بعد ، فان مساداليا قد أكد أنه ليس هناك أى خطر ، وأن جنود الحامية كانوا كافيين تماما للقضاء على كل المصاعب الصغيره المحلية .

أما فى بحر الغزال فقد تنافست قبيلتان كبيرتان على السلطة منذ سفر الزبير رحمت ، وهما الجعليون ، قبيلة الزبير وتحت رئاسة إبنه سليمان ، والدنقلاوية تحت رئاسة إدريس أبتر ، أحد ساعدى الزبير القدماء . وكان سليمان قد انسحب على رأس قواته ، وبعد سفر والده ، إلى شكا ، بين بحر الغزال ودارفور : فخشيت الأوساط الحكومية من أن تتحالف قوات سليمان الزبير مع قوات السلطان

هارون ضدها ، خاصة وأن أدريس أبتر كان قد نجح فى أن يوغل صدر غردون على سليمان بن الزبير ، وأن يوشى به كرئيس عصابات له نيات إستقلالية. فعهد غردون الى ابراهيم فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة ، ورفع كل سلطة لسليمان عن إقليم بحر الغزال . وأرسل سليمان ، وهو لايزال فى شكا على رأس أربعة آلاف من رجاله ، يطلب العفو والأمان من غردون الذى لم يستمع إليه ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ، وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع إلى دياره الأصلية. وكان هذا إمعان فى الاحتقار لإبن سيد البلاد الذى كان مؤيداً بقبيلته ورجاله المسلحين. وعلى أى حال فان سليمان قد نفذ الأمر ، مما جعل غردون يعود ويعينه فى منصب مدير بحر الغزال ، ويطلب منحه لقب بك .

وفى ديم الزبير ، عاصمة بحر الغزال ، وجد سليمان عدوه وخصمه إدريس أبتر ، ووجد إبراهيم فوزى قائد الحامية . فطلب من إدريس أبتر تقديم حسابات الخزانة ، وأبلغ إبراهيم فوزى من ناحيته أن إدريس أبتر رجل شرير خطر ، ودساس شهير ، ورغم ذلك فان غردون قد طلب إلى إبراهيم فوزى أن يسمح لإدريس بالعود إلى بلاده ، وذلك بعد أن تشفع له فردريك بروست Frederick Prosset القنصل الألمانى . وفضل إبراهيم فوزى أن يطلب من غردون أن يعفيه من الخدمة فى هذه المديرية، فعينه غردون فى مديرية خط الأستواء، وعاد إلى وضع إدريس على رأس مديرية بحر الغزال . كان هذا العزل الجديد لسليمان دون أى سبب ، هو الدافع الرئيسى لكى يعلن أنه لن يخضع لتنفيذ هذا الأمر ، إلا إذا أجبرته القوة على ذلك . وكان والده قد كتب له من مصر موجهاً إياه إلى طرد إدريس أبتر ورجاله ، ومواصلة العلاقات الطيبة مع الحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ولكن غردون فسر ذلك على أنه عصيان ، وجمع مجلسا عسكريا ، وحكم بالإعدام على الزبير ، وعلى إبن الزبير ، بدعوى

الخيانة العظمى ، كما أنه سجن أقرباء الزبير المقيمين فى الخرطوم ، وصادر أملاكهم وأموالهم وتجارتهم .

ثم بحث غردون عن رجل نشيط لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان، فأوصاه المستكشف الألمانى جونكر Junker باختيار جيسى الايطالى . ونرى أن تعيين هذا الايطالى لقيادة حملة بحر الغزال قد تقرر فى نفس الوقت الذى عين فيه غردون الألمانى أمين بك حاكما على مديرية خط الاستواء . ولم يكن جيسى الذى يمتاز بكثرة نشاطه فى حقيقة الأمر إلا مغامرا من المغامرين الأوربيين فى إفريقية ، فترك الخرطوم مع يوسف الشلالى ، ونظم قوة من سبعة آلاف جندى ، ثم إحتل « ديم الزبير » فى أول مايو سنة ١٨٧٩ ، مما إضطر سليمان إلى الفرار إلى دارا . وأخيرا تمكن جيسى من أسر سليمان ، ثم إعدامه فى يوم ١٥ من يوليو ، أما بقية أعوانه فانه قد أحضرهم الى دارفور ، حيث قام مسادالبا بشنقهم فى مكان السوق ، دون أى محاكمة ، (١) هذا عدا رابح الذى هاجر غربا ، وتمكن من أن ينشىء امبراطورية الباجرمى فى منطقة تشاد .

وكانت حكومة الخرطوم قد حرمت فى أثناء العمليات الحربية ضد سليمان كل تجارة فى الأسلحة النارية والذخائر فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من طريق القوافل المار من الأبيض إلى دارا . وكان هذا سببا فى زيادة تهريب الأسلحة عن طريق « الجلابة » أو التجار المحليين . فأصدر غردون أمره إلى شيوخ القبائل بالقاء القبض على كل الجلابة الموجودين فى أراضيهم . ولقد إنتقد سلاتين هذا الاجراء قائلا : « إن طرد الجلابة بشكل تعسفى وقاسى هو موضوع نقد ... كان الجلابة المطرودين من مراكز الجنوب ينتسبون إلى أهالى كردفان ووادى النيل ... وسيؤثر هذا الأمر

---

(١) أنظر SABRY, M; Le Soudan Egyptien 1821-1898. pp. 59 - 65.

على إحترام الأهالى لغردون باشا ، خصوصا بين سكان وادى النيل » (١).

ولقد خسرت الحكومة فى أثناء هذه الحملة خسارة كبيرة فى الرجال والأسلحة والذخائر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن قبائل الجنوب التى كانت قبل وبعد إستسلام سليمان قد حصلت على غنائم كبيرة من البازنجر ومن الأسلحة . قد زادت ثروتها وأصبحت بعد ذلك فى مركز يساعد على استمرار إزدياد قوتها ، وعلى تهديد سلطة الحكومة .

* * *

وسحبت الحكومة الخديوية غردون من السودان فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولكن الوقت كان متأخراً ، وكان غردون قد وجد البلاد فى أمن ورفاهية وتركها وهى على أبواب الثورة . «لقد قلب نشاطه البلاد رأسا على عقب ، وكان قد حاول إستئصال جذور تجارة الرقيق وهاجم نظام الرق ، ولكن الرق كان نظاما ثابتا فى البلاد ، ولم يفعل غردون سوى قلقلة أسس النظام الاجتماعى» . (٢)

وقسمت الحكومة الخديوية الأقاليم الافريقية المتحده معها إلى ثلاث وحدات وأنشأت فى كل منها حكومة قائمة بذاتها تحت إداره حاكم عام . الأولى فى السودان وعاصمتها الخرطوم ، وعهدت بتصريف أمورها إلى محمد رؤوف باشا ، والثانية تشمل سواحل البحر الأحمر ومحافظتى سواكن ومصوع ، أى الأراضى الواقعة إلى الشمال من بوغاز باب المندب ، وعاصمتها مصوع ، والثالثة فى هرر ، وتشتمل على محافظات بربره وزيلع وتاجوره ، وعهدت بادراتها إلى محمد نادى باشا ، الذى أصبح حاكما عاما فى مدينة هرر .

(١) SLATIN Pacha; Fer et feu au Soudan. Le Caire 1898 pp.29-30

(٢) CHURCHILL, W. S.,The River War. 3d Ed. London, 1949.p.17

وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقام السير إدوراد مالت، القنصل العام البريطاني في القاهرة وطلبت من الخديو أن يصدر «أوامر مشددة وصارمة بشأن تجارة الرقيق قبل تعيين أيا كان لمنصب الحاكم العام» . (١)

وتوالت في هذه الفترة محاولات الدول الأجنبية للتدخل في شئون هذه الدولة الإفريقية . فوقعت أول مناقشة بين الحكومة العامة لسواحل البحر الأحمر وإيطاليا بشأن عصب . وكانت شركة روباتينو قد إشترت أراضي عصب من بعض شيوخ العرب الرحل في عام ١٨٦٩ ونجحت في إقناع الحكومة الايطالية بشراء هذه الاراضي منها . فأرسلت الحكومة الإيطالية القبودان كارلو دى أمازيجا Carlo de Amazega في سنة ١٨٧٩ مع سابيتو لاستكمال شراء تلك الأراضى ولاقامة محطة تجاريه . وأبرم الايطاليون العقود مع الشيوخ المحليين ، وبدأوا في العمل . وكانت مصر قد رفضت التنازل عن حقوقها الاقليمية الشرعية ، فبدأت مناقشة صماء وغير مجديه بين روما والقاهرة ، زادت من حدتها بعض الحوادث المحلية مثل مقتل بعثه جيوليتي ، ووضع رهيطة تحت الحماية الايطالية . ونجد أن انجلترا قد امتنعت بحذر في خلال ذلك عن أن تعترف إلا بالسيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، وواصلت هذا الموقف الى عام ١٨٨٢ حين قامت هي نفسها باحتلال مصر .

ولم تكن إيطاليا هي الدولة الوحيدة التي طمعت في التوسع على حساب هذه الأقاليم المصرية الافريقية ، إذ أن الاحباش والانجليز والفرنسيين كانوا يرغبون كذلك في الحصول على أي أجزاء منها .

فنجد أن البارون فون دن بريكن القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن يسأل اللورد سالسبري في شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ عن «أماني الأحباش»، وذكر

(١) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٠ .

له أن منليك ملك شوا ، ويوحنا الرابع ملك الأمهرا ، كانا يتطلبان بأقرب الموانى الى الاراضى الحبشية ، حتى يكون لبلادهما مخارج بحرية وتجارية على البحر الأحمر وخليج عدن، فكان الأول يطالب بزيلع أو تاجورة و الثانى يطالب بمصوع أو زولا . ولكن انجلترا كانت مصممة على إبعاد الدول المنافسة عن هذه المناطق، وأظهرت احترامها للمعاهدات القائمة . فرفض اللورد سالسبرى أى تدخل فى الاراضى المصرية ، وأعلن أن مناطق الساحل خاضعة للسيادة العثمانية ، ثم أخذتها الادارة المصرية نظير تضحيات كبيرة ، وتعتبر أقسامها وأجزاء لاتنفصل عن بقية اجزائها ، ويعترف الباب العالى بهذا الوضع ، كما أن مصر قد أقامت بها سلطة فعلية . (١)

ولقد حاول بعض الإنجليز أن ينصحوا مصر باخلاء شرق السودان وهرر وبلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى أن عداء الاحباش كان متواصلا ، وأن هذا العداء يكلف مصر الكثير . وفى ذلك الوقت كانت المراقبة المالية الثنائية (الإنجليزية الفرنسية) هى المتصرفة فى كل شئون الميزانية المصرية ، وكان السير أوكلاند كلفن ، المراقب العام الإنجليزى ، هو صاحب الفكرة الخاصة بنصيحة مصر بالتخلى عن جزء من مديرياتها البعيدة عنها والمجاورة للحبشة، علاوة على هرر وموانى البحر الأحمر .

ولكن أطماع الدول الأجنبية فى الاراضى المصرية، واهتمام انجلترا بتموين عدن من بلاد الصومال ، أجبرت هذه الدولة الأخيرة على رفض مشروع مراقبها المالى فى مصر . فرغم تقدير حكومة لندن لقلق كلفن من « المصروفات التى تبتلع الموارد المصرية » فانها كانت تشك فى أن إنسحاب السلطات المصرية من هرر ، ومن بعض الأقسام الواقعة إلى الجنوب من مصوع ، ستكون علاجا له قيمته، خصوصا

(١) أنظر SABRY, M.; Le Sodan Egpytien Le Caire. 1947 q, 116.

وقد كان من المتوقع أن يتقدم الأحباش كلما إنسحب المصريون ، بشكل يجعل الدولتين متجاورتين دائما(١). أما القسم الثاني من إقتراح كلفن الخاص « بامكانية تخلى مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار » ، فانه لم يلق قبولا لدى القنصل العام البريطانى فى مصر . فذكر أن هذه الفكرة تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملكة ، إذ أنه لم يكن من المتوقع أن يقوم الاحباش أو رجال القبائل الوطنية بحكمها حكما لائقا ، إذا ماوقعت فى أيديهم . أما إذا قام الإيطاليون أو الفرنسيون بالاستيلاء عليها ، وهو ماكان أكثر توقعا ، فان عدن سوف تفقد مركزها الممتاز فى هذه المنطقة (٢) .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية — من ناحيتها — أن اقتراحات كلفن تتعارض تعارضا تاما مع نصوص اتفاقية سواحل الصومال ، التى كانت تعلق عليها أكبر الأهمية . واضطر وزير الخارجية البريطانية الى أن يشرح سياسة دولته فى هذه المسألة قائلا : « إن مصالح هذه البلاد مرتبطة الى درجة كبيرة بالمحافظة على سلطة مصر فى كل مكان هى موجودة فيه ، ومعترف بها فى هذه الاتفاقية وفى فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٧٢ ، هذا بالإضافة الى أن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد أن إخلاء هذه المناطق سيسبب لمصر تعقيدات تكلفها أكثر بكثير من تلك المصروفات التى يشكو منها السير كلفن (٣) » .

ولقد ازداد هذا الموقف الانجليزى ، الذى تتلخص فى عدم الاعتراف إلا

---

(١) السير إدوارد مالت الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٠ F O.78/3193.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) وزارة الخارجية البريطانية الى السير إدوارد مالت فى ٢٠ من ديسمبر ١٨٨٠ F,78/3192

بالسلطة المصرية فى البحر الاحمر وبلاد الصومال ، قوة على مر الزمن . فنجد أن انجلترا تعين الميجر هنتر فى أول مارس سنة ١٨٨١ وكيلا قنصليا لساحل الصومال، من تاجورة حتى راس حافون. وفى شهر نوفمبر من نفس السنة قام الكابتن سيلى Sealy، المقيم البريطانى المساعد فى عدن ، بزيارة زيلع وساحل الصومال، ثم كتب الى حكومته تقارير عن أهمية هذه المنطقة ، من الدولة الافريقية . كما أن الكابتن مالكولم، الذى كان مكلفا بالإشراف على منع تجارة الرقيق فى البحر الاحمر، واصل من ناحيته، وبعد اعتزاله هذا المنصب، كتابة التقارير لحكومة لندن عن هذه المسألة وكان يخشى من أن تقوم فرنسا بانشاء امبراطورية إفريقية ، خصوصا بعد استيلائها على تونس ؛ فطالب حكومته بأن تبذل قصارى جهدها لكى تمنع فرنسا من التوسع فى مصر ، أو ملحقاتها ، وبخاصة أن السودان كان « بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصا فى ولائه ، ولم يكن ينقصه إلا القليل لكى يهتز ويقوم بثورة عامة » ومن ناحية أخرى فان الحبشة كانت معادية . ولذلك فان مالكولم قد نصح حكومته بالتخفيف من الإجراءات المتخذة للقضاء على تجارة الرقيق ، حتى تمنع كل سبب للاثارة وللاضطراب، وحتى تحرم فرنسا من كل ذريعة للتدخل. حقيقة أنه كان من الواجب القضاء على تجارة الرقيق « لكن على أساس ألا تنسى انجلترا أنها مسألة عويصة ، وأن على انجلترا أن توفر على مصر إتخاذ تدابير جافة ، خصوصا مع الحالة العامة الموجودة لدى الأهالى ونصح مالكولم حكومته بأن تكتفى بمجهوداتها الوقائية فى البحر ، وأن تحاول - عن طريق قنصلياتها وقنصليات الدول الصديقة - أن تقوى المركز الأدبى والتجارى لمصر ، وأن تبذل مافى وسعها لكى تصل إلى مصالحة مع الحبشة (١) .

ولكن انجلترا لم تستمع لهذه النصائح ، إلا فى الفترة الواقعة قبل إحتلالها لمصر.

(١) أنظر تقرير الكابتن مالكولم إلى اللورد نورثبروك فى ٥ من نوفمبر سنة ١٨٨١ صبرى
SABRY, M ; Le Soudan Egyptien, 1824 - 1890, Le Caire, 1947, pp. 117 - 118.

الباب الرابع

بداية النشاط الإيطالى حول عصب



الفصل العاشر

الإيطاليون وعصب ١٨٧٩ - ١٨٨٠

فى الوقت الذى سعت فيه مصر إلى توكيد سلطاتها على سواحل البحر الأحمر ، وتكوين كتلة موحدة فى شمال شرق إفريقية ، حاول منليك ، ملك شوا ، الدخول فى علاقات مع إيطاليا وأرسل أبا ميخائيل فى عام ١٧٨٢ إلى روما . وإنتهزت الحكومة الإيطالية هذه الفرصة ، وردت عليها بإرسال بعثه أخرى نظمتها الجمعية الجغرافية فى عام ١٨٧٦ ووضعتها تحت رئاسة الماركيز أورازيو انتينورى Arazeo Antinori (١) الذى كان قد إرتحل فى أنحاء شرق إفريقية القريبة من البحر الأحمر . وكان هذا يدل على اهتمام ايطاليا بشرق إفريقية ، وبسواحل شرق إفريقية .

(١) بعثة كارلودى أميزاجا :

رغم سكوت الحكومة الإيطالية لفترة من الزمن عن الجدال مع حكومة مصر ، نتيجة لإحتجاجات القاهرة الشديدة ، وإصرار الحكومة الخديوية على تبعية كل سواحل البحر الأحمر الممتدة حتى رأس حافون لها ، فان إيطاليا لم تنس مشروعاتها فى البحر الأحمر وفى عصب ، وخشى سابيتو من النتائج التى ستترتب على عقد الإتفاقية المصرية الإنجليزية سنة ١٨٧٧ وهى التى إعترفت بسلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فنشر كتاباً عن عصب Assab ei suoi critici يشرح فيه الدور الذى لعبه فى هذا المسألة ، ويؤكد

---

(١) DE LUIGI , Giusppe : Italy in Africa ... p. 360.

المزايا التى ستعود على إيطاليا من إحياء هذا المشروع . أما إنجلترا فانها كانت قد عقدت هذه الإتفاقية مع مصر منعا لأى دولة أجنبية من الإقامة على سواحل البحر الأحمر ، ومعارضة سلطة عدن بالتالى ، إذا ما تأزم الأمر . وكانت انجلترا تخشى من أن تقوم فرنسا أو إيطاليا أو غيرها بإنشاء محطات بحرية فى طريق الملاحة الجديد بين الشرق والغرب بعد إفتتاح قناة السويس . ولقد عبر اللورد سالسبرى عن ذلك بصراحة فى شهر يناير سنة ١٨٧٩ حين قال أن إنجلترا لن تمانع فى إقامة مؤسسة تجارية ، ولكن على شرط ألا يكون لها أى لون سياسى ، إذ أن البحر الأحمر هو شريان الإمبراطورية البريطانية الحيوى (١) .

وإستندت شركة روباتينو إلى رجال الأعمال الإيطاليين الذين لم يقبلوا وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، ورفضوا الإعتراف بحقوق مصر ، ولفتت نظر وزارة الخارجية الإيطالية فى ٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (٢) إلى أهمية إنشاء محطة بحرية فى عصب بالنسبة للتجارة الإيطالية . وطالبت الشركة الحكومة الإيطالية بأن تتبنى الفكرة كمشروع قومى . ووافق وزير الخارجية الإيطالية وكلف كارلودى أميزاجا **Carlo de Amezaga** قبودان الباخرة الحربية رابيدو Rapido بزيارة عصب وموانى البحر الأحمر الأخرى ، وكتابة تقرير تفصيلى عن إمكانياتها .

ولقد شرح دى أميزاجا أهمية ثروة شرق إفريقية بشكل عام ، والحبشة بشكل خاص ، وذكر أن عدن تسيطر على كل تجارة السواحل الجنوبية للبحر

---

(١) SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, p. 133.

(٢) A I. 1/1. fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab – Spedizione " de Amezaga " 1879) .

الأحمر وخليج عدن ، رغم وقوعها على ساحل آسيا ، وأن تاجورة وزيلع وبربرة كانت تعمل على تصدير المواد الخام الآتية من داخل القارة ، وعلى إستيراد الأدوات والمصنوعات البريطانية إلى شرق إفريقية ، وإلى سواحل هرر ومنها إلى الداخل . لم يخف دى أميزاجا حقده على مركز إنجلترا فى عدن، ومركز المصريين فى البحر الأحمر وهرر، وإعتقد أن المصالح المشتركة لمصر والحبشة وإيطاليا ستعمل على وصول الإيطاليين إلى الأراضى الإفريقية — فى يوم من الأيام — وليكن ذلك فى طرابلس مثلا ، منعاً لتوسع الفرنسيين من تونس شرقاً ، وتمهيداً لتوغل إيطاليا جنوباً ثم شرقاً صوب البحر الأحمر والحبشة .

وأصر دى أميزاجا على أن عصب هى أحسن ميناء يمكنه أن يصبح مركزاً للنفوذ الإيطالى ، والإشراف التجارى ، ويحقق الأمانى الإيطالية . وذكر أن إقليمها القريب من كل من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يتمتع بمركز متفوق على كل هذه الموانى ، ويمكنه أن يثبت هذا التفوق إذا ما عملت الحكومة الإيطالية على اعداده جيداً للدور الذى ترغب فى أن تعهد إليه بالقيام به .

وإقترح دى أميزاجا برنامجا لإحتلال عصب رسميا ، يتلخص أولا فى ترك سفينتين من سفن المدفعية الإيطالية فيها باسم قاعدة البحر الأحمر البحرية ، وثانياً فى تعيين حاكم لعصب ، يقود المحطة البحرية ، مع إعطائه سلطات قنصلية على كل الساحل الإفريقى ، وثالثاً فى إقامة بطارية مدافع ميدان ، وبناء أحد القشلاقات، وبيت للحاكم ، علاوة على ثلاثة أو أربعة بيوت أخرى للمستعمرين الإيطاليين الأوائل ، الذين سيضطرون للاقامة فى عصب والأشتغال بالتجارة ، ورابعاً فى إرسال حامية تتألف من خمسين من مشاة الأسطول إلى عصب علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين ، ويمكن تكوين كل منهما مناصفة من الإيطاليين والقوات

التى يمكن تجنيدها من عدن ، وخامساً فى إنشاء مرشح للمياه ، يمكنه تنقية أربعة أو خمسة آلاف متر مربع من المياه يومياً .

وأوصى دى أميزاجا بأن تقلع احدى الباخرتين مرة كل شهر من عصب ، و تمر على تاجورة وزيلع و بربرة وعدن،وتحمل البريد والإيطاليين الذين يقيمون فى عصب مجاناً فى هذه الرحلات . واختتم تقريره السرى قائلا أن « دليل الملاحة فى المحيط الهندى Sailing Directory of the Indian Ocean » قد ذكر العبارة التالية بشأن أوبوك : « اشترى الفرنسيون هذا المكان من سلطان رهيطة المحلى ، ولكنهم لم يفعلوا أى شىء أكثر من اقامة كومتين من الأحجار بارتفاع عشرة أقدام عند رأس أوبوك ونهاية الوادى » . ولذلك فان دى أميزاجا كان يشفق من إهانة الكرامة القومية الإيطالية بشأن عصب فى طبعة جديدة من نفس «الدليل»(١).

وما أن عاد دى أميزاجا إلى إيطاليا حتى أيدت مجهوداته وإتصالاته مجهودات وإتصالات سابيتو وروباتينو ، وحصلوا جميعاً على موافقة وزير البحرية ، الذى أوصى الحكومة باتمام عقد ١٦ مارس سنة ١٨٧٠ مع برهان رهيطة ، وضمان شراء جزيرة الدرمكية . وقبل هذا الوزير أن يدفع مبلغ ٧٠٠ ريال (٣٥٠٠ر ٣ أو ٠٠٠ر٤ ليرة إيطالية) للايجار السنوى ، علاوه على ٠٠٠ر٢ روبية (٠٠٠ر٥ ليره إيطالية) لإتمام هذه الصفقة . وكان يرغب فى أن يقوم القنصل الإيطالى فى عدن بدفع هذه المصروفات ، وإقترح على مجلس الوزراء — من ناحية أخرى — رصد مبلغ ٩٠ر١٠٠ر١٠٤ ليره إيطالية لمشروعات الأشغال العامة فى عصب ،

---

(١) النبودان كارلو دى اميزاجا إلى وزير الخارجية الأيطالية ـ تقرير سرى مكتوب على ظهر Rapido فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩

A.I 1/1. Fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab - " Spedizione de Amezaga. " 1879)

والتى ستشارك فيها أكثر من وزاره (١). وقبلت الحكومة الإيطالية هذا الإقتراح سعياً وراء إنشاء قاعده بحرية لها فى البحر الأحمر ، وكلفت سابيتو ، المبشر المسيحى ، بالحصول على الأراضى اللازمة للمستعمره الإيطالية الأولى فى شرق أفريقية .

وسافر سابيتو على الباخره الحربية الإيطالية Esploratore ، بقياده كارلو دى أميزاجا ، مع جياكومو دوريا Giacomo Doria المشتغل بعلوم الأحياء ، وأدورادو بكارى Odorado Baccari ، ووصل إلى عصب قبل انتهاء فتره العشر سنوات ببضعة أيام (٢) . ووقع برهان على عقد جديد فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ إعترف فيه بأنه إستلم من سابيتو ، ممثل شركة روناتينو ، مبلغ ألف ريال كايجار جزر أم البقر ورأس الرمل والدرمكية لمده عشر سنوات ، علاوه على مبلغ ألفى روبية ثمنا لبيعه هذه الجزر بصفة نهائية (٣) . وأعلن برهان فى هذا العقد — الذى أعده الإيطاليون مقدما — بأنه يتنازل بعد إستلامه هذا المبلغ ، عن كل حقوق « ملكيته » و « سيادته » على جزر أم البقر ورأس الرمل ومجموعة الدرمكية ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها « العلم الإيطالى » . وكان هذا هو أول عقد بين الإيطاليين وبعض الأهالى يذكر لفظى « السيادة » و « العلم » .

وسافر سابيتو فى أول يناير سنة ١٨٨٠ إلى عدن على نفس الباخره الحربية التى حضر عليها من إيطاليا ، وعاونه بننفيلد رولف Biennenfield Rolph

---

(١) أنظر وزير البحرية إلى وزير الخارجية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩. A.1.1/1 Fasc. 2

(٢) A.I. 1/1 - fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab. – spedizione de Amezaga. 1879.)

(٣) انظر العقد ـ مرفق ٣ بمشروع القانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢
A.I. 1/4 fasc 25,

قنصل إيطاليا فى هذا الميناء ، على دعوة بعض التجار ورجال الحرف إلى الذهاب إلى عصب ، وإعطائهم شهادات تسمح لهم بفتح متاجر فيها . وعلم المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن الإيطاليين يحاولون إرسال بعض المواد الحربية إلى عصب بدعوى الدفاع عنها ، فطلب الجنرال فرانسيس لوك إلى كارلو دى أميزاجا الإمتناع عن اتخاذ أى إجراء فى هذا الصدد ، إلى أن تصل تعليمات لندن . وحاول المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن يحافظ على حقوق مصر ، فكتب إلى قائد السفينة الإيطالية : « قد تكون لا تعلم أن ممتلكات الحكومة المصرية تمتد على طول الساحل الإفريقى للبحر الأحمر ، وأنها تحت إدارة غردون باشا المباشرة ، وهو معتمد لدى هذه الإقامة . ولذلك فانى لا أستطيع أن أن أعترف بأى سلطة سواه على هذه المناطق الخاضعة للحكومة المصرية » (١) . ولم يقبل المقيم السياسى أن يقوم القائد الإيطالى بنشاطه إبتداء من عدن ، وأن يستخدم هذه القاعدة — باسم الحكومة الإيطالية — فى القيام بأعمال تضر بمصالح دولة متحالفة وديا مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (٢) .

ولكن القائد الإيطالى إحتمى وراء العرف والتقاليد البحرية ، ورفض إستلام المذكرة الإنجليزية، مدعياً بضرورة إبلاغها إياه عن طريق القنصل الإيطالى فى عدن . ولكنه ذكر أنه غير ملزم بتحليل آراء السلطات البريطانية ، عما قام به سابيتو أو ما قد يقوم به فى عدن ، بصفته ممثلا لشركة روباتينو ، وبخصوص أعماله التجارية (٣) .

---

(١) اللواء فرانسيس لوك الى كارلودى أميزاجا فى ٣ يناير سنة ١٨٨٠
A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) دى أميزاجا الى المقيم السياسى فى عدن ٤ يناير سنه ١٨٨٠ A.I.1/2. fasc.3.

وتقابل المقيم السياسى فى عدن مع القبودان كارلو دى أميزاجا فى يوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ولكن كل منهما إحتفظ بموقفه . وطالب المقيم السياسى القبودان بتحاشى القيام فى عدن بأى نشاط يتعلق باقامة مستعمرة فى عصب التى يعتبرها ميناء مصريا ، وأعلن عن رغبته فى إتخاذ موقف محايد ، وإن كان هذا الحياد صعباً خصوصاً وأن سابيتو كان مندوبا حكوميا يسافر على السفينة Esploratore ويحظى بحماية قبودانها . وزادت شكوك المقيم السياسى بعد أن رفض كل من القبودان والقنصل الإيطالى إعطاء تأكيد رسمى بأن حكومة روما لا تسعى إلا « الإستيلاء على عصب سياسياً »(١) ، ورفض القبودان نفى أو توكيد شكوك المقيم البريطانى ، وإكتفى بأن أعلن أن سابيتو هو أحد معارفه القدماء ، وأنه قد سمح له بالسفر على سفينته من عصب إلى عدن، وأنه لايهتم بما قام به سابيتو أو ماسيقوم به لصالح روباتينو وباسمها (٢) .

ولكن الحكومة الإيطالية شعرت أنها لن تنجح فى وضع الأسس الأولى لمستعمرتها فى شرق إفريقية إذا ما إصطدمت منذ البداية بالسلطات البريطانية فى عدن ، فاضطرت إلى أن تظهر نوعا من اللين ، والى أن تستخدم ألفاظاً مطاطة ، تسمح لها بتنفيذ جزء من مآربها ، وتترك للظروف المقبلة مهمة اتمام ما بدأت . فنجد أن بننفيلد رولف ، القنصل الألمانى لإيطاليا فى عدن ، وقبودان السفينة الإيطالية يعطيان للمقيم السياسى البريطانى فى هذه القاعدة التوكيدات والضمانات التى طلبها : فاذا كانت حكومة عدن تعارض فى شحن المهمات والرجال المتعلقين بسابيتو ، والذاهبين لعصب — حيث كلفته شركة روباتينو باقامة منشأة تجارية — بناء على الشك فى أن سابيتو هو مندوب للحكومة الإيطالية ، ومكلف بأن يحتل

---

(١) المقيم السياسى الى دى اميزاجا — عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A.I.1/2.fasc.3.

(٢) دى اميزاجا الى المقيم السياسى — عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A.I.1/2.fasc.3.

أراضي عصب تحت اشراف قبودان السفينة Esplaratore فان هذا الشك «يتعارض تماما مع الحقيقة» ، وأكد للمقيم السياسى أن سابيتو لم يكن له تجاه القبودان أى صفة من تلك الصفات التى تشك فيها حكومة عدن ، وأن الحكومة الإيطالية قد «كلفت دى أميزاجا بحماية اقامة المنشأة التجارية لشركة روباتينو فى عصب، ولكنها لم تكلفه أبداً باحتلال هذه الناحية عسكريا» ، وطلبا نتيجة لذلك من حكومة عدن ألا تعوق أكثر من ذلك «العمل التجارى البحت الذى يقوم به أحد الرعايا الإيطاليين فى أراضى بريطانية» (١) وقبل المقيم السياسى البريطانى هذا الضمان والتأكيد ، وسحب معارضته ، وأعلن موافقته على التعاون (٢) .

لم تترك الحكومة الإيطالية عملاءها بدون نقود فى أثناء نشاطهم على سواحل البحر الأحمر . فسمحت للقبودان كارلو دى أميزاجا ببرقية فى ٩ مارس سنة ١٨٨٠ أن يستلم ما قيمته ٣٠،٠٠٠ فرنك «توضع تحت تصرفه» علاوة على ثلاثه آلاف ريال . واستلم دى أميزاجا من القنصل الإيطالى فى عدن يوم ١٣ مارس مبلغ ٣٠،٠٠٠ ليرة ايطالية ذهباً ، من حساب وزارة البحرية ، ومبلغ ١٣،٤٧٠ ليرة من حساب وزارة الخارجية الإيطالية (٣) . وكان من السهل على البعثة الإيطالية أن توالى نشاطها فى البحر الأحمر بعد استلامها لهذه المبالغ .

وما أن عاد سابيتو الى رهيطة حتى أعد عقداً جديدا تمهيدا لشراء حقوق من ملاك غير شرعيين . وأعطى لبرهان فى هذا العقد ألقابا جديدة هى «برهان بن محمد سلطان رهيطة والسيد المطلق والمالك للأراضى الممتدة حول بلاد عصب التابعة

---

(١) دى أميزاجا الى المقيم السياسى . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A.I.1/2.fasc.3.

(٢) المقيم السياسى الى دى أميزاجا . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A I.1/2 fasc.3.

(٣) دى أميزاجا الى وزير الخارجية ـ عدن فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٠
A.I. 1/2. fasc. 3, fol. 3705.

لإيطاليا — بقوة الحق التقليدى غير المنازع . » (١) وباع برهان بهذا العقد الموقع عليه فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ إلى سابيتو بصفته ممثلا لشركة روباتينو فى جنوا كل الجزر الواقعة فى خليج عصب بين رأس سنتيار ورأس لومة ، والتى تعتبر جزر فاطمة وفرمابه ومكوه وحليم ودلكور وأروكيه من أهمها ؛ وذلك علاوة على الساحل الممتد بين هذين الرأسين (سنتيار ولومة) ولمسافة ميلين صوب الداخل ، حتى الشيخ دوران ، ولمسافة أربعة أميال من هذه النقطة حتى رأس سنتيار .

وبلغت قيمة هذه الأراضى ١٣,٠٠٠ ريال ، إستلم برهان ٤,٠٠٠ منها عند التوقيع على العقد ، وأصبح له أن يستلم ٣,٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر ، والستة آلاف الباقية بعد عام . وإضطر برهان أن يذكر فى العقد أنه يتنازل هو وورثته عن كل حقوق « للملكية » و« للسيادة » على هذه الجزر وهذه الأراضى . ثم قام سابيتو فى يوم ٢٣ أبريل بتقديم مبلغ ٢٠٠ ريال إلى حسن وإبراهيم وراجى أولاد أحمد (٢) . وفى يوم ١٥ مايو قبل هؤلاء الإخوة الثلاث أن يبيعوا إياه ولحساب شركة روباتينو ، جزر سنابور مع المنطقة الساحلية الواقعة بين رأس درمة ورأس لومة ، وعلى إمتداد ستة أميال من الساحل . وكانت جزيرة سنابور تتحكم من الشمال فى مدخل ميناء عصب ، مما دفع الإيطاليين إلى الحصول عليها . وكان هذا البيع نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ ريال ، منها مائتين قدمها سابيتو كعربون ، ثم دفع لهما ٣٠٠ عند التوقيع على العقد ،

---

(١) Sultan de Robeita, soverain patron absolu et propriétaire du terretoire s'etendant autour du pays d'Assab, propriété italienne, par la force d'un droit traditionnel et incontesté." أنظر العقد رقم ٤ المرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب A.I 1/4. fasc. 25.

(٢) تقرير كارلو دى أميزاجا إلى وزير الخارجية فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٠

A.I. 1/1. fasc, 3. Spedizione de Amezaga per la sistemazione di Assab; Nuovi acquisti del prof. Sapeto. 1880

ووعدها بدفع الألف الباقية بعد عام . (١) ولم ينس سابيتو بطبيعة الحال أن يطلب إلى هؤلاء العربان أن يتعهدوا بالتنازل عن كل حقوق «ملكيتهم» و «سيادتهم» على هذه الجزر وهذه الأراضى .

وبالإختصار فإن الأراضى التى اشتراها سابيتو كانت عبارة عن شريط ساحلى طوله ٣٦ ميلا ويتراوح عرضه بين ميلين وعشرة أميال ، أى مساحة ٦٣١ كيلو متر مربع و٧٥ هكتار، وقدر عدد الأهالى المتنقلين فيها بحوالى مائة نفس، معظمهم من الدناقل .

(٣) دفاع مصر عن حقوقها :

علمت الحكومة المصرية فى بداية عام سنة ١٨٨٠ من سلطاتها فى مصوع ، ومن إحدى السفن التى تعمل فى المرور على السواحل فى البحر الأحمر، أن إحدى السفن التجارية الايطالية قد حضرت إلى عصب ، ورفعت العلم الأيطالى على الساحل ، وأن السفينة الحربية الإيطالية Esploratore قد حضرت كذلك إلى نفس الجهة، وتركت فيها بعض بحارتها (٢) . فأعلنت الحكومة المصرية إندهاشها من أن تأخذ الحكومة الإيطالية مكان شركة روباتينو، وجددت إحتجاجاتها، وأكدت حقوقها، وذكرت الحكومة الإيطاليه بتصريحاتها السابقة التى تتعارض كل المعارضة مع هذا الإفتئات على حقوق مصر الإقليمية .

---

(١) أنظر عقد ٤ مرفق بالمشروع بقانون فى يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب
A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ مرفق بتقرير كوكسون إلى اللورد جرانفيل فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨١
F.O. 141/144 .N-201.
أنظر ملحق ٢ برقم ٦٥ ص ٤٥ — ٤٦ .
S.P. Vol. LXXXII, 1882, (c. 3300)

واضطرت الحكومة الإنجليزية أن تأخذ جانب الحكومة المصرية، منعا من الإعتراف بمبدأ سيترتب عليه مضايقة انجلترا فى طريق مواصلاتها مع الشرق الأقصى، إذا ماتعددت القواعد البحرية الأجنبية على هذا الطريق . فذكر اللورد سالسبرى أن عصب تقع ضمن الأراضى المصرية، وكتب إلى السير إ. باجيت سفيره فى روما . « أصدر الباب العالى لخديو مصر فرمانا جديداً فى عام ١٨٦٦ أدخل به قائممقامية مصوع ضمن ملحقات الخديو ، ولم يناقش أحد فى أن خليج عصب يدخل فى نطاق هذه القائممقامية . وكان هذا التنازل عن السلطة لخديو مصر ، مع حقوق مصر على زيلع وبربرة وبلهار ، هى سبب تعيين ممتاز باشا حاكما مصريا على كل الساحل من السويس حتى رأس جاردافوى . فمهما تكن الإجراءات التى إتخذت حتى الآن أو ستتخذ فى المستقبل بشأنها ، ومهما تكن الإدعاءات المقدمة، فإن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لاتستطيع أن تتخذ أى موقف يخالف ذلك الذى يتضمن الاستمرار فى إحترام من تعتبره صاحب السيادة الشرعية على الساحل — تلك السيادة التى تعتقد أنها تخص بلا جدال خديو مصر ، بصفته حاكما بمقتضى فرمانات سلطان تركيا ، إذ أن الاصرار على أنه فى إستطاعة أحد المشايخ المحليين أن يخرق أو يكسر هذه السيادة المؤكدة والمباشرة رسميا ، هو مبدأ خطير إذا ماطبقناه بشكل عام ، ولا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن توافق عليه » (١)

ولكن الحكومة الإيطالية كانت مصممة على عدم التراجع فيما أقدمت عليه. وأجاب كايرولى Cairoli رئيس الوزارة الإيطالية على استجواب فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ قائلا : « إن بيع بعض الشيوخ الوطنيين المعتبرين على أنهم كانوا دائما مستقلين خليج عصب إلى شركة روباتينو قد حول حق السيادة ،

---

(١) اللورد سالسبرى إلى السير ا. باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ — F.O 78/3365
وأنظر S.P. Vol. LXXXII, 1882. (c. 3300). app. p. 195.

طبقاً لقواعد القانون الدولى ، للحكومة الإيطالية » ، (١) وأضاف أن الشركة قد تناست هذا المشروع فترة من الوقت ، ولكنها عادت والتفتت اليه، نظراً لأهمية المصالح التى يمثلها إنشاء محطة فى عصب ، وخصوصا بعد إنشائها لخط ملاحة فى البحر الأحمر. وشرح مزايا خليج عصب ، والأمل فى أن تتخذ التجارة الأوربية هذا الميناء كقاعدة للوصول إلى هضبة الحبشة . ولما كانت عصب ناحية شبه خالية يحيط بها أهالى رحل بدائيون ، فقد أصبح على الحكومة الإيطالية أن تحمى هذه المحطة الناشئة ، وأصدرت أوامرها إلى السفينة Esploratore والسفن الأخرى لقياس أعماق المياه ، ودراسة السواحل فى هذه المنطقة من البحر الأحمر. وأنهى كايرولى خطابه بأن أكد أن خليج عصب «لن تكون له فى أى يوم من الأيام أهمية حربية، وأنه لن تكون له أى أهمية بالنسبة لإيطاليا إلا من وجهة النظر التجارية، وربما من الناحية العلمية » (٢)

ورأت حكومة لندن أن إيطاليا تواصل سياستها التوسعية فى البحر الأحمر، رغم تصريحاتها السياسية. فأصدرت الأميرالية أوامرها إلى السفينة الحربية Philomel باستطلاع تحركات وأعمال السفن الحربية الإيطالية فى خليج عصب . وجاء تقرير القبودان برنرز Berners يشهد بأن الإيطاليين قد إستولوا على كل الجزر الرئيسية التى قد تكون لها أى أهمية ، علاوة على إستيلائهم على الساحل ، مما سيسمح لهم بإنشاء مستودعات للفحم يمكنهم فى المستقبل أن يدفعوا عنها بسهولة(٣) ولم تتأخر

(١) مختصر خطاب كايرولى فى مجلس النواب الإيطالى فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ — ترجمة مرفق ٣ بتقرير باجيت إلى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O.170/287N-168

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) تقرير برنرز من عدن فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ ـ محول من الاميرالية إلى الخارجية فى ٢١ مايو سنة ١٨٨١

S. P. Vol. LXXXII, 1882. (C. 3300). No 4. pp. 12-13.

وزارة الخارجية البريطانية كثيراً فى إصدار مرسوم ٢٧ مارس سنه ١٨٨٠ الذى مد سلطة القنصل الإنجليزى فى جدة على عصب وأخذت الوزارة الايطالية تتمعن فى الأمر (١) ،إذ أن هذا القنصل كان معتمدا لدى السلطات العثمانية،ويقوم بتمثيل دولته فى الأراضى التركية .وكان هذا الإجراء من جانب الوزارة البريطانية يعتبر توكيدا لتبعية سواحل البحر الأحمر للدولة العثمانية ، ويمنع حكومة إيطاليا من تغيير وضعية هذه الأراضى ومن ضمها رسميا ، أو إعلان حمايتها عليها .

وخشيت الحكومة الإيطالية من موقف انجلترا ، وإضطر رئيس الحكومة الايطاليه أن يكتب إلى السفير الإنجليزى فى روما ، ملخصا آراء حكومته بشأن عصب ، ومستنداً إلى بضع فقرات جاءت فى الكتاب الأزرق الإنجليزى Abyssinia 1846 – 1868 والذى كانت وزارة الخارجية البريطانية قدنشرته بعد حملة الجنرال نابيير على الحبشة ، استند كايرولى إلى هذه الآراء لكى يثبت أن «سلطان» رهيطة — برهان — الذى تفاوض مع مندوبى شركة روباتينو كانت له حقوق سيادة لاشك فيها على هذه الأراضى،علاوة على ملكيته لها . وجدد كايرولى فى نفس الوقت تأكيداته وتصريحاته التى أدلى بها فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس، والتى تصر على الطابع التجارى والعلمى لهذه المنشآت الجديدة . وأكد «أن خليج عصب لن يكون أبدا منشأة حكومية لها طابع عسكرى ... وأنه لن توضع أى حاميات أو قوات على الساحل أو على الجزر ، ولن تقام عليها أى تحصينات» . وطلب من السفير الإنجليزى أن يعتبر هذه التأكيدات قاطعة وملزمة لإيطاليا (٢) .

(١) منابريا السفير الايطالى فى لندن إلى مانشينى وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨١ . A.I. 1/1 Fasc. 3. fol. 61.

(٢) كايرولى باجيت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ F. O. 170/-99.

وباجيت إلى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O 170/287. No 168.

أما حكومة القاهرة فأنها قد أصدرت مرسوما فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٠ بتعيين على باشا رضا حاكما عاما على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأكدت أن ممتلكاتها تمتد حتى رأس جاردافوى(١) . وفى يوم ٢٥ أبريل استدعى مصطفى فهمى باشا، ناظر الخارجية المصرى ، دى مارتينو ، القنصل العام الإيطالى فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر تدافع عن حقوق سيادتها التامة والمطلقة على خليج عصب ، وأنه إذا كانت شركة روباتينو ترغب فى إنشاء محطة تجارية فى عصب،أو مخزنا للفحم اللازم للسفن ، فلم يكن ولن يكون هناك أسهل من أن تقدم طلبا بهذا الشأن إلى الحكومة الخديوية .. التى أظهرت دائما إستعدادها للالتفات لكل مايخدم تنمية الملاحة والتجارة » (٢) .

والتجأت الحكومة الإيطالية إلى وزارة الخارجية البريطانية طالبة «أن يستخدم اللورد جرانفيل نفوذه الواضح فى مصر لكى يمنع الخديو من القيام بمحاولات جديدة لايمكنها إلا أن تؤثر على العلاقات الجيدة التى ترغب إيطاليا فى الاحتفاظ بها مع كل الدول » (٣) . وفى نفس الوقت نلاحظ أن الرد الإيطالى على المذكرة المصرية الصادرة فى ٢٥ أبريل كان أقل ودا،ولا يحمل أى محاولة للتفاهم فى المسألة.

---

(١) أنظر فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ Le Moniteur Egyptien, and Standard
وأنظر منابريا إلى مانشينى فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ A.I 1/3. fasc. 3. fol. 26.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ — مرفق ١ بخطاب كوكسون (القنصل الانجليزى فى مصر) إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ F.O 141/144. No 201.
أنظر أيضا
S. P. Vol. LXXXII. 1882 (C. 3300). annexe I à No 65. pp. 45-46.

(٣) مذكرة الجنرال منابريا السفير الايطالى فى لندن إلى اللورد جرانفيل فى ١٣ مايو سنة ١٨٨٠. S.P. Vol. LXXXII. 1882. (C, 3300). No 2. pp. 7-9.

إذ أن هذا الرد قد أكد ، وأصر على أن كل من الباب العالى ومصر لم يباشرا منذ قرون عديدة أى حق من حقوق الملكية أو السيادة على هذه الأراضى ، وأضاف أن فرمان سنة ١٨٦٦ لايتعلق بالمسألة القائمة ، إذ أن ايطاليا لاترفض الاعتراف بأن الخديو قد حصل على إدارة قائمقامية مصوع ، بل ترفض إمتداد حدود هذه المحافظة بشكل يجعلها تشتمل على عصب(١). تلاعب بالآراء وبحقوق الغير. وطلب كايرولى الاحتفاظ بالوضع القائم إلى أن تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب. وكانت هذه هى أول مذكرة رسمية تذكر الجزر الواقعة فى الخليج ، اذ أن المراسلات الايطالية السابقة لم تكن تتحدث حتى الآن إلا عن أراضى إشتراتها شركة روباتينو على الساحل .

وإحتفظت مصر بموقفها ، ورفضت الإعتراف بأى منشأة أجنبية على سواحل البحر الأحمر. وأكد مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية لكوكسون القنصل البريطانى فى القاهرة فى يوم ٣ أكتوبر ، أن الحكومة المصرية ليست لديها أى نية لإدخال أى تغيير على الموقف الذى إتخذته بالنسبة لادعاءات إيطاليا ، (٢) .

ولكن الايطاليون لم يعيروا حقوق مصر كبير إلتفات ، وإستمروا فى أعمالهم على سواحل البحر الأحمر، وإستمروا فى تحصين الساحل وفى إرسال المواد الحربية والجنود ويروى لنا قائد السفينة الحربية البريطانية فى ٢٨ يونيو ، وبعد زيارة جديدة قام بها لسواحل البحر الأحمر ، أن منشأة عصب كانت فى تقدم مستمر ، فقد بنى الأيطاليون فيها منازل جديدة ، وبعض الورش وإحدى ، النقالات ، فى الميناء . وبالرغم من ذلك فلم يكن هناك أى إيطاليين مقيمين فى هذه الجهة سوى

(١) كايرولى إلى دى مارتينو فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ ـ مرفق بتقرير بلرت إلى جرانفيل فى أول يونيو سنة ١٨٨٠ F. O. 141/134. No 222.

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨ F.N 141/134.No311.

سابيتو ،الذى جمع بعض الأعراب للعمل تحت إشراف بحارة السفينتين الحربيتين الايطاليتين (١) .

وقام سابيتو بجانب هذه الأعمال الانشائية بأعمال أخرى لها صبغة سياسية واضحة : ذلك أن برهان بن أحمد قد شعر بأنه قد أصبح مهدداً فى مركزه تجاه الحكومة المصرية ، إذ أنه لم يكن من المعقول أن تبقى أخبار العقود التى وقع عليها ، والمبالغ التى استلمها من الايطاليين سراً لمدة طويلة . وكان قد استلم بعض المبالغ ؛ وكان يسعى الى استلام غيرها . وفهم سابيتو أن أى اجراء تتخذه الحكومة المصرية ضد برهان - وهو أحد رعاياها وموظف لديها - يمكنه أن يهدد جميع العقود المبصوم عليها من هذا الشيخ ، وبالتالى هدد «القواعد» التى أراد أن يبنى عليها « ملفات الممتلكات الايطاليه فى البحر الاحمر » . وكان هذا هو السبب الذى دعا كل من سابيتو وبرهان إلى التفكير فى تغيير جنسيته هذا الاخير .

وقابل سابيتو برهان يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عند رأس دميرة ، ووقعا على عقد جديد وصف برهان بأنه سلطان رهيطة المعترف به من كل العدايل والدناقل تبعا لنظام الوراثة ، والمالك لكل البلاد والسواحل فى خليج أنسلى وخليج تاجورة ، حتى الممتلكات الايطالية الحالية فى منطقة الدناقل ، (وفيما عدا الممتلكات الفرنسية فى أوبوك) . » (٢) وكان الجنرال نابيير قد أبلغ بلاده - بعد نزوله فى خليج أنسلى بجوار مصوع سنة ١٨٦٧ فى حملته على الحبشة - أنة لايظهر لمصر سلطه واضحة على هذا الخليج ، وذلك تمهيدا لاستيلاء البريطانيين عليه ، والسيطرة

(١) أنظر هذا التقرير حول عن طريق قائد الاسطول من زنزبار إلى الاميرالية
S.P. Vol LXXXII. 1882. (c. 3300). No 10 et annexes P. 18.
A.I. 1./1. fasc. 7.
(٢)

منه على الحبشة ، أو عملا على العودة إليه مرة أخرى إن إقتضى الأمر ، دون أن تعارض مصر فى ذلك ، و نشرت انجلترا هذا التقرير فى الكتاب الأزرق الخاص بالحلة . فأردات ايطاليا الاستفادة من ذلك ، ونسبة ملكية هذا الخليج،والسيادة عليه ، الى برهان رهيطة ، تلاعبا بحقوق مصر ، وإرتكانا الى تقرير انجليزى ، كما أنها لم ترغب فى الدخول فى مشادة مع فرنسا بشأن أوبوك ، ويظهر لنا ذلك أن سابيتو كان على إتصال وثيق بالفنيين الرسميين المتخصصين فى الشئون الافريقية لدى حكومة روما . وعلى أى حال فان برهان رهيطة قد أعلن خضوعه التام لملك إيطاليا ، وأعلن تبعيته له دون أن يدفع أى جزية ، وتعهد بألا يسمح بتجارة الرقيق فى جميع أنحاء سلطنته ، وأن يعطى لشركة روباتينو ولجميع الايطاليين كل التسهيلات اللازمة لاقامتهم فى سلطنته أو لارتحالهم فى أنحائها ،دون أن يجبرهم على دفع أى ضرائب ، وأن يحمى الممتلكات الايطالية فى خليج عصب،والسواحل التى اشترتها الشركة ، والوكلات والقوافل الايطالية المقيمة أو المسافرة فى أرجاء سلطنته ؛ وأن يتعاون جديا مع المستعمرة الايطالية ، وأن يوصلها بالحبشة عن طريق العوصا ، أو عن أى طريق آخر ممكن. وتعهد برهان كذلك ، فى المادة السادسة والسابعة من هذا العقد ، بألا يبيع أو يتصرف فى أى جزء من بلاده أو ممتلكاته دون أن يحصل على موافقة حكومة ملك ايطاليا ، وألا يدخل فى حرب مع أعداء خارجيين أو مع أى قبائل أخرى من العدايل أو الدناقل دون أن يستشير السلطات الايطالية فى عصب ، تلك السلطات التى تستطيع أن تحكم على الموقف ، وتقدر المشاكل الداخلية أو المصاعب الخارجية . ولقد أصبح للشيخ برهان بعد ذلك ، وفى نظير ذلك ، الحق فى رفع العلم الايطالى على سلطنته وبلاده وذلك لكى يظهر لكل الاهالى والاجانب أنه هو وورثته من بعده قد أصبحوا

سلاطين تابعين لملك إيطاليا ، وموضوعين تحت حماية الحكومة الايطالية (١) .
وأخيرا فان سابيتو قد تعهد بتوصيل هذا العقد الى حكومة روما ، وباغرائها على قبوله والموافقة عليه . ولم يصبح برهان موظفا ايطاليا بعد توقيعه على هذا العقد ، ولكنه حصل من سابيتو على وعد بأنه سيستلم سنويا مبلغا من المال ، فى نظير الخدمات التى سيقدمها للايطاليين ، ولكن على شرط أن يبقى كل ذلك الأمر سرا حتى تصل موافقة حكومة روما عليه .

وأصبح الأمر فى منتهى الدقة فى البحر الأحمر . فوافقت حكومة روما على هذا العقد الأخير ، ولكنها شعرت بالأخطار التى يهدد بها برهان نفسه تجاه السلطات المصرية . فأرسل وزير الخارجية الإيطالية برقيتين إلى قنصله فى عدن ، فى يوم ٢٤ أكتوبر ، يشرح له فيهما مايجب عليه فعله فى هذه المسألة . وحضر القبودان فريجيريو Frigerio قائد Ettore Fieramosca إلى برهان ، وأوصاه بعدم التحدث إلى أى كان عن هذا العقد ، كما أوصاه « بالاحتجاج رسميا فى حالة أى إعتداء عليه ، وأن يحذر من أن يقبض عليه ، وأن يلتجىء إلى عصب فى حالة الضرورة » (٢) .

وكانت الحكومة الايطالية قد كلفت فريجيريو بمهمة أخرى ، هى محاولة جس نبض حنفرى العوصا فى مسألة فتح طريق القوافل الموصلة بين الساحل والحبشة وجاء رد حنفرى مشجعا لايطاليا ، إذ انه أعلن إستعداده لمعاونة القوافل الايطالية . فحاولت إيطاليا الاستفادة من هذا الموقف ، وذلك بارسال بعثة لدراسة الطريق ، والامكانيات الاقتصادية والتجارية فى بلاد العوصا نفسها . وأوصى فريجيريو

---

(١) A.I. 1/1, fasc. 7

(٢) أنظر التقرير السرى لهذا القبودان مرسل الى وزير الخارجية الايطالية من عصب فى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ A.I. 1/1 fasc. 7.

بعدم إضاعة الوقت فى تنظيم هذه البعثة وإرسالها خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد جهزوا بعثة مماثلة للتوغل فى شرق إفريقية إبتداء من أوبوك . ورأى فريجيريو أن هذه البعثة الايطالية ضرورية حتى لمجرد تكوين فكرة عن موارد الأقاليم الداخلية فى القارة ، ومعرفة إمكانيات التجارة المستمرة، إستعداد الوضع مشروعات جديدة للمستقبل (١)

وكانت كل هذه العمليات تتطلب المال ، بطبيعة الحال ،وإضطرت الحكومة الايطالية أن تأمر الكريدى ليونيه فى بورسعيد بدفع مبالغ جديدة إلى القبودان فريجيريو . وفى يوم ٩ديسمبر حملت إحدى السفن الايطالية أمر الدفع الصادر فى أول ديسمبر ، محولا من بورسعيد الى عدن (٢).وسمح ذلك لفريجيريو بأن يسلم الى برهان شيكا يدفع بعد أسبوعين ، وموقع عليه من قنصل ايطاليا فى عدن ، وبمبلغ يعادل ماقيمته ٩٫٣٦٠ ليرة ايطالية ذهبا (٣) تلك هى الطرق التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى الحصول على صكوك التنازل من الاهالى ـ واستخدمت هذه الصكوك كذريعة لكسر الحقوق الاقليمية للدول الشرقية والافريقية ـ وإن البحث فى دور المحفوظات الاوربية ليظهر تفاصيل نشاط وكلاء هذه الدول الاستعمارية والطرق الملتوية للحصول على الاراضى الافريقية .

(٣) القوميسيير الايطالى فى عصب . ـ

كانت الحكومة الايطالية تأمل فى أن تصل الى تسوية بشأن عصب مع خديو مصر . ولقد عرف العالم محمد توفيق بضعفه الظاهر الواضح ، مما أظهره لايطاليا

---

(١) تقرير القبودان فريجيريو الى وزير الخارجية الايطالى ـ سرى ـ عصب فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠
A.I. 1/1. fasc. 7.

(٢) التقرير السابق ـ

(٣) القبودان فريجيريو الى وزير الخارجية فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
A I 1/1. fasc. 7. Vol 59

كأضعف نقطة فى خط الدفاع عن السيادة الاقليمية المصريه، يمكن عبرها الوصول الى مصالحها الاستعمارية . ورغما عن ذلك فانه لم يكن من سلطة الخديو أن يتصرف فى أراضى الدولة ، ولم يكن يوافق على أن تتقاسم الدول أملاكه ، وكان يخشى من أن يكون ضعفه فى هذه المسألة ذريعة لتدخل سلطان تركيا فى الأمر وعزله، كما فعل مع والده اسماعيل من قبل . أو يقلب عليه الشعب من ناحية أخرى دون أى مقابل . ولم يكن من السهل على ايطاليا أن تصل الى موافقة محمد توفيق دون أن تمر عن طريق الوزارة المصرية ، والقنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وكان كل منهما يعارض تمام المعارضة فى توسع ايطاليا فى سواحل البحر الاحمر على حساب مصر . وكان موقف الوزراء المصريين معروفا ، ولاغبار عليه . أما السير ادوارد ماليت - القنصل العام البريطانى فى القاهرة - فكان معروفا أيضا للحكومة الايطالية ، إذ أنه شغل منصب السكرتير الاول للقنصلية البريطانية فى ايطاليا قبل مجيئه لمصر ، وكانت له من السمعة ما يمنع أى أمل فى الوصول الى اتفاق معه على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية . ولكن الكنسولتا اعتقدت أن مجىء جلادستون مع جرانفيل للوزارة البريطانية يمثل عهداً جديداً متميزاً عن عهد دزرائيلى ، الذى أراد السيطرة على مصر. فانتهزت الوزارة الايطالية هذه الفرصة، واشتكت من نشاط السير ادوارد ماليت الذى كان يعارض « النفوذ الشرعى » لايطاليا فى مصر ، وخصوصا فى مسأله انشاء مؤسسة عصب . وأعلنت الحكومة الايطالية أملها فى ألا يشاطر جلادستون أو جرانفيل آراء السير إدوارد ماليت، وفى أنهما يرغبان فى تعاون ايطاليا فى العدل السلمى ،لتدعيم النظام فى مصر ، وفى أنهما سينظران الى المحاولة الايطالية المتواضعة ، التى تسعى الى التنمية الاقتصادية فى عصب على أنها لاتتعارض ، حتى ولو مؤقتا ، مع المصالح البريطانية . وطلبت الحكومة الايطالية من وزارة الخارجية البريطانية أن تدعو السير ادوارد ماليت

الى أن يعمل على التمعن فى «الود المتبادل» بين الدولتين (١) .

ولم تنتظر الحكومة الايطالية نتيجة هذه المذكرة حتى تبدأ فى الخطوة التالية، إذ أنها كانت قد أعدت مشروعا لتنظيم إنشاء مؤسستها فى البحر الأحمر . ووافق مجلس الوزراء الايطالى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على المرسوم الخاص بانشاء و تنظيم إختصاصات منصب «القوميسيير المدنى » لهذه المؤسسة التجارية ، لتمثيل الحكومة الايطالية فى عصب . وكان على هذا القوميسيير أن يخضع مؤقتا لوزير الخارجية(٢) وعليه أن يشرف على جميع الإدرات اللازمة، بمعاونة سكرتير، ومحاسب ، ومندوب عن الأمن العام ، وأحد المترجمين للغة العربية ولهجة الدناقل . أما مندوب الأمن العام فكان عليه أن يحافظ على النظام ، وأن ينشىء قوة صغيره من الحرس ، تتألف من الأهالى ، وتخضع للقوميسيير ، الذى كان له أن يشرف على تنظيمها ، طبقا لعدد سكان المستعمرة وحاجيتهم وعاداتهم . وعهد هذا المرسوم بالخدمة الصحية إلى طبيب السفينة الحربية الراسية فى عصب ، وعليه أن يباشر سلطاته باسم القوميسيير ، أما المحاسب فقد كان عليه أن يشرف على أعمال البريد ، وكان للقوميسيير أن يحكم طبقا للقوانين السارية فى إيطاليا ، على أن يلاحظ الحالات الخاصة ، والعرف والديانات لسكان المستعمرة . وكان عليه أن يقدم الى موافقة حكومة روما ، وفى مدة ستة أشهر ، جميع اللوائح الخاصة اللازمة لسير العمل المؤقت، فى إدارات الأمن والصحة ، والبريد والقضاء. وكان

---

(١) مانى وزير الخارجية الايطالية الى الجنرال منابريا — السفير الايطالى فى لندن روما فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ A. I. 1/1 fasc. 7.

(٢) Ordinanza Ministriale, le 24 Décembre 1880 Instruzioni per le R. Commissaria civile; Ordinanza circa le attribuzioni del Commissaria Civile. A.I. 1/1. fasc.5.

عليه أن يقدم مشروعاً فى مدة شهرين من إقامته بعمله، يخص الشئون الادارية وأعمال المنافع العامة ورحلات الاستكشاف والمحافظة على العلاقات الودية مع السلاطين المحليين، ثم يقدم الميزانية اللازمة لذلك . كان عليه أن يشرف على إرسال الحسابات والمصروفات إلى روما كل ثلاثة أشهر . ولم يكن له الحق فى تنفيذ مشروعات الأشغال العامة والبناء غير الموجودة فى الميزانية دون الحصول على إذن من الحكومة، إلا فى حالة الضرورة(١).

وأنشأت الحكومة الايطالية محطة بحرية فى خليج عصب ، توكيداً لسلطة القوميسيير ، وإجابة لحاجاته للدفاع عن المستعمرة ، والمحافظة على النظام فيها . وكان على قائد هذه المحطة أن يحافظ – فى معاملاته مع القوميسيير ، والذى كان يحتل منصب يعادل منصب قنصل – على اللوائح القنصلية الخاصة بالبحرية الايطالية. وكان على القائد أن يشارك ، قدر المستطاع ، فى أعمال الإستكشافات الجغرافية ، والأعمال الطبوغرافية والهيدروغرافية، وغيرها مما يلزم للمستعمرة ؛ وأن يشرف على تنظيم الحملات والاعمال التى سيشارك فيها رجال البحرية الخاضعين له، وذلك مع القوميسيير . وكان للقوميسيير ، بالاتفاق مع قائد المحطة البحرية . الحق فى إعطاء مكافآت لرجال البحرية الذين سيقومون بأعمال يدوية،وذلك بنسب تتمشى مع رتبهم . وإذا ما إضطرت مصلحة الدولة القوميسيير إلى زيادة أى جزء من الساحل،فقد كان له الحق فى أن يطلب إلى قائد المحطة البحرية أن يقوم بهذه الزيارة على السفن الحربية الإيطالية . وتكون القيادة فى هذه الحالات الخاصة بين يدى قائد المحطة البحريه . ولم يكن للقائد أن يترك خليج عصب دون أن يبلغ ذلك للقوميسيير ، أو قبل أن يتخذ معه الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والنظام فى أثناء غيابه بعيداً عن المستعمرة وعلى العكس من ذلك فان جميع اختصاصات القوميسيير تعود – فى حالة غيابه – إلى قائد المحطة البحرية الإيطالية فى عصب(٢).

---

(١) المرسوم السابق – انظر المواد ١ – ١٠.

(٢) المرسوم السابق – أنظر المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

أعلن هذا المرسوم وحدة وسلامة أراضي عصب . وذلك باتفاق بين الحكومة الإيطالية وشركة روباتينو . ونص على عدم وجود أي تفرقة بين الايطاليين والأجانب في الإقامة في عصب ، ولكن على أساس أن يحصل كل منهم على إذن خاص بهذه الإقامة . وكانت الحكومة القوميسيير بالإشراف على أن يقيم كل من الأهالي والهنود في أحياء إقامة خاصة بهم ، ومنفصلة عن أحياء الأوربيين وأن يضمن لهم حرية إقامة شعائرهم الدينية ، وإحترام عادات وتقاليد كل جنسية . وألغى هذا المرسوم تجارة الرقيق في أراضي عصب وفي خليجها . وأخيراً فانه نص على حرية الدخول الى ميناء عصب ، دون دفع أي ضرائب أو رسوم جمركية أو ملاحية أو خاصة بالمنائر ، وإعفاء المقيمين بها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة(٢) وذلك تشجيعا للتجارة وإغراء على الإقامة هناك .

ونشرت الـ Economista في ١ ديسمبر خبر إنشاء محطة بحرية وتجارية إيطالية في عصب ، فأبرق مصطفى باشا فهمي إلى علي باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الأحمر يكلفه بالذهاب إلى عصب ، وتقديم تقرير عما يجرى هناك (٣) ثم تحدثت الصحف الإيطالية عن تعيين أحد الموظفين الايطاليين قومسييراً في عصب للاشراف على الإدارة المدنية لهذه المستعمرة ، وكان برانكي Branchi من رجال السلك القنصلي هو الذي وقع عليه الإختيار للقيام بهذه المهمة . وكلفت الحكومة الايطالي جيوليتي Guilietti – الذي كان شارك في إستكشاف الأراضي القريبة من عصب بمساعدته في مهمته الرسمية (٣) .

وعلم علي باشا رضا بأمر الاتفاق السري الذي كان قد عقد منذ حوالي سنة بين شيخ

(١) المرسوم السابق – أنظر مواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) ماليت الى جرانفيل في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ F. O. 141/134 No. 378.

(٣) سير إ . باجيت الى جرانفيل في ١١ يناير سنة ١٨٨١ F.O. 170/362 No. 20.

وانظر (L'Italie) في ١٢ يناير سنة ١٨٨١

رهيطة وبين سابيتو ، والذى أعطى لشركة روباتينو بقيه ساحل الخليج والجزر الموجودة فيه علاوة على جزء من الساحل الواقع الى الشمال من رأس اومه. فلفت نظر سابيتو، فى مذكرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وبصفته حاكم عام سواحل البحر الأحمر الى أن مصر تمتلك كل الساحل الممتد من السويس حتى رأس حافون، وليس لأحد عليها أى سيادة سوى الخديو ، وأن شيخ رهيطة ليس إلا ورعية مصرية وموظف منذ سنوات لدى حكومة الخديو » ، ونتيجة لذلك فليس له وليس لأى غيره الحق فى التصرف فى أى جزء من الساحل أو فى الجزر ، وأن الامانة تتطلب التخاطب مع مع الحكومة المصريه ، المالكة الوحيدة لهذه البلاد (١) .

وعلم الحاكم العام المصرى كذلك أن الايطاليين قد منعوا إبراهيم ، شيخ عصب ، من الإتصال بالسفينة المصرية « الجعفرية » فى يوم ٢٤ ديسمبر ، ورغما عن كونه مصريا ، فان سابيتو قد منعه ، وهدده إذا ماذهب إلى السفينة ، وأرسل خطابا إلى شيخ رهيطة ينصحه فيه بعدم تلبية استدعاء الحاكم العام له ، فاحتج على رضا على تصرفات سابيتو ، واحتفظ بجميع الحقوق للحكومة المصرية . وأبلغ سابيتو أو جميع هذه الاتفاقيات المذكورة تعتبر باطلة أصلا وشرعا ، مثلها فى ذلك مثل موضوع عصب ، الذى عالجه بطريقة مشابهة .(٢) ثم إستمر على باشا رضا فى دورته التفتيشية ، فزار زيلع وبربرة وبلهار وتاجورة ورهيطة ، وأبلغ القاهرة قبل عودته الى مصوع أنه قد أوقف صرف مرتبات عدد من شيوخ العربان

---

(١) مذكرة على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الاحمر الى سابيتو وكيل شركة روباتينو فى عصب ــ أنظر ــ المحفوظات التاريخية (عابدين) : ٧/٣ ــ ٣٦ .

(٢) أنظر مذكرة على باشا رضا إلى سابيتو فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . المحفوظات التاريخية (عابدين) . ٧/٣٠ ــ ٣٦ .

المقيمين على الساحل ، وفصلهم من خدمة الحكومة(١) .

ومما لاشك فيه أن هذه الإجراءات كانت هى أقل ما يمكن لحكومة أن تقوم به تجاه الأجانب المقيمين فى أراضيها ، وتجاه بعض العربان الرحل الذين لايقدرون معنى التصرف فى أراضى الدولة للاجانب . ولكنها تدل كذلك على ضعف الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت ، وتدل أيضا على مقدار ما يمكن للأجنبي الاستفادة به من وجود « نظام الامتيازات » فى البلاد الشرقية .

أما انجلترا فانها كانت مصممة على عدم ترك حرية العمل للحكومة الإيطالية فى البحر الأحمر ، حتى لاتهدد قاعدتها فى عدن فى يوم من الأيام. فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية - بعد إنشاء منصب القوميسيير الايطالى فى عصب — بابلاغ روما أنها قد سجلت تصريحها الواضح القاطع الذى قدمه كايرولى للسير إ. باجيت فى مذكرة ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ بأنه لن تنشىء فى عصب أية مؤسسة حكومية لها طابع عسكرى ، وأن إيطاليا لن تحتفظ بجنود أو إستحكمات على الساحل أو على الجزر الموجودة والخليج . (٢) وإذ كانت انجلترا قد عجزت عن أن تمنع إيطاليا من أن تقيم مستعمراتها فى شرق افريقية فانها قد اعترفت بها بشروط خاصة، حتى تقيد حرية ايطاليا فى العمل هناك : ولقد اسرعت الكونسولتا بأن أكدت لوزارة الخارجية البريطانية أن تعليماتها الصادرة للقوميسيير فى عصب تهدف إلى طمأنة انجلترا ، ومحاولة كسب تأييدها ، فكان عليه ألا يخفى عن أحد عصب لن تكون فى يوم من الأيام وسيلة لمضايقة انجلترا ، أو نقطة لتهديد الممتلكات البريطانية

(١) تقرير على باشا رضا فى ٢١ سنة ١٨٨١ .
المحفوظات التاريخية (عابدين) ٧/٣٠ - ٣٩
(٢) جرانفيل الى رسمان فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ .
S. P. Vol LXXXII, 1882 (c. 3300) No. 14, PP.20-21.

وأنه سيكون من دواعى الشرف لإيطاليا أن تجد السفن الإنجليزية فى يوم من الأيام فى هذا الميناء ما قد يكون نافعا لها .(١) وبعد أيام حضر الجنرال منابريا، السفير الايطالى فى لندن، لرؤية اللورد جرانفيل، وترك له نص برقية إدعى أن كايرولى قد أرسلها للقوميسيير فى عصب يمدح فيها سلوكه للامتناع عن عمل محضر رسمى عند وصوله لعصب، وعن كل عمل قد يظهر على أنه إستيلاء رسمى من جانب الحكومة الايطالية، خصوصا وأن الصحف كانت قد أظهرت تعيينه فى هذا المنصب على أنه إستيلاء رسمى تقوم به إيطاليا على سواحل البحر الاحمر، مما قد يثير شكوك أى دولة من الدول .(٢) تزلف من جانب إيطاليا لانجلترا، وخداع الشكليات التى تخفى وراءها الرغبة فى التوسع على حساب الغير .

وعلى أى حال فان للتوكيدات التى أعطتها إيطاليا لانجلترا كانت صريحة إذ أنها أعلنت أنها لن تتنازل عن هذه التجربة التى يمكن أن تصبح من الناحية التجارية مصدر ربح للمصالح الايطالية، دون أن تضايق المصالح الانجليزية بأى شكل من من الاشكال . (٣) ولقد صحبت إيطاليا هذه التوكيدات بطلب تقدمت به لحكومة لندن، وشرحت فيه أنها ستضطر إلى أن تتقدم إلى البرلمان لكى يوافق على الميزانية الخاصة بعصب، وأنها تأمل أن تتمكن فى نفس الوقت من أن تعلن أن إنجلترا لا تعارض فى قيام مؤسسة عصب الناشئة، وأنها قد أكدت للحكومة الإيطالية أنها تؤيدها أدبيا، إذ أن الأمر لا يعدو إنشاء نقطة تموين للملاحة على ساحل قاحل غير مشجع

---

(١) ملخص التعليمات . مرفق ٢ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١

(٢) كايرولى الى القوميسيير فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق بخطاب منابريا الى جرانفيل فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) كايرولى الى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ — مرفق ١ بخطاب منابريا الى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

ويقرب سكانه من المتوحشين ، (١) . ولكن الحكومة الانجليزية لم تكن مستعدة لتقديم مثل هذا التصريح ، أو الموافقة على التصريح به فى البرلمان الايطالى على لسانها وفى هذا الوقت نشرت الصحف الايطالية بلاغات تدل على أن القوميسيير قد إستولى على أراضى عصب رسميا باسم الحكومة الايطالية . وأسرع السفير الايطالى فى لندن بتأكيد عدم صحة هذه الانباء للورد جرانفيل وتأكيد أن مهمة القوميسيير ليست إلا المحافظة على النظام . (٢) ولكن وزارة الخارجية البريطانية قد تأكدت من أن إيطاليا تظهر غير ما تخفي ، وشعرت أن إيطاليا لن تنفذ تعهداتها .

---

(١) مناهريا الى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٢) جرانفيل الى باجيت فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ .

الفصل الحادى عشر

بيلول ورهيطة

كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد تمخض عن إمتيازات إقليمية لمعظم الدول العظمى الأوروبية ، فاحتلت النمسا البوسنة والهرسك، وإنجلترا قبرص ،وحصلت فرنسا على وعد بحرية العمل التامة فى تونس ، وكسبت المانيا من تحويل أنظار الجمهورية الثالثة بعيداً عن الألزاس واللورين . أما إيطاليا فقد أصبحت الدولة الوحيدة التى لم تحصل على شىء ، ولا حتى على أقاليم الترنتينو الذى إعتبرته ضروريا لها ، والذى كان أراضى إيطالية ، وكان غاريبا لدى قد توغل فيه فى أثناء حملة سنة ١٨٦٦ .

وكانت ايطاليا ترغب فى التوسع فى تونس ، تلك الولاية القريبة من صقلية ، والتى كانت أكبر جالية أوربية فيها هى الجالية الايطالية ، ولكن فرنسا قضت على آمال ايطاليا فى هذه المسألة ، وتذرعت بذرائع واهية لاحتلال تونس رغم أنف ايطاليا فى سنة ١٨٨١ . وقاست إيطاليا من عزلتها السياسية ،وإزداد الشعور المعادى لفرنسا فى كل يوم ، إلى إن وصل إلى القمة عند توقيع معاهدة باردو . وشعرت ايطاليا بتهديد فرنسا لصقلية وكلابريا من القواعد الجديدة التى احتلتها فى تونس (١) . وفى هذا الموقف المذل لايطاليا فى أوربا والبحر المتوسط وصلت إلى شبه الجزيرة أنباء قتل رجال إحدى الحملات الايطالية بالقرب من سواحل البحر الأحمر .

---

(١) SAFWAT, M.; Tunis and The Great Powers, Alexandria, 1943. pp. 371 - 375.

(١) مقتل بعثة جيوليتى :

كان جيوليتى Giulietti ، سكرتير برانكى Branchi — القوميسير الايطالى فى عصب — قد أعد حملة ، علمية وتجارية ، للسير صوب الداخل ، وإلى القرب من بحيرة عسل . وادعت هذه الحملة أنها تهدف الى القيام باستكشافات جغرافية ودراسات اقتصادية فى هذه المنطقة . وكانت تتألف من عشرين شخصا ، بقيادة جيوليتى نفسه ، وشارك المبشر سابيتو فى إعداد وتجهيز هذه الحملة (١) . ولم يبد على هذه الحملة كثيرمن مظاهر البعثات العلمية،فكانت تتكون من الرجال العسكريين الذين كانوا أبعد ما يكون عن التصرف بحكمة واعتدال ، والذين تصرفوا بشكل يثير غضب الأهالى ، ولا يعترف بأى سلطة حكومية فى المناطق التى سافروا فيها. وكانوا مسلحين بعدد من البنادق .

وما أن وصل الايطاليون الى بيلول حتى نصبوا خيامهم ، وبدءوا فى حفر أحد الآبار ، ثم أخذوا يعتمدون على الأهالى وينتشرون فى الاقليم . وحاول الشيخ أخيتو محمد ، شيخ الناحية ، أن يعرف نياتهم تجاه إقامتهم فى أراضى هى ملك لحكومة القاهرة ،فردوا عليه بأنهم لايعترفون بأحد [كذا] وأنهم يمتلكون كل الأراضى الممتدة من عسل حتى عصب ،ويمكنهم أن يمروا فيها كما يحلو لهم ، وأضافوا أن الأهالى سيدفعون الثمن غاليا اذا ما أظهر البدو أى روح عدائية ، إذ أن الايطاليين سيصادرون زوارقهم . فانتشرالقلق بين الأهالى ، ولكن شيخ الناحية طلب الى رجاله عدم استفزازالايطاليين أو التعرض لهم . وطلب تعليمات من رئيسه النائب ادريس بن حسن فى « عيد » ، والخاضع لمحافظه مصوع (٢) .

(١) A. I. 1/1. fasc. 8. (Ro Commissariat civile di Assab). Funzionamento. Azione Prof. Sapeto. (Opposizione inglese-1881).

(٢) حول النائب إدريس ابن حسن إلى محافظ مصوع فى شهر مايو سنة ١٨٩١ خطابا=

ثم حضرت السفينة الحربية الايطاليه Ettore Fieramosca الى بيلول لمقابلة الحملة ، ومعها القوميسير الايطالى فى عصب ، وأنزلت الى الساحل بعض مواد التموين و « فناطيس » للمياه ، ثم عادت فى اليوم التالى من حيث جاءت . وكانت الحملة ترغب فى السير صوب الداخل ، ثم تعود الى عصب بعد أن تنتهى مواد تموينها ، التى كانت تكفيها لمدة أربعين يوما .

ولقد أظهر مصطفى فهمى باشا لدى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وبمذكرة تحمل تاريخ ٢٤ مايو ، مخاوفه على هذه الحملة ومنها « خصوصا وأن تصرفات أتباع جيوليتى مع الأهالى فى بيلول ، ومع البدو المحيطين بها ، كانت لا تتفق مع مجرد رحلة علمية وتجارية » (١) .

وعلى أى حال فان جيوليتى قد صمم على القيام برحلته رغم المحاولة التى قام بها شيخ بيلول لتحويله عن مثل هذه المغامرة . وكان برانكى قد طلب الى الشيخ أخيتو أن يعثر على دليل يقوموا بارشاد الحملة الى محمد حنفلى نظير بعض المال ، ولكن الشيخ رفض التوسط فى مثل هذا الأمر ، معترضا بأن هذا الاقليم كان غير مضمون ، وتعيش فيه قبائل رحل غير خاضعة ، وأنه يعتبر خطراً حتى على أهالى

= كتبه اليه الشيخ أخيتو محمد شيخ بيلول فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وعليه هذه التأشيرة : « ونتيجة لما سبق ولما كانت . . . (كلمة غير واضحة) الايطاليين فى هذا الاقليم معروفة لسعادتكم وكان هذا الشيخ يطلب تعليمات بهذا الخصوص ، فقد حولته لسعادتكم وطلبت منه فى نفس الوقت أن تتخذ اللازم لتهدئة شعور الأهالى » . مترجمة عن الترجمة الفرنسية لتقرير محافظ مصوع إلى الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر والمرفقة بمذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ A. I. 1/2 fasc. 10.

(١) مذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ٩ يونيو سنة ١٦٨١ A. I. 1/2 fasc. 10.

بيلول نفسها ، إذ عدداً منهم قد سافر إليه،ولم يعد بعد ذلك . ولكن هذا الموقف لم يثن جيوليتى عن عزمه ، بل نجده يرتكب خطأ جديدا ، وذلك بفصله إثنين من العرب الدناقله الذين كان قد إستخدمهم كدلل من عصب حتى بيلول . وبدأت الحمله سفرها دون أن يصحبها دلل يعرفون طرق البلاد ، وكانت تتألف من أربعة عشر إيطاليا وخادمين ، أحدهما سودانى والآخر حبشى .

سافرت الحملة فى يوم ١٧ أبريل ، وقتلها رجال إحدى قبائل الدناقل فى الأراضى التابعة لمصر . وأبلغ رجلان من العرب برانكى فى عصب نبأ مقتل هذه الحملة يوم ٢٥ مايو ، فى مكان يسمى مركار على بعد ستة أيام من الساحل،وذكرا أن مشاجرة قد نشبت بين الإيطاليين وشيخ القبيلة ، الذى قام بمفاجأة رجال الحملة وقتلهم ليلا . ولقد قتل الدناقل كل الايطاليين ماعدا أحد المترجمين الذى تمكن من الفرار، ولكن الأهالى عثروا عليه بعد يومين وقتلوه أيضا . ووصلت هذه الأنباء إلى عصب فى يوم ٧ يونيو . وبعد ثلاثة أيام حضر كل من برانكى والقبودان فريجيريو إلى بيلول ، فأكد لهم الشيخ أخيتو هذه الأنباء المحزنة ، ثم عادوا إلى عصب حيث قام « بعض الناس » برواية القصة لهم بشكل جديد ، كما إدعوا فيما بعد وذكرت هذه الرواية أن قتل الإيطاليين قد تقرر فى بيلول نفسها . وأن ثلاثين من سكان هذه الناحية قد إقتفوا أثر الحملة لتنفيذ الخطة ، وأثاروا البدو فى أثناء الطريق ، ذاكرين لهم أن الايطاليين يحملون كثيرا من الذهب والنقود . ثم أكد القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى عدن للقبودان فريجيريو « أنه قد تأكد من وجود ثلاثة أشخاص فى بيلول كانوا قد جرحوا فى أثناء المعركة »(١) .

---

(١) انظر ـ مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٧٦

A. I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

(٣) السفن الحربية فى بيلول : -

وصلت الأنباء إلى إيطاليا ، ثم تأكدت بوصول البرقيات من عدن . وزاد قلق الحكومة عندما علمت بالقضاء على قوة الحرس التى اصطحبت جيوليتى ، والتى تكونت من أحد الملازمين وإثنى عشر بحاراً ، قتلوا جميعا إلى الداخل من بيلول . وأسرع ما نشينى ، وزير الخارجية الإيطالية بابلاغ ، النبأ إلى القاهرة ولندن فى نفس الوقت ، وأدلى بتصريحات عن الحادث فى نفس اليوم فى مجلس النواب الإيطالى ، وأمر دى مارتينو فى القاهرة بأن يطلع الحكومة المصرية على هذا النبأ ، ويطلب منها تكليف سلطاتها المحلية بالقيام بتحقيق ، وبمعاقبة القتلة ، وأظهر رغبته فى أن تقوم السفينة Ettore Fieramosca الموجودة فى بيلول بمساعدة السلطات المحلية المصرية إن إقتضى الأمر » (١) . ولكنه ذهب فى برقيته التى أرسلها إلى لندن إلى أبعد من ذلك ، فاقترح حضور إحدى السفن الحربية البريطانية إلى جانب السفينة الإيطالية ، وطلب من الجنرال منابريا ، سفيره فى لندن ، أن يفهم حكومة لندن أن الإيطاليين سيفرحون « لرؤية العلم البريطانى فى بيلول فى أثناء التحقيق » (٢) . وعلى أى حال فان ما نشينى قد أظهر إستعداده لترك السلطات المصرية تقدم بادارة العدل فى أراضيها دون أن يتدخل فى الأمر ، ولكنه أراد وعداً من انجلترا بارسال سفينة حربية إلى بيلول فى أثناء التحقيق .

وطلب الجنرال منابريا الى وزارة الخارجية البريطانية ارسال هذه السفينة الى بيلول ،وأبلغها أن السفينة الحربية الإيطالية ستكون هناك ، وأن السلطات

(١) ما نشينى إلى دى مارتينو فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2.fasc.10.fol.48.
(٢) مانشينى إلى منابريا فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2.fasc 10. fol 49.

المصرية هى التى ستقوم بالتحقيق ، وأنه ليس لايطاليا أقل رغبة فى احتلال هذه الناحية عسكريا (١) ثم شرح أن الايطاليين لا يهدفون الاعتداء على حقوق مصر ، ولكن الواجب يستدعى تطبيق العدالة ، ومن مصلحة كل الدول الأوربية أن تظهر بمظهر التضامن حينما يخص الأمر معاقبة مقترفى مثل هذه الجريمه عقابا رادعا (٢) .

وكانت ايطاليا تسعى بارسال السفن الى زيادة تدخلها فى شئون السواحل المصرية ، وارضاء بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأول فى هذه الأقاليم . ولم يكن جرانفيل يرغب فى ترك حرية العمل للايطاليين فى البحر الأحمر ، فلم يعارض فى الفكرة التى اقترحها عليه السفير الايطالى ، حتى يبطل مفعول التدخل الايطالى فى الأراضى المصرية ، واستفسر من مصر عن ميعاد بدء التحقيق (٣) ، وأبلغها أن السفينة الحربية البريطانية Dragon الآتية من عدن ستحضر الى بيلول ، ولكن قائدها لن يشترك فى التحقيق ، وأن هذا القائد قد استلم أمراً بعدم الاعتراف بأى سيادة سوى سيادة السلطان والخديو على الساحل » (٤) .

وأخذ الخديو يشكو من هذه الحملات التى تدخل فى الأراضى المصرية دون اذن من حكومته التى طلبت أكثر من مرة عدم تحميلها نتائج

---

(١) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 30
و F.O. 141/141. No 116.

(٢) منابريا إلى مناشيتى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I 1/2. fasc. 10 fol 50.

(٣) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 30.

(٤) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147 Tél. No 31.

ذلك . ولكنه وعد ببذل المستطاع فى سبيل اقامة العداله ، رغم المصاعب التى تعترض التنفيذ ، خصوصا لدى قبائل رحل تسكن الى الداخل ، كما أكد فخرى باشا ناظر الخارجية للقنصل الايطالى نفس الوعد الذى أعطاه له الخديو (١) .

ولقد وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام جريمة أرتكبت فى أراضيها على بعض الايطاليين ، فأعلنت أنها لن تدخر وسعا فى البحث عن المجرمين ومعاقبتهم بأقصى العقوبات التى يفرضها القانون . ثم أصدرت أمرها الى ابراهيم باشا رشدى بتولى هذا التحقيق ، وبالذهاب الى بيلول ليتولى إلى مهمته بمساعدة محافظ مصوع . ولكن فخرى باشا لم يقتنع بوجاهة فكرة السماح للسفينة الحربية الايطالية بالبقاء فى بيلول « لمساعدة السلطات المصرية » ، خصوصا وأنه كانت لدى حاكم عام سواحل البحر الأحمر المصرى من القوة ما يسمح له بضمان تنفيذ أوامره ، ولن تكون هناك قيمة لمساعدة السفينة الحربية الايطالية مادامت الجريمة قد وقعت فى داخل البلاد ، وكان من المتوقع أن يفر المتهمون الى الجبال ، وأن تضطر السلطات المصرية نفسها الى التوغل وراءهم بعيداً عن الساحل (٢) .

واقتنع جرانفيل بعدم ضرورة ارسال السفينة البريطانية الى بيلول ، وطلب الى الأميرالية أن تبرق اليها بذلك . ولكن الحكومة الايطالية لم تقبل هذا التقهقر ، حاولت أن تدفع بريطانيا معها فى هذه المغامرة . فأكد الجنرال منابريا

---

(١) دى مارتينو الى مانشينى فى ١٤ ، ١٦ يونيو ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 10. fols. 52 el 62.

(٢) فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة A.I. 1/2. fasc. 10
وكوكسون إلى جرانفيل فى ٢٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٨١ F.O.141/147.No35 et 37.

لجرانفيل أن دى مارتينو قد أبرق معلنا عدم معارضه الحكومة المصرية فى ذهاب السفينة الايطالية إلى بيلول لملاحظة التحقيق،ولذلك فان السفينة الحربية الايطالية الموجودة فى عصب قد أمرت بالذهاب إلى هناك . ثم طلب السفير الايطالى من وزيرالخارجية البريطانية مرة جديدة إرسال إحدى السفن البريطانية لكى تتعاون مع الإيطالية حتى يكون التحقيق جديا ورادعا (١) فعاد جرانفيل وطلب إلى الأميرالية وقف إرسال البرقية الأخيرة إلى السفينة .Dragon ·

وأكد مانشينى أمام النواب الإيطاليين أن حكومة مصر لا تطالب بالسيادة على عصب ، ولكن على بيلول ، وأنها قد أمرت سلطاتها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع ممثلى إيطاليا ، للبدء فى تحقيق جدى ، ومعاقبة المسؤولين . وذكر أن السفينتين الإيطاليين Ettore Fieramosca & Rapido ينتظران أمام بيلول ، وأن سفينة أخرى بريطانية ستصل إليهما ، حتى تعاونهما فى هذه المسألة ، التى تعتبر عملا إنسانيا ودفاعا عن المستعمرة الإيطالية ، . (٢) ولكن وزير الخارجية المصرى رفض السماح بتدخل الأجانب فى شئون البلاد ، وصيدهم فى الماء العكر وأحال الإيطاليين إلى برقيته التى كتبها إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو ، وأكد رفض الحكومة المصرية السماح للسفنية الإيطالية بحضور التحقيق (٣) . فاضطر اللورد جرانفيل إلى

---

(١) مناربا إلى جرانفيل فى ٢٧ يونيوسنة ١٨٨١ ·
S.P. Vol. LXXXII (c.3300.) No 46. p. 35.

(٢) أنظر محضر مجلس النواب الأيطالى فى ٢٨ يونيو سنه ١٨٨١ مرفق بتقرير : السير ا . باجيت إلى جرانفيل فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ F.O. 170/301. No 273.

(٣) فخرى باشا إلى كوكسون فى ٤ يوليوسنة ١٨٨١ - مرفق٢ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ٥ يوليوسنة ١٨٨١ F.O141/143. No 195. and170/312. No 367.

أن يدعى أن لجنة التحقيق المصرية لم تصل بعد الى بيلول ، وأن الأميرالية لم تقبل أن تترك السفينة البريطانية هناك لمدة طويلة نظر لشدة الحرارة ، وتساءل عما اذا لم يكن من المستحسن سحب السفن الحربية البريطانية والايطالية من أمام بيلول، مادام التحقيق سيجرى فى الداخل (١) .

(٣) التحقيق : ـ

تركت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » السويس فى أول يوليو ، وبعد أربعة أيام فى مصوع للتزود بالفحم ، استقلها المحافظ مع بلوكين (حوالى ١٢٠) من الجنود السودانيين ، ثم مرت على عيد حيث إلتقطت النائب إدريس ، وواصلت رحلتها فوصلت إلى بيلول فى يوم ١٣ وعليها ابراهيم رشدى ، المكلف بالتحقيق فى المسألة . وما أن وصل الباشا حتى أبلغ قبودان Dragon الانجليزى بأنه لا يسمح له بحضور التحقيق ، فاضطر هذا القائد الى ترك أحد الضباط وعاد الى عدن .

وحاول اللورد جرانفيل أن يقنع الايطاليين بسحب السفن الايطالية والبريطانية من أمام بيلول ، ولكن الحكومة الايطالية استمرت فى الحاحها ، وكررت أن وجود هذه السفن ضرورى جداً للوصول الى تحقيق مثمر وأخذ الايطاليون يكررون نفس النغمة : « لقد طلبنا من القاهرة وحصلنا على اذن بالابراق الى المندوب المصرى — عن طريق قنصلنا فى عدن — بالموافقة على حضور القبودان الايطالى التحقيق ، إننا نرغب أيضا فى أى تأذن مصر كذلك للقبودان الانجليزى بالحضور، ان الحكومة المصرية ستوافق على ذلك دون شك اذا ما قدم القنصل العام البريطانى طلبا بهذا المعنى ... إننا سعداء لكى نرى تأكيد

(١) اللورد جرانفيل الى السير إ . باجيت فى ١٢ يوليو ١٨٨١

F.O 180/311. No. 296.

التضامن بين العلمين الانجليزى والايطالى فى بيلول ، خدمة للعدالة وللمدنية ... ، الخ من هذه الطلبات (١) . وإضطرت حكومة القاهرة فى آخر الأمر إلى تقبل الالحاح الايطالى ، ولكن الوزير المصرى إشترط عدم تدخل القبودان فى سير التحقيق الذى سيظل من إختصاص المندوب المصرى (٢) ، وذلك تحاشيا لكل خلاف ، ومنعا لكل تفسيرقد يعطى لحضور ممثل إحدى السلطات الأجنبية لتحقيق تقوم به الادارة المصرية،فى الاراضى المصرية .وتقدم القبودانالانجليزى بطلب مماثل، فطلبت حكومة القاهرة من إبراهيم باشا رشدى أن يسمح له بحضور التحقيق ، بنفس الشروط التى وضعت على حضور زميله الايطالى .

ولقدأسرعت الحكومة الايطالية بارسال معلومات عن إشتراك سكان بيلول فى ترتيب أمر قتل رجال الحملة إلى الحكومة الخديوية . وتحولت هذه المستندات إلى وزارة الداخلية التى فوجئت بتلقيب برانكى نفسه فيها بلقب « القومسيير المدنى فى عصب » ، وإضطر فخرى باشا ، وزير الخارجية بالنيابة ، إلى أن يقدم التحفظات الرسمية لمثل هذا اللقب الذى يتخذه برانكى لنفسه ، إذ أن الحكومة المصرية لاتقبلموظفا أجنبيا وله من السلطات مثل التى يظهرأن هذا اللقب يمنحه أياه (٣) ، واضطرت إلى أن تؤكد مرة جديدة ماجاء فى مذكرتها (رقم ٥٢٥

(١) الجنرال مذاربا إلى اللورد جرانفيل فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨١ وملحقاتها .

F.O. 141/144. No. 268.

(٢) فخرى باشا إلى مكيافيللى، القائم باعمال القنصليه الايطالية فى مصر — ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ نسخة محولة من وزارة الخارجية المصرية برقم سنة ٥٨٠

A.I. I/2. fasc. II. fol. 46.

(٣) فخرى باشا إلى مكيا فيللى فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٨١ — برقم ٦٠٤

A I 1/2. fasc. 11. fol 61.

بتاريخ ٦ يوليو) وتلقت نظر القنصلية الايطالية اليها .

وحاول رئيس لجنة التحقيق فى أثناء ذلك أن يجمع خيوط المسألة . وقام القبودان فريجيريو بتقديم معلومات وبيانات لهذه اللجنة ، ولكنه أعلن « أنه قد جمع هذه المعلومات واستقاها من أشخاص متعددين ، ولم يستطيع أن يذكر أسماءهم ، وأعلن أنه لا يعرف عناوينهم ، إذ أنهم من البدو الرحل » (١) وكانت هذه صعوبة جديدة تواجه المحققين . وأخيراً فان هذا القبودان قد شعر بالموقف الحرج الذى وضع فيه اللجنة ، فصمم على أن يحضر من عصب الأشخاص الذين نقلوا هذه الروايات عن البدو . وبلغ عدد الشهود الحاضرمن عصب إحدى عشر ، وأعلن فريجيريو أنهم تحت حمايته ، وأمنوا بطبيعة الحال على نفس الرواية التى رواها القبودان الايطالى ، واتهموا أهالى بيلول ، وذكروا أنهم قد « حصلوا على هذه المعلومات من بدو رحل،ولم يتمكنوا من ذكر أسماءهم » . (٢) وذكر فريجيريو أن الأشخاص الذين أبلغوه هذه الحوادث ينتسبون إلى قبائل من البدو الرحل ليس لهم مكان ثابت ، وأن طبيعة أخلاق الدنافل لن تجعلهم يوافقون على الشهادة الرسمية ضد آخرين من بنى جنسهم ، حتى ولو كانوا من قبيلة أخرى معادية لهم ، إذ أنهم يخشون على حياتهم بعد الادلاء بمثل هذه الشهادة . وأراد فريجيريو التدخل فى أعمال اللجنة ، وأشار على رشدى باشا « بأخذ بعض الرهائن من بين شيوخ بيلول ، حتى يتمكن من القبض على المتهمين بهذه الطريقة » . (٣) ولكن رشدى باشا رفض ، وعمل على

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ . رقم/٨٦٧ .

(٢) الوثيقة السابقة . A.I. I/2. fasc I3. fol. 34.

(٣) فريجيريو إلى إبراهيم باشا ، بيلول فى ١٨ يوليو سنة ١٨٨١ .

A. I. I/2. fasc I0.

التحقق من صدق أقوال القنصل الايطالى فى عدن ، والخاصة بوجود ثلاثة من الجرحى فى بيلول ، « فما أن عرف بهذه الرواية حتى أمر بمحاصرة الجنود للقرية وبتفتيش كل منزل بدقة ... ولكن جميع هذه المجهودات لم تؤد إلى أى نتيجة ، وإنتهى البحث إلى لا شىء » (١) .

وأبرق رئيس لجنة التحقيق المصرية فى يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٨١ أن التحقيق على وشك الانتهاء ، وأنه لم يقم أى إثبات إدانة ضد أهالى بيلول ، وأنه يظهر أن حادثة ، القتل قد وقعت من رجال القبائل غير الخاضعة الموجودة إلى الداخل ، وعلى بعد حوالى ثلاثة عشر يوما من الساحل (٢) . ولكن الحكومة الايطالية أظهرت مضايقتها لفشل التحقيق ، واستندت إلى نتيجة التحقيق المرسلة إليها ، وإدعت أن اللجنة المصرية لم تنفذ واجبها بالحياد الذى انتظرته منها . ولقد أكد مالفانو Malvano ، سكرتير الخارجية الايطالية لورد جرانفيل ، « أن الحكومة الايطالية مصممة على العمل بتساهل ، وأن تبذل كل وسعها لتحاشى خلق حادثة » (٣) ، رغم النتيجة السلبية التى وصل إليها التحقيق. ورغم هذه التأكيدات الرسمية التى لم يطلب أحد إلى الايطاليين اعطاءها ، فانهم قد عملوا على إثارة مشكلات جديدة .

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٦٧
A.I. 1/2.fasc. 13. fol. 34.

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨١ .F.o. 141/147.Tél.No.42
وابلغت إلى الحكومة الايطاليه فى يوم ١٥ أغسطس عن طريق السفارة البريطانية .
A.I.1/2. fasc. 11. fol. 99.

(٣) ماكدونيل Macdonell إلى جرانفيل — روما فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١ .
F. O. 170/305. No. 331.

(٤) ـ حادثة رهيطه : ـ

ما أن إنتهى التحقيق فى بيلول حتى عزمت الإدارة المصرية على تدعيم سلطتها على رهيطة المجاورة . ومن المحتمل جداً أن تكون لجنة التحقيق وحكومة سواحل البحر الأحمر قد حصلت فى أثناء هذا التحقيق على معلومات تتعلق بالاتفاقات التى قام برهان شيخ رهيطة بالتوقيع عليها مع الايطاليين ، وأرادت توكيد سلطة الحكومة على هذه المناطق .

وكانت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » تحمل قوة من الجنود بقصد إرسالهم إلى رهيطة ، كحامية صغيرة تحرس العلم المصرى المرفوع على هذه الناحية ، وكان هذا الاجراء قد أصبح ضروريا بعد نشاط الأوربيين على الساحل من ناحية ، وبعد الحادثة التى وقعت عند بيلول ، من ناحية أخرى . ولكن القبودان فريجيريو أعلن لكل من إبراهيم باشا رشدى وعلاء الدين باشا ، فى أثناء الزيارة التى قاموا بها لسفينته Ettore Fieramosca قبل سفرها أنه يعلم بوجود جنود مصريين على ظهر سفينتهم سيرسلون إلى رهيطة ، ولكنه يحذرهم رسميا ، ويمكنه أن يبلغهم ذلك كتابة إن أرادوا وإن إقتضى الأمر ، أن هذه الناحية [رهيطة] تتبع إيطاليا ، وأنه استلم أمراً من حكومته باستخدام كل وسائله ليمنع المصريين من فرض سلطتهم عليها ، وأضاف أنه سيذهب شخصيا إلى رهيطة حيث يجدون سفينته الحربية هناك بمجرد وصولهم !! وإضطر رشدى باشا وعلاء الدين باشا أمام هذا الموقف إلى العودة إلى مصوع وإبلاغ الحكومة المصرية بالحادث (١) .

---

(١) فخرى باشا إلى مكيافيللى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .
A.I. I/2. fasc. II. No. II3. annexe.

وفوجئت الحكومة المصرية بلهجة القبودان الايطالى ، خاصة وأن الحكومة الايطالية نفسها كانت قد إعترفت بمذكرة أرسلها دى مارتينو قنصلها العام فى القاهرة ، إلى نظارة الخارجية المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٨٧١ « أن الباب العالى قد عين فى سنة ١٨٦٣ مديراً لكل ساحل الدناقل ورفع العلم المصرى على كل الساحل حتى رهيطة ، ولم تهمل الحكومة الخديوية — منذ أن إستلمت إدارة هذه السواحل — أمر تعيين شيخ فى هذه الناحية ودفع مرتبه وتكليفه بحراسة العلم وبملاحظة الاقليم التابع لها »(١) . وإعتقدت الحكومة المصرية — أو تظاهرت — بأن قائد السفينة الايطالية قد تصرف تصرفا شخصيا وطلبت من الحكومة الايطالية ألا تتردد فى التبرؤ من عباراته وأن ترسل له أمراً تلغرافيا يتحاشى كل تعقيدات قد تنشأ عن تصرفه بهذه الطريقة .وذكرت أنها لن تتحمل نتائج ما قد يحدث ،وأنها قد أبرقت إلى سلطاتها للاسرع بارسال السفينة الحربية « الخرطوم » الموجودة أمام بيلول وعليها قوات لرهيطة إلى هذه الناحية الاخيرة، ولتنفيذ الأوامر السابقة التى صدرت إلى الجعفرية (٢) . وطلبت الحكومة المصرية فى نفس اليوم من الحكومة البريطانية إرسال إحدى سفنها الحربية بسرعة إلى رهيطة « وتحمل أوامراً بعدم الاعتراف بأى سلطة غير سلطة الخديو تحت السلطان ، حتى تمنع بوجودها أو بتدخلها كل تعقيدات ممكنة ، إذا ما أصر القبودان الايطالى على موقفه »(٣) .

اضطرت الحكومة الخديوية إذاً إلى دعوة انجلترا لارسال سفينة إلى سواحل

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) كوكسون إلى جرانفيل فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 46.

البحر الاحمر ، توكيداً لسيادتها ، ومنعا لوقوع خسائر دون ضرورة .وكان هذا العمل دبلوماسية ولـكنه كان يدل على الضعف الذى وصلت اليه الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

وأعلنت الحكومة الايطالية أن هذا التصرف لا يتفق مع « العلاقات الودية » القائمة بينها وبين مصر . واحتجت « ضد كل عمل من طبيعته تغيير الوضع القائم فى عصب وما حولها » !! (١) ثم أعلنت أن فريجيريو يقود قطعتين حربيتين ، وسيعمل على تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وأنه سيقاوم « الخرطوم» إذا ماحاولت إنزال القوات الموجودة على ظهرها ، وحملت الحكومة المصرية كل النتائج المترتبة على هذا العمل المفاجىء الغامض !!

وشعرت مصر بتعدى إيطاليا على حقوقها ، فأعلنت أنها ستتخذ كل ما فى وسعها لتوكيد سلطتها على الساحل الافريقى للبحر الاحمر ، ولـكنها أرادت أن تعرف رد إنجلترا على الطلب الذى قدمته لها فى ٢٤ أغسطس بشأن إرسال سفينة حربية بريطانية إلى رهيطة قبل أن تأخذ قراراً حاسما ونهائيا فى الموضوع (٢). وكان مانشينى ، وزير الخارجية الايطالية ، قد تطوع بارسال معلومات خاصة لحكومة لندن : « إن أراضى رهيطة تقع فيما وراء الحدود الجنوبية للممتلكات الايطالية فى عصب ، ولكن سلطان رهيطة — الذى وقع معنا على معاهدة صداقة وتعاون مشترك — قد باع لنا جزءً كبيراً منها ، فمن الطبيعى أن نعتبره كرئيس مستقل. ولذلك فاننا لا نستطيع أن نوافق على إنزال القوات التى لا تهدف إلا تغيير الوضع القائم بالرغم منا ، وهو ما اتفقنا على ضرورة

(١) مكيافيللى إلى مانشينى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 11. No 115

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ . F.O. 141I/47. Tél. No.48

احترامه » (١). وأضاف أن قائد القطعتين الحربيتين الموجودتين بالقرب من عصب سيقاوم عملية إنزال القوات المصرية هناك ، ثم طلب إلى اللورد جرانفيل باسم الصداقة « أن ينصح الحكومة المصرية بالامتناع عن القيام بعمل استفزازى خطر وغير متزن(٢) .

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية واضحا وقاطعا ، ولا يقبل المساومة : « رغما عن أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكه] لا ترغب فى إثارة هذه المسألة ... وهى تعتبرها مسألة لاجدال فيها ، ألا تعترض أقل اعتراض إذا ما تصرفت الحكومة المصرية طبقا لحقوقها التى أيدتها فيها حكومة صاحبة الجلالة [الملكه] دائما ، والتى تعتقد أنها حقوق ثابتة » (٣) . وظهر جليا أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى عمل يتعارض مع مبدأ إمتداد سيادة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، خصوصا وأن المحافظة على هذا المبدأ كانت فى غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، كما كانت هناك إحدى المعاهدات السارية المفعول والتى تعهدت فيها مصر بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لدوله أجنبية ، دون موافقة انجلترا ، وهى معاهدة الصومال الشهيرة المعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٧٧ (٤) .

ولكن الجنرال منابريا ، سفير ايطاليا فى لندن ، كتب إلى ما نشينى ، وزير الخارجية ، فى يوم ٢٥ ثم يوم ٣١ أغسطس وإدعى أنه لم يكن من حق إنجلترا أن تقطع فى مسأله السيادة هذه ، التى كانت هى نفسها تشك فيها إلى

(١) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 67.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) منابريا إلى مانشيتى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I.1/2. fasc. 12.No. I.

(٤) الوثيقة السابقة

أن وافقت على هذا المبدأ وعملت على تطبيقه : لم يوافق منابريا على الاعتراف بالسيادة العثمانية على كل ساحل البحر الأحمر ، وادعى أن كل من تركيا ثم مصر قد حاولا دائما الاستيلاء على هذه السواحل ، ولكنهما لم يتمكنا إلا من الإقامة فى بعض النقط ؛ ولقوا معارضة فى نقط أخرى . ولكن هذا الإدعاء لم يمنع منابريا من تفضيل إتباع الحذر ؛ وأصر على ضرورة ذلك فى نهاية تقديره قائلا . وهكذا تتركنا إنجلترا بمفردنا وجها لوجه أمام الحكومة المصرية ، فعلى حكومة الملك [الإيطالى] فى هذا الموقف ألا تستشير سوى مصالحها ، دون أن تتناسى نتائج الأفعال التى قد تقوم بها » (١) .

لقد عجزت إيطاليا عن الوصول بمفردها إلى حل ودى مع مصر . وكان اللورد جرانفيل فى «والميركاسيل» ، فأبرق له الجنرال منابريا ليحدد له مقابلة فى أقرب وقت « .... حتى يمنع حدوث أى تعقيدات مؤسفة » .(٢) واطمأنت إيطاليا بعد هذه المقابلة مع جرانفيل وجلادستون ، إذ انها حصلت على تأكيدات ضد أى خطر اصطدام مسلح مع الحكومة المصرية . ذلك أن جرانفيل قد إنتهز الفرصة التى سنحت عندما طلبت منه مصر إرسال سفينة حربية إلى رهيطه ، ونصحها بالتصرف بحكمة ، وبألا تعمل على خلق المشاكل (٢) . ووعد جرانفيل الجنرال منابريا بتجديد نصائحه وتكرارها كما تحدث جلادستون بنفس اللهجة وبطريقة مطمئنة . وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت مصر ، قبل يومين من هذه المقابلة : «إن حكومة صاحبة الجلالة لا توصى مصر بإثبات حقها على رهيطة بإنزال جنودها فى هذه الناحية ، خصوصا وأن مثل هذا التصرف قد يتسبب فى خلق

(١) منابريا الى مانشينى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No. 1

(٢) منابريا الى مانشينى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No. 8.

(٣) منابريا الى مانشينى فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1x2. fasc. 12 No 9.

تعقيدات يمكن تحاشيها بمحادثات مقبلة بين الحكومتين ذات الشأن » (١) وكان هذا هو نفس الرد الذى كانت تأمل فيه حكومة روما . فتحدث الجنرال منابريا عن العلاقات الودية التى سادت بين إنجلترا وإيطاليا منذ تولى جلادستون الحكم ، وعن الصدق الذى أظهرته الحكومة الايطالية فى تعاونها مع انجلترا فى كل المسائل الأخيرة ، وأكد ثقته التامة فى أنهما سيتصرفان بنفس الطريقة فى هذه المسألة أيضا (٢) .

(٥) الحق والقوة :-

إختلف موقف ايطاليا فى القاهرة ، عن موقف سلطاتها الدبلوماسية فى لندن ، ذلك أن مكيافيللى ، القنصل الايطالى فى القاهرة ، قدم لوزير خارجية مصر مذكرة خاصة برهيطة ، أثار فيها مسألة التحقيق ، واتهم فيها الحكومة المصرية بوجود ضلع لها فيها . ولقد طلب منه زميله الانجليزى أن يسحب هذه المذكرة ، وذكر له بطريقة خاصة وسرية أنه قد إستلم تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لإغراء مصر على التراجع فى مسألة إنزال جنودها فى رهيطة ، مما يغير الموقف . رغم إصرار القنصل العام البريطانى فان مكيافيللى قد ذكر له أن مثل هذه المذكرة أقل خطراً بكثير من مذكرة إحتجاج رسمية . ثم أبلغه أنه سيطلب تعليمات جديدة من روما .(٣) ولم تكن إيطاليا ترغب فى التراجع عن موقفها .

ولم تجد الحكومة الخديوية أمامها إلا أن تكتب مرة جديدة إلى الحكومة الايطالية . ولم تكن المذكرة الايطالية فى ٢٤ من أغسطس أو المذكرة الأخرى

---

(١) جرانفيل الى كوكسون ٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F O. 14/1'42. No.168.

(٢) جرانفيل الى مكدنيل فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ . E.P. 170/312B.No.374.

(٣) مكيافيللى الى مانشينى فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ . A.I 1/2. fasc 12. No. 18.

فى يوم ٢٧ منه قد أنكرت وجود العلم المصرى على رهيطة ، أو صدق تلك الفقرة التى جاءت فى مذكرة دى مارتينو بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٨٧١، والتى ذكرت أن الحكومة الايطالية نفسها قد إعترفت بأن الباب العالى قد رفع العلم التركى فى عام ١٨٦٣ على كل الساحل حتى رهيطة . فلم تكن مصر إذن هى التى تسعى إلى تغيير « الوضع القائم » فى البحر الأحمر . ولما طلب كايرولى فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ الإحتفاظ بالوضع القائم حتى تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب ، لم تكن المسألة تخص إلا الساحل وجزر عصب . وكانت هذه بالفعل هى أول مرة تذكر فيها الجزر . وشرحت الحكومة المصرية الموقف بمذكرتها فى ٧ من يوليو التى إعتقدت أنها ستقضى على كل طعن أوشك فى حقوقها على سواحل البحر الأحمر ، وإعتقدت أن محتلى عصب سيحافظون من جانبهم على « الوضع القائم » الذى طلبوا منها مراعاته ، فامتنعت عن القيام بأى عمل فى عصب وإنتظرت رد الحكومة الإيطالية . ولكن حكومة روما لم تتكرر بإرسال أى رد . . ورغماً عن تأكيد إيطاليا رسميا بأنه ليس لها فى عصب أى نيات إلا مجرد تجارية وعلمية ، فانها قد قامت بانزال معدات حربية على ذلك الساحل . وبعد قليل ، وفى أثناء زيارتهم لبيلول ، ورغما عن وجود العلم المصرى ، فان جيوليتى والقبودان فريجيريو قد أعلنا لشيخ الناحية أن كل الساحل ملك لإيطاليا حتى رأس عسول . ولم تعترف الحكومة الايطالية بسلطة مصر على بيلول إلا بعد قتل أعضاء حملة جيوليتى ، وذلك حينما تقدمت إلى الحكومة المصرية وطلبت منها البحث عن المجرمين ومعاقبتهم . وأخيراً فهذه إدعاءات جديدة على جزء جديد من الساحل ، على ناحية رهيطة ... فلا يمكن إتهام الحكومة المصرية بالعمل على تغيير « الوضع القائم » فى عصب ، كما أن المراسلات الرسمية بين الحكومتين تثبت أن رهيطة لم تدخل بطريق مباشر أو غير

مباشر فى مباشر فى مسأله عصب (١) .

وإذا خضع أحد الشيوخ المحليين ، وهو موظف يتقاضى راتبا ، لضغط عملاء إحدى الحكومات الأجنبية ، ووافق على بيع أراضى لا يمتلكها أو على التوقيع على إتفاقيات ليس له صفة فى إبرامها، فمن الطبيعى أن يكون هذا البيع وهذا الإتفاق باطلا نصاً وروحا . إذ أن تلك الأعمال لا يمكن أن تؤثر على حقوق السيادة الإقليمية للدولة . وكانت هذه هى حالة برهان . فكتب فخرى باشا إلى الإيطاليين ، شارحا لهم أن شيخ رهيطة الذى يصفونه بأنه سلطان ، ليس إلا واحد من المشايخ العديدين الذين يخضعون لحكومة مصر ويخدمونها . وأرسل إليهم نسخة من خطاب برهان ، الذى كان قد أرسله إلى حاكم عام السودان فى وقت شراء شركة روباتينو لقطعة من الأرض فى عصب ، مما يثبت بوضوح أن مندوبى الحكومة الإيطالية قد أساؤوا وأخطئوا فهم حقيقة مركز هذا الشيخ . وأراد فخرى باشا أن يكون قاطعا فى حججه مع الايطاليين ، فأرسل إليهم فى نفس الوقت الإيصالات التى وقع عليها هذا الشيخ عند إستلامه راتبه ، منذ بداية الحكم المصرى فى هذه الأقاليم حتى قرب ذلك الوقت (٢) .

وأخيراً فان مصر قد رفضت الإنهام الذى وجهته إليها إيطاليا بالسعى إلى

(١) أنظر مذكرة فخرى إلى مكيا فيللى فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ – رقم ٧٠٨ – مرفقة برسالة مكيا فيللى إلى مانشينى A I. 1/2 fasc. I2.

وصورة مرفقة برسالة كوكسون إلى اللورد جرانفيل فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. No 243.

(٢) الوثيقة السابقة .

صدام مسلح مع القوات الإيطالية ، كما رفضت تحمل مسئولية الحوادث التي قد تنجم عن إستخدامها لسلطتها على أراضيها وتحت ظل علمها . وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها رداً بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها ، واحتجت رسميا على أى إعتداء يقع على أراضيها ، وأعلنت إحتفاظها بكل حرية للعمل ، وبكل مالديها من وسائل وقوة ، لإجبار الغير على الإعتراف بحقوقها وخصوصا بعد ما حاولوا تناسيها (١) .

ولكن مكيافيللى أصر على موقفة ، وأدعى أن أحداً من الموظفين الإيطاليين الذين قاموا بزيارة رهيطة أخيرا لم ير العلم المصرى مرفوعا عليها ، رغم ثبات الحكومة الخديوية على ذكرها أنه مرفوع هناك بالفعل . وذكر أن « السلطان » برهان قد إعتبر نفسه دائما على أنه مستقل كل الإستقلال عن تركيا ومصر . أما النتائج التى ارادت مصر ان تبنيها على المذكرة الايطالية فى ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ فان مكيا فيللى قد إدعى « ان الخطأ الجغرافى الذى حدث فى مذكرة دى مارتينو لا يثبت أى شيء ، وذلك لأنه مجرد خطأ » (٢) . لقد افتقرت حقوق مصر الى القوة لتدعيمها وإثباتها ... ولكنا نلاحظ فى ذلك الوقت أن لهجة الإيطاليين قد أصبحت أكثر إعتدالا ، ونجد ان مكيا فيللى يعلن : « ان النيات التى ينسبونها للحكومة الأيطالية لإقامة محطة عسكرية فى عصب لاتستند الى أى أساس من الصحة .... ولا يمكننى أن أقبل أن يثير القبودان فريجيريو شفويا ، ولكن باسم إيطاليا ، اى ادعاءات بشأن رهيطة ، وبشأن الساحل الممتد حتى راس صسول ، وذلك فى الوقت الذى

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) مكيافيللى إلى شريف باشا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12.

نعتبر فيه أن لنا الحق فى مجرد المطالبة بالإحتفاظ بالوضع القائم فيما يجاور عصب، فالمسألة اذن ليست أكثر من سوء تفاهم واضح ، وأسرع من ناحيتى فى القضاء عليه » (١) .

فما الذى حدث؟ الحقيقة هى أن هذه التصريحات التى ذكرت ان إيطاليا لن تقيم منشآت عسكرية فى عصب ، وهذا التبرؤ من الإدعاءات الشفهية الخاصة برهيطة وبالساحل الممتد حتى رأس عسول ،كانت كلها نتيجة لتدخل من جانب وزارة الخارجية البريطانية فى الموضوع .

---

(١) الوثيقة السابقة

الفصل الثاني عشر

مستعمرة التاج

كانت إيطاليا تعلم أن موقف انجلترا الثابت يتلخص فى الإحتماء وراء إتفاقية سنة ١٨٧٧ ، التى تعترف بسلطة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر والساحل الجنوبى لخليج عدن ، وأن انجلترا تسعى من هذا الموقف إلى منع أى دولة أخرى من النزول إلى تلك السواحل والإقامة فيها . ولذلك فإن إيطاليا حاولت أن تنظم صلات بين سلطاتها فى البحر الأحمر والسلطات البريطانية فى عدن، بدعوى التعاون فى محاربة تجارة الرقيق ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على إعتراف رسمى لمنشأتها فى عصب ، ولو بطريق غير مباشر. وسنحت لها فرصة مواتية للتقدم بمناورتها فى أثناء قتل بعثة جيوليتى عند بيلول .

(١) التعاون بين السلطات المحلية : ـ

تقدمت إيطاليا بإقتراحاتها إلى وزارة الخارجية البريطانيا فى نفس الوقت الذى طلبت فيه إرسال سفينة حربية بريطانية لحضور التحقيق فى بيلول. وإنتهز الجنرال منابريا الفرصة لكى يتحدث مع اللورد جرانفيل عن عصب، وقال أنه سيكون من اللازم الوصول إلى اتفاق مبدئى بين المنشأة الإيطالية فى عصب، وعدن البريطانية، خصوصا وأنه سيكون بينها علاقات بحكم الضرورة وذلك لتسهيل الإتصال بين السلطات فى كل منها ، ودون أن يمس ذلك المسائل التى ظهرت بشأن السيادة على تلك الأقاليم (١). ولكن جرانفيل أبدى تحفظه، ولم يعط أى إجابة سريعة. واعتقد منابريا أنه يمكن انتظار الرد الذى وعده به جرانفيل، قبل أن يقرر إمكانية إقحام

---

(١) منابريا إلى مانشينى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A. I. 1/2 Fasc. 10. fol. 50.

بريطانيا رسميا ، بجعلها ترسل علمها إلى بيلول (١) . ومر أسبوعان بين أخذ ورد بشأن حضور السفن الى بيلول ، قبل أن تتقدم ايطاليا باقتراحاتها المكتوبة .

وأرسل الجنرال منابريا الى اللورد جرانفيل بمذكرتين : الأولى لفتت نظر الوزير البريطانى الى ضرورة الوصول الى اتفاق مبدئى بين القوميسير الإيطالى فى عصب والمقيم البريطانى فى عدن بشأن أولا: تبادل المرسلات عن كل المسائل الهامة محليا ، دون أن يمر ذلك عن طريق الحكومتين الأوربيتين ، وثانيا : التعاون فى محاربة الرقيق ، وفى تنفيذ المعاهدات أو اللوائح التجارية ، وفى كل المسائل التى لها طابع المصلحة العامة والإنسانية (٢) . أما المذكرة الثانية فقد ذكرت أن برانكى القوميسيو الإيطالى فى عصب قد اقتنع باستمرار تجارة الرقيق فى الأقاليم القريبة من الخليج المذكور ... وفى بيلول(مصرية)[كذا]. ولذلك فإن الحكومة الإيطالية قد أمرت برانكى بمنع هذه التجارة فى حدود سلطته ، وسمحت له إن لزم الأمر بالتراسل مع حاكم عدن لإعطائه كل المعلومات التى يمكنها أن يحصل عليها بهذا الخصوص . كما أن الحكومة الايطالية قد قررت أن ترسل الى عصب إحدى السفن الحربية التى يمكنها أن تراقب السفن التى تعمل فى تجارة الرقيق(٣) .

ولقد تركت انجلترا الاقتراحات الايطالية لفترة من الوقت دون إجابة. ولكن موقف ايطاليا ازداد مع الزمن تصلبا فى مسألة رهيطة ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية استخدام هذه الاقتراحات لتحديد نشاط ايطاليا ودعاءاتها فى البحر

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) اتفاق مبدئى بين .. مرفق برسالة منابريا إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F. O. 170/311. No. 281.

(٣) مذكرة الجنرال منابريا إلى اللورد جرانفيل فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨١ - مرفق/٢ برسالة منابريا إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ . F. O. 170/311. No. 281

الأحمر . ولم تكن انجلترا ترغب فى تحديد هذا النشاط فى عصب فقط ، ولكنها أرادت أيضاً أن تحدد مظاهر وأشكال وجود ايطاليا فى هذه الناحية .

فكلف جرانفيل ماكدونيل فى سبتمبر سنة ١٨٨١ بأن يبلغ مانشينى أنه اذا كانت الحكومة الايطالية مستعدة، للتوقيع على عقد رسمى مع مصر ،يؤكد شراء أراضى عصب،وبشرط أن تظل المنشأة الايطالية هناك ـ طبقاً للتأكيدات السابقة ـ تجارية بحتة ، فلا تحصن ولن تستخدم كقاعدة بحرية أو حربية ـ فان الحكومة البريطانية ستقدم هذا الافتراح لحكومتى القاهرة والقسطنطينية وتؤيده. وأضاف أنه من المتوقع أن تطلب مصر اضافة فقرة خاصة لمنع مرور الأسلحة والذخائر الى الحبشة (١) .

وفى اليوم التالى أعلن مانشينى أن إقتراح اللورد جرانفيل يتمشى تماما مع وجهات نظر الحكومة الايطالية ، ومع التأكيدات التى أعطاها سلفة ، وأنه لايرى أى اعتراض على الفقرة المطلوبة الخاصة بمنع مرور الأسلحة الى الحبشة.(٢) واقترح مانشينى أيضاً اضافة مادة تشهد بانضمام ايطاليا الى الاتفاقية المصرية الخاصة بالغاء تجارة الرقيق ، وذلك فيما يتعلق بعصب . (٣) وانتهز الفرصة لكى يعرب عن أمله فى ألا تعارض انجلترا فى الاتفاق على إقامة اتصالات منتظمة بين السلطات البريطانية فى عدن وسلطات عصب الايطالية . (٤)

---

(١) جرانفيل إلى مكدونيل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ F. O. 170/312 B. No. 278.

وأنظر ، مذكرة ، روما فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ A. I, 1/2. fasc. 12. fol. 32.

(٢) ماكدونول إلى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 356.

(٣) مانشينى إلى منابريا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. Lxxxii (C 3300.). No. 102.

(٤) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No.356.

وإقترحت الحكومة الايطالية أن تكتب مشروعا لاتفاقية(١). ووافق جرانفيل على الإقتراح بشرط أن يطلع عليه أولا.(٢) فأعدت الحكومة الإيطالية هذا المشروع وسلمه مانشيني إلى السفير البريطاني فى روما فى يوم ٩ أكتوبر ، وقام هذا السفير بتحويله إلى لندن . (٣) وإقترح جرانفيل إدخال بعض التعديلات (٤) ، ولم ير مانشيني مايوجب الإعتراض . بل إن الوزير الايطالى قد أضاف أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الباب العالى نفسه للوصول إلى إتفاق على كل هذه المسائل، وأعرب عن ثقته فى أن يقوم جرانفيل بأن يطلب من حكومة تركيا وحكومة مصر الموافقة على الاتفاقية المقترحة . (٥)

وأرسل اللورد جرانفيل بصورة من هذا المشروع إلى دافرين فى القسطنطينية، وطلب منه تحويلها للباب العالى، وأن يذكر له فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذا المشروع هو فى صالح كل من تركيا وإيطاليا، وذلك منعا لنشوء تعقيدات يمكنها أن تظهر إذا ما إستمر الإحتلال الايطالى لعصب على أساس غير منتظم ومحدد (٦)، كما كان عليه الحال فى ذلك الوقت . وقام السير إدوارد ماليت بنفس مهمة دافرين لدى ناظر الخارجية المصرية فى القاهرة . (٧)

---

(١) ماكدونيل الى جرانفيل فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. Tél No. 70

(٢) جرانفيل الى ماكدونيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 392.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ F. O. 170/305. No. 377

(٤) جرانفيل إلى باجيت فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 457.

(٥) باجيت إلى جرانفيل فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 412.

(٦) جرانفيل إلى دافرين فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii (c·3300.). No. 119.

(٧) جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142.No.225

٣ - موقف مصر وتركيا : -

وافق رئيس وزراء تركيا على أن ينصح السلطان بقبول الاتفاقية ، ولكنه طلب بعض الاستفسارات عن المادة الخامسة منها (١) والتي كان نصها : — «ستتفق الحكومات الايطالية والمصرية والبريطانية على وضع الأسس والطرق والتسهيلات اللازمة للتراسل والتعاون المتبادل بين سلطاتها المحلية والتي تخضع لها ، وذلك من أجل الاتجاهات المشتركة التي لها طابع المصلحة المحلية ، والتي تدخل في اختصاص هذه السلطات » (٢) ولما كان مانشيني يخشى ظهور العقبات التي قد تعوق تحقيق الاتفاقية وإتمامها ، فإنه أعلن أنه ليس لديه أي دافع للاصرار على هذه المادة(٣).

وجاء شريف باشا الى الوزارة ، واعتقدت ايطاليا في امكانية الحصول على حل في مصلحتها منه . ولكن ايطاليا احتفظت بمسألة التحقيق في بيلول لتهديد مصر والضغط عليها وحاولت أن تساوم بها علاوة على ذلك في مسألة عصب . وكتب مانشيني يذكر أن شريف باشا لا يحتفظ لايطاليا إلا بشعور الود ، وأن الحكومة الايطالية ستحرص على ألا تخلق له المصاعب منذ أول إستلام الحكم بسبب مشاكل حدثت في عهد سلفة : (٤) ولكن سرعان ماظهر لايطاليا أن شريف باشا لا يوافق على تقديم تنازلات إقليمية : ذلك أنه قد رد على الادعاءات الايطالية التي ذكرت أن العلم المصري لم يرفرف مطلقا على رهيطة ، مستندة في ذلك على تصريحات الشيخ

---

(١) دافرين إلى جرانفيل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii. (c.3300) No. 123.

(٢) باجيت إلى جرانفيل في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١

F.O. 170/305. No. 377. et annexes

(٣) باجيت إلى جرانفيل في ٢٩ نوفمبر ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 84.

(٤) مانشيني إلى دي مارتينو في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13.fol.19.

برهان الذى اعتبره الايطاليون كسيد مستقل عن تركيا وعن مصر ، وأعلن أن البيانات الثانية التى أرسلها وزير الخارجية المصرى السابق فى مذكراته يوم ٨ سبتمبر عن خضوع هذا الشيخ للحكومه الخديوية والدلائل التى يمكن لمصر أن تظهرها لكى تثبت أن علمها قد ظل مرفوعا على رهيطة منذ استلام مصر لادارة هذه السواحل كافية لاجبار ايطاليا على الاعتراف بثبوت حقوق مصر . (١)

فلم يكن من الحكومة الايطالية إلا أن وصفت التحقيق الذى حدث فى بيلول بأنه «مهزلة تمثيلية» ، وطلبت فتح تحقيق جديد يعهد به إلى مندوب مصرى ومندوب آخر إيطالى ، مزودين بكل السلطات اللازمة للبحث عن المعتدين ومعاقبتهم عقوبة مثلى مع شركائهم من بيلول . (٢) فلم يتراجع شريف باشا ، ووافق على فتح تحقيق جديد ، برئاسة على باشا رضا ، الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر ، ولم يتردد فى قبول مندوب إيطالى فى هذه اللجنة ، للعمل مع المندوبين المصريين « للبحث عن المعتدين وشركائهم والتحقيق بدقة فى المسألة » . (٣) ولكنه رفض إعطاء هذه اللجنة حق محاكمة الاهالى أو إصدار أى أحكام ضدهم ، وحدد أن المحاكمة ستظل من إختصاص النظام القضائى المصرى ، الذى لن يتردد فى معاقبة من تثبت إدانته معاقبة رادعة (٤) .

ولكن بعض المشكلات والمصاعب نشأت بعد ذلك ، فلم يبدأ هذا التحقيق الجديد إلا فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ ورأسه عبد الرحمن رشدى بك ،

---

(١) شريف باشا إلى مكيافيللى فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol.9.

(٢) مانشينى إلى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر ، ودى مارتينو إلى شريف فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 13.

(٣) مصطفى فهمى إلى دى مارتينو فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوثيقة السابقة. A.I. 1/2 fasc. 13. fol.67.

وانتهى قرب نهاية شهر مايو . وشهد المندوب الإيطالى بنفسه بصعوبة العثور على المعتدين (١) .

وكان هذا هو جو العلاقات المصرية الإيطالية فى ذلك الوقت . ولم يكن هذا الجو مما يسهل على مصر قبول الاقتراحات الإيطالية الخاصة بعصب . ولم يرحب مصطفى باشا فهمى ،ناظر الخارجية المصرية ، بمشروع الاتفاق مع إيطاليا ، الذى كان يعنى تنازل مصر عن أراضى عصب،والاعتراف بهذا التنازل . أما تجران بك سكرتير عام الوزارة ،فإنه لاحظ أن الفقرة التى تنص على أن المنشأة الإيطالية لن يكون لها إلا صفة تجارية هى فقرة خادعة ، وليس لها أى قيمة ، مادام التصريح بأرسال سفن حربية إلى خليج عصب وإرسال معدات حربية يجعل من هذه الناحية مركزاً حربيا بالفعل (٢) . وشرح له السير ادوارد ماليت،القنصل العام البريطانى فى القاهرة،أنه من الواضح أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الإيطاليين من عصب، ولذلك فإنه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال باتفاقية رسمية.(٣) ولكن تجران بك أعلن — رغم هذه الاجابة الواضحة ، والمريرة فى صراحتها — أن الحكومة المصرية كانت تثق تماماً فى تأييد الحكومة البريطانية لها تأييداً أدبيا فى مسألة عصب، وأنها كانت ولاتزال تأمل فى أن يؤدى استمرار هذا التأييد إلى شعور الايطاليين بصعوبه موقفهم إلى درجة تجبرهم على الانسحاب ولكن توقيع الاتفاقية سيقضى على هذه المصاعب التى تواجه الايطاليين الذين سيحصلون على قاعدة ثابتة فى البحر الأحمر ، وسيعملون على توسيعها بدون أدنى شك . (٤)

---

(١) أنظر . A.I. 1x3: fasc. 17

(٢) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

F.N. 141x144: No: 353.

(٣) الوثيقة السابقة

(٤) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141x144 No. 358

وكتب مصطفى باشا فهمى إلى القنصل العام البريطانى مبلغا إياه رسميا أنه ليس من حق الحكومة المصرية أن تتصرف فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية ، كما أن الباب العالى حريص بدون شك على الاحتفاظ بالفرمانات العديدة التى تنص على الجزية ، والتى تدخل خليج عصب — مثل باقى الشاطىء الغربى للبحر الأحمر — فى خديوية مصر . فرغما عن شعور الود تجاه الحكومة البريطانية ، ورغما عن رغبتها فى اجابة النصيحة الودية التى طلبت منها، فان الحكومة الخديوية لا تستطيع الموافقة على اتفاقية صيغت بالشكل الذى عرضت به عليها . ولما كانت الحكومة الخديوية ترى فى الاستمرار فى موقفها الودى الذى سمته لعلاقاتها مع الدول الصديقة فإنها مستعدة، كما ذكرت ذلك للقنصل العام الإيطالى فى مصر لكى تدخل فى مفاوضات لتنظيم موقف شركة روباتينو فى عصب ، طبقا للشروط التى سيتفق عليها . ويمكن للحكومة المصرية أن تعمل إتفاقية ليس لها أى صفة سياسية مع شركة روباتينو ، تمنح بها لهذه الشركة ملكية مساحة محددة من الأراضى ، مع بعض الامتيازات ، ولكنها تحتفظ لنفسها بجميع حقوق السيادة والادارة الإقليمية ، بكل مالها من مظاهر (١) .

فأعلن السفير الايطالى فى لندن للورد جرانفيل أن هذا الرد قد أثار دهشة الحكومة الايطالية . ولكن إيطاليا كانت لا تزال ترغب فى الحصول على وساطة إنجلترا ، فأعلنت أن المسألة قد يكون أصابها بعض سوء التفاهم ، وأظهرت استنادها إلى توسط الحكومة البريطانية حتى لا تقوم الحكومة المصرية باتخاذ موقف مقاومة من جديد ، مما سيمنع الوصول إلى تلك الاتفاقية ، التى سيستفيد منها كل

(١) مصطفى فهمى باشا إلى السير ادوارد ماليت فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة ماليت إلى جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144, No. 372.

أصحاب المصالح المتصلين بها (١) . ولم ترغب إيطاليا فى ترك المسألة عند ذلك الحد، فأبلغ مانشينى السفير الانجليزى فى روما أن كل من كورتى ، السفير الايطالى فى القسطنطينية ، ودى مارتينو . القنصل العام الايطالى فى مصر ، سيواصلان كفعلا حتى ذلك الوقت الامتناع تماماً عن أى تصرف فى هذه المسألة ، إذ أن الحكومة الايطالية ترغب فى ترك المفاوضات كلها بين يدى الحكومة البريطانية، التى تكرمت بقبولها . (٢) ثم طلب السفير الايطالى فى لندن من جرانفيل أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة المصرية لكى تقبل الاتفاقية المقترحة الخاصة بالمنشأة الايطالية فى خليج عصب (٣) . وكان جرانفيل قد وعد الجنرال منابريا بذلك ، فكلف السير إدوارد ماليت باستمرار الاتصال بالحكومة المصرية فى صالح هذا المشروع وأن يحاول إقناعها بأهمية إجابة رغبات الحكومة الايطالية (٤) .

(٣) حقوق السيادة : ـ

كانت مساحة رهيطة قد تسببت فى تلبد الجو . ذلك أن القبودان هيلتون، قائد السفينة الحربية البريطانية دراجون Dragon قد أبرق من عدن فى يوم ١٢ ديسمبر أنه قد علم من برانكى، القوميسيير الايطالى فى عصب ، يوم ٩ منه ، أنه قد وقع على معاهدة مع السلطان برهان تضع أراضى ذلك الشيخ بما فيها رهيطة تحت الحماية الايطالية ، وأن هذه الأراضى تمتد حتى أوبوك، وأن القوميسيير قد أعطى علما

---

(١) مذكرة منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol. LXXXII. (c. 3300.) No. 134.

(٢) باجيت إلى جرانفيل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.I. 170/306. No. 447.

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 500.

(٤) جرانفيل إلى ماليت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142. No. 246.

إيطاليا لبرهان،قام هذا الأخير برفعه عدة مرات على رهيطة .ولقد أفهم القومسيير الايطالى القبودان الانجليزى أن هذه المعاهدة قد أبرمت بينه وبين برهان،ولكن الحكومة الإيطالية لم تصدق عليها بعد (١) .

فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يذكر الحكومة الايطالية بالتأكيد الذى أعطته ، والذى ذكرته برقية ماكدونيل ، الوزير المفوض البريطانى فى روما ، فى يوم ٢٧ من أغسطس ، والذى ينص على أنه ليست لديها أية نية للتوسع إقليميا بجوار عصب (٢) . وأجاب مانشينى بأنه لا يعلم تفاصيل الاتفاقية الجديدة مع برهان ، ووعد بأن يطلب الى برانكى تفسير الأمر ، واضاف أنه سيصدر أمره بعدم تكرار رفع العلم الايطالى على رهيطه (٣) . ثم أمر القنصل الايطالى فى عدن بأرسال سفينة خاصة إلى عصب، تطلب من برانكى إجابة برقية سريعة، حتى يتمكن من فهم ماحدث (٤) . وكتب فى نفس الوقت إلى السفير الانجليزى فى روما: « إننى أكرر من جديد تصريحى السابق،وهو أننا مصممون ألا نتعدى الحدود الحالية لممتلكاتنا فى عصب ، أو نفرض حمايتنا على أراضى برهان ، وهو الذى نحرص على ألا يكون لنا معه إلا علاقات صداقة ومعونة متبادلة »(٥) .

---

(١) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tel. No. 118.

(٢) جرانفيل إلى باجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 517.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 468.

(٤) باجيت إلى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O 170/306. Tél. No.88.

(٥) مانشينى إلى باجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة باجيت إلى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 470.

أنظر S. P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 149.

وباجيت إلى مانشينى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ A. I. 1/2. fasc. 13. fol. 124.

ولكن مانشينى لم يكن فى حقيقة الأمر مستعدا للتخلى عن رهيطة ، وأصر على أن حكومته لاتستطيع الاعتراف بالسيادة المصرية على رهيطة ، لأن ذلك سيتسبب فى ضياع قيمة الصكوك التى إشترط بها أراضى عصب نفسها (١) . ولكنه أضاف بأن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لبقية الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب وفيما عدا رهيطه ، وذكر أن الحكومة الايطالية كانت مستعدة، كما أعلنت ذلك رسميا ، لأن تزيد مساحة ممتلكاتها فى البحر الأحمر (٢).

واضطر اللورد جرانفيل أمام هذا الموقف المائع بشأن رهيطة إلى أن يذكر حكومة روما بأنه سيكون من الصعب الحصول على موافقة مصر على مشروع الاتفاقية مالم تعترف إيطاليا بسيادة سلطان تركيا وتحت إدارة خديوية مصر ، على كل الساحل الواقع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، كما ذكر فى مشروع الاتفاقية (٣)

وكان السلطان من ناحيته يرفض التنازل عن الحقوق الاقليمية للدولة، وأرسل الباب العالى إلى شريف باشا برقية يبلغه فيها أنه لايعارض فى الوصول إلى اتفاق بشأن عصب ، على أساس خضوع الاحتلال الايطالى لعصب الذى سيسمح به هذا الاتفاق ، لقانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٨ ، وهو القانون الذى يبيح للأجانب حق ملكية الأراضى فى الدولة العثمانية (٤)

وهكذا نرى أن إيطاليا قد إزدادت طمعا ، وبعد أن كانت تسعى للوصول على إعتراف بمركزها فى عصب ، أخذت تحاول إخراج رهيطة عن السيادة العثمانية . وكانت إنجلترا قد جعلتها تعتقد فى إمكانية الوصول إلى إتفاق مع مصر بشأن عصب ولكنها رأت أن سلطات القاهرة والقسطنطينية تعارض فى الإعتراف بمركز إيطاليا فى عصب نفسها، وتريد معاملتها على أساس أراضى بيعت لرعايا أجانب فى الدولة

---

(١) باجيت إلى جرانفيل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 471.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 527.

(٤) ماليت إلى جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 2.

العثمانية.فاضطر مانشينى إلى الكتابة إلى كورتى ، سفيره فى القسطنطينية ، شارحا له أن المسألة لاتخص إلا السيادة على عصب التى كانت فى أيدى الإيطاليين منذفترة والتى لايوافقون على تركها.وذكر أن الإقتراح الإيطالى الخاص بها ميرتب الأمرفيما يتعلق بهذه الناحية ، وفى صالح كل أصحاب الشأن، فيحصل الايطاليون من الباب العالى ومصر على الاعتراف بالوضع القائم.وإدعى أن الباب العالى ومصر سيحصلون دون تقديم أية تضحية ... على الاعتراف بحقوقهم على كل بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر ،ماعدا ناحية رهيطة الصغيرة ، التى يخرجها الايطاليون بطبيعة الحال رسميا من أى مشروعات فى الحاضر أو المستقبل ... (١) .

ولكن تركيا أصرت على موقفها ،وذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى عقد إتفاقية مباشرة مع الشركة الايطالية.وأضاف رئيس وزراء تركيا أنه يمكن تسوية المسألة بطريقة مرضية إذا ما أضيفت مادة إلى هذه الاتفاقية ، ينص فيها على إعتراف الحكومة الايطالية بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، لأن ذلك سيقضى على معارضة الوزارة التركية ، ومعارضة الوزارة الخديوية ، لمثل هذه الاتفاقية (٢) .

وإدعت الحكومة الايطالية أن الوزارة التركية تحرض مصر على مقاومة ومعارضة الاقتراحات البريطانية . وطلب وزير الخارجية الايطالية من اللورد جرانفيل أن يبرق إلى كل من اللورد دافرين فى القسطنطينية والسير ادوارد ماليت فى القاهرة، ويطلب منهما التدخل والحصول على رد نهائى (٣) .

ولم يخف جرانفيل وجهة نظره،من أن الحكومة البريطانية قد قامت حتى الآن

---

(١) مانشينى إلى كورتى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة باجيت إلى جرانفيل فى ٥ من يناير ١٨٨٢
F.O.170/320. No 4.
وانظر أيضا .
S.P. Vol. Lxxxii. (c 3300). No. 164.

(٢) دافرين إلى جرانفيل فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii (c. 3300). No. 171.

(٣) منابريا إلى جرانفيل فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii. (c 3300). No 1172.

بأكثر مما وعدت بالقيام به ، وأنها قد حاولت دفع المفاوضات ، والبدء فيها ، رغما عن أنها لم تعد إلا « بجس نبض » كل من تركيا ومصر بشأن مثل هذه الاتفاقية. وكان قد وجه كل من دافرين وماليت إلى العمل مع زملائهم الايطاليين ، ووافق على بعض تصرفات ماليت التى كان قد قام بها على مسئوليته الشخصية ، وكان مستعدا للسماح لدافرين بالعمل مع زميله كورتى ، ولكنه لايعتقد أن دافرين سيتردد عن القيام بذلك ، إذا مارأى من نفسه أفضلية العمل المشترك (١).

ولكن سعيد باشا أصر على موقفه بضرورة عقد إتفاق خاص مع الشركة حتى تحافظ الدولة على حقوق السيادة فى تلك المنطقة موضوع الخلاف(٢) . ورأى جرانفيل بوضوح دقة المسألة بالنسبة لمصر ، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق سيادتها وبشيخ رهيطة. وشعر تماما أن حكومة القاهرة سترفض الاعتراف بمواد تؤكد لهذا الشيخ حق التنازل عن أراضى للحكومة الايطالية ، بصفته سيدا مستقلا ، حتى ولو إضطرت إلى الموافقة على التنازل عن هذه الأراضى . (٣) وظلت المسألة تدور فى حلقة مفرغة . فايطاليا تتشبث فى الحصول على أراضى ترفع عليها علم دولتها قبل أن تبحث عن مراكز تجارية حقيقية ، ومصر لاترغب فى التنازل عن حقوقها وتخلق بذلك سابقة خطيرة على سواحل البحر الأحمر ، أما انجلترا فإنها كانت لاتزال تفضل عدم رؤية أى دولة أوروبية تقيم محطة بحرية فى طريقها إلى الهند دون أن تضمن عدم استخدام هذه المحطات ضدها .

(٤) إصرار مصر على حقوقها : —

كان هدف مانشينى الأساسى هو الوصول إلى اتفاق مبدئى مع انجلترا ؛ وإذا لم يصل إلى اقناع السلطان والخديو بقبول الاتفاقية ؛ فان الحكومة

---

(١) جرانفيل إلى باجيت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 35.

(٢) دافرين إلى جرانفيل فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii No. 185.

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O 170/323. No. 60 A.

الايطالية كانت مستعدة لأن تستغنى عن هذه الاتفاقية (١) . ورغما عن ذلك فانه كلف الجنرال منابريا بأن يطلب إلى اللورد جرانفيل عمل اللازم للسير فى المفاوضات فى كل من القاهرة والقسطنطينية (٢) . فأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى هاتين المدينتين وسمحت لدافرين بأن يعطى التصريحات التى كان الباب العالى قد طلبها بشأن إعتراف إيطاليا بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، وكلفته بالعمل فى توافق مع زميله الإيطالى (٣) .

وكان دافرين يعتقد أن سعيد باشا يرغب شخصيا فى عقد الاتفاقية إذ أن الصدر الأعظم كان من النباهة بحيث يقدر أهمية ترتيب وتحديد موقف الايطاليين فى عصب . ولكنه كان يخشى من أن يظهر بمظهر المفرط فى أجزاء من أقاليم الامبراطورية لإحدى الدول الأجنبية ، خصوصا بعد إحتجاجات الحكومة المصرية (٤) .

أما فى القاهرة ، فان السير إدوارد ماليت قد تشاور بمجرد إستلامه لتعليماته ، مع دى مارتينو ، زميله الإيطالى ، ثم ذهب لمقابلة محمود باشا سامى ، رئيس الوزراء . ولفت نظره إلى أنه لايمكن طرد الايطاليين من الأراضى التى يحتلونها ، وأنه من الضرورى لمصالح مصر وتركيا تحديد هذه الأراضى ، وعدم ترك إيطاليا تتوسع منها أو تتخذها قاعدة لأعمال حربية ،

---

(١) باجيت الى جرانفيل فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ .F O. 170/302. No.29

(٢) مانشيتى الى منابريا فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ـ وسلمت الى جرانفيل فى اليوم التالى
S P. Vol. Lxxxii.(c.3300.) No.194

(٣) جرانفيل الى باجيت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢ .F.O. 170/323. No. 76 A

(٤) دافرين الى جرانفيل فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢
S.P. Vol. Lxxxii (c. 33300.). No 199.

وأنه لايمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتوقيع على الانفاقية (١) .

وحاولت إيطاليا فى نفس الوقت أن تصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية . ونجد أن الجنرال منابريا ، السفير الإيطالى فى لندن ، يقدم الى جرانفيل ، وزير الخارجية البريطانية فى يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ مشروعا لاتفاقية ، ويعرب له عن أمل حكومته فى أن توافق انجلترا عليه لصالح الدولتين صاحبتا الشأن وذكر له أن حكومته ترغب فى اعتبار هذه الاتفاقية ،منذ ذلك الوقت ، أساسا للعلاقات بين الدولتين فى كل المسائل المتعلقة بعصب . فاذا ماوافقت انجلترا على ذلك ، فيمكنها اعتبار المذكرة المقدمة كوثيقة رسمية ملزمة لايطاليا ،وتجيب عليها بشكل يدل على تعهد والزام مماثل من جانب حكومة الملكة (٢) .

ولم يتردد جرانفيل أبداً ، وأبلغ السفير الايطالى أن حكومته تأمل - مثل حكومة روما - فى عقد اتفاقية لصالح كل من يعنيهم الأمر وأنه كان يأمل فى أن توافق عليها كل من القسطنطينية والقاهرة ، وكان فى نفس الوقت مستعدا لاعتبارها كأساس مؤقت لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والايطالية فى كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة الايطالية الموجودة فى عصب (٣). وأطمأنت ايطاليا من موقف انجلترا ، فلم تعد تأبه كثيراً بموقف تركيا أو موقف مصر . ولما كانت ايطاليا تعلم جيدا أن كل من الباب العالى والخديو لن يوافق على التصرف فى أراضى الدولة ، فانها صممت على تحقيق مشروعها مستنده فى ذلك الى تأييد الحكومة البريطانية .

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 77.

(٢) منابريا الى جرانفيل فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300.) No. 198.

(٣) جرانفيل الى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٢٠١

وفى يوم ٧ مارس سلم القنصل العام الايطالى فى القاهرة الى ناظر الخارجية المصرية مذكرة طلب فيها الوصول الى قرار بشأن الاتفاقية المقترحة . وكانت هذه المذكرة مصاغة بألفاظ رتبت «للتسبب فى الرفض أكثر من سعيها للتوفيق» .(١) ذلك أنها أكدت أنه ليس للباب العالى أو لمصر أى حقوق على ذلك الجزء من سواحل البحر الأحمر الذى تقع عليه عصب ، وأكدت أن مصر لم تباشر أبدا أى سلطات هناك حتى مجىء الايطاليين ، وأنها ستحصل بموافقتها على مزايا واضحة ، منها اعتراف ايطاليا بسيادة لم يوافق عليها أحد حتى الآن ، والتى عارضت فيها انجلترا حتى وقت قريب ، وذلك على بقية الساحل إلى الشمال والى الجنوب من عصب . . ولذلك فان ايطاليا قد طلبت من الحكومة المصرية أن تذكر لها بصراحة أنها لاتعارض فى هذه الاتفاقية ، وتطلب موافقة الباب العالى على هذا الاتجاه وإن كل رد لن يصاغ بهذا الشكل سيعتبر على أنه رفض حتى وإن كان غير صريح للمشروع(٢) .

وحافظت مصر على موقفها ، رغم ظروفها الدقيقة فى ذلك الوقت: فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢٥ مارس وحضرة الخديو ، وناقش المسألة ورفض المجلس الموافقة على مشروع الإتفاقية الايطالية ، وكرر إستعداده للتفاوض مع شركة روباتينو ، أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية .(٣) وأعلن محمود باشا سامى ، رئيس مجلس الوزراء ، أنه ليس من سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقية ، إذ أن الفرمانات تنص على سلامة أراضى الدولة ، وضرورة المحافظة عليها ، وحتى

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٢) مذكرة من دى مارتينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٧ مارس سنة ١٨٨٢ — مرفق برسالة — : ماليت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) ماليت الى جرانفيل فى ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 70.

إذا ماقبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فان مجلس النواب سيرفضها .(١) وردت مصر على المذكرة الايطالية ، وشرحت عدم إمكانية إعطاء مثل هذا التصريح الذى تطالب به إيطاليا فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الباب العالى يعلم الآن بمسألة عصب وكل الحوادث التى إتصلت بها ، وقامت الحكومة التركية بالاعتراف بحقوق مصر وأكدتها على تلك الأراضى(٢) ثم أشارت إلى رغبتها فى إثبات حسن نياتها تجاه إيطاليا بالتفاوض مع شركة روباتينو أو غيرها ، ولكن بشكل يحافظ على حقوق السيادة والحقوق الاقليمية لمصر .

وكان القنصل العام البريطانى فى القاهرة قدلاحظ على المذكرة الايطالية صعوبة صياغة مثلها إذا كانت فعلا تسعى إلى الهدف الذى ترغب فيه الحكومة الايطالية ، وهو الاتفاق مع مصر ، وأعلن أنه لو كان قد رآها قبل تسلمها لنصح دى مارتينو وأصر عليه لعدم تقديمها(٣) .

وردت الحكومة الإيطالية هذه المرة على الحكومة المصرية برد قاطع ، يثبت أنها غير محتاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمرتها فى البحر الأحمر. فأعلنت أنها لاترغب فى إعادة المناقشة التى تعتبرها منتهية ، وأعلنت تصميمها على الاحتفاظ بالموقف الذى إكتسبته بحقوق لا يمكن الطعن فيها ، وإدعت إيطاليا أنه ليس لمصر أى حق فى معارضة إيطاليا ، ولاتقديم إدعاءات لها قيمتها للسيادة على عصب ولذلك فان كرامة إيطاليا لاتسمح لها بالاستمرار فى الطرق الودية بعد ذلك . ولهذا فان إيطاليا تعلن أنها غير مرتبطة أى إرتباط بالتعهدات التى كانت قدعرضتها

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 151.

(٢) مصطفى فهمى باشا الى دى مارتينو فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/151 No. 167.

(٣) رسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ إبريل سنة ١٨٨٢ F.O.141/154, No. 167.

لوضعها فى الاتفاقية المقترحة ، وأنها ستحافظ على حقوقها المشروعة(١) .

(ه) المؤسسة الحكومية :

وأعلن مانشينى فى مجلس النواب الايطالى فى يوم ٢٢ أبريل أنه سيقدم الوثائق الخاصة بامتلاك عصب بمجرد أن توافق الدول المسؤولة عن نشرها حسب العرف الدولى . وأكد أن طبع هذه الوثائق قد تم فعلا ، وسيكون ذلك أساساً للمشروع بقانون التى ستقدم به الحكومة لتنظيم هذه المستعمرة (٢)

وعند تقديم المشروع بقانون ، ذكر وزير الخارجية الإيطالية ، عند شرح الديباجة ، أن الحكومة الانجليزية قد إعترفت — عن طريق المذكرات المتبادلة — بأهمية الاتفاق المبدئى بين انجلترا وايطاليا . وأعلن أن الحكومتين قد اتفقتا تماما fixed accord للتوصية على الاتفاقية المقترحة التى يمكن إعتبارها كأساس ثابت لتنظيم العلاقات المتبادلة بين إيطاليا وإنجلترا وسلطاتهما المختصة . (٣)

ولقد نصت المادة الأولى على إنشاء مستعمرة إيطالية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وفى أراضى عصب تحت السيادة الايطالية: وإهتمت المادة الثانية بتنظيم المستعمرة ، فذكرت أن الحكومة ستصدر مرسومات ملكية ووزارية للتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية فيها ، حسب أهمية الموضوع . وأشارت إلى ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والأحوال المحلية ، وسمحت للحكومة بتغييرها عما يسود فى إيطاليا ، طبقا للتجارب والحاجة . وأعلنت أن المستعمرة ستخضع

---

(١) دى مارتينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ أبريل سنة ١٨٨٢ F. O 141/154. No. 177.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 123.

(٣) أنظر جريدة Opinione فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ والسير باجيت الى جرانفيل ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/321. A. No. 202.

لادارة وزارة الخارجية فى روما . وإختصت الماده الرابعة بالموافقة على الاتفاقية المعقودة فى يوم ١٠ من مارس سنه ١٨٨٢ بين الحكومة وشركة روباتينو . والتى تنازلت بها هذه الشركة عن حقوق ملكيتها للحكومة ، وتنظيم الاتفاقات المالية التى تخص شراء وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى عصب . (١) .

وناقش مجلس النواب الايطالى هذا المشروع بقانون فى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وأعلن مانشينى أن تبادل المذكرات مع إنجلترا بشأن الاتفاقية قد إعترف تماما بالسيادة الايطالية على عصب ... «وإذا لم تكن هناك أى معاهدة قائمة مع إنجلترا فتوجد من المذكرات ما يمكنه ربط الحكومتين ، مثله مثل أى معاهدة». (٢) وأضاف أن تجارة عصب ستزداد أهمية ، خصوصا مع داخل القارة الإفريقية والحبشة (٣) . وكان هذا هو أكبر حلم يراود أذهان الإيطاليين فى ذلك الوقت.

ولكن مانشينى عمل هذه التصريحات العلنية عن موقف إنجلترا ، والمحادثات التى دارت بينها وبين إيطاليا ، دون أن توافق وزارة الخارجية البريطانيه على ذلك فما أن رأى جرانفيل ديباجة المشروع بقانون حتى كلف سفيره فى روما بلفت نظر وزير الخارجية الايطالية إلى أن لفظ **fixed accord** لا يمكن أن ينطبق على الاتفاقية المبدئية والمؤقتة والمشروطة الناتجة عن تبادل المذكرات بين حكومتى لندن وإيطاليا (٤) . فاعتذر مانشينى قائلا أن العبارة الايطالية

(١) المشروع بقانون الخاص بعصب — مقدم الى مجلس النواب الايطالى من وزير الخارجية . مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O.170/321.A.No.202.
النسخة الاصلية ومسودة الوزير محفوظ فى A.I. 1/4. fasc. 25

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 227.

(٣) الوثيقة السابقة

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ F. O. 170/324. No 210.

accoado in forma tassativa لانتطابق تماما مع اللفظ الانجليزى السابق،وهو اللفظ الذى لفت نظر اللورد جرانفيل بشكل خاص ، وأنه يدل على أن ألفاظ الاتفاق لها صورة واضحة تماما ، مما يقضى على كل شك فى الموضوع (١). ولكن هذا التفسير للألفاظ التى نطق بها فى مجلس النواب جاء متأخرا ، وبعد تفسيرات وتصريحات علنية ورسمية ، طبعت ووزعت فى مونت سيتوريو .

وقبل أن يصل هذا الرد التفسيرى إلى لندن ، بل وحتى قبل أن يكتب ، لم يرغب جرانفيل أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يستفيد منها . فأبلغ سفيره فى روما أن الحكومة البريطانية لاتقبل أن ترتبط بالإعتراف بالسيادة الايطالية على عصب ، رغما عن أنها مستعدة لإعتبار هذا الإعتراف كأساس مؤقت لترتيب العلاقات بين الحكومتين ، وذلك فى المسائل التى قد تنشأ مع ايطاليا بشأن مؤسستها (٢) .

كتب جرانفيل هذا الخطاب ستة أيام قبل ضرب مدفعية الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية بقنابله . وكانت إعترافا فعليا de facto بملكية إيطاليا لعصب، وتأكيدا من انجلترا بأنها لن تعارض « حقوق » إيطاليا على هذه القاعده بعد ذلك.

وكانت عصب هى تلك القطعة من العظم التى تركتها إنجلترا لايطاليا ، وهى تتأهب لاحتلال مصر ، والسيطرة منها على كل إمبراطوريتها الافريقية ، فى وادى النيل ، والممتدة مع البحر الأحمر وبلاد الصومال . وكان التدخل الأوربى قد أدى إلى نشوب الثورات فى وادى النيل ،وفى شماله وفى جنوبه، واستعدت بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها .

---

(١) مانشينى الى باجيت فى ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة : —
باجيت الى جرانفيل فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ — F.O. 170/321. A. No. 270.
(٢) جرانفيل الى باجيت فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ — F.O. 170/324. No. 214.

القسم الثاني

التقسيم الاستعماري للصومال وهرر

الباب الخامس

التدخل البريطاني فى الصومال

الفصل الثالث عشر

بريطانيا واخلاء بلاد الصومال

أخذت فكرة إخلاء السواحل الافريقية لخليج عدن من المصريين تتبلور فى رأس الحكومة البريطانية قرب نهاية عام ١٨٨٣ ، وبعد القضاء على حملة الجنرال هيكس باشا فى كردفان . وكانت هذه الخطة تعود فى حقيقة الأمر إلى سببين، وتستند إلى عاملين رئيسيين مختلفين: فكانت السلطات البريطانية فى عدن تحاول مدنفوذها على بربرة حتى تضمن سيطرتها على موارد تموينها من ناحية، كما أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يسعى من ناحيه أخرى إلى زيادة تدخله فى شئون مصر ، ووضع الحدود الجديدة لمصر الحديثة ، التى رسم خطوطها كمنطقة نفوذ له ، مع خط العرض ١٢ شمالا ، والمساعدة على تقطيع الإمبراطورية المصرية ، وتوزيعها بعد أن تحصل بريطانيا منها على نصيب الأسد .

(١) فكرة الاخلاء

كان أول من رمى فكرة إخلاء بلاد الصومال هو الميجر هنتر F. Hunter من فرقة أركان بومباى Bombay Staff Corps والمقيم السياسى المساعد فى عدن. إدعى هذا الضابط أن التدخل البريطانى على الساحل الجنوبى لخليج عدن هو أمر ضرورى، وكان قد زار بلاد الصومال وهرر ، وعرف أحوالها ، ثم جاء وإدعى أن منليك الثانى ملك شوا كان يستعد مع قبائل الجالا للاستيلاء على هرر ، وأن قبائل الصومال كانت تهدد باخراج الحاميات المصرية من زيلع وبربرة (١) .

وكانت هذه الموانى فى غايه الأهمية بالنسبة لتموين عدن ، وبالتالى بالنسبة

(١) بارنج إلى جرانفيل فى أول يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 5.

لمستقبل طريق الهند نفسه. ولم يفعل السير إيفيلين بارنج أى شىء أكثر من تحويل برقية هنتر إلى حكومة لندن، دون إدخال أى تعديل عليها. ودون أن يرفق بها رأى السلطات المصرية، وذلك لأن هذه البرقية كانت تخدم أراءه التى تنادى بأن الحكومة الخديوية لاتستطيع الاحتفاظ بسلطتها على ممتلكاتها الأفريقية، ولأنها كانت تخدم فكرة إجبار هذه الحكومة على إصدار أمرها باخلاء السودان، وسحب جميع الجنود والموظفين منه.

ووصلت هذه البرقية إلى لندن وجاءت نتيجتها موانية. وظهر أثرها على كل من اللورد جرانفيل ووزارة الهند، إذا لم يكن من السهل على الإمبراطورية البريطانية أن تقبل ضياع موارد زيلع وبربرة من بين يديها. فوعدت الحكومة بحماية هذه الموانى بقطع الأسطول، وعضد اللورد كمبرلى، وزير الهند، هذا الموقف وأصر على بربرة بنوع خاص، وصدرت الأوامر إلى الاميرال السير وليام هيويت فى سواكن بارسال إحدى السفن لكى تبقى هناك (١).

وتثبت الوثائق الانجليزية كذب تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية فى بلاد الصومال، فما أن وصل قبودان هذه السفينة Sphinx حتى أرسل تقريراً يثبت، أن إحتاج الأمر إلى إثبات، أن التهديد الموجه ضد هاذين المنائين لم يكن إلا إدعاء إختلقه هنتر لجعل الحكومة توافق على سياسته. وذكر هذا التقرير المكتوب فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأكده إن كل شىء هادى فى بربرة ... وفى زيلع وفى الاقاليم المجاورة، ولايوجد هناك مايدل على بدء حدوث إضطرابات، (٢).

---

(١) S. P. Vol. Lxxxix Egypt No. 14. (1885) Correspondence respecting portsin the Red Sea and the Gulf of Aden and the province of Harrar. (C. 4417.) Nos. 2,3 and 5. pp. 1-2.

(٢) المرجع السابق (C. 4417) وثيقة رقم ٩ — ص ٣.

ولم تعدل بريطانيا من سياستها عندما إتضح لها عدم صحة تقارير هنتر، مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وماتقارير هنتر إلا مبررات لها .

(٣) الضغط البريطانى :

لم يعر السير ايفيلين بارنج هذا التقرير أى بال، خصوصاً وأنه يذكر أن الحالة هادئة وطبيعية ، مما لايتطلب اتخاذ أى قرار ، بل إنه واصل سياسته السابقة التى بناها على تقرير هنتر الذى ادعى خطورة الحالة فى تلك المنطقة. وساعده على ذلك أن نوبار باشا « ... » كان قد ألف وزارته التى ستعمل على تنفيذ النصيحة الاجبارية البريطانية الخاصة باخلاء السودان . فأبلغ القنصل العام البريطانى فى القاهرة حكومة لندن أن الحكومة الخديوية تطلب إرسال أحد الضباط البريطانيين إلى هرر « لدراسة إمكانية توفير بعض حامياتها » (١). ثم عاد بعد بضعة أيام وذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، وطالب بأعطاء هذا الاقليم إستقلاله وإرجاعه إلى الأسرة الحاكمة القديمة التى كانت قد تولت أموره قبل الفتح المصرى(٢) . ولكنه إضطر إلى الاعتراف بأن الحكومة المصرية كانت عازمة على الاحتفاظ بالموانى على الأقل. ولقد رأى إمكانية إخلاء هرر بسرعة إذا ماكلف الميجر هنتر ، وهو الذى لايزال موجودا فى هذا الأقليم « بالبقاء هناك وتنفيذ هذا الجلاء » (٣) .

ولقد وافقت لندن على هذه الخطة دون أى مناقشة لها (٤) ولكن هنتر كان

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ يناير سنة ١٨٨٤ F. O. 141/192 No. 73.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤ F O. 141/193. No. 369.

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ مارس سنة ١٨ ٤ F.O, 141/193. No. 369.

(٤) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190 No. 166.

يسعى لإرضاء نفسه ، وجعل السير إيفيلين بارنج يوصى بتعيينه حاكما على هرر ، على أن يكون مستقلا عن مصر تمام الاستقلال . وعلى أى حال فان هذا الترتيب سيتعارض مع المشروعات والخطط التالية كما سنرى، وهى التى تطلبت منه أن يقوم بمهمته فى ذلك الإقليم بوصفه مكلفا بها من طرف الحكومة المصرية .

وعمل هنتر على أن يحرك دائما شبح التهديد الجاثم على بربرة منذ حوادث السودان الأخيرة ، وذلك لكى يمنع السلطات البريطانية فى القاهرة أو الوزارة فى لندن من تعديل قراراتها. ونادى بضرورة وضع هذا الميناء « مؤقتا تحت إدارة المقيم فى عدن » (١) ضرورة كذبها هو نفسه فى نفس التقرير ، حينما عاد وذكر أنه لا يعتقد أن الصوماليين أو الجالا أو القبائل الأخرى ستقوم بثورة فى الحال»(٢).

وساعد هذا التصريح السير إيفيلين بارنج على أن يعترف بدوره بأن الحكومة الخديوية لا تشعر بأنها مجبرة أو مضطرة إلى إخلاء هذه المناطق ، خصوصاً وإن نوبار باشا كان يرغب فى أن يتمهل على المسألة ، ويتركها معقلة إلى أن تنتهى مهمة الجنرال غردون فى الخرطوم (٣) . ولقد إعترف القنصل العام البريطانى بخطورة مهمة هنتر فى هرر ( ) ولكنه إحتفظ بمبدأ إخلاء ذلك الاقليم ، مدعيا بضرورة ذلك للمالية المصرية ، وذكر أن « إدارة هذا الأقليم تعتبر خسارة لمصر ، سواء فى الرجال أو فى الأموال » (٥) حجة غريبة لأنه بالرغم من أن ميزانية الميناءين كانت

---

(١) المذكرة هنتر مرفقة بتقرير بارنج إلى جرانفيل فى ١٧ أبريل سنة ١٨٨٤ .

(٢) المذكرة السابقة F. O. 14'/193. No. 435.

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/193. No. 435.

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) الوثيقة السابقة .

مدينة ، لأنها كانا يمونان عدن ، فان ميزانية هرر كانت دائنة بشكل واضح ، مما يغطى عجز ميزانية الميناثين ويرسل بالفائض للخزانة العامة فى القاهرة : كان عجز ميناء زيلع يبلغ ٣ر٥٠٠ جنيه (إيرادات ٥ر٦٠٠ ومصرفات ٩ر١٠٥) وعجز ميناء بربرة ٢ر٩٦٣ جنيه (إيرادات ٦ر٠٧٤ ومصروفات ٩ر٠٧٤) أما إقليم هرر فكانت مصروفاته تبلغ ٦٠ر٢٢٩ جنيه وإيراداته تبلغ ٧٥ر٥١٠ جنيه .ولم يكلف القنصل العام البريطانى نفسه عناء بحث هذه الميزانية ، وأن يرى منها أن إخلاء تلك الأقاليم سيكون خسارة واضحة على الميزانية المصرية ، ولكنه إدعى أن إدارة هذا الإقليم تعتبر خسارة لمصر سواء فى الرجال وفى الأموال . وعلى أى حال فان حكومة لندن قد تبنت هذه الحجة الكاذبة . ولما كان السير إيفيلين بارنج قد رأى عدم صواب إرسال هنتر فى مهمة إخلاء هرر فانه طلب إلى الحكومة الخديوية أن تعهد بهذه المهمة إلى « أحسن موظف قدير من الأهالى » (١) واصر على ضرورة العملية ، والاسراع فى تنفيذها « للأسباب المالية » (٢) .

(٣) حقوق السيادة العثمانية ـ

كانت نية بريطانيا معقودة على ألا تدخل مع السلطان فى مفاوضات تخص مصر نفسها إلا بعد أن تتركز حوادث السودان والوضعية الجديدة فيه . ولكن هذا لم يمنع بريطانيا من أن تدعو السلطان ــ ذراً للرماد فى الأعين الى أن يباشر سلطته على موانى الساحل المصرى فى البحر الأحمر وأن يحتلها بجنوده،(٣) وذلك بوصفه صاحب السيادة على مصر . ولقد طلبت منه بريطانيا سراً أن يطابق فى هذه

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٢ مايو سنة ١٨٨٤ F.O 141 190 No. 235

(٢) الوثيقة السابقة

(٣) جرانفيل إلى دافرين فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ (C. 4417.) No. 21.

الأراضى التى ستوضع تحت إدارته المباشرة نصوص الاتفاقيات القائمة بين بريطانيا العظمى وتركيا، وذلك فيما يخص حرية التجارة والملاحة ونسبة الضرائب ورسوم الجمارك والغاء تجارة الرقيق. وكان هذا هو مايخص سواحل البحر الأحمر، أى إلى الشمال من بوغاز باب المندب.

وكانت المسألة هامة ومعقدة بالنسبة لتركيا، وتتطلب بحثا من كل النواحى خصوصاوأن القوات البريطانية كانت موجودة بالفعل فى كل من سواكن ومصوع وكان معنى إرسال قوات تركية إلى هناك هو إستغلالها فى الحرب ضد الثوار السودانيين أو محاولة تطويقهم من قواعد تحتلها بريطانيا بالفعل.

وكان للمسألة لون آخر مادامت بريطانيا ترفض التحدث والتفاوض مع تركيا بشأن مصر نفسها. فكان معنى إرسال القوات العثمانية هو إستخدامها فى الوصول الى تسوية خاصة بجزء صغير من المسألة المصرية، بجزء صغير من فرع من فروعها، دون أن يمس ذلك لب الموضوع وأساسه. وكانت بريطانيا قد أجبرت الحكومة الخديوية على إصدار أمرها باخلاء السودان دون أن تستشير تركيا فى هذا الأمر. فكانت بريطانيا إذن تطوق مايحلو لها فى الامبراطورية المصرية، وترفض التحدث بشأن وشأن مركزها فى مصر بالنسبة الى تركيا. ثم تدعو السلطان صاحب السيادة الى احتلال موانى البحر الأحمر، وتجعل ذلك مشروطا بشروط، على السلطان أن يقبلها قبل إستلامه لهذه الأراضى. ولم يكن الباب العالى على علم بكل ما ترسمه السلطات البريطانية فى القاهرة، ولكن قبوله لهذه الدعوة كان يحمل معنى الاعتراف بسلطة بريطانيا الفعلية فى تقرير شئون مصر، ودعوته — أو دعوة غيره إن حلا لها الأمر — إلى تنفيذ هذا الجزء أو ذاك من خططها. فكان الموقف إذن معقداً أمام الباب العالى، ولم يكن يرى له أى مخرج، خصوصاوأن بريطانيا تحدثت

معه عن موانى للبحر الأحمر ، ولكنها كانت قد أخذت فى تنفيذ خطتها الخاصة بسحب القوات والسلطات المصرية من هرر بمجرد أن تسمح لها الظروف بذلك .

وكان البريطانيون قد رسموا أمرا إجلاء المصريين عن كل المدن والموانى والنقط التى يحتلونها على ساحل الصومال ، من باب المندب إلى رأس حافون ، بما فى ذلك موانى تاجورة وزيلع وبربرة،ودن أن يعرف أحدأمصيرهذه الأقاليم. وكان هذا الاجبار على إخلاء سواحل الصومال يتعارض مع الاتفاقية الانجليزية — المصرية المعقودة سنة ١٨٧٧ . وكانت إنجلترا قد إعترفت فى هذه الاتفاقية بسلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر والجنوبية لخليج عدن حتى رأس حافون.ولكى تدعم وزارة الخارجية البريطانيةموقفهاكتبت فى ٢٩ من مايو سنة ١٨٨٤ أن كل سواحل الصومال كانت منذ عام ١٨٧٧ تحت سلطة مصر الفعلية ، ولكنها رفضت فى نفس الوقت أن تعترف بالسيادة العثمانية على مجموع هذه السواحل .موقف غريب تكذبه نصوص المعاهدة،ويفضح نية بريطانيا بشأن السيادة على الأجزاء التى لاترغب فى الاعتراف بالسيادة العثمانية عليها .

وكانت اتفاقية سنة ١٨٧٧ تشتمل على مادة تتعهد فيها مصر بألا تتنازل عن أى جزء من الساحل إلى دولة أجنبية . وكان وضع مثل هذه المادة فى صلب المعاهدة مما يحدد من حقوق السيادة العثمانية بطريقة تعنتية. وكان هذا هو السبب الذى دفع السلطان الى طلب إبعاد هذه المادة قبل أن يصدق على المعاهدة . وأرادت وزارة الخارجية البريطانية أن تلعب على هذه النقطة أيضا ، وذكرت أن الباب العالى قد رفض الشرط الذى وضعته هى (انجلترا) لاعترافها بالسيادة العثمانية على تلك الاراضى والسواحل فى معاهدة سنة ١٨٧٧ فيمكننا أن نقول إذن أن

بريطانيا أرادت متخلص من معاهدة ١٨٧٧ التى اعترفت فيها بسلطة مصر الفعلية تحت السيادة على كل بلاد الصومال حتى رأس حافون :

(٤) الشروط البريطانية : —

كانت السياسة البريطانية تهدف الى تقسيم السواحل بين باب المندب ورأس حافون الى قسمين ، وتعامل كل قسم منها معاملة خاصة : القسم الأول يمتد من باب المندب الى زيلع ، وهو يحيط بأراضى أوبوك الفرنسية ، وكان مهددا بأن يكون موضوع التوسع الفرنسى المقبل فى تلك المنطقة، أما القسم الثانى فيمتد من الشرق من زيلع حتى رأس حافون ، وكان أهم موانيه هى بربرة ، الواقعة أمام عدن ، والحيوية بالنسبة لتموين هذه القاعدة الاستراتيجية البريطانية الهامة . واعترفت وزارة الخارجية البريطانية بأن الباب العالى قد قام بمباشرة حقوق سيادته على الأراضى الممتدة من بوغاز باب المندب حتى زيلع ، واعترفت أيضا بأن « حقوق السلطان على هذا الجزء لم تكن موضوع أى مناقشة ، رغم أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لم تعترف بها أبداً »(١) أما فيما يخص الجزء الثانى من السواحل فان بريطانيا إدعت أنها قد رفضت مرات عديدة الاعتراف « بادعاءات السلطان الخاصة بالسيادة على قبائل الصومال الموجودة بين زيلع ورأس حافون »(٢).

وأخيراً فان وزارة الخارجية البريطانية قد إقترحت على الباب العالى أن يقوم ، فى حالة ما إذا كان إخلاء المصريين سيدعوه للحركة ، إلى العمل على المحافظة على سلطة الدولة العثمانية على تاجوة وزيلع. وكانت حكومة الملكة مستعدة للاعتراف

(c.4417) No. 25.

(١) جرانفيل إلى دافرين فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) المرجع السابق ، نفس الوثيقة .

تحت شرط خاصة بسلطة الدولة العثمانية على هذا الجزء من الساحل الذى كان دائما تحت سلطة مصر الفعلية ، والممتد حتى زيلع ، والذى يشتمل عليها أيضا . ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت تسعى إلى فرض شروطها على تركيا قبل أن تستلم الادارة فى تلك السواحل والموانى تدخل غريب بين صاحب السيادة وتابعه الخاضع له،ويتنافى مع إدعاء بريطانيا أمر ضمان إستقلال الدولة العثمانية،والمحافظة على سلامة أراضيها . وكان تدخلا فريدا فى نوعه من ناحية أخرى لأنه كان يجعل إستلام تركيا لتلك الأراضى ومباشرتها سلطتها عليها مشروطا بنفس الشرط الذى كانت تركيا قد رفضته فى معاهدة سنة ١٨٧٧.إذ أن الشروط التى كانت بريطانيا ترغب فى فرضها الآن هى إلغاء تجارة الرقيق والتعهد بعدم جباية أى ضرائب أو رسوم جمركية فى تاجورة وزيلع أكثر مما حددته المعاهدة الانجليزية المصرية عام ١٨٧٧ وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أى جزء من أجزاء تلك الأراضى والسواحل لدولة أجنبية (١) .

وفى نفس المذكرة سمحت وزارة الخارجية البريطانية لنفسها بأن تبلغ الباب العالى نياتها بشأن ذلك الجزء الثانى من الساحل،وهو الواقع إلى الشرق من زيلع. وشرحت له أنها تريد أن تعمل الترتيبات التى ستراها ضرورية للمحافظة على النظام ولحماية المصالح البريطانية،وخصوصا فى بربرة التى كانت عدن عالة عليها فى التموين. ولقد وصفت وزارة الخارجية البريطانية سحب حاميات الخديو بأنها « تخلى Abandon الحكومة المصرية عن سواحل الصومال» (٢). وذكرت أن هذا الانسحاب « سينهى إتفاقية عام ١٨٧٧ بين انجلترا ومصر» (٣) وهى تلك الاتفاقية التى وضعت فيها بريطانيا شرطا على إعترافها بالسلطة المصرية . وأضافت أن هذه الاتفاقية «لم

---

(١) المرجع السابق ، نفس الوثيقة .

(٢) جرانفيل الى دافرين فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤. (C. 4417.) No. 25.

(٣) نفس الوثيقة .

تطبق أبداً نتيجة لرفض السلطات قبول الشرط الذى فرضته المادة الخامسة»(١).

وليس هناك داع لتكرار واقع الأمر ، وذكر أن سحب القوات المصرية كان أمرا مفروضا من جانب بريطانيا .وحتى نوبار باشا — وهو المعروف بحبه للانجليز وعدائه لتركيا وخصوصا بسبب مذابح الأرمن — فانه كان «يرغب فى الاحتفاظ بالوضع القائم فى ذلك الوقت» (٢) .

وكان ايجرتون ، القنصل العام البريطانى بالنيابة فى القاهرة ، يتردد نفسه فى دفع الحكومة الخديوية الى البدء فى عملية الانسحاب من بلاد الصومال .ولكن وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند كانتا تتطلعان الى إقامة سلطة امبراطورية قوية فى خليج عدن ، قبل ان تتدخل دول أخرى فى المسألة وأرادوا أن يستغلوا مسألة حقوق السيادة العثمانية كعامل مضاد للنشاط الفرنسى فى أوبوك ، يحد من التوسع الفرنسى على شواطىء الصومال اذ أن فرنسا كانت قد بدأت فى الاهتمام بأراضى أوبوك حتى لا تترك الميدان خاليا أمام بريطانيا ، تفعل فيه ما تشاء .

---

(١) نفس الوثيقة .

(٢) ايجرتون الى جرانفيل فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/193. No. 593.

الفصل الرابع عشر

بداية الحركة الفرنسية

(١) استمرار عدم الاهتمام بأوبوك :

كانت وزارة البحرية الفرنسية قد أهملت أوبوك منذ شرائها لهذه الأرض فى عام ١٨٦٢ . وكانت هذه الجماعة من التجار المغامرين الذين تمكنوا من الإقامة فى تلك المنطقة قد قامت بها على مسئوليتها . ولقد سرت الإشاعة فعلا فى أوائل عام ١٨٨٢ بأن الحكومة قد تنازلت عن حقوقها على أوبوك . ولكن نشاط الايطاليين المتزايد فى شرق إفريقية دفع حكومة الجمهورية إلى التفكير فى الاستفادة من أوبوك بشكل ما حتى ولو عن طريق إقامة محطة بحرية فيها لخدمة الملاحة مع الشرق الأقصى . وأبلغ وزير الخارجية نائب قنصله فى عدن أنه ليس لدى الحكومة نية التخلى عن أوبوك ، بل وأن نيتها على العكس من ذلك تتجه إلى محاولة الاستفادة منها وتنظيمها . وعلى أى حال فان عدم تصرف وزارة البحرية قد أجبر وزارة الخارجية على أن تقنع باتخاذ أقل الوسائل اللازمة لتأكد سلطة فرنسا هناك دون أن تفرض على الحكومة دفع مصاريف لا تتناسب مع ما قد تعود به منطقة أوبوك من ربح عاجل . وكتب وزير الخارجية الى زميله وزير البحرية وشرح له أن وزارته قد فكرت فى أن تكتفى ، بدلا من إرسال موظف خاص وبشكل دائم إلى أوبوك ، بأن تكلف نائب القنصل فى عدن بالذهاب إليها والاقامة بها لمدة عدة أيام من كل عام ، وذلك لكى يتعرف حاجات المستعمرين ، ويدخل فى علاقات مع الأهالى ، بصفته مندوبا عن حكومة الجمهورية (١) . ولكن هذا المشروع لم ينفذ .

---

(١) Le 5 Avril 1882, F. O. M. 1014 - 7.

وفى أوائل عام ١٨٨٢ قتل الصوماليين أرنو Arnoux المستعمر الفرنسى وأبرق القنصل من عدن أنه قد أصبح من الضرورى تنظيم قوة بوليس فى أوبوك لحمايه الفرنسيين والمحافظة على النظام (١). وكانت هذه الحادثة فرصة مواتية للبدء فى إقامة إدارة فى أوبوك بشكل ما.

وبدأت السفينة بيسون Bisson التحقيق هناك، وكان من الصعب عليها أن تعثر على القتلة فى مثل هذه الظروف. ولذلك فاننا نجد أن قبودان تلك السفينة يبلغ حكومته فى أحد تقاريره (١٥ من أبريل) أن الموقف لايزال صعبا، وأكد أن أحداً لن يتمكن من أن يقيم أى منشأة لها قيمتها أو أهميتها، مادامت الحكومة لم تقرر الاستيلاء الفعلى على أوبوك. ولم ترفع علىها رسميا هناك، ولم ترسل موظفا له إختصاصات رسمية لتمثيلها بأى لقب كان: حاكم أو قائد أومقيم أو غيره، ولكن يعتمد على قوة مسلحة أو قوة بوليس كافية لضمان هدوء الأهالى، وطالما بقيت هذه الحكومة دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد وضمان ممتلكاتهم أمام الأهالى المتوحشين (٢).

ولقد إهتم القبودان كذلك بمسألة «حقوق» بلاده فذكر أن الوقت قد حان للتفكير فيها، خصوصا وأن جميع من وقعوا على معاهدة ١٨٦٢ قد توفوا، وإذا مرت فترة أخرى دون أن يقيم الفرنسيون فى تلك المنطقة، فان أحداً لن يتذكر بعد ذلك أن فرنسا «حقوقا» على أوبوك، وأنها حصلت عليها وإشترتها نقدا. ولربما إضطرت فرنسا بعد ذلك إلى دفع تعويضات من جديد لمن سيدعى أنه صاحب الأرض الشرعى (٣).

---

(١) Le Commandant du (Bisson) Aden, F. O. M. 1014-7.

(٢) Ministre de la Marine. Note, le 3 Mai, 1882, F.O.M. 1014-7

(٣) الوثيقة السابقة.

ورغم إصرار كل من القبودان ونائب القنصل الفرنسى فى عدن فان وزير البحرية والمستعمرات لم يحاول أن يقتنع بوجهات نظرهما ، أن يوافق على الإجراءات التى نادوا باتخاذها (١) . حقيقة أن بعض المشايخ المحليين كانوا قد أظهروا رغبتهم منذ بعض الوقت فى وضع أنفسهم تحت الحماية الفرنسية، ولكنهم « كانوا موزعين بين الخوف من أن تسوء علاقاتهم مع مصر ورغبتهم فى الحصول على الحماية الفرنسية» (٢). وهكذا نجد أن أى توسع فرنسى حول أوبوك كان محدودا بحقوق سيادة الدولة العثمانية . أما أوبوك فى حد ذاتها فانها لم تظهر على أنها ستكون كبيرة الفائدة لفرنسا: فكانت جونتها صغيرة جداً ، وأراضيها قاحلة دون أى نباتات ، ومياهها نادرة ورديئة ، أما إقامة علاقات تجارية فكانت أمراً يستدعى وقتا طويلا ، ولم تكن الحالة تسمح بارسال موظف أو مقيم فرنسى اليها (٣) .

وبقيت الحال إذن على ماهى عليه دون تغيير ، وفى العام التالى إستلم وزير الخارجية الفرنسية ، عن طريق نائب القنصل فى عدن ، تقارير سوليبيه Soleillet التى إشتملت على معلومات خاصة بمستقبل أوبوك وعن المحاولات التى قام بها وكلاء وعملاء الحكومة الايطالية للحصول على ثقة منليك الثانى ملك شوا وإستئثارهم بصداقته أو مصادقته . ولكن هذه التقارير لم تنجح فى إجبار الحكومة الفرنسية على تغيير موقفها . حقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب فى تنمية العلاقات الودية مع منليك ، وفى ألا تترك المفاتحات الودية التى أظهرها لها تضعف مع الزمن.

---

(١) Le Comandat du (Bisson) Aden, le 1 er mai, 1882. F.O.M. 1014-7

(٢) Rapport du Capitaine du (Pluvier) Aden le 4 Juin, 1882. F O.M. 1014-7.

(٣) Le Commandant du (Vaudreuil) Aden; le 24 juin. 1882. F.O.M. 1014 - 7.

ولكن الوزير لم يكن يرغب فى أن يعهد الى سوليبه بأمر الدخول فى علاقات مع هذا الملك باسم فرنسا . ورغما من نشاط هذا الشخص فان أخلاقه وحوادثه السابقة كانت تشير الى أفضلية عدم قبول خدماته إلا بتحفظ كبير . ولذلك فان الوزير قد إقترح أن يرسل الى ملك شوا ، عن طريق نائب قنصلية عدن ، تعبيرا عن الود الفرنسى تجاهه «حالما تسنح له الفرصة للقيام بذلك» (١).

(٢) تعيين لاجارد : ـ

وبقى الحال على ذلك حتى شهر ديسمبر عام ١٨٨٣ حين وصلت الأنباء عن دخول إحدى فصائل الجنود المصريين فى أراضى أوبوك. وكان هذا الأمر فى الواقع تمويها واضحا ومجرد إدعاء ، إذ أن انجلترا كانت تضغط على مصر فى ذلك الوقت لإجبارها على إخلاء الأقاليم السودانية ، مما دفع فرنسا إلى تأكيد ملكيتها لأوبوك . وقرر وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسى فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضى التى ستمنح لـ Mesnier, Poingdestre لإنشاء مخزن للفحم . وفى نفس الوقت قابل القائم بالأعمال الفرنسية فى القاهرة شريف باشا وإعترف له الوزير المصرى بالسيادة الفرنسية على أرض أوبوك ، وإعترف أيضا بأن عدم وجود أى علامات بين الأراضى الفرنسية والمناطق المجاورة كانت هى السبب الرئيسى لتلك المصاعب .

وإنتهزت إدارة المستعمرات فى باريس هذا الموقف لتكليف أحد الموظفين بالذهاب إلى أوبوك ، والتفاوض مع موظف مصرى مختص فى أمر عقد إتفاقية لتحديد الحدود . وإدعت أنه ليس لها من مصلحة سوى القضاء على كل سبب

---

(١) Ministre des Affaires Etrangères à l'Amiral Peyron, Ministre de la Marine, le 5 Octobre. 1883. F.O.M. 1012.

للخلافات التى قد تنشأ ، وإثبات حقوق ملكيتها على الأراضى التى يمتلكونها أوبوك بطريقة حاسمة لاتدع مجالا للشك (١) .

وكان هذا الموظف الذى وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة هو لاجارد ، الذى أنشأ المستعمرة الفرنسية فى بلاد الصومال وكان عليه أن يسافرفى يوم ٢٠ يناير ويذهب على السفينة L'Infernal فى عدن . وبعدوصوله إلىأوبوككان عليه أن يقوم مع قبودان هذه السفينة بالمهمة التى عهدت بها الحكومة إليه . ثم كان على وزيرى الخارجية والبحرية والمستعمرات أن يتشاورا سويا لتقرير الأوامر التى ستصدر اليه بعد ذلك (٢) . وعلى أى حال فان هذه التعليمات غير مسجلة فى أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية ، ولا فى أرشيفات فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) .

وكان وصول لاجارد إلى خليج عدن سببا فى إثارة شكوك السلطات البريطانية التى كانت تستعد فى ذلك الوقت الاستيلاء على ميراث مصر الواقع على الساحل الافريقى لذلك الخليج . وكانت بريطانيا عازمة على ألا تترك أيدى فرنسا حرة للعمل على مضايقتها فى المناطق القريبة من عدن ، وفى النقط الهامة بالنسبة لهذه القاعدة البحرية . وبدأت المنافسة البريطانية الفرنسية تظهر واضحة للعيان إبتداء من شهر مارس سنة ١٨٨٤ حينما تحدث اللورد فيتزموريس فى اليوم الثالث من ذلك الشهر عن الموقف العام فى شمال شرق إفريقية ، ونعت حقوق فرنسا على أوبوك بأنها «إدعاءات» pretentions فاضطر السفير الفرنسى فى لندن إلى أن

---

(١) Sous-Secrétaire d'Etat au Président du Conseil et, Ministre des Affaires Etrangères. Paris, le 5 Janvier, 1884. F.O.M. 1022.

(٢) وزير البحرية والمستعمرات إلى وكيل الوزارة لشئون المستعمرات فى ٩ يناير سنة ١٨٨٤ F. O. M. 1022.

يبلغ حكومة المملكة رسميا أن أوبوك كانت «منذ وقت طويل إحدى الممتلكات الفرنسية»(١). ولكن وزارة الخارجية البريطانية إستترت وراء عدم إبلاغ فرنسا لها ذلك الأمر رسميا فى حينه، وذكرت أن الحكومة الخديوية قد عارضت دائما «حقوق» فرنسا فى هذا الموضوع، وأن حكومة المملكة لم تعترف أبدا بمثل هذه الملكية الفرنسية، وأن تصريحات اللورد أيدموند فيتزموريس قد إستخدمت الألفاظ التى تنطبق على حقيقة الموقف، حين وصفت حقوق فرنسا بأنها إدعاءات (٢).

ولكن بريطانيا كانت تعرف أنها لاتستطيع أبعاد فرنسا إلا بالقوة، وسيكون ذلك، ان نجح، على حساب مضايقات أخرى فى مصر، تقوم بها فرنسا ضدها، ولذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية قبلت ضمناً مبدأ ملكية فرنسا لأوبوك، ولكنها أرادت أن تمنع التوسع الفرنسى فى هذه المنطقة، فاقترحت عدم اثارة المصاعب أمام فرنسا فى مسألة ملكيتها لأوبوك نفسها، ولكن على شرط أن تقبل حكومة فرنسا ابلاغ بريطانيا عن الحدود المضبوطة لأراضى أوبوك المذكورة. (٣). ولم تكن الحكومة الفرنسية من البلاهة بأن تجيب على مثل هذا الاقتراح، فى الوقت الذى رأت فيه بريطانيا تستعد للاستيلاء على الأراضى المصرية رغم المعاهدات الدولية القائمة. وكان وجود لاجارد نفسه فى أوبوك يدل على أن الحكومة الفرنسية قد صممت على العمل، والعمل بنشاط، على توسيع حدود أراضى أوبوك. وكان هذا يتطلب من فرنسا الاحتفاظ بحرية العمل، لابتقييد نفسها داخل حدود الأراضى التى إشترتها عام ١٨٦٢ والتى أرادت بريطانيا أن تحصرها فى داخلها.

---

(١) المسيو وادنجتون الى اللورد جرانفيل فى ٤ مارس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 10.
(٢) جرانفيل الى وادنجتون فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 11
(٣) الوثيقة السابقة.

(٣) بداية العمل: —

صممت الحكومة الفرنسية على العمل فى شرق إفريقية ، وكان عليها أن تبدأ بتنظيم أوبوك ، التى ستكون قاعدة عملياتها المقبلة هناك . فأرسلت سفينة حربية إلى ذلك الميناء وأمرتها بالبقاء فيه . ولقد أنزلت هذه السفينة إثنى عشر جنديا ، كحامية للساحل ، وكان قائدها يتمتع بسلطات المقيم السياسى ، أى نفس السلطات التى تعطيها بريطانيا لممثلها فى عدن . وعلاوة على ذلك فقد وقع وزير البحرية والمستعمرات على إتفاق مع مؤسسة J. Mesnier et Cie تعهدت فيه الحكومة من جانبها بأن تصدر أمرها إلى جميع سفنها التى تعبر بوغاز باب المندب ، سواء فى الذهاب أو الأياب ، بأن تتزود بالفحم من هناك ، وتعهدت هذه المؤسسة من ناحيتها بانشاء مخزن للفحم فى أقرب وقت ممكن فى أوبوك . وكانت هذه هى الأسس التى قامت عليها أولى المنشآت الفرنسية فى بلاد الصومال ، وكانت تهدف أن توفر للسفن الحربيه الفرنسية نقطة وقاعدة تستطيع أن تتموين فيها بالوقود ودون أن تبقى تحت رحمة السلطات البريطانية فى عدن . أما فيما يخص المزايا الاخرى التى ستحصل فرنسا عليها من استيلائها الفعلى على أراضى أوبوك وذلك فى نواحى التجارة والنفوذ السياسى فستأتى فى حينها (١) وبعد أن تنشىء الحكومة الفرنسية نقطة الارتكاز، والقاعدة اللازمة لها

وكانت الحكومة الفرنسية تعتمد فى تلك المنطقة على لاجارد، الذى اختارته لمنصب «قومندان» أوبوك إذ أنه كان نشطا ومملوءا بالغيرة على مصالح بلاده وكان لاجارد قد صمم على اقامة سلطة حكومته على كل النقط اللازمة لخلق المستعمرة

(١) M. Bertrand, Vice-Consul de France à Aden à mgr. F Taurin Cahagne. Aden, le 27 mai, 1884. F.O.M. 1022.

الفرنسية الجديدة، وضمان حسن سير العمل فيها، وأشار على وزير البحرية والمستعمرات في تقرير ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٤ إلى «الحماية التي فرضها المندوب القنصلي [هنري] على دونجاريتا ، والواقعة بين زيلع وبربرة ....وأهميتها القصوى لتموين المستعمرة بالعجول والجمال »(١) .

وكانت الأسباب التي دفعت البريطانيين إلى الاقامة في بربرة هي رغبتهم في الاحتفاظ بذلك المكان الذي يمون عدن . وكانت دونجاريتا تقوم بنفس الدور بالنسبة لأوبوك . ورغما عن أن هذه القرية لم تكن ميناء بالمعنى المفهوم ، إلا أن أوبوك كانت تستورد منها مايلزمها من المأكولات بكميات وافرة وبسعر بسيط ، في الوقت الذي كانت فيه منتجات الدناقل التي تأتي من قبة الخراب وأمبادو مرتفعة الثمن ، وتصل بكميات بسيطة . ولقد رأى لاجارد أن في إمكان تلك القرية أن تصبح «مفيدة جداً دون أي شك »(٢) ، خصوصا وأن الشيوخ المحليين فيها كانوا قد طلبوا منه ، ثم من مساعدة هنري ، أن تعلن فرنسا حمايتها عليهم. وقال لاجارد «إنني متأكد من أننا لن نجد أي صعوبة مع هؤلاء الشيوخ الذين يطلبون قبل أي شيء ألا يصبحوا إنجليز»(٣) .

ولكن هناك عاملا إستراتيجيا لم يتحدث عنه لاجارد في حينه ، أو لم يسجله على الورق ، عاملا هاما دفعه إلى محاولة إقامة حماية فرنسية على تلك القرية . وكان وقوعها بين زيلع وبربرة يصعب على بريطانيا الاستيلاء على كل ساحل الصومال بين هاذين الميناءين بشكل موحد ، وقد يساعد فرنسا على الاستيلاء على زيلع

---

(١) F.O.M. 1022. Dépêche Dept. No. 185.

(٢) Dépêche Dept. No. 185. le 22 Avril 1884. F.O.M. 1022.

(٣) الوثيقة السابقة .

نفسها فى منطقه نفوذها إن نجحت فى الاحتفاظ بهذه القرية ، أو قد تستخدمها أداة للمقايضة إذا مارغبت بريطانيا فى الوصول إلى اتفاق خاص بتحديد مناطق النفوذ فى بلاد الصومال ورغم عدم وجود وثائق رسمية فى أرشيفات وزارة المستعمرات تدل على صراحة على سياسة لاجارد ، فان نيته لن تخفى طويلا ، خصوصا فى مسألة زيلع نفسها . والطريقة التى حاول بها أن يقيم حماية فرنسية عليها كما سنرى فيما بعد .

وعلى أى حال فان فرنسا كانت قد بدأت فى التوسع فى بلاد الصومال ،ونجد أن إحدى السفن الفرنسية تصل إلى رأس على فى يوم ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٤ . وكانت هذه القرية هى الميناء الصيفى لتاجورة ، وتقع إلى مسافة ربع ساعة منها ، وعلى حدود نطاقها الإدارى ،وتدخل بطبيعة الحال فى نطاق الأراضى التابعة لمصر . ومأن وصلت السفينة حتى نزل منها عشرة من الفرنسيين يصحبهم إبراهيم محمد « وزير » تاجورة ، وطافوا بأراضى رأس على ، وقرب الميناء ، ثم إقتربوا من المكان الذى يرفرف عليه العلم الخديوى فوق السارية ، وذكروا لحامد محمد «شيخ » تاجورة أن ميناء رأس على قد أصبح ملكا لهم ، وأنهم سيعودون بعد ستة أيام للاستيلاء عليه(١) . وكان حامد محمد شيخ تاجورة وكمال أبو بكر رئيس الجمارك فيها من موظفى الحكومة الخديوية ، فأسرعا بكتابة تقرير عما حدث ، وأرسلاه إلى محافظ زيلع ، لرفعه إلى الحاكم فى هرر ، وطلبا من الحكومة فيه إرسال عشرين جنديا وأحد الملازمين إلى رأس على ، وبقائهم فيها كحامية مصرية .

---

(١) محافظ زيلع الى نوبار باشا فى أول مايو سنة ١٨٨٤ — أنظر أرشيفات عابدين : **السودان / مجلد ٣ .**

(٤) بعثة لى ماى :

ولقد حاول برتران Bertrand نائب القنصل الفرنسى فى عدن، الاستعانة بالعناصر التى تستطيع المساهمة فى إنجاح مستعمرة أوبوك ، والعمل على إزدهارها . فطلب من المونسنيور توران كابان Mgr Tourin Cabagne المطران ورئيس بعثة التبشير الفرنسية فى بلاد الجالا والذى كان يقيم منذ سنوات عديدة فى هرر. أن يقوم بانشاء بعثة تبشيرية جديدة فى أوبوك ، وذكر له أن الحكومة مستعدة لمنحه الأراضى اللازمة لبناء كنيسة وبيوت للمبشرين وللنشاط اللازم لهم. وعلاوة على ذلك فان الحكومة الفرنسية أرادت معرفة الحالة فى هرر ، والنشاط البريطانى فى ذلك الاقليم المصرى . فأوصى نائب القنصل المذكور رئيس بعثة التبشير فى هذا الاقليم خيرا بزميل له هو لى ماى M. le May نائب القنصل الفرنسى فى الخرطوم، وهو الذى لم يتمكن من الوصول الى مركز وظيفته بسبب ثورة السودان، والذى كلفه المسيو بارير ، المعتمد الدبلوماسى والقنصل العام الفرنسى فى القاهرة ، بمهمة خاصة فى هرر . وكان من الطبيعى أن يتسبب جلاء الجنود المصريين عن هرر — وهو الأمر الذى قد وصلت شائعات كثيرة عنه — فى خلق مصاعب ومشاكل كبيرة للتجار الفرنسيين وللمبشرين الكاثوليك الفرنسيين الموجودين فى ذلك الاقليم . فأعلن الأسقف أنه يهتم تمام الاهتمام باقامة منشأة فرنسية فى أوبوك، وبتقويتها ونموها، إذ أنها ستكون رأس الطريق الذى تسير فيه البعثات إلى بلاد شوا ، وذكر فى تواضع المبشرين « أن إزدهار أوبوك هو عامل لازدهارهم شخصيا » (١) (أى المبشرين) .

ووصل جاستون لى ماى نائب القنصل الفرنسى فى الخرطوم إلى هرر قرب

(١) Mgr. Taurin, à M. Bertrand. Harrar, le 15 juin 1883. F.O.M. 1022.

نهاية شهر مايو سنة ١٨٨٤ . وكتب تقريره عن الحالة فى بلاد الصومال وهرر وأقاليم الجالا الخاضعة لمصر ، وعن المستقبل التجارى لأراضى أوبوك الفرنسية — كتبه بعد عودته إلى الاسكندرية ، وذلك فى ٢٥ من يوليو سنة ١٨٨٤(١) .

وكان قد رأى عند مروره فى مصوع كيف أن كل السودان الشرقى قد أصبح خاضعا للسلطات البريطانية . وكانت هذه السلطات تسيطر على هذا الميناء مثل سيطرتها على سواكن وكان هاستنجس Hastings قبودان الفرقاطة Euryalus قد أقام فى «القوناق» بصفته حاكما ومحافظا . وكان هذا يدل على التغيير الشامل الذى أصاب سواحل البحر الأحمر بعد الاحتلال البريطانى لمصر .

وعلى أى حال فان مايهمنا بنوع خاص هو ماذكره نائب القنصل الفرنسى هذا عن أوبوك وبلاد الصومال ، وقد لخصها هو نفسه فى النقط التالية :-

أولا : فيما يخص المستقبل التجارى للمستعمرة ، لن يكون من الحكمة الاعتماد إلا قليلا على التبادل التجارى مع شوا ، إذ أن هذه البلاد لا تصدر سوى العاج الذى يحتكره الملك منليك ، وأن القوافل القليلة التى يمكنها أن تعود من شوا لن تتمكن من تغيير أوبوك وجعلها منشأة تجارية لها أهمية فعلية .

ثانيا : إن الطرق الطبيعية للقوافل تنتهى فى تاجورة (وهى تابعة لمصر) وليس عند أوبوك الموجودة إلى الشمال منها .

ثالثا : لا يمكن الاعتماد إلا قليلا على التجارة مع الحبشة التى ستخرج من مصوع ، وهى المخرج الطبيعى لها ، خصوصا بعد إعلان هذه المحافظة ميناءاً حراً .

رابعا : إن المكان الذى تقع فيه أوبوك لا يمكن إعتباره حتى صدور أوامر

(١) أنظر تقرير (هنري كامل) فى أرشيفات المستعمرات الفرنسية F.O.M. 1022.

أخرى — إلا كمركز يقام عليه محطة فحم ضرورية لحاجيات البحرية الفرنسية ، وليس كمركز تجارى ومخرج لتجارة الحبشة.

خامسا : إن ممثلى البيوت التجارية الثلاثةالتى أقيمت فى أوبوك) وكانا فى حالة تصفية فى ذلك الوقت) هم أرنو Arnaux الذى مات مقتولا ، وسوليبيه Soleillet وبريمون Brémond وهما يقيمان فى شوا ، لم يحصلوا على أية نتيجة إيجابية ، وعلاوة ذلك فانهم قد أساءوا إلى سمعة فرنسا . وذكر أمر خديعتهم لمنليك ، كما خدعوا رجال الأعمال فى باريس ومرسيليا ، أى من موطهم وأرسلهم إلى بلاد الصومال .

سادسا . يأتى بعد ذلك فرنسيون آخرون فى المرتبة الثانية مثل بيكار Picard (رئيس كراكة سابقا فى قناة السويس) ودى شان Deschamps التاجر فى عدن وليو باريل Léon Barrel ولم يكن تصرفهم وسلوكهم بأحسن من سابقيهم ولا يمكن إعتبارهم إلا كمغامرين.

سابعا : أن منليك الثانى ملك شوا أصبح يشك فى الفرنسيين، نتيجة لخديعة هؤلاء المذكورين له ، فرفض التعامل معهم وأصبح لا يطيق بقاء سوليبيه وبريمون فى بلاده .

ثامنا : كان من نتيجة إرسال الأسلحة والذخائر لمنليك أن غضب يوحنا الرابع ملك الأمهرا وإمبراطور الحبشة ، فأصبح بدوره لا يرغب فى إقامة علاقات مستمرة مع فرنسا . ولذلك فان أحسن طريقة تتبع ستكون هى قصر كل علاقات فرنسية مع الحبشة على تلك يقوم بها نائب القنصل الفرنسى فى مصوع .

* * *

وهكذا نرى أن فرنسا كانت ترغب فى القيام بنشاط فى بلاد الصومال فى الوقت

الذى عملت فيه بريطانيا على إجبار مصر على إخلاء سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وبدأت توسعها هى فى تلك المناطق . وكان إرسال لاجارد إلى أوبوك يهدف إثبات ملكية فرنسا لتلك الأراضى ، وتوسعها منها ، وخلق محطة فحم للسفن الفرنسية ، مستقلة عن عدن .

وكان هذا المشروع يحمل فى طياته محاولة إجتذاب تجارة جنوب الحبشة صوب أوبوك ، ولكن لى ماى أشار إلى قلة أهمية موقع أوبوك بالنسبة لطرق القوافل مع الداخل ، وإلى أن الفرنسيين المقيمين هناك قد أغضبوا منليك ، وأن التجارة لاتبشر بازدياد الأهمية . ولقد نصح بالاحتياط والحذر والمحافظة على الوضع القائم ، فى الحبشة ، أى بالدخول فى علاقات مع يوحنا الرابع عن طريق مصوع ، وبعدم الدخول مع منليك الثانى فى علاقات تتضارب مع هذه المعاملات الأولى ، أو تكون حتى مجرد موازية لها ، وتبدأ من أوبوك .

ولكننا سنرى كيف أن نصائحه لن تلق أذنا صاغية فى باريس ، خصوصا وأن الأحداث قد تتالت فى تلك المنطقة ، مما أجبر فرنسا على النزول إلى الميدان لكى تنشىء مستعمرة لها فى شرق إفريقية ، مستعمرة لها إتصال بجنوب الحبشة عن طريق هرر ، وذلك فى الوقت الذى كانت بريطانيا تحاول فيه فرض سلطتها على ضفتى خليج عدن .

الفصل الخامس عشر

بريطانيا واحتلال بربرة

(١) التعليمات الصادرة لهنتر : —

أرسلت الحكومة البريطانية بالتعليمات التالية إلى الميجر هنتر فى يوم ١٨ من يونيو سنة ١٨٨٤ : يجب عليه « أن يسهل عمل الترتيبات الخاصة بانسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال وأن يعمل على مواجهة كل إمكانية للاخلال بالنظام المحلى أو لاحتلال أجنبى، وذلك بتنفيذ الاتفاقيات مع مشايخ القبائل المحلية »(١)

وكان الجزء المقترح لكى يكون ميدانا لنشاط هذا الضابط على الساحل الافريقى يمتد من شرق زيلع حتى رأس حافرن . أما بقية المنطقة الساحلية ، وهى التى تمتد من باب المندب إلى زيلع ، فكان على هنتر ألا يتدخل فيها ، وذلك على الأقل إلى حين صدور أوامر أخرى ، إذ أن الحكومة البريطانية قد رأت أنها قد تضطر إلى قبول مجهودات الباب العالى لإعادة سلطته عليها تحت شروط خاصة . ولكن بريطانيا كانت قد قررت منع كل تدخل تركى فى المنطقة الواقعة بين زيلع ورأس حافون .

وكان على هنتر أن يسرع فى بدء مفاوضات مباشرة مع القبائل المحلية، وأصرت تعليماته بنوع خاص على الموانى الرئيسية التالية : بلهار، بربرة، ميت، بندر قاسم ، بندر خور ، ، بند مرية ، وحافون . ولكن هذا التحديد لم يكن تحديدا ، ولم يكن يهدف الى اجبار هنتر على التفاوض بشأن كل منها على حدة ، إذ أن المسألة كانت

---

(١) Mr. Grant au Secrétaire du Gouvernement de Bombay, le 18 juin 1884. annexe III à; Mr. Walpole à Sir J. Panucefote. le 11 Septembre 1884 (C 4417,), No. 69.

قبل كل شيء هي الحصول ، قبل إنسحاب المصريين من هناك ، على تعهدات مماثلة لتلك التي وقع عليها سلطان سوقوطرة فى شهر يناير سنة ١٨٧٦ والتى وقع عليها المشايخ المحليون فى سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٥٦ . وكانت المعاهدة مع سوقوطرة قد قيدت السلطان وورثته وخلفائه بتعهد يقضى بعدم التنازل أو البيع أو التسليم لاحتلال أجنبي لأى دولة أجنبية أخرى عن أى جزء من جزيرة سوقوطرة وملحقاتها ولكن بينما كان سلطان سوقوطرة حراً ومستقلا فى وقت توقيعه على هذه المعاهدة لم يكن مشايخ ساحل الصومال يتمتعون بحقوق سيادة . وعلى أى حال فإن بريطانيا قد إدعت أن الانسحاب المقبل للادارة وللحاميات المصرية سيؤثر فى السيادة على سواحل بلاد الصومال ، رغم عدم وجود أى علاقة بينها. وكان من المحال قانونا تسوية هذا الموضوع دون موافقة الباب العالى،لأنه كان صاحب السيادة الشرعية على مصر ، وعلى ملحقات مصر .

وحاولت بريطانيا أن تجد مخرجا للتمويه على تلك المسألة ، فبينما نفذت المعاهدة المعقودة مع سوقوطرة فى يوم توقيعها،رأت بريطانيا عدم تنفيذ التعهدات التى سيوقع عليها مشايخ الصومال المحليين إلا فى اليوم الذى ستنتهى فيه الادارة الفعلية للسلطات المصرية على ساحل الصومال (١)،رغم أن هذا كان تلاعبا واضحا بالنسبة للقانون الدولى، وإنا لنتساءل عما إذا كان فى سلطة هؤلاء المشايخ أن يتنازلوا عن أى حق قبل أن يتسلموه ويتمتعون به ، ومن البديهى أن هؤلاء كانوا رعايا عثمانيين ، تحت سلطة حكومة القاهرة ، مادامت الادارة المصرية موجودة على السواحل ، والعلم المصرى يخفق عليها ، ولم يكن لهم أى حق بالتالى فى التوقيع على

---

(١) Mr. Grant au Secrétaire du Gouvernement de Bombay. le 18 juin, 1884. annexe III à : Mr. Walpole à Sir J. Pauncefote, le 11 Septembre 1884 (C. 4417.). No. 69.

معاهدات أو حتى الدخول فى مفاوضات أو محادثات مع ممثلى دولة أجنبية ،دون تصريح من الباب العالى أو على الأقل من مصر ، بعد أن توافق تركيا على ذلك. وأخيرا فإن إخلاء الحاميات والإدارة المصرية لم يكن إلا عملا إداريا ، ولا يمكنه أن يؤثر على حقوق السيادة بأى شكل ما، مادامت تركيا لم تذكر كلمتها فى الموضوع. وكانت الحكومة البريطانية تعرف ضعف حججها ، ولذلك فإنها كانت تسعى إلى التهرب حتى من هذه المبادىء القانونية، وذلك باحتلال فعلى لبلاد الصومال، ولكنها كانت تحاول أن تعطى لونا شبه قانونى لهذه العملية، تمهيدا لتسهيل إعتراف الدول الاستعمارية الأخرى بها .

وإهتمت حكومة الملكة بمصير بربرة بشكل خاص ، وذلك نظراً لأهمية هذا الميناء الحيوية بالنسبة لعدن. وكان من الواجب أن يتم إنسحاب المصريين من هذا القطاع دون وقوع حادث يذكر . وخولت بريطانيا للميجر هنتر حق إستخدام قوة مسلحة تبقى على تمام الأهبة والاستعداد فى عدن ، ولكنها أمرته بعدم إستخدامها دون تصريح تلغرافى من حكومة الهند، إلا فى حالة الضرورة القصوى. وعلى أى حال فإن هنتر كان يعتقد أن عمل، الترتيبات الخاصة ،مع المشايخ المحليين سيجعله يستغنى عن كل تدخل عسكرى من هذا النوع (١) .

ووصلت هذه التعليمات لهنتر وهو على ساحل بلاد الصومال،فأبرق ذاكراً أن الأهالى سيقبلون توقيع كل إتفاقية مقترحة ، لأنهم كانوا يرحبون باقامة إدارة بريطانية فى بربرة ، ولكنه طلب فى نفس الوقت موافقة الحكومة على تعيين

---

(١) Hunter à Sir J. Fergusson; le 5 juillet 1884. annexe 1 a Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 27 Juillet 1884. (C. 4417). No. 34.

«حرس شخصى» له يتألف من أربعين جنديا(١)، وأوصى اللورد كمبرلى حكومة الهند بالإسراع فى إرسال الحرس الشخصى المطلوب(٢).

(٣) الاتفاقية مع حبر اول :

كان هنتر قد زار زيلع وبربرة وهرر تمهيدا للاحتلال البريطانى لسواحل الصومال، ثم عاد إلى عدن. وفى يوم ١٤ يوليو أبحر إلى بربرة على ظهر سفينة حربية تابعة للهند، حضرت له خصيصا من بمباى، وذلك بعد أن سبقته سفينتين حربيتين بريطانيتين آخرتين منذ يومين، وإنتظرت وصوله إلى هذا الميناء الأفريقى. وكانت السلطات البريطانية فى عدن قد أرسلت منذ أيام قافلة تتكون من خمسين بغل ومائة رجل إلى بربرة (٣)، وكان الرجال من الأعراب والصوماليين، وإستخدمتهم سلطات عدن، وتعهدوا بخدمة الحكومة البريطانية، وأن يحملوا السلاح أن لزم الأمر، ويتطوعوا فى الجيش البريطانى» (٤)

ودعا هنتر كل مشايخ القبائل المحيطة ببربرة للتفاهم معهم قبل الاحتلال النهائى «ولقد حدث كذلك توزيع جنيهات استرلينى، على حد مايقال»(٥). وكانت السلطات البريطانية قد إختارت الحاكم الجديد لبربرة وهو والش Walsh المساعد الثالث للمقيم البريطانى فى عدن، وقررت له خمسين من رجال البوليس الذين سيقع إختيارهم

---

(١) الوثيقة السابقة ملحق ٣، ٤ — اللورد كمبرلى النائب الملك فى الهند فى ٢٧ يوليو واللورد كمبرلى إلى هنتر فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤.

(٢) M.Bertrand, Vice-Consul de France à Aden à M Jules Ferry. Aden, le 15 juillet, 1884.

(٣) الوثيقة السابقة.

(٤) الوثيقة السابقة.

(٥) المسيو برتران نائب قنصل فرنسا فى عدن إلى جول فيرى فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨١

من بين قوات عدن ، إلى أن تصل قوات هندية ، وترسل الى سواحل الصومال ، كحاميات فى زيلع وبربرة (١)

وكانت اقامة هنتر فى بربرة قصيرة اذ أنه لم يبق فيها إلا يومين ، وحضر فى يوم ١٦ يوليو إلى عدن من جديد . وكان قد إستدعى مشايخ الناحية الرئيسيين بمجرد وصوله ، وعددهم خمسة ، لكى يبلغهم القرارات التى إتخذتها حكومة الملكة بالنسبة لأهالى ذلك الجزء من الساحل الافريقى ، قرارات كان من واجب كل منهم أن يظهر إغتباطه بها ، لأنها تدل على عهد جديد من العدالة والرفاهية !! وقد وافق المشايخ بعد إستلامهم البقشيش على حديث الميجر هنتر ، وأعلنوا بأسم قبائلهم التى يمثلونها أنهم سعداء لحضور الانجليز فى بلادهم » . (٢)

توصل هنتر إذن الى جميع توقيعات بعض من مشايخ قبيلة « حبر أول » على الاتفاقية التى جهزها فى عدن قبل حضوره . ولقد قبل هؤلاء المشايخ التوقيع على نص يهدف إلى « المحافظة على إستقلالهم والمحافظة على النظام العام (٣) وذلك نظراً لقرب إنسحاب الحاميات الخديوية من بلادهم . وتعهدوا علاوة على ذلك بألا يبيعوا أو يتنازل أو يتركوا لإحتلال أى دولة أخرى أى جزء من أراضيهم . وضمنوا حرية التجارة لكل السفن التى تحمل العلم البريطانى ، وكذلك سلامة رعايا حكومة جلالة الملكة . وأعلنوا إلغاء تجارة الرقيق ، وأعطوا السفن البريطانية

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) المسيو برتران إلى المسيو جول فيرى ، عدن فى ٢١ من يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٣) أنظر الاتفاقية Agreement الموقعة بين الميجر هنتر ومشايخ « حبر أول » ، فى ١٤ من يوليو سنة ١٨٨٠ ملحق ٢ بتقرير .

Mr. Godley, à Sir J. Pauncefote, le 1 er Aout, 1884: (C 4417) No. 42.

الحق فى مصادرة الرقيق سواء فى البحر أو على البر ، وإستخدام القوة لذلك أن لزم الأمر ، وقبلوا أن يعاملوا الممثلين والمندوبين الذين ستعينهم الحكومة البريطانية بكل اعتبار ، وسمحوا لهم بالاحتفاظ «بحرس شخصى»(١).

وستحتفظ هذه الاتفاقية بشكلها المؤقت الى أن تصدق عليها وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، ولن يكون تطبيقها إلا فى يوم جلاء المصريين .

وبقى على هنتر أن يأخذ الضمانات ويعمل الترتيبات اللازمة لحماية فنار بربرة وخزان المياه فيها . وكان من الواجب ارسال المندوب البريطانى وقوة البوليس البريطانية اليها فى نفس وقت انسحاب المصريين : أما هذا المندوب فسيكون خاضعا خضوعا مباشرا لعدن ، وأما رجال البوليس فسيقع اختيارهم من بين حامية هذه القاعدة البحرية البريطانية ، وسيصير استبدالهم بغيرهم من هناك من وقت لآخر .

ولقد عزم هنتر على عقد إتفاقيات مماثلة مع القبائل الأخرى التى تسكن بلاد الصومال ، وكتب لوزارة الهند فى لندن . «والآن بعد أن عندنا بربرة وأصبحت سياستنا معروفة ، سيصبح بقية الصوماليين مستعدين للتفاوض معنا» (٢) . ولكن ذلك الجزء من الساحل الممتد إلى الشرق من بربرة لم تكن به أى ميناء بمعنى الكلمة ، ولذلك فان هذه الاتفاقيات ستقتصر على عدم التعرض للسفن الغارقة ، وعلى إلغاء الرقيق ، وبطبيعة الحال على عدم التنازل عن أى جزء من أراضيهم إلا لبريطانيا ، وعدم الدخول فى محادثات إلا مع مندوبى بريطانيا .

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الميجر هنتر الى اللورد كمبرلى فى ٢٥ من يوليو سنة ١٨٨٤ — ملحق ١ لتقرير
Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 1er Août, 1884. (C. 4417). No. 42.

(٣) مسألة اخلاء هرر : —

تنبأ برتران Bertrand نائب القنصل الفرنسى فى عدن ، منذ منتصف شهر يوليو سنة ١٨٨٤ بأن البريطانيين سيكتفون فى ذلك الوقت باحتلال زيلع وبربرة على الأقل ، مع ما يحيط بها من أراضى ، ولكنه كان يعتقد أنهم سيمتنعون عن إحتلال هرر .

وكان على السلطات والحاميات المصرية أن تخلى إقليم هرر وعاصمته التى تحمل نفس الاسم ، وتترك هذه البلاد لحكم الأمراء المحليين : «وسيكون هناك كثير من غير الراضين عن تنفيذ هذا الأمر ، فمهما قيل عن سوء الإدارة المصرية ، فانها كانت على الأقل تمنح نوعا من الأمن للتجار من كل الجنسيات ، بينما سيصبح دخول هذه البلاد ممنوعا على كل تاجر أجنبى فى ظل رؤساء القبائل المحليين ، إلا إذا أراد أن يقتل أو تنهب متاجره . إن أصحاب المؤسستين التجاريتين الموجودتين فى عدن ولها فروع فى هرر قد ذكروا بالأمس أنهم سيصدرون أمرهم الى وكلائهم — فى حالة تحقق هذا الخبر — بتصفية أعمالهم وترك البلاد مع السلطات المصرية»(١).

ولقد كان هناك أيضا بعض المبشرين الكاثوليك من جماعة الكابوسين ، وكلهم من الفرنسيين برئاسة المنسنيور توران كاهان ، وكان من الطبيعى أن يجبروا مثل التجار على ترك البلاد ، رغم المصروفات الطائلة التى أنفقوها لإقامتهم فى هرر . ولذلك فان نائب القنصل الفرنسى فى عدن قد حاول أن يجد حلا للمسألة ، وكتب لحكومته : «سيكون علاج هذا السوء هو دفع الملك منليك الثانى الى الاستيلاء على ذلك الاقليم ، واذا مارغبت حكومة فرنسا فى العمل فى

---

(١) M. Bertrand. Vice-Consul de France a Aden à M. Jules Ferry. le 15 Juillet. 1884.

هذا الاتجاه فانها ستجد فى شخص المسنيور توران كاهان ، الذى أقام فى شوا لمدة خمسة عشر عاما ، مساعدا كبير الدهاء ويستمع له الملك جيدا » . (١) ولكن أنباء إخلاء هرر نفسها كانت لاتزال تحتاج إلى تأكيد رسمى .

وفى نفس الوقت الذى كتب فيه نائب القنصل الفرنسى فى عدن هذا التقرير لحكومته إتصل الميجر هنتر برقيا بحكومته لندن . وذكر أنه كان مستعدا للبدء فى مفاوضات مماثلة لما عمله بخصوص بربرة ، وذلك لتسهيل إجلاء المصريين عن هرر (٢) . ولذلك فان وزارة الخارجية البريطانية قد إقترحت على القاهرة أن يقوم هنتر « بمساعدة السلطات المصرية فى هذه العملية » (٣) ، وطلبت من الباب العالى فى نفس الوقت « أن يتخذ الاجراءات اللازمة، نظراً لإنسحاب القوات المصرية وذلك للمحافظة على سلطته فى تاجورة وزيلع طبقا لمذكرة ٢٩ من مايو سنة ١٨٨٤ » . (٤) ولكن الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية رفضا الاجابة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء وبحثه فيه (٥) . وشعرت الحكومة البريطانية أن تركيا ترتب مناورة لربط مصير بربرة بمصير كل من زيلع وتاجورة ، ولذلك فانها صممت على ألا تترك أى أمل لتركيا فى هذا الشأن . وأعلن اللورد أدموند فيتزموريس فى مجلس العموم البريطانى أن نعترف بسيادة سلطان تركيا على بربرة . ولما طالب السفير التركى توضيحا من وزارة الخارجية البريطانية بهذا

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) Major Hunter à Lord Kimberley. le 15 juillet, 1884-annexe à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote. le 1 er Aout, 1884. (C. 4417,) No. 42.

(٣) جرانفيل إلى إيجرتون فى ١٧ من يوليو سنة ١٨٨٤. F.O. 141/190. No. 345.

(٤) اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٥) اللورد دافرين الى اللورد جرانفيل فى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٤ .

الشأن لم يقم اللورد جرانفيل إلا باعادة ترديد نفس الإدعاء (١) .

وكان نوبار باشا قد بدأ «يعارض أشد المعارضة» (٢) فى فكرة فتح مسألة جلاء القوات المصرية عن هرر — تلك المسألة الشائكة — خصوصا وأن ميزانية تلك الحكمدارية كانت ترسل إلى الخزانة المصرية فائضا سنويا يبلغ ١٥٫٢٨١ جنيه . أما الأهالى والتجار وحتى الأجانب فكانوا لا يرغبون فى جلاء قوات الحكومة المصرية ؛ ولم تكن الترتيبات التى عقدها هنتر فى بربرة تقلل من مخاوفهم وعلاوة على ذلك فما أن ترك هنتر بربرة عائدا إلى عدن حتى قام ثلاث شيوخ من الخمسة الذين تحدثوا معه «بالذهاب إلى القلعة وأنزلوا العلم البريطانى الذى كان رفع عليها أخيرا ، وأعلنوا أنهم لن يقبلوا ولن يوافقوا أبدا على رؤية الأجانب فى بلادهم» . (٣) ثم وصلت باخرة شركة البوستة الخديوية التى كانت مكلفة باحضار حامية بربرة المصرية إلى عدن فى يوم ٢٨ يوليو إلى هذه القاعدة البريطانية «دون أن تحضر هذه الحامية» . وكان هذا بدون شك فشلا ذريعا لهنتر ، الذى كان يأمل فى أن يقابل الأهالى رجاله البريطانيين وكأنهم محررين لهم من المصريين (٤) .

ولم يكن هناك أى داع للتهويل فى أهمية هذه المسألة ، خصوصا وأن نائب القنصل الفرنسى كان يعتقد فى أن حركة المشايخ الوطنيين يمكن أن تقف بسيل جديد من الروبيات ، وكان من المعقول أن يجد البريطانيون مقاومة شديدة فى إحتلال المدن الداخلية ، ولكنه لم يكن من السهل على المدن الساحلية والموانى ، بما لديها من وسائل الدفاع الخاصة المحدودة ، أن تقاوم الانجليز ، وأن تقفل

---

(١) اللورد جرانفيل الى اللورد دافرين فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣ .

(٢) ايجرتون الى جرانفيل فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194. No. 740.

(٣) المسيو برتان الى المسيو جول فيرى فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ .

(٤) المسيو برتران الى المسيو جول فيرى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

أبوابها فترة طويلة أمام مدفعية الأسطول البريطانى . ثم أن الاستعدادات اللازمة لإحتلال سواحل الصومال كانت مستمرة فى عدن ، فأعلن رسميا تعيين والش Walsh مندوبا سياسيا فى بربرة ، ولم يبق على هذا الضابط إلا إستلام الأمر بالذهاب إلى مقر عمله الجديد . وقام البريطانيون باستخدام أربعين شخص جدد، بنفس الشروط التى استخدم بها من سبقهم ، ووقفت سفينة حربية بريطانية وعلى جانبها «السقالات» لشحن الخيول والرجال (١). ولكن الحكومة البريطانية أصدرت تعليمات دقيقة ومفصلة لهنتر ، حتى لا يقوم بمضايقتها فى أثناء إنعقاد مؤتمر لندن. فكان عليه أن يرتب الأمر بحيث لا يصادف مقاومة على الساحل الصومالى، وبحيث لا يظهر أنه يملى سياسته على حكومة القاهرة .

(٤) إدعاءات هنتر الجديدة : —

كان وجود السلطات المصرية فى هرر ، وهى مقر الحاكم العام الذى يشرف على محافظات تاجورة وزيلع وبربرة ، يمنع البريطانيين من كل إدعاء أو تبرير لإشرافهم على ميناء بربرة ، إذ أنه كان فى إستطاعة الحاكم العام أن يرسل المدد من هرر ، فى حالة قيام خطر يهدد الحامية المصرية فى هذا الميناء . ولهذا فان التلويح بخطر على هرر نفسها كان هو الطريقة الوحيدة التى تساعد البريطانيين على تبرير نصيحتهم باخلاء البلاد ، ومحاولتهم إحتلال بربرة بجنودهم ، ووضعها تحت تصرف عدن ، وفى خدمتها . ولذلك فان هنتر أرسل تقريرا رسميا جديداً . ولما كان لا يستطيع أن يذكر أن بقاء الإدارة المصرية فى هرر هو عبارة عن عبء مالى يقع على كاهل خزانة القاهرة ، فانه أصر فى هذه المرة على الأخطار التى ستتعرض لها الحاميات المصرية الموجودة فى هذا الإقليم ، وذكر أن العلاقات أصبحت مقطوعة

---

(١) الوثيقة السابقة .

بين الحاكم العام لهرر و بين قبائل العيسى صومال الكبيرة القوية وقال : « إذا لم يعالج الأمر بسرعة فان المواصلات مع الساحل ستصبح مهددة » (١). وفى اليوم التالى إقترح هنتر أن تقوم بريطانيا باحتلال زيلع احتلالا مؤقتا مع موافقة الخديو على ذلك ، و تقوم بامضاء معاهدة مع العيسى صومال. وكان هذا الاحتلال البريطانى لا يتعارض مع بقاء الحامية المصرية فى ذلك الميناء (٢) . ولكنه كان يتطلب نصف بطارية مدافع تحمل على الجمال و نصف سرية من عدن و ١٥٠ من المشاة من الأهالى، وأضاف هنتر أن كل وسائل المواصلات مع هرر كانت موجودة. ووصلت برقيات هنتر إلى وزارة الهند وأرسلت فى نفس اليوم إلى وزارة الخارجية لإتخاذ «قرار سياسى » .

ويمكننا أن نشك ونطعن فى بلاغات هنتر وبرقياته ، إذ أنه لا يوجد لدينا مايدل على أن حاكم عام هرر كان مهدداً من قبائل العيسى صومال أو من غيرهم . وحتى إذا ماهددته هذه القبائل فلم يكن من «أولى» أن تقوم بريطانيا بعقد معاهده معهم . وكانت هذه القبائل الإسلامية الموجودة على الإقليم الممتد بين الساحل وهرر تعيش فى سلام تحت الادارة المصرية ، وكان يهمها بقاء هذه الإدارة ،إذ أن معظم رجالها كانوا يعملون فى القوافل ،ويعيشون من مرور القوافل فى بلادهم،ولم يكن جلاء المصريين يبشر إلا بوقف التجارة المذكورة . ولقد إعترف هنتر نفسه بذلك ضمنا حين ذكر أن كل وسائل المواصلات مع هرر كانت موجودة ، إذ أن معنى ذلك هو أن العيسى صومال كانوا يعيشون فى هدوء . كما

---

(١) Major Hunicr à Lord Kimberley, le 30 juillet 1884–annexe à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 30 juillet 1884. (C. 4417). No. 42.

(٢) Major Hunter à Lord Kimberley. le 31 juillct 1884–annexe à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 31 juillet 1884 (C. 4417). No. 39.

أننا لانجد السند القانونى الذى يسمح لهنتر بالمفاوضة مع القبائل المحليين . حقيقة أن بريطانيا كانت قوية فى مصر، وفى كل الملحقات المصرية بعد عام ١٨٨٢ وينطبق هذا على المناطق القريبة من عدن. ولكن هنتر لم يكن فى حقيقة الأمر الاالقنصل البريطانى فى بلاد الصومال حتى رأس حافون ، أى أن أوراق اعتماده قد قدمت لمصر وللدولة العثمانية ، فكيف يحق له التفاوض مع رعايا تلك الحكومة الذى يعمل لديها، والذى تدل وظيفته على اعتراف دولته بسلطتها وسيادتها على تلك الأقاليم ؟ وذلك فى الوقت الذى تعتبر فيه بريطانيا إحدى الدول التى تضمن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها ؟ وعلى أى سلطة يستند عندما يتحدث عن اخلاء الحاميات المصرية أو يقدم النصائح ويشترك فى تنفيذ العملية؟ خصوصا اذا كان ذلك تمهيداً لإحتلال بلاده لهذه الأقاليم ؟

(٥) الجدال بين بريطانيا وتركيا :

واصلت وزارة الخارجية البريطانية الترحيب ببرقيات هنتر ، واتخذتها تكئه لتنفيذ سياستها فى بلاد الصومال رغم عدم صحة الاستعلامات التى كان هنتر يرسلها لحكومته (١) .

فأرسلت إنذاراً إلى الباب العالى بشأن المحافظة على النظام فى خليج عدن وذلك فى أول أغسطس ، حين أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دافرين فى القسطنطينية : « مالم تكن الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ الإجراءات السريعة لإحتلال زيلع طبقا لإقتراحنا فى ٢٩ من مايو ، فسيكون من الضرورى لحكومة صاحبة الجلالة [البريطانية] أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هناك » (٢) . وفى نفس الوقت

---

(١) بارنج الى جرانفيل فى أول يناير سنة ١٨٨٤ . F. O. 141/192. No. 5.

(٢) (C. 4417). No. 40.

صرحت وزارة الخارجية البريطانية لهنتر بعمل الاستعدادات اللازمة لتقوية حامية زيلع بقوات من عدن كما إقترح ، وأن « يحتل المكان »(١) فى حالة الضرورة ، دون الرجوع للندن .

وهكذا وجد الباب العالى نفسه فى موقف شاذ بسبب السياسة البريطانية التى عملت على إخلاء سواحل الصومال من الحاميات المصرية، ووضعت شروطا لا يمكن قبولها على رجوع تلك الأراضى إلى الإدارة المباشرة للدولة العثمانية . وعلى أى حال فإن مجلس الوزراء التركى قد درس الموضوع وإتخاذ قراراً بشأن إحتلال القوات التركية لزيلع ، وأرسل به إلى السلطان لإصدار « إرادة » خاصة (٢).

وفى أثناء ذلك الوقت وصلت أنباء تدل على مقاومة السلطات المصرية فى بربرة لقوات الميجر هنتر . ففى ٤ أغسطس سافر مساعد المقيم السياسى فى عدن إلى تلك الميناء، وبصحبته والش وخمسين من رجال البوليس (٣) . وفى اليوم التالى عاد هنتر إلى عدن بعد أن « رفض باشا بربرة رسميا أن يسلم سلطاته دون صدور أمر بذلك ، ليس من القاهرة فقط ولكن من القسطنطينية . أما والش الذى كان قد تعين ... نائبا سياسيا فى بربرة فإنه بقى على ظهر السفينة الحربية Woodlark الراسية فى الميناء »(٤) .

ورأى البريطانيون ضرورة إستخدام القوة أمام مقاومة المصريين والأهالى لسياستهم، فقام هنتر — بعد رحلته الفاشلة — بجمع « سريتين من المشاة المغوده وبطارية مدافع ميدان محمولة على ظهر الجمال ، ومائة من الخيالة ، مع قافلة كبيرة

(١) Sir J. Pauncefote à Mr. Godley, le 1 er Août, 1884 (C. 4417,) No.41.

(٢) Lord Dufferin à Lord Granville, le 4 Aout, 1884 (C. 4417,) No. 48

(٣) M. Bertrand à M. Jules Ferry. le 4 Août, 1884.

(٤) M. Bertrand à M. Jules Ferry, le 12 Août, 1884.

من الذخائر والمهمات ، وعسكرت هذه القوات على ساحل البحر مستعدة لركوب السفن بمجرد صدور الأوامر بذلك ، (١). ولم يكن من السهل معرفة الجهة التى سترسل إليها هذه القوة البريطانية،إذ أن البعض كان يقول بأنها سترسل الى بربرة، ويذكر الآخرون بأنها ستنزل فى زيلع لتسير من هناك الى هرر وتخرج المصريين الى ساحل البحر ، وتجليهم نهائيا عن داخلية البلاد ومن المدن الساحلية . ولقد أشار الممثل القنصلى الفرنسى فى عدن الى أن بقاء هذه القوات منذ أسبوع دون أى عمل ، خصوصا بعد تصريحات الانجليز ورحلات نائب المقيم السياسى ذهابا وإيابا بسرعة، يدل على أنها كانت تنتظر أوامر من لندن ،ويدل على تردد البريطانيين وخشيتهم من أن يلقوا مقاومة شديدة . وكان فى استطاعة الانجليز أن يعملوا بعد تمهل ،وأن يستخدموا كل الوسائل اللازمة ، ولكن أحداً لم يتوقع منهم أن يتخلوا عما رسموه من خطط (٢)

ولقد جاء جواب الباب العالى لبريطانيا يذكر لها استعداده لإرسال قوات عثمانية الى زيلع والى تاجورة والى سواكن فى نفس الوقت (٣) ، وطلب من بريطانيا تقديم تفسيرات سريعة عن الاجراءات التى اتخذتها فى بربرة وعلى طول سواحل بلاد الصومال. ولكن بريطانيا لم ترد فى هذه المرة على المذكرة التركية إلا بارسال حملتها المستعدة من عدن الى ساحل الصومال ، ثم أدلى اللورد جرانفيل بعد ذلك بتصريح لم يأت فيه بجديد ، اذ أنه ردد ماذكره من قبل ، وادعى أن حكومته كانت مستعدة — فى حالة ماإذا وافق الباب العالى على اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام انسحاب المصريين وذلك للمحافظة على سلطته فى تاجورة وزيلع — أن

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) داقرين الى جرانفيل فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 53.

تعترف بسيادة السلطان على هذا الجزء من الساحل الممتد الى زيلع ويشتمل عليها ، أما فيما يخص الساحل الواقع الى شرق زيلع فانها تحتفظ بحريتها فى عمل الترتيبات التى تراها نافعة للمحافظة على النظام وضمان المصالح البريطانية فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لعدن. ولما كان الباب العالى لم يقم حتى الآن باتخاذ أى إجراء عملى لإحتلال تاجورة وزيلع فإن بريطانيا تخشى من أن تجد نفسها مضطرة إلى المحافظة بنفسها على النظام فى هذا الجزء من الساحل أيضا (١) . وفى اليوم التالى أصدرت وزارة الخارجية البريطانية أمرها إلى هنتر باجلاء الحامية المصرية من بربرة بمجرد إنتهائه من عمل الترتيبات اللازمه (٢). وأبلغت بريطانيا الحكومة الخديوية أنها « لاتقبل أى تأخير فى تنفيذ العملية ، وأنه على السلطات المصرية نفسها أن تكلف الميجر هنتر بمهمة إجلاء حامية بربرة » (٣) .

ورفضت الدولة العثمانية الادعاء البريطانى ، وأصرت على أن بربرة تعتبر جزءاً من الأقاليم الصومالية التى «بقيت ملكيتها ثابتة للحكومة الإمبراطورية» (٤) العثمانية ، وإستند قاسم باشا وزير خارجية تركيا إلى حجج قانونية ثابتة ، وذكر أن « الاتفاق الذى عقدته الحكومة البريطانية فى ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع الخديو يعترف رسميا بحقوق سيادة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان على بلاد الصومال ،

---

(١) جرانفيل لموسوروس باشا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 58.

(٢) Sir J. Pauncefote à Mr. Walpole, le 23 Aout 1884 (C. 4417). No. 59, et Lord Kimberley au Major Hunter le 25 Aout 1884-annexe à Mr. Walpole à Sir J. Pauncefote, le 25 Aout. 1884. (C. 4417). No 60.

(٣) جرانفيل الى ايجرتون فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٠ F.O. 141/191. No. 392.

(٤) قاسم باشا الى موسوروس باشا فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مرفقة بمذكرة موسوروس باشا الى جرانفيل فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No. 67.

التى تعتبر بربرة جزءا منها ، وعلاوة على ذلك فان الخديو السابق اسماعيل قد قام فى أثناء جولة تفتيشية على بلاده المصرية ، بزيارة هذا الميناء ورفع العلم المصرى على رأس حافون. ولقد قام الباب العالى - رداً على مكاتبات السفارة الإنجليزية بهذا الخصوص — بأن أعلن فى مذكرة له فى شهر أغسطس سنه ١٨٧٩ أنه قد أرسل برقية للخديو يوجهه فيها إلى أن يرسل إلى تلك الأماكن السلطات الضرورية اللازمة للمحافظة على حقوق الامبراطورية ، وأن يمنع كل سلطة أجنبية من الإقامة هناك، مهما كانت الدوافع ، (١) .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية أعادت القول بأن المادة الخامسة من الاتفاقية المصرية الانجليزية لسنة ١٨٧١ قد ذكرت أن هذه المعاهدة لن تنفذ إلا عندما يؤكد السلطان للحكومة البريطانية أنه، لن يتنازل عن أى جزء من أراضى ساحل الصومال لأى دولة أجنبية،(٢) وأن السلطان لم ينفذ هذا الشرط رغم طلبات انجلترا المتعددة، ولذلك فان اللورد جرانفيل يرفض الاعتراف ، بصلاحية أى مطالب تستند إلى نصوص إتفاقية بقيت دون تنفيذ ، (٣) .

وإضطرت الحامية المصرية وأجبرت على ترك بربرة. وما أن عاد السير إيفيلين بارنج إلى القاهرة بعد رحلته فى إنجلترا حتى رتب لها الأمر بحيث تبحر فى يوم ٢٥ سبتمبر على ظهر الباخرة « مصر » التابعة لشركة بواخر البوستة الخديوية وتأتى للسويس(٤) . وفى يوم ٥ أكتوبر عاد الميجر هنتر من بربرة إلى عدن مرة جديدة،

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) جرانفيل الى موصوروس باشا فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ (C. 4417). No 70.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) Major Hunter an Général de brigade Blaire, le 15 Sept. 1884 annexe II à ; Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 10 Octobre 1884 (C. 4417.) No. 83.

وأرسل منها الحامية البريطانية إلى الميناء المصرى ،وأبرق الجنرال **Blaira** المقيم السياسى فى عدن إلى لندن ، « كل شى هادىء ، تم ترتيب كل شيء »(١) .

(١) Le Général Blaire à Lord Kimberley le 5 Octobre 1884–annexe à Mr. Godley à Sir J. Pauncefote, le 10 Octobre 1884. (C. 4417). No. 82.

الباب السادس

هـــرر وتاجورة وفرنسا

الفصل السادس عشر

هرر والحماية الفرنسية على تاجورة

(١) - أمر الاخلاء -

ظل نوبار باشا يعتقد — رغم برقية الميجر هنتر فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٤ والتى تدعى تهديد قبائل العيسى صومال لهرر — أنه ليست هناك ضرورة ملحة لإخلاء تلك المنطقة أو إخلاء زيلع. وفى ٣١ يوليو أكد مونج، القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية فى القاهرة، إعتقاده وإيمانه بأن الخديو قد «رفض رفضا باتا .... إخلاء إقليم هرر الذى كان قنصل المملكة فى مصر قد نصحه إياه» (١).

ولكنه كان من الواضح أن نوبار باشا لن يعارض طويلا فى إخلاء إقليم هرر وحده، بعد أن قبل النصيحة الخاصة باخلاء السودان كله، خصوصا وأن الإنجليز كانوا يصرون على ذلك. وكان إيجرتون القائم بأعمال القنصلية العامة البريطانية فى غياب السير إيفيلين بارنج، قد أشار بأنه يمكن لوزارة الخارجية أن تقوم ببعض الضغط فى سبيل إعطاء هنتر — كما حدث مع غردون فى السودان — «سلطات من الحكومة المصرية للاشراف على إخلاء هرر وساحل الصومال، وأيضا لإتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والقتل فى البلاد عند سفر القوات المصرية» (٢).

---

(١) مونج Monge إلى جول فيرى - الاسكندرية فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٨٨٤.

(٢) إيجرتون إلى جرانفيل فى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٤، F.O. 141/149. No. 788.

ولقد خشيت وزارة الخارجية من أن يكون سبب مماطلة نوبار فى إخلاء هرر نتيجة الآمال التى يعلقها على قرب حضور اللورد نورثبرك لمصر فى بعثته الحكومية . ولذلك فانها وضعت نوبار أمام الأمر الواقع ، وحرمته من كل أمل قد يعلقه على تلك المسألة ، وأبلغته رسميا أن بعثة اللورد نورثبروك ليس لها أى علاقة مع الترتيبات المقبلة الخاصة بهرر وبموانى الصومال ، وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها ستدهش لأى تأخير جديد فى المسألة ، وعبرت عن رغبتها فى أن يقوم نوبار باشا « بارسال الأوامر العامة فى الحال للسلطات المصرية فى هذه الموانى وذلك لتأييد أعمال الميجر هنتر فى كل مايتعلق باخلاء هرر وفى كل مسألة أخرى » (١) .

واضطر نوبار باشا إلى الرضوخ وإلى إرسال الأوامر المطلوبة منه (٢) . ولكن الحالة فى شرق إفريقية كانت على غير مايرغب الإنجليز . إذ أن الحاكم العام فى هرر والموظفين والضباط والجنود والتجار والأهالى كانوا يعارضون فى سياسة جلاء السلطات المصرية عن ذلك الإقليم . ولقد شرح الحاكم العام لنوبار باشا المصاعب التى تقف أمام هذه العملية ، وأصر على وجهة نظره ، فذكر أن الموظفين المدنيين والعسكريين قد أقاموا فى هذه البلاد منذ سنوات ، وقد إستقدم بعضهم أسرته من مصر ، وتزوج الآخرون من بين أهالى البلاد ، ولكل منهم مسؤوليات عائلية ، وسيترتب على إجراءات الاخلاء نتائج سيئة ... إذ أن عاصمة الإقليم تقع على بعد خمسة عشر يوما من زيلع ، وهذه المسافة تمثل عبئا ماليا ونفقات طائلة للنقل أمام كل الموظفين المدنيين والعسكريين ، ثم أن للحكومة

---

(١) جرانفيل الى إيجرتون فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ .F.O. 141/191. No. 377

(٢) إيجرتون الى جرانفيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ .F.O. 141/194. No. 796

مبانى وأراضى ومهمات كثيرة حقيقة أنه لم يكن للحكومة العامة ميزانية كبيرة ، ولكن مخازنها كانت مملوءة بالحبوب ، ولها من المواشى مايكفى لأطعام رجالها(١).
ومن ناحية أخرى قام تجار هرر من المسلمين والأجانب بالكتابة إلى الحكومة الخديوية أيضا ، فذكروا أن « البلاد ستقع فى الفوضى بمجرد خروج السلطات المصرية منها . وإذا كان قرار الحكومة الخديوية نهائيا فانهم سيضطرون إلى الهجره ويخرجوا مع الجنود المنسحبة ويتركوا أملاكهم للنهب والسلب. ولا يمكن للحكومة أن تقبل ذلك مع شعورها الفائق بالعدالة » (٢)وإنتهز الحاكم العام هذه الفرصة لكى يؤيد طلب التجار ويعيد الكرة على الحكومة الخديوية ، فذكر أن كل الرجال من ضباط وموظفين وجنود يحتاجون للمال ، « لأنهم قد أنفقوا كل ماإقتصدوه فى بناء المنازل التى أمرتهم الحكومة بعملها،وذلك لإعطاء المثال للأهالى الآخرين ويجعلوهم يحاولوا التشبه بهم » (٣) .

ولكن الفرصة كانت قد أفلتت . وأصرت الحكومة الخديوية على إخلاء البلاد رغم التقارير التى تثبت لها . إن إحتاج الأمر إلى إثبات – أن الجنود كانوا مندمجين مع الأهالى ، وأن إقامتهم فى تلك البلاد لم تكن مجرد إحتلال عسكرى ، أو إدارة لشئون الإقليم .

---

(١) حاكم عام هرر الى نوبار باشا – ترجمة ملحقة بتقرير :
إيجرتون الى جرانفيل فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ .F O. 141/194, No. 816

(٢) الثوار الأوروبيين والوطنيين فى هرر الى نوبار باشا – ترجمة – ملحق ٢ – بتقرير .
إيجرتون الى جرانفيل فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194. No. 857.

(٣) حاكم عام هرر الى نوبار باشا – ترجمة ملحق ١ – بتقرير .
إيجرتون الى جرانفيل فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194. No. 857.

(٢) الترتيبات البريطانية الخديوية : —

وكانت ترتيبات الحكومة الخديوية تتلخص فيما يأتى:

أولا : أبلغ نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء أبو بكر باشا حاكم زيلع بخطاب سرى أن قرار إخلاء هرر من القوات المصرية هو قرار قديم ، ولكن الحكومة كانت قد إحتفظت به سريا حتى لايتسبب نشره فى سريان الفوضى بين القبائل التى تسكن هذه المنطقة . وفى نفس الوقت كلفت حكومة القاهرة الميجر هنتر بالاشراف على إنسحاب هذه القوات ، وإتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتأكيد وضمان هدوء البلاد فى المستقبل ، وبعد سفر الجنود . وكانت تعليمات نوبار إلى أبو بكر باشا تكشف عما يدور فى فكرة ، ومن أنه يتوقع عدم إطاعة الأوامر التى يصدرها ، فطلب من أبو بكر باشا أن يستخدم سلطته ونفوذه المحليين فى تلك المنطقه ، وأن يساعد الميجر هنتر فى المهمة التى عهدت له بها حكومة الملكة ، أما فيما يخص إنسحاب القوات من هرر فكان على أبو بكر أن يحتفظ به سرا لأنه كان وعلى هنتر نفسه أن يقرر الوقت المحدد لهذا الانسحاب والطريقة التى سيتم بها (١).

ثانيا : وضع نوبار باشا اللواء على باشا حاكم عام هرر تحت أوامر الميجر هنتر ، وأبلغه أن الخديو قد كلف هذا الميجر بالاشراف على كل مايتعلق بزيلع وهرر . وكان على هنتر أن يذهب إلى زيلع للاشراف على عملية المحافظة على النظام والأمن بين رجال القبائل . ولذلك فانه سيتصل باللواء على باشا ، وستكون على هذا اللواء — طبقا لأوامر الخديو — أن ينفذ جميع التعليمات التى سيصدرها الميجر هنتر اليه (٢) .

---

(١) نوبار باشا الى حاكم زيلع فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ ملحق بتقرير ايجرتون الى جرانفيل فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194, No. 807.

(٢) نوبار باشا الى حاكم عام هرر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ ملحق ٢ بتقرير إيجرتون الى جرانفيل فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194, No. 816.

ثالثا : تؤيد القوات البريطانية سلطة الميجر هنتر ، وفى نفس اليوم الذى صدرت فيه التعليمات السابقة أبحرت الحملة البريطانية من عدن إلى زيلع (١) .

رابعاً . كلف رضوان باشا الحاكم العام السابق لهرر بتنفيذ عملية إخلاء هرر ووضع تحت إمرة الميجر هنتر (٢) .

خامسا : صرحت الحكومة البريطانية للميجر هنتر بوقف صرف مرتب كل موظف مصرى لايحترم الأوامر ، أو يعمل على خلق المصاعب أمامه (٣) . وأعطت نفس هذه السلطة للميجر هيث Heath قائد الحملة البريطانية التى نزلت فى زيلع .

وكان الميجر هنتر من أنصار فكرة عقدمعاهدات تشبه تلك التى حصل عليها من رجال قبيلة حبر أول بجوار بربرة مع حاكم هرر الجديد ، ومع القبائل القريبة من هذه المدينة . وكان يسعى بذلك إلى وضع هذه المناطق تحت الحماية البريطانية قبل أن تتم عملية جلاء المصريين عنها . ولكن السير إيفيلين بارنج عارض فى عقد مثل هذه المعاهدات(٤)ولم يؤيد عقد المعاهدات إلا مع الرؤساء والشيوخ القريبين من الساحل. ودرست وزارة الخارجية البريطانية الموضوع،وأيدت رأى بارنج، فنعت الميجر هنتر من إقامة حمايات على القبائل الساكنة فى الداخل (٥) ولكنها

---

(١) جرانفيل الى إيجرتون فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ (C. 4417. No 56.)

(٢) إيجرتون الى جرانفيل فى ٧ سبتمبر سنه ١٨٨٤ (C. 4417. No. 71.)

(٣) جرانفيل الى بارنج فى ١٠ سبتمبر سنه ١٨٨٤ F.O 141/194. No. 806
وبارنج الى جرانفيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ولمحقاتها F.O. 141/194. No. 889.

(٤) بارنج الى جرانفيل فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 897

(٥) بارنج الى الميجر هنتر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مرفق بتقرير بارنج الى جرانفيل فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 909.

سمحت له فى نفس الوقت بعمل الترتيبات والاتفاقيات التى يرى أنها ضرورية ولازمة لنجاحه فى المهمة المكلف بها .

ولم يتأخر الميجر هنتر عن العمل، فكلف رضوان باشا بكل الأعمال والعمليات العسكرية والإدارية، ولكنه إحتفظ بالمسائل « السياسية » فى أيدى أحد البريطانيين وهو الملازم بايتون Peyton الذى عينته بريطانيا نائبا للقنصل فى زيلع . وكان على رضوان باشا بمجرد وصوله إلى هرر أن يستلم سلطات وإختصاصات على باشا الحاكم العام للاقاليم ، وأن يسرع فى إرسال على باشا وأركان حربه ورجال الإدارة من مدنيين وعسكريين الى الساحل فى أقرب وقت ممكن ، ثم يرسل فى أثرهم رجال القوات العسكرية والحامية فى مجموعات تبلغ كل منها حوالى ألف نفس ، بما فى ذلك النساء والأطفال ، وكان عليه أن يرسل مع كل مجموعة إحدى بطاريات المدفعية وخمسين من الفرسان يختارهم من بين الجنود النظاميين أو غير النظاميين ، وأخيراً فقد كان على رضوان باشا أن يحول كل المسائل السياسية الى الملازم الانجليزى بايتون الذى سيذهب الى هرر فى أقرب وقت ممكن ، كممثل رسمى للميجر هنتر . فكان على رضون باشا أن يجهز له أحد المبانى اللائقة يحول إلى قنصلية بريطانية بمجرد وصول هذا الملازم .

وكلف الميجر هنتر من ناحية أخرى الملازم بايتون بأبلاغ عبد الله عبد الشكور أنه « سيعين » أميرا على مدينة هرر ، وأنه سيحصل على الأسلحة والذخائر اللازمة لإحتفاظه بسلطته ، فكان عليه أن يبدأ فى إعداد حرس أهلى من حوالى مائة رجل يكون عليهم أمر حراسة أبواب المدينة (١) .

---

(١) الميجر هنتر إلى الملازم بايتون نائب القنصل فى زيلع فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ــ ملحق ٢ بتقرير بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195.No 959.

ولكن هنتر حذر بايتون من إستلام هذه القوة لعملها قبل وصوله هو — هنتر — شخصيا إلى هرر. ولم يكن هذا التحذير لمجرد الاحتياط مادام بايتون موجوداً فى المدينة ، ولكنه كان يهدف إلى إعطاء شكل رسمى لتولى الأمير السلطة من أيدى مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن .

وأخيرا فان هنتر قد أمر الملازم بايتون بالإشراف على مجهودات رضوان باشا ، فشرح له أنه سيحصل على أسماء بعض الأشخاص الذين يعارضون فى جلاء المصريين عن الإقليم . فكان على بايتون أن يطلب من رضوان باشا جمعهم وأن يشرح لهم فى حضوره وفى حضور مترجمه أن الخديو قد وافق على سياسة الاخلاء ، ثم يطلب من رضوان باشا أن يقرأ عليهم الفرمان الخديوى الخاص بذلك (١) .

(٣) — موقف الحكومة الخديوية . —

لم تعلن صحف الإسكندرية تأكيد خبر إخلاء هرر إلا فى النصف الثانى من شهر أغسطس سنة ١٨٨٤ . وكان مونج القائم بأعمال قنصلية فرنسا العامة فى مصر قد قابل الخديو كما ذكرنا فى يوم ٣١ يوليو ، وخرج من هذه المقابلة وهو واثق من معارضة الخديو التامة لمشروع التخلى عن هذا الاقليم . ثم طلب مقابلة جديدة فى يوم ٢٦ أغسطس ، وسرعان ما إندهش من أن الخديو إجابة ببساطة وبرود غير عاديين أن إيجرتون مندوب بريطانيا كان قد إقترح عليه عدة مرات أمر إخلاء هرر وبربرة وتاجورة ، ثم نصحه باتباع آراء الميجر هنتر فى هذا الشأن . وأخيرا فان الحكومة قد قررت أمر هذا الاخلاء . وأضاف الخديو أن السلطان قد رفض إستلام هذه البلاد ، وأن مصر لم تعد مجبرة على إستمرار إدارتها لهذه

---

(١) الوثيقة السابقة .

المناطق ، وأنها بدأت فى عمل الترتيبات لاخلائها (١) .

وحاول مونج أن يتأكد من الخديو من أن مصر قد قررت مجرد إخلاء هذه المناطق وأنها لم تتنازل عنها لإنجلترا، ثم نصح لجول فيرى « بانتهاز الفرصة السانحة لتوسيع حدود ... أراضى أوبوك ، وذلك بادخال تاجورة وكل الجزء الشمالى من خليجها » (٢) داخل هذه الحدود . وذكر أن الاستيلاء على تاجورة سيكون له فائدة مؤكدة لفرنسا ،وأنه يعتقد فى إمكانية نجاح هذا المشروع التوسعى فى ذلك الوقت ، خصوصا إذا إعتمدت فرنسا فيه على صداقتها لأبى بكر باشا ، وعلى مساعدته لها ونصح بعدم ترك حرية العمل لبريطانيا فى هذه المناطق بشكل يسمح لها بالاستيلاء على كل هذه الأقاليم الواسعة ، بل بمحاولة إنتهاز الفرصة والحصول على أحد أجزاء هذه الأقاليم ، بعد أن قررت الحكومة الخديوية أن تنسحب منها(٣) .

وإستعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة ، وفتحت إعتمادا ماليا خاصا باسم لاجارد لتنفيذ هذا المشروع ، أوبرق وزير البحرية إلى قائد أوبوك فى يوم ٧ سبتمبر عن طريق قنصل فرنسا فى عدن : « أرجو أن تتأكد سرا مما إذا كان مشروع تاجورة قد بدأ فى التنفيذ ، وأن تتفاوض إذا إقتضى الأمر مع الشيوخ المحليين الذين سيصبحون سادة البلاد ، وذلك لإغرائهم على وضع أنفسهم تحت حماية فرنسا .إن السلطان أحمد بن محمد كتب إلى رئيس الجمهورية بهذا الشأن مرات متعددة . ويمكنك أن تدرك الأهمية التى ستكون للاستيلاء على تاجورة بالنسبة

(١) مونج إلى جول فيرى من الاسكندريه فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ .
(٢) الوثيقة السابقة .
(٣) الوثيقة السابقة .

للعلاقات مع الداخل، وليست المسألة إلا منع إنجلترا من النزول إليها دون المجازفة بالاصطدام معها . ولذلك فان رئيس الوزراء قد فتح تلك إعتماد خمسين ألف فرنك لتسهيل المفاوضات الدقيقة التى قد تضطر إلى الدول فيها ، (١) .

(٤) مفاوضات فرنسا بشأن تاجورة :

وكانت العقبة الرئيسية أمام الفرنسيين فى ذلك الوقت هى أبو بكر باشا نفسه، رغم تأكيد مونج القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية فى مصر إمكانية الاعتماد على صداقته لفرنسا فى هذه المناطق . ذلك أن أبو بكر قد وصل إلى تاجورة ، وحاول إغراء السلطان أحمد على العمل لصالح إنجلترا .وكان الانجليز يأملون فى أن يحصلوا منه على معاهدة حماية رغم فشلهم المتكرر فى هذه المحاولة . فما أن سمع لاجارد بمجىء أبو بكر باشا حتى خلق مسألة لإفساد مناورات البريطانيين . فاعتمد على مسألة تافهة أثارها شيخ إحدى القرى وأمر بحبس أفراد أسرته وطلب إلى السلطان يأتى إلى أوبوك لكى يسوى هذا الخلاف الذى إشترك فيه أحد أقربائه . ودعا لاجارد كل الشيوخ الآخرين بما فيهم أبو بكر للاشتراك فى هذا « الكلام » أو هذا « المجلس » . وترأس أبو بكر المعارضة لفرنسا ، ورفض الاعتراف بحقوق هذه الدولة على رأس على وأنجار . وعمل لاجارد على تهديده سرا ، وعرض عليه إتهاما تقدم به سوليه — أحد المغامرين الفرنسيين — يدعى فيه أنه قصد حاول قتله . وقرر الباشا أن يعود فى مساء نفس اليوم ، وأعد مكانا فى سفينته لسلطان تاجورة . وعرف لاجارد أنه يرغب فى تقديم السلطان إلى مساعد المقيم السياسى البريطانى وأن يحصل منه — ولو بالقوة — على طلب الحماية التى رفضها حتى

F.O.M. 1022. Depêche - Tél. Chyphre: Très Confidentiel. (١)

ذلك الوقت (١) . فأسرع لاجارد بارسال مساعده هنرى إلى السلطان ، وكلفه بتقديم هبه له ،وبأن يحصل منه على وعد بعدم ترك أوبوك قبل إنهاء المسألة التى جاء من أجلها . ولم يكن ذلك إلا لتفويت فرصة إصطحاب أبو بكر لسلطان تاجورة معه بعيدا عن الفرنسيين .

وما أن أقلع الباشا حتى دعا لاجارد سلطان تاجورة ووزيره إلى العشاء معه ، وأعلمها أنه يريد تقديم هدايا جديدة لهما .وفى اليوم التالى سويت مسألة شيخ القرية المفتعلة ،وإنتهز لاجارد الفرصة وقدم للسلطان هدية نظير قيامه بالحكم فيها حسب العرف السائد هناك . وفانتهى التحفظ الذى ساد السلطان حتى ذلك الوقت تجاه قائد أوبوك الفرنسى ، وإنتهز الأخير هذا الجو الودى وجعل وزيره يفاتحه فى المسألة . ولكن اليوم إنتهى دون الوصول إلى نتيجة إيجابية . وفى اليوم التالى بدأ لاجارد نفسه المفاوضات بطريقة حذرة ، وبعد ساعات عديدة من المحادثات أعلن السلطان أنه يقبل ويرغب فى وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية ، ولكنه أفهم لاجارد ضرورة تطبيق هذه الحماية بطريقة فعالة ، خصوصا فى حالة تدخل إحدى الدولة الأجنبية ، وضرورة إعطائه مبلغا شهريا من المال يعادل المرتب الذى كان يتقاضاه من الحكومة المصرية ، وذلك لكى يحافظ على مكانته بعد إنقطاع صرف هذا المرتب له .وتقدم بنفس الطلب بالنسبة لمرتب وزيره . وقبل لاجارد وكتب إلى وزير البحرية والمستعمرات ذاكرا عدالة ووجاهة هذا الطلب ، مما دفعه إلى أن ينص فى المعاهده على دفع مبلغ ١٠٠ تالير (ريال) للسلطان ومبلغ ٨٠ تالير لوزير . ولا يمكن إعتبار هذا المبلغ إلا شيئا تافها نظرا لأهمية البلاد التى أعطيت

---

(١) لاجارد إلى وزير البحريه والمستعمرات - أوبوك فى ٢٤ سبتمبر سنه ١٨٨٤ وثيقة رقم / ٢ ٥ - سنه ١٨٨٤ . F.O.M. 1022.

لنا ،وسيكون من الضرورى علينا أن نزيد عليه فى شكل منح وهدايا بمجرد احتلالنا لهذا الإقليم »(١) .

(٥) الحماية الفرنسية على تاجورة :ـ

وعقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وهى المعاهدة التى أعطى بها هذا السلطان لفرنسا بلاده الممتدة من رأس على حتى قبة الخراب ، وتعهد فيها بعدم ابرام أى معاهدات مع دولة أجنبية دون موافقة قائد أوبوك . ويظهر نجاح لاجارد ومهارته من أنه سبق الإيطاليين والبريطانيين فى الوصول الى اتفاق مع السلطان أحمد ، ومنح لفرنسا إقليما يكمل مستعمرة أوبوك ويعطيها مفتاح الطريق التجارى الذى تستخدمه القوافل للوصول إلى شوا ،وكان أقصر الطرق التى تصل إلى شوا وأقلها صعوبة . وكان من السهل على الفرنسيين إستلام وشحن المنتجات الافريقية فى داخل خليج تاجورة ـــ تلك المنتجات التى تصل بها القوافل من الداخل . وكان من السهل الحصول على الماء والحشائش اللازمة للقوافل من الداخل فى سجالو . وكان لسلطان تاجورة نفوذا كبيرا على رجال المنطقة،وسيطرة فعالة على جمالهم وقوافلهم . ويكن من السهل على أى قافلة أن تسافر بدون أمر منه ، ذلك أن السلطان لهيطه سلطان الدناقل لم يكن يصرح لها بالمرور فى أراضيه مالم يتأكد من عدم معارضة سلطان تاجورة فى سفرها .

ولكن المسألة لم تكن قد سويت نهائيا بالنسبة لفرنسا . إذ أنها كانت قد عقدت المعاهدة مع سلطان تاجورة فى الوقت التى كانت فيه القوات المسلحة المصرية لاتزال موجودة فى هذه المحافظة . وكانت فى إستطاعة بريطانيا أن تؤخر أو تلغى

---

(١) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات أوبوك فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .
وثيقة رقم / ٥٢ ـ سنه ١٨٨٤ . F.O.M. 1022

أمر سحب هذه القوات . ولذلك فإن لاجارد قد أبرق إلى باريس طالبا تدخل القنصل العام الفرنسى فى القاهرة لكى يحصل على أمر من الوزارة الخديوية توجه فيه سلطاتها فى الصومال إلى عدم معارضة الإحتلال الفرنسى لتاجورة (١) . وكان لاجارد يعتقد فى إمكانية نجاح هذه الخطة، ولكنه لم يكن يستطيع التصرف، خصوصا وأنه لم يستلم أى أوامر من حكومته بأحتلال تاجورة إحتلالا عسكريا . فنصح الوزارة فى باريس بالحصول على تصريح شفهى من الخديو ، أو على خطاب خاص من أحد الوزراء، وذكر أن ذلك يكفى للاستناد إليه وإحتلال تاجورة، خصوصا وأن بريطانيا لم تحتل بربرة وزيلع إلا بكلمة خاصة وأرسلها نوبار باشا إلى أبو بكر (٢) حقيقة أن هذه الكلمة لم تقض على كل المصاعب التى كانت تواجه بريطانيا ، وقام أهالى بربرة بالإحتجاج على وصول البريطانيين الذين لم يجدوا حلا أفضل — لإعادة النظام — من أن يخطفوا المعارضين ويحضرونهم سجناء إلى عدن (٣) . ولكن لاجارد كان لا يخشى حدوث نفس الشىء فى تاجورة ، خصوصا بعد أن نجح فى شراء بعض الرؤساء ومعرفته بمعارضة الأهالى تسليم بلادهم لبريطانيا بعد إحتلالها لمصر .

---

(١) برقية لاجارد إلى وزارة البحرية فى ٢٥ من سبتمبر سنه ٨٨٤ : F.O.M. 1022.

(٢) البرقيه السابقه .

(٣) البرقيه السابقه .

الفصل السابع عشر

المصاعب أمام بريطانيا

(١) طرق القوافل مع الداخل :

أصبح الفرنسيون — بعد عقدهم معاهدة الحماية على تاجورة — يسيطرون على طريق من بين الطريقين الهامين التى تستخدمهما القوافل للاتجار مع الداخل. وبقى طريق العوصا الذى كان لاجارد لايزال يفاوض من أجله مع السلطان المحلى .

ووصل إلى لاجارد خطابا من محمد حنفلى سلطان العوصا يبلغه فيه إستلامه للهدايا التى كانت للباخرة الحربية الفرنسية لانفرنال « L' Infernal » قد أرسلتها اليه . ولكن هذا الخطاب لم يكن يشبه الخطابات التى إعتاد السلطان أن يرسلها إلى قائد أوبوك ، إذ أنه كان مكتوبا بعبارات « مؤدبة » ولكن تعبيرات الصداقة والود كانت قد إختفت منه . وكان السبب فى هذا يرجع إلى نشاط ايطاليا فى هذه المناطق فى تلك الفترة ، ووجود الكونت أنتونيللى مع « عبد الرحمن » معاونه العربى طرف هذا السلطان . ولذلك فان كل مفاوضات فرنيسة معه قد أصبحت غير مجدية. ولكن لاجارد انتظر بعض الوقت ثم أرسل اليه أحد « العملاء » لمفاتحته فى الموضوع من جديد ، رغما عن أنه يسكن فى إقليم يبعد خمسة عشر يوما عن الساحل . وعلى أى حال فان لاجارد قد قنع بحصول فرنسا على أحد الطرق التجارية التى تسير من تاجورة وسجالو صوب شوا ماراً فى بلاد سلطان لهيطة، وسعى إلى الحصول على مجرد الحياد الودى من طرف السلطان حنفلى، وذلك عن طريق إرسال بعض الهدايا والكتابات الودى اليه من وقت لآخر .

وكما كانت إيطاليا ترغب فى توسيع نفوذها فى هذه المناطق فان بريطانيا لم

تكن لترضى بترك الميدان خاليا أما فرنسا — كما أن المصريين لم يرغبوا فى ترك سواحل الصومال بسهولة.وكان عدم إحتلال الفرنسيين لتاجورة يسهل على بريطانيا الاستيلاء عليها فى أقرب فرصة . فزاد قلق لاجارد حينما أبلغه سلطان تاجورة فى يوم ٢٤ سبتمبر أن العلم المصرى قد رفع على رأس على، وطلب منه إرسال بعض الجنود الفرنسيين إلى سجالو لإفساد خطط الإنجليز وأبو بكر باشا (١) .

ولكن حكومة باريس لم تكن ترغب فى الإصطدام مع القوات البريطانية فى بلاد الصومال.أو تظهر بمظهر المعدى على حقوق الدولة العثمانية قبل ثبوت ذلك على بريطانيا أولا — رغما عن أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن الإمتيازات والحقوق التى حصلت عليها من إتفاقها مع السلطان أحمد . فأبرقت إلى قائد أوبوك فى يوم ٢٧ سبتمبر عن طريق السفينة الحربية سينيلاى Seigneley .وإذا وقعت معاهدة مع السلطان تضع تاجورة تحت الحماية الفرنسة وفى حالة إنسحاب القوات المصرية فاتفق مع قائد سينيلاى على الاحتلال . أما إذا جاء الإنجليز فى تو المصريين فلتحتج ضد هذا الاحتلال وابتعد عن أى صدام(٢). وفى ٣٠ سبتمبر عاد وزير البحرية والمستعمرات الفرنسى الى تذكير لاجارد بضرورة تحاشى أى صدام مع الإنجليز فى حالة احتلالهم لتاجورة بعد انسحاب الحاميات المصرية . وكان على لاجارد أن يقتصر على الإحتجاج على هذا الإحتلال ،وأن يرسل صورة احتجاجه الى حكومة باريس (٣) تمهيداً لتولى الأمر بالطرق الدبلوماسية بين الدولتين الإستعماريتين المتنافستين .

---

(١) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٥٢ ـ سنة ١٨٨٤ . F.O.M. 1022.

(٢) F.O.M. 1022.

(٣) F.O.M. 1022.

(٢) إخلاء زيلع :

ولكن لاجارد لم يبق ساكنا بدون حركة ، فأمر برفع العلم الفرنسى على رأس على وأنجار فى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١) . فازداد قلق الميجر هنتر من نتائج تدخل وتوسع الفرنسيين فى الوقت الذى كان مشغولا فيه باجلاء المصريين وإحلال البريطانيين مكانهم . ولكن حكومة لندن نظرت إلى المسألةنظرةأخرى عملية ، فرأت أن التوسع الفرنسى حول أوبوك سيبطل إمكانية أى معارضة قد تقوم بها حكومة باريس ضد إستيلاء البريطانيين على زيلع وبربرة. و إذا ماأرضت إيطالياطموحها ورغبتها فى التوسع الإقليمى حول عصب فان حقوق السيادةالعثمانية فى خليج عدن وحتى فى شمال مضيق باب المندب ستصبح إسمية وغير ذات قيمة أمام إنكار ثلاث دول عظمى لها فى نفس الوقت . وأرادت بريطانيا إذن أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول أوبوك ، وتوسع الايطاليين حول عصب ، حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتدى على حقوق السلطان . ويمكن لبريطانيا فى حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليمية للامبراطورية العثمانية فى هذه المناطق أن تستند الى «سياد كل من فرنسا وإيطاليا إن لم تحظ بتأييدهما . ولهذا فان اللورد جرانفيل أعلن أن فى إستطاعة القبائل الساكنة بالقرب من عصب أن تستفيد من توسع إيطاليا ومن إمتداد « نفوذها الحضارى » فى تلك المنطقة بعد تنفيذ سحب الإدارة المصرية من شرق السودان ، ومن السواحل الافريقية للبحر الأحمر . وكان على هنتر أن يبتعد تماما — فى أثناء مفاوضاته مع الشيوخ المحليين — عن كل ماقد يؤدى إلى خلق المصاعب أمام إمتداد السلطة الإيطالية من عصب صوب الداخل » (٢) .

---

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195 Tél. No. 617.

(٢) جرانفيل الى بارنج فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ F.O 14 0/191. No. 424.

وقرر الميجر هنتر فى منتصف شهر أكتوبر الترتيبات اللازمة لإجلاء الحاميات والقوات المصرية عن زيلع وسجالو . فقرر سفرها فى يوم ٢٩ صوب السويس، فى نفس الوقت الذى أعطى فيه السلطات البريطانية حق إستلام رسوم الجمارك فى زيلع إبتداء من أول شهر نوفمبر . ونظراً لتأخير بايتون فى هرر فان الميجر هنتر أمر بتعيين الملازم كنجسميل Kingsmill نائبا قنصليا لبريطانيا فى زيلع. ولكن هنتر أوصى بالاحتفاظ بأبى بكر باشا فى منصبه فى زيلع — وهو منصب المحافظ — وأن تدفع له بريطانيا معاشا شهريا قدره ألف روبية من إيرادات الميناء ، على أن يضمن الخديو فى القاهرة إستمرار دفع هذا المبلغ له ، حتى فى حالة توصل الباب العالى إلى إستلام زيلع (١) . ولقد بحث السير إيفيلين بارنج هذا الاقتراح الأخير ، ورأى فيه خطر إستمرار الصلة الرسمية بين محافظ زيلع وبين حكومة القاهرة أكثر من ضمان دفع المرتب فى حالة عجز ميزانية زيلع . فرفض مبدأ ضمان الحكومة الخديوية لمرتب أبو بكر ، حتى يقطع كل صلة رسمية بينهما ، وأحال الأمر إلى تحكيم حكومة بمباى (٢) حتى تقرر مصالحها السياسية فى تلك المنطقة قبل إعتبار أحقية أحد المحافظين السابقين فى صرف معاشه من القاهرة، أو ضمان وزارة المالية المصرية لاستمرار صرف هذا المعاش .

ولقد عهد الميجر هنتر إلى الملازم كنسجميل بأمر الإدارة المدنية فى زيلع ، وقرر الجنرال بلير Blaire المقيم العام السياسى فى عدن ، إرسال حامية من المشاة والمدفعية البريطانية لاحتلال هذا الميناء ، وصدرت التعليمات بضرورة تعاون قائد

(١) هنتر الى بارنج فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — ملحق ١ بتقرير بارنج الى جرانفيل فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤
F.O 141/195. No. 983

(٢) بارنج الى هنتر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — ملحق ٣ بتقرير بارنج الى جرانفيل فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .
F.O. 141/195 No. 983.

هذه القوة مع الملازم كنسجميل فى جميع الميادين. وأخيرا فان الميجر هنتر قد أمر بعدم سحب العلم المصرى من زيلع حتى صدور أوامر أخرى (١) وذلك خوفا من رفع علم دولة أوربية أخرى على هذا الميناء الهام .

(٣) مقاومة حامية هرر :

ورغما عن هذه الاحتياطات فان القوات المصرية لم توافق على إنسحابها من شرق إفريقية بسهولة . وأظهرت حامية هرر بالذات معارضتها الرسمية فى تنفيذ الأمر الصادر إليها . وإستندت فى ذلك إلى حجج منطقية ، لاعتقادها فى إمكانية تدخل الحكومة الخديوية لتصحيح الأوضاع . وكان المصريون موقنين من أن الفوضى ستسود الاقليم بعد إنسحابهم منه ، وقبولهم للنصيحة البريطانية ، خصوصا وأن بريطانيا قد أعلنت أنها لاترغب فى إحتلال هرر . وسيؤدى هذا العامل إلى قيام التنافس بل والتطاحن بين أهالى هرر وشعوب الجالا ، مما قد يقضى على بذور المدنية ، ويخدم أطماع الأجانب . أما إذا أعلن رجال الحامية رفضهم النهائى للجلاء فيكون معنى ذلك حرمانهم من قوادهم الذين سيتهمون بعصيان أوامر الخديو . ولقد إرتبط رجال الحامية المصرية والقوات المسلحة والموظفين بأهالى الاقليم بروابط مختلفة ، منها الزواج ، علاوة على وحدها اللغة والدين ، وكان فى إستطاعتهم الاتحاد مع الأهالى ، وتكوين كتلة وطنية تمنع الأجانب من الاستيلاء على الاقليم . وأصبح الموقف فى هرر حرجا إلى درجة أن البريطانيين لم يخفوا قلقهم (٢). ولقد ذكرنا أنه كان على رضوان باشا أن يحضر إلى هرر ليعطى

---

(١) هنتر إلى الجنرال بابرق ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ملحق ٤ بتقرير جودلى Godley إلى السير جوليان بونسفوت Pauncefote فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ٩٦ (C. 4417).

(٢) راد اى، قنصل فرنسا فى عدن إلى جول فيرى فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤ F.O.M.1022.

للسلطات البريطانية تأييد الخديو ، ولكن هذا التأييد لم يعد كافيا،واضطر الأميرال هيويت إلى الذهاب بنفسه إلى بربرة فى أوائل شهر أكتوبر على سفينة القيادة البحرية فى شرق إفريقيه . وظهر إزدياد المصاعب أمام البريطانيين فى تنفيذ مشروعهم ، لأن عملية الانسحاب كانت تتطلب حوالى ستة أشهر على الأقل ، بعد أن يوافق المصريون على الجلاء ، وكان من الممكن أن تقع بعض الحوادث فى أثناء هذا التقهقر ، مثل هجوم الأهالى على المهاجرين أو على البريطانيين.ورأى نائب القنصل الفرنسى فى عدن أنه يمكن لهذا الموقف الدقيق الذى وضع البريطانيون أنفسهم فيه «أن يسهل عمل الحكومة الفرنسية » (١).

كانت بريطانيا إذن فى موقف عصيب ، نتيجة لرفض المصريين الجلاء عن شرق إفريقية ، وتوقعت مقابلة صعاب جديدة ، أما فرنسا فانها أرادت الاستفادة من هذه المصاعب لزيادة توسعها فى هذه المناطق .

حقيقة أن بريطانيا كانت تستطيع أن تتدخل عسكريا فى هرر إبتداء من زيلع أو بربرة (٢) ، ولكن هذا التدخل لم يكن فى مصلحة بريطانيا ، إذ أنه سيظهرها بمظهر الدولة المعتدية على حقوق مصر ، وحقوق الدولة العثمانية . ولذلك فان الميجر هنتر أعلن رغبته فى إتمام الخطة البريطانية دون خلق مصاعب وتعقيدات ولكنه أرسل الميجر هيث Heath لمساعدة رضوان باشا وبايتون Peyton فى هرر،وزوده بقوة من الحرس،وأعطاه سلطات تامة لفصل أى ضابط أو موظف مصرى لايخضع للأوامر (٣) .

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) رافراى إلى جول فيرى فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ . F. O. M. 1022.

(٣) الميجر هنتر إلى الميجر هيث فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ملحق ٢ بتقرير بارنج إلى جرانفيل فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ . F.O. 141/195. No. 990.

(٤) استمرار التوسع الفرنسى :

وفى أثناء ذلك الوقت استمر التوسع الفرنسى فى بلاد الصومال . وبعد رفع العلم الفرنسى على سجالو انتظر الفرنسيون جلاء القوات المصرية عن تاجورة ، ذلك الميناء الذى كان يفوق كل من سجالو ورأس على فى الأهمية «وزار القائد الفرنسى تاجورة وجمع الأهالى واقترح عليهم وضعهم تحت الحماية الفرنسية وإعطائهم العلم الفرنسى » (١). ثم علم هنتر من نائب القنصل الفرنسى فى عدن أن حكومة باريس قد ضمت قبة الخراب (٢) .

وخشى الخديو من نتيجة ذلك التنافس الانجليزى الفرنسى فى بلاد الصومال المصرية ، لارغبة منه فى الاحتفاظ بها ، أو منعا للأجانب من الاستيلاء عليها ، ولكن من النتائج الدولية التى قد تترتب على هذا التنافس ، ووصول المسألةالى علم السلطان . وكان موقف الخديو دقيقا بالنسبة للسلطان ، علاوة على عدم ثقة السلطان فيه ، أو حبه له. وشعر الخديو بخطئه فى عدم إبلاغه أمر إخلاء زيلع الى الباب العالى ، ابلاغ يشهد بخضوعه للسلطان ، ويعتبر كدعوة له لإرسال قوات تركية الى ذلك الميناء الهام (٣) . وتحدث نوبار باشا فى هذه المسألة مع اللورد نورثبرك ، ولكن المندوب السامى البريطانى أجاب بأن الحكومة البريطانية ستنظر إلى هذا التصرف «بعين غير ودية» (٤) .

ولم يكن هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية يهدف إلى إحتلال زيلع

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٤. F.O. 141/195. No. 986

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤. F.O. 141/195. No. 988

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No 1000.

(٤) Verrait une telle demarche d'un oeil trés défavorable.

رغم أنف السلطان ، أو منع تركيا من إحتلال هذا الميناء،ولكنه كان يهدف إلى تقليل أهمية الصلة القائمة بين الخديو والسلطان ،ومنع التقرب بينهما من ناحية ، وإلى إرغا الباب العالى على قبول شروطها التى فرضتها عليه ، لإعادة ترك زيلع له دون أن تمر المسألة بطريق القاهرة ، بل تسوى بين لندن والقسطنطينية رأسا ، وبطريقة تسمح للحكومة البريطانية بتقليل الخطر العثمانى فى شرق إفريقية ، وتثبيت أقدامها هى فى تلك المناطق ، وإستخدام ذلك النفوذ العثمانى البسيط فى عرقلة التوسع الفرنسى فى بلاد الصومال . ذلك أن الحكومة البريطانية قد أعلنت رغبتها فى استمرار احتلالها لزيلع حتى يقوم الباب العالى باتخاذالوسائل اللازمة لاستلامها منها ، ولن تقبل تسليمه زيلع إلا اذا وافق على شروطها . وأسرعت فى نفس الوقت الى اعلان وضع كل ساحل الصومال المصرى واقليم هرر تحت إدارة وزارة الهند(١) .

ولكن الخديو ونوبار باشا وجدوا وسيلة أخرى للتظاهر بعدم التفريط فى حقوق الدولة العثمانية . فأعلنوا قلقهم من النشاط فى تاجورة (٢) . واستندنوبار الى بقاء العلم العثمانى مرفوعا على زيلع ، رغم وجود القوات البريطانية ، لعدم التحدث عن ذلك الميناء (٣) وحاول استغلال تبليغ الباب العالى أمر النشاط الفرنسى فى تاجورة ورفع العلم الفرنسى عليها لكى يظهر مع الخديو بمظهر غير المفرط فى أقاليم الدولة . وكان هذا هو الاعتذار الوقح ، اذ أنه كان يحمل معنى التبرير ويساعد بريطانيا على تبرير سياستها .

---

(١) جرانفيل الى بارنج فى ٧ نوفمبرسنة ١٨٨٤ F.O. 141/191 No. 455.

وفى نفس اليوم برقية : F.O. 141/189. Tél No. 335.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1011.

(٣) بارنج إلى جرانفهل فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1043.

وأمر الميجر هنتر القوات المصرية فى زيلع بالجلاء عنها فى يوم ٤ نوفمبر ، واتفقت السلطات البريطانية مع شركة بواخر البوستة الخديوية على أن تتعاون سفنها « المحلة » ودمنهور» و«الزقازيق » فى عملية اجلاء القوات والسلطات المصرية عن هرر ، تلك العملية التى كان كل من الميجر هيث والملازم بايتون يبذلون جهدهم فى سبيل اتمامها . فأقلعت أولى الفصائل فى يوم ١٤ نوفمبر ، واطمأن السير ايفيلين بارنج الى نجاح خطته (١) وهنأ الميجر هنتر بمجهوداته(٢)، التى بذلها فى سبيل قاعدة عدن ، وفى سبيل الامبراطورية البريطانية .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél No. 717.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1053.

الفصل الثامن عشر

فرنسا واحتلال منطقة تاجورة

(١) ضم تاجورة :

كتب رافراي من عدن بعد مضي يومين على توقيع معاهدة ٢١ من سبتمبر عام ١٨٨٤ مع سلطان تاجورة، وفي الوقت الذي رفضت فيه السلطات المصرية في هرر تنفيذ الأوامر البريطانية الخاصة بإجلائهم عن هذا الاقليم : « إن تاجورة لاتدخل في نطاق مشروعات التوسع [البريطانية] ويترك الأنجليز ذلك الميدن لنا في الوقت الحاضر » (١) وكتب هذا التعليق عند تحدثه عن إحتلال بريطانيا لكل من بربرة وزيلع ، وإمكانية وقوع تصادم بين الدولتين الاستعماريتين في بلاد الصومال .

ولايمكننا تفسير الخطة البريطانية العامة لإجلاء المصريين عن هذه المناطق إلا في ضوء المعاهدات المختلفة التي جهزها الميجر هنتر مع شيوخ قبائل الصومال . ولم يحصل الإنجليز على هذه المعاهدات إلا بالنقود، وإعتمدوا على النقود أيضا لضمان تنفيذها . وهو مايعادل إقامة حماية بالفعل » (٢) على طول هذه السواحل . وشعر الفرنسيون بازدياد النفوذ البريطاني في بلاد الصومال .وأصبح من الصعب عليهم البقاء مكتوفي الأيدي أمام التوسع البريطاني الواضح المعالم . وإعتمد لاجارد على معاهدة ٢١ سبتمبر التي وضع بها سلطان تاجورة بلاده تحت الحماية الفرنسية، وقرر إحتلال هذا الميناء بمجرد سفر القوات المصرية عنه. وأبرق الميجر هنتر في ١٧ من

---

(١) رافري إلى جول فيري ــ عدن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ F.O.M. 1022.

(٢) الوثيقة السابقة .

نوفمبر معلنا إزدياد الدسائس الفرنسية، وتحريضهم الدناقل على إخراج حامية تاجورة منها بالقوة .

وبدأ سلطان تاجورة فى جمع الضرائب والرسوم فى المدينة ، أما المحافظ فانه أسرع فى طلب إرسال المد إليه، أو السماح له بالإنسحاب مع رجاله (١) . وكان نوبار باشا من أنصار الحل الأول ، الذى كان من السهل تنفيذه، نظراً لتوفر الجنود المنسحبة من زيلع ، ولكن القنصل العام البريطانى فى القاهرة عزز الرأى الثانى القاضى بالإنسحاب حتى يتجنب أى صدام مع فرنسا (٢) . ثم أبرق إلى هنتر بتوصيل قرارات الحكومة الخديوية إلى محافظ تاجورة على شرط ألا يتدخل بنفسه بأى شكل من الأشكال ، (٣) . ونجح الدناقل فى يوم ٢٥ نوفمبر فى إجبار الحامية المصرية الصغيرة على الخروج من تاجورة إلى زيلع (٤) . وتمكن إبن الباشا من مواصلة إحتلال القلعة لمدة يوم ، ولكن السلطان كان هو السيد الفعلى للمدينة (٥). وفى اليوم التالى قام الفرنسيون بضم تاجورة رسميا وحيوها باطلاق المدافع (٦).

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél. No. 715.

(٢) البرقية السابقة .

(٣) بارنج الى جرانفيل فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél. No. 715.

وجرانفيل إلى بارنج فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/198. Tél No. 343.

(٤) بارنج الى جرانفيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/195. No. 1073. et F O. 141/200. Tél. No. 730.

(٥) الوثيقة السابقة .

(٦) بارنج الى جرانفيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/195. No. 1073 et F.O. 141/200. Tél. No. 732.

وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/195. No. 1076. et F.O. 141/200. Tél No. 734.

وإنا لتأسف أشد الأسف على فقرة مصادر التاريخ القومى فى هـذه الفترة ، ذلك الفقر الذى يحرمنا من فهم الدور الذى قام به الأهالى فى إخراج حامية تاجورة إلى زيلع . أكان ذلك لمجرد الحصول على المال من الفرنسيين ؟ أو لعدم رغبتهم فى الانتظار وتسليم مدينتهم للانجليز ؟ أم ثورة وإحتجاجا على سياد الروح الرجعية التى تمكن الخديو توفيق من فرضها على بلاده بعد القضاء على الثورة العرابية؟ أكان هذا دليلا على وجود بعض الوعى وبعض الإستجابة لموقف فرنسا الذى إدعى أنه يعمل مع الأهالى لإخراج بريطانيا من وادى النيل؟ أم إستجابة لوعود الفرنسيين بالعمل على إزدهار الحالة فى شرق إفريقية، واستخدم قوافل الأهالى فى نقل منتجات هرر والحبشة إلى خليج عدن؟ لا يمكننا أن نحكم بأولوية أحد هذه العوامل على العوامل الأخرى ، وبازدياد أهميته على أهمية غيره ، ولكن من المنطق أن نذكر أن هـذه العوامل قد تكاتفت سويا فى الإبعاد بين الأهالى وبين السلطات الخديوية، خصوصا وأنها ظهرت مسلوبة السلطة، لا تقدر لنفسها على نفع ولا ضرر، بعد سيطرة البريطانيين على شئون مصر .

وكان السفير التركى فى باريس قد إشتكى منذ أسبوعين لجول فيرى من «محاولات» الفرنسيين فى تاجورة . وأجاب فيرى « بطريقة عامة وبشكل يدل على أنه لا يعير الموضوع كبير أهمية. فلقد زادت هذه المحاولات ووضحت وإنتهى الأمر بتحققها فى صورة تلك المعاهدات التى أمضاها بعض السلاطين المحليين وتنازلوا بها لفرنسا عن الأراضى التى يدعون سيادتهم عليها . ولكن هذه الإجابة غير المحددة لم تمنع السفير التركى من الإحتجاج ، ورفض الاعتراف لهؤلاء السلاطين المزعومين بأى حق يخول لهم التصرف فى الإقاليم التى تنازلت تركيا عنها لمصر ، والتى إعترفت مصر دائما بسيادة سلطان القسطنطينية عليها . ولقد إعترض الوزير الفرنسى بأن إنجلترا قد قامت بنفس العمل فى نقط متعددة من سواحل[الصومال]وفى زيلع

نفسها . ولكن السفير التركى أجاب أن إنجلترا تحتلها فى هذا الوقت باسم مصر، وأن إحتلالها بشكل نهائى هو أمر يسوى فيما بعد . ثم جدد السفير إحتجاجه (١).

وقع إحتلال الفرنسيين لتاجورة فى نفس وقت تعيين هنرى نائباقنصليا لفرنسا فى هرر (٢) . وكان هنرى من مساعدى لاجارد ، ولكنه خضع فى نفس الوقت لباريو ،الوزير المفوض والقنصل العام الفرنسى فى القاهرة. وهكذا ظهر أن تعيينه فى منصبه الجديد هو تأكيد رسمى من حكومة فرنسا بأن هرر تعتبر دائما جزءا لاينفصل عن الأراضى أو الملحقات المصرية ، رغما عن إجلاء بريطانيا للقوات المصرية عنها.ولقد خشى الميجر هنتر من تدخل هذا المندوب الفرنسى فى شئون هرر. وأوصى حكومته بالوصول إلى إتفاق رسمى مع فرنسا وإيطاليا بخصوص شئون هذا الاقليم،ولعمل إشراف دولى على حركة دخول الأسلحة النارية والذخائر إلية . ولم يكن هنتر يسعى إلا إلى تقليل خطر تزويد الفرنسيين للاهالى بالأسلحة ، مما قد يهدد وجود البريطانيين فى زيلع وبربرة ، ولم يقترح إشراك إيطاليا فى هذا التعهد إلا لكى يضمن لفرنسا أن إيطاليا لن تحتكر بيع السلاح فى شرق افريقية بعد امتناع كل من الانجليز والفرنسيين عن هذه التجارة وعزز بارنج موقف هنتر، وكان مستعدا لدفع الثمن لفرنسا ، فاقترح وأن أحسن ضمان لطلب عدم تدخل فرنسا فى هرر هو الامتناع [البريطانى] عن التدخل فى تاجورة ، (٣) ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك . وصرحت لقنصلها العام فى القاهرة ببحث هذا الموضوع مع باريو (٤) . وأكد القنصل العام الفرنسى لبارنج أن الهدف

(١) الجنرال منابريا إلى مانشينى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .أرشيفات إفريقية الايطالية A.I. 5/1-1. Tél. No. 1598.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 14 /195. No. 1067.

(٣) بارنج الى جرانفيل فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195 No. 1093.

(٤) جرانفيل إلى بارنج فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/198 No. 360.

الوحيد لتعيين هنرى لم يكن إلا لتسهيل تجارة القوافل بين هرر وأوبوك ، وتعهد بأن يأمر هنرى بالامتناع عن التدخل فى شئون هرر ، بأى شكل من الأشكال(١).

(٣) امكانية التدخل الالمانى : ـ

وفى نفس الوقت الذى إحتلت فرنسا فيه تاجورة قام القنصل العام الألمانى فى القاهرة بالاستفسار من نوبار باشا عن « حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن » (٢) .وأظهر هذا الإستفسار قلق الدول الأوربية على مصير الأراضى المصرية فى بلاد الصومال،ومصير سيادة الدولة العثمانية وسلامة أراضيها بعد أن ضمنتها معاهدات لندن ١٨٤٠ وباريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ . وأظهر علاوة على ذلك إهتمام ألمانيا ببلاد الصومال ، وبنشاط كل من بريطانيا وفرنسا فى تلك الاقاليم وكانت ألمانيا قد نزلت إلى الميدان الاستعمارى فجأة منذ بضعة أشهر ، وفرضت نفسها على بريطانيا فى غرب إفريقية.وكانت ألمانيا قد بدأت نشاطها فى شرق إفريقية فى أملاك سلطان زنزبار ، وهددت المشروعات البريطانية الخاصة بالمحافظة على سواحل المحيط الهندى كمنطقة لنفوذها ، تمهيداً للتوغل فيها صوب الداخل وأعالى النيل ،مستترة وراء صداقتها لسلطان زنزبار ،وعاملة بالفعل على السيطرة على حوض النيل كله مع مخارجه على البحر الأحمر عندسواكن،ومخارج هضبة البحيرات وأوغندا على المحيط الهندى عند ممبسة.وشعرت السلطات البريطانية أن الاستفسار الألمانى عن حقوق الباب العالى على سواحل البحرالأحمروخليج عدن يعنى إستعداد ألمانيا لمنافسة بريطانيا وفرنسا فى تلك الأقاليم ، وبشكل يسمح لها بالحصول على جزء من الساحل تعمل منه على تهديد عدن عند اللزوم ، أو فى حالة

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1099

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195 No. 1069. Secret.

قيام أو نشوب حرب دولية خصوصا وأن الأوساط السياسية الألمانية كانت قد بدأت فى التحدث عن ضرورة التقرب إلى فرنسا، وفى إنتقاد شراهية الامبراطورية البريطانية الاستعمارية. وكان هذا الاهتمام يحمل فى طياته معنى تأهب ألمانيا لمعارضة سياسة بريطانيا فى مصر، ومساومتها عليه للحصول على تعويضات من الأسلاب الإفريقية الأخرى على الأقل (١).

واضطر السير إيفلين بارنج إلى إتباع سياسة الحذر فى بلاد الصومال بشكل عام، وفى زيلع بشكل خاص. ذلك أن وقوع زيلع فى أيدى ألمانيا كان يعنى القضاء على أهمية عدن فى حالة قيام إشتباك مسلح بين الدولتين، وكانت المراسلات الخاصة بهذا الميناء بين حكومتى لندن والقسطنطينية تثبت إعتراف الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت بحقوق الباب العالى وسيادة الدولة العثمانية عليه. فاتفق القنصل العام البريطانى فى القاهرة مع وزارة الخارجية فى لندن على ضرورة الاحتفاظ بإحدى الفصائل المصرية — أى بثلاثين جنديا — فى ميناء زيلع. وقررت وزارة الخارجية البريطانية أن موقف بريطانيا الدبلوماسى لن يزداد إلا قوة إذا ماهوجمت هذه الفصيلة (٢) ثم أبرق بارنج إلى هنتر بالا يتدخل فى تقرير مصير زيلع فى ذلك الوقت(٣) خصوصا وأن القنصل العام الألمانى كان قد قدم إستفساراً جديداً عن زيلع، وأشار فيه إلى أن سلطة أبو بكر باشا المحافظ « المصرى » لم تعد إلا إسمية فى هذه المنطقة. واضطر بارنج الى أن يأمر هنتر أمرا جديدا بعد يومين،

---

(١) أنظر : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا، للمؤلف دار المعرفة ١٩٥٩ — ص ١٧٠ — ١٨٤.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/198. Tél. No. 352 Chyphre.

(٣) بارنج الى جرانفيل فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1098.

ينص على ضرورة احتفاظ الحاكم أو المحافظ المصرى بمنصبه فى ذلك الوقت، وبأى ثمن (١) .

وهكذا يمكننا أن نقرر أن مسألة احتفاظ بريطانيا بالمحافظ المصرى السابق فى زيلع لم تكن بقصد الاحتفاظ بهذه المدينة لمصر ، أو ستعدادا لتسليمها لتركيا ، كما يدعى من لم يقم الا بدراسة الوثائق التى إختارتها انجلترا ونشرتها فى كتبها الزرقاء ، اذ أن البحث فى الوثائق التى لم تنشر ، والوثائق السرية منها بنوع خاص يثبت أن بريطانيا لم تبق على أبى بكر باشا فى زيلع إلا ابعادا للخطر الفرنسى ، ثم خوفا من استيلاء ألمانيا على هذا الميناء ، بشكل يهدد سلامة القاعدة البريطانية فى عدن، ويضطرها الى الالتحام مع ألمانيا عسكريا ، إن أرادت منعها من النزول هناك .

(٣) قلق بريطانيا :

وظهر قلق بريطانيا من النتائج التى قد تترتب على سحب القوات المصرية من قبة الخراب ، ومن التهديد الفرنسى لجزر موسى وأباض . وتقع هاتين الجزيرتين بالقرب من الساحل، وتتحكم بالفعل فى مدخل قبة الخراب ، ذلك الخليج الطبيعى الذى بنيت على ساحله قلعة سجالو . كان احتلال فرنسا لسجالو يسمح لها بأحتلال هاتين الجزيرتين، وبتحويل قبة الخراب الى ميناء تصعب مهاجمته ، ولكن استيلاء بريطانيا عليها كان يقلل من القيمة الحربية لهذه القلعة فى أيدى الفرنسيين ، ويبعد امكانية تحويل قبة الخراب إلى ميناء وقاعدة بحرية فرنسية فى شرق إفريقية . لذلك فان اللورد كمبرلى طلب إلى نائب الملك فى الهند توكيد حقوق بريطانيا على هذه

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/195. No. 1104.

الجزر(١) ، مستندا فى ذلك الى المعاهدت التى عملها الكابتن مورسبى فى عام ١٨٤٠ . (٢)

ووصلت الأوامر بذلك الى عدن ، وساعد احتلال الفرنسيين لتاجورة على سرعة تنفيذها . وعهد الجنرال بلير المقيم السياسى البريطانى فى عدن الى الملازم كنجسميل نائب القنصل فى زيلع بأمر تنفيذها . وقام هذا الملازم فى يوم ٣٠ نوفمبر بنصب ثلاث ساريات على جزيرة موسى ، وأحضر خمس رجال من زيلع لحراستها وزودهم بالأعلام البريطانية وبكمية من المياه لأن الجزيرة كانت خالية تماما من السكان ثم نصب سارية علم جديدة على جزيرة أباض فى يوم ٣ ديسمبر وترك رجلين لحراستها(٣). وأبرق هنتر الى بارنج فى القاهرة بأن «الحقوق البريطانية قد تأكدت بشكل نهائى على جزر موسى وأباض»(٤) .

وأخيراً فان احتلال فرنسا لتاجورة قد دفع بريطانيا الى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع نفوذها فى الصومال «وإثبات أقدمية حقوقها» على هذه المناطق أمام الدول الأخرى . فما أن طلبت الميجر هنتر التصريح له بعقد معاهدة مع قبيلة القضا بورسى صومال فى خور كالنجالات تشبه بقية

---

(١) اللورد كمبرلى إلى نائب الملك فى الهند ، ارفقه مرافقة بتقرير سكرتير وزارة الهند إلى سكرتير وزارة الخارجية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (C. 4417. No. 92.)

(٢) HURTSLET. Sir. Edward. The Map of Africa by treaty. London, 1894. Vol. I. p 275 et Vol. II, pp. 832—823; et S. P. Vol. LXI. pp. 195—197.

(٣) كنجسميل الى بلير فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ مرفق ٣ بالوثيقة رقم ١١٨ (C. 4417)

(٤) بارنج الى جرانفيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤

F.O. 141/200. Tél. No. 751, et F.O. 141/195. No. 1105.

المعاهدات التى عقدها مع القبائل الواقعة الى شرق زيلع (١) حتى أعطاه اللورد جرانفيل هذا التصريح فى نفس اليوم (٢). وتم عقد المعاهدة نهائيا بعد ثلاثة أيام (٣) وقرب نهاية شهر ديسمبر عقد هنتر معاهدة مع قبيلة حبر تلجعله طبقا للمواصفات والشروط التى طلبتها حكومة بمباى فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٤ . واشتملت هذه المعاهدة الجديدة التى اختصت بالساحل الإفريقى بين بربرة وحايس على فقرة تطابق ماجاء فى المعاهدة السابقة (٤) . وتعهد فيها الشيوخ المحليون بألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يسلموا أى جزء من أراضيهم أو الأراضى الخاضعة لهم لأى دولة أجنبية غير بريطانيا (٥) .

وعقد هنتر معاهدة أخرى مع قبيلة العيسى صومال فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٤ بمجرد استلامه تصريح حكومة لندن بالبدء فيها (٦) . وكانت أراضى هذه القبيلة تمتد من زيلع حتى هرر ، وتجاور الأراضى التى ضمها الفرنسيون أخيراً . ثم عقد معاهده جديدة فى ١٣ من يناير سنة ١٨٨٥ تخص آخر جزء من ساحل الصومال وهو الذى تسكنه قبيلة حبر جرهاجيس Habr Gerhajis ويقع بين أراضى قبيلة حبر تلجعله فى الغرب وأراضى قبيلة وارسنجالى فى الشرق (٧) .

---

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .F.o. 141/200..Tél. No. 757

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .F.O. 141/198. Tél No. 364

(٣) S.P Vol. LXXVI. p. 99.

(٤) بلير الى حكومة بمباى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ـ مرفق ٢ بالوثيقة رقم ١٤٠ (C. 4417)

(٥) أنظر المعاهدة مرفق ٣ بالوثيقة السابقة .

(٦) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٤ .F.O. 141/200. Tél. No. 788

وجرانفيل الى بارنج فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .F. O. 141/198. Tél No. 376

(٧) هنتر الى بارنج فى ٥ يناير سنة ١٨٨٥ ـ ملحق ٧ بالوثيقة رقم ١٤٠ .(C. 4417)

وهكذا نرى أن المنافسة الفرنسية قد عجلت الحوادث (١) . وكانت هذه المنافسة منافسة سياسية فى هذه الفترة ، إذ أن « المصالح الاقتصادية » لكل من الدولتين لم تكن تتعارض مع مصالح الدولة الأخرى. ذلك أن بريطانيا كانت تفكر فى السيطرة على بربرة حتى تضمن تموين قاعدتها فى عدن ، بينما عملت فرنسا على إنشاء قاعدة بحرية مستقلة فى شرق إفريقية تمهيدا للسيطرة على تجارة هرر وشوا. ولكن بريطانيا لم تنظر إلى مسألة إنشاء قاعدة بحرية فرنسية فى بلاد الصومال نظرها إلى عمل تسعى به هذه الدولة إلى تحررها من الاعتماد على عدن فى وقت إشتبكت فيه فى حروب إستعمارية فى الشرق الأقصى، بل إلى خطة تسعى إلى تقليل أهمية عدن، والتسبب فى الاضرار بها فى حالة قيام حرب بين الدولتين . وزادت مناورات بسمرك للتقرب من فرنسا وفرضه لألمانيا على بريطانيا فى ميدان التوسع الاستعمارى من قلق بريطانيا، ودفعتها إلى محاولة الاحتفاظ بحسن علاقاتها مع ألمانيا من ناحية أخرى ، رغم إضطرارها إلى القيام ببعض التضحيات (٢) .

(٤) ازدياد النشاط الفرنسى :

أما فرنسا فانها صدقت بمرسوم ٥ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ على معاهدة الحماية التى عقدها لاجارد فى يوم ٢١ من سبتمبر مع سلطان تاجورة. وكان قائد مستعمرة أوبوك يخشى دسائس البريطانيين وتوسعهم ، ففضل أن يحتل بسرعة كل المناطق التى أشارت إليها هذه المعاهدة ، وطلب إلى حكومة باريس أن تسمح له بأحتلال قبة الخراب وأمبابو إذا إقتضى الأمر . ولم يمانع جول فيرى فى أمر أمبابو ، خصوصا وأنها كانت تدخل ضمن الأراضى التى وضعتها معاهدة ٢١ من سبتمبر

---

(١) ملحق ١٠ بالوثيقة السابقة .

(٢) أنظر التنافس الدولى فى شرق افريقية للمؤلف . دار المعرفة ١٩٥٩ ١٧٠-١٨٤ .

تحت الحماية الفرنسية . أما قبة الخراب فقد ذكرت إفتتاحية هذه المعاهدة أنها آخر حدود « بلاد » سلطان تاجورة ، وظهر أن لها أهمية تجارية كبيرة . ولذلك فان وزير الخارجية الفرنسية قد صرح باحتلال قبة الخراب فى حالة ما إذا إعتقد لاجارد أنها جزء من أملاك سلطان تاجوره (١). وفى اليوم التالى أصدر الوزير أمره باحتلال قبة الخراب ، وباحتلال الساحل الممتد بينها وبين أمبابو ، إذا ما وافق السلطان لهيطة على التنازل عنه لفرنسا (٢) .

وكان مستقبل المستعمرة الفرنسية فى بلاد الصومال يتوقف إلى حد بعيد على التسهيلات التى يقدمونها فيها لتجارة داخل القارة . وإذا ما نفذ البريطانيون مشروعاتهم فى بلاد الصومال من ناحية ، ونجح الايطاليون فى تدعيم علاقاتهم مع سلطان العوصا من ناحية أخرى ، فان المستعمرة الفرنسية ستجد نفسها مكتومة الأنفاس بين الأراضى التى تسيطر عليها قوات تنافس فرنسا . ولذلك فان لاجارد قد إنتهز فرصة وجود وفورات لميزانية ١٨٨٤ (١٠ر٠٠٠ فرنك) لمحاولة البدء فى التوغل صوب الداخل، ووقع على معاهدة فى ٥ من يناير سنة ١٨٨٥ مع بعض شيوخ الأهالى، تفتح أمام فرنسا المنطقة الواقعة بين سلطنة العوصا وبلاد الصومال. وسمح هذا الشريط الضيق من الأرض للفرنسيين بأن يصلوا إلى أبواب شوا ، دون أن يطلبوا تصريحا بالمرور من أى أحد . وقرر لاجارد هذا الأمر بنفسه ، وإدعى أمام حكومة باريس أن الفرصة كانت سانحة، وأنها قد لا تتجدد مرة أخرى(٣) ثم طالب زيادة ميزانيته السنوية إلى ١٥٠ر٠٠ فرنك . ووضع لاجارد الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع ، فى الوقت الذى كانت مشغولة فيه بالمنافسة البريطانية

(١) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢ يناير سنه ١٨٨٥. F.O.M. 1024

(٢) وزير الخارجية الى وزير البحرية والمستعمرات فى ٣ يناير سنة ١٨٨٥. F.O.M. 1024

(٣) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢١ من فبراير ١٨٨٥ F.O.M. 1024

على الساحل ، ولم تفكر فى طرق القوافل صوب الداخل . واضطرت حكومة باريس إلى الموافقة على المعاهدة ولكنها حرمت على لاجارد أى توسيع جديددون إذن منها .

ولقد تسبب نشاط الفرنسيين فى خليج عدن ونشاط الإيطاليين فى البحر الأحمر واحتلالهم لمصوع فى يوم ٥ من فبراير سنة ١٨٨٥ فى أن أسرع البريطانيون بتنظيم أملاكهم الجديدة فى بلاد الصومال. فقرر كل من اللورد كمبرلى وزير الهند واللورد جرانفيل وزير الخارجية فى يوم ٦ من فبراير أن يعهدوا بأدارة ساحل بلاد الصومال الممتد من رأس حافون حتى زيلع إلى سلطات حكومة بمباى (١) التى سيكون عليها تصريف كل أموره التى لاتتعلق بمصر مباشرة. وإمتد هذا الإشراف وتلك الإدارة حتى زيلع نفسها ، وإشتمل عليها ، مع الاحتفاظ بإمكانية تغيير وضعية هذه المدينة الأخيرة فى حالة ما إذا قبل الباب العالى الاقتراح البريطانى والشروط البريطانية المتعلقة بأستلام هذا الميناء . وكانت زيلع هى الحد الأقصى للاراضى والسواحل التى وضعت تحت إشراف وإدارة حكومة بمباى . وإحتفظت وزارة الخارجية البريطانية بكل المسائل المتعلقة بالمنطقة التى وضعتها فرنسا تحت إشرافها وبالمسائل المتعلقة بهرر (٢) ، مما أظهر رغبة الحكومة البريطانية فى عدم الاعتراف بتوسع فرنسا فى هذه الأقاليم ، أو إستعدادها لإستخدام هذا التوسع كأساس للمساومة على إعتراف فرنسا بسلطة بريطانيا على الساحل الممتد شرقا حتى رأس حافون .

ولقد ذكرنا أن بعض المندوبين الفرنسيين بشكل عام، ونائب القنصل هنرى

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/210. No. 44.

(٢) الوثيقة السابقة .

بشكل خاص ، كانوا قد أظهروا نياتهم تجاه هرر فى ذلك الوقت . ولكن رغما عن أن وزير الخارجية الفرنسية كان يرحب بمشروع فتح طريق للقوافل يتجه صوب الداخل من قبة الخراب،وبأعفاء المنتجات الافريقية التى تصل إلى المستعمرة الفرنسية من رسوم الجمارك ، إلا أنه كان لا يشجع نيات هنرى السياسية تجاه هرر. ورغب هنرى فى أن يدفع حكومته و إلى الاستفادة من جلاء الحامية المصرية لكى يعلن الحماية الفرنسية على هرر ، (١).ولكن الحكومة الفرنسية رأت أن هذا المشروع سوف يتطلب مجهودات ونفقات لاتتناسب مع المصاعب الدبلوماسية التى ستنشأ، أو مع مسئولية المحافظة على الأمن فى المناطق المضطربة.ولذلك فان وزير الخارجية الفرنسية إعتقد أنه من الحكمة القنوع بالإحتفاظ بود الأهالى ، وإفساد خطط ودسائس الدول المتنافسة فى هذا الاقليم ما أمكن ذلك (٢) .

وكان لهنرى طموح آخر يتصل بزيلع .وظهر أبو بكر باشا وكأنه قد حصل على إستقلاله السابق بعد سفر المصريين من زيلع . وكان هذا الشيخ الصومالى قد إشتهر بعدائه لفرنسا فى الفترة الأخيرة ، ثم ظهر وكأنه ينشد التقرب من فرنسا، وكأنه يرغب فى عمل التوازن بينها وبين بريطانيا فى هذه المناطق . ودفع هذا الاستعداد من جانب أبو بكر نائب القنصل الفرنسى — هنرى — إلى أن يطلب من حكومة باريس تصريحا بمفاوضته ، وبعقد معاهدة حماية معه . ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رأت ضرورة الإحتراس فى مسألة أبو بكر حتى بدرجة أكثر من الإحتراس فى مسألة هرر،خصوصا بعد النشاط الذى قامت به بريطانيا أخيرا

---

(١) وزير الخارجية الفرنسية الى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٩ فبراير ١٨٨٥
F.O.M. 1024

(٢) الوثيقة السابقة .

على سواحل الصومال . ولم تصرح الحكومة الفرنسية لهنرى إلا بتعضيد ومعاونة أبو بكر والأهالى، ومحالة جذبهم إلى صداقة فرنسا(١) وكان فى مقدور هنرى القيام بهذا الدور خصوصا وأنه كان نائبا قنصليا فرنسيا فى كل من زيلع وهرر .

(١) وزير الخارجية الفرنسية الى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥
F.O.M. 1024.

الباب السابع

العلاقات بين الدول الاستعمارية

الفصل التاسع عشر

العلاقات الفرنسية – الايطالية

(١) ايطاليا واحتلال فرنسا لتاجورة : –

تبادل كل من لاجارد والقوميسير الإيطالى فى عصب عبارات الود فيما بينهما (١) منذ شهر أغسطس سنة ١٨٨٤ أى منذ بدء النشاط الفرنسى فى بلاد الصومال . وتعتبر هذه المراسلات على الأقل إعترافا شبه رسمى بالمستعمرة الفرنسية فى أوبوك .

ولكن سرعان ماظهر تضارب بين المصالح الفرنسية والإيطالية فى فترة جلاء القوات المصرية عن بلاد الصومال ، ونافس كل منهما الآخر فى أرائه التوسعية لمصلحة بلاده .

وأخذت الحكومة الإيطالية ترقب باهتمام الفرنسيين فى تاجورة فى شهر نوفمبر . وسأل الكونت نيجرا السفير الإيطالى فى لندن اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية عن هذا الموضوع . ورفض جرانفيل إعطاء جواب رسمى يقيد حرية تصرفه فى المستقبل ، رغما عن أنه ذكر لنيجرا – بطريقة سرية – أنه يمكن للايطاليين أن يفرضوا بشكل قاطع أن الحكومة البريطانية لاتهتم بهذه الامكانية (٢) – أى إمكانية إستيلاء الفرنسيين على تاجورة أو وضعها تحت حمايتهم .

---

(١) قائد أوبوك الى قوميسير عصب فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ – ورد القوميسير على القائد فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. fol. 3669.

(٢) نيجرا الى مانشينى فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 1486.

وكانت تاجورة تقع فى المنطقة الممتدة إلى غرب زيلع ، ولم تكن الحكومة البريطانية ترغب فى إحتلالها ، بل كانت قد عرضت على تركيا أمر إستلامها لهذا الجزء من الساحل، أملا فى الوقيعة بين تركيا وفرنسا،أو تحديدا للتوسع الفرنسى، أو إظهارا لفرنسا بمظهر المعتدى على أراضى الدولة العثمانية . ولقد أبرق الباب العالى فى يوم ٢٦ من نوفمبر إلى سفيره فى باريس ، وكلفه بطلب تفسيرات سريعة خاصة بتاجورة من الحكومة الفرنسية (١) . وأسرع مانشينى وزير الخارجية الايطالية بالأبراق إلى سفيره فى باريس : «سيكون من الضرورى لنا أن نعرف ما إذا كانت الحكومة الفرنسية ستقوم بالرد ، وأن نعرف فى هذه الحالة نفس الألفاظ التى سيصاغ فيها الرد » (٢) . ولكن جول فيرى كان مشغولا بمسألة المناقشات البرلمانية الخاصة بتونكين ، وإضطر الجنرال منابريا — السفير الإيطالى فى باريس — أن يحصل على معلوماته فى هذه المسألة من زميله التركى . كما أن الجنرال منابريا لم يتمكن من الحصول على معلومات تخص تاجورة من زميله الإنجليزى. وفى اليوم نشرت جريدة ديبا (Débats) (٣) خبر ضم تاجورة ، وأسهمت فى الطرق التى إتخذتها فرنسا لتحقيق هذه الغاية ، فأبرق الجنرال منابريا إلى مانشينى بأن هذه الحالة تستدعى عرض المادة الخاصة ، التى كان قد كلف بها الكونت دى لونى de Lounay ، على المؤتمر المنعقد فى برلين ، تلك المادة « التى تخص حالات ضم الأراضى إستنادا على إتفاقيات تعقد مع أشخاص يدعون السيادة ، وهم ليسوا إلا أنصاف متوحشين » (٤) . وإعتقد السفير الإيطالى فى باريس إذن أن حكومته

(١) نيجرا الى مانشينى فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 1588.

(٢) مانشينى الى منابريا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤. A I. 5/1-1. Tél Chiff. No. 781.

(٣) فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

(٤) منابريا إلى مانشينى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 1598.

ستعارض ضم فرنسا لتاجورة ، وتستخدم هذه الحالة لتنظيم عمليات ضم الدول الاستعمارية للأراضى الافريقية ، وذلك بالنص عليها فى مادة بعينها من مواد الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين . ولكن وزارة الخارجية الايطالية لم تفكر فى القيام بهذا العمل ، أو فى إستخدام هذه المسألة بالذات للوصول إلى تلك النتيجة. وأسرع مانشيني بالابراق إلى منابريا محاولا تخفيف إحتقاره وإستيائه من العمل الفرنسى: «لما كنت أرغب فى إظهار فكرتى ومساعدتك على أن تكون محادثاتك مع المسيو فيرى تتطابق تماما مع وجهات نظرنا فى هذه الأمور البالغة الدقة ، فانى أود أن أضيف أنه ليس لدينا أية رغبة حتى فى التدخل بأية طريقة كانت فى الخلاف القائم بين باريس والقسطنطينية ، فما بالك من الوقوف إلى جانب تركيا وتعضيدها ، أن ما يهمنا هو مجرد معرفة نص الرد الذى سترسله فرنسا لتركيا ، إذ يمكن لهذه السابقة أن تفيدنا فى أى موقف مماثل ، إن لم يكن متطابق ، وهو الذى يمكن أن يقع لنا فى يوم من الأيام بخصوص بعض النواحى المطلة على البحر الأحمر» (١) .

وهكذا نرى ان إيطاليا كانت تحاول الاستناد الى ضم فرنسا لتاجورة لكى تسمح لنفسها بالتوسع فى سواحل البحر الأحمر، وترتب لتركيا نفس الرد الذى سترده فرنسا عليها فى حالة إحتجاجها على النشاط الاستعمارى الايطالى.

وكان هذا بالنسبة لتاجورة ، أى بالنسبة للأراضى الواقعة إلى الجنوب من أوبوك ، والتى لم تكن إيطاليا تفكر فى التوسع فيها ، أو نفكر فى ضمها الى مستعمرة عصب . ولكن موقف ايطاليا كان يختلف عن ذلك تمام الاختلاف بالنسبة للأراضى الواقعة الى الشمال من أوبوك ، والتى كان يمكن لإيطاليا أن تتوسع فيها ابتداء من عصب .

(١) مانشينى الى منابريا فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ A.I. 5/1-1. Tél. No. 738.

(٣) مسألة خور أنجار :

ما أن إحتل الفرنسيون خور أنجار حتى أسرع الجنرال منابريا بارسال مذكرة الى جول فيرى ظهرت فيها نيات ايطاليا بالنسبة لهذه الأراضى ، والموقف الذى ترغب فى اتخاذه من فرنسا. وإدعت هذه المذكرة أن مشايخ رهيطة قد اتصلوا بالقومسيير الايطالى فى عصب ، وشرحوا له أن العقد الذى منح أوبوك لفرنسا لم ينص إلا على قطعة صغيرة من الأرض لايدخل فيها خور أنجار بأى شكل من الأشكال . وادعت أنهم قد طالبوا بالاطلاع على عقد البيع الذى يثبت حقهم فى المطالبة بهذا الجزء من الساحل ، ثم طلبوا من الحكومة الايطالية حمايتهم طبقا للاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا وبين هذه «السلطنة» . وذكر القومسيير الايطالى فى عصب ، عند تبليغه طلبات الأهالى الى حكومة روما ، أن احتلال فرنسا لخور أنجار قد تسبب فى اثارة النفوس فى رهيطة ، وأنه قد اضطر الى التدخل بنفسه لتهدئة المشايخ ولحضهم على الامتناع عن أعمال العنف التى هددوا بالقيام بها ضد القوات الفرنسية المسلحة التى جاءت لاحتلال خور أنجار مع العلم الفرنسى(١). وطلبت الحكومة الايطالية من الحكومة الفرنسية بحث الموضوع بحياد على الطبيعة واقترحت أن تتفق الحكومتان على أن تعهدا بهذه المهمة الى قائد أوبوك الفرنسى وقومسيير عصب الايطالى، وعلى أن تكون قراراتهما هى الأساس اللازم لتحديد الحدود بين مستعمرة أوبوك وسلطنة رهيطة (تحت الحماية الإيطالية) مما يمنع أى طعن من جانب أو من آخر فى المستقبل (٢) .

---

(١) مذكرة: **Pro-memoria** من السفارة الإيطاليـة فى باريس الى وزير الخارجيـة الفرنسية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . **A.E.; Italie. Vol. 72**

(٢) الوثيقة السابقة.

ولاشك أن الحكومة الايطالية أرادت الاحتماء وراء «حقوق المشايخ المحليين» لكي تتأكد من نصوص عقد البيع الذى أعطى أراضى أوبوك لفرنسا تمهيدا للطعن فى هذا العقد باسم المشايخ المحليين ، أو منعا لفرنسا من التوسع من أوبوك صوب الشمال وصوب رهيطة وعصب . ولم تخف نيات ايطاليا عن الحكومة الفرنسية التى ذكرت أنها لانعلم تفاصيل الحوادث التى تشغل بال مستعمرة عصب الايطالية ، ولكنها أكدت أن قائد أوبوك لم يتعد اختصاصاته باحتلاله خور أنجار ، اذ أن هذه الناحية تقع الى الجنوب من رأس دميرة التى هى الحد الشمالى على الساحل للأراضى التى منحها العقد المبرم مع شيوخ الدناقل لفرنسا فى ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ . وعلى أى حال فان الحكومة الفرنسيه لم تمانع فى إشتراك قائد أوبوك مع قومسيير عصب فى بحث الموضوع ، والتمهيد لتحديد الحدود بين الأراضى الخاضعة لفرنسا والبلاد الخاضعة لسلطان رهيطة(١) ; واتفق وزير الخارجية الفرنسية مع وزير البحرية والمستعمرات على أن يرسلا بتعليمات مفصلة لقائد أوبوك بهذا الخصوص (٢) .

(٣) المحادثات :

واتصل مندوبا الدولتين فى شرق إفريقية كل منهما بالآخر ، وأعلن بستالوزا القومسيير الإيطالى فى عصب لقائد أوبوك أنه لا يمكن القيام بعملهما إلا على الطبيعة، وفى أوبوك بنوع خاص (٣) . ولكن لاجارد حاول الوصول إلى القواعد العامة

---

(١) جول فرى الى الجنرال منابريا فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ملحق بتقرير الجنرال منابريا إلى مانشينى فى نفس اليوم . A.I. 5/1-1. No. 460.

(٢) جول فرى الى دوباى Dobail القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى ايطاليا فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ . A.E.; Italie. Vol. 72. No. 95.

(٣) القومسيير بستالوزا Pestalozza الى قائد أوبوك فى ٣ فبراير ١٨٨٥ A.I. 5/1-1.

لتخطيط الحدود قبل بدء المعاينة على الطبيعة . ولم تكن تعليمات حكومته التفصيلية قد بلغته فى ذلك الوقت . ولم يكن يعارض فى فكرة المفاوضة ولكنه إستند إلى «الحقوق» التى أعطتها إتفاقية سنة ١٨٦٢ لفرنسا على خور أنجار وقرر أنه لا يمكن المناقشة إلا فى النقطة المعينة التى تنتهى فيها الممتلكات الفرنسية شمالا عند رأس دميرة ، وفى خط سير الحدود الوهمية النظرية التى تصل هذه النقطة بقمم المرتفعات، وهى التى يمكن إعتبارها كحدود طبيعية ، ومنها إلى رأس على ، وهى الحدود الفرنسية القديمة قبل إحتلال الفرنسيين لمنطقة تاجورة . وذكر لاجارد أن الضباط الفرنسيين الذين رافقوا الشيخ دنى أحمد أبو بكر فى عام ١٨٦٢ قد أصدروا بلاغا يخص وضع علامات عند رأس دميرة ، وأرسل بنسخة من هذا البلاغ إلى زميله الإيطالى ، وأعلن أسفه لرفع هذه العلامات من مكانها ، وأعرب عن رغبته فى الإيفاق مبدئيا مع بستالوزا على النقط التى ستجرى حولها المفاوضات، وإقترح أن يقوما سويا باعداد مشروع يخص تحديد الحدود الخاصة بدميرة يرفعوه بعد ذلك إلى حكومتيهما . وأبلغ لاجارد زميله الايطالى أنه لا يهدف إلا إلى توطيد صلات الود والصداقة التى تربط بين أوبوك وعصب ، حتى تساعد كل من المستعمرتين الأخرى باخلاص فى «عملهما الحضارى» الذى بدآه وأكد له أنه سيبذل كل مافى وسعه للوصول إلى هذه الغاية (١) .

وهكذا نجد أن لاجارد قد أظهر استعداده للتفاهم مع الإيطاليين ، حتى ينفى عن نفسه صفة حاكم احدى المستعمرات الذى يهدف إلى توسيع حدود مستعمرته بكل الوسائل . ولكن هذا الاستعداد للتفاهم لم يكن يحمل معنى التقهقر أمام المناورة الايطالية ، ذلك أن لاجارد وافق على رسم الحدود بين المناطق الفرنسية والإيطالية

---

(١) قائد أوبوك الى قومسيير عصب فى ٢ مارس سنة ١٨٨٥ A.I. 5/1-1.

على أساس عدم الاعتراف للايطاليين بأى مطالب إقليمية الى الجنوب من رأس دميرة من ناحية ، وعدم مناقشة معاهدة سنة ١٨٦٢ من ناحية أخرى . والحقيقة أن مطالب «سلطان رهيطة» على الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من رأس دميرة بنوع عام ، وعلى خور أنجار بشكل خاص ، لم تكن تستند إلى أى حق «شرعى» . ذلك أن هذا «السلطان» لم يكن فى حقيقة الأمر إلا «شيخ رهيطة» وكان قبل ذلك موظفا يتقاضى راتبا شهريا من الحكومة المصرية ، ولم يعلن نفسه سلطانا على الأقاليم إلا بايعاز من الايطاليين عند مفاوضته معهم منذ بضعة سنوات ، مما اضطر الحكومة المصرية إلى فصله من الخدمة فى عام ١٨٨١ خصوصا بعد أن تجنس بالجنسية الايطالية . فلم يكن لهذا «السلطان» إذن أية حقوق إقليمية ، ولم يكن تحدث إيطاليا باسمه فى عام ١٨٨٥ إلا تحدث باسم التوسع الإيطالى فى بلاد الصومال .

وصرح وزير البحرية والمستعمرات لقائد أوبوك بتحديد الأراضى الساحلية مع زميلة الايطالى حاكم عصب فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٥ . ووصل هذا التصريح إلى أوبوك فى نفس الوقت الذى وصل فيه خطاب من بستالوزا بتاريخ ٢٠ من مارس . وبدا أن إدعاءات القومسيير الإيطالى كانت تقل عن مطالب حكومة روما الأخيرة ، التى ظهر طابعها المتطرف وسوء نيتها بشكل يهدد العلاقات بين المستعمرين .

وكان لاجارد يعرف منذ شهر ديسمبر السابق أن إقتراح الجنرال منابريا الخاص بتحديد الحدود لم يكن يسعى إلا الى الطعن رسميا فى شرعية اتفاقية عام ١٨٦٢ وقانونيتها (١) . ولم يكن لاجارد يقدر على التنازل عن أى جزء من الأراضى

---

(١) لاجارد الى وزير الحربية والمستعمرات فى أول أبريل سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

الواقعة إلى الجنوب من رأس دميرة ، بينما حاولت حكومة روما مد منطقة نفوذها حتى خليج بوريه Buret الواقعة فى ميناء أوبوك نفسه ! فرأى لاجارد أن أحسن وسيلة لتسوية الخلاف هى إحتلال رأس دميرة نفسها إلى أن تعترف الحكومة الإيطالية رسميا « بحقوق » فرنسا ، خصوصا وأن سلطان رهيطة كان يسعى إلى إثارة الأهالى والقبائل القاطنين فى المنطقة الفرنسية بايعاز من الإيطاليين .

(٤) ـ تقوية مستعمرة أوبوك :

وإنتهز لاجارد هذه الفرصة لتقوية مستعمرة أوبوك وطلب إلى الحكومة الفرنسية الإسراع بارسال سرية من الجنود لاستخدامهم فى بناء الاستحكامات، وفى زيادة قوة الحامية التى كانت لاتقدر على مواجهة المواقف التى قد تنشأ فى أى وقت من الأوقات وذكر لاجارد أن الفرنسيين لايخشون أى حوادث فى جنوب مستعمرتهم ، ولكنهم كانوا مضطرين إلى الانتباه إلى أوبوك نفسها ، والاقليم الواقع إلى الشمال منها ، حتى يتمكنوا من أن يصدوا أى هجوم قد يقوم به سلطان رهيطة ، الذى كان يتمتع بتأييد الإيطاليين ، ويقبل أن يدفعوه إلى مهاجمة المستعمرة الفرنسية(١) .

وضاق لاجارد بالنشاط المستمر الذى قام به بعض صغار المشايخ المحليين والذين كانوا قد إستؤجروا لخلق المصاعب أمام فرنسا ،(٢) . ولذلك فانه طلب مددا يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جندى ، وزيادة قطع المدفعية (٤ أرطال) الموجودة فى المستعمرة إلى اثنى عشر قطعة . وما أن نشر خبر وصول الامدادات الى أوبوك حتى اندهش الأهالى وأوقفوا مظاهرتهم العدائية لفرنسا . واجتمع الرؤساء

---

(١) لاجارد الى وزير البحرية والمستعمرات فى أول أبريل سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى أول أبريل سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

وقرروا عدم القيام بأى شىء فى تلك الفترة . وبقى أمام لاجارد أمر أخير، وهو موقف سلطان تاجورة الذى نجح عملاء رهيطة فى الوقيعة بينه وبين الفرنسيين، وفى ضمه لجانب الايطاليين . وكانت الدول الاستعمارية تتسابق إلى شراء الاتفاقيات من الأهالى ، ولم يكن هؤلاء المشايخ يعلمون معنى بيع أراضيهم فى القانون الدولى، أو بيع بعض الحقوق ، خصوصا وأن هذه الاتفاقيات كانت ترضى غرورهم الشخصى ، وتلقبهم بألقاب السلطنة ، وتمنحهم السيادة . وكان من الطبيعى أن يسير هؤلاء المشايخ مع من يدفع أكثر من الآخر. وحاول عملاء رهيطة إغراء سلطان تاجورة على بيع بحيرة عسل مع قطعة من الأرض الواقعة بين رأس على وموندو Mundo إلى الحكومة الايطالية ، مستندين إلى أن إتفاقية عام ١٨٦٢ غير ذات مفعول . وكان لاجارد يأمل فى أن يؤثر وصول الامدادات العسكرية على سلطان تاجورة ، خصوصا بعد أن إتخذ إحتياطاته لعزل هذا السلطان والقضاء على نفوذه. ولقد إستطاع لاجارد أن يحصل على تأييد أبو بكر باشا ووزير تاجورة ، وهما من أقوى الشخصيات فى شرق إفريقية ، ولم يبق لسلطان تاجورة أن يعتمد إلا على تأييد بعد أفراد من أسرته . كما أن لاجارد قد نجح فى ضم سلطان لهيطة اليه فترة تردد فيها أمام النفوذ الايطالية . وهكذا أصبح لاجارد لا يخشى أى شىء فى المستعمرة (١) .

وفى أثناء ذلك الوقت سار الفرنسيون بخطى ثابتة لإنشاء مستعمرتهم فى بلاد الصومال ، وبدؤا فى إستخدام الأدوات الإنشائية التى وصلت إلى أوبوك، فأخذت معامل تكرير المياه فى تنقية كمية تتراوح بين ١٥٠٠ و ١٦٠٠ لترا يوميا، كما أن مشاه الأسطول ساهموا فى بناء سقالة بحرية فى الميناء تكفى للخدمة العادية .

(١) الوثيقة السابقة .

وتغير شكل أوبوك التى لم يكن بها أكثر من ثلاثين نفس فى أوائل الاحتلال الفرنسى فى عام ١٨٨٤ إذ أن عددهم زاد إلى مايبلغ سبعمائة أو ثمانمائة نفس ، وحضر اليها بعض الأهالى من الدناقل طلبا للعمل ، علاوة على بعض الأهالى من الصوماليين والعرب والأحباش من المناطق المجاورة .وبدأ التجار الأهالى يظهرون فى أوبوك ، وأصبح لهم حى قائم بذاته ، وعملوا على تزويد السفن التى تمر على أوبوك ببعض المأكولات ، وأخذوا يبيعون الأطعمة للعمال فى المستعمرة . وأخذت بعض قوارب صيد اللؤلؤ تتوافد على الميناء من وقت لآخر ، ولكنهم لم يحالوا فتح سوق لتجارتهم فيه . وأخذت مؤسسة منية Mesuier تزود السفن بالفحم والأطعمة اللازمة لها . وبدا إختيار الهضبة الموجودة عند رأس أوبوك لإقامة ثكنات الجند موفقا . وبالاختصار أخذت السلطات الفرنسية تعقد أمالا كبيرة على نجاح مستعمرة أوبوك وإزدهارها (١) . وكان على الفرنسيين أن يسرعوا فى إستغلال الإمكانيات قبل أن تدور الحوادث ، ويتطور الموقف ،وتظهر إمكانية جديدة ، أو قوى معارضة .

---

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

الفصل العشرون

العلاقات الفرنسية البريطانية

(١) التنافس على امبادو :

بينما كان الايطاليون يطعنون فى حقوق فرنسا على الجزء الساحلى الواقع إلى الشمال من أوبوك ، وخصوصا على خور أنجار ، أخذ الانجليز يعدون وثائقهم للقيام بعملية مماثلة خاصة بالمنطقة الساحلية الواقعة إلى الجنوب من تاجورة .

ولاحظ لاجارد منذ أول أبريل سنة ١٨٨٥ أن نية الانجليز تهدف إلى إحتلال أمبادو ، وطلب إلى باريس أن تبلغ الدول العظمى إعلان حمايتها على الساحل الواقع إلى الجنوب من قبة الخراب .وكان هذا الجزء الأخير فى غاية الأهمية بالنسبة للمستعمرة الفرنسية ، وكانت إتفاقية سنة ١٨٦٢ قد منحت فرنسا بعض الحقوق والامتيازات فى عيرو Eiro وأمبادو ، خصوصا بشأن المراعى وإستخدام العشب. وكان من المهم للفرنسيين أن يسيطروا تماما على قبة الخراب وسواحلها إذا مارغبوا فى فتح التجارة مع إقليم هرر فى الداخل . ولكن القنصل الانجليزى فى زيلع أرسل عملاء له إلى النقطة الجنوبية لمدخل قبة الخراب ، فقاموا بانزال العلم الفرنسى الذى نصبه الفرنسيون هناك ، مما إضطر لاجارد إلى التفكير فى ضرورة العمل بسرعة .

وكانت أمبادو فى غاية الأهمية بالنسبة للتجارة الفرنسية إذ أنها كانت رأس الطريق الوحيدة الذى يمكن لقوافل الدناقل أن تسلكه تحت إشراف الفرنسيين، ودون أن يحتكوا بجيرانهم من قبائل العيسى ، أعداءهم اللدودين . وكانت دسائس القنصل الانجليزى فى زيلع تسعى منذ بعض الوقت إلى التفرقة بين قبائل الدناقل

وقبائل العيسى ، وإنتهى الأمر برجال الدناقل إلى الإمتناع عن تجهيز القوافل ، نظراً للاخطار التى تعترضها (١) .

وبدأ لاجارد محادثاته مع شيخ العيسى ، الذين كانوا فى حروب شبه مستمرة مع السلطان لهيطة . وتدخل القنصل الانجليزى فى زيلع ، ولم يخش على نفسه ، وحضر شخصيا إلى أمبادو لتوزيع النقود على الشيوخ ، ولكن لاجارد نجح بالرغم من ذلك فى مصالحه هؤلاء الشيوخ مع الدناقل ، وجعلهم يطلبون الحماية الفرنسية ، وأعطاها لهم فى الحال . وهكذا إستندت « حقوق » فرنسا فى أمبادو إلى الأسس التالية : أولا : إتفاقية سنة ١٨٦٢ ، وثانيا : تنازل السلطان لهيطة عن كل حقوقه على هذه الناحية لفرنسا ، وثالثا : شهادة شيوخ العيسى على هذا التنازل ، وإعترافهم بالحماية الفرنسية عليهم .

ورفع لاجارد العلم الفرنسى على سارية منصوبة على هرم صغيرمن الأحجار . ولكن رجال الانجليز حضروا بعد أيام ونزعوا ذلك العلم ، فأمرلاجارد بنصب سارية أخرى أقوى من الأولى ، وبرفع علم جديد عليها . فأسرع القنصل الإنجليزى بالحضور إلى أوبوك ، وإستفسر عما إذا كانت فرنسا قد أعلنت حمايتها حقا على أمبادو . وأكد له لاجارد أن « حقوق » بلاده على هذه المنطقة قائمة بلا جدال (٢) . فوجد الانجليز أنهم لا يستطيعون رفع العلم الانجليزى على هذه المنطقة دون الإحتكاك بفرنسا ، فأرسلوا بعض الرجال من زيلع لكى يرفعوا الأعلام المصرية على هذه القرية . وأسرع أبو بكر نفسه بابلاغ الحادثة إلى لاجارد ، شارحا أن الانجليزى يسيئوا إستعمال العلم المصرى ويرفعونه دون أى

---

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M.1024

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M.1024.

سلطة رسمية بذلك (١) . فاضطر لاجارد هذه المرة إلى أن يترك إحدى السفن الحربية الفرنسية Metéore أمام هذه القرية بدعوى أنها تعمل فى قياس أعماق المياه قرب الساحل .

(٣) معاهدة الحماية الفرنسية على زيلع :

ولم تقف السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدى أمام نشاط الإنجليز فى أمبادو ، بل أنها بدأت فى القيام بمناورات متشابهة فى زيلع ، ولم يكن تقرب أبو بكر باشا من فرنسا إلا أحد مظاهر هذا النشاط الفرنسى . وأخذ هنرى القنصل الفرنسى فى هرر وزيلع يرسم خطته باحكام ، فاستند الى اتفاقية إدعى أن القبودان سالمون Salomon قد عقدها بعد مقتل لامبير فى عام ١٨٥٩ وأن هذه المعاهدة قد وضعت كل بلاد الصومال الممتدة من بلهار إلى خليج تاجورة ، بما فى ذلك زيلع وبلاد أبو بكر باشا ، تحت الحماية الفرنسية . واستطاع هنرى أن يحصل على موافقة هذا الباشا ، والمحافظ المصرى السابق ، نظير مبلغ من المال دفعه له من حساب « المصاريف السرية » كما يحدث فى كل اتفاق مماثل .

ووافقت الوزارة الفرنسية فى باريس على هذه الخطة ، بشرط أن تنفذ بطريقة تحتفظ للحكومة الفرنسية بكل حرية للعمل فى المستقبل . وأبرق دى ران فى يوم ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٥ الى القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى الاسكندرية ليأمره باعطاء تعليماته الى « هنرى بأن يعقد مع أبو بكر اتفاقية بالشكل المذكور ... » (٢) وأمره بأن يوصيه بأن يرتب الأمر بشكل يظهر هذا العقد

(١) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024

(٢) دى ران إلى سان ريليه تايانديه فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥ مرفق ١ بتقرير دى ران إلى الاميرال جاليبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

وكأنه جاء من طرف الباشا ، حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من التبرؤ منه إن لزم الأمر . وأبلغه أن الحكومة ستقدر له حكمته ونشاطه فى تلك المهمة (١) .

وعقد هنرى المعاهدة فى يوم ٢٠ من أغسطس مع أبو بكر ، ووصفه فيها بأنه « أمير » زيلع (٢) . وإدعت إفتتاحية المعاهدة أن زيلع كانت قبل الاحتلال المصرى عام ١٨٧٠ تخضع للأمير أبو بكر ، مثلها فى ذلك مثل بقية الإقليم المحيط بها ، وأن هذه المدينة لم تخضع خضوعا فعليا لأى دولة أجنبية ، وأن الباب العالى قد أجاب على فرنسا — حينما إتصلت به بشأن مقتل قنصلها لامبير فى عام ١٨٥٩ — بأن مدينة زيلع وإقليمها لا تخضع لسلطته ، مما يبعد كل مسئولية عن الدولة العثمانية فى هذا الشأن . وإذا كان الباب العالى قد إحتفظ بنوع من النفوذ الرسمى على زيلع فان العلاقات التى ربطت هذه البلاد بالباب العالى لم تكن إلا علاقات أدبية ، وأن أميرها لم يعترف بالخضوع إلا لخليفة المسلمين ، وليس له بصفته سلطان الدولة العثمانية ، وصاحب السيادة على أراضيها ،وأن الباب العالى قد تنازل عن نفوذه الأدبى على زيلع إلى حكومة مصر فى أثناء إحتلال المصريين لسواحل الصومال ،كما أنه قد تنازل بالفعل عن الاستمتاع بحقوق سيادته على زيلع عندما ترك جنود أجانب تحتل المدينة (كذا) ... » ولذلك فان أبو بكر قد إستند ، تحت حماية فرنسا إلى حقوق سيادته على زيلع ، وأعلن وضع مدينة زيلع وأراضيها ، التى خضعت لها قبل الاحتلال المصرى ، تحت الحماية الفرنسية » (٣) .

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) أنظر المعاهدة . . . نسخة مرفق ٢ بتقرير : —

دى زان إلى الاميرال جاليبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ — F.O.M. 1024.

(٣) أنظر المعاهدة . . . نسخة مرفق ٢ بتقرير : —

دى زان إلى الأميرال جاليبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ — F.O.M. 1024.

أما فرنسا فانها أعلنت الموافقة على بسط سيادتها على « الأمير » أبو بكر وعلى زيلع وأراضيها .

ووعدت هذه المعاهدة أبا بكر بتزويده بالأسلحة والذخائر اللازمة لحرسه الخاص ولقوات البوليس وقوات المجندين من الأهالى الذين سيعملون فى إمارته، على أن يدفع تكاليف هذا التسليح من دخل الجمارك وإيراداتها ، وعلى أن يضع هذه القوات تحت قيادة إبنه برهان أبو بكر . ووعدت فرنسا الامير باعطائه ١٫٥٠٠ فرنك شهريا وإعطاء إبنه ٦٥٠ . وأصبح لفرنسا الحق فى تعيين مقيم سياسى فى زيلع ، وأن ترسل ضابطا فرنسيا لتدريب وتنظيم قوات المجندين من الأهالى ، وإحتفظت لهذا الضابط بمنصب القيادة العليا . وتعهد الأمير بأن يستغل نفوذه ومكانته فى البلاد لكى يحاول كسب شيوخ القبائل المقيمين فى داخل الأقليم ، ويضمن سلامة الطرق التجارية الموصلة إلى هرر وبلاد الجالا والحبشه . ومنحت فرنسا كل من إبنيه ، كمال وإبراهيم أبو بكر ، مبلغ مائة ريال مارى تريزا شهريا ، فى نظير إستخدامهم فى تنظيم القوافل فى المنطقة الساحلية الخاضعة لها . وأخيرا فان أبا بكر قد تعهد برفض أى إقتراح بالتحالف أو التعاقد مع أى دولة أو دول أجنبية (١) .

(٣) - تراجع فرنسا :

لم يكن من المعقول أن يظل أمر عقد هذه المعاهدة سرا لمدة طويله، وما أن علم به كنجسميل ، القنصل الانجليزى فى زيلع ، حتى أمر بالقبض على أبى بكر . « ولما كان هنرى قد سافر إلى عدن فان أبا بكر قد اتصل بلا جارد بعد أن إحتمى بالقنصلية الفرنسية فى زيلع ، وأرسل اليه ابنه أحمد مع خطاب يشرح فيه تطورات

(١) الوثيقة السابقة .

الحوادث ، والأمر بالقاء القبض عليه . وتفاهم لاجارد مع قبودان [السفينة الحربية الفرنسية] Metéore الذى أقلع فى التو الى زيلع ، وإستفسر عن الموضوع ، ثم طلب من القنصل الإنجليزى إلغاء أمر القبض على الباشا ووعد بحمايته » (١) . وبالاختصار فان « الأمير قد اصبح طلبق السراح بصفته حماية فرنسية » (٢) Protegé français .

وما أن وصلت هذه الأخبار إلى باريس حتى إعتقد فرايسينيه أن أبا بكر قد طلب من القبودان الفرنسى منحة حماية فرنسا إستنادا إلى المعاهدة التى وقع عليها مع هنرى ، فاستعد للدفاع عن حقوق الحماية الفرنسية على زيلع ، وأمر بالبحث عن أى شىء قد يوجد فى دور المحفوظات ويمكنه أن يدعم أقوال وأفعال الفرنسيين فى شرق إفريقية . وإعتقد أن العثور على مثل هذه الوثائق سيدعم الرأى النهائى لوزارة الخارجية التى كانت لا تشجع تماما فكرة بسط النفوذ الفرنسى على زيلع حتى ذلك الوقت (٣) ولكن سرعان ما شرحت برقيات جاسبارى من عدن أن أبو بكر قد إكتفى بطلب حمايته « شخصيا » — تلك الحماية التى منحتها فرنسا إياه منذ عام ١٨٦١ (٤) ، كما أن البحث فى دور المحفوظات للعثور على أصول تستند فرنسا اليها فيما إدعت أنها معاهدة عام ١٨٥٩ قد أثبتت لفرايسينيه الأخطار التى ستنشأ عن بعض النصوص التى تسرع هنرى فى صياغتها ، والتى ظهر أنها ستكون هدفا للاعتراض والمهاجمة . وأخيرا وليس آخرا ، فان

---

(١) جاسبارى إلى فرايسينيه — عدن فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٥ نسخة مرافقة بتقرير — وزير الخارجية الفرنسية إلى وزارة البحرية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

(٢) فرايسينية إلى الاميرال جاليبيه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

(٣) فرانسينيه إلى جاليبه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ F. O M. 1024.

(٤) فرايسينيه إلى جاليبيه فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. Q. M. 1024.

إحتجاجات إنجلترا كانت حادة ومهددة لفرنسا ، إذ أن السيرجون والشام قد طلب الإسراع فى إرسال أوامر محددة فى التو إلى القائد الفرنسى البحرى فى مياه زيلع لكى « يمتنع عن كل عمل يؤدى إلى صدام مسلح » (١) .

أما الأميرال جاليبيه وزير البحرية والمستعمرات الفرنسى فانه كان يعادى كل محاولة لاتستند إلى أساس متين ، وذلك منذ أن وضعه لاجارد فى موقف سيء بعقدة معاهدة مع « سلطان » جوباض ، فكتب إلى زميله وزير الخارجية ذاكرا أنه يستحسن عدم الاستناد إلى هذا العقد الذى يدعى بأن القبودان سالمون قد وضع كل أراضى الصومال الممتدة من بلهار إلى خليج تاجورة تحت الحماية الفرنسية. وشرح أن بسط الحماية الفرنسية على كل الساحل الممتد من أوبوك حتى أمبادو ، والذى يشتمل على قبة الخراب ، كان فى حقيقة الأمر تنفيذا لتعهدات قبلتها فرنسا تجاه هذا الاقليم الافريقى ، ولكن وزارة البحرية تجد صعوبة فى القيام بها بتلك الميزانية المحدودة التى وافق عليها البرلمان ، وبالقوات التابعة لهذه الوزارة — وهما أمرين أساسيين للمحافظة على سلطة فرنسا وإحترامها فى تلك المناطق . ولذلك فانه أشار إلى المعاهدة المعقودة مع سلطان جوباض ، والتى رفض التصديق عليها ، ورفض كذلك الموافقة على التصديق على المعاهدة التى وقعها هنرى مع أبو بكر (٢) وضم بذلك صوته إلى صوت فرايسينيه فى الأعتراض على إستغلال هذه المعاهدة ، مما قد يودى إلى صدام مع إنجلترا .

(٤) معاهدة العيسى صومال :

وأرسلت وزارة البحرية والمستعمرات أوامرها إلى لاجارد بضرورة إتباع

(١) السيرجون والشام إلى فرايسينيه فى ٣ و ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ مرفق بتقرير فرايسينيه إلى الأميرال جاليبيه فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

(٢) الأميرال جاليبيه إلى فرايسينيه فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F. O. M. 1024.

الحذر فى نشاطه فى بلاد الصومال . ولكن لاجارد إستند إلى تصديق رئيس الجمهورية فى ٢١ أغسطس على تنازل سلطان تاجورة لفرنسا عن رأس على وسجالو وقبه الخراب ، وتنازل سلطان جوباض لها عن ساحل قبه الخراب وأمبادو — وأصر فى برقية فى يوم ٢٥ من أكتوبر ، ثم فى تقرير سرى فى يوم ٢٩ منه ، على ضرورة التصديق على معاهدة أخرى كان قد وقعها فى ٢٦ من مارس مع شيوخ العيسى المقيمين بالقرب من الساحل الممتد من قبه الخراب إلى أمبادو . وشرح أن هذه المعاهدة الأخيرة متوازية مع المرسوم الجمهورى الصادر فى ٢١ من أغسطس (١) . ذلك أن كل من السلطان لهيطة وشيوخ العيسى كانوا يتنازعون « السيادة » على تلك المنطقة التى عقد المعاهدة من أجلها ، إذ أنها كانت منطقة مراعى مشتركة إعتاد من يصل إليها قبل الآخر أن يعتبرها أرضا له يرعى فيها قطعانه طوال الموسم . وكان هذا هو السبب الذى دعا لاجارد إلى عقد معاهدتين مع سلطان جوباض ومع شيوخ العيسى بخصوص نفس الإقليم ، بشكل يسمح بوضعه تحت الحماية الفرنسيه ، ويمنع أى إحتجاجات أو طعون فى المستقبل ، إذ أنه من المستحيل معرفة الحدود الحقيقية لكل جماعة فى هذه المنطقة من بلاد الصومال . وكان إحتلال الفرنسيين لإقليم أمبادو مستندين إلى المعاهدة المعقودة مع لهيطة فقط ، يهدد باغضاب العيسى ، وهى قبيلة أشد قوة من جماعة سلطان جوباض ، وسيكون ذلك فرصة قد يستغلها الإنجليز فى هياجهم على النشاط الفرنسى فى بلاد الصومال ، ومهاجمتهم له . أما الاستناد إلى التصديق على المعاهدتين ، فانه يسمح لقائد مستعمرة الصومال الفرنسية بالقيام بأعماله دون خشية أى حادثة (٢) .

---

(١) أنظر هورمحفوظات وزارة المستعمرات الفرنسية — فرنسا فيماوراء البحار F.O.M.1024.

(٢) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٥ F.O.M. 1024.

ولكن حكومة باريس لم تكن تفكر إلا فى تلافى خلق المصاعب مع إنجلترا. ولذلك فان وزير الخارجية الفرنسية قرر الاحتفاظ « بالوضع القائم » إنتظارا لتسوية المسألة بالطرق الدبلوماسية مع حكومة الملكة فيما بعد. وطلب من سفيره فى لندن أن يطلب الى الحكومة البريطانية إصدار أوامرها الى سلطاتها فى شرق إفريقية بالتزام تطبيق التوصيات التى اتفقت كل من حكومتى باريس ولندن على توجيهها الى سلطاتها فى بلاد الصومال، منعا لنشوء أى تعقيدات جديدة، ووعد وكيل الخارجية البريطانية بأن حكومته ستنفذ ماتعهدت به من الاحتفاظ « بالوضع القائم » (١).

وأخيراً فان وزير الخارجية الفرنسية قد لفت نظر زميله وزير البحرية والمستعمرات إلى ضرورة مراعاة التحفظ فى علاقة سلطاته فى بلاد الصومال بشيوخ الأهالى القريبين من المستعمرة، وعلاقتهم بوكلاء الدول الأجنبية المقيمين هناك، وطلب منه أن يبلغ لاجارد ضرورة التقليل من زياراته لزيلع (٢).

واضطر لاجارد الى تنفيذ هذه الأوامر، واعتذر بأنه لا يتدخل فى شئون الأقاليم المجاورة، أو يسعى الى التوسع، ولكنه يحاول الاحتفاظ لأوبوك بمخارجها الضرورية على الساحل. وذلك بالنسبة للقوافل وبالنسبة لضمان الحصول على التموين اللازم لأبوك نفسها (٣). وظهر أن لاجارد يرسم سياسة بلاده فى شرق إفريقية، ويدفع الوزارة الى الموافقة على هذه السياسة والدفاع

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥. F.O.M. 1024.

(٢) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٥. F.O.M. 1024.

(٣) لاجارد إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ F.O.M 1021

عنها فى أوربا ، إذ أنه طلب من الوزير ألا يأخذ قراراً نهائيا فى شأن معاهدة شهر مارس إذا وجد أن الفرصة غير سانحة للتصديق عليها فى الوقت الحاضر ، بل يحتفظ بها مؤقتا للاستفادة منها فى حالة ما إذا تطلبت المفاوضات مع انجلترا (١) أمر عرضها مع بقية الأوراق والمستندات الفرنسية .

---

(١) الوثيقة السابقة :

الفصل الحادي والعشرون

الاتفاقية البريطانية الفرنسية

(١) الخلافات البريطانية الفرنسية :

إتفقت حكومتا لندن وباريس ، فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، على المحافظة على الوضع الراهن فى ممتلكاتهما المطلة على خليج عدن . وكانت فرنسا ممثلة فى زيلع عن طريق هنرى نائب القنصل الخاضع لقائد أوبوك ،أما إنجلترا فانها كانت ممثلة فى المحميات الفرنسية وهرر عن طريق كنجسميل نائب القنصل الخاضع للمقيم السياسى فى عدن . ولكن هاذين الممثلين إمتازا بالحماس والنشاط ، وتسبب ذلك فى خلق مشاكل على الحدود بين الدولتين الأوربيتين .

وكان هذا هو سبب صدور أوامر نائب القنصل الانجليزى قرب نهاية عام ١٨٨٦ برفع العلم البريطانى مكان العلم الفرنسى على دنجاريتا ،وإحتجاج فرنسا لدى حكومة لندن على هذا العمل . وكانت هذه الناحية مهمة بالنسبة لبريطانيا التى أدعت أن فرنسا لم تبلغها رسميا حين الاتفاق فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ عن وجود العلم الفرنسى إلا فى أمبادوا ، وأن هذه الناحية الأخيرة كانت وحدها مثار الخلاف بين الدولتين ، وموضوع إهتمامها دون غيرها . ولكن فرنسا ردت بأنها قد رفعت علمها على دنجاريتا وعلى حلو ، فى نفس الوقت تقريبا الذى إرتفع فيه علمها على أمبادوا منذ شهر مارس سنة ١٨٥٥ نتيجة للاتفاقيات التى عقدتها هناك ، ثم رفعته على دنجاريتا فى ٨ أبريل تنفيذاً لتصريح ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ الذى وضعت به قبيلة جبريل أبو ىور تحت حمايتها . كما أنها رفعت علمها يوم ١٤ أبريل من نفس السنة على حلوفى أراضى القضا بورسى (١).

---

(١) الوران وزير الخارجية الفرنسية الى وادنجتون ــ سفيره فى لندن فى ٢٩ من يناير سنة ١٨٨٧
A.E. Angl. Vol. 821, No. 18.

لما كان من السير جوليان بونسفوت ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلا أن أظهر للسفير الفرنسى فى لندن رغبته فى إنهاء التوتر بين الدولتين عن طريق سحب كل من هنرى وكنجسميل ، ووافق وادنجتون ، السفير الفرنسى على هذه الفكرة بشروط خاصة ، وإعتقد أن الوقت قد حان لوقف هذا التنازع الدولى والوصول إلى تسوية للمسألة . وعاد إلى إقتراحه السابق الخاص بارسال مندوبين عن كل من الدولتين إلى بلاد الصومال ، خصوصا وأن الأسباب التى منعت اللورد روز برى فى الماضى من قبول هذا الاقتراح كانت قدزالت مع الزمن. وكان الاقتراح يهدف فى الأصل إلى بحث قيمة إتفاقيات ومعاهدات كل جانب، والحكم على أفعال رؤساء السلطات الاستعمارية والقنصلية فى هذه المنطقة. وكانت هذه النقطة الأخيرة سبب إعتراض اللورد روز برى الذى رفض اخضاع موظف إنجليزى لحكم لجنة لاتتكون كلها من الانجليز . ولكن سحب كل من كنجسميل وهنرى سيقضى على هذه الصعوبة ، ولن يبقى أمام اللجنة إلا بحث المشاكل المادية (١). وأبلغ وادنجتون هذه الفكرة لوكيل وزارة الخارجية البريطانية فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٧ ، وأظهر هذا الأخير رغبته فى الوصول إلى حل للمسألة (٢) .

ثم تباحث اللورد سالسبرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع وزير الهند واقترح أن تقوم الحكومتان بالاتفاق على تقليل وحصر نقط الخلاف القائمة الى أبعد درجة ممكنة، قبل إرسال مندوبيها الى بلاد الصومال، وذلك عن طريق تبادل الاتفاقيات التى عقد مندوبيهم مع الرؤساء المحليين ، للاطلاع عليها وبحثها (٣) . وأرسلت فرنسا نسخة من اتفاقياتها مع قبائل العيسى صومال وجبريل أبو خور والقضا بورسى إلى لندن .

---

(١) فلوران الى وادنجتون فى ٥ و ٦ يناير سنة ١٨٨٧. A.E. Angl. Vol. 821. Tél. 6–7.

(٢) وادنجتون إلى فلوران فى ٧ يناير سنة ١٨٨٧ A.E. Angl. Vol. 821. Tél. No. 5.

(١) فلوران الى وادنجتون فى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٧ A.E. Angl. Vol. 821. Tél No. 22.

وكانت فرنسا قد أمرت قائد السفينة الحربية متيور Météore — بعد يومين من إصدار أمرها بسحب سلطة هنرى من زيلع — بالذهاب إلى دنجاريتا وبإعادة رفع العلم الفرنسى عليها . وأمرته بالامتناع عن كل ماقد تعتبره انجلترا عملا إستفزازيا . فرفع العلم الفرنسى هناك فى ٣٠ من يناير ، وفى أول فبراير حضرت سفينة بريطانية تحمل المقيم البريطانى فى بربرة ، وإحتج هذا الأخير على عمل الفرنسيين ، وهدد برفع علم دولته بالتالى . وعند الظهر جاء بعض الأهالى من بلهار ورفعوا العلم البريطانى على هذا المكان . فتبادلت حكومتا لندن وباريس مذكرات تعلن عن التأثير السيء الذى وقع لكل منها نتيجة لما حدث (١) .

وكان أمبادوا تقع بين رأس جيبوتى وزيلع ، أما دنجاريتا فانها تقع بين زيلع وبلهار ، كانت فرنسا تحاول الحصول عليهما حتى تتمكن من إبعاد نفوذ بريطانيا شرقا عن بداية طريق القوافل الذى سيسير من جيبوتى صوب هرر وشوا ، أو حتى تتمكن من السيطرة على الإقليم المحافظ برأس جيبوتى بسيطرتها على أمبادوا وحدها وكان إصرارها على خضوع هاتين الناحيتين لها تمهيدا لاستخدامهما فى المقايضة مع بريطانيا فى أثناء المفاوضات إن لزم الأمر . أما بريطانيا فانها كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الإقليم لتموين عدن ، وعدم ترك مجال حيوى لفرنسا بشكل قد يساعدها على التفوق يوما من الأيام فى خليج عدن ، والتأثير على علاقاتها مع الهند . وعلى أى حال فان كلا من فرنسا وبريطانيا قد أظهرت فى ذلك الوقت إستعدادها لتسوية المسألة فيما بينهما .

(٣) ـ المفاوضات :

ولم يكن وزير الخارجية الفرنسية يرغب فى ترك الفرصة التى سنحت له

---

(١) مراسلات وادنجتون وفلورانس فى ٣ و ٤ و ١٦ فبراير ١٨٨٧ A.E Angl. Vol. 821

لتنظيم المصالح المتبادلة مع بريطانيا ، مادامت هذه التسوية ترضى حاجات مستعمرة أوبوك ؛ وتحتفظ لفرنسا بمدخل إلى هرر . وكان مستعدا للبدء فى المحادثات وسمح لوادنجتون أن يظهر عند مقابلته للورد سالسبرى إمكانية الوصول إلى إتفاقية تضمن لفرنسا ملكية كل الساحل الجنوبى لخليج تاجورة من قبة الخراب حتى ، وبما فيها ، رأس جيبوتى (١) . ولم يكن أمام فرنسا أن تختار إلا بين مثل هذه التسوية وبين إرسال لجنة تحقيق إلى بلاد الصومال. فاقترح وادنجتون على سالسبرى وديا أمر الانفاق على مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية فى بلاد الصومال. وشرح أن حكومته مستعدة للتنازل عن « حقوقها » على الاقاليم والقبائل الموجودة إلى شرق زيلع « على شرط أن تعترف بريطانيا بالحماية الفرنسية على الاقاليم والأراضى الواقعة إلى غرب من هذه المدينة . وبهذا سيصبح العيسى صومال الذين يحتلون المنطقة الممتدة حتى أبواب زيلع تحت الحماية الفرنسية، بينما يصبح الاقليم الواقع بين زيلع وبربرة مع قبائل القضا بورسى وجبريل أبو خور التى تسكنه تحت الحماية البريطانية. وذكر وادنجتون أن فرنسا ترغب قبل أى شىء فى الاحتفاظ بمدخل حر صوب هرر يخدم مصالحها فى حالة قيام علاقات تجارية مع هذا الاقليم الأخير. وبالاختصار فان وادنجتون قد إقترح خطا مستقيما يمتد على الخريطة من زيلع إلى هرر كأساس لحدود المحميتين (٢) الفرنسية والبريطانية .

ولكن مجلس الهند قدم إعتراضات على المشروع الفرنسى ، فاقترح سالسبرى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ خطاً يمتد من رأس جيبوتى حتى هرر . وطالبت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك تعهدات متبادلة لمنع الإتجار بالرقيق وإستيراد الأسلحة

(١) فلوران الى وادنجتون فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٧ A.E ; Angl. Vol. 822. No. 32.

(٢) وادنجتون الى فلوران فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 822. No. 9. Conf.

النارية والذخائر (١) . ورأى وادنجتون الاقتراحات البريطانية مقبولة فى جوهرها ووافق وزير الخارجية الفرنسية على ذلك ، وفى ١٣ أبريل كتب وادنجتون مذكرة رسمية لسالسبرى تحتوى على شروط الاتفاقية (٢) .

وإتفق كل من اللورد سالسبرى ووادنجتون بعد ذلك على حرية كل من الدولتين والأهالى فى إستخدام طريق القوافل من زيلع الى هرر ، ذلك الطريق الذى يقع عليه خط التقسيم . وأرسل وادنجتون بمذكرة جديدة الى سالسبرى فى ١٠ مايو ، تشتمل على النصوص التى ستصبح موضوع الاتفاقية بين الحكومتين (٣) . ثم أثار اللورد سالسبرى مسألة جديدة ، وطلب تغيير الفقرة الخاصة بحرية التجارة بطريق القوافل من زيلع إلى هرر ، وإعطاء هذه الحرية لكل الدول دون قصرها فى الشكل على فرنسا وبريطانيا . ولم يعارض وادنجتون فى هذا التغيير ، خصوصا وأنه كان من المستحيل على فرنسا أن تمنع تجارة أخرى من إستخدام هذا الطريق ، تقع فى مادامت بدايته تقع فى المنطقة البريطانية . وعلى أى حال ، فان سالسبرى قد غض النظر عن هذا الطلب الذى تقدم به بنفسه ، بعد أن وافقت وزارة الخارجية الفرنسية على هذا التغيير .

وأصبحت الاتفاقية إذن فى حكم المنتهية (٤) ، وأبلغ سالسبرى وادنجتون موافقته على كل البنود ، كما وافق مجلس الوزراء الفرنسى من ناحيته عليها كما جاءت فى مذكرة ١٠ مايو . وطلب وادنجتون من سالسبرى أن تأخذ هذه الاتفاقية شكل بيان

---

(١) وادنجتون الى سالسبرى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ A.E ; Angl. Vol. 822. No. 12. Conf.

(٢) النص مرفق بتقرير الى فلوران فى نفس اليوم A.E. Angl. Vol. 822 No. 47. Protect.

(٣) وادنجتون الى فلوران فى ٣ و ١١ مايو سنة ١٨٨٧ ـ نفس المصدر برقية رقم ٣٧ وتقرير رقم ٥٧ .

(٤) وادنجتون إلى فلوران فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 823. Tel. No. 43.

يوقع علية كل منهما ، ولم يعترض سالسبرى على ذلك ، وأتمو سويا وفى نفس الجلسة جميع الاجراءات اللازمة (١) .

(٣) ـ الاتفاقية :

واستعدت الحكومة البريطانية لإعلان حمايتها على ذلك الجزء من ساحل الصومال المواجه لعدن. ثم أرسل سالسبرى فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ خطابا دوريا إلى سفراء بلاده فى الخارج ، يعلن فيه وضع هذا الجزء الممتد من رأس جيبوتى على الشاطىء الجنوبى لخليج تاجورة حتى بندر زيادة عند خط طول ٤٩° إلى شرق جرينتيش تحت الحماية البريطانية (٢) . وطلب منهم إبلاغ ذلك للحكومات التى يعملون طرفها طبقا للمادة ٣٤ الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين .

وعاد وزير الخارجية الفرنسية وشرح أنه عندما قبل رأس جيبوتى كحد وفاصل بين المحميتين ، كان يسعى إلى الحصول على إقليم رأس جيبوتى نفسه ، وليس بمجرد الرأس التى تحمل هذا الإسم (٣) وتطلب ذلك تغيير كتابة المادة الأولى من البيان الذى كان معدا للتوقيع. وإضطر وادنجتون إلى مواصلة التحدث والكتابة إلى سالسبرى حتى يحوله عن موقفه الذى إتخذه عن رفضه إدخال أى تعديل على النص المتفق عليه (٤) . وكان الفرنسيون يحاولون الاحتفاظ باحدى مخارج الطريق الموصل إلى هرر تحت سيطرتهم، خصوصا وأن هذا الطريق كان مشتركا، وشعرت فرنسا بضرورة الحصول على هذا المخرج للطريق لأن بريطانيا كانت

(١) وادنجتون الى فلوران فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٧ A.E.;Angl. Vol 821. No. 70 Protect

(٢) فلوران الى وادنجتون فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol 823. Tél. No. 85.

(٣) سالسبرى الى كندى فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٧ F O. 170/386. No. 216

(٤) وادنجتون الى فلوران فى ٢ أغسطس ١٨٨٧ A.E ;Angl Vol. 824. No. 24. Protect.

تحتفظ من ناحيتها بزيلع (١) .

وقبل سالسبرى التغيير على شرط إضافة فقرة يعلن فيها كل من الطرفين إمتناعه عن ضم هرر أو محاولة فرض حمايته عليها (٢) . ورأى فى هذا منعا لنشوء أى مشاكل فى المستقبل نتيجة لزيادة حماسة السلطات المحلية . ولم يجد وادنجتون ما يمنع بلاده من قبول هذه الفقرة وذلك التعهد ، خصوصا وأنها ضمنت لنفسها إستخدام كل الطرق التجارية . ولكن فوران وجد أن هذه المادة تضمن لفرنسا عدم تدخل بريطانيا فى هرر ولكنها تهدد بسلبها كل حق للتدخل أمام أى دولة أخرى تحاول الاستفادة من عدم تحرك فرنسا لكى تحصل على مركز خاص فى بلاد منليك ، دون أن تقدر أى من الدولتين المتعاقدتين على التدخل . ولذلك فانه إقترح إتمام المادة بفقرة تتعهد فيها الدولتان «بعدم الاعتراف بوضع هرر تحت حماية دولة ثالثة ، وببذل كل مجهوداتهم لمنع وقوع هذا الشىء» (٣) .

وقبل سالسبرى الجزء الأول من هذه الفقرة ، ولكنه لم يستسغ الجزء الأخير منها ، خصوصا وأنه كان لايرغب فى إعطاء تعهد صريح لإمكانية قد لاتحدث ، فاقترح فقرة أخرى تنص على أن الدولتين لايتنازلا عن حقهما فى منع أى دولة أخرى من الحصول على حقوق فى هرر أو فرضها عليها» (٤) . ووافق الفرنسيون على هذا النص وإتفقت الحكومتان كذلك على ألا تعيين فرنسا خلفا لهنرى فى زيلع وأن تعهد إلى لاجارد برعاية مصالحها فى هذه المدينة .

---

(١) فلوران إلى وادنجتون فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 826. No. 156

(٢) وادنجتون إلى فلوران فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol. 826. Tél. No. 96.

(٣) فلوران إلى وادنجتون فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٧ A.E.; Angl. Vol 826. No. 186.

(٤) وادنجتون إلى فلوران فى ٩ يناير سنة ١٨٨٨ A.E., Angl. Vol. 827. Tél No. 7.

وفى ٢ من فبراير سنة ١٨٨٨ سلم وادنجتون لسالسبرى خطابا بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحها فى بلاد الصومال ، ثم إستلم الرد منه فى يوم ٩ معددا قبوله للفقرات التى ذكرها وادنجتون فى خطابه (١) . وبعد ثلاثة أيام أكد السفير الفرنسى فى لندن لوزير الخارجية البريطانية أن بلاده ستتنازل عن حقها فى تعيين وكيل خاص لها فى زيلع .

☼ ☼ ☼

وأنهت إتفاقية فبراير سنة ١٨٨٨ صفحة من صفحات التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، خصوصا بين بريطانيا وفرنسا فى بلاد الصومال ، ولكن العلاقات الفرنسية الإيطالية ستزادد توترا يوما بعد يوم ، نتيجة لعدم وجود حدود مرسومة بين مناطق نفوذ هاتين الدولتين من ناحية . ونتيجة لتضارب مصالح كل منهما مع مصالح الأخرى من ناحية أخرى . وسينتقل التنافس الدولى فى بلاد الصومال صوب الغرب فى داخل القارة ، صوب إقليم هرر الذى أخلته مصر فى نفس الوقت الذى أخلت فيه السواحل .

---

(١) الخطابان مرفقان بتقرير وادنجتون الى فلوران فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٨
A.E.; Angl. Vol. 828. No. 28.

الباب الثامن

هـــرر وايطاليا والحبشة

الفصل الثاني والعشرون

زيلع قاعدة لغزو هرر

إذا كانت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا قد إشتدت على سواحل الصومال، فان إيطاليا كانت ترغب كذلك فى الحصول على قاعدة على هذه السواحل، وخاصة زيلع. وإذا كانت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا قد إرتبطت بالملاحة والسفن، وإتفقت هاتان الدولتان على عدم التدخل فى هرر، فان المحاولات الايطالية كانت على العكس من ذلك تهدف هرر وداخل القارة. وفى الوقت الذى إستندت فيه كل من بريطانيا وفرنسا على قواتها والأمر الواقع والمعاهدات مع الأهالى للتوسع على هذه السواحل، قصرت إيطاليا نشاطها على الميدان السياسى، وتقدمت للتفاهم بالطرق الدبلوماسية مع حكومة لندن. وكانت هذه الوسيلة من أسباب فشلها فى هذا الميدان.

(١) حامية إيطالية فى زيلع :

كان مانشينى يفكر منذ بداية العمليات الإيطالية فى مصوع فى إرسال حملة عسكرية صوب هرر. ولقد شرح أمام مجلس الشيوخ أن إحتلال القوات الإيطالية لسواحل البحر الأحمر يقدم للبريطانيين خدمات كبيرة، وشرح أن إيطاليا يمكنها تبعا لذلك أن تتقدم بمطالبها بكل ثقة فيما بعد، وحينما يتطلب الموقف تسوية المسألة المصرية. وذكر أن الحملة الايطالية لن تبقى فى مصوع، بل إن الجنود الايطاليين سيحتلون الأماكن التى تخليها القوات المصرية «وربما يذهبون إلى هرر إستجابة للرغبة التى أظهرها تجار هذه المنطقة، والذين يطالبون بحماية فعالة»(١).

---

(١) ديكريه الى جول فيرى فى ٢٥ مارس ١٨٨٥ A.E., Italie, Vol. 73: No. 43.

ولقد كلف مانشيني السفير الايطالى فى لندن بأبلاغ اللورد جرانفيل أن «إحتلال هرر كان تقريبا غير ممكنا بدون إقامة حامية إيطالية أو [حامية] إنجليزية — إيطالية فى زيلع » (١) وعبر مانشينى فى نفس الوقت عن « دهشته وأسفه من فكرة التخلى عن زيلع للباب العالى » (٢) وذلك لأنه كان يعتبرها « النقطة الوحيدة على الساحل التى يمكن منها الوصول الى منطقة هرر » (٣) و إن مثل هذا العمل سيتعارض بشكل واضح مع البرنامج الذى قامت الحكومة الايطالية من أجله بأتخاذ مواقع لها فى البحر الأحمر ، وفى حالة تنفيذ التخلى عن زيلع للباب العالى فان نتائج هذه العملية على الرأى العام وعلى البرلمان فى إيطاليا ستكون مؤسفة للغاية ، وستضايق الحكومة الايطالية . ولم ينس مانشينى أن يشير إلى أنه يمكن لفرنسا أن « تستخدم مراكزها فى تاجورة لغزو هرر » (٤) . وطلب الى الحكومة البريطانية أن تؤجل قراراتها الخاصة بأعادة زيلع إلى الباب العالى « حتى الوقت الذى تتمكن فيه الحكومتان [البريطانية والايطالية] من الاتفاق على هذا الموضوع » (٥) . وأيد الكونت نيجرا هذا الطلب الذى قدمه للورد جرانفيل وأضاف أن « إحتلال إيطاليا لهرر سيبرر الحملة الايطالية لمصوع ، خاصة وأنها [هرر] منطقة كبيرة وخصبة، وتصلح تماما لكى يستعمرها الايطاليون » (٦). هذا علاوة على أن نزول القوات الايطالية فى زيلع كان يعنى محاصرة المستعمرة الفرنسية من الشمال والجنوب، وقطع خطوط مواصلاتها مع داخل القارة .

---

(١) جرانفيل الى لوملى فى ٢٢ أبريل ١٨٨٥ F O. 170/362. No. 121.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) الوثيقة السابقة .

(٦) جرانفيل الى لوملى فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٨٥ F.O. 170/362 . No 121.

وأجاب اللورد جرانفيل أن الحكومة البريطانية قد أكدت لتركيا عند إحتلال القوات البريطانية لزيلع ، أنها كانت مستعدة لكي تتركها لها إذا مارغبت تركيا فى ذلك. وأنه قد أبلغ حسن فخرى بك فى نفس اليوم بكل ماحدث ، وأنه أضاف أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن ترتبط بأحتلال ميناء زيلع بشكل نهائى ،وأنها ترغب فى الحصول على رد سريع من تركيا فى هذا الموضوع . ولكنه لم يكن من عادة تركيا أن تجيب بسرعة . ولذلك فإن اللورد جرانفيل كان يجهل ما إذا كان الباب العالى يرغب أولا فى زيلع . وذكر اللورد جرانفيل للكونت نيجرا بأنها كانت بالنسبة للحكومة البريطانية «مسألة شرف من الواجب تقديرها،ولكنه سيكون مسرورا إذا ماسمحت له الظروف بأجابة رغبات الحكومة الإيطالية»(١). وأكد اللورد جرانفيل للكونت نيجرا أن الحكومة البريطانية «لن تخلى زيلع قبل أن تكون قد إستشارت الحكومة الايطالية» (٢) .

وبعد ثلاثة أيام من هذه المقابلة ، أى فى يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٨٨٥ ،سلم الكونت نيجرا إلى اللورد جرانفيل برقية من مانشينى خاصة بنفس الموضوع ، وسلمها له بصفة شخصية.وذكر مانشينى فى برقيته أنه قد فهم أن وعد الحكومة البريطانية باعادة زيلع لتركيا لم يكن محددا بأى زمن،وأنه من المحتمل ألا يطالب الباب العالى بتنفيذه بسرعة . ولذلك فانه من المستحسن الوصول إلى «ترتيب» لايتعارض مع التسوية المنتظرة . وكان من الواضح أن «وجود» تركيا فى زيلع سيغير تماما الموقف الذى بدأت إيطاليا عملها فى البحر الأحمر من أجله.وإذامامنعت القوات الايطالية من إحتلال هرر،فان هذا الاقليم سيظل معرضاللمطالب الفرنسية

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

عن طريق تاجورة (١). وفى مثل هذه الحالة فان الحكومة الايطالية قدرت أن أحسن ترتيب يعمل هو « أن تتمكن إيطاليا من إرسال حامية صغيرة وتتركها إلى جانب الانجليز [فى زيلع] وتستخدمها كقاعدة للمواصلات مع الحامية التى ستسير صوب هرر . ولن تقدم الحكومة الايطالية أية صعوبة فى الانضمام إلى الحكومه البريطانية فى التعهد الذى أخذته حيال تركيا ، وهو الذى سينفذ منـذ اللحظة التى يتفق فيها سويا على أن الوقت قد حان لتسوية كل هذه المسائل » (٢) .

وكرر الكونت نيجرا زيارته للورد جرانفيل ، وفى ٤ من مايو كرر له اللورد جرانفيل ماذكره له من قبل ، وهو أن بريطانيا « فيما يخص زيلع ، كانت مرتبطة بوعد شرف مع تركيا » (٣). وأنها لم تكن ترغب فى الاحتفاظ بهذا الميناء بشكل نهائى ، وأنه كان يستعجل ممثل تركيا فى لندن لكى يحصل على رد من الباب العالى عن هذا الموضوع . فاذا كانت بريطانيا لم تواجه إيطاليا برفض صريح لمطالبها ، فانها فى نفس الوقت لم توافق على تقديم أى تسهيلات للايطاليين .

(٣) نائب قنصلى ايطالى فى هرر :

وكانت فكرة وجود نائب قنصلى إيطالى فى هرر تساعد على تقليل نشاط الفرنسيين فى هـذا الاقليم ، وبشكل يساند السياسة البريطانية فى ذلك الوقت . ولقد ناقش السفير البريطانى فى روما مع مانشينى هذه الفكرة ، وعلى أساس أن يكون للممثل القنصلى الايطالى فى هرر نفس إختصاصات الميجر هنتر بالنسبة لانجلترا وهنرى بالنسبة لفرنسا . وإقترح السير جون لوملى على مانشينى السفيور زاكونى Zacchoni لهذا

---

(١) جرانفيل الى لوملى فى ٤ مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 170/362. No: 132.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

المنصب.ولكن مانشينى أجاب بأنه مادام الموقف لايزال غير واضح فى هذا الاقليم فان « مثل هذا التعيين سيكون عديم الجدوى،إن لم تترتب عليه نتائج خطيرة» (١).

وكرر مانشينى السفير البريطانى أنه « إذا مااتفق مع بريطانيا ، وإذا ماتمكنت القوات الايطالية من أن تجد نفسها جنبا إلى جنب مع القوات البريطانيه فى زيلع، فانه سيكون من الممكن لايطاليا أن تقوم بشىء ما فى هرر،أما إذاماحرمت إيطاليا من القاعدة الرئيسية للعمليات نتيجة لوجود قوات عثمانية فى زيلع،فانه سيكون من غير المجدى القيام بأى شىء هناك ... إن تعيين زاكونى الذى لايعدو كونه تاجرا بغير أى نفوذ أو سلطة سيزيد بلا شك من غيرة الفرنسيين،ويمكنه أن يؤدى إلى عمليات أكثر إتساعا من جانبهم » (٢).

وهكذا رفضت الحكومة الإيطالية أن تبدأ توسعها فى هرر عن طريق تعيين ممثل قنصلى لها هناك، وتعيين شخص يقصر نشاطه على الأعمال التجارية .وكانت إيطاليا ترغب فى الحصول على قاعدة عسكرية . وإلى جانب البريطانيين ، ودون أى وجود ، أو إمكانية وجود أى قوات عثمانية ، خاصة وأن هذه القوات كانت تمثل الدولة صاحبة السيادة الشرعية على كل الأقاليم المصرية فى افريقية ، حتى بعد جلاء القوات المصرية عنها . ولم تكن إيطاليا تبحث عن مجالات جديدة لبلادها المزدحمة بالسكان ، بل كانت تبحث عن أراضى تضمها وتحتلها بقواتها العسكرية وترفع عليها العلم الإيطالى . ووضعت إيطاليا بذلك أهمية وأولوية إنشاء إمبراطورية إستعمارية قبل المكاسب الاقتصادية التى ستعود عليها من هذه العملية الإمبريالية .

---

(١) لوملى الى جرانفيل فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٥ F. O. 170/358. No. 115.

(٢) الوثيقة السابقة .

ولقد قام الكونت نيجرا بمحاولة جديدة بشأن زيلع وهرر مع اللورد جرانفيل يوم ٢١ من مايو سنة ١٨٨٥. وأجابه اللورد جرانفيل «أن حكومة صاحبة الجلالة قد أبلغت الباب العالى أنها لاتعتبر نفسها مسئولة عما قد يحدث إذا إنتهزت دول أخرى فرصة التأخير الطويل للرد الخاص بنيات تركيا فى هذا القطاع »(١) ومن ناحية أخرى فانه لم يكن فى وسع بريطانيا أن تجيب على مطالب إيطاليا فى هذا الموضوع «إلا بنفس الإجابة التى ذكرتها قبل إرسال القوات الإيطالية لمصوع »(٢) أى أنه لم يكن لديها أى إعتراض على الإحتلال الإيطالى ، ولكنها كانت مسألة بين إيطاليا وتركيا ، وأنه ليست لديها النية لإعطاء مالا تملك . وحينما سأل السفير الإيطالى فى لندن لورد جرانفيل عما سيكون عليه موقف بريطانيا «فى حالة ما إذا وجدت الحكومة الإيطالية أنها محتاجة لقاعدة للمواصلات فى زيلع تنزل فيها قوات حملتها الموجهة إلى هرر »(٣) أجاب اللورد جرانفيل بأن بريطانيا «لن تعارض بلاشك مثل هذه العملية بالقوة »(٤)

وفهم مانشينى من لهجة لورد جرانفيل أنها كانت «فى جوهرها مواتية لإمكانية إحتلال القوات الإيطالية لزيلع »(٥) مادامت تذكر أنه لا يعطى إجابة مخالفة عن تلك التى أعطاها بشأن مصوع . «ولما كانت حكومة جلالة الملكة إعترفت رسميا عند إحتلال إيطاليا لمصوع بانها تنظر إلى ذلك بعين الإرتياح، فقد فكر مانشينى فى أن تصريح مماثل يمكن الإدلاء به أمام البرلمانين الإيطالى والانجليزى إذا ما إحتلت

---

(١) جرانفيل الى لوملى فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 170/383. No. 157.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) الوثيقة السابقة

(٥) جرانفيل إلى لوملى فى ٣ يونيو سنة ١٨٨٥ F.O. 170/363. No. 160.

القوات الإيطالية زيلع ، وإذا مافتحت مناقشة برلمانية حول هذاالموضوع.»(١) وأعلنت الحكومة الإيطاليةعن شدة حرصها على ألا تقوم بأى شيء قد يكون فى غير وفاق مع وجهات نظر الحكومة البريطانية ولذلك فانه كان من اللازم « أن تحصل على صورة واضحة لوجهات النظر هذه قبل أن تناقش الوزارة مسألةاحتلال زيلع وهرر . » (٢) واعتبر مانشينى أن التعبير الذى استخدمه لورد جرانفيل، والذى ذكر أن السلطات البريطانية فى زيلع لن تعارض بالقوة عملية نزول الحملةالايطالية « لايتفق كثيراً مع العلاقات الودية الموجودة بين البلدين . » وكان يرغب فى أن يتمكن من أن يعلن أن الحكومة البريطانية « تنظر بعين الارتياح الى امكانيه احتلال القوات الايطالية لزيلع . » (٣)

ولاشك أن اللورد جرانفيل قد شعر بأن إيطاليا تحاول أن تعامل زيلع نفس معاملتها لمصوع ، رغم اختلاف المصالح البريطانية فى هاذين الميناءين، واختلاف القوى فى المنطقة المحيطة بكل منها. ولذلك فان اللورد جرانفيل قد أوضح للسفير الايطالى فى لندن أن « هذه العبارة المذكورة قد استخدمت فى أثناء الحديث ، وأنها لاتدل على أى تفكير سابق أو نيات لتقليل قيمة الصداقة التى أظهرها فى كل المحادثات التى تمت بشأن مسألة مصوع »(٤). وأضاف أنه ليس لديه أى اعتراض اذا ماوجد الكونت نيجرا أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لمانشينى، أن يلغى من محضر «ادثاتهما هذه الجملة التى تذكر أن الحكومة البريطانية لن تعترض بالقوة على وصول القوات الايطالية . (٥) .

(١) الوثيقة السابقة .
(٢) الوثيقة السابقة .
(٣) الوثيقة السابقة .
(٤) الوثيقة السابقة .
(٥) الوثيقة السابقة .

ورغم أن اللورد جرانفيل قد رفض الأدلاء بتصريح عن نزول القوات الايطالية فى زيلع ، بنفس طريقة بيانه عند نزول القوات الايطالية فى مصوع ، إلا أن نياته كانت واضحه. وكان فى وسع إيطاليا أن تعتمد عليها . إلا أن ايطاليا كانت ترغب فى الحصول على « اذن » وعلى تصريح رسمى من بريطانيا قبل قيامها بأية عمليات فى زيلع .

(٣) موقف حكومة المحافظين ـ :

ولقد ضاعت هذه الفرصة من أيدى إيطاليا بشكل نهائى مع التغيير الوزارى الذى حدث فى لندن، وقبول الملكة فيكتوريا استقالة اللورد جرانفيل من منصب وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٥ وإسنادها هذا المنصب للورد سالسبرى .

وعند نهاية شهر يوليو من هذه السنة تحدث السفير الإيطالى فى لندن مع اللورد سالسبرى بشأن موانى البحر الأحمر، وقام أمامه بعرض شامل للموضوع ، وذكر له أن الإيطاليين قد ذهبوا الى مصوع بتوجيه من الحكومة البريطانية، وأن الوزارة السابقة قد أوصت لإيطاليا باحتلال هرر التى كانت تقوم بأجلاء القوات المصرية عنها. ولكنه كان من الصعب احتلال هرر بطريقة فعالة ، حتى إذا كانت ايطاليا قد قررت ذلك ، بدون الاستناد الى قاعدة ، وكانت زيلع هى القاعدة الوحيدة، وكانت القوات البريطانية تحتلها فى ذلك الوقت . وكان الكونت نيجرا يرغب فى أن يعرف بطريقة عامة، وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة تجاه السياسة الايطالية الخاصة بأحتلال موانى البحر الأحمر، وإذا كانت ترغب أو لا ترغب فى تحقيقها . وأصر السفير الايطالى بشدة على أن تكون هذه الإجابة واضحة ومحددة . وشعر اللورد سالسبرى من السفير الايطالى أن رأيه الشخصى هو أن سياسة الاستعمار الإيطالى فى البحر الأحمر لم تكن محددة تماما ، كما أن

السفير لم ينقطع عن ترديد أن « ايطاليا ترغب فى أن تعرف قبل أى شىء فى هذا الموضوع الوجهات المحددة لنظر حكومة صاحبة الجلالة » (١) .

وجاء رد اللورد سالسبرى مختلفا كل الاختلاف عن رد اللورد جرانفيل . ذلك أنه تحدث عن حقوق تركيا ، وعن المعاهدات والإرتباطات الدولية التى تضمن سلامة أراضى الدولة العثمانية . وأعلن للكونت نيجرا أنه « اذا لم تكن هناك الأهمية الخاصة بحقوق الامبراطورية العثمانية ، فانه لم تكن هناك أى دولة تنظر ... (بريطانيا) بارتياح لإقامتها على سواحل البحر الأحمر أكثر من ايطاليا، ولكنه كان من المستحيل البت فى هذا الموضوع دون الرجوع الى الارتباطات الدولية التى تخضع لها كل الدول الموقعة على معاهدة باريس » (٢). وطلب اللورد سالسبرى مهلة بضعة أيام للتفكير قبل أن يتمكن من إعطاء أى رد نهائى .

وهكذا يمكن اعتبار أن المسألة قد أصبحت منتهية، وعلى الأقل فى ذلك الوقت. وكان معنى ذكر حقوق السلطان والارتباطات والمعاهدت الدولية هو أن الحكومة البريطانية لاترغب فى تغيير « الوضعية الدولية » لهذه الأراضى ، والتى لم يكن من حق إيطاليا أن ترسل بجنودها اليها ، سواء أكان ذلك الى هرر ، أو إلى زيلع .

ولقد واصلت إيطاليا نشاطها عن طريق الوكلاء السريين ، ورجال البعثات الخاصة ، وطبقا لخطة ربطت فيها بين مسألة هرر ،وبين شوا،وكل الامبراطورية الحبشية .

---

(١) سالسبرى الى لوملى فى ٣٠ يوليو ١٨٨٥ F.O. 170/364. No. 202. A.

(٢) الوثيقة السابقة .

الفصل الثالث والعشرون

النشاط حول هرر

كان نشاط الإيطاليين حول هرر يعنى فى نفس الوقت إزدياد التنافس بينهما وبين فرنسا ، التى كانت قد وضعت الأسس الأولى فى ذلك الوقت لمستعمرتها على ساحل الصومال ، وأخذت أنظارها تتجه نحو الداخل ، أى نحو هرر . ولقد إستمر هذا النشاط وتلك المنافسة عن طريق الوكلاء السريين ورجال البعثات وحتى المغامرين ، وإن كان تأثير مثل هذا النشاط على الحكومات مختلفا عنه على الرأى العام ، وخاصة الأوساط الاستعمارية منه .

(١) التنافس الايطالى ـ الفرنسى :

كان لاجارد ، القائد الفرنسى لمحطة أوبوك يواصل شكاياته ــ فى الوقت الذى كانت إيطاليا تطالب فيه بالمرور من زيلع إلى هرر ــ من المؤامرات التى كانت إيطاليا تدبرها وتثيرها ضد المستعمرة الفرنسية . ولقد شرحت تقارير لاجارد أن كل القطاع المحيط بالمستعمرة الفرنسية كان مليئاً بالعملاء والوكلاء الإيطاليين ، الذين حاولوا عرقلة عمل الفرنسيين بكل وسيلة ممكنة(١) .

وكانت معاهدة سنة ١٨٦٢ قد أعطت لفرنسا الأراضى الممتدة من رأس دميرة فى الشمال حتى رأس على الواقعة على خليج تاجورة ، ثم أضيف إلى هذا الساحل سلطنة تاجورة نفسها ، والتى إشتملت على بقية الساحل الغربى للخليج حتى قبة الخراب ، وإن كانت هذه السلطنة قد خضعت « للحماية الفرنسية » وليس بصفتها من « الممتلكات » الفرنسية . وعلاوة على ذلك فان معاهدة أخرى كانت قد عقدت فى

---

(١) فرايسينيه إلى ديكريه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٥ A.E.; Italie, Vol. 74, No. 66.

ذلك الوقت ، وإن كان رئيس الجمهورية لم يصدق عليها بعد . ووضعت تحت حماية فرنسا أراضى لهيطة سلطان أوباعن ، والتى كانت عبارة عن شريط عريض من الأراضى تبدأ من قبة الخراب وتنتهى عند مشارف شوا نفسها. وأخيراً فإن وزير الخارجية الفرنسية كان قد كلف هنرى ، نائب فرنسا القنصلى فى زيلع وهرر ، بالتفاهم مع رؤساء وشيوخ قبائل هذه البلاد الأخيرة وتلك التى تقع فى المنطقة الواقعة بين هرر وقبة الخراب ، لكى يدفعهم — إن أمكن ذلك — إلى التعهد بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيهم لأية دولة أوربية غير فرنسا. وكان هدف فرنسا هو « الحصول على طريق تجارى مأمون يوصل خليج تاجورة بالداخل »(١) .

أما إيطاليا فإنها كانت تمتلك خليج عصب، ثم مدت حمايتها على بعض المشايخ المحليين ، وأهمهم سلطان رهيطة وسلطان العوصا . وكان هذا الأخير يحتل منطقة هامة وتتحكم فى المواصلات بين الساحل وداخلية البلاد . وكان قد طلب مراراً إلى فرنسا أن تمنحه حمايتها، ولكن الظروف لم تسمح لها بأن تجيبه إلى طلبه بسرعة، وسبقت إيطاليا فرنسا فى هذه العملية فى سنة ١٨٨٤ .

وكان فرايسينيه مستعداً لعدم إثارة « الحقوق السابقة » الناتجة عن العروض التى إستلمتها فرنسا من محمد حنفل ، ولكن على أساس ألا تسمح حكومة روما — فى نظير ذلك — بأية مؤامرات مثل تلك التى يقوم بها صغار عملائها، وباسمها، وفى تلك المناطق التى لا تسمح فرنسا فيها بمعارضة ما حصلت عليه هناك . وطلب فرايسينيه من سفير فرنسا فى روما أن يتحدث فى هذا الموضوع مع وزير الخارجية الإيطالية ، وذكر له أنه هناك مكان كاف لإيطاليا ولفرنسا فى بلاد الدناقل، وأن من مصلحة الدولتين أن تظهرا متضامنتين لفتح هذه البلاد للمدنية وفتحها

---

(١) الوثيقة السابقة .

للتجارة »(١) . وكاف ديكريه بأن يطلب إلى مانشيني إرسال أوامر حتى لا يقوم قومندان عصب ، أو الرؤساء الذين يخضعون لحمايته ، برفع أى إدعاء على النقط التى تعود شرعا إلى فرنسا منذ ما يقرب من عشرين عاماً قبل أن يشترى روباتينو خليج عصب ، أو على الأراضى الموضوعة تحت الحماية الفرنسية .

وذكر ديكريه لمانشيني أنه لم يبق لفرنسا إلا أن تستخدم نفس الوسائل لتعجيز المنشأة الإيطالية فى عصب وما يجاورها ، ولكن فرنسا تفضل الإحتفاظ بعلاقات حسن الجوار ، وعلى أساس أن تحظى بنفس المعاملة ونفس الإستعداد من جانب السلطات الملكية(٢) . ولقد أكد مانشيني لديكريه أنه متفق معه فى الرأى ، ويقدر المزايا التى تعود على الدولتين من المعيشة سوياً على سواحل البحر الأحمر بدون حرب مستمرة ، ولكن فى تعاون متبادل ، وذكر أن جميع التعليمات المرسلة إلى القوميسيير الملكى فى عصب كانت مصاغة حول هذا المعنى ، وأنه قد نصحه دائماً بالإحتفاظ بعلاقات ودية وتفاهم مستمر مع قائد أوبوك ، وكان يحذره دائماً من الحالة التى أشار إليها السفير الفرنسى ، وأعلن مانشيني أنه ذكر للقوميسيير هذه المقابلة ، ويحول إليه شكايات حكومة الجمهورية ، ويطلب منه أن يلتزم بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، وذلك رغم إعتقاده بأن السلطات الإيطالية لم تبتعد عن التعليمات الصادرة إليها ، وأن المؤامرات المذكورة لم تكن ثابتة عليها(٣) .

(٣) بعثة لونبوا وأنتونيللى :

ورغم هذه « الجولات » الدبلوماسية ، و « الإدعاءات » و « التصريحات »

---

(١) فرايسيليه الى ديكريه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٥ A.E., Italie, Vol. 74. No. 66.

(٢) ديكريه الى فرايسيليه فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٥ A.E., Italie, Vol. 74. No. 70.

(٣) الوثيقة السابقة .

فان كل من فرنسا وإيطاليا قد واصلت إرسال المبعوثين والوكلاء لدراسة إقليم شوا وللدخول فى علاقات مع منليك . وكان على الكابتن لونبوا ، الذى حصل على « مهمة علمية » فى شوا و « دون أى صفة سياسية » أن يحمل لهذا الأمير « خطابا من رئيس الجمهورية مع بعض الهدايا»(١) . وفى نفس الفترة كان الكونت أنتونيللى موجوداً فى نفس المنطقة. ومكلفاً بمهمة من الحكومة الإيطالية. ولقد أبلغ أنتونيللى وزير الخارجية الإيطالية عن الموقف العدائى الصريح تجاه إيطاليا والذى إدعى أن الكابتن لونبوا قد إتخذه . ووصف أنتونيللى لونبوا بأنه «مبعوث فرنسى». وذكر أن الخطابات التى قدمها لونبوا لمنليك كانت مليئة بالتهم الموجهة ضد إيطاليا، وأن أحدها ، وكان بتاريخ ٣ من مايو ، ومرسل من أنكوبار قد ذكر فيه للملك أنه قد علم من باريس أن « عبد الرحمن » قد باع العوصا للحكومة الإيطالية ، وذلك فى أثناء زيارته لإيطاليا ، وكان يذكر فى بعض المرات أن الإيطاليين سيطردون من مصوع لأن إنجلترا وفرنسا تحتجان على إحتلالهم لهذا الميناء، ويذكر فى غيرها أن إيطاليا ترغب فى غزو الحبشة . أما وصفه لحالة إيطاليا المالية والاقتصادية فلم تكن أكثر كرماً . وأكد الكونت أنتونيللى أنه قد قرأ بنفسه خطابات الكابتن لونبوا(٢) .

ولقد إدعت الحكومة الفرنسية أنها غير مسئولة عن نشاط لونبوا ، ذلك النشاط الذى لم تأذن به . وكان لونبوا قبودانا فى البحرية التجارية ، وحصل من وزارة التربية على مهمة علمية عند نهاية سنة ١٨٨٣ . وكان على هذا المستكشف أن يذهب إلى شوا فانتهز وزير الخارجية هذه الفرصة وكلفه بأن يحمل إلى منليك

(١) فرايسينيه إلى ديكريه فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٥ A.E., Italie, Vol. 75. No. 2. Conf.

(٢) مذكرة سفير إيطاليا إلى فرانسيليه فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٥ A.E., Italie, Vol. 75.

الثانى، مع الهدايا التقليدية،رد رئيس الجمهورية على الخطابات السابقة لهذا الملك، وقام الأميرال بيرو Peyron بعمل الترتيبات اللازمة لنقله ونقل الهدايا الموجودة معه.

ورغم أن وزير الخارجية الفرنسية قد أفهم هذا الضابط أنه ليست له أى صفة رسمية ، فإن لونبوا قد سمح لنفسه بالدخول فى علاقات سياسية مع منليك ومع غيره من الشخصيات ، الأمر الذى إضطر فرايسينيه إلى تقديم كل تحفظات ممكنة . وكان لونبوا قد أوصى وزير البحرية والمستعمرات بتقديم أحد الأوسمة لملك شوا. فوجد فرايسينيه من الضرورى فى هذه الظروف إجابة مثل هذه التوصية(١)،رغم أنها كانت قد جاءته من زميله ، وزير البحرية والمستعمرات .

(٣) المستكشفون والمغامرون :

وفى أوائل سنة ١٨٨٥ تألفت « جمعية الإستكشافات التجارية فى إفريقية » وكان مركزها فى ميلانو . وكانت الحكومة الإيطالية تشجع هذه الجمعية ، وتعطيها إعانة . وتمكنت هذه الجمعية من تنظيم حملة للذهاب إلى منطقة هرر، وذلك لإنشاء بعض المؤسسات التجارية هناك أو للقيام على الأقل بعقد بعض الصلات مع أهالى المنطقة . وتركت هذه الحملة نابولى قرب نهاية شهر يناير سنة ١٨٨٦ ، وكانت بقيادة الكونت بورو Pietro Poqro رئيس الجمعية . وذكرت الصحف أن هذه الحملة تتجه صوب زيلع(٢) . ولكن الظاهر أن كل من الكونت بورو ومساعده الكونت تريشى Trecchi كان مكلفاً بمهمة خاصة ودقيقة ويصعب معرفة أبعادها(٣) .

(١) فرايسينيه الى الاميرال جاليبيه Galiber وزير البحرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .
F. O. M. I024.

(٢) أنظر جريدة Diritto فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٦ .

(٣) دىكريه الى فرايسينيه فى ٢٠ يناير و ١٨ مارس سنة ١٨٨٦
A.E; Italie, Vol. 76. Nos. 23-47.

وإستلمت جريدة راسيفيا Rassegna من الجمعية فى شهر مارس تقريراً أوليا عن رحلة الحملة ، وظهر منه أن هذه الحملة لم يصادفها نجاح كبير . ذلك أنه بعد ذهابها إلى عدن وصلت إلى مصوع ثم عادت إلى زيلع . وكان عليها أن تواجه صعوبات كثيرة . وكانت العقبات الأساسية « من صنع الميجر هنتر ممثل بريطانيا فى عدن وقائد كل الساحل الإفريقى من زيلع حتى بربرة . وكان أى عملية يقوم بها أى فرد غير بريطانى تلقى منه كل معارضة »(١) . وبعد شهر وصلت الأنباء بأن هذه الحملة قد قتلت قرب جلديسة على طريق هرر .

وفى نفس هذه الفترة تقريباً قتل أحد الفرنسيين المسمى Léon Barrel مع سيدة فرنسية كانت تصحبه ، وذلك فى المنطقة الواقعة بين أوبوك وسوا . وقام هنرى نائب القنصل الفرنسى فى زيلع بالكتابة إلى فرايسينيه ، وقال أنه يعتقد أن أسباب هذا القتل ودوافعه كانت مرتبطة بالمسمى « عبد الرحمن » ، والذى وصفه هنرى بأنه « شديد الإخلاص لعملاء الايطاليين وخاصة للكونت أنتونيلى »(٢) .

وبعد فترة من الوقت حاول أحد المغامرين الإيطاليين المسمى فرانزوى Franzoy أن يقوم برحلة « علمية » فى قلب القارة الافريقية ، وأن يصل إلى منطقة البحيرات الاستوائية . وكان يرغب مثل بورو فى بدء رحلته من زيلع . ولكن الحكومة البريطانية عارضت هذا المشروع ، فذهب إلى أوبوك(٣) . وأعلن لاجارد لحكومة باريس نبأ وصول فرانزوى وقرب سفره صوب الداخل مع إحدى القوافل الفرنسية ، وعلى مسئوليته الخاصة . وإتفق فوايسينيه مع قائد أوبوك على ضرورة إخلاء فرنسا من كل مسئولية تجاه الحكومة الإيطالية وتجاه أى حادثة

---

(١) لوملى إلى روزبرى فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٦ F.O. 170/374. No. 6. Africa.

(٢) فرايسينيه إلى ديكريه فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٦ A.E., Italie, Vol. 76. No. 7.

(٣) ديكريه إلى فرايسينيه فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ A.E., Italie, Vol. 77. No. 89.

مؤسفة قد تحدث له ، وخصوصاً فى وقت سادت فيه الفوضى والأخطار أمام الأوربيين الذين يسافرون فى هذه المناطق.وإتصل فرايسينيه بالسفير الفرنسى فى روما وطلب اليه أن يبلغ الحكومة الإيطالية أن حكومة باريس تحاول فى كل فرصة ، ومنذ مقتل قافلة باريل وحملة بورو ، أن تثنى المستكشفين من عزمهم ، ولا تشجع إبتعادهم عن الساحل (١) .

ولقد وافق وزير الخارجية الإيطالية على تحفظات الحكومة الفرنسية فى هذا الموضوع ، خاصة وأن الكونت دى روبيلان كان لا يرغب فى ربط الحكومة بكل مشروع فردى أو مغامرة شخصية فى إفريقية . وأعلنت الحكومة الايطالية أن الوزير قد رفض مقابلة فرانزوى حين طلب المقابلة ، وجعله يفهم بطريقة رسمية أنه لن ينتظر أو يتوقع أى شىء من الحكومة(٢)،ووصفت الكونسولتافرانزوى « بالجنون »(٣) وأعلنت أنها لا تؤيد حملته ، ولا توافق عليها .

وكانت مسألة مقتل حملة الكونت بورو هى التى تشغل بال إيطاليا . وكانت نتائجها من الأهمية بشكل أنها قد أثرت فى مستقبل هرر .

(١) فرايسيلية إلى ديكرية فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨٦ A.E.; Italie, Vol. 77. No. 10.
(١) ديكرية إلى فرايسينية فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٦ A.E.; Italie, Vol. 77. No.89.
(٣) الوثيقة السابقة.

الفصل الرابع والعشرون

توسع الأحباش فى هرر

لعبت الحبشة دوراً كبيراً فى تاريخ الصومال ، وشاركت فى تقسيم هذه البلاد بعد انسحاب المصريين منها . وكانت المنطقة التى عملت فيها الحبشة هى منطقة هرر ، المجاورة لشوا ، والتى تمتاز بخصوبتها وبأهمية مواردها وإمكانياتها الاقتصادية . وكانت إيطاليا قد حاولت ، بعد نزولها فى مصوع سنة ١٨٨٥ ، أن ترتكز إلى زيلع وتصل منها إلى اقليم هرر . ولكن إنجلترا رفضت السماح لها بالنزول فى هذا الميناء . فواصلت ايطاليا ألاعيبها حول هذا الإقليم وأخذت فى إرسال البعثات لدراسته وتقرير امكانية الاستفادة منه ومن ظروفه . ولقيت إحدى هذه البعثات الإيطالية ، التى اتخذت لنفسها صفة العلم ، مصرعها بالقرب من جلديسة فى سنة ١٨٨٦ . فقامت الحكومة الإيطالية وقعدت واتهمت الأمير عبدالله ، سلطان هرر ، بترتيب قتل هذه البعثة . وطالبت انجلترا مرة جديدة بالسماح لها بالتدخل العسكرى من زيلع ولتأديب أهل هرر ، خصوصا وأن انجلترا كانت هى التى سلمت عبد الله حكم سلطنة أجداده بعد خروج المصريين منها . ولكن انجلترا أصرت على رفضها . فلم تجد ايطاليا طريقا غير دفع منليك ، رأس شوا ، وصديقها فى جنوب الحبشة إلى إحتلال هذا الإقليم ، وكانت فى حقيقة الأمر ترسم فرض سيطرتها على شوا وملحقاتها الجديدة ، وإخضاع كل الأقاليم لحماية روما .

(١) احتلال منليك لهرر :

وظهرت هذه السياسة الايطالية واضحة المعالم منذ شهر مايو سنة ١٨٨٦ حين ذكر

قبودان السفينة الحربية الإيطالية Amerigo لسفير فرنسا فى روما وامكانية عقد تحالف مع منليك لاشتراكه فى عملية حربية ضد سلطان هرر » . (١) .

وأرسلت إيطاليا مندوبا خاصا إلى منليك لتسهيل إتمام هذه الخطة ، وهو الكونت أنتونيللى صديق منليك وزوجته التى كلفته تكلفة بشراء أدوات الزينة والبلور واللوحات الدينية لها من روما (٢) .

وفى يناير سنة ١٨٨٧ وصلت الأنباء الأولى لغزو شوا لهرر إلى العالم الخارجى . فاستلم السير إيفيلين بارنج برقية من الميجر هنتر تذكر له أن منليك قد وصل إلى مسيرة ثلاثة أيام من هرر ، وأن الأمير قد خرج مع قواته لصد الأحباش ، وأن الإشاعات قد سرت بوجود بعض الإيطاليين مع الأحباش ، مما لم يستبعده هنتر نفسه (٣) . ثم أبرق المقيم السياسى البريطانى فى عدن بعد يومين بأن الأخبار قد وصلت إلى زيلع معلنة هزيمة أمير هرر ، الذى إضطر إلى الفرار مع أهله إلى الأوجادين ، وإحتلال الأحباش لهرر (٤) .

وكانت هذه الحملة قد وقعت على قسمين . فلقد وقف منليك على بعد يومين من هرر للاحتفال «بالجنة» وهو عيد الميلاد عند الأحباش . وكان منليك على رأس عشرين ألف من رجاله ، نصفهم مسلحين بالبنادق من جميع الماركات . وإدعى الأحباش أن الأمير عبدالله قد إختار هذا اليوم للهجوم عليهم ومفاجأتهم

---

(١) ديكريه إلى فرايسينيه فى ٢ مايو سنة ١٨٨٦ A.E., Italie. Vol. 77. No. 67.

(٢) جيرار الى فرايسينيه فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٦ A.E.; Italie. Vol. 77 No. 90.

(٣) بارنج الى سالسبرى برقية رقم ٢٢ محولة الى الوملى فى ٢٢ يناير سنة ١٨٨٧
F.O. 170/385. No. 15

(٤) بارنج إلى سالسبرى . برقية رقم ٢٤ محولة الى الوملى فى ٢٤ يناير سنة ١٨٨٧
F.O. 170/385. Tél. 7.

وهم يحتفلون بالعيد . ولم يذكروا السبب الذى دفعهم إلى الاحتفال به،عسكريا، بالقرب من أسوار هذه المدينة .

وظهر الأمير على رأس إحدى المرتفعات القريبة.فجمع الأحباش صفوفهم ، وكان الأمير قد وضع مدفعين فى إحدى القطاعات المكشوفة،ولكن هذه البطارية لم تتمكن من إطلاق أكثر من ثلاث طلقات . ذلك أن الأمهرا هجموا على أبناء هرر وقتلوا رحال المدفعية ، وكانوا من الجنود المصريين الذين رفضوا ترك هرر عند إنسحاب السلطات المصرية منها . ولم تستمر هذه المعركة أكثر من ربع ساعة إنتهت بتعقب الأحباش لأهالى هرر وقتلهم معظم من خرج للدفاع عن المدينة . وسقطت خمسمائة بندقية رمنجتون فى أيدى الأحباش غنيمة . وإحتمى الأمير داخل المدينة . ولكن منليك وصل فى صبيحة اليوم التالى أمام أبوابها وطلب تسليم العاصمة وإلا فان الأحباش سيقومون بتخريب كل الإقليم . ووعد الأمير بالذهاب إلى معسكر منليك لتقديم فروض الولاء ، ولكنه خرج من المدينة ليلا والتجأ إلى الأوجادين (١) .

(٢) حكم الاحباش :ـ

أرسل منليك أحد ضباطه وكلفه بابلاغ سكان مدينة هرر أنه لن يفرض عليهم أى عقوبة إذا ماتركوه يدخل مدينتهم دون مقاومة . ولقد حافظ منليك على وعده ، ودخل المدينة دون أن يعترض أحد طريقه . ولكنه وضع حرسا على الأبواب لمنع الأهالى من الدخول أو الخروج دون أى إذن خاص .

وفى بداية هذا الاحتلال حرم منليك على قواته دخول المدينة ، ولكن ذلك لم

BORELLI, Jules; L'Ethiopie Méridionale, Paris, 1890 p 200. (١)

يمنعه من زيارتها زيارات شخصية من وقت لآخر . وكان يصحبه فيها حرسه الملكي تمهيدا لعمليات «المصادرة» المنزلية . وكان الأهالى لايجدون فى منازلهم ، بعد هذه الزيارات الملكية ، أى سجاجيد أو أثاث ، كما كانت أقفال الأبواب وزجاج النوافذ تختفى بنفس الطريقة ، مثلها فى ذلك مثل كل ماقد يروق منليك أو يعتقد أن له قيمة ما (١) .

ثم فرض منليك ضريبة قدرها عشرة آلاف ريال على كل باب من أبواب مدينة هرر الخمسة . وكان الملك قد وجد فيها ستمائة ألف خرطوشة وثلاث آلاف قذيفة للمدفعية . فترك فيها أربعة مدافع وعين ابن عمه رأس ماكونين حاكما عليها وعلى الإقليم . وأخيرا فان ملك شوا قد أعلن ضم كل الإقليم الواقع بين هرر وسواحل البحر إلى مملكته . وظهر سرور منليك وغبطته من هذا الانتصار فى أنه أعلنه من المدينة نفسها فى خطابات دورية إلى كل معارفه ، خصوصا من الاوربيين .

واحتل راس ماكونين سراى المحافظة التى أقام فيها نادى باشا منذ ثلاث سنوات ، واتخذ من سلاملك قصر الحاكم العام السابق مقرآ له ، كاشغل حرملك هذا القصر أيضا .

ويمكننا أن نقول إن إحتلال الحبشة لهرر كانت صدمة عنيفة ، بل ونكسة كبيرة لهذا الإقليم . وأجمع على هذا الرأى كل من كتب تاريخ هرر فى نهاية القرن التاسع عشر .

(٣) نهاية المدنية :

كان منليك قد نصب معسكره إلى جوار مدينة هرر . فما أن عاد إلى شوا حتى هجر معظم الغزاة الجدد معسكرهم ، وطردوا الأهالى من مساكنهم واحتلوها

(١) BORELLI, Jules; L'Ethiopie Méridionale. Paris, 1890. p. 238.

بدلا عنهم . وكم من أسرة لم تتمكن من حمل أدواتها الضرورية . « فتجمع فى المدينة أربعة آلاف مقاتل (حبشى) مع ألفين من التابعين أو العبيد « من الجنسين» (١) . وأخذ هؤلاء الغزاة يعبثون بمخازن الحبوب ويستولون على مافيها. واضطر بعض الأهالى إلى الشكوى إلى ماكونين ، فحصلوا على وعود بالتعويض، وليس هناك داع للاصرار على أنهم لم يحصلوا على أى شىء .وأصبح من المتوقع أن تنتشر المجاعة خصوصا وأن الأحباش عملوا ، فى كل يوم ، على الاستيلاء على على ماتركوه للأهالى فى اليوم السابق .

وألغى الأحباش العملة المصرية وأبدلوها بعملتهم النحاسية . ولكن الأهالى رفضوا قبول هذه القروش النحاسية، فأجبرهم ماكونين على ذلك.وكم من صعوبات أخرى نشأت ، وفى كل يوم . وقضى الأحباش بجلد التجار الذين ضبطت لديهم قطع النقود الفضية ، واضطر الكثيرون إلى تصفية متاجرهم . وكتب بوريللى فى مذكراته «إن اللحم قد إختفى من السوق . إن هذه الفوضى ستنتهى حتما فى يوم من الأيام ، ولكن الموقف سيظل لايطاق إلى أن تنتهى هذه الأزمة . سأترك غدا هذه المدينة البائسة التى حولها الأمهرا إلى حفرة للقاذورات »(٢) .

وكان فى استطاعة هرر أن تصبح تحت إدارة جيدة من أرقى أقاليم شرق إفريقية ، وذلك بالنسبة لأهميتها التجارية وجودة وخصوبة أراضيها. وكان الذهب والعاج والقطن والبن والصمغ والعطور تصل إليها من مناطق وأقاليم الجالا والكافا والأوجادين وبقية بلاد الصومال . ولكن الأحباش طبقوا سياسة مختلفة تمام الاختلاف فى إدارتهم لهذا الإقليم . فرغما من أن القرى القريبة كانت قد دفعت ماعليها من ضرائب ، إلا أن الأحباش واصلوا الإغارة عليها ونهبها .

(١) المرجع السابق — ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق — ص ٢٤٢ .

«وزارى قوات الأحباش قبيلتين كانتا قد دفعتا الضرائب منذ بضعة أيام ، واستولت على النساء والأطفال والبهائم ، فاشتكى رجالها إلى .... ماكونين ، الذى أعطاهم حقهم . فأعيدت إليهم النساء والأطفال ، ولكن الباقى كان قد بيع أو أكل » (١) .

كان هذا هو ماأصاب المدنية فى هذا القطر الإفريقى بعد فصله عن إخوانه فى مصر والسودان . ويقول الدكتور محمد صبرى صراحة : « .... ليس فى مقدور الحبشة ... ولا فى مقدور أية دولة أوربية أن تفعل مافعلته فى هذه الأقطار . ذلك لأن المدنية المصرية العربية لاتبقى على السطح بل تذهب إلى الأعماق، وتعنى بالبناء الصحيح لابالطلاء إذ تجد فى البيئة واللغة والدين والقلوب أساسا ترتكز عليه . وهذه الحقيقة يعترف بها كل كاتب منزه عن الهوى » (٢) . بل لقد أجمع كل الكتاب دون إستثناء .

وكان من الطبيعى أن يشعر البريطانيون على الضفةالأخرىلخليجعدن بالحسرة والندم بعد إحتلال الأحباش لإقليم هرر : فلقد كان من السهل على مصر،وبالتالى على إنجلترا ، الاحتفاظ بهذا الإقليم بدلا من اخلائه . ولكن الموقف الآن تغير تغييرا كليا . إذ أن منليك لن يتراجع أمام التهديد ولن يجرؤ أحد على إرسال حملة لطرد رجاله من هرر .

وعلى أى حال فان الإنجليز كانوا يعلمون باشتراك الإيطاليين ، والكونت انتونيلى فى هذه الحملة ضد هرر . بل وكانوا يعلمون أن الكونت انتونيلى قد

BORELLI, Jules; L'Ethiopie Meridionale. Paris. 1890, p. 239. (١)

(٢) دكتور محمد صبرى : مصر فى افريقيا الشرقية ـ القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ٧٦ .

شارك فيها (١) . ولكن ظروف انجلترا لم تمكن لتسمح لها بمعاداة إيطاليا فى ذلك الوقت الذى استعدت فيه كل من الدولتين للتوقيع على اتفاقية البحر المتوسط.

وظلت هرر تحت الاحتلال الحبشى الذى إمتد الى مناطق أخرى من بلاد الصومال ، الى مناطق الجالا والأوجادين نتيجة ، لاتفاقيات الدولية التى عقدتها الحبشة مع الدول الأوربية بعدهزيمتها للايطاليين حلفائها بالأمس ، فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ .

(١) لوميل الى سالسبرى فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٧ F.O. 170/382. No. 19

الفصل الخامس والعشرون

إيطاليا والصومال

(١) ـ بداية النشاط الايطالى :

كان القسم الأخير من بلاد الصومال من نصيب إيطاليا ، وحصلت عليه فى وقت تقسيم الأسلاب الإفريقية وفى الفترة الواقعة بعد إبعاد المصريين عن هذه البلاد ، وبعد عقد مؤتمر برلين .

ولقد بدأ النشاط الإيطالى على سواحل بلاد الصومال المطلة على المحيط الهندى، فى ممتلكات سلطان زنجبار ،ومع الشيوخ المحليين إلى الشمال من هذه الممتلكات فى نفس الوقت تقريبا. ولكن إيطاليا كانت قد وصلت إلى تلك الجهات متأخرة عن غيرها، فكان عليها أن تحسب حسابا للنفوذ البريطانى الذى كان قد ثبت أقدامه على الشاطىء الشرقى لإفريقية ،والنفوذ الألمانى الذى كان يستعد لإنشاء مستعمرة تنجانيقا(١).

ولم ينشغل بال الحكومة الإيطالية بسواحل بلاد الصومال المطلة على المحيط الهندى إلا فى عام ١٨٨٥ ، وهو العام الذى بدأت فيه هذه الدولة الأوربية فى التوسع فى البحر الأحمر من مصوع . فأرسلت بعثة برئاسة الكابتن تشكى Cecchi على السفينة الحربية بار باريجو Barbarigo إلى مصب نهر الجوبا ، وكلفتها بالصعود فى هذا النهر إلى أقصى نقطة صالحة للملاحة، وبزيارة مناطق الصومال الغنية، وكتابة تقرير عن هذه البلاد وعن التجارة مع شعوب تلك المنطقة التى يمكن للايطاليين الاستفادة منها. وكان على الحملة بعد ذلك أن تعبر بلاد الجالا وتحاول العثور على طريق يوصل

---

(١) أنظر : التنافس الدولى فى شرق إفريقية ، للمؤلف ، مطبعة المعرفة ، ١٩٥٩ . ص ٢١٤ .

بين منطقة الكافا ونهر الجوبا. وكانت هذه المناطق غنية وخصبة، وراود الإيطاليين الأمل فى الحصول على أرباح طائلة من إستغلالها « بعد رفع العلم الإيطالى على مصب نهر الجوبا » (١).

شعرت السلطات القنصلية البريطانية فى زنجبار أن الايطاليين يحاولون الحصول عن بورت درنفورد أو قسمايو ، أو أى ميناء آخر يقع على سواحل الصومال ويكون قريبا من مصب نهر الجوبا . فعارضوا فى هذا النشاط الذى يهدد خططهم الاستعمارية فى هذه المنطقة. وكانت ألمانيا تستعد لتقسيم سواحل زنجبار مع انجلترا، فانضمت بالتالى إلى هذه المعارضة. أما فرنسا فان علاقاتها كانت قد ساءت مع إيطاليا بعد إحتلال تونس ، وكانت تتأهب فى نفس الوقت للحصول على إعتراف كل من انجلترا وألمانيا بحمايتها على جزر « القمور » فى نظير تركها سواحل شرق إفريقية لهاتين الدولتين ؛ فوقفت إلى جانبهما .

فشلت حملة الاستكشاف الايطالية فى منطقة الجوبا والجالا ولم تعط أى نتيجة (٢). ولكن الإيطاليين استمعوا إلى نصيحة القنصل البريطانى فى زنجبار وعقدوا معاهدة مع السلطان فى ٢٨ من مايو سنة ١٨٨٥، أعطتهم كل حرية فى شرق إفريقية، دون أن يخضعوا لأى سلطة أو قانون سوى رغبة قنصلهم، وذلك حتى فى حالة ارتكابهم للجنايات (٣) ، وتمتعوا بالإمتيازات الأجنبية التى كانوا يتمتعون بها فى كافة البلاد الشرقية .

---

(١) أنظر جريدة ايتالى L'Italie فى ٣١ من مارس سنة ١٨٨٥ .

(٢) لومبى الى روزبرى فى ٢٤ من ابريل سنة ١٨٨٦ F O. 170/374. No. 4 Africa

(٣) HURTSLET, Sir Edward; The map of Africa by Treaty. - London. 1894. No 210. Vol. 11. pp. 945-947.

ولقد حاول الإيطاليون القيام بعمليات « جس نبض » للحكومات الأوربية الأخرى ، فأطلقوا الإشاعات من وقت لآخر ذاكرة أنهم سيحصلون على قسمايو ، أو أن السلطان قد وافق على منحهم هذا الميناء . ولكن النتائج كانت سالبة، إذ أن كل من لندن وبرلين عارضت هذا المشروع . وظهر أن انجلترا كانت لا ترغب فى الاعتراف حتى بمجرد وقوع أى إقتراح لحصول إيطاليا على ميناء عند مصب الجوبا، أو على أى جزء آخر من أملاك سلطان زنجبار فى بلاد الصومال .

أسرعت انجلترا وألمانيا بتحديد مناطق نفوذهما فى شرق إفريقية ودعوا فرنسا للمشاركة فى اللجنة المختصة بذلك ، نظير حصولها على جزر القمور(١) ومنح السلطان خليفة عقد إمتياز لألمانيا على طول الجزء الجنوبى من سواحله . فعملت إيطاليا على إعادة فتح مسألة قسمايو . وكان كريسبى هو رئيس الوزارة الايطالية (١٨٨٨) مما جعل الإنجليز يتوقعون تطور الحوادث بسرعة وبعصبية مفتعلة .

كلفت الحكومة الإيطالية قنصلها فى زنجبار بفتح مفاوضات رسمية مع السلطان للحصول على نهر الجوبا وإقليم قسمايو وكل ما يمكن الحصول عليه من الـ ٦٠ ميل من السواحل التى تقع إلى الجنوب من خط الأستواء مباشرة، وذلك بنفس الشروط التى حصل بها ماكينون على عقد إمتياز شركته البريطانية . وتحدث القنصل مع السلطان وديا ، ولكن السلطان لم يخف معارضته لفكرة إعطاء عقد إمتياز جديد. فحاول القنصل الإيطالى الضغط عليه ، وحاول خلق حادثة إدعى فيها أنه قد هدف إلى إهانة ملك إيطاليا، مما يعطى لهذه الدولة الأوربية الحق فى المطالبة بقسمايو كتعويض لها عن هذه الإهانة .

---

(١) أنظر : التنافس الدولى فى شرق افريقية ، للمؤلف ، مطبعة المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ١٩٣ - ٢١٢ .

أصبحت الحكومة البريطانية موزعة بين صداقتها لإيطاليا من ناحية ، وبين الرأى العام البريطانى ورغبته فى حماية المصالح البريطانية فى شرق إفريقية من ناحية أخرى . ولكن الحكومة البريطانية لم تتردد لوقت طويل ، إذ أنها كانت غير مجبرة على تضحية مصالحها الاستعمارية فى سبيل صداقة إيطاليا(١). ولكنها حاولت الاحتفاظ بهما معا. فعملت على تجنب تعقد هذه المسألة بين الدول العظمى، وحاولت أن تمنع قطع العلاقات بين إيطاليا وزنجبار .

ولكنها وزارة الخارجية الإيطالية أصرت على موقفها ، وأصرت على ضرورة تنازل السلطان لها عن قسمايو. فاضطرت انجلترا إلى التدخل رسميا فى المسألة. وعملت فى توافق مع ألمانيا ، وأعلنت هاتان الدولتان لإيطاليا أن السلطان كان « تحت حماية ألمانيا وانجلترا » (٢)، وأنها لا ترغب فى رؤيته مرغما على إعطاء ما لا يرغب فى إعطائه . ثم عادت وذكرت أنه « حليف » لها .

وقامت ضجة فى الصحافة البريطانية إتهمت الحكومة بالتفريط فى مصالح الأمبراطورية، وإستندت إليها حكومة لندن فى إجبار إيطاليا على التنازل عن مطالبها فى ذلك الوقت .

وقام بسمارك من ناحيته بالضغط على إيطاليا ، وأفهمها أنه سيقف إلى جانب السلطان: « وكيف تستطيع ألمانيا أن تبقى غير مكترثة أمام عمل يهدد كل مشروعاتها الاستعمارية فى شرق إفريقية ؟ » .

واضطرت حكومة روما إلى التراجع ، مؤقتاً ، ولم تحصل إيطاليا على أى

(١) ايفان سميث إلى سالسبرى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٨٨ وسالسبرى الى كندى فى ٩ من يوليو سنة ٨٨٨ وملحقاتها . F.O 170/404. No. 16 Africa

(٢) سالسبرى الى كندى فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٨ F.O. 170/403 Tél. No. 11 Africa

شيء جديد من الأسلاب الاستعمارية فى شرق إفريقية سوى وعد من إنجلترا بأن هذا الجزء الساحلى الذى يحيط بقسمايو لن يقع فى أيدى أى دولة أوربية أخرى فى فترة ثلاث سنوات (١) .

ولكن إيطاليا إنضمت بعد ذلك إلى انجلترا وألمانيا وشاركتهما فى حصار سواحل شرق إفريقية، مما سمح لها بالعمل فى موانى زنجبار الشمالية . وفى سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى .

(٣) ــ الحماية على أوبيا والميجرتين :

ولم يأت شهر سبتمبر سنة ١٨٨٨ حتى كان ساحل إفريقية الشرقية فى ثورة مسلحة ضد تدخل الأجانب فى بلادهم وضد محاولة حكمها واستغلالها واستنزاف موردها. وشعر رجال الاستعمار بأن مصالحها قد أصبحت مهددة فدفعوا حكوماتهم الى العمل ، متذرعين باسم الإنسانية ، متشدقين بأنهم يحاولون إبطال تجارة الرقيق فى شرق افريقية. ولم تكن هذه المسألة فى حقيقة الأمر إلا مسألة سياسية واضحة، رغم إعطائها لونا انسانيا (٢) ولم تكن الادعاء يسمح للدول الاستعمارية بأستخدام العنف لتثبيت أقدامها فى هذه المناطق ، والقضاء على كل مقاومة يستطيع الشعب أن يقوم بها .

اشتركت كل من انجلترا وألمانيا فى هذه العملية ، وأعلن الحصار البحرى على السواحل الشرقية للقارة . ودعا بسمارك إيطاليا للتعاون مع ألمانيا وانجلترا فى هذا العمل « الإنسانى » وانتهزت إيطاليا هذه الفرصة السانحة وقبلت الدعوة، وأرسلت

---

(١) سالسبرى الى كندى فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٨٨٨ F.O 170/404. No. 26 Africa

(٢) وادنجتون الى جوبليه فى ١٢ من يوليو سنة ١٨٨٨ .
A.E.; Angl. Vol, 832. No. 118, Protect.

تعلياتها إلى السفينة الحربية « دوجالى » بالاشتراك فى عملية الحصار .

ولقد حاول قبودان هذه السفينة الحربية وضع سفينته فيما وراء قسمايو ، ولكن الانجليز رفضوا قيام الإيطاليين بأى نشاط فى هذه المنطقة . فحول الإيطاليون نشاطهم الى الشمال ، والى سواحل الصومال المطلة على مياه المحيط الهندى والتى تقع بين نهاية أملاك سلطان زنجبار شمالا، وبداية الصومال البريطانى المطل على خليج عدن. ونجح الإيطاليون فى جمع توقيعات الشيوخ والسلاطين المحليين على معاهدات الحماية نظير دفع مبالغ من المال لهم .

وقعت أولى العمليات الإيطالية مع يوسف على يوسف ، سلطان أوبيا، الذى إدعى الإيطاليون أنه قد أرسل مندوبين يطلبون الى السلطات الإيطالية وضع بلاده تحت حماية حكومة روما . ولم تمانع الحكومة البريطانية فى إعلان الحماية الإيطالية على الساحل الإفريقى من نفس النقطة التى تنتهى فيها المحمية البريطانية فى بلاد الصومال ، أى عند خط الطول ٤٩° شرقا . وحصل الإيطاليون على توقيع سلطان أوبيا على الاتفاقية الرسمية فى يوم ٨ من فبراير ١٨٨٩ ورفع فيلوناردى العلم الإيطالى على الساحل ، بينما وقفت السفينة الحربية الايطالية على مرأى من الجميع . ثم أبلغت الحكومة الايطالية إلى الدول الأوربية وضعها لسلطنة أوبيا تحت حمايتها ، منعا لنزول أى دولة أخرى منافسة على السواحل .

وبعد إنتهاء هذه العملية وجهت إيطاليا نشاطها صوب سلطنة الميجرتين، وأمرت الحكومة قبودان السفينة الحربية ستافيتا Stafetta بجمع توقيعات المشايخ المحليين وبرفع العلم الايطالى على الساحل. وكان عثمان محمود سلطان الميجرتين هو صهر يوسف على يوسف ، سلطان أوبيا . وقام الايطاليون بتحديد أراضى كل من الشيخين المحليين، ووضعوا الأراضى الواقعة بين أملاكهما تحديد الحماية الايطالية . وكانت هذه الاراضى تمتد من رأس عوض الى رأس بدوين الواقعة الى الشمال من مصب

نهر النقل Nogal . ثم أعلن الايطاليون حمايتهم على سلطنة الميجرتين فى ٧ من أبريل سنة ١٨٨٩ .

وقامت الحكومة الايطالية بأبلاغ الدول فى ٢٠ من مايو بحمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال البريطانى وأراضى سلطان زنجبار، ذاكرة أن سلطنة أوبيا تصل جنوبا الى وورشيخ التابعة لسلطان زنجبار عند خط عرض ٣٠ / ٥° شمالا ، وتمتد حتى رأس عوض الواقعة عند خط عرض ٥٢ / ٥° شمالا ، وأن أراضى جراد ووادى نقل تمتد من حدود أوبيا حتى خط عرض ٣/ ٨° شمالا حيث تبدأ سلطنة الميجرتين التى قبلت الحماية الايطالية ، والتى تمتد حتى حدود الصومال البريطانية عند خط طول ٤٩° شرقا (١) .

وكانت هذه المنطقة داخلة فى نطاق أراضى الصومال التى توحدت مع مصر والتى إعترفت انجلترا بها فى إتفاقية سنة ١٨٧٧ .

(٣) الامتياز والاعتراف الدولى :

سارت إيطاليا فى توسعها فى بلاد الصومال مع انجلترا، وأخذت فى استئذانها قبل القيام بأى عمل ، نظراً لأن النفوذ البريطانى كان متفوقا فى خليج عدن وفى مياه المحيط الهندى ، كما كان أسطولها قويا مرهوب الجانب فى البحر المتوسط نفسه. ونصحت انجلترا لايطاليا بالتريث فى مسألة قسمايو حتى تنهى أساطيل الدول المجتمعة فى مياه المحيط الهندى على ثورة أهالى شرق إفريقية ومقاومتهم لتدخل الأجانب ، وحتى تنتهى انجلترا نفسها من إنشاء الشركة الامبراطورية البريطانية لشرق إفريقية .

---

(١) HURTSLET, Sir Edward, The map of Africa by Treaty. Vol. II No. 192. pp. 774-775.

وما أن رضخ السلطان فى زنجبار للضغط البريطانى فى ٢١ من مارس سنة ١٨٨٩ ووافق على منح إمتياز للشركة الإمبراطورية لاستغلال بلاده حتى قامت المفاوضات بين هذه الشركة وبين وزارة الخارجية الإيطالية ، عن طريق القائم بأعمال السفارة الإيطالية فى لندن ، واتفقتا على أنه بمجرد أن يعطى السلطان عقد الامتياز للشركة البريطانية لاحتلال موانى براوة ومركا ومقديشو وورشيخ ، وهى التى تقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا ، سيحتفظ بالجزء الواقع إلى الشمال من هذا النهر لإحدى الشركات الإيطالية، والجزء الواقع إلى الجنوب منه للشركة البريطانية، أما قسمايو فسيكون إحتلالها إحتلالا مشتركا ، وسيكون لكل من الشركتين نفس الحقوق فى الملاحة على نهر الجوبا . ولكن انجلترا تركت الحكومة الإيطالية تتفق مع الشركة البريطانية على هذا الموضوع ، إذ أنها كانت تخشى من أن تطلق ألمانيا يدها فى الموانى الجنوبية لسلطان زنجبار. وتم هذا الاتفاق فى ٣ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ، وكان عبارة عن إيجار « من الباطن » إذ كان على الإيطاليين أن يتسلموا هذه الموانى من الشركة البريطانية ، وهذه الشركة هى التى تحصل على عقد الامتياز من سلطان زنجبار . وتم عقد التسليم بين الايطاليين والبريطانيين فى ١٨ من نوفمبر من نفس السنة .

وإستندت إيطاليا إلى هذا الاتفاق وأعلنت حمايتها على كل أجزاء الساحل الشرقى لإفريقية ، من الحدود الشمالية لأراضى قسمايو حتى خط ٣٠ /٢° من خطوط العرض شمالا ، وهى أجزاء بلاد الصومال الموجودة بين النقط والمراكز التى إعترف بملكية سلطان زنجبار لها. وكان الحد الشمالى لهذه المحمية الإيطالية الجديدة يتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا ، والتى كانت موضع البلاغ السابق الصادر فى ٢١ من شهر مايو . وهكذا أصبحت الموانى التى حصلت إيطاليا على إمتياز من الشركة البريطانية باستغلالها ، محاطة من الداخل بأراضى تحت الحماية الإيطالية مباشرة .

ثم أخذت إيطاليا فى تحديد منطقة نفوذها فى شرق إفريقية ، من البحر الأحمر فى الشمال حيث توسعت من مصوع ، وأعلنت حمايتها على الحبشة ، حتى أقصى بلاد الصومال فى الجنوب عند مصب نهر الجوبا . واقترحت إيطاليا على انجلترا خطا يسير من سواحل البحر الأحمر فى شمال الارتريا متجها نحو الغرب ثم يتجه جنوبا بشكل يفصل الحبشة عن السوادان ، ثم شرقا لكى يفصل بين « الصومال الإيطالى » وبين منطقة نشاط شركه شرق إفريقية البريطانية ، التى ستتحول بالتالى إلى مستعمرة كينيا . كما إقترحت ايطاليا على انجلترا خطا آخر يحدد منطقة الحماية البريطانية فى بلاد الصومال ، حول زيلع وبربرة ، بشكل يترك المساحة الواقعة بين هذين الخطين للنفوذ الإيطالى ، وتترك الأقاليم الواقعة فيما وراءها للنفوذ البريطانى ، فى السودان وأوغندا وكينيا والصومال .

واستمرت المفاوضات بين روما ولندن لمدة أشهر ، ولكنها تمت بالتوقيع على اتفاقيات ٢٤ من مارس و ١٥ من أبريل سنة ١٨٩١ ، وهى الاتفاقيات التى رسمت الخط الأكبر الممتد من سواحل البحر الأحمر حتى مياه المحيط الهندى . أما الخط الثانى الذى يفصل الصومال البريطانى عن الصومال الإيطالى فقد تم الانفاق عليه فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤ .

وهكذا تم التقسيم الاستعمارى لبلاد الصومال بين كل من نجلترا وفرنسا والحبشة وإيطاليا ، بعد أن عملت القوى الاستعمارية على فصل هذه البلاد عن إخوانها فى مصر والسودان ، واستعدت هذه الدول لاستغلال الأقاليم الصومالية ، والتحكم فى أهلها واستنزاف مواردها ، وتسخيرها لخدمة الأجانب .

* * *

وصلت مصر الإفريقية فى هذه المرحلة الى حالة تقسيم كامل ، وأصبحت

مناطق للنفوذ الاستعمارى البريطانى والفرنسى والإيطالى . وأصبحت هذه الدولة القوية التى وحدت البحيرات العظمى وكل حوض النيل ، مع سواحل البحر الأحمر، وسواحل خليج عدن والمحيط الهندى، مع مصر تخضع لإحتلال بريطانى فى عاصمة هذه الامبراطورية ، وأبى الأنصار فى السودان المهدى إلا الإستقلال ، وكافحوا لمنع الجيوش البريطانية من الدخول فى بلادهم.وعجزت الدول الاستعمارية — رغم دفعها للحبشة — من أن تنال من السودان أو أن تتوغل فيه . ولكن السواحل المطلة على طريق المواصلات العالمية ، وخاصة على البحر الأحمر وخليج عدن تم إقتسامها بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا ، وأنشئت فيها مستعمرات الإريتريا ، وساحل الصومال الفرنسى ، ومستعمرة الصومال البريطانى ، وإنضم الجزء الأخير منها إلى الصومال الإيطالى .

وبقيت من هذه الدولة الكبيرة منطقة هضبة البحيرات التى رفض المصريون الخروج منها بعد أن إتحدوا مع أهلها ،وعاشوا فى الإقليم ،وتزوجوا من الأهالى، وأعطوا صفاتهم العربية والإسلامية إلى كثير من أبناء هذا الإقليم. ويمتلىء تاريخ هذا الجزء من أجزاء هذه الدولة الإفريقية بعمليات تدخل البريطانيين،ومحاولات إخلائهم للمصريين ، تمهيداً لضمها إلى مناطق نفوذهم فى شرق إفريقية ، وخاصة مع مستعمراتهم فى كينيا ، والتى كانوا قد بدأوا فى التوغل فيها من زنجبار صوب جبل كينيا ، والمرتفعات الخصيبة وجنه هضبة البحيرات اليانعة .

وتم بهذا تقسيم مصر الإفريقية . وبقيت بريطانيا تحتل القاهرة ، ووضعت حامياتها على ضفاف قناة السويس . وعملت بريطانيا على تثبيت أقدامها فى مصر ، وعلى أن تصل من الناحية القانونية إلى نفس مستوى النفوذ العثمانى فى هذا الإقليم ، رغم أنها كانت تتفوق عليه من الناحية الفعلية باحتلالها للبلاد.وتفاوضت بريطانيا مع الدولة العثمانية فى سنة ١٨٨٥ ثم فى سنة ١٨٨٧، للوصول إلى هدفها . وجاءت

إتفاقية الملاحة فى قناة السويس سنة ١٨٨٨ لكى تدعم من الصفة الدولية لهذا الممر الملاحى الهام، والذى يكون جزءا لا يتجزأ من الأراضى المصرية. وثبتت أقدام بريطانيا فى مصر وتفرغت لعملية الاستغلال الإقتصادى فيها، وجاءت مشروعات الرى الدائم لكى تزيد من تخصص المصريين فى زراعة القطن، وتخصص المستعمرون فى شرائه وصناعته، وإعادة بيعه فى كل مستعمراتهم، ومناطق نفوذهم، ومنها مصر.

ورغم التنافس الدولى الموجود بين الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت فان مصر الإفريقية كانت مادة خصبة لتبادل المصالح والمنافع بين بريطانيا وكل من إيطاليا وفرنسا وبلجيكا، وحتى الحبشة. وإذا كانت بريطانيا تسيطر فى ذلك الوقت على مصر فانها كانت تخشى من ثوار السودان، وتخشى منهم حتى على بقائها فى مصر نفسها.

وبما أن إنهزمت القوات الإيطالية أمام الأحباش فى موقعة عدوة فى سنة ١٨٩٦، وكانت تشغل جزءا كبيرا من المهديين فى شرق السودان عن مهاجمة البريطانيين فى مصر، حتى قررت بريطانيا إعادة غزو السودان، والإستيلاء على دنقلة ثم الخرطوم. وكانت بريطانيا تخشى من تشاط الفرنسيين فى ذلك الوقت، خاصة وأنهم كانوا يحاولون قطع القارة الإفريقية من الشرق إلى الغرب، ومن ساحل الصومال الفرنسى حتى إفريقية الإستوائية الفرنسية، وبشكل يقطع مشروع البريطانية، عند أعالى النيل، عند فاشوده.

وإذا كانت بريطانيا قد رفعت العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى على السودان، فان هذا لم يكن إلا للتخلص من مشكلة قانونية دولية، هى مشكلة السيادة وإرتباط السودان بمصر، وبالتالى بالدولة العثمانية، دولة الخلافة الاسلامية، من الناحية القانونية. وبعد أن استغلت بريطانيا الجنود المصريين فى إعادة غزو

السودان إستعانت بالعلم المصرى هناك لإخفاء أطماعها ونفوذها وعملياتها الإستغلالية . وحكمت بريطانيا السودان ، وبجنود مصر، وبميزانية مصر، وباسم الحكم الثنائى من لندن وعبر القاهرة ، ولكن عن طريق قصر الدوبارة ، ومقر المعتمد السامى البريطانى، الذى كان يتحكم فى مصر، ويدعى أنه أنشأ «مصر الحديثة» .

أما القرن الأفريقى ، أو بلاد الصومال ، التى تم تقسيمها بين كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وتوسعت الحبشة فى أقاليم هرر، والأوجادين والكافا والجالا، وكلها صومالية فانه سيشهد حركة جهاد ونضال من أجل حريته ووحدة شعبه وأراضيه . وبدأت هذه المرحلة فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولا تزال قضية شعب الصومال مطروحة حتى اليوم .

القسم الثالث

جهاد الصومال

الباب التاسع

النفوذ الاستعماري وبدء الجهاد



الفصل السادس والعشرون

منطقة النفوذ الايطالى

بعد توسع إيطاليا من البحر الأحمر فى عصب ثم مصوع ، وعقدها لإتفاقية أوتشالى مع منليك ، إمبراطور الحبشة ١٨٨٩ ، وفرضها الحماية على سلطنتى أوبيا والميجرتين ، أصبح لها منطقة نفوذ ضخمة تمتد من سواحل البحر الأحمر إلى المحيط الهندى،وذلك فى الوقت الذى كان فيه النفوذ الفرنسى محصوراً بين أوبوك وتاجورة وجيبوتى ، والنفوذ البريطانى موجوداً فيه على ساحل الصومال المواجه لعدن ، فى زيلع وبربره ، كما كان موجوداً فى ممتلكات سلطان زنزبار إلى جنوب نهر الجوبا . وكانت أحوال إيطاليا فى هذا الوقت تضطرها إلى السير مع بريطانيا العظمى ، وبخاصة أمام المنافسة الفرنسية لها ولنفوذها من خليج عدن ، ومع إنتشار الإضطرابات بين الأهالى الأفارقة الذين رفضوا تقسيم بلادهم بين الدول المستعمرة . ومنطقة النفوذ الإيطالى هذه تربط بين أقاليم أرتيريا الحالية وبين أقاليم الصومال . وإذا كان النفوذ الإيطالى غير فعال وغير مباشر فى ذلك الوقت، إلا أن إيطاليا إهتمت قبل كل شىء بمنع أية مشكلات سياسية قد تنشأ مع الدول الإستعمارية ، كخطوة أولى قبل مواجهتها للأهالى . وظهر ذلك فى البنادر ، وفى إنشاء الشركة الايطالية لأفريقية الشرقية ، وفى الصعوبات المتعلقة بمنطقة الجوبا ، كما ظهر فيما يتعلق بعقود الامتياز ، وبإتفاقيات وبروتوكولات تحديد مناطق النفوذ .

١ ـ إيطاليا والبنادر :

بعد أن حصلت إيطاليا على حمايتها على سلطنتى أوبيا والميجرتين أخذت تفكر

فى الاستيلاء على قسمايو . وفى ذلك الوقت ، أى فى شهر نوفمبر عام ١٨٨٨ ،كانت حكومتى لندن وبرلين مشغولتين بإعداد خطط لحصار سواحل أفريقية الشرقية ، والقضاء على ثورة العرب التى نشبت هناك ، ولقد رأت بريطانيا أن هذه المحاولة من جانب إيطاليا فى ذلك الوقت ستعمل على زيادة هياج المشاعر عند العرب ، وستؤجل عودة السلم إلى الساحل الأفريقى ، الأمر الذى يضر بمصالح إيطاليا نفسها .

وجاء إعلان الحصار على سواحل شرق إفريقية ، وشاركت إيطاليا فى عملية الحصار ، وبشكل جعل سلطان زنزبار تحت رحمة الأساطيل البحرية ، وقناصل الدول الأوربية . وكان شعبه فى ثورة مسلحة ، وكانت سواحله محاصرة بأساطيل ثلاث دول كبرى ؛ هذا علاوة على أن قسمايو ، التى كانت إيطاليا ترغب فيها ، لم تكن أهم مما فقده على طول الساحل ، وكانت بريطانيا قد أقتسمته مع ألمانيا . ولذلك فإنه أستجاب إلى نصيحة البريطانيين،وكتب خطاباً ودياً إلى ملك إيطاليا ، فى ١٥ يناير ١٨٨٩ ، أبلغه فيه تأكيد الوعد الذى كان أخوه قد أعطاه من قبل لماكينون ولشركة شرق إفريقية البريطانية ، وأنه لن يعارض فى أية إتفاقية بشأن إحتلال مشترك إنجليزى إيطالى لمنطقة قسمايو .

وحين حصلت شركة شرق إفريقية البريطانية على عقد أمتياز خاص بالموانى الواقعة إلى الشمال من لامو ، من سلطان زنزبار ، فى شهر مارس ١٨٩٨ ، تم التفاهم بين ماكينون ، مدير شركة شرق إفريقية البريطانية ، وبين كتلانى، القائم بأعمال السفارة الايطالية فى لندن على أن إحتلال موانى براوه،ومركا،ومقديشيو، وورشيخ ، وهى التى تقع إلى الشمال من مصب نهر الجوبا سيحتفظ بها لأحدى الشركات الايطالية ؛ أما الجزء الواقع إلى الجنوب من مصب هذا النهر فيحتفظ به

للشركة البريطانية ؛ وأما قسمايو فسيكون إحتلالها إحتلالا مشتركا ، وسيكون لكل من الشركتين نفس الحقوق فى الملاحة على نهر الجوبا .

ولقد نصحت الشركة البريطانية الايطالية بعدم البدء إلا باحتلال قسمايو فقط ، وذلك بمساعدة أحد « المندوبين » من الأهالى ، والذى يمكنه الثقة فيه . وأقترح مدير الشركة إسم سليمان بن حامد ، حاكم ميناء مركا ، وشقيق حاكم لامو وماليندى لهذه المهمة . وأوصى به ، ووصفه بالذكاء ، وبأنه صديق شخصى له . ولم ينصح الحكومة الايطالية بتقديم هدايا للحكام وموظفى السلطان فى هذه الموانى ، بل بأرسال هدية قيمة لسلطان زنزبار نفسه . ولا يخفى من هذا أن الشركة البريطانية كانت ترغب فى وقف التوسع الايطالى جنوبا ، وذلك باقامة إحتلال مشترك فى قسمايو ، كما أنها كانت ترغب فى إستخدام هذا النهر فى التوغل فى داخل القارة .

ولقد حاولت إيطاليا الاتفاق مع بريطانيا لأصدار بلاغ بشأن بنود هذه الاتفاقية ، وبخصوص تلك الاقاليم ، ولكن بريطانيا لم تر الدخول فى إرتباطات دولية مع إيطاليا قبل تسوية الوضع مع ألمانيا بشأن الموانى الجنوبية من سلطنة زنزبار ، ورأت أن كل ما حدث هو بجرد تفاهم بين الحكومة الايطالية وبين الشركة البريطانية ، ودون أى مسئولية على الحكومة البريطانية . وأنتهى الأمر بتوقيع كتلانى ، وباسم الحكومة الايطالية ، على عقد الاتفاق مع ماكينون ، مدير الشركة على ظهر يخته كورنيليا فى يوم ٣ أغسطس ١٨٨٩ .

ولقد تعهدت الشركة البريطانية فى المادة الأولى من هذا الإتفاق بأن تسلم مندوبى الحكومة الإيطالية الممتلكات والأراضى والبلاد الممتدة على طول الساحل ، والمشتملة على قسمايو وعلى موانى براوه مركا مع المناطق التى تحيط بها لمسافة

عشرة أميال إلى الداخل ، وورشيخ مع منطقة تبلغ خمسة أميال ، وذلك بعد أن يعطيها لها السلطان ؛ وستحتلها إيطاليا بنفس الشروط التى أعطاها عقد الإمتياز للشركة البريطانية . اما قسمايو فقد تولت أمرها المادة الثالثة ، التى أعلن فيها الطرفان أتفاقهما على أن يحتلا منطقتهما بالإشتراك وبالتساوى فى الحقوق . فكان على الطرفين أن يحتلاها ، ويديرا أمورها ، وأن يتحملا ويدفعا نفس النصيب فى مصاريف إدارتها ، ويقتسما بالتساوى صافى إيراداتها . وكان على مندوبى الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية أن يصلوا إلى إتفاق مؤقت لتنفيذ هذه الإدارة المشتركة ، بعد إعطائها لهم من السلطان .

وحددت المادة الرابعة بوضوح مناطق النفوذ الإيطالية والبريطانية ، وذكرت أن الحكومة الإيطالية ستمتنع عن التدخل السياسى وغيره ، ولن تقبل الحمايات أو الحصول على أملاك أو تعارض النفوذ البريطانى لدى القبائل وفى الأقاليم الواقعة إلى الغرب وإلى الجنوب من خط يبدأ من الضفة الشمالية لمصب نهر الجوبا ويسير مع الضفة الشمالية والشرقية لهذا النهر إلى نقطة تقابل خط ٨° شمالا من خطوط العرض مع خط ٤٠° من خطوط الطول شرقاً ؛ ومن خط ثان يبدأ من هذه النقطة الأخيرة ويسير نحو نقطة تقاطع نفس خط العرض مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقا . وتعهدت الشركة البريطانية فى نفس المادة بعدم تعدى هذه الخطوط إلى الشرق أو الشمال الشرقى .

وأعترفت كل من الحكومة الإيطالية والشركة الإنجليزية فى المادة الخامسة بمساواة حقوقهما فى الملاحة على نهر الجوبا وفروعه ؛ وأعطت المادة السابعة للحكومة الإيطالية الحق فى إعطاء إمتيازاتها وسلطتها لشركة إيطالية تسمى « الشركة الملكية الإيطالية لأفريقية الشرقية » ، أو أى إسم مشابه ، وتعهدت بأن تنفذ هذه الشركة الإيطالية الإلتزامات الواقعة على الحكومة الإيطالية نفسها ، مما

يبقى على مسئولية الحكومة الإيطالية « بالتضامن » مع هذه الشركة فى تنفيذ تعهداتها وإلتزاماتها .

ولقد أعطى سلطان زنزبار عقد الإمتياز ، فى ٣١ أغسطس ١٨٨٩ لشركة شرق أفريقية الإمبراطورية البريطانية ، وكان العقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، على أن تسلم كل الجمارك لهذه الشركة بعد فترة خمس سنوات ،وهى المدة التى ستقتسم بعدها هذه الشركة مع السلطان زيادة صافى الأرباح. ووقعت الشركة البريطانية يوم ١٣ نوفمبر ١٨٨٩ على عقد رسمى مع الحكومة الايطالية لتسليمها كل المدن والاملاك والممتلكات الساحلية (فيما عدا قسمايو) وذلك من مصب نهر الجوبا شمالا ، وبما فيه براوه ومركاومقديشو وورشيخ ومروتى ، وذلك طبقاً لشروط وإلتزامات عقد الإمتياز الذى أصدره السلطان فى ٣١ أغسطس ١٨٨٩ ، وللشروط الموقع عليها من الحكومة الإيطالية والشركة الامبراطورية فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ .

وفى اليوم التالى تم إبلاغ وزراء خارجية الدول الأوروبية بفرض حماية الحكومة الإيطالية ، منذ يوم ١٥ نوفمبر،على كل أجزاء الساحل الشرقى لأفريقية ، من الحدود الشمالية لأراضى قسمايو حتى خط ٣٠/ ٢° من خطوط العرض شمالا ، وهى الأجزاء الموجودة بين المحطات التى أعترف بملكية سلطان زنزبار لها فى عام ١٨٨٦ . وأن الحد الشمالى لهذه الحمية الإيطالية الجديدة يتطابق مع النهاية الجنوبية لسلطنة أوبيا ، والتى كانت موضع البلاغ . . . . الصادر فى ٢١ من شهر يونيو الماضى .

وكانت هذه الأراضى غير ذات كبير قيمه. وعلق اللورد سالسبرى مستهزئاً: « يجب أن نكون أثرياء مثل الإيطاليين حتى نستطيع أن نقبل أعباء جديدة من

هذا النوع . أما فرنسا فأنها كانت تفضل أن يستمر إتجاه إيطاليا صوب الصومال بدلا من أن تتجه صوب تونس .

وحين تمكنت الشركة البريطانية فى ٤ مارس ١٨٩٠ على تغيير عقدها لمدة خمسين سنة ، وافقت على منح شروط نفس العقد فى الموانى الشمالية للشركة الإيطالية .

٢ ـ الشركة الايطالية لشرق أفريقية :

ولقد وصل برانكى ، مندوب الحكومة الإيطالية ، إلى زنزبار يوم ١٢ مارس ١٨٩٠ ، على ظهر الباخرة الحربية فولتا . وكانت له إختصاصات القنصل العام ، وكان عليه أن يعمل مع ممثل الحكومة البريطانية فى زنزبار ، ويقوم بالتفتيش على موانى الشمال تمهيداً لتسليمها للشركة الإيطالية التى ستديرها بدلا من الحكومة الإيطالية. وكان على ماكنزى،مدير الشركة الإمبراطورية البريطانية فى شرق إفريقية أن يصاحبه فى زيارته للبنادر الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا.

ولقد زود السلطان ماكنزى بخطابات توصية إلى الحكام والشيوخ المحليين ، وعزم ماكنزى على أن يقدم المندوب الإيطالى إليهم ويشرح لهم موقف كل من الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية . وكانت رحلة ماكنزى مع برانكى تهدف إبعاد أى فكرة بين الدولتين فى هذه الأقاليم ، وتسمح للأهالى بمعرفة أن إيطاليا ستنفذ سياسة تشبه سياسة الشركة البريطانية فى جمعه . ولكن الأهالى رفضوا الخضوع للإيطاليين، وتحدثوا فى براوه عن الإحتلال الإيطالى لمصوع ، والنتائج التى حدثت للأهالى ولتجار ذلك الميناء . وكان نجاح الإيطاليين يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التى يرغبون فى معاملة الأهالى بها ، وفى تطبيقها لإدارة تلك

المناطق الجديدة . ولذلك فإن ماكنزى نصح الإيطاليين بألا يحتل الأوربيون فى بداية الأمر سوى قسمايو ومقديشو ، وأن يختاروا الرجال الذين سيعاونونهم فى شغل مناصب الإدارة ،خاصة وأن الصوماليين كانوا حانقين على تسليم البريطانيين لهم إلى الإيطاليين ، الأمر الذى يتطلب حسن السياسة منعا لنشوب المشاكل والإضطرابات ، كما يتطلب تطبيق سياسة حذرة وبخاصة فى بداية الإحتلال .

ولكن الإيطاليين أصموا آذانهم عن سماع هذه النصائح البريطانية . ووقع حادث مؤسف يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٠ فى ورشيخ : فكان قائد الباخرة الحربية فولتا قد أرسل أحد الزوارق إلى الساحل وبه أحد الضباط وأربعة بحارة وأحد المترجمين . فهاجمهم الأهالى ، وقتلوا الضابط وأحد البحارة . وقامت السفينة بضرب المدينة بمدفعيتها ، ثم واصلت رحلتها إلى عدن .

ولقد طلب القنصل الإيطالى فى زنزبار من زميله البريطانى عدم إبلاغ ذلك للسلطان . ولكن الأنباء وصلت إلى روما . وأتهمت الحكومة الإيطالية السلطان بترتيب الحادث ، وفى حقيقة الأمر لم يكن الأهالى يعرفون جنسية البحارة حتى وقت الإعتداء ؛ وكان من الصعب إتهام السلطان ، وهو بدون حول ولا طول ، علاوة على أنه كان ينصح دائما بإتباع الحذر مع الأهالى ، وكانوا فى ثورة عارمة ضد الإحتلال الأجنبى . وكانت نتائج ما حدث للإيطاليين تقع عليهم ، رغم أن الحامية الصغيرة الموجودة فى ورشيخ كانت خاضعة لأوامر الجنرال ماتيو ، الإنجليزى ، الموجود فى زنزبار . وظهر أن قائد الباخرة الإيطالية كان على جهل بطريقة معاملة الأهالى . ونصح ماكنزى الحكومة الإيطالية،وحذرها من إستمرار السفينة الحربية فولتا من عملياتها فى تلك المناطق،مما سيتسبب فى قيام الإضطرابات فى جميع موانى الصومال ؛ وذكر أن مصالح الأجانب فى هذه المناطق كانت مركزة قبل كل شيء فى أيدى الهنود والبريطانيين .

ورغم ذلك فإن الحكومة الإيطالية أخذت فى المطالبة بأستلام موانى ساحل البنادر ، فما كان من البريطانيين إلا أن أبلغوها بعداء الأهالى فى مركا للأوروبيين ، وبقيام ثورة عامة على طول الساحل نتيجة لتدخل الأوروبين فى البلاد . ولقد نصح القنصل العام البريطانى فى زنزبار السلطان بأرسال إحدى سفنه تحمل إمدادات للقضاء على الثورة ؛ وظل القنصل الإيطالى قلقاً على مستقبل المشروع الإيطالى .

ولقد أنجلى الموقف ، دبلوماسياً ، بأتفاق كل من إنجلترا وألمانيا على إعلان الحماية على أراضى سلطنة زنزبار . وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية إيطاليا أنها ستحترم حقوقها كل الإحترام .

وأسرعت إيطاليا بتكوين شركتها الخاصة بشرق إفريقية ، وحاولت أن تتشبه فى ذلك بشركة الهند الشرقية البريطانية ، وتصل عن طريقها إلى إدارة كل المناطق الواقعه فى منطقة نفوذها ، وذلك من النواحى التجارية والسياسية ، إنتظاراً للتمهيد لإستلام الحكومة الإيطالية نفسها لتلك المناطق حين تسمح الظروف بذلك .

وكان ميدان عمل الشركة الإيطالية يمتد عى طول الساحل من رأس بدوين إلى مدينة قسمايو ، قرب مصب نهر الجوبا ، أى مسافة طولها ١٢٠٠ كيلو متر من الساحل الأفريقى ، وتشتمل على بعض المدن والبنادر الهامة التى كانت فى حقيقة الأمر عبارة عن موانى تبسط نفوذها على مساحة تقرب من مليون كيلومترمربع من الأراضى ، تشتمل على مناطق زراعية وثروات معدنية ، خصوصاً وأن ثلاثة نهيرات كانت تقطعها متجهة نحو الساحل .

وبدأت الشركة الإيطالية تكوينها برأس مال يبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات.

وكان معنى هذا أن إيطاليا حاولت تطبيق النظم الإستعمارية البريطانية ، بعد أن ظهر لها إفلاس تجربتها فى مصوع . فعزمت على أن تبقى بعيدة ، وتنتظر إزدهار حالة الأقاليم قبل التدخل . ويبدو أن حكومة روما كانت على علم بأن نجاح هذه المحاولة يتطلب الخبرة ، ويتطلب رؤوس الأموال . ولما كانت الخبرة تعوز الإيطاليين فى هذا الميدان ، فكان أمل إيطاليا هو الإعتماد على رؤوس الأموال للتعويض عن نقص الخبرة .

ووصل نبأ إنشاء الشركة الإيطالية لشرق أفريقية إلى زنزبار فى أوائل شهر نوفمبر ١٨٩٠ . فأسرع السلطان وأعلن أن نزول الإيطاليين على ساحل البنادر سيتسبب فى قيام حركة مقاومة وجهاد ؛ وستسيل الدماء . وكان السلطان يعرف شعور الأهالى والمشايخ فى هذه المنطقة تجاه التدخل الأوربى فى شئون البلاد ، وأعلن عزيمته على مقاومة إستيلاء الإيطاليين على تلك المناطق، شارحاً أن الأهالى سيقاومونهم بكل ما يملكون من قوة . وجاء هذا التحذير من جانب السلطان فى نفس الوقت الذى أبلغ فيه القنصل البريطانى حكومة لندن أن هناك مصاعب وأخطار حقيقية تنتظر كل محاولة للإيطاليين للإستيلاء على الساحل . ولم يكن هذا القنصل قد أخفى هذا الرأى منذ عام ١٨٨٨ . ولذلك فان إيطاليا حفظت أمر تنفيذ مشروعها مؤقتاً ، وأجلته حتى عام ١٨٩٢ . وكانت هناك صعوبات تتعلق بمنطقة الجوبا ؛ وحاولت إيطاليا فى تلك الفترة أن تحدد مناطق نفوذها فى شرق إفريقية مع مناطق النفوذ البريطانية .

٣ — المصاعب الخاصة بمنطقة الجوبا :

أبدت الحكومة الإيطالية رغبتها للحكومة البريطانية لتحديد منطقة نفوذها فى شرق إفريقية ، وذلك للحصول على إعتراف دولى بقيام سيادتها على تلك

المناطق ، منعاً لتوغل الفرنسيين من خليج عدن غرباً ، وإفسادهم عليها خططها فى إمبراطوريتها الإستعمارية الأفريقية . وأقترحت إيطاليا على إنجلترا رسم خط يسير إلى الشمال من إرتيريا وإلى الغرب من الحبشة ثم يتجه صوب المحيط الهندى عند مصب نهر الجوبا ، وخطاً ثانياً يرسم حدود الصومال الإنجليزى المطل على خليج عدن ، بشكل يترك الأراضى الواقعة بينهما للنفوذ الإيطالى ؛ ويمهد لتحديد منطقة النفوذ الفرنسى فى الصومال .

ولقد بدأت هذه المفاوضات بالمحادثات عن الخط الذى يبدأ من سواحل البحر الأحمر ، ولكنها أنقطعت نتيجة لرغبة إيطاليا فى إدخال كسلا داخل منطقة نفوذها ، وإصرار كريسبي على تلك المسألة . ولذلك فإن كريسبي أقترح البدء بالنهاية الجنوبية لذلك الخط من سواحل المحيط الهندى ، تفادياً للمصاعب . ولكن مصاعب أخرى كانت قائمة بين الإيطاليين والإنجليز فى ذلك الجزء من أملاك سلطان زنزبار .

فمع حصول الشركة البريطانية على تغيير عقد الإمتياز فى الممتلكات الشمالية لسلطنة زنزبار من مدة خمس سنوات إلى خمسين سنة ، نجحت هذه الشركة فى الحصول على شروط أكثر فائدة . وشعرت الشركة البريطانية بأنها حصلت على تلك الإتفاقية الجديدة بمجهودها ، وحاولت إستغلال ذلك فى الضغط على الحكومة الإيطالية ، وعدم إعطائها كل ما تطلب إلا بعد تساهلها فى مسألة الإحتلال المشترك والتعاون فى إدارة قسمايو .

وأرادت الحكومه الإيطالية أن تقطع خط الرجعة على الشركة البريطانية ، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية مشروع بلاغ رسمى يرسل إلى الدول العظمى ، ويذكر أن إمتياز الشركة البريطانية قد تحول إلى إيطاليا ، وأن الحكومة

الإيطالية ستقوم بدون تأخير ، وبأسم سلطان زنزبار ، بإدارة موانيه الموافعة إلى الشمال من قسمايو والأراضى المحيطة بكل منها ، وذلك فى براوة ومركا ومقديشو وورشيخ، وطبقاً للإتفاقية الموجودة ستقوم الحكومة الإيطالية بإحتلال قسمايو مع الشركة البريطانية، وسيكون لها نفس الحقوق والإمتيازات التى تتمتع بها هذه الشركة فى هذا الميناء ، وفيما يخص الملاحة على نهر الجوبا .

ولقد أحتجت الشركة البريطانية ضد هذا البلاغ الإيطالى ، وعلى أساس أن عقد الامتياز الجديد فى ٣ مارس ١٨٩٠ لايؤكد العقد السابق ، ولكنه يلغيه كاية، ويضع الشركة البريطانية فى موضع المالك بالنسبة لهذه المناطق ، ولمدة خمسين سنة ؛ كما أنه لم يذكر أى حق للإيطاليين . وطالبت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية ، بعد إتهامها لها بالتسرع فى إصدار بلاغها ، بتعويض الشركة البريطانية رسمياً ، ومكافأتها على المزايا الجديدة التى يحملها عقد ٤ مارس ١٨٩٠ . أما مسألة قسمايو والجوبا فقد ظلت كما هى ، ولكن الشركة البريطانية أشارت إلى أنه قد يكون من غير العملى الوصول إلى إحتلال مشترك لهذه المدينة ؛ كما أنها طالبت بتحديد حقوق الإيطاليين فى الملاحة على الجوبا ، وقصرها على إضطرارهم للوصول عن طريقها إلى بعض مناطق معينة . وإذا ما وجد أن هذا النهر يسير صوب الجنوب أكثر مما كان مثبتاً على الخريطة ، فيجب حرمان الإيطاليين من كل حق للملاحة عليه . وهددت الشركة البريطانية الحكومة الإيطالية بأن المصاعب التى تعترض عملية الإستلام والتسليم لا تزال قائمة ، ولا يمكن حلها قبل البت فى مسألة الجوبا وقسمايو .

أما إيطاليا فأنها إدعت أن هذا الخط الجديد المقترح قد يتعارض مع حقوقها فى حماية ملحقات الحبشة ، خصوصاً وأن أقليم الكافا كان يدخل فيها . ولكن

الشركة البريطانية رفضت هذا الادعاء ، وذكرت أنه إذا كان من غير الممكن تعديل إتفاقية شهر أغسطس فلن يكون هناك أى مجال لبحث هذه المسألة أو مسألة قسمايو ، وستنفذ الإتفاقية الإنجليزية الإيطالية على ما هى عليه . فأقترحت الحكومة الإيطالية ترك مسألة التحديد الإقليمى جانباً ، ولكن الشركة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ،فطلبت الحكومة الايطالية أتباع خط يسير مع نهر الجوبا حتى النقطة التى يدخل فيها فى البلاد التابعة للإمبراطورية الحبشية ، دون ذكر أى تحديد لهذه البلاد ، ولكن الشركة واصلت رفضها ، وقطعت المفاوضات ، وأبدت إستعدادها لتنفيذ الاتفاق الذى قبله الطرفان والذى يسرى لمدة خمس سنوات .

ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل أن تتذرع الحكومة الايطالية بحمايتها على الحبشة لكى تمد نفوذها بشكل قد يعرقل لنشاط البريطانيين . فذكرت أنه من غير المتوقع أن تمتد أملاك منليك الثانى وملحقات بلاده إلى الجنوب من الخط المتفق عليه فى شهر أغسطس ١٨٨٩ ، بل أنها لا تمتد بعد خط عرض ٩° شمالا ، وهى بعيدة عن ذلك الخط المذكور . ثم أن مبدأ إعتبار كل المناطق التى يغزوها هذا الملك الأفريقى فى حملاته ضد قبائل الجالا وتوغله فيها على أنها إمتداد لمنطقة الحماية الايطالية كان أمراً يهدد المشاريع البريطانية . وأصرت وزارة الخارجية البريطانية على عدم الاعتراف بأمتداد سلطة منليك إلى الجنوب من نهرى أياى والحواش ، رغم حروبه فى مناطق الجالا وفى أتجاه قبائل الكافا . وذكرت أن ما يدعى عكس ذلك هم من الايطاليين الذين لا يمكن الوثوق فى حياد كتاباتهم وأغراضهم ، خصوصاً بعد إعلان الحماية الايطالية على الحبشة .

ولقد ذكر سالسبرى أن إدعاءات منليك على بعض قبائل الجالا ليست من القوة بحيث تصرف إيطاليا عن الاستفادة من المزايا الرئيسية التي ستحصل عليها

بمجرد إتمام أتفاقية شهر أغسطس ، خصوصاً وأن إلغاء هذه الإتفاقية سيفقد إيطاليا السيطرة على موانى الصومال ، ولن يؤدى إلا إلى مناقشة حول معرفة ما إذا كانت هذه الأراضى تخضع أو لا تخضع للحبشة . أما المحافظة على هذه الموانى فيمكن أن يؤدى إلى خط تقسيم مناطق النفوذ بشكل مرفق لكل من إيطاليا وإنجلترا. ولذلك فأن سالسبرى أشار على اللورد دافرين ، سفيره فى روما ، بإغراء كرسبي على رسم خط لتحديد مناطق النفوذ فى هذه المناطق ، ويمهد لتسليم الحكومة الإيطالية موانى الصومال من الشركة البريطانية ، دون التحدث بينهما عن مناطق النفوذ . ووافق كرسبي على هذه الفكرة التى ستسمح بالأعتراف الدولى بمنطقة النفوذ الايطالى فى شرق إفريقية .

٤ ـ إتفاقية تحديد مناطق النفوذ:

مع تشكيل وزارة دى روديني فى شهر فبراير ١٨٩١ نصحت بريطانيا إيطاليا التأنى فى دراسة مشروعات التوسع فى إفريقية ، من الناحية الاقتصادية حتى تبتعد عن المفاجآت الأليمة . وكان منليك الثانى قد أعلن إلغاءه لمعاهدة أوتشالى وقطع كل علاقاته مع حكومة روما ، فأظهر دى روديني إستعداده لقبول موقف إنجلترا فى مسألة كسلا وغيرها ، وأعلن أن صداقة إنجلترا تزيد فى أهميتها على أهمية أى إقليم يجاور حدود المناطق الايطالية .

وفى ٥ مارس ١٨٩١ حصلت شركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية على عقد أمتياز جديد ، من سلطان زنزبار حصلت فيه على كل الحزام الساحلى ، وغير الأمتياز الخاص بقسمايو من خمسين سنة إلى حقوق أمتياز دائمة . وخشت الحكومة الإيطالية من أن تكون الشركة البريطانية قد حصلت على عقد أمتياز لكل الساحل الواقع إلى الشمال من قسمايو لصالحها ، كما خشيت من حصول هذه الشركة

على الموانى الواقعة إلى الشمال من مصب نهر الجوبا . وأبلغ السفير الايطالى فى لندن وزارة الخارجية البريطانية أن السلطان لا يمتلك فى تلك المناطق إلا بعض الموانى وما يجاورها من الأراضى ، أما بقية الشريط الساحلى فهو موضوع تحت الحماية الايطالية ، مما يحرم الشركة من « حق » مفاوضة السلطان بشأن تلك المناطق . وطلب من حكومة لندن التدخل لمنع الشركة البريطانية من القيام بأى عمل قد يؤدى إلى تغيير الوضع القائم فى تلك المناطق قبل أن تتفق الحكومتان على مصالحهما المتبادلة . ولقد طمأنت وزارة الخارجية البريطانية حكومة إيطاليا على أن مفاوضات الشركة البريطانية مع السلطان لا تؤثر على علاقات حكومة روما مع السلطان ولا على علاقاتها مع الشركة نفسها .

وبعد ذلك أعلنت الشركة البريطانية استعدادها للتساهل مع ايطاليا ، وقبول ادخال تعديلات على اتفاقية كتلانى ؛ واقترحت الاحتفاظ بمصالحها فى قسمايو ، ورسم الحدود عند مصب نهر الجوبا فى نظير تنازلها عن كل المناطق القريبة من بلاد الكافا الموجودة إلى الشمال ، وذلك بأنزال خط الحدود من خط ٩° من خطوط العرض شمالا إلى خط ٦° ، ثم يسير إلى النيل الأزرق مع خط طول ٣٥° شرقاً . وكان عدم التأكد من حدود بلاد الكافا يجعل وضع أسمها فى العقد مهدداً للمصالح البريطانية ، فرأت الشركة عدم ذكره حتى لاتفتح الباب لمطالب إيطالية جديدة وأخيرا فان الشركة البريطانية رغبت فى أن تتعهد الحكومة الايطالية ، قبل أستلامها لموانى السلطان الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا ، بأن تعطى لها الأولوية فى الحصول على هذه الموانى إذا مارغبت يوما فى التخلى عنها .

ووافقت الحكومة الايطالية على وجهة النظر البريطانية ، مع بعض التعديلات الطفيفة ، مما سمح بالتوقيع على إتفاقية من كل من الماركيز دى روديني واللورد دافرين فى ٢٤ مارس ١٨٩١ ، وذلك لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى

شرق إفريقية . وسار الخط الفاصل بينهما فى وسط مجرى نهر الجوبا إلى أن يقابل هذا النهر الخط ٦° من خطوط العرض شمالا ، ثم يسير مع هذا الخط غرباً حتى نقطة تقاطعه مع خط ٣٥° من خطوط الطول شرقا ، فيسير مع هذا الخط شمالا إلى أن يتقابل مع النيل الأزرق . أما قسمايو فأنها بقيت فى أيدى أنجلترا . ولقد أعطى هذا العقد لإيطاليا بعض المزايا فى قسمايو ، وذلك فى المادة الثالثة منه، التى نصت على المساواة فى المعاملة بين رعايا كل من الدولتين ،والاشخاص الموضوعين تحت حمايتها ، وفيما يتعلق بأشخاصهم وممتلكاتهم وحقوقهم فى مزاولة التجارة والصناعة فى منطقة قسمايو والمنطقة المحيطة بها .

ولدينا وثيقتان عن رد فعل سلطان زنزبار عندما أبلغه كل من القنصل العام البريطانى والقنصل العام الايطالى بناء توقيع هذه الاتفاقية . وهاتان الوثيقتان كتبتا فى نفس اليوم وتحملان رقمين متتاليين ، إحداهما عادية ، والثانية «سرية» . كتب القنصل الايطالى فى الأولى : « لقد ذكرنا فقط لسموه أن الجوبا سيكون خط التحديد ، وأن قسمايو ستبقى فى أيدى الانجليز . ولم نجد ضرورة لشغله بتفاصيل . . . . لأن كل ذلك لن يكون مفهوماً لسموه . ولقد قبل السلطان بلاغنا دون أن يعطى أى جواب»،وكتب القنصل الانجليزى فى الثانية. «....أظهر سموه كل دهشة وغاية تألمه . ولقد أطلعت سموه على خطابه الخاص فى ٥مارس ١٨٩٠ . . . . الذى أظهر فيه إستعداده لكى يسمح للشركة الانجليزية لكى تؤجر موانى الشمال للحكومة الايطالية . وأجاب السلطان بأنه كان قد كتب هذا الخطاب فعلا ، ولكن السير تشارلز ايفان سميث كان قد أكد له أن الايطاليين لن يحضروا أبداً إلى الساحل . وأجبت على سموه بأنه قد أساء فهم ماأراد السير تشارلز أن

يقوله ولامحالة فى ذلك »(١) .

وعلى أى حال فأن هذه الاتفاقية كانت أساس إتمام عملية تحديدمناطق النفوذ بين إيطاليا وأنجلترا من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر . وأعترفت لإيطاليا بنفوذها على المناطق الواقعة إلى الشرق وإلى الداخل من ذلك القوس فى نظير الأعتراف بالأراضى الواقعة إلى الجنوب والى الغرب وإلى الشمال من هذا القوس كنطقة نفوذ بريطانى ، وهى الأراضى التى تشتمل على كينيا وأوغندا وأعالى النيل و السودان . وكانت أيضا أساساً لسيطرة إيطاليا على الجزء الشمالى من سواحل سلطنة زنزبار والموانى الواقعة عليه ، وهى الاساسية لإنشاء الصومال الايطالى .

٥ - عقد إمتياز ١٢ أغسطس ١٨٩٢ :

بعد التوقيع على الاتفاقية الانجليزية الايطالية فى ٢٤ مارس ١٨٩١ دخلت الشركة البريطانية فى محادثات مع تورنيلى السفير الايطالى فى لندن لتسليم موانى زنزبار الشمالية للحكومة الايطالية . ثم أنتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى كل من القنصل الايطالى والقنصل الانجليزى فى زنزبار ، وكان هذا الأخير بصفته ممثلا للدولة صاحبة الحماية . ووصل بسهولة إلى عقد أمتياز يضمن المصالح الايطالية فى الموانى الواقعة إلى شمال مصب الجوبا .

---

(١) بورتال إلى سالسبرى فى ٢٩ أغسطس ١٨٩١ وثيقة رقم ٢٣٤ و ٢٢٥ سرى مرفقة بتقرير سالسبرى إلى دافرين فى ٧ أكتوبر ١٨٩١ .

F.O. 170/440. No. 11 Africa.

وأنظر كذلك :

د جلال يحيى ، التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة . ١٩٥٩ ص ٢٧٤-٢٧٥

ولقد أعطت حكومة زنزبار بالماده الأولى من هذا العقد للحكومة الايطالية كل سلطاتها التى تمتعت بها فى مدن وموانى البنادر ،وهى براوة ومركا ومقديشو مع منطقة تبلغ عشرة أميال تحيط بها،وورشيخ من منطقة تبلغ خمسة أميال فقط، وكذلك الجزر الصغيرة القريبة من الساحل ، وذلك لكى تديرها وتشرف عليهما سياسياً وقانونياً بأسم سلطان زنزبار وفى ظل علمه ، ويخلى ذلك حكومة السلطان من مصاريف الادارة والتعويضات التى قد تنشأ عن هذه العملية.وأصبح للحكومة الايطالية وحدها حق شراء وإمتلاك الاراضى وغيرها ؛ ولكنه لم يمنحها حقوقاً على رعايا السلطان ،ورعايا إنجلترا والولايات المتحدة الامريكية،وفرنسا وألمانيا وكل دولة أخرى ترتبط مع السلطان بمعاهدة قائمةأو بألتزامات مترتبة على إتفاقية برلين ١٨٨٥ وإتفاقية بروكسل ١٨٩٠ .

وسمحت المادة الثانية لحكومة إيطاليا بأن تعهد بأدارة مدن وموانى البنادر لشركة إيطالية ، على ألا يخلى ذلك الحكومة الايطالية من المسئولية تجاه حكومة زنزبار . وأصبح لايطاليا الحق فى جمع الضرائب والرسوم ، بما فى ذلك الضرائب على الأستيراد والتصدير ، وأن تقوم بكل مايلزم للأنفاق على الادارة المحلية والمحافظة على النظام وإدارة القضاء ، وبناء الطرق والموانى والأشغال العامة علاوة على حقها فى نصيب الحكام والموظفين القضائيين وبقية الموظفين ، نظير دفع رواتبهم .

ومنحت المادة الرابعة لإيطاليا حق فرض الضرائب على الأهالى ، وتنظيم شئون التجارة والملاحة ، والأشراف على المصايد وإنشاء السكك الحديدية ومد خطوط التلغراف ، وفرض الرسوم على إستخدام المنشأت العامة ، والاشراف العام على أستيراد الأسلحة النارية والذخائر والخمور ، وكل ماترى الحكومة

الايطالية أنه يتعارض مع الأخلاق العامة. أما المادة الخامسة فأنها أعطت لإيطاليا الحق فى إقامة الجمارك وأستلام الرسوم على البضائع والسفن التجارية والقضاء على التهريب .

وأما المادة السادسة فأنها أعطتها حق إنشاء مصرف وأصدار أوراق النقد وسك العملة الفضية والنحاسية . وكانت كل هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة للحكومة الايطالية تسرى لمدة ٢٥ سنة تبدأ من يوم التصديق على هذا العقد من كل حكومتى روما ولندن ، وذلك طبقاً للمادة السابعة ، ويمكن تجديدها لمدة ٢٥ سنة أخرى بنفس الشروط . وبعد هذه الفترة ، سواء أكانت ٢٥ أو ٥٠ سنة ، تعود ملكية كل المنشآت العامة ، بما فى ذلك السكك الحديدية والمبانى والموانى إلخ .... لحكومة السلطان إذا مارغب فى ذلك ؛ ويقوم أحد المحكمين بتقدير قيمتها . وأصبح لإيطاليا حق أحتكار الجمارك فى هذه الموانى نظير دفع مبلغ ٤٠٫٠٠٠ روبية عند أستلامها لها ، ثم نفس هذا المبلغ كل مدة ثلاثة أشهر وكان على إيطاليا أن تباشر سلطاتها الممنوحة بإسم السلطان ، وفى ظل علمه ،وأن تتعهد بألا تغير نظام الدفع المتفق عليه إلا بناء على طلب السلطان أو موافقته ، أو بناء على طلب الحكومة البريطانية .

وكانت بنود هذا العقد منسوخة طبق الأصل من عقد الأمتياز الذى منحه السلطان لشركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية ، رغم أن بعض البنود قد عدلت ، وبعضها حذف ، خصوصاً وأن أملاك السلطان على ساحل البنادر لم تشتمل إلا على بعض الموانى وإقليم صغير يحيط بكل منها ؛ كما أن نصيب السلطان فى أسهم التأسيس فى الشركة البريطانية قد تغير إلى تعهد من الحكومة الايطالية بدفع مبلغ ٤٠٫٠٠٠ روبية له يوم أستلامها لتلك المناطق .

وبعد إتفاق القنصلين الانجليزى والايطالى على شروط هذا العقد يوم ١١ أغسطس ١٨٩٢ ، أبلغاها إلى حكومتيهما ، اللتين وافقتا عليها. وتم التوقيع عليها فى اليوم التالى فى زنزبار .

وكانت الحكومة الايطالية فى أزمة مالية ، وخشيت من ثورة البرلمان إذا ماطلبت إليه إعتماد مبلغ ١٦٠.٠٠٠ روبية فى الميزانية لتلك المغامرة الأفريقية الجديدة. ولذلك فأنها فضلت أن تقوم بتجربة لمدة ثلاث سنوات فقط حتى ترى كيفية سير الأمور ، وذلك بنفس شروط عقد الأمتياز السابق ، وحتى تعطى نفسها فرصة تهيئة الرأى العام وطلب الميزانية من البرلمان .

ولقد وافق البريطانيون على هذا الأقتراح الايطالى ، وفرضوا على إيطاليا فى نفس الوقت بعض الشروط ، مثل إجبارها على دفع ٥٠.٠٠٠ روبية للسلطان إذا ماقامت بإخلاء هذه المناطق بعد ثلاث سنوات : حتى يسمح له ذلك بإعادة إقامة إدارته فى تلك المناطق ؛ ويزاد هذا المبلغ إلى الضعف إذا ماقامت إيطاليا بعمليات شبه عسكرية هناك فى الشهور الثلاثة السابقة للاخلاء ، وكان على الايطاليين أن يتعهدوا بعدم مطالبتهم بأى تعويضات عن أى أعمال عامة وأشغال المنافع التى يكونوا قد أقاموها.

ووافقت إيطاليا على هذه الشروط ، ووقعت على إتفاقية جديدة يوم ١٥ مايو ١٨٩٣ تعطيها حق إدارة موانى السلطان الشمالية لمدة ثلاث سنوات فقط. ووافق البرلمان الايطالى على هذا العقد ، وعهدت الحكومة الايطالية لهذه المهمة إلى شركة فيلونادى V. Filonardi وأعطتها معونة سنوية قدرها ٣٠٠.٠٠٠ ليرة إيطالية .

وفى ٣ أكتوبر ١٨٩٣ تركت السفينة الحربية الايطالية «ستافتا» ميناء زنزبار ،

تحمل القنصل الايطالى ومعظم شيوخ المدن والموانى الشمالية ، متجهة بهم صوب ساحل البنادر لكى يتم تسليم هذه المناطق لحكومة إيطاليا ، بعدأن أفهمهم السلطان أنه قد تنازل عن إدارتها للإيطاليين ، وأمرهم بإطاعة أوامر ممثلى الحكومة الايطالية فى بلادهم .

٦ ـ إتفاقية ٥ مايو ١٨٩٤ :

وفى أوائل عام ١٨٩٤ بدأت المحادثات بين أنجلترا وإيطاليا من أجل تحديد الخط الفاصل بين مناطق نفوذ كل من الدولتين عند خليج عدن ، أى حول منطقة النفوذ البريطانى فى الصومال . وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت قد بدأت فى مواجهة الصعوبات مع منليك ، وأخذت تفكر فى الاستيلاء على ميناء زيلع ، حتى تتمكن من الاتصال عن طريقها بهرر وجنوب إثيوبيا . ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذه الفكرة رفضاً كاملا .

وبدأت المفاوضات يوم ٧ مارس ١٨٩٤ ، فى وزارة الخارجية البريطانية ، وعرض الايطاليون فيها تنازلهم عن إقليم الميجرتين لانجلترا ، نظير حصولهم على زيلع . ورفض الممثلون البريطانيون هذه المناقشة ، وكانت الحكومة البريطانية ترفض فكرة أخذ بلاد الميجرتين ، والتى لم تكن لها أهمية كبيرة ، وكان فى وسعها أن تحصل عليها قبل إيطاليا ، أما زيلع فكانت لها قيمة كبيرة بالنسبة لإنجلترا ، وكان التنازل عنها يثير مشاكل كبيرة ، خاصة وأنها كانت إحدى المحافظات المصرية ، وخاضعة للسيادة العثمانية .

وأنتقلت المناقشات بعد ذلك إلى طبيعة الحماية الايطالية على إثيوبيا ، وهجمات الاحباش على الاشخاص الخاضعين من الصومال للحماية البريطانية ، وإمكانات إيطاليا لمنع ذلك . ولقد إعترف المندوب الايطالى بضعف نفوذ بلاده فى هرر ،

وأرجع ذلك إلى الدسائس الفرنسية . وأشار إلى أمل إيطاليا فى بدء إشرافها على الحبشة ، وجعل حمايتها هناك فعالة ؛ وذكر أن أفضل طريقة لذلك هو السماح لإيطاليا بأحتلال زيلع وظهيرها حتى هرر ، إذ أن ذلك سيجعلها تمارس ضغطاً على إثيوبيا . ولكن أحداً لم يرد عليه على هذه النقطة .

وكانت الإراضى غير معروفة تماماً فى المناطق الداخلية فى هذا الأقليم. وكانت قبائل الصومال تتعرض لهجمات شبه دائمة من الأحباش ، دون أن تتمكن السلطات البريطانية من إبلاغ ذلك إلى السلطات الموجودة فى هرر ، رغم أنها كانت رسمياً تحت الحماية الإيطالية . وبدون تناسى حقوق الحماية الايطالية، كانت الحكومة البريطانية ترغب فى الاتصال مباشرة بالاحباش بشأن هجماتهم على الصوماليين . ولذلك فأن وزير الخارجية البريطانية أقترح عقد جلسة مباحثات أخرى فى شهر مارس . ولقد تم عقد هذه الجلسة يوم ٢٢ مارس. لما كانت أنجلترا قد أتفقت مع فرنسا فى عام ١٨٨٨ على خط الحدود الفاصل بين مناطق نفوذهما فى بلاد الصومال ، أرادت إيطاليا أن تبعد النفوذ الفرنسى عن هرر وذلك عن طريق زحزحة خط النفوذ البريطانى صوب خليج عدن ، وحتى قرية ململ إلى جنوب جلديسا ، وتحتفظ بالتالى لنفسها بالمنطقة الداخلية مع منطقة نفوذها الكبيرة والتى تمتد من سواحل البحر الأحمر حتى سواحل المحيط الهندى وتشتمل على الحبشة مع غيرها من المناطق الداخلية ، ولكن بريطانيا تمسكت بموقع ململ ، نتيجة لوجود الآبار بها ، وأهميتها بالنسبة لطريق المواصلات صوب هرر .

وأخيراً تم التوصل إلى خط تحديد مناطق النفوذ ؛ ووضع فى شكل اتفاقية تم التوقيع عليها يوم ٥ مايو ١٨٩٤ بعد أن أرسلت إلى روما من جانب كرسبى والسفير البريطانى فى روما . وحددت المادة الاولى من هذه الاتفاقية أن الخط

يبدأ من جلديسا ويتجه صوب خط ٨° من خطوط العرض شمالا ، ويسير مع الحدود الشمالية الشرقية لأراضى قبائل جريس وبرتيرى ودو على ، تاركا إلى يمنه قرى جلديسا ، ودارمى ، وجيجيجا ، وململ . وبعد أن يصل إلى خط عرض ٨° شمالا يسير مع هذا الخط تقاطعه مع خط ٤٨° من خطوط الطول شرق جرنتش ثم يتجه بعد ذلك صوب تقاطع خط ٩° من خطوط العرض شمالا مع خط ٤٩° من خطوط الطول شرق جرنتش ويتبع هذا الخط حتى وصوله إلى البحر . واختصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية فى المساواة فى المعاملة بين الرعايا البريطانيين والرعايا الايطاليين فى زيلع ، وفى كل مايتعلق بأشخاصهم ، وأملاكهم ، أو ممارسة التجارة والحرف .

ومع هذه الاتفاقية كان هناك تصريح إضافى سرى ، تعهد فيه الحكومتان أنه حتى الوقت الذى تتمكن فيه إيطاليا من إقامة إشراف فعال على السكان الموجودين داخل منطقة النفوذ الإيطالى ، وقرب خط الحدود ، يكون من حق السلطات البريطانية أخذ كل الاجراءات المؤقتة التى تكون ضرورية لجعل هؤلاء السكان يحترمون التعهدات الموجودة فى هذا البرتوكول ، والمحافظة على النظام فى منطقة النفوذ البريطانى . وسيكون من حقها كذلك الاتصال المباشر مع سلطات هرر فى وقت تراه ضروريا للوصول إلى هذه الأهداف أو لضمان أمن الحدود البريطانية . وكان من المفهوم أن كلمات «إجراءات مؤقتة» لاتطبق إلا على إجراءات أستثنائية ، ولمدى قصير ، وأن الاتصال المباشر مع سلطات هرر لاتؤثر على موقف إيطاليا كدولة صاحبة حماية على أثيوبيا وأقاليمها (١) . وكانت التنازلات التى أعطتها أنجلترا لإيطاليا

(1) Galal YEHIA; La Grande Bretagne, La Frnce, et l'expansion italienne en Afrique Onientale avant Adoua, Paris, 1957. pp. 1026—1036.

ضخمة، إذ أن الاقاليم التى تركت لإيطاليا كانت تمتد من صخور رأس جاردافوى حتى صحارى الصومال . كما أن أنجلترا كانت قد تركت إقليم هرر والاوجادين بأكمله داخل منطقة النفوذ الايطالى . وكان هذا تنازل كبير فى نظير تحديد بريطانيا لمنطقة نفوذها فى الصومال البريطانى ، والحصول على إعتراف دولى بوجودها الفعلى فى زيلع وبربرة ، رغم حقوق مصر ، وسيادة الدولة العثمانية على هذه السواحل .

وباعتراف بريطانيا بدخول الاوجادين وهرر فى منطقة النفوذ الايطالى ، أصبحت الممتلكات الايطالية تمتد لهذه الطريقة من الارتيريا ، على ساحل البحر الأحمر ، حتى جاردافوى والبنادر ، مارة بأثيوبيا، وهرر ، والاوجادين، والكافا ، والجالا . وأخيراً علينا أن نذكر أن هذه الاتفاقية عملت على محاصرة ساحل الصومال الفرنسى ، وفى مصلحة إيطاليا ، فلا نعجب من أن فرنسا تعمل من أجل مضايقة إيطاليا فى منطقة نفوذها ، وتحاول ، رغم هذه الاتفاقية أن تصل إلى الداخل ، وإلى هرر ، وحتى إلى أديس أبابا .

الفصل السابع والعشرون

معركة عدوة ونتائجها .

كان النفوذ الايطالى فى منطقة شرق أفريقيا قد أمتد وأشتمل على المنطقة الواقعة بين ارتيريا ، المطلة على البحر الأحمر ، وبين سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى . ولكن سرعان مانشبت الصعوبات بين إيطاليا وبين منليك ، أمبراطور الحبشة ، وتدهورت العلاقات بينها حتى وصلت إلى معركة عدوه ، والتى كانت معركة فاصلة فى تاريخ أفريقية . وكانت لهذه المعركة نتائج واضحة على كل من السياسة البريطانية ، والسياسة الفرنسية .

١ - المصاعب مع منليك :

بدأت المصاعب مع منليك فى شهر ديسمبر ١٨٩٣ ، وحين حصل ملك اثيوبيا على موافقة الحكومة الفرنسية على سك العملة له فرنسا بأسمه ، وتزويده بالأسلحة والذخائر . وبمجرد علم الايطاليين بذلك أصروا على أن أثيوبيا تقع داخل منطقة النفوذ الايطالى ، وأن وضعيتها السياسية مازالت كما هى ، طبقاً لمعاهدة أوتشالى المعقودة فى شهر أكتوبر ١٨٨٩ .

وكانت إيطاليا قد أستندت إلى إحدى مواد هذه المعاهدة التى ذكرت فى النص الإيطالى إلتزام منليك بالتعامل مع الدول الأجنبية عبر إيطاليا ، الأمر الذى بنت عليه أنها حصلت على حق الأشراف السياسة الخارجيه لأثيوبيا ، وبذلك تكون أثيوبيا تحت الحماية الإيطالية ، وذلك فى الوقت الذى شرح فيه منليك أن النسخة الموجودة لديه من المعاهدة تذكر أنه « يمكن » له أن يستعين بإيطاليا فى ذلك،أى أنه أمرأختيارى،وللمعاونة،ودون أن يتعرض أحد لحقوقه ولسيادته.

وفى شهر يناير ١٨٩٤ ، أبلغ منليك الحكومة البريطانيه أن حقه مؤكد فى إلغاء معاهدة أوتشالى . وأرسلت إيطاليا الكولونيل بيانو إلى أديس أبابا فى مهمة سرية لتهدئة منليك ، ولمحاولة الحصول منه على فقرة جديدة مختلفة فى ألفاظها ، وإن كان من الممكن الأستناد إليها فى نفس الهدف بدلا من المادة ١٧ من معاهدة أوتشالى . ولقد فشلت هذه المهمة .

لقد سارت إيطاليا بعد ذلك على سياسة خطيرة تتلخص فى الدخول فى مفاوضات مع رأس تجره ، فى شمال الحبشة ، فى نفس الوقت الذى كان هذا الرأس يخضع لسلطة منليك فى شوا ، الأمر الذى زاد من حنق منليك على إيطاليا. وسرعان ماوجدت إيطاليا أن رأس منجاشا فى تجرة قد واصل خضوعه لمنليك ؛ ففشلت فى سياستها الخاصة بضرب رؤساء الحبشة الواحد بالآخر .

ونتيجة لقلة عدد الجنود الايطاليين فى الارتيريا ، بدأ حاكم هذه المستعمرة فى تنظيم عدة كتائب من الوطنيين ، سماهم بالعسكر . ولنفس الأسباب عهد لبعض الأقاليم المتطرفة لإدارة بعض رؤساء الأحباش الذين أظهروا إخلاصاً للايطاليين وزودتهم ببعض الأسلحة والذخائر ، علاوة على الأموال . ولكن بعضهم أنقلب على إيطاليا فى شهر ديسمبر ١٨٩٤ مثل باتا آجوس الذى قبض على المقيم الايطالى ، ودعا الأهالى لحمل السلاح ، وأعلن تحالفه مع رأس منجاشا وعداوته لإيطاليا ؛ كما أعلن أستقلاله بالأقليم ، وتجميعه القوات فى اديجرات وقام بقطع خطوط التلغراف ، وهاجم المواقع الايطالية . ورغم القضاء على هذه الحركة فأن إيطاليا أخذت تشعر بالصعوبات المتزايدة أمامها . وجاءت الأنباء بأن رأس منجاشا قد أخذ فى تجميع قواته ، للهجوم على الايطاليين . وجمع الجنرال براتييرى ٣٫٥٠٠ جندى وتقدم بهم ، إلا أن هذه المظاهرة لم تعطى نتيجه ، خاصة وأنه تردد فى عبور نهر مارب ، وكان هجومه على قوات تفوق

قواته عدداً ينذر بكارثة ، ولذلك فأن الجنرال الإيطالى قرر ضرورة التراجع ، واكتفى من العملية بمجرد مظاهرة عسكرية .

وزادت المخاوف فى إيطاليا إذ سرعان ما وصلتها أنباء على أن مستعمرة إرتيريا مهددة بالغزو ، وأرتفعت الأصوات فى إيطاليا بأن موقف فرنسا ، التى زودت أثيوبيا بالأموال ، والأسلحة والذخائر ، هو الذى كان يشجع الأحباش على أنتهاج هذا الطريقة .

ورغم أن الإيطاليين قد أنتصروا على الأحباش فى موقعة سينافى ، التى فقد الأحباش فيها مالايقل عن ٣٠٠٠ رجل ، إلا أن المستعمرة الإيطالية ظهر تماما أنها أصبحت فى خطر . ومع هذا الشعور بالخطر زادت حدة الصحافة الإيطالية فى أتهاماتها لفرنسا ، وفى كل مايقع لإيطاليا فى مستعمراتها ، وأتهمتها بوجود ضباط لها فى جيش أثيوبيا ، لإدارة العمليات ضد الايطاليين ، كما أتهمتها بأنها سلحت الاحباش بآلاف البنادق التى أخذوا يستخدمونها ضد الإيطاليين ، وبأن السفن الفرنسية تواصل إرسالها الأسلحة إلى إيبوك ، لكى تنقل بعد ذلك إلى الداخل ، إلى الأحباش .

وكانت فرنسا قد توصلت إلى عقد معاهدة مع روسيا فى عام ١٨٩٣ ، فى الوقت الذى كانت فيه إيطاليا لاتزال عضوا فى التحالف الثلاثى . فأمتدت أتهامات إيطاليا من فرنسا إلى روسيا كذلك ، وبدعوى أنها أخذت تعمل مع الأحباش ضد إيطاليا ، وأنها يحاولان معاً نسف النفوذ الإيطالى فى شرق إفريقية وفى شهر يناير ١٨٩٥ ، عادت إيطاليا من جديد إلى مشروعها السابق بضرورة تواجدها فى زيلع ، وحتى عن طريق رفع العلم الإيطالى على هذا الميناء إلى جوار العلم البريطانى ، مدعية أن هذا سيكون معناه عند الأحباش أنه سرعان ماتقع

هرر وشـرا تحت النفوذ الايطالى ، وأعلنت إيطاليـا رغبتها فى إعادة النظر فى فى إتفـاقية ٥ مايو ١٨٩٤ حتى تصل إلى أهدافها ، وكانت مستعدة للدخول فى أى أرتباط آخر من أجل ذلك يمكن قبوله من جانب بريطانيا . وأكدت إيطاليا أن مسألة وجود علمها مرفوع على زيلع لن يمس مصالح إنجلترا وحكومة الهند ، وأنه يدل على التعاون ووحدة المصالح بين البلدين ، وأكدت أنها لن ترسل حملة عسكرية إلى هرر أو تقطع مواصلات منليك مع جيبوتى ، أو تبحث عن خصومه مع الفرنسيين بشأن نشاطهم فى أثيوبيا . وأضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تكون جانة فى رفضها لتوسلات الحكومة الايطالية ، خصوصاً وأن الأنبـاء كانت قـد وصلت عن قرب هجوم بعض قطـع الأسطول الايطالى أمام تاجورة ، فى ساحل الصومال الفرنسى ؛ وحذرت إيطاليا من النتائج التى قد تترتب على قيامها بأى عمل متسرع ، تـكون نتائجه وخيمة .

وفى شهر مارس ١٨٩٥ ، طلب رأس ماكونن من السلطات البريطانية تصريحاً باستيراد ٤٫٠٠٠ بندقية إلى هرر عن طريق زيلع . وأستشارت وزارة الخارجية البريطانيه الحكومة الايطالية قبل أن تقوم بالرد . وأجاب الجنرال باراتييرى أن القنصل الإيطالى فى عدن قد ذكر أن هذه الشحنة تصل على سفينة فرنسية ، وطلب أن يتم التسليم عن طريق الحكومة الايطالية . ولكن منليك أجبر على ضرورة إرسال الاسلحة فورا . وأستمر فى إستعداداته الحربية ضد الإيطاليين . وذهب السفير الإيطالى فى باريس وتحدث مع جابريل هانوتو ، عن شحنة ١٥٫٠٠٠ بندقية جراس نقلتها الشركه الفرنسية الأمرالافريقية إلى جيبوتى ، وهى من صناعه إيطالية ، وطلب عدم تسليمها للأحباش. وكانت تجارة الأسلحة تتم فى موانى بلجيكار الماتيا وأنجلترا والولايات المتحدة ؛ وكانت فرنسا قد منعت تصدير الأسلحة إلى القبائل الوطنية الموجودة عند الساحل ، ولكنه كان

يصعب عليها سد هذا الخطر إلى منليك ؛ الذى كان قد أنضم إلى الميثاق العام لمؤتمر بروكسل . ومع ذلك فقد وعدت فرنسا بأن تأخذ موقفاً كريماً مع إيطاليا فى هذه المسألة ، وعلى أساس أن تكون العلاقة متبادلة .

ورغم ذلك فأن إيطاليا لم تهدأ . وأستمرت هجماتها على فرنسا ، كلما زاد شعورها بزيادة الصعوبات التى تواجهها فى أثيوبيا ، الأمر الذى دفع وزارة الخارجية الفرنسية إلى أن ترد بأن أنتقال الأسلحة يتم عن طريق سفن من جنسيات متعددة ، وموانى كثيرة ، ولا يمكن لفرنسا وقف التعامل فى السلاح فى الوقت الذى تستمر فيه هذه التجارة فى صالح الآخرين ؛ وأنه من الواجب على الآخرين كذلك أخذ إجراءات مماثلة . وأخيراً وافقت فرنسا على منع أستيراد الاسلحة عن طريق إوبوك وجيبوتى ، وعلى أن تقوم بريطانيا العظمى بالمثل ، وعلى أن يفيد الايطاليون من هذا التفاهم من أجل تسهيل إستيراد الأسلحة من جهات أخرى ، وذلك قرب نهاية شهر مايو ١٨٩٥ ، ووافقت ألمانيا كذلك على نفس الشىء فى شهر يوليو ، من نفس السنة .

وكانت إيطاليا تسير صوب أصطدام فى إثيوبيا ، صوب معركة ، صوب كارثة .

٣ ـ المعركة :

تدهور الموقف العسكرية بالنسبة للايطاليين فى شكل سريع فى عامى ١٨٩٥ حتى أوائل عام ١٨٩٦ ، رغم أن إيطاليا بذلت مجهوداً ضخماً فى مستعمرة إرتيريا لفرض نفسها بالقوة على الوضع فى أثيوبيا الشمالية ، أى على المناطق القريبة من مستعمرة إرتيريا . وفى هذا المجال فرج الإيطاليون بين آمالهم وبين أهدافهم ، فاعتقدوا أنهم سادة الموقف . وأستند كرسبي إلى معركة سينا فى ،

لكى يعتقد أن إقليم تيجره قد أصبح مفتوحا أمام الايطاليين ، وتم أرسال أربعة كتائب إيطالية إلى إرتيريا ، وطلبوا إلى الجنرال بارتييرى أن يقترح من أجل الأفادة من نجاحه فى سينافى .

ولقد تردد براتييرى بعض الوقت ، فرغم الميزات التى يحصل عليها فى حالة إحتلاله لمنطقة تيجرة ، كان عليه أن يحسب حساب زيادة قواته اللازمة للعمليات. وكان الأحباش يتجمعون فى شوا ؛ وكان على براتييرى أن يحسب حسابا كذلك للمهديين بالنسبة لأقليم كسلا السودانى ، وإمكانية عودتهم للاغارة عليه . وفى آخر الأمر ، أندفع برانييرى مع عملية السيطرة ، وترك سياسة الحذر ، دون أن يدرس نتائجها .

وفكر براتييرى فى فرض السيطرة الايطاليه على إقليم تيجرة ، ووجد أن عملية إحتلال أويجرات تعطيه ميزات أستراتيجية ، إذ أنها قامت النقطة التى تسيطر على مفارق الطرق التى تمر من إرتيريا إلى قلب الحبشة . وكان إحتلال إديجارت يجعل الايطاليين يسيطرون على إكسوم المدينة المقدسه عند الأحباش ، والتى تبعد عنها بمسافة ١٣ كيلو مترا . وهكذا قرر إحتلال أديجرات وبشكل يجعل منها الموقع الأمامى لمستعمرة إرتيريا ، يراقب منه حركات منجاشا ، ويقوم منه بعمليات هجومية رادعة ، فى حالة الضرورة . ولقد أحتل براتييرى إديجرات يوم ٢٥ مارس ١٨٩٥ ، دون مقاومة . وأعتبرت إيطاليا هذه العملية كنجاح قومى ، وكعملية أستراتيجية أبعدت عن مستعمرة إرتيريا كل تهديد بالغزو . وبدأت الصحافة تتحدث عن تنمية التجارة والصناعة ، ورغم أنف الجيران المتعبين . وفى يوم ٣ أبريل وصل براتييرى إلى عدوة ، وهللت له الصحف الإيطالية . وأعتقد الرأى العام فى إيطاليا حتى أن الإقاليم التى تم غزوها سوف تدفع نفقات الغزو . ولقد حاول الجنرال بارتييرى بعد ذلك أن يحصل من

الحكومة على تصريح بأحتلال كل مقاطعة تيجره ، ولكن الحكومة خشت من نشأه تعقيدات عسكرية وسياسية وظهور صعوبات مالية جديده ؛ وكانت الأوضاع الايطالية الداخلية ، مع قرب الانتخابات ، والأزمة المالية ، تجبر الحكومة على أن توجه قائد قواتها في إرتيريا على أن يحافظ على الأقاليم التي تم غزوها ، وتعلمه في نفس الوقت أنها قد تضطر إلى تخفيض عدد القوات المسلحة الموجودة في ارتيريا . وكانت الأقاليم التي أحتلها الجنرال بارتييرى ، رغم قلة عدد قواته ، تزيد في مساحتها على نصف مساحة إيطاليا . فمن كسلا إلى ادیجرات، كانت المسافة تزيد على ستمائة كيلو مترا ، الوقت الذى كان فيه عدد القوات ٣٫٠٠٠ من الجنود الايطاليين ، و ٩٫٠٠٠ من الجنود الوطنيين . وكان موقفاً عسكرياً صعباً بالنسبة لأية قيادة . ولذلك فأنه طلب المدد ، وحين رفض هذا الطلب أضطر إلى تقديم أستقالته . وبعد إستدعائه إلى روما ظهر أن الحكومة لاتوافق له حتى على ٨٠٫٠٠٠ ليره إيطالية لزيادة عدد المجندين الوطنيين .

أما وزارة الخارجية الايطالية فأنها أصرت على أن السبب الأساس فى الصعوبات التى تواجه إيطاليا فى أثيوبيا فأنه يتمثل فى عدم حصولها على مدخل من خليج عدن صوب الحبشة . ورغم ذلك ، ورغم طلبات باراتييرى لأعطائه الوسائل اللازمة للمحافظة على ماتم غزوه فأن الصحف تحدثت عن بدء حملة دفاعية نشطة فى الخريف مع ٢٠٫٠٠٠ جندى و ٤٦ مدفع ؛ وذلك فى الوقت الذى أصرت فيه وزارة الخارجية الايطالية على أن سياسة حكومتها هى مجرد سياسة دفاعية ؛ وفى حالة الهجوم ستتمكن هذه القوات من دفع الهجوم ؛ وفى حالة الضرورة سترسل القوات من إيطاليا .

ورغم أن الصحف الايطالية أخذت تتحدث عن الأنشقاقات التى كانت موجودة بين الرؤساء الأثيوبين ، فأن الواقع العسكرى كان يمثل حقيقة أخرى .

ولقد تمكن الجنرال باراتييري من إحتلال دبر إيلات يوم ٩ أكتوبر ١٨٩٥ ، وأخذت ٢٠٠ أسير ومايقرب من ألف من رؤس البهائم ، وأعتقدت إيطاليا أن هذا كان نصراً حاسماً . ونسبت الصحافة الإيطالية أن منليك كان يستعد فى الجنوب ، وأن الموقع التى يحتلها الايطاليون ، رغم قيمتها الأستراتجية ، لم تكن كافية لحمايتهم من زحف أثيوى ضخم تتضاءل فيه اعداد الإيطاليين أمام جحافل الأثيوبيين. وإذا كانت إيطاليا قد شخصت عملية الدخول فى محادثات مع رأس ماكونن لوضعه فى موقف ضد منليك ، فأن حساباتهم كانت قصيرة المدى .

ولقد تدهور الموقف بعد ذلك للوصول إلى الهجوم على أنبا ألاجى التى جمع فيها الحاكم العام معظم القوات الموجودة تحت قيادة الجنرال أريمونـدى ، وكانت تتمثل فى خمس كتائب مع إحدى بطاريات الجبال ، وكانت القوات المواجهة لها تصل فى عددها إلى ٣٠٠٠٠ مقاتل . وهاجم الأثيوبيون مواقع الإيطاليين فى أنبا ألاجى . ورغم ضراوة المعركة مدة سبع ساعات زاد إطباق الأثيوبيين على الايطاليين ؛ وتم القضاء على القوة الإيطالية بعد أن أنتهت ذخائرهـا ، ولم ينج من المعركة سوى بضع مئات من الإيطاليين . إنها بداية الكارثة .

ومنذ هذا الوقت بدأ التفكير جبرياً فى الدفاع عن مستعمرة أرتيريا ضد الغزو الأثيوبى ، الذى يحدث قبل نهاية شهر يناير ١٨٩٦ . لقد تحول تاريخ الإيطاليين ودخل مرحلة المواجهة الساخنة والحاسمة ، والعسكرية ، مع الأثيوبيين . وإذا كانت حكومات أوربا قد أخذت فى تعزية إيطاليا فى هذه الكارثة ، فأن الشعور بالمفاجأة وبالصدمة كان عنيفاً فى كل أنحاء إيطاليا ، وكنتيجة لعدم معرفة الرأى العام الأيطالى بما كان يحدث فى شرق أفريقية . وإذا كانت بعض أتجاهات الرأى العام قد واصلت حملاتها ضد فرنسا ، فأن ذلك كان

لايغير شيئاً من طبيعة الأوضاع، وإذا كانت صحافة بريطانيا قد أستمرت فى تقديم العزاء لإيطاليا ، فأن ذلك أيضا كان لايغير شيئاً من طبيعة الأوضاع . أنها مواجهة يبين توغل الأستعمار الايطالى فى شمال أثيوبيا ، وأستناده إلى الموقف القانونى للحماية الايطالية على أثيوبيا ، بناء على معاهدة أوتشالى ١٨٨٩ ، وبناء على تقسيم مناطق النفوذ الأستعمارى ، وأعتراف الدول الأوروبية بهذه المناطق ، دون أن يدخلوا فى الحسبان أمر تعزيز أثيوبيا رفض هذه الحالة ، وبقوة السلاح لتقرير سيادتها على أرضها .

ولقد أستمر تدهور الحالة بعد ذلك ، وبشكل مستمر . ولقد أستمرت إيطاليا فى توجيه طلباتها لبريطانيا بالسماح لها بالعمل من زيلع ؛ للتأثير على جنوب أثيوبيا ، وصوب هرر وشوا ، فى الوقت الذى كانت فيه قواتها تحاول التوغل فى منطقة تيجره فى شمال الحبشة . ولقد سارت إيطاليا فى هذا الطريق على نفس الأسلوب السابق ، بالتوسل ، والالحاح ، وكانت تفرق أن بريطانيا تعلم أنها فى مأزق . ولم تكف إيطاليا عن إلقاء كل الأسباب والدوافع على فرنسا . وعلياً ، كانت تستجدى ، وتضع رأسها فى الرمال ، ودون أى حسابات علمية ، أو عملية . وكانت عمليات إيطاليا قد أجبرتها على تضحيات كبيره ، مالية ، وعسكرية ، وخارج حدود إيطاليا نفسها . وكان الأستمرار فى هذه السياسة يخفض عدد القوات الايطالية فى المملكة نفسها ، ويؤثر على الدول العظمى الأوربية .

وبعد أيام من ذلك وقعت معركة عدوة ، التى كانت هزيمة كاملة للقوات الإيطالية . فى أول مارس ١٨٩٦ ، وقعت كل المدفعية الايطالية فى أيدى أما حملة إرتيريا فأنها خسرت ٥٠ ٪ من قواتها أى مايقرب ٦٫٦٠٠ قتيلا بينهم

٥٠٠٠ من الجنود الايطاليين مع ٢٦٨ من الضباط ، علاوه على الجرحى والأسرى . ولا داعى لذكر أن الأحباش فقدوا ٧٠٠٠ من القتلى و١٠٠٠٠ من الجرحى ماداموا يتفوقون عددياً .

لقد كانت حركة حاسمة فى تاريخ إفريقيا ، وبالتالى فى تاريخ التوسع الإيطالى فى شرق إفريقية ، وفى تاريخ المعارك العسكرية بين الأوربيين والوطنيين فى إفريقية. إنها نقطة تحول خطيرة فى التاريخ بين الوطنيين والمستعمرين، ولا تؤثر فقط على مجرد العلاقات بين الايطاليين والأثيوبين ، بل تؤثر كذلك على علاقات كل المستعمرين بالأقاليم الأفريقية ، وتؤثر كذلك على علاقة الوطنيين ، بشكل عام بالقوى الاستعمارية . ولنبدأ بالقوى الإستعمارية ، نتيجة الصدمة التى أصابتها ، لكى نستمر بعد ذلك فى شرح عملية رد فعل القوى الوطنية وخاصة فى هذه المنطقة ، منطقة القرن الأفريقى .

٣ - السياسة البريطانية :

كانت الاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا العظمى مع كل من إيطاليا وألمانيا وبليجيكا تهدف كلها الاحتفاظ بمناطق السودان وأعالى النيل وهضبة البحيرات كمناطق نفوذ بريطانية . وكانت بريطانيا على علم بما يحدث فى السودان نتيجة لهرب بعض الأسرى من المهديين ، ووصولهم إلى مصر . وكانت على علم كذلك بأن مصر لم تتنازل عن حقوقها ومصالحها فى السودان ، رغم تنفيذها لأوامر إخلاء هذه المناطق . وكان وجود القوات الايطالية المؤقت فى إقاليم كسلا يشغل المهديين إلى ناحية الشرق ، ويبعدهم عن الحدود المصرية .

وجاءت هزيمة الايطاليين فى عدوة لكى تهدد بإمكانية إستمرار هجوم الحبشة على المستعمرة الايطالية . كما أن سحب القوات الايطالية من إقليم كسلا

صوب إرتيريا كان يحرر قوات المهديين الموجودة فى شرق السودان ، لاحتلال هذا الاقليم ، أو للعمل فى أى اتجاه آخر . كما كانت إمكانية التعاون ، وربما التحالف ، بين المهديين وبين الحبشة مطروحة للبحث ، وكأمكانية خطيره تهدد الوجود الأستعمارى الأوربى فى منطقة وادى النيل .

وكانت الحكومة البريطانية تفكر فى ذلك الوقت فى ضرورة ربط مناطق نفوذها فى وادى النيل بمستعمراتها ومناطق نفوذها فى جنوب القارة الأفريقية ، وذلك عن طريق القاهرة . رأس الرجاء الصالح ، وبشكل يؤكد السيطرة البريطانية على هذه القارة .

وكان هذا المشروع يتطلب البدء فى زحف القوات البريطانية جنوباً من مصر إلى السودان ، فى أقرب وقت ممكن ، وقبل أن تنسحب القوات الايطالية من كسلا . ولقد أبلغت بريطانيا ذلك للحكومة الايطالية ، بعد وصول أنباء معركة عدوة بأيام ، وطلبت اليها ضروره بقاء القوات الايطالية فى كسلا لكى تحمى مسيرة القوات الزاحفة من مصر لاعادة غزو السودان . ولم يكن لبريطانيا فى مصر العدد الكافى من القوات الذى يسمح لها بالقيام لهذه العملية الحربية ، ولذلك فأنها أستخدمت القوات المصرية ، وعلى أن تكون القيادة للبريطانيين .

وكانت بريطانيا تخشى كذلك من قيام فرنسا بعملية للتوسع الاستعمارى من ساحل الصومال الفرنسى صوب الحبشة متجهة صوب الغرب ، ولكى تتقابل مع المجهودات الفرنسية فى غرب إفريقية للتوغل فى القارة صوب الشرق . وكان هذا المشروع الفرنسى قد أخذ يتبلور منذ عام ١٨٩٥ ، وكان يهدد بإقامة منطقة نفوذ فرنسية تقطع القارة الأفريقية فى وسطها بين الشرق والغرب ، وبشكل يتعارض مع السياسة البريطانية التى كانت تحاول مد منطقة نفوذها من القاهرة إلى رأس

الرجاء الصالح . وكان هذا أيضاً سبباً قوياً يدفع بريطانيا إلى الاسراع فى عملية إعادة غزو السودان .

ولقد أرادت السلطات البريطانية فى القاهرة أن تتصل برأس منجاشا ، فى منتصف شهر مارس ١٨٩٦ ، وتبلغه أمر الزحف على السودان ، وتطلب اليه القيام بمهاجمة المهديين فى شرق السودان ، وكانت تهدف من ذلك على الأقل ، وحتى فى حالة عدم قيام الاحباش بهذه العملية ، عدم قيامهم بالتعاون مع المهديين ضد الأوروبيين .

وكانت حملة إستعادة ونقله قد أتمت المرحلة الأولى من عملية إعادة غزو السودان ، وتمكنت القوات المصرية بعدها ، وفى يوم ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ ، من الدخول إلى كسلا ، وإستلامها من الايطاليين . هذا فيما يتعلق بعملية الزحف على السودان .

ورأت بريطانيا فى نفس الوقت ضرورة الاتصال بمنليك ، والمحافظة على العلاقات الودية معه ، وإفهامه أن مصر تستعيد الأقاليم التى كانت قد أخلتها ، وليست لها أية نيات عدوانية تجاه الحبشة وأراضيها . وكانت هذه فرصة كذلك لتحديد الحدود بين الحبشة وبين السودان ، وبخاصة فيما بين خطى عرض ١٠° ، ١٥° شمالا ، وأن كانت لا ترغب فى التعاقد على أية شروط تضر بمصلحة إيطاليا . وكانت بريطانيا مستعدة كذلك للتباحث مع منليك بشأن حدوده الجنوبية ، أى فى منطقة الصومال . وإقامة علاقات ودية بين السلطات البريطانية والسلطات الحبشية هناك . وأخيراً فأن بريطانيا كانت مستعدة أن تضمن للحبشة تقديم تسهيلات بشأن تجارتها مع خليج عدن ، وعبر زيلع ، وتضمن لها ، كدولة أنضمت إلى قرارات مؤتمر بروكسل ، تقديم كل التسهيلات من أجل إستيراد

الأسلحة والذخائر ؛ كما أن بريطانيا كانت مستعدة على وجود ممثل حبشى فى زيلع .

وكانت هذه السياسة إيجابية ، وتضمن المصالح المتبادلة بين بريطانيا وأثيوبيا، وفى جميع القطاعات ، بدلا من ترك فرنسا تنفرد بالنفوذ الأول فى بلاد منليك . ووقع إختيار بريطانيا على المستر رنل رود من القنصلية العامة البريطانية فى القاهرة بالقيام بمهمة مندوب خاص لصاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا إلى منليك ؛ وكان عليه أن يتفاوض مع ملك أثيوبيا على أساس الموقف العام الذى قررته الحكومة البريطانية ، وأن يعقد إتفاقية ، وفى أبسط صورة ، لكى تحصل بريطانيا على معاملة الدولة الأكثر وداً. وكانت البعثة البريطانية للحبشة تضم الميجر ونجت، كمستشار من أجل تحديد خط الحدود مع وادى النيل ، والكابتن جليشن من المخابرات العسكرية ، والكابتن سواين من المندوبية البريطانية فى الصومال ، والكابتن هارنجتون الملحق السياسى فى زيلع . ولقد سافر رتل رود إلى عدن ومنها إلى زيلع التى وصلها يوم ١٨ مارس ١٨٩٧، ثم بدأ سفره صوب الداخل. وفى هرر إستقبل رأس ماكونن البعثة البريطانية إستقبالا رسمياً وعسكرياً .

وأخيراً ، وبعد المفاوضات مع منليك تم التوقيع على المعاهدة البريطانية الأثيوبية يوم ١٤ مايو ١٨٩٧ . وهكذا ضمنت بريطانيا مصالحها من هذا الجانب، سواء من ناحية وادى النيل أو من ناحية أثيوبيا الجنوبية فى حدودها مع الصومال البريطانى. وهذا علينا أن نذكر الميزة الكبيرة التى حصلت عليها أثيوبيا بامتداد حدودها على هرر ، والأوجادين، وبلاد الكافا والجالا ؛ أى أنها حصلت على كل ما كانت إيطاليا تحتفظ به لنفسها ؛ وجاءت بريطانيا وأعترفت بهذه الأقاليم داخل نطاق الحبشة ، نظير إعتراف الحبشة بالصومال البريطانى . وكانت

هذه الأقاليم الصومالية التى أعترفت بها بريطانيا داخل نطاق أثيوبيا تبلغ مساحتها ضعف مساحة الحبشة نفسها منذ عشرين عام مضت وتناست بريطانيا ، وقت محاولتها التفاهم مع أثيوبيا ، وفى مناخ إنتصار الأثيوبيين على الايطاليين، الفوارق الاجتماعية واللغوية والدينية الموجودة بين الأهالى الصوماليين الموجودين فى هذه المنطقة ، وبين الأثيوبيين الذين أسلمتهم إليهم . وهكذا ظهر إتفاق بريطانيا والحبشة على حساب الشعب الصومالى وأراضيه .

٤ ـ السياسة الفرنسية :

كان من نتائج معركة عدوه على السياسة الفرنسية فى إفريقية زيادة أهمية فرنسا بالنسبة لأثيوبيا ، ووضعها مشروعات للتوسع الإقتصادى من ساحل الصومال الفرنسى صوب الحبشة ، وكذلك محاولة مد النفوذ الفرنسى فى منطقة الحزام الأوسط فى القارة الأفريقية بين الشرق والغرب ، وهو المشروع الذى عارض مشروعات بريطانيا للوصل بين القاهرة ومدينة الرأس. وسيكون لساحل الصومال الفرنسى بشكل عام ، ولجيبوتى بنوع خاص أهمية كبيرة ، كبداية للخط عند الساحل الشرقى لأفريقية .

وكانت فرنسا قد دخلت فى علاقات مع منليك ، إمبراطور الحبشة ، منذ رحلة الكابتن لاجارد إلى أديس أبابا فى عام ١٨٩١، ثم سهلت على هذا الأمبراطور أمر الحصول على الأسلحة والذخائر ، التى لم يكف عن طلبها ، وبخاصة عندما تأزمت الأمور بينه وبين الإيطاليين . وسارت قوافل الأسلحة من الصومال الفرنسى إلى منليك ، وكانت الحكومة الفرنسية قد « خزنت » هذه الأسلحة فى ساحل الصومال ، ولما قامت ضجة حول إمداد فرنسا لمنليك بالأسلحة ، أمرت هذه الحكومة بإجراء حصر للأسلحة ، وأثبتت هذه العملية فقدان أكثر من

٨٠٠٠ بندقية ؛ ولم تقم الحكومة الفرنسية بعد ذلك بأى عمل سوى توجيا إدارى إلى لاجارد بضرورة وضع الأسلحة فى مخازن أمينة فى المستقبل .

وظهر ميل منليك إلى فرنسا فى هذه الفترة السابقة لمعركة عدوة ، ا تعامله معها . وكان أحد مستشاريه ، وهو إلج السويسرى ، من أصل فرنس يساعد كثيراً على تنفيذ هذه السياسة ، وعلى زيادة النفوذ الفرنسى فى الحبش وبخاصة فى الأقاليم الجنوبية منها . وتم ذلك فى الوقت الذى إزداد فيه العدا الحبشة وبين إيطاليا . وكانت الدبلوماسية الفرنسية ، والشخصيات الفرنسية تعمل فى هذه المشروعات،وإمكانيات فرنسا المادية والأدبية ، تتفوق على إيط وإمكانياتها ورجالها .

ولقد عمل الفرنسيون على وضع مشروع لإنشاء سكة حديدية تمتد جيبوتى إلى هرر ثم أديس أبابا ، عاصمة الحبشة ، وتمتد بعد ذلك حتى ا الأبيض . ووضعوا هذا المشروع فى عام ١٨٩٤، وأخذت الشركة الامبراطو للسكك الحديدية الأثيوبية ، وهى شركة مركزها باريس ، فى دراسة المشروع .

وبدأ الفرنسيون فى تنفيذ الجزء الأول من مشروعهم ، وهو الخاص بالج الذى يمتد من جيبوتى إلى ديرداوا منذ عام ١٨٩٧ ، أى بعد إنهزام الإيطا أمام الأحباش فى موقعة عدوة ، وبعد زيارة لاجارد لمنليك مباشرة . ولقد و هذا الخط فى عام ١٩٠٠ إلى حدود ساحل الصومال الفرنسى مع الحبشة،ثم وا إمتداده صوب الغرب(١) .

ولقد كان من الطبيعى أن يثير هذا المشروع مخاوف الدول الإستعما

---

(١) EMOYNE, R.; lr Cote Française des Somalis. p. 280.

الأخرى ، مثل إنجلترا ، التي كانت لها مصالح موازية لمصالح فرنسا فى هذه المنطقة . وكانت جيبوتى قد زادت أهمية فى ذلك الوقت ، وزاد عدد سكانها ، وأصبحت عاصمة ساحل الصومال الفرنسى . وخشت إنجلترا من أن تتخذها فرنسا قاعدة للتوغل منها إلى داخل بلاد الحبشة ، والوصول إلى حوض النيل إقتصادياً ، إن لم يكن سياسياً وإدارياً . وكانت فرنسا قد عينت لاجارد منذ عام ١٨٩٨ وزيراً مفوضاً لها فى الحبشة ، وفى بلاد منليك ، صديقه الشخصى. وعمل هذا الفرنسى من أديس أبابا على تأييد السياسة الفرنسية فى التوغل داخل القارة غرباً ، وحتى بعد أن أخذت بلاده فى التراجع أمام إنجلترا فى أعالى النيل ، فى فاشودا .

وحتى فى فاشودا كانت إنجلترا وفرنسا قد أتفقتا على الجزء الداخلى من القارة إتفقتا على أعالى النيل والمنطقة التى تفصله عن المستعمرات الفرنسية فى الغرب ، ولكنهما لم يتفقا على الأطراف الخارجية لهذا الخط . ولم تكن فاشودا إلا بداية لتصفية المشكلات الفرنسية الانجليزية ؛ وكان من الضرورى إتمامها باتفاقيات وتسويات تمتد من هذه المنطقة شرقاً وغرباً ، للقضاء على كل أوجه المنافسة . التى هى العامل الأول لخلق النزاع .

ولقد شعر لاجارد بأن الانجليز قد أخذوا فى منافسة فرنسا فى مشروع مد سكة حديد جيبوتى ، وبأنهم يسعون بذلك إلى القضاء على تفوق النفوذ الفرنسى الذى يمتد غرباً فى الحبشة مع هذه السكة الحديدية ، ويسعون إلى مشاركة فرنسا فى إستغلال حاصلات الاقاليم الجنوبية فى الحبشة ، وهى أكثر أقاليمها ثروة .

ورأى لاجارد أن الحبشة قد أصبحت محصورة بين الإيطاليين والانجليز ، وأنه ليس لها أي منفذ حر سوي الصومال الفرنسي وجيبوتى . وأراد إستغلال

هذه النقطة . وشرح لحكومته أن كلا من إنجلترا وإيطاليا حاولت، لمدة سنوات طويلة محاصرة الصومال الفرنسى نفسه ، ولكن فرنسا إحتاطت للأمر حينما فاوضت إنجلترا لتحديد الحدود معها . ثم شرح أنه لم يقبل خط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة إلا بعد أن قبل منليك التعهد بمنع كل الدول الأجنبية من الوصول إلى داخل البلاد مهما كان شكل هذا التدخل ، ومهما كانت الدوافع اليه . وكان هذا نوعاً من الإعتراف الضمنى بالإحتفاظ بمنطقة نفوذ فرنسى فيما وراء حدود مستعمرتها من ناحية الغرب ، يمكن لفرنسا أن تتدخل فيها إذا ما أجبرتها الظروف على ذلك ، أى فى حالة تدخل أى دولة أخرى فى الحبشة .

وكان لاجارد قد عمل لفترة سنوات لكى يترك لفرنسا،وحدها ، حق التدخل فى هذه المنطقة من شرق إفريقية حينما تحين الفرصة . وكان خط سكة حديد جيبوتى يسير فى هذه المنطقة ويواصل تنفيذ هذه السياسة ، رغم أنه يسير فى أراضى الصومال وهرر ، ويسعى إلى الإفادة من موارد هذه الاقاليم الصومالية ، التى كانت الإتفاقات الدولية قد وضعتها فى نطاق الحبشة .

الفصل الثامن والعشرون

الإعداد للجهاد فى الصومال

كانت عملية الإحتكاك الإستعمارى، التى وقعت فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ومحاولة فرض الدول الاستعمارية نظمها وسلطتها على بلادالقرن الإفريقى، سبباً فى قيام حركة رد فعل وطنية، لوقف هذه العملية، ومنعها من الإستمرار. ولقد كانت موقعة عدوة حركة رد فعل كذلك، فى عام ١٨٩٦، على عملية محاولة سيطرة إيطاليا على الحبشة. ومع بدء بريطانيا فى عملية إعادة غزو السودان، وزيادة عملية الاحتكاك فى الصومال بين القوى الاستعمارية والقوى الوطنية، ساعدت الأوضاع الموجودة على ظهور، وعلى تبلور، حركة صومالية، عملت على الجهاد.

١ - أحوال الصومال وظهور محمد بن عبد الله حسن:

كانت بلاد الصومال، ولاتزال، تمتد من المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، عند باب المندب، وتمتد إلى الجنوب مع سواحل المحيط الهندى، وهى المناطق التى تم تقسيمها إستعماريا بين كل من فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا. وكان تمتد إلى الداخل صوب الغرب، إلى مرتفعات هرر، وبلاد الجالا، أى أصحاب الجبال، ومناطق الكافا، أى بلاد البن، وإلى الجنوب لكى تضم أقاليم الأوجادين، والمود، وتصل إلى نهر شبيلى ونهر الجوبا.

وإذا كان الشريط الساحلى يتميز بوجود الموانى، والبنادر، التى تعمل فى التجارة، مع عدن، وبشكل يجعلها المورد الرئيسى للمواد الغذائية لهذه القاعدة

البريطانية ، ومع جنوب الجزيرة العربية ، وبلاد الهند ، وبلاد شرق إفريقية ، فان حجم هذه التجارة قد تأثر إلى حد كبير بمجيء الدول الاستعمارية ، وعملها على فرض نفوذها . وكانت عملية محاربة تجارة الرقيق قد بدأت فى أساسها كحرب إقتصادية ، وبين نظامين إقتصاديين مختلفين : الواحد يقوم على رصد جزء من رأس المال لعملية شراء الأيدى العاملة ، وبشكل يوفرها ، ولا يحتاج بعدها صاحب راس المال إلا لإطعام هؤلاء الذين يستخدمهم فى الزراعة ، والرعى ، والعمل مع القوافل . وهو نظام قديم ؛ والنظام الثانى حديث ، وأكثر صراحة ، لايشترى الأيدى العاملة ، ويوفر رأسماله ، ويؤجر العمل لليوم أو للأسبوع أو حتى الشهر . وكانت الطريقة التى إستخدمتها الدول الاستعمارية فى منع تجارة الرقيق ، ومن أجل تحرير العبيد ، ضربة إقتصادية لأصحاب الرقيق ، بعد أن رصدوا جزءا من رؤوس أموالهم ، فى هذه العملية ، أصبح مهددا بالضياع عليهم ، مع تحرير الرقيق . كما أن الإجراءات التى إتخذتها القوى الإستعمارية من أجل منع الاتجار فى الرقيق ، وتفتيش السفن ، للتأكد من عدم قيامها بالتجارة فى الرقيق ، ومصادرتها ، وإعتبارها غنيمة ، تقضى على سفن الوطنيين ، وهى التى كانت لازمة للتجارة ، وضرورية من أجل الدفاع عن البلاد .

ولقد إستمرت قوة الضغط بعد ذلك من جانب الاساطيل الاستعمارية على السفن والسواحل الوطنية مع عملية منع تجارة الأسلحة والذخائر ، ووصولها إلى القارة الافريقية .

ولاشك فى أن كل هذه العمليات أثرت فى قوة التجار وأصحاب رؤوس الأموال ، الموجودين على السواحل ، وفى الموانى ، والبنادر ، وأعدت الحالة لسيطرة الأوربيين . هذا فيما يتعلق بالسواحل .

أما فى الداخل ، فإن بلاد الصومال تشتمل على مناطق صحراوية ، جرداء ،

أو شبه جرداء . كما أن فيها أيضاً مناطق رعى ، ومناطق أخرى زراعية ، كان الأوربيون يتمنون السيطرة عليها ، وعلى منتجاتها . وكانت بلاد الصومال تصدر الجمال والمواشى والأغنام إلى ميناء عدن ، وكذلك الجلود . أما الزراعة فكانت تمثل صفة النشاط الأول فى مناطق هرر ، والجالا ، والكافا ؛ كما كان بين هرر ينافس البن اليمنى فى الأسواق . وفى الجنوب ، كانت مناطق نهر شبيلى ونهر الجوبا مناطق زارعية ، وفكر الإيطاليون فى استخدام هذه الأراضى فى زراعة القطن ، وبخاصة القطن طويل التيلة ، جريا وراء الربح من هذه السلعة النقدية ، واللازمة لصناعة المنسوجات .

وفى هذه البلاد الواسعة ، بلاد الصومال أو القرن الأفريقى ، كان الأهالى بسطاء ، ولهم جلد على العمل فى الرعى والزراعة ؛ كما كانت لهم أنفة ، وشخصية قائمة بذاتها . فلقد كانوا فى مجموعهم مسلمين ، ويرفضون ولاية غير المسلم عليهم . فكيف تستقر الأوضاع وقد سيطرت الأحباش المسيحيون على إقليم هرر والأوجادين ، واحتل الفرنسيون والانجليز والإيطاليون السواحل ، وساعدوا الأحباش على مد حكمهم على المناطق الاسلامية ، وحتى حدود مستعمراتهم ؟ لقد كان من الطبيعى أن يكون رد الفعل نابعا من الشخصية الصومالية ، التى تفصلها عن المستعمرين الأحباش والأوربيين وأن يكون فى شكله الطبيعى أى الإسلامى ، ويأخذ شكل الجهاد .

ولا ننسى أن عملية إعادة غزو السودان ، أوجدت عطفا على ثوار السودان ، المهديين ، وروحاً من التضامن معهم ، ورغبة فى الإستمرار فى إتجاههم ، بعد أن ظهر إحكام البريطانيين لضغطهم على السوادنيين .

وكانت هناك عوامل محلية ، أوجدها الاوربيين فى الصومال ، تساعد على زيادة قوه الحركة الاسلامية ، مثل إنتشار شرب الخمور فى الموانى ، وتزايد أعداد

بعثات التنصير ووجود الآباء وإنتشارهم بمؤسساتهم صوب الداخل .

وفى هذا المناخ البسيط ظهر قائد الجهاد . وهو محمد بن عبد الله حسن .

أما الأحوال الاقتصادية فكانت بسيطة كذلك ؛ وكان البيع والشراء فى الداخل يقوم على أساس المقايضة ، ولم تكن العملة كبيرة الانتشار بعيدا عن الموانى .

وكان أبناء الصومال يعيشون فى قبائل ، وتحت سيطرة رؤساء القبائل ، ولم يكن من السهل عليهم التخلى من مناطق رعيهم أو مناطن زراعتهم ، التى يعيشون فيها ، أباً عن جد . وجاء فرض الضرائب من المدن الساحلية ، أمراً غريباً عليهم ؛ فماذا الحال مع هجمات الأحباش التى كانوا يغيرون بها على المناطن ، ويسلبون ويسبون ، كل ماينفعهم فيها ؟

ولذلك فإن حركة جهاد الصومال ستكون عامة ، وموجهة ضد كل القوى الاستعمارية ، بما فيها الحبشة ؛ كما أنها ستكون رافضة لتجزئة الصومال. وستكون على أساس ثورى ، وتحررى ؛ ولذلك فإنها ستحرم على نفسها ،وعلى الصوماليين أمر التعامل مع الأجانب ، والعمل عندهم أو فى صفوفهم . وكان محمد بن عبدالله حسن هو الذى عمل على بلورة هذه المصالح والمشاعر ، وقام بالاعداد المعنوى والحربى للصوماليين ، وقاد جهادهم من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢١ .

وكان محمد بن عبد الله حسن قد ولد فى بلاد الصومال وفى وسط يميل إلى الدين ، ويميل إلى البساطة ، ويعشق الحق والحرية . وكان منذ صباه يرتاد مجالس العلماء والقضاه والشيوخ ، زيادة فى العلم . وكانت دراسته دراسة بسيطة على أيدى هؤلاء الشيوخ ، وأكملها فى بداية شبابه بالمران على الفروسية والرياضة ، حتى إكتمل بدنه فى نفس الوقت الذى زادت فيه معارفه .

ولقد سنحت له الفرصة لزيارة بلاد الصومال ، ثم سنحت له فرصة أخرى

فى سن الخامسة والعشرين ، للسفر إلى مكة ؛ الأمر الذى وسع من أفاقة ،وساعده على الاحتكاك بعدد من علماء المسلمين من أكثر من بلد واحد. وكان الحجاز يجمع فى ذلك الوقت عددا من علماء بلاد إسلامية مختلفة ؛ وعدداً من المجاهدين الذين كانوا قد شاركوا فى الحركات الاسلامية والتحررية فى السودان وفى شمال إفريقية، وفى آسيا . وساعد ذلك على التأثير فى شخصية محمد بن عبد الله حسن ، وعلى إنتهاج الطريق الذى رأى صلاحه من أجل أحوال الصومال .

ولقد تأثر وهو فى مكة بالشيخ محمد صالح السودانى ، الذى كان يبث فيه روح الإمام محمد أحمد فى السودان ، ومعنى حركة عرابى فى مصر ، وكيف أن هاتين الحركتين كانتا تهدفان تخليص وادى النيل من الأجنبى ، والكفاح ضد النفوذ الأجنبى ؛ الذى كان يرغب فى حكم البلاد .

وبعد أن عاد إلى بلاد الصومال فى عام ١٨٩٥،إستقر به المقام فى ميناء بربرة، كخليفة للشيخ محمد صالح ، صاحب الطريقة الصالحية ، وأخذ فى نشر تعاليم هذه الطريقة ، وفى تعليم الأهالى أصول العبادة والتقرب إلى الله.. ثم أخذ بعد ذلك فى الإنتقال بين مدن الصومال الصغيرة ، ناشراً هذه الدعوة بين الأهالى،وأنشأ عدداً من المساجد ، وعمل على نشر التعليم حتى سمى الوداد ، وهو لفظ يجمع فى معناه بين القاضى وبين المعلم .

ومع زيادة الاحتكاك بين الأجانب الوافدين من الساحل وبين الأهالى ، وجد محمد بن عبد الله حسن ضرورة توحيد كلمة الصوماليين ، وإعدادهم من الناحيتين المعنوية والمادية ، لكى يتمكنوا من مواجهة قوة الغزو ،فى حركة واحدة تحمل شخصية الصومال الاسلامية ،خاصة وأنه كان يواجه كلا من الحبشة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وهى قوى مسيحية .

٣ - الاعداد المعنوى :

عمل محمد بن عبد الله حسن ، مع مجموعة من الرجال ، من أتباعه المخلص لتوصيل الآراء الجديدة إلى الصوماليين ، مع إعدادهم الأعداد المعنوى اللا لكى يكونوا أمناء على هذه الدعوة الجديدة ، ويتمكنوا من تنفيذها ب الجهاد .

وكان مجىء الأعداد الضخمة من رجال التبشير إلى بلاد الصومال، خطراً واض على أهالى البلاد ، يؤثر على معنوياتها ، ويغرس فى نفوسهم السلام ، والإنصرا عن أمور الدنيا، ويشكل يسهل على المستعمرين خططهم للسيطرة والتسلط . و نفس هذا العامل سلاحا قويا ، بدأ به الزعيم الصومالى لكى يظهر خطورته الاسلام والمسلمين . وأخذ فى تجميع رأى الأهالى من حوله على ضرورة التصد لهذه الحركة ، والدفاع عن حرمه دينهم وحرية بلادهم . وأخذ يطالب بضرو وقف مجىء هذه البعثات ، ووقف نشاطها ، وإتصل برجال الادارة البريطاني فى عام ١٨٩٧، وطلب منهم ضرورة إقصاء هذه البعثات ، التى تشكل خطر كبيرا ع الاسلام ، وتؤثر على عقائد المسلمين السمحة . وحاول رجال الاستعمار تهدئة المو و إعطائه بعض الوعود ، ولكنه كان مصراً على مراقبة تنفيذ هذه الوعود ، ح إستوثق من صعوبة الوفاء بها .

وفى نفس الوقت عمل محمد بن عبد الله حسن على توحيد الصفوف بين أبنا الصومال ، والقضاء على الشقاقات الموجودة بين مجموعاتهم ، وبين قبائلهم إذ أ الاتجاه الجديد كان يتطلب العمل الموحد من أجل التمكن من القيام بالمسئولي الضخمة التى كانت تنتظرهم . وكانت هناك مجموعة من الصوماليين تتعامل م الأجانب ومع مندوبيهم ، وتتعاون معهم ، تحت مغريات المال والجاه . وكان

بعض شيوخ الصومال قد ساروا فى هذا الاتجاه، وبخاصة قرب السواحل ، ووصل الحال ببعضهم إلى الموافقة على وضع أنفسهم وبلادهم تحت الحماية الأجنبية. ولقد أوضح محمد بن عبد الله حسن أن المال والجاه مصيرهما إلى زوال، ولاتبقى بعد ذلك سوى السيرة الحسنة والأعمال الصالحات ، وأكثر من ذلك ، سيحاسب أصحابها حسابا عسيراً فى الدنيا والآخرة.

ولقد ظلت مسألة توحيد الصفوف تشغل بال هذا الزعيم الصومالى منذ أول حركته ، حتى آخر أيامه ، وكان الإستعمار يرى فيها سلاحاً قوياً يحاربه به ، محاولا تفتيت الصفوف ، وتفتيت القوى ، لكى تثبت له الغلبة.

وكان هذا الخط السياسى يتكامل مع الاعداد الفردى للشخص ، وتكوينه من الناحية الدينية الاسلامية ، حتى يتحول إلى مناضل ومجاهد فى سبيل دينه ، ويقبل الشهادة فى سبيل الله. وهكذا جاء العامل السياسى لكى يتكامل مع العامل الدينى فى خلق المجاهدين الصوماليين ، وإعدادهم من أجل مواجهة الأعداء.

٣ ـ الاعداد الحربى :

وعمل محمد بن عبد الله حسن بعد ذلك على إعداد المجاهدين حربياً ، ويروى لنا ذلك بقوله. « فشرعت فى الاستعداد ، سريع سرى من جهة ، وخطب ومواعظ مؤثرة من جهة أخرى. وكنت أدعو القبائل الصومالية للتحرر من الشك والتكاسل إلى التعيين والعمل ، ومن التخالف والتخاذل إلى التعاون والتكاتف ، ومن الخوف والهلع إلى الجرأة والإقدام ، ومن الاستسلام والذلة إلى الإستبسال والعزة. فاجتمع لدى عدد كبير من القبائل الصومالية ، والتفوا حولى وغرست فى نفوسهم محبة دينهم ووطنهم ، وبغض عدوهم من الكافرين ومن يساندهم ، وانطبعت معانى الآيات القرآنية فى نفوسهم ، وفهموا المقصد منها ، وتعاهدوا على الجهاد

والدفاع عن الدين والوطن والشرف ، وأخذوا فى الاستعداد بالرماح والسيوف والبنادق القليلة » .

وعمل محمد بن عبد الله حسن بعد ذلك على تجميع عدد من الأسلحة وشراء بعض الأسلحة الأخرى ، وبخاصة الأسلحة النارية ، التى كان من السهل أمر وصولها إلى بلاد الصومال فى ذلك الوقت ، وبخاصة بعد مرحلة معارك حربية ، ووجود منافسة بين تجار الدول الأوربية المختلفة لبيع السلاح للأهالى ، ماداموا يدفعون الثمن . وإذا كانت الحكومات الأوربية تمنع رسميا عمليات تصدير الأسلحة والذخائر إلى إفريقية طبقا لقرارات مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ ، إلا أن هذه القرارات كانت غير ملزمة تماما للتجار الأوربيين ، الذين كانوا يعملون فى هذه المناطق ، نظرا لكون هذه التجارة مربحة للغاية ، وكانوا يمارسونها فى شكل التهريب .

وأقام محمد بن عبدالله حسن عدداً من مخازن الأسلحة والذخائر فى الداخل ، وفى مواقع مختلفة من البلاد . وأخذ أعوانه وأنصاره فى تدريب النخبة من المجاهدين على هذا السلاح النارى وإستخدامه . أما بقية المجاهدين فكانوا يزودون أنفسهم بالسيوف وبالحراب ، وحتى بالخناجر .

وكان الرجل الصومالى دائما خفيفا ، سريعا فى حركته ، حاداً فى ذكائه ، وفى سلامة بصره وجسده ، رغم دقته ، فكان من أصلح جنود الهجوم ، الأمر الذى يزيد من فاعليته أمام القوات التى أتى بها المستعمر أما من الهند ، أو من أبناء البلاد ، وجنوب شبه الجزيرة العربية ، وقام بتجنيدهم كعسكر يعيشون من أجورهم الشهرية .

ومع هذا الإعداد المعنوى والحربى ، قرر محمد بن عبد الله حسن أن ينال ،

وبتأثير ، من قوات الاستعمار ، دون أن يمكنهم فى أن ينالوا منه . فلم يتخذ لنفسه عاصمة ، ولم ينشىء لنفسه حكومة ، بل كان قائداً وزعيما لحركة تنتشر فى كل البلاد وتنتقل بسهولة من مكان لآخر ، توجه ضرباتها ، دون أن يتمكن العدو من أن ينال منها فى مدينة معينة ، أو حتى فى قبيلة بذاتها . وسيكون هذا التنظيم الثورى المتحرك من بين أصعب الأمور التى واجهت الإدارات والقوات الإستعمارية رغم خبرتها الطويلة فى تثبيت أقدامها فى المستعمرات .

وكان أول إحتكاك بين محمد بن عبد الله حسن وبين الادارة الاستعمارية فى بربرة فى عام ١٨٩٩ ، حين تم إستدعائه ووجهت إليه تهمة الاستيلاء على بعض الأسلحة . ومنذ هذا اليوم ، أعلن محمد بن عبد الله حسن الجهاد ، وكان قد أتم إستعداده ، وبدأ ذلك الطريق الطويل من الجهاد لتخليص البلاد من الغزاة الأجانب .

وهكذا نجد أن عملية النفوذ الاستعمارى الأجنبى من السواحل صوب الداخل وعملية مد النفوذ الاستعمارى الأثيوبى من الحبشة صوب هرر والأوجادين وبلاد الجالا والكافا ، وبخاصة بعد معركة عدوة ، قد أعطت رد فعلها الطبيعى من جانب شعب الصومال فى حركة تحمل سمات شخصيته ، وتتخذ الجهاد الإسلامى خير وسيلة للرد على المستعمرين .

الباب العاشر

الجهـــاد



الفصل التاسع والعشرون

بدء الجهاد

بدأت أولى الصدامات بين المجاهدين الصوماليين ، وبين القوى الاستعماريه مع بريطانيا العظمى وأثيوبيا ، وذلك فى عام ١٩٠٠ ؛ وستستمر بعد ذلك فى شكل حملات متتالية تقوم بريطانيا بإعدادها من أجل القضاء على هذه الحركة ، وتدخل فى مفاوضات مع الحكومة الإيطالية من أجل السماح لها بالعمل فى أراضى مستعمرة صوماليا أو الصومال الإيطالى . ورغم تحسين عمل السلطات البريطانية ، وإعدادهم للحملة بعد الحملة ، إلا أن ذلك لن يكون كافيا لإثبات تفوق القوى الإستعماريه على القوى الوطنية ، وسيجبر الإستعمار على إخلاء المناطق الداخلية والبقاء على السواحل ، وفى حماية الأسطول . ونرسم بتلخيص كبير الخطوط العامة لهذه العمليات العسكرية فى الفترة الأولى من جهاد الصومال ، خطوة بخطوة .

١ – الحملة العسكرية الأولى :

كان الاشراف على ساحل الصومال البريطانى قد إنتقل فى عام ١٨٩٨ من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية ، الأمر الذى إستتبع تغيير القوات الموجودة فى المحمية البريطانية بعد ذلك مباشرة . وتم تكوين كتائب جديدة فى شرق إفريقية بإسم كتائب المشاة الملكية . وكانت القوات السابقة قد شاركت فى بعض العمليات التى وقعت إلى الداخل شيئا ما ؛ فى السنوات السابقة ، قرب هرجيسا ، وأثبتت كفاءتها . ولكن حركة الجهاد لم تكن قد ظهرت بعد .

وسرعان ما وصلت الأنباء أن محمد بن عبد الله حسن كان قد سيطر على

داخلية البلاد ، وبشكل يزيد الضغط على الشريط الساحلى، ثم إحتل قريه براو، التى كانت لا تبعد كثيراً عن مواقع البريطانيين . ووصلت الأنباء بأنه كان على رأس خمسة آلاف رجل منهم ١٥٠٠ من الفرسان ، ويحمل ما يقرب المائتين من بينهم البنادق . وبعد سيطرته على براو ، سيطر على قرية شينج ، ثم إستمر فى تحركه صوب الغرب .

ولقد إنتشر الزعر فى بربرة ، وإستمر الحال كذلك حتى مجىء سفينتين حربيتين بريطانيتين ، وقفتا أمام هذا الميناء . وبعد بضعة أيام أخرى ، وصلت الأنباء بأنه قد هجم على إقليم الأوجادين ، وأن قبائل رير عبد الله ، ورير هارون قد إنضمت إليه ، الأمر الذى جعل الأحباش يرسلون جيشين لمعاقبة أبناء هذه القبائل . إنها الحرب ضد البريطانيين ؛ ولقد إنضم الأحباش إلى هؤلاء الآخيرين .

ولقد قام محمد بن عبد الله حسن بمهاجمت موقع جيجيجا ، وفشل الأحباش فى تعقبه وتعقب قواته ، ، وأعلنوا أنهم صدوه وقتلوا ما يقرب من ٢٦٥٠ من أنصاره . ولكن الأحباش تركوه مسيطراً على إقليم الأوجادين ، وكانت قيادته فى موقع ململ . ورغم هذه الأنباء ، فلقد إزدادت أعداد المجاهدين ، وزادت الأسلحة فى أيديهم . ثم نجحوا فى الهجوم على منطقة الهود ، وأخذوا منها ما يقرب من ألفى جمل ، ومن القبائل التى كانت قد أعلنت خضوعها للبريطانين . ثم تحول محمد بن عبد الله حسن سريعا إلى مواجهه جديدة مع الأحباش ، وأخذ العديد من الجمال والمهات . وكان إنتشار الملاريا فى هذا الوقت يحرم الأحباش والبريطانين من أمكانيات العمل ضد الصوماليين . ولكن السلطات البريطانية أخذت فى التفاهم مع الأحباش من أجل القيام بعمل مشترك ضد الصوماليين . وبدأ ذلك فى شهر نوفمبر ١٩٠٠ ، الأمر الذى سيأخذ شكل الحملة البريطانية الأولى ، والتى سيصحبها تقدم قوات إثيوبية ضخمة للعمل مع البريطانيين .

ولقد أخذ الكولونيل سواين فى إعداد قواته فى كل من بربرة، وبلهار، وزيلع، وأخذ فى تجنيد عدد من الأهالى للمساعدة فى هذه الحرب، كما إستقدم عدداً من الضباط البريطانيين لقيادته. ووصلت البنادق من إنجلترا، وكذلك عدد من المدافع السريعة الطلقات المختلفة الأحجام والأنواع. كما تم إعداد فرقة صغيرة من المشاة الراكبين، التى تصلح للعمليات فى المناطق الداخلية فى الصومال، وفى مناطق المرتفعات. وتلاحظ منذ ذلك الوقت أن الكثير من قبائل الصومال قد بدأت ترفض إرسال الرجال، والبغال والجمال إلى السلطات البريطانية الموجودة عند الساحل.

ومع ذلك فقد تم تكوين الحملة الأولى، وقسمت إلى وحدتين، فى شهر يناير ١٩٠١. وكان مجىء القوات الأثيوبية، يهدد بالضغط على المجاهدين، ويدفعهم أكثر من ذلك صوب الشرق، وكانت هذه المنطقة مترددة فى إعلان ولائها للبريطانيين. وكانت التعليمات الصادرة للكولونيل سواين توجهه إلى ضرورة أسر محمد بن عبد الله حسن أوهزيمته، والقضاء على حركته فى مهدها، ولكن السلطات البريطانية خشيت من زيادة إمتداد نفوذه، ومن إزدياد إنضمام الكثير من القبائل إليه، الأمر الذى يحرم البريطانيين من كثير من الموارد التى كانت لازمة لهم ولحملتهم، ويزيد من أعداد المجاهدين، ومن مساحة الأقاليم التى يسيطرون عليها. وكان الرأى السائد هو أن قبائل الميجرتين كانت معادية لحركة الجهاد، ولكن سرعان ما ظهر أنهم كانوا على علاقات بمندوبى المولا، الأمر الذى يوصل منطقة نفوذه، وقوة حركته، إلى سواحل المحيط الهندى. ومع ذلك، فلقد طلب البريطانيون من القنصل العام الإيطالى فى عدن أن يحرك قبائل الميجرتين بقيادة السلطان عثمان محمود والسلطان يوسف على لقطع الطريق على المولا، فى حالة محاولته الهروب صوب الساحل عبر أقاليمهما؛ فهل كانت الأمور ستتطور فى هذا

الإتجاه؟ لقد فكر البريطانيون بعتي فى طلب محمد بن عبدالله حسن التسليم، وإشترطوا أن يكون هذا التسليم بدون قيد أو شرط .

وفى هذا المناخ إنتقل الكولونيل سواين إلى ميدان العمليات ، بعد أن قام بتخزين المهمات والذخائر والتموين فى براو ، وأنشأ عدداً من الزرائب ، وعدداً من الواقع المحصنة التى تحميها الأسلاك الشائكة . وصدر بلاغ للأهالى بعدم التعاون مع المولا محمد بن عبد الله حسن . وإقتسمت القيادة بين الكولونيل سواين ، والكابتن ماكنيل ، يقود كل منهما قسماً من القوة . وهكذا كانت القوات ، التى كان عليها أن تتعامل مع المجاهدين ، تتمثل فى ثلاث وحدات وحدتين بريطانيتين بقيادة سواين وماكنيل ، ووحدة ثالثة إثيوبية ، يقرب عددها من عشرة آلاف رجل ، جاءت التعاون معها .

وكانت قوة الأحباش بقيادة أحد الجنرالات الذين إشتركوا فى موقعة عدوة ضد الإيطاليين . ولكن هذا القائد رفض منذ البداية الإستماع إلى نصائح الضابطين البريطانيين اللذين أرسلهما الكولونيل سواين إلى قيادته ، للتنسيق وإعطاء النصح ؛ وأظهر غيرة على الإحتفاظ بإستقلاله فى حركاته ؛ وكان فى حقيقة الأمر يرغب فى التوقف عند بعض القبائل الصومالية لتأديبها ، أو بمعنى أصح للإنتقام منها ، نتيجة لأنها لم تكن طيعة مع الأحباش . وكان القائد الحبشى يرغب فى التوجه مباشرة صوب نهر شبيلى ، الأمر الذى كان يهدد بإثارة مشكلة جديدة مع الإيطاليين . ولقد إحتاج أمر إقناعه بتعديل خط سيرة إلى مجهود كبير من جانب البريطانيين . وكان الأحباش يفضلون الغارات والهجمات على العمليات الحربية المنظمة . وكان تقدم هذا الجيش الكبير قد إزداد عدواً على طول الطريق ، نتيجة لإنضمام الكثير من الأحباش إليه ، رغبة فى الانتقام من الصوماليين ، وإعمال

النهب والسلب فى أقاليمهم ، وكأنها مباحة لهم . وكان هذا العامل يعطى القوة الأثيوبيةوضعية خاصة ، تهدد بإثارة المشاكل،دون فعاليه عسكرية صحية. وظهر ذلك فى مشكلة التموين بشكل عام ، ومشكلة المياة بنوع خاص،فبعد أن كانت تكفى الحملة الإثيوبية لمدة شهر ، أصبحت لا تكفيها إلا لمدة أقل وبكثير ، نتيجة لتضاعف أعداد من يتبعون الحملة . وفى الوقت الذى كان الأحباش يعملون فيه فى منطقة قبائل رير إبراهيم ، وصلت الأنباء بإقتراب قوات المجاهدين ؛ فكان على الأحباش أن يغيروا عملياتهم من السلب والنهب ، ويحاولوا مواجهة قدوم المجاهدين .

وأخيراً ، وافق الأحباش على سماع نصيحة الضباط البريطانين بتقسيم قواتهم إلى ثلاث طوابير ، ولكن الروح المعنوية عند الأحباش كانت قد إنخفضت نتيجة لإنتزاعهم من أعمال السلب والنهب ، وتوجيههم إلى المعركة . وزادت إدعاءاتهم بأن مايأكلون لا يلائم مع ما تعودوا عليه فى بلادهم . وحاول القائد الأثيوبى إرسال وحدات سريعة للإستيلاء على القمح فى منطقة وأدى شبيلى ، ولكن البريطانين أبلغوه بأن الولا كان قد إستولى على كل ما كان هناك . فإستقر رأى الأحباش على العودة إلى هرر .

وفى ذلك الوقت ، قام المجاهدون بهجوم عنيف على وحدة الكولونيل سواين. ولقد أثبتت هذه العملية فشل إعتماد البريطانين على للعناصر الصومالية كعسكر فى مواجهة مجاهدى الصومال . ولقد وقع الهجوم يومى ٢ ، ٣ يوليو ١٩٠١ على الزريبة التى كان البريطانيون قد أقاموها فى سمالا . وقدر البريطانيون عدد المجاهدين بثلاثة آلاف فى اليوم الأول ، وخمسة آلاف فى اليوم الثانى ، وذكروا أن القوة البريطانية كانت حوالى ٥٠٠ جندى ، وإن كانت الحملة وحدها قد بلغت ٣٫٥٠٠ جمل . وكانت القوات فى إحدى الزرائب ، وهو معسكر تحيط به أفرع الأشجار

والأشواك ، فى الوقت الذى كانت فيه الجمال فى الزريبة الثانية . ولقد كان لمدافع المكسيم دورها الفعال فى هذه المعركة ، رغم ضراوتها ، ورغم وصول المجاهدين الصوماليين إلى قرب الزريبة . ولقد تمكن البريطانيون من إدخال الجمال فى زريبتهم ، ومنعوا بذلك الفوضى التى تنتج عن مهاجمتها ، وإنتشارها فى ميدان المعركة، كما منعوا المجاهدين من لإستيلاء عليها .

ولقد تكرر الهجوم فى اليوم التالى . وروى البريطانيون كذلك أنه إنتهى بخسائر كبيرة للمجاهدين ، بلغت ما يقرب من ثلاثمائة قتيل وجريح . وعلى أية حال ، فإن معركة أخرى نشبت بعد ذلك مباشرة عند قرية فرض الدين ، بين الوحدة المقاتلة البريطانية الثانية وبين المجاهدين ، وإنتهت كذلك ، وكما ذكر البريطانيون ، بإنسحاب قوات المجاهدين. ولقد وقعت هاتين المعركتين فى مواقع لا تبعد بأكثر من خمسين ميلا عن القواعد البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى هذه القواعد ووراءها طابور طويل من الجرحى ، ومع عمل كل حساب لكمية المياه التى بقت لها . وهكذا إنتهت الحملة العسكرية الأولى ، والتى كان من المفروض فيها التعاون بين البريطانيين والأحباش ، ودون الوصول إلى نتيجة حاسمة .

٢ ـ الحملة الثانية ، وفشلها :

بعد نهاية الحملة الأولى وفشلها ، تمركزت القوات البريطانية فى براو، وكذلك فى بربره . وطالبت السلطات البريطانية فى الصومال بتكوين فرقة جديدة من المجندين . وفى ذلك الوقت جاءت الأنباء بوجود الملا فى أقصى شرق المحمية ، وأن قواته كانت لا تقل عن ١٢٫٠٠٠ مقاتل من بينهم الف مسلحين بالبنادق ؛ وأن عملية الإنضمام إليه كانت شبه جماعية . وعاد الكولونيل سواين من بريطانيا لكي يستعد لقيادة الحملة الثانية .

ولقد وصل الكولونيل سواين إلى براو فى شهر فبراير ١٩٠١ ، واقترح تجنيد ما يقرب من الفى جندى جديد ووحدة من الهجانة ، وخاصة أمام تزايد أعداد المجاهدين. وأخذت الحملة البريطانية الثانية تزحف شرقا لمواجهة المجاهدين، بعد أن كان المولا قد إنسحب صوب إربجو ، التى تبعد مسيرة يوم إلى الشمال من مدق . وعبر سواين إقليم الهود ، ولكن سرعان ما علم بأن المجدمدين قد إستولوا على قافله من الجمال كانت آتية بالتموين صوب براو يوم ١١ يونيو ، الأمر الذى دفع الكولونيل سواين إلى الإنتظار بضعة أشهر . ثم بدأ تقدم البريطانيون من جديد يوم ٣ أكتوبر ، ولم تسمع بربرة بأى أخبار عن هذه الحمله حتى وصول الأنباء بوقوع معركة عنيفة عند أريجو ، وإضطرار البريطانين إلى الإنسحاب السريع .

وكانت القوى البريطانية قد سارت فى وادى أريجو ، ودخلت فى إحدى الغابات ، دون أن تعلم بأن قوات المجاهدين كانت قريبة منها . وفى صبحية يوم ٦ ، وبعد أن بدأت الحملة إستئناف سيرها فى الصباح الباكر ، فوجئت بوجود المجاهدين أمامها ، وعلى بعد يقل عن ميلاين . وكانت واجهة الحملة قوية ، ويزيد عدد رجالها عن ١٫٢٥٠ جندى ، وكانت المؤخرة تضم ما يتراوح ٥٫٠٠٠ و٦٫٠٠٠ جمل . وبدأت المعركة . وحين أعتقد البريطانيون أنهم كسبوا المعركه ، فوجئوا بهجمة قويه من المجاهدين على ميمنتهم . وفقد البريطانيون عدداً من المدافع الرشاشة ، الأمر الذى قلل من كفائتهم القتالية . كما دخل المجاهدون بين جمال الحملة ، وإستولوا على ما يزيد على نصفها . وكان عدد من المجاهدين متمركزين فى حفر أعدوها قبل المعركة ، وعملت بفاعلية كبيرة أثناء المعركة . وظلت صفوف المجاهدين تتوالى فى هجماتها على البريطانيين ، وهم يكبرون ، الأمر الذى أثر إلى حد بعيد على قوات المجندين التي تعمل مع البريطانيين .

ولقد ذكر البريطانيون أن المجاهدين فقدوا مايقرب من ١٥٠ قتيل و ٢٠٠ جريح ، ولكنهم أعترفوا بعد ذلك بأن موقعه أريمو كانت كارثه للقوات البريطانية، ولهيبة بريطانيا فى بلاد الصومال .

ولقد حاول البريطانيون أن يغطوا إنسحابهم، وهم عائدون ومعهم الجرحى. وبعد أن تم تبادل البرقيات بشأن هذه الموقعة ، تقرر سحب الحملة الثانية ، والبدء فى العمل من أجل أعداد حملة ثالثة .

٣ ـ انشاء الطابور المتنقل :

ولقد شعرت بريطانيا بصعوبة الموقف فى الصومال مع زيادة إنتصارات المولا محمد بن عبدالله حسن ، ومع عجز القوات البريطانية على التعامل معه . ولم يكن أمام هذه القوات هدفا معينا يمكنها أن تهاجم نية المجاهدين ، بل كان عليها أن تتبعه ، حتى تتمكن من منازلته ، وقد لاتكون هى التى إختارت أرض المعركة . وكانت بلاد الصومال شاسعة ، ومن الصعب السيطرة عليها ، وأصعب من ذلك أمر العثور على القوات المجاهدين فيها . وكان على السلطات البريطانية أن تحافظ على الخط الممتد من ساحل البحر إلى حدود المحمية البريطانية ، وتحاول ضمان أمن القوافل هناك وتنتظر تطور الأحداث حتى تتمكن من القيام بالهجوم ، وهى سياسة سلبية وضعيفة ، وإما أن تقوم ، بموافقة ايطاليا، بإختيار أحد الموانى الواقعة فى منطقة النفوذ الإيطالى ، كقاعدة للطابور الثانى الذى سيعمل مع الحملة الأولى التى تخرج من بربرة . وفى هذه الحالة الأخيرة كان من الضرورى إقامة سلسلة من المراكز عبر القرن الأفريقى .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية يوم ٨ أغسطس ١٩٠٢ على هذه السياسة ، وكتب اللورد لانسدون إلى وزير الخارجية الإيطالية شار حانيات الحكومة

البريطانيه بالنسبة لتنظيم حملة صغيرة من الساحل الشرقى للمحمية الإيطالية ، لمهاجمة المجاهدين من ناحيتين . وطلب إليه التصريح المبدئى لإنزال بضعة مئات من الجنود على ساحل إليج ، كمجرد عملية خاصة بالتسهيلات ، وللحصول على معلومات . الأمر الذى يسبق القرار النهائى بإرسال حملة ، وتقديم طلب رسمى للحكومة الايطالية فى هذا الوقت بهذا الخصوص. ولكن الحكومة الإيطالية أعلنت شكوكها فى إمكانية نجاح إنزال القوات إلى إليج، وعدم فاعلية هذه الاجزاء أمام تزايد إنتشار الثورة فى بلاد الصومال . وكانت الحكومة الإيطالية تفكر فى مسألة تزايد أعداد الأسلحةفى أيدى المجاهدين ، ولكنها كانت تعقد أملاكبيراعلى إنتشار الهدوء فى إقليم البنادر ، والذى لم تظهر فيه الثورة حتى الآن . ولذلك فإنها إقترحت عقد مؤتمر فى روما فى شهر سبتمبر للتشاور فى الأمر ، وفى دراسة المقترحات البريطانية الخاصة بالقضاء على ثورة المجاهدين ، وفى علاقته فى نفس الوقت بالمصالح الإيطالية فى بلاد الصومال . وذكرت الحكومة الإيطالية أنه لم تثبت إدانة سكان بندر زيادة وبندر قاسم فى عملية تهريب الأسلحة ، كما أن قبائل الميجرتين كانت تشكو من الأضرار التى نزلت بهم نتيجة لحملة الكولونيل سواين الأخيرة .

ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد ، وخصوصا بعد أن وصلتها أنباء كارثة إديجو يوم ١٧ أكتوبر ، وأحدث على رأيها فى أن أمر تسهيل العمليات العسكرية التى تقوم بها فى الصومال يحتاج إلى إنزال قوة على الساحل الشرقى فى إليج أو أوبيا وأو غيرها من المواقع . وأصرت على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمصالح الدولتين فيما يتعلق بالقضاء النهائى على حركة المجاهدين ، ومد الهدوء إلى المناطق الخاضعة للحماية الإيطالية ، وهى التى تجاور المحمية البريطانية . وإقترحت إرسال سفينة حربية بريطانية صغيرة لهذا الساحل ، وذلك لدراسة

امكانيات النزول هناك ، والحصول على المعلومات التى ستفيد القوات البريطانية وتضع أسس التعاون المقبل بين الحكومتين .

وأمام هذا الموقف الدقيق ، وافقت الحكومة الإيطالية على إرسال إحدى سفن الأسطول الإيطالى لصحبة السفينة البريطانية عند زيارتها لهذا الساحل . وعلقت أمر إنزال القوات البريطانية إلى مرحلة قادمة ، وبعد أن يتم إتفاق الدولتين على هذا الموضوع .

وفى هذا الوقت كانت بريطانيا قد تأكدت من أن التخطيط للعمليات الجديدة فى بلاد الصومال كان يفوق إمكانات الكولونيل سواين ، ونوعية الجنود الموجودة معه . وأخذت الحكومة فى إعادة دراسة تنظيم العمليات فى بلاد الصومال ، ولمواجهة عملية إنتشار الثورة ، وعدم إمكانية لاعتماد على المجندين الصوماليين بعد ذلك . وترددت الحكومة البريطانية تسريح الكثير من المجندين الصوماليين ، ونزع سلاح الباقين ، وإستقدام قوات من الهند ، ومن السودان ، ومن أوغندا ، ومن شرق أفريقيا لإنشاء قوات جديدة تتمكن من القيام بالعمليات فى الصومال ، وفى يوم ٤ أكتوبر ١٩٠٢ تم تعين الجنرالماننج لقيادة هذه القوات ، وإستدعى الكولونيل سواين إلى لندن ، بدعوى التشاور معه ، ثم إرسل إلى جهة أخرى ، وفى هذا الوقت تغير الشكل العام لميناء بربرة . فلقد زاد عدد السفن الرأسية أمام الساحل ، وبخاصة السفن التجارية الخاصة بالنقل ، والسفن الحربية البريطانية ؛ وقل إلى حد كبير ورود وسفر السفن الصغيرة الخاصة بالأهالى ، والتى كانت تعمل فى التجارة بين ساحل الصومال البريطانى ، وعدن وغيرها من الموانى . وزادت كميات التموين التى إنزلت إلى الساحل ، وكذلك عدد القوات البريطانية ، وزاد عدد الصبية من الأهالى الذين يبيعون

الحليب وبعض مايلزم جنود الحملة ، أنها ضرورات الحرب ، التى غيرت الكثير من شكل الميناء .

وكانت سيطرت المجاهدين على الاقليم الداخلى قد أسهمت إلى حد كبير فى تغيير الحياة الإقتصادية ، والمظهر الخارجى للحياة الإجتماعية ، عند السكان الذين يعيشون على الساحل ، وأصبحت هناك جماعات من الفقراء تتجول حول الجنود ؛ وكانت فرصة لرجال بعثات التنصير كى يدعوا أهميتهم فى المشاركة فى تقليل معاناة الأهالى ، بعمليات البر والإحسان . ولكنها كانت الحرب ، وبين نظامين مختلفين .

وبمجرد وصول الجنرال مانتج ، أخذ فى اعداد طابور متنقل ومتحرك ، وقام بإختيار الضباط بنفسه ، كما أشرف على عمليات تدريب الجنود . وكان هذا الطابور متزودا بوحدات من المدفعية الخاصة بالميدان ، والمدفعية المحمولة ، على ظهور الجمال والبغال ، وكذلك المدفعية السريعة الطلقات ، أو المدافع الرشاشة .

وبدأ المجندون فى اعداد بعض الطرق وتوسيعها ، من بربرة صوب الداخل ، تسهيلا لعمليات النقل ، وسير القوافل . وكان هذا الطابور مستعد للتحرك فى أى وقت تصدر إليه التعليمات بذلك ، ووافقت الحكومة الإيطالية على استخدام الحملة البريطانية لسواحل أوبيا ، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تأمل فى مشاركة منليك بحملة ثالثة ، الأمر الذى يسهل العمليات ضد الأنصار .

ولقد عمل هذا الطابور المتحرك على الخروج من بربرة إلى شيخ ، وبعد ذلك من شيخ إلى جاريرو ، التى أصبحت قاعدة عمليات متقدمة بالنسبة للحملة ثم أصبحت مركزا لقيادة الطابور المتحرك . ولقد تمكن هذا الطابور بعد ذلك من إنقاذ قرية بهوتلة ، ثم عاد بعد ذلك إلى بربره .

٤ - التسهيلات للبريطانيين في أوبيا :

بعد دراسة السفينتين الحربيتين الإيطالية والبريطانية لسواحل الصومال ، إختمرت الفكرة عند الحكومة البريطانية لإرسال حملة إلى أوبيا ، تنزل على الساحل ، وتتجه غربا صوب الداخل ، وتنشىء لها قاعدة فى مدق ، حتى يتم الاتصال بين ساحل المحيط الهندى وبربرة عن طريق هذه القاعدة الأخيرة . وإقترحت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك تدعيم موقف السلطان يوسف على ، وتزويده بكمية من الأسلحة والذخائر حتى يتمكن من معاونتهم ضد المولا وكان عقد إجتماع فى روما بين المختصين البريطانيين زملاءهم الإيطاليين يمثل ضرورة لوضع النقاط على الحروف .

ولقد بدأت هذه الاجتماعات إبتداء من يوم ٩ ديسمبر ١٩٠٢ . وظهر فيها خطورة تزايد قوة المجاهدين فى الصومال ، فى ظهر المحمية الإيطالية ، وعلى الصومال البريطانى ، وكذلك على محمية شرق إفريقية البريطانيون أنهم سوف يأخذون موقف الدفاع داخل حدود محميتهم ، ويتركوا المولا حرا فى مد سلطته إلى الداخل ، أى فى منطقة النفوذ الإيطالى ؛ وأنهم من جانب آخر يرون أن أمر إرسال طابور قوى من مدق إلى أوبيا أمر أساسى فى حالة التفكير فى توجيه ضربة قوية للمجاهدين . وكانت مدق احدى القواعد الرئيسية للمجاهدين ، يحصلون منها على مايلزمهم من بها ئم ومواد تموين .

وفى يوم ١٦ ديسمبر إقترح البريطانيون تقديم تسهيلات لهم فى أوبيا . وتم الإتفاق على ترك قائد القوة التى تنزل فى أوبيا حرا فى أخذ قراراته طبقاً للحالة التى توجد أمامة ، على أن يعمل على منع المولا من التوغل صوب الجنوب . وهى أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة بالنسبة للجانبين . وكانت أساسا لموافقة الحكومة الإيطالية على نزول القوة البريطانية فى أوبيا ، حتى تحتفظ بالعمليات

الحربية ، وبمنطقة نفوذ المولا بعيدا عن أقليم وادى نهر شبيلى ، خاصة وأن وصولة إلى هذه المنطقة الأخيره كان يهدد مناطق جوبا ، كما يهدد شرق أفريقية البريطانية .

ووافقت الحكومة البريطانية على أن يقوم أحد الضباط البريطانيين بمصاحبة القوة التى ستسير من أوبيا صوب مدق ، حتى يعمل على تنظيم إدارة محلية هناك قد يعهد بها إلى السلطان يوسف على . وأرسلت هذه البيانات إلى الجنرال ماننج للبدء فى تنفيذها ، فى الوقت الذى كانت تأمل فيه الحكومة البريطانية فى أن تقوم قوة حبشية بإحتلال منطقة حدود أثيوبيا الشرقية ، حتى تتمكن من منع المولا من مواصلة زحفه نحو الغرب . كما تم إرسال التعليمات للتجميع مجموعة من القوات الهندية ، وقوات جنوب إفريقية اللازمة لصومال ؛ وأرسلت التعليمات كذلك إلى القائم بالأعمال البريطانى فى أديس أبابا كى يطلب تعاون الإمبراطور منليك فى هذه العملية الحربية . وكانت هذه الترتيبات الإعدادات تمثل الحملة الثالثة ضد مجاهدى الصومال .

وفى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ١٩٠٢ ، بدأ الإعداد فى بربرة من أجل إرسال الحملة إلى أوبيا . وكان عدد جنودها يضرب من ٧٥٠ مقاتل ، حملتهم السفينه حيدرى صوب أوبيا ، وفتش عليهم الجنرال ماننج قبل سفرهم . وكان عليهم لمجرد وصولهم إعداد قاعدة لإستقبال ٥٠٠ر١ جندى جديد يأتون من الهند . ولم تكن هناك لانشات تسمح بعمليات الإنزال فى أوبيا ، وخاصة انزال البهائم والمعدات ، والتموين . كما لم يكن هناك أى ميناء ، ولذلك فإن عملية النزول إلى الساحل كانت صعبة للغاية . كما كانت منطقة أوبيا منطقة جرداء ، تحيط بها الرمال والكثبان . وكان من الضرورى على المياه هناك قبل إستخدامها . وسرعان ماظهر أن هذه الحملة تحتاج إلى اعداد أخرى من حيوانات النقل أكثر مما أحضرت

معا ، وكان على قائدها أن يقوم بشراءها من الأهالى .

وكانت أوبيا خاضعة للسلطان يوسف على الذى كان يسيطر على الساحل فيما بين قرية ألولا ورأسى عسير . وكان هذا السلطان مسالما ، ويعمل فى التجارة . وكان قد بدأ حياته ملاحاً على السفن العربية الصغيرة ، وكون لنفسه ثروة ضخمة. ويقال أنه وجد صندوق خزنة السفينة ميكونيج التى تحطمت قرب ساحلة ، الأمر الذى زاد من ثروته وجعله يسيطر على الساحل بأكمله حتى مصب نهر الجوبا .

ومن ناحية أخرى لم تكن الحكومة الإيطالية تمارس على سلطان أوبيا ، ولا على سلطان الميجرتين سيطرة كبيرة ، وكانت تدفع لكل منها مبلغ ١٫٨٠٠ ريال فى العام كمعونة ، وذلك عن طريق القنصل البريطانى فى عدن .

وعلى أى حال ، فلقد وصل الجنرال مانىج بنفسه إلى أوبيا يوم ٣ يناير ١٩٠٣ ، وأشرف بنفسه على بقية عملية انزال المهات إلى الساحل .

وفى النصف الثانى من شهر فبراير بدأت هذه القوة البريطانية الموجودة فى أوبيا تتحرك صوب الداخل ، وذلك فى نفس الوقت الذى صدرت فية الأوامر للطابور المتنقل ، بأن يتحرك كذلك ، حتى يتقابلا فى منتصف الطريق . وكانت عملية إستطلاع ، وإن كانت قد وقعت أثناءها بعض الإشتباكات البسيطة مع بعض الأهالى . ووصلت القوات البريطانية من هذا الطريق إلى جالكايو ، بعد مسيرة ١٢ يوما ، قطعت فيها ١٥٩ ميلا .

واعتقدت القوات البريطانية بوجود قوات المجاهدين قريبا منها ، فأسرع الجنرال مانىج بإرسال طابور متحرك صوب المكان الذى اعتقدوا وجود المجاهدين فيه ، قرب بوهوتل . وعسكر الجنرال مانىج فى الموقع التالى ، وأخذ فى إستكشاف المنطقة . ولكن سرعان ماجاءت الانباء من الاحباش بأن قوات

المجاهدين كانت تتقدم صول وال وال ، على بعد ٧٠ ميلا إلى الشمال الغربى من هـذا الموقع . وعلى أى حال فإن وصول الجنرال مانبج إلى موقـع بالادى كان إحدى مراحل هذه العمليات ، الخاصة بالحملة الثالثة ضد مجاهدى الصومال .

وهكذا تركت قوات المولا منطقة مدن ، وسارت صوب وال وال . وتقدم طابور البريطانيين من جالادى فى بداية شهر ابريل ، وعبر منطقة غابات ، وأقام بعض المواقع أثناء تقدمه . وكانت الغابات تعوق تقدم القوات ، خاصة وأن بعض المناوشات وقعت فيها . ثم حاول القائد البريطانى أن ينسحب خارج الغابة ، ويقيم إحدى الزرائب قرب جانبورد ، ولكن سرعان ما إصطدم بثلاث مائه من الرماة الصوماليين ثم وقع الإشتباك مع القوة الرئيسية للمجاهدين ، والتى كان عدد رجالها يقرب من ألفى فارس ، وعشرة الآف مجاهد . وهجم المجاهدون وهم يكبرون ، وكانت ملحمة ، وكانت كارثة للطابور البريطانى . وقتل فيها القائد الثانى للطابور وعدد كبير من الضباط ، وعدد ضخم من الجنود .

أما طوبور الكونيل كوبه ، فإنه تقدم للبحث عن طابور بوهوتل ، وسار صوب دانوت . ولكنه إصطدم بعد ذلك بقوات من المجاهدين ، ووقعت موقعة عند دار عطوله ، إنسحبت بعدها قوات المجاهدين ، بعد أن كانت الخسائر فادحة عند الطرفين .

ولم يبق من هذه الحملة الثالثة سوى القوة الأثيوبية . وكانت هذه المرة تبلغ ٥٠٠٠ رجل ، ومجهزة بالأسلحة الحديثة . وكان الإمبراطور منليك قد إختار رجال هذه القوة بنفسه . وبدأت فى الزحف عبر إقليم الأوجادين ، وفى إتجاة نهر شبيلى ، حيث إشتبكت يوم ٤ أبريل ١٩٠٣ مع مجموعة من المجاهدين ، وسقط القتلى من الجانبين . ثم إضطرت هذه القوة الإثيوبية إلى العودة إلى هرر ، نتيجة

لنقص المياه ، دون أن تبلغ البريطانيين بعملية الإنسحاب ، ولا بخط سيرهم . وفى الشهر التالى ، تم تخريب خط التلغراف الذى كان يمر فى هذه المنطقة ، وتمكن المولا من أن يعبر بقواته وأتباعه دون أن يتمكن أحد من تتبعه .

وهكذا ظهرت ضرورة سحب الحملة البريطانية ، وتجهيز حملة رابعة ، على نطاق أكبر ، تحت قيادة الجنرال السير تشارلز إيجرتون ، خاصة وأن المجاهدين كانوا يعبرون منطقة الهود بأعداد كبيرة، للإنضمام الى قوات محمد بن عبد الله حسن .

٥ - الحملة الرابعة :

بعد تعيين الجنرال السير تشارلز إيجرتون للقيادة مباشرة ، بدأت الإمدادات تصل من الهند ، عن طريق عدن . وكان على القائد العام أن يبلغ إنجلترا مباشرة عن الأوضاع العسكرية والسياسية الموجودة فى بلاد الصومال. ولقد أفهمته الحكومة البريطانية أن القوات الأثيوبية كانت تعيش على الأقاليم التى تمر فيها ، ونصحته بعدم السماح لها بالدخول فى أراضى الصومال البريطانى .

وكانت الأنباء قد وصلت فى ذلك الوقت بأن المولا محمد بن عبد الله حسن كان موجودا فى وادى نوجل ، يرتب قواته ، ويعمل على تزويدها بالأسلحة والذخائر ، من الموانى الشمالية الصغيرة فى منطقة الصومال الإيطالى . وكانت أمام الجنرال البريطانى خطتان : الأولى تقوم على أساس مهاجمة المولا فى وادى نوجل ، وكانت هذه العملية تتطلب تعاونا أكثر من جانب الإيطاليين ، لجعل حمايتهم على أراضيهم أكثر فاعلية ، وتتطلب معاونة القوات الإثيوبية بالتموين وبكل ما يلزمها ، حتى تقوم بدور فعال فى المعركة ؛ وكانت الخطة الثانية تقوم على أساس طرد المولا والمجاهدين خارج حدود المحمية البريطانية ، وفى هذه الحالة لا تحتاج بريطانيا لمعاونة الإيطاليين ، ولا الأحباش .

وفى منتصف شهر يوليو، دخلت الحكومة البريطانية فى مفاوضات مع منليك من أجل إعداد حملة ثانية، بشروط مختلفة عن حملتة السابقة، وتكفلت فيها الحكومة البريطانية بدفع نفقات الحملة، وكل ما يلزمها من معدات كما أرسلت بريطانيا بعض الضباط لمصاحبة هذا الجيش الإثيوبى . وزادت أعداد القوات البريطانية فى الصومال إلى ٦،٠٠٠ كما زادت أعداد الجمال التى تستخدم فى النقل . وتم الإتفاق على تنفيذ العملية الخاصة بضرورة الوصول إلى وادى نوجل، على أن تقوم وحدات البحرية البريطانية، والبحرية الإيطالية، بإعطاء كل معونة ممكنة أمام أوبيا . وقام الجنرال إيجرتون بتقسيم القوات الخاضعة له إلى لواءين، الأول فى براو، والثانى فى قرية شيخ .

ولقد بدأ التحرك يوم ١١ نوفمبر. وكانت هذه الحملة الرابعة تتميزعلى الحملات السابقة من حيث التنظيم والتجهيز وإدارة العمليات . وقرب نهاية شهر ديسمبر، علمت القوات البريطانية بوجود الملا مع رجاله عند جيدبالى ؛ فأسرع الجنرال إيجرتون فى أوائل يناير ١٩٠٤ بإصدار أوامره لوحداته بالإستعداد للمعركة . وفى يوم ١٠ يناير، بدأت عملية الزحف الأخيرة، وبدأت المعركة . وتميزت هذه المعركة باعتماد البريطانيين إلى حد كبير على مدفعية الجبال، الأمر الذى أثر تأثيراً كبيرا على المجاهدين . ولقد أبدى كل من الفرسان والمشاة شجاعة كبيرة، حتى إبتعد المجاهدون عن مدى طلقات البريطانيين . وفى الوقت الذى إستعد فيه البريطانيون للإنسحاب، ظهرت أعداد ضخمة من الخيول،التى تقدمت صوب ميمنة البريطانيين ؛ وكانت وراءها أعداد ضخمة من المجاهدين ؛ وتم الإشتباك من جديد . وكان المجاهدون يلقون بأنفسهم على النيران، رغم أنهم لا يتسلحون إلا بالسيوف والحراب . وإنتهت المعركة، دون أن تكون حاسمة، وبعد سقوط الكثيرين من القتلى والجرحى من الجانبين .

وبعد هذه العملية كتب الجنرال إيجرتون إلى الملا يطلب إليه تسليم مدفعى

المكسيم ، وكذلك الألف وخمسائه بندقية ، ويعده نظير ذلك بعدم التعرض له من جديد ، بل ويتركه يختار محل إقامة مناسب له ولأسرته . وإقتصر هدف القوات البريطانية بعد ذلك على دفع الملا ورجاله خارج حدود المحمية البريطانية .

ولقد وقعت عمليات حربية بسيطة بعد ذلك ، ومناوشات ، كما أرسلت بعض القوات البريطانية إلى موقع إليج ، ووقفت السفن الحربية البريطانية أمام الساحل . ولقد قامت هذه القوات بتطهير قرية إليج ، وتحصينها ، حتى لا تقع فى أيدى المجاهدين .

وفى ذلك الوقت ، وصلت برقية إلى السير تشارلز إيجرتون ، فى يوم ١٢ أبريل ١٩٠٤ ، بوقف العمليات الحربية وبتوزيع القوات المحاربة ، وبعودة الإدارة المدنية إلى حيث كانت فى المحمية البريطانية .

ولقد أثبتت هذه الحملات الأربع أن بريطانيا لم تتمكن من الوصول إلى أية نتائج عملية، رغم تكاليف هذه الحملات ، وخسائرها الكبيرة فى الأرواح والمعدات. ولقد ألقى البعض اللوم بالنسبة للوصول إلى هذه النتائج على الغير ، وذكر أنه كان من اللازم تعاون كل من إيطاليا وإثيوبيا ، تعاونا كاملا مع البريطانيين فى هذه العمليات. وأظهر البعض الآخر حكمة أكثر، وقارنوا بين الصومال وبين السودان، وذكروا أن الحملات المتتالية ضد السودان فى أوائل عهد المهديين ، أدت إلى زيادة حماس الأنصار، وأن الأمر كان يحتاج إلى ترك السودان لعدة سنوات ، حتى تقل حرارة هذه النيران ، ويمكن للقوات البريطانية إستعادة الإقليم ؛ وفسروا بذلك عملية وقف الحملة البريطانية الرابعة على الصومال ، إستناداً إلى إتخاذ نفس السياسة. ولكن هذا التبرير لا يجد ما يؤيده فى الوثائق الرسمية . ولا فى تصريحات رجال الدولة المسئولين ، سواء أمام مجلس العموم البريطانى ، أو البرلمان الفرنسى ،

أو أمام مجلس النواب فى روما . وهكذا يظل هذا التبرير مجرد تبرير، ولا أكثر من ذلك .والمهم أنه مع بدء عملية الجهاد فى الصومال،ومع إرسال أربع حملات عسكرية ضد المجاهدين ،فشلت هذه المجهودات الإستعمارية كلها فى توجيه ضربة قوية للصوماليين ، كما فشلت فى الإبقاء على مواقع لها داخل الإقليم ، واضطرت إلى الإنسحاب صوب المدن والموانى والقرى الساحلية ، حتى تكون فى حماية مدفعية الأسطول . أما الداخل ، فقد أصبح بأكمله لا يعترف إلا بطريقة الحياة الجديدة ، طريقة الجهاد ، ومنع الأجانب والمستعمرين من الوصول إليها .

الفصل الثلاثون

مواقف الدول الاستعمارية

إختلفت مواقف الدول الإستعمارية من حركة الجهاد التى قام بها المولا محمد بن عبد الله حسن، من دولة لأخرى . وكانت بريطانيا قد قامت بإرسال أربع حملات عسكرية صوب الداخل ضد المجاهدين، فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٠٠و١٩٠٤؛ وإنتهت إلى وقف العمليات داخل أراضى الصومال ؛ أما إيطاليا فقد كان لها موقفا من العمليات العسكرية التى قامت بها بريطانيا ، ورغم تقديمها للتسهيلات للبريطانيين،فإنها لم تدخل فى عمليات عسكرية ضد المجاهدين فى هذه الفترة الزمنية، وقامت بعدها بعقد إتفاقية مع المولا فى عام ١٩٠٥ . وإذا كانت فرنسا لم تشارك حتى الآن فى العمليات العسكرية ، إلا أن مصالحها فى إثيوبيا جعلتها تتفق فى العام التالى مع الإنجليز والإيطاليين بشأن الحبشة .وكانت إيطاليا تفكر فى ذلك الوقت فى بدء إستغلال وإستعمار منطقة الصومال الإيطالى ، وحتى بريطانيا رأت ، فى عام ١٩٠٨ ، ضرورة الإنسحاب من الداخل ، وبشكل يترك داخلية الإقليم بأكمله لسلطة أهاليه .

١ - إيطاليا والحملات البريطانية ضد المولا : -

فى الوقت الذى إتصلت فيه بريطانيا العظمى بإيطاليا ، فى عام ١٩٠٣،لإرسال قوة بريطانية صغيرة إلى إحدى نقط ساحل الصومال الإيطالى ، كان الرأى العام فى إيطاليا يعارض مثل هذا المشروع . وكانت إيطاليا تخشى من ناحية على موانيها التى حصلت عليها بالإيجار من الشركة البريطانية لشرق إفريقية ، ولم تكن هذه الشركة قد بدأت فى إدارة هذه الموانى بشكل فعال ؛ كما كانت تخشى من أن تجبرها

هذه العملية على التعرض لمواقف عدائية من جانب الأهالى، وبنوع أدق من جانب المجاهدين الصوماليين . كما أن وجود قوة بريطانية فى أحد الموانى التابعة لإيطاليا، كان يظهر إيطاليا على أنها دولة من الدرجة الثانية ، وأن بريطانيا هى الدولة التى تفرض كلمتها وسياستها بالقوة العسكرية . هذا علاوة على أن أى إتخاذ لسياسة نشطة فى الصومال الإيطالى كانت ستكلف إيطاليا الكثير من النفقات ، وهى فى أزمة مالية .

وفى المناقشات التى دارت حول ميزانية وزارة الخارجية ، فى مجلس الشيوخ فى روما ، أثيرت مسألة العلاقات بين إيطاليا وأنجلترا ، بالنسبة للحملة البريطانية ضد الملا ؛ وإتهمت الحكومة الإيطالية بأنها لم تقدم معونة كافية للبريطانيين . ولقد كان من السهل على السفيور تيتونى أن يجيب على ذلك ، الأمر الذى قام به أمام مجلس النواب ، فى جلسة ١٤ مارس ١٩٠٤ .

وكان النائب كيسى قد إتهم الحكومة من جانب آخر بأنها مستسلمة لإنجلترا. والواقع أن الحدود بين الصومال البريطانى والصومال الإيطالى لم تكن قد رسمت على الأرض نفسها ؛ وكانت قد ذكرت فقط فى بروتوكول ٥ مايو ١٨٩٤ ، مع خطوط الطول وخطوط العرض . وخط الحدود هذا كان يقسم وادى نوجل إلى قسمين ؛ وفى القسم الثانى منه كان يقيم الملا ، الذى كان يقوم بعملياته الحربية فى بعض الأحيان فى الجانب البريطانى من الوادى ، وفى أحيان أخرى فى الجانب الإيطالى . وإذا كانت انجلترا ، فى عملياتها ضد الملا ، قد إحترفت تماماً هذا الخط الوهمى المرسوم بين أملاك الدولتين الأوربيتين، فأن عملياتها كانت ستفشل.

ولذلك فأن واجب الإيطاليين كان يتمثل، وبدون ربط أنفسهم بالحرب التى يقوم بها الانجليز (ولم يقوموا بذلك أبداً) فى إعطاء الإنجليز كل التسهيلات التى كانت تسمح بمنع الملا من أن يستخدم الإقليم الايطالى كقاعدة لعملياته . وذكر

وزير الخارجية الإيطالية أن هذا كان هو واجب الصداقه ، وأنه كان واجباً شعر به الإيطاليون الذين لا يمكنهم إتخاذ مواقف غير ودية تجاه إنجلترا فى إفريقية ، وينتظرون من بريطانيا أن تقوم حيالهم بنفس الشىء فى أوربا . وأشار إلى أن هذه المشكلة كانت على درجة كبيرة من التعقيد،ولا يمكن معالجتها بشكل منفصل ، فى إفريقية من جانب ، وفى أوربا من جانب آخر .

ولم تكن إيطاليا راضيه عن الطريقه التى كانت تسير بها العمليات العسكريةفى بلاد الصومال، خاصةوأن الأخبار كانت تصل إلى الحكومة الايطالية ، التى كانت عندها أنباء محددة ، نتيجة لوجود أحد الضباط الإيطاليين فى القيادة البريطانية هناك ، وإرساله الأنباء إلى روما .

وفى الوقت الذى كانت الحكومةالايطالية تأمل فيه فىأن تصل الحملةالعسكرية ضد الملا إلى نتيجة مرضية فى وقت قريب ، كانت غير راضية عن الأوضاع الموجودة فى الصومال الإيطالى : « فى هذه المنطقة ، لدينا محمية ظلت إسمية ،ولقد إقتصرنا على دفع سنوية لسلطانى أوبيا والميجرتين ، وعلى إرسال بعض السفن الحربية لكى تقوم ببعض عمليات الردع » .

وإذا ما كانت إيطاليا ترغب فى القيام بأى إجراء ضد ثورة الأهالى ، فأنها ستكون مضطرة إلى إرسال إحدى الحملات العسكرية ، التى تثير قلق الجميع . ولقد أكد تيتونى أن إيطاليا لم تقم بأى شىء من ذلك ، ولم ترسل أى جندى ، وأنه إذا كانت السفن الحربية تقوم بداوريات أمام ساحل الصومال ، فأن ذلك لم يكن من أجل إستهلاك الفحم فقط ، ولكن للوفاء بتعهدات إيطاليا الدولية،مثل منع تجارة الرقيق ، وتهريب الأسلحة والذخائر .

وكانت إنجلترا قد إعترفت ، وعلى لسان لورد لانسدون نفسة ، وزير الخارجية البريطانى ، بتأييد إيطاليا لها ، وذلك فى تصريح فى مجلس اللوردات ،

وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت قد دخلت فى مفاوضات مع بريطانيا من أجل تقرير بعض المسائل الحيوية بالنسبة لممتلكاتها فى البنادر، وبالنسبة لمسألة ميناء قسمايو. وكانت إيطاليا ترغب فى إنشاء محطة لها، للفحم ولتموين السفن، فى هذه المدينة، وداخل مصب نهر جوبا. وكان هناك إتجاه فى الرأى فى إيطاليا يخشى من أن يؤدى ضغط البريطانيين على المولا إلى أن يترك الإقليم الموجود فيه ويتحول إلى إقليم البنادر. ولكن وزير الخارجية الإيطالية كان يرى أن هذا الخوف ليس له مبرر: فالإنجليز كانوا قد تفاهموا مع الايطاليين فى وقت تقرير العون الذى يقدمه الإيطاليون للأنجليز، فى وقت حملتهم ضد المولا، وتعهدوا بالقيام بعملياتهم بشكل يمنع المولا من الوصول إلى الجنوب، وفى حدود الممكن. كما أن قواعد المولا كانت موجودة فى وادى نوجل، الذى يوجد فيه أنصاره، ويتراجع إليه، ومن الصعب إخراجه منه. ولم يكن من المتوقع أن يتخلى عن أنصاره ويتخلى عن قاعدته، ويذهب إلى إقليم مثل البنادر، البعيد عن مركز سلطته، والذى يصبح فيه لا يدرى بما قد ينزل به.

أما فيما يتعلق بمد سلطة الإيطاليين صوب الداخل، فلم تكن هناك وسيلة أمام الحكومة الإيطالية سوى الإختيار بين طريقتين: العمل العسكرى لفرض إرادتها وسلطتها على القبائل الموجودة فى الداخل، ولم يكن أنصار هذا الاتجاه يمثلون سوى أقلية بسيطة فى البرلمان والرأى العام؛ والطريقة الثانية كانت تتمثل فى طريقة الإقناع والمفاوضات الودية مع الأهالى، وهى الطريقة التى سارت عليها إيطاليا.

وكانت الحكومة الإيطالية ترى أهمية مستعمرات البنادر بالنسبة للمستقبل، وبخاصة مع خصوبة الاقليم الذى يشتمل على السهول الواقعة بين نهر شبيلى وبين الجوبا، والذى كانت تزرع فيه محصولات كثيرة، تصل إلى ثلاث محصولات فى العام، ويمكن فيه زراعة القطن والمنتجات الزراعية الأخرى. ولكن الإهتمام

بالتنمية الإقتصادية ، و بعملية توطين الإيطاليين، كان يحتاج قبل كل شيء إلى أمن المناطق ، والوصول إلى تفاهم مع القبائل الموجودة فى الداخل .

وكان على الحكومة أن تعنى بتنظيم فرقة العسكر ، وتجهيزهم ، حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم ، ومن حماية القوافل . وكان الإيطاليين قد إستخدموا بعض العسكر من إريتريا فى الصومال ، ولكنهم لم يتوسعوا فى هذه التجربة .

وكانت هناك مخاوف بشأن أخذ الحكومة الإيطالية الادارة المباشرة لساحل البنادر ، من الشركة الايطالية ، شركة فاوناردى وساحل البنادر ؛ ومن أن هذه السياسة ستجبرها على إرسال الحملات والقيام بعمليات الغزو . ولكن وزير الخارجية لم يرى فى ذلك أى خطورة،خاصة وأن منطقة عمل إيطاليا فى الصومال والبنادر كانت منطقة محدودة ، إلا فى إتجاه أثيوبيا . وأعلن أن إيطاليا كانت فى ذلك الوقت على أحسن علاقات ودية مع إثيوبيا ، وأن عليها أن تقوم ، وبكل طريقة ودية ، بتحديد خط الحدود بينهما فى منطقة ظهير البنادر . وكان يرى أن الادارة المقبلة فى إقليم البنادر ستكون إدارة مدنية ، وبدون حملات عسكرية وعمليات غزو . وفى الوقت الذى طمأن فيه وزير الخارجية الايطالية أعضاء مجلس النواب فى زعمها على أن الحكومة لن تبذر أموالها ، أكد فيه ، وبشكل واضح ، على أنه ليست لديها أية نية للتخلى عن مستعمرات البنادر .

وفى جلسة ١٤ مايو ١٩٠٤ ،فى مجلس النواب الايطالى أعلن وزير الخارجية، تيتونى ، أنه يصعب على الحكومة الايطالية أن تتخذ خطة فى بلاد الصومال مختلفة عن الخطة التى سارت عليها بريطانيا . وكان من الصعب على ايطاليا أن تقوم بإنفاقات مالية لتجهيز حملة ضد الملا ، وكذلك لكى تحتل ظهير بلاد الصومال ، لأن ذلك سيكلفها مثلما كلف انجلترا ، التى أنفقت ٦٠ مليون جنيه على هذه العمليات ،بحسب تصريحات المستر أرنولد فورستر فى مجلس العموم ، علاوة

على ما تكلفته الخزانة الهندية . ومن جانب آخر كانت النتائج التى وصلت إليها لاتتناسب مع ضخامة هذا الإتفاق .

ومع ذلك فأنه كان يصعب على إيطاليا أن ترفض لإنجلترا السماح لها بالقيام بالعمليات فى الأراضى الخاضعة لايطاليا فى أثناء حملتها ضد المولا . وكانت إيطاليا لاتمثل هذه الأقاليم . وكانت تمارس عليها حماية إسمية . وكان من حق إنجلترا فى حالة إعلان إيطاليا وقوفها على الحياد أن تطلب أنه فى حالة مرور المولا من أراضيه إلى الأراضى الايطالية ، ضرورة نزع سلاحه ، وطرد أعوانه بعيداً عن الأراضى وكانت قاعدة عمليات المولا موجودة فى وادى نوجل ، المقسم بواسطة خط الحدود الايطالية البريطانية ، والذى يترك جزءا من هذا الوادى داخل المحمية الايطالية ، وجزءاً آخر داخل المحمية البريطانية . ولم يكن فى وسع الحكومة الايطالية أن تجيب على ذلك ، مادامت لاتمثل هذا الاقليم ؛ ولذلك فإن إيطاليا قد تصرفت طبقا للالتزامات الدولية ، وطبقاً لروح التضامن والصداقة تجاه إنجلترا .

وكانت إنجلترا من جانب آخر قد عبرت عن شكرها للإيطاليين بسماحها للقوات البريطانية بالعمل داخل الأراضى التابعة لها بشروط معينة . وعبر اللورد لانسدون عن هذه المشاعر فى مجلس اللوردات ، كما عبر عنها اللورد بيرس فى مجلس العموم ، وذكر أن قرارات إيطاليا بعدم الدخول فى أية عمليات بقواتها على البر قد أبلغت فى وقتها للحكومة البريطانية ، وأن كان ذلك لم يقلل من قيمة الخدمات التى قدمتها الحكومة الايطالية لإنجلترا ، بالسماح لها بحرية العبور فى أراضيها من أجل عمليات عسكرية لم يكن من الممكن القيام بها بدون ذلك .

أما مسألة فقد الحكومة الايطالية ، نتيجة لوجود البحارة الايطاليين أمام ميناء إليج الصغير ، ومشاهدتهم عملية عسكرية لم يشاركوا فيها ، فإن ذلك كان يرجع

إلى وجود السفينة الحربية الايطالية «فولتورنو» أمام هذا الميناء مستعدة للعمل. وكانت التعليمات الصادرة إلى قائدها بشأن التعاون من البحر فى منتهى الوضوح ، وهى أن تصل إلى إليج لكى تعمل من البحر ضد الملا بكل الوسائل التى تؤدى إلى هذا الهدف .

وكانت الحكومة الايطالية ترى أنه مادامت بلاد الصومال فى حالة حرب، فلا يمكنها أن تفعل أى شيء . ومع بداية فصل الأمطار ، ووقف العمليات الحربية من جانب البريطانيين ، رأت إيطاليا إمكانية إعطاء محمياتها ، إن لم يكن حالة الأمن الكامل ، الأمر الذى لا يتوفر بدون إحتلال هذه الأراضى ، فعلى الأقل إعطائها الأحوال المرضية التى كانت موجودة فيها قبل ظهور الملا ؛ وأن تبحث مسألة الملا فى شكلها الجديد . ولذلك فأن الحكومة الايطالية قررت أن ترسل إلى بلاد الصومال أحد الموظفين المسئولين الذى يعرف هذه المناطق ولغتها ، وتكون مهمته وضع تقرير عن أحسن الوسائل لتهدئة هذه المنطقة ، ولجعل حمايتها والتى كانت دائما مجرد إسمية، حماية فعلية. وكان ذلك يسمح للحكومة بأن تقوم بعد ذلك بدراسة الإقتراحات من أجل السماح بعمليات تجارية فى بلاد الصومال ، وربما تنفيذ خطة تعيين مقيمين إيطاليين فى بندر قاسم ، وألولا ، وجاردافوى ، ورأس حافون ، والتى كان من السهل حمايتها من البحر بواسطة سفن الأسطول . وكانت التجارة مع هذه السواحل تتم عن طريق الموانى . وكان فى وسع الزوارق المسلحة أن تصل إلى أية نقطة من الساحل ، وبشكل يضمن الأمن عن طريق البحر ، ويسمح لايطاليا بمنع حركة تهريب السلاح، وبمساعدة التجارة ويجعل السلاطين المحليين يفهمون بطريقة فعالة أن وجودهم فى أيدى السلطات الايطالية ، وأن من مصلحتهم البقاء مخلصين لنظام الحماية الايطالية .

وكانت هناك نيات عند الحكومة الايطالية لبناء إحدى المنارات فى جاردافوى،

وأخرى عند أولا ، وثالثة عند رأس حافون ، وكذلك تمديد خط الملاحة البحرية الذى يصل إيطاليا بمصوع وعدن ، حتى بندر قاسم ، وألولا ، وجعل الرحلة شهرية .

وهكذا كان برنامج الحكومة الايطالية متواضعاً ، ولايكلف ميزانيات ضخمة ، ويدل على أن الحكومة لم تكن تفكر إلا فيما كان فى وسعها أن تنفذه ، بأمن وبطريقة عملية ، ودون أن تدخل فى عمليات عسكرية ضد مجاهدى الصومال .

٣ - إيطاليا وإتفاقية نوجل (١٩٠٥) :

إستعدت إيطاليا ، بعد نهاية العمليات الحربية فى الصومال ، عام ١٩٠٤ ، لكى تأخذ بنفسها أزمة الموقف فى منطقة الصومال التابعة لها ، من الشركة الأيطالية ، وتتفاهم فى نفس الوقت ، وتتفق مع مجاهدى الصومال .

ولقد إقترح وزير الخارجية الإيطالية فى جلسة مجلس النواب الايطالى ، فى ٨ أبريل ١٩٠٥ ، أمر تغيير إدارة البنادر من الشركة التى أظهرت عجزها عن إدارة المستعمرة إلى الحكومة ، التى أصبح من حقها وحدها ممارسة سلطات الدولة هناك .

وكانت إدارة الشركة قد ضعفت وفقدت كل سلطة لها ، وتركت البنادر فى حالة إهمال كامل .

وكانت اخر الإنباء التى وصلت إلى إيطاليا قد جاءت من القنصل العام الايطالى فى عدن ، وهو الذى توقف أثناء مروره حتى زنزبار ، فى موانى مقديشيو ، وبروا ، وأعلن أن الحالة كانت هادئة فيهما ، وكانت هناك بعض الإضطرابات ، حول ميركا نتجت عن عمليات محاربة تجارة الرفيق .

وكانت إيطاليا قد بدأت فى أخذ الاجراءات من أجل إعادة تنظيم العسكر ، الذين كانوا لايصلحون حتى ذلك الوقت للقيام بأية عملية مكشوفة ، وكانوا قد تعودوا على أخذ ذخائرهم ، والهرب من الميدان فى مجموعات . وعينت إيطاليا بعض الضباط الإيطاليين لتدريبهم ، ومن أجل إعدادهم للدفاع عن المستعمرة .

وأما فيما يتعلق بالتفاهم مع المولا ، فأن هذه المسألة كانت تتأثر بحالة الحرب الموجودة بين المولا وبين البريطانيين من ناحية ، وكذلك بعدائه للايطاليين ، نتيجة لتأييدهم لانجلترا . ولما كانت إيطاليا ترى أنه ليس فى وسعها أن تدفع مثل إنجلترا . نفقات حرب ، وأن ترسل عدداً كبيراً من القوات إلى هناك ، فأنها أرسلت بعثة خاصة إلى الصومال الشمالية لكى تدرس إمكانية الوصول إلى تفاهم مع المولا محمد بن عبد الله حسن .

وكلفت إيطاليا السنيور بستالوزا بهذه المهمة. ولقد تمكن من مقابلة المولا، ونجح بعد مفاوضات صعبة فى عقد إتفاقية معه بشأن السلام . وكانت إيطاليا فى هذه العملية قد سارت وهى على إتفاق تام مع إنجلترا ، التى وافقت ، فيما يخصها، على ماجاء فى هذه الاتفاقية، كما وافق عليها سلطانى أوبيا والميجرتين، اللذين كانا تحت الحماية الإيطالية . وتم التوقيع عليها بتاريخ ٥ مارس ١٩٠٥ .

وكانت شروط هذه الإتفاقية تتضمن :

الموافقة على السلم العام فى صالح إيطاليا وإنجلترا بالنسبة لكل المناطق الواقعة تحت حماية إيطاليا ؛

وتعرض أية خلافات قد تنشأ بين المولا وبين موظفى الحكومة الايطالية ، أو بين المولا وموظفى الحكومة البريطانية ، لكى تحل بواسطة لجنة مشتركة ، يرأسها مندوب إيطالى ؛

وتمتد الحماية الإيطالية على المولا ؛

ومن حق المولا أن يبنى لنفسه مقراً دائماً فى نقطة معينة من الساحل، بموافقة سلطانى أوبيما والميجرتين ، واللذان يحكمان الأراضى الداخلية الواقعه وراء ذلك ؛

وتكون هناك حرية للتجارة فى الأراضى التى يديرها المولا ؛

ويقوم المولا بمنع إستيراد الأسلحة ، والتحريم الكامل لتجارة الرقيق ؛

ويكون من حق الحكومة الايطالية أن تعين ممثلا لها فى أراضى المولا ، وتضع هناك بعض الجنود ، وتنشىء نقطة جمارك .

وكانت الحكومة الايطالية قد عملت بالنسبة لهذا التفاهم مع المولا ، بإتفاق تام مع الحكومة البريطانية ؛ ولذلك فإن الحكومة البريطانية ضمنت، من جانبها، الوفاء بالشروط الموجودة بين إيطاليا والمولا .

ولقد رأت الحكومة الايطالية أنها وصلت ، بصعوبات بسيطة ، إلى حل من أجل السلام ، ومنعت بذلك صدامات كانت قد كلفت إنجلترا الكثير من الارواح والأموال . ورأت أن عقد السلام مع المولا قوى من العلاقات الودية الموجودة بين إيطاليا وبين أنجلترا .

ولقد رأت الحكومة الايطالية فى هذه الاتفاقية أنها قد أتمت السلم مع المولا ؛ بعد أن كانت قد قامت بإستلام الإدارة المباشره للبنادر . وأنها بذلك قد وفت ببرنامجها الذى كانت قد وضعته من قبل .

وفى جلسة يوم ٩ يونيو ١٩٠٥ ، فى مجلس النواب الايطالى ، إعترض بعض النواب على هذه الاتفاقية التى عقدت مع المولا وأعتبروا أنه من الخطر جعل المولا أحد المحميين الإيطاليين ، وأنهم غير واثقين من مدى تنفيذه لبنود هذه الإتفاقية.

وكذلك كانت الحكومة الإيطالية بدون ثقة كبيرة فى تنفيذ بنودها ؛ ولكنها كانت تعقد أهمية كبيرة عليها لأنها كانت تحررها من الموقف الصعب الذى كانت تضعه فيها الحرب الدائرة بين إنجلترا وبين الموﻻ . وكانت هذه الاتفاقية تهدف فى المقام الأول بالنسبة للإيطاليين الوصول إلى الصلح مع الموﻻ ، وفتح طريق العمل أمام إيطاليا فى بلاد الصومال .

وكان هناك إعتراض آخر بأن إيطاليا قد أعطته الكثير ،وسمحت له بأن يكون مقر على الساحل عند إليج . والواقع أن إليج لم تكن سوى مجموعة من الأكواخ، بناها الأهالى،وكانوا يتركونها ويفرون صوب الداخل عند إقتراب السفن الحربية، حتى يكونوا بعيدين عن مرمى المدفعية . وإذا لم تكن إيطاليا قد عقدت الصلح مع الموﻻ،فقد كان فى وسع كذلك أن يبقى فى إليج ؛ وبدون حاجة لمثل هذه الموافقة ، وينسحب إلى الداخل حين تظهر السفن ، ويعود بعد إبتعادها من جديد .

وهكذا ظهر بوضوح أن خط السياسة الإيطالية فى بلاد الصومال ، كان أكثر حكمة ، وأكثر واقعية من السياسة البريطانية هناك ؛ وأنها قد وفرت على نفسها الكثير من الأموال ، ومن الرجال .

٣ ـ الاتفاق الانجليزى الفرنسى الايطالى بشأن إثيوبيا (١٩٠٦) :

بعد أن قامت إيطاليا بتسوية علاقاتها بالمولى محمد بن عبد الله حسن ، باتفاقية نوجل عام ١٩٠٥ ، كانت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تسير صوب تسوية بقية المشكلات الموجودة بينها فى بلاد القرن الافريقى ، وبخاصة بالنسبة لإثيوبيا .

وكانت منطقة نفوذ الممتلكات الايطالية ، والمحميات الإيطالية فى إفريقية قد تحددت بالبروتوكلات التى عقدت بين إيطاليا وإنجلترا فى ٢٤ مارس ١٥ أبريل عام ١٨٩١ ، وفى ٥ مايو ١٨٩٤ .

ومنذ ذلك الوقت وجدت إيطاليا بعض الصعوبات من جانب فرنسا ، والتى كانت قد إحتفظت من جيبوتى وأوبوك بالطريق مفتوحا للتوغل تجاه هرروشوا. وأكثر من ذلك ، جاءت أحداث الحرب بين إيطاليا وإثيوبيا ، والتى تم بعدها التوقيع على معاهدة الصلح فى أديس أبابا فى ٢٦ اكتوبر ١٨٩٦ ، والتى تنازلت لها إيطاليا ، وبشكل نهائى ، عن معاهدة أوتشالى ، فإعترفت بالسيادة الكاملة والاستقلال التام لدولة أثيوبيا .

وكان من النتائج الطبيعية لهذه الأحداث عدم إمكان تطبيق بروتوكولات عامى ١٨٩١ ، و١٨٩٤ بشأن تلك الأقاليم التى إعترفت الحكومة الايطالية رسمياً فيها بسيادة دولة أخرى مستقلة وذات سيادة عليها. هذا علاوة على أن هذه البروتوكلات كانت تمثل إتفاقات ثنائية بين إيطاليا وأنجلترا، لم يتم إلغائها فى وقت من الأوقات، وظلت تحتفظ بفاعليتها فى العلاقات بين هاتين الدولتين. والواقع أنه إستناداً إلى هذه البروتوكلات ، تم رسم الحدود إلى غرب وإلى جنوب إرتيريا ؛ كما وضعت مجموعة من الحدود الجزئية لكى تحدد محلياً خط الحدود النهائى بين إرتيريا والسودان . وهكذا نجد أن الحدود بين الصومال البريطانى والصومال الايطالى ظلت محددة طبقا لبروتوكول عام ١٨٩١ .

وفى مذكرات متبادلة بين إنجلترا وإيطاليا ، فى شهر يناير ١٩٠٣ ، تعهدت أنجلترا بالقيام وباتفاق مع إيطاليا ، بالتفاوض من أجل وضع بقية الحدود الانجليزية الإثيوبية ، وبالا تربط نفسها بأية إتفاقية قد تكون مضرة بالمصالح الإيطالية .

ولم يكن فى وسع إيطاليا ، بعد الاعتراف بإستقلال إثيوبيا ، إلا أن تواصل مجهوداتها صوب منع أية دولة أخرى من إنتهاك سلامة وسيادة حقوق إثيوبيا ، ومن الحصول على تفوق مطلق فى هذه المنطقة .

وكانت هناك مصالح هامة قد وضعت فرنسا بشكل مباشر فى معارضة واضحة لانجلترا ولايطاليا. وكان المندوبون الفرنسيون قد نجحوا فى الحصول من النجاشى وفيما بين عامى ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ على إمتياز من أجل إنشاء خط سكة حديدية على ثلاث مراحل : من جيبوتى إلى هرر ، ومن هرر إلى أنتوتو ، ومن أنتوتو إلى الكافا وإلى النيل الأبيض . كما شرح ذلك.

وفى عام ١٩٠٢ تدخلت الحكومة الفرنسية ومنحت إعانة سنوية رسمية قيمتها ٥٠٠،٠٠٠ فرنك لمدة خمسين عاماً . بشرط أن يعود عقد الإمتياز إلى الدولة . ولقد أعلن النجاشى أنه قد منح هذا الإمتياز لشركة خاصة وأنه من الضرورى أن يبقى مشروعا خاصاً ، وأن يكون خط السكة الحديدية الذى يبنى له طابع تجارى بحت .

وظلت الأمور عن هذه المرحلة ، إلى أن بدأت بعض الاشاعات عن إمكانية قيام تفاهم ، بين إنجلترا وفرنسا . وكانت أهم مصلحة لإيطاليا تتمثل فى المشاركة فى هذا التفاهم ، وألا تظل بعيدة عنه خاصة وأن عقود الإمتياز التجارية والصناعية الأخرى ، التى كان النجاشى قد منحها فى أقاليمه الواسعة ، كانت تميل إلى إبعاد إمكانية النشاط الايطالى. وكان من مصلحة إيطاليا على المدى البعيد أن تتعاون مع الدول الأخرى، وخاصة تلك التى كانت أعمالها مدعمة بقوة رؤس الأموال الخاصة، والتى كانت أكثر شجاعة فى مثل هذه المشروعات من رؤس الأموال الايطالية . وكان على إيطاليا ، أكثر من ذلك ، أن تحصل على تأكيدات بالنسبة لانتظار التعقيدات المقبلة والمفاجآت ، فى حالة تغيير الجالس على عرش إثيوبيا . ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تأخذ فكرة التفاهم الصريح مع إنجلترا شكلها بالنسبة للمسائل الحيوية التى ترتبط بتنمية الممتلكات الايطالية فى إفريقية .

وقرب نهاية عام ١٩٠٣ ، وصل إلى إلى روما المستر هارنجتون ، الوزير البريطانى المفوض فى إثيوبيا ، ومعه السير ولل رود ، القائم بالأعمال ، وتباحث معهم رئيس إدارة المستعمرات الايطالية ، الكوماندااتورى أنيسا ، ووضع معها مسوده لإتفاقية خاصة بشئون إتيوبيا ، يرفعانها إلى حكومتيهما .

وكانت هذه الاتفاقية مؤسسة على المصالح المشتركة للدولتين العظمتين فى المحافظة على سلامة إثيوبيا ، وفى وضع ضمان متبادل لكل تغيير ممكن فى هذه المنطقة وفى حماية مصالحها فى مناطق الحدود وفى إثيوبيا نفسها ، وبناء على خطوط هذه المودة ، بدأت المفاوضات فى لندن ، لكى تحولها إلى إتفاقية نهائية ؛ وكانت مفاوضات صعبة وطويلة .

وفى ذلك الوقت ، وبينما كان المندوبون الايطاليون والانجليز مجتمعين فى روما ، كانت المفاوضات قد بدأت فى لندن ، بين فرنسا وإنجلترا ، من أجل إيجاد حل لكل المشكلات الاستعمارية الكبيرة ؛ حتى أنه فى نفس الوقت الذى كادت فيه إيطاليا أن تصل إلى تفاهم مع أنجلترا ، وكانت « الاتفاقية الانجليزية الفرنسية بشأن المستعمرات » قد تمت فى شهر أبريل ١٩٠٤ ، وهى التى غيرت العلاقات الموجودة بين هاتين الدولتين بشكل راديكالى ، والتى كانت بداية « للوفاق الودى» .

وكنتيجة لهذا الموقف الجديد ، إقترحت إنجلترا أمر عرض « الإتفاق بشأن إثيوبيا » ، وقبل التوقيع عليه ، على فرنسا ، حتى يتم الحصول على موافقتها . وكانت موافقة فرنسا ، مع نتائجها المتمثلة فى الاعتراف بالمصالح الفرنسية ، تعتبر عنصر أمان للمستقبل بالنسبة للايطاليين ، إذ أن إيطاليا كانت ستصبح على إتصال بأقاليم واقعة تحت النفوذ الفرنسى ، وذلك فى الوقت الذى تصبح فيه

بريطانيا على إتصال بالأقاليم الواقعة تحت النفوذ الايطالى. ولذلك فأن إيطاليا وافقت.

وبعد فحص فرنسا للإقتراحات الإنجليزية الايطالية ، تقدمت باقتراحات معارضة . وكانت تتمثل فى ضرورة الإعتراف بحق فرنسا فى خط السكة الحديدية الذى يسير من جيبوتى إلى هرر وأديس أبابا صوب النيل الأبيض ؛ وعلى أن تعدل إيطاليا مشروعاتها لإنشاء طرق برية تصل بين مستعمرتى إراتيريا والصومال الايطالى ، بحيث لاتتعرض هذه الطرق لخط السكة الحديدية التى تقوم فرنسا بانشائه.

ولقد أصرت إيطاليا على ضرورة الإعتراف بحقها فى إنشاء مثل هذه الطرق ، خاصة أن إنشاء خط السكة الحديدية الفرنسية كان لايزال فى بدايته . وإقترحت إيطاليا تعديلات فى هذا الشأن . ولقد إستمرت المفاوضات بين الحكومات الثلاث حتى نهاية ١٩٠٥ ، دون الوصول إلى أية نتيجة .

وفى ذلك الوقت ترك السنيور تيتونى وزارة الخارجية الايطالية ، وأخذ مكانه فيها سان جوليانو ، ثم جيوكاردينى ، واللذان إستمرا فى المفاوضات ، ولم يتمكنا من قبول الإقتراحات الفرنسية ، رغم أن أنجلترا كانت قد أعلنت أنها لاتمانع فيها . ولقد قام هذان الوزيران الإيطاليان بأخذ رأى تيتونى ، الذى وافق على وجهة نظرهما : فبينما كان الاتفاق فى مجموعه مفيداً للمصالح الايطالية ، ظهر أن مادتين من مواده كانتا لاتعطيان حماية كافية لهذه المصالح الايطالية ، وأن مادة ثالثة قد ينتج عنها نشأة صعوبات مع بعض الدول . وظلت الأوضاع عند هذا الحد إلى أن تم تعيين تيتونى سفيراً لايطالى فى لندن ؛ فبدأ المفاوضات من جديد . وكان الإقتراح يتمثل فى مد الخط الفرنسى حتى أديس أبابا ، دون أن يستمر بعد ذلك إلى مناطق الكافاو إلى النيل الأبيض ؛ أما الطرق البرية الايطالية فكان عليها أن تسير إلى غرب بحيرة تانا وغرب أديس أبابا ، وبشكل

بجعلها لا تتقاطع مع السكك الحديدية الفرنسية ، وتسمح فى نفس الوقت بعمل الإتصال البرى بين المستعمرتين الايطاليين . وهكذا تم ماهو أساسى بالنسبة لعقد الإتفاقية فى شهر يونيو ١٩٠٦ ؛ وتم التوقيع عليها فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦.

ولقد تم نشر هذه الاتفاقية ، وتقدمت بها الحكومات الثلاث للحصول على موافقة البرلمانات عليها ؛ وكان عرضها أمام مجلس النواب الايطالى بتاريخ ١٥ مارس ١٩٠٧ .

وكان المادة الرابعة تتعلق بمصالح بريطانيا بالنسبة لمياه النيل وروافده . وكانت الفقرة (أ) من هذه المادة تنص على : «أن مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل وبشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم مياه ذلك النهر وروافده تعطى الإعتبار اللازم للمصالح المحلية ، وللمصالح الايطالية المذكورة فى الفقره (ب) » .

وهذه الفقرة واضحة ، وتظهر فى نفس الوقت الذى تعطى فيه الاعتبارات اللازمة للمصالح البريطانية ، أنها تعطى ضمانات كبيرة للمصالح الايطالية ، فيما يتعلق بتوزيع المياه .

وكانت طبيعة وأهمية المصالح التى ترغب بريطانيا فى أن تحميها بالنسبة لتوزيع المياه قد وضحت فى المراسلات الرسمية ، ووضحت كذلك فى التصريحات التى أدلى بها لورد لانسدون ؛ وأن الأمر لايتعلق بمطالب إقليمية ، ولكن بمنع أى تغيير فى سريان المياه التى تصب فى النيل ؛ وكان من الواجب عدم نسيان أن «الاتفاقية الإنجليزية الإثيوبية» لعام ١٩٠٢ ، كانت قد أعطت بريطانيا كل التأكيدات بشأن النيل الازرق والسوبات ؛ وبحيرة تانا . ومثل هذا التأكيد حيوى بالنسبة لحياة مصر نفسها ، وكانت إنجلترا قد نصت عليه فى البروتوكول

الانجليزى الإيطالى لعام ١٨٩١ ، فيما يتعلق بنهر العطبرة .

وعلى أى حال فأنه فيما يتعلق بالمناطق المجاورة لإرتيريا ، فأن المصالح الايطالية المتعلقة بالمياه ليست محمية فقط بصراحة ووضوح فى إتفاقية عام ١٩٠٦ وحدها ، ولكن كذلك فى الإتفاقيات السابقة بين إيطاليا وبريطانيا بشأن أنهار جاسك وستيت ، والتى نص فيها على أن سريان المياه ينظم طبقاً لقواعد حسن الجوار .

أما فيما يتعلق بالمصالح الإيطالية ، فأن الفقرة ب من المادة الرابعة تحددها كالتالى : « أن مصالح إيطاليا فى إثيوبيا ، وفى علاقته بارتيريا والصومال ، والتى تضم البنادر ، وبنوع خاص فيما يتعلق بظهير هذه الممتلكات ، والاتصال الإقليمى بينهم إلى الغرب من أديس أبابا .... » وكان هذا النص فى أول الأمر يتعلق بمجرد طريق يمتد من إريتريا حتى البنادر ، ثم زاد وضوحه ووضوح المصالح الايطالية فيه بعد ذلك ، وكضمان للمستقبل بالنسبة للمستعمرتين الإيطاليتين .

ولاشك فى ان هذة الفقرة كانت تمثل مصلحة واضحة لإيطاليا داخل إثيوبيا ، وهى مصلحة حصلت بالنسبة إليها على حق إقليمى للعبور فى الحبشة ، الأمر الذى ينقص من السيادة الكاملة لإثيوبيا على أراضيها ؛ خاصة وأن إثيوبيا لم توقع على هذة الاتفاقية مع كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . ولقد حصلت إيطاليا على هذا الحق ، فى إتفاقية دولية ، كبديل لحصول فرنسا على حق إنشاء السكة الحديدية من جيبوتى إلى هرر وأديس أبابا . ويظهر الفارق بين المصلحتين الفرنسية والايطالية من أن فرنسا كانت قد حصلت على حق إمتياز إنشاء خط السكة الحديدية من إمبراطور الحبشة نفسه ، أما الحق الذى إحتفظت به إتفاقية

١٩٠٦ لإيطاليا فقد حصلت عليه هذه الدولة الأخيرة بموافقة كل من بريطانيا وفرنسا ، دون تصريح بذلك من إثيوبيا . ولذلك فأن وزير الخارجية الايطالى لم يقف طويلا عند هذه النقطة وقت عرضه المشروع الخاص بالاتفاقية على مجلس النواب فى روما يوم ١٥ مارس ١٩٠٧ .

وكانت فرنسا قد حصلت فى عام ١٨٩٤ على إمتياز إنشاء خط السكة الحديدية من جيبوتى إلى النيل الأبيض ؛ ودعاها منليك ، عام ١٩٠٤ ، إلى الاستمرار فى إنشاء الخط من ديرادوا حتى أديس أبابا . وكان من حق فرنسا أن تحتفظ بكل ذلك حتى بدون عقد إتفاقية ١٩٠٦ ؛ ولكن هذه الاتفاقية الأخيرة نتج عنها وقف مد السكة الحديدية عند أديس أبابا ، فى الوقت الذى أكدت فيه لفرنسا ضمانات الدولتين العظمتين الأخرتين ، بريطانيا وإيطاليا ، لما كانت قد حصلت عليه . ومن ناحية أخرى حصلت إيطاليا على ضرورة أن يكون لمشروع السكة الحديدية الفرنسية طبيعة المشروع الخاص ، وأنه سيكون هناك على طول الطريق الذى تسير فيه السكة الحديدية مساواة فى المعاملة بالنسبة للجميع ، وأن يكون هناك أحد الايطاليين بين أعضاء مجلس إدارة هذه السكة الحديدية .

ولاشك فى أن إتفاقيات الحدود لعام ١٨٩١ كانت لاتربط سوى إيطاليا وبريطانيا العظمى ؛ أما فرنسا فانها لم تعترف بها؛وكذلك إثيوبيا ، وبخاصة بعد معركة عدوة وعقد معاهدة أكتوبر ١٨٩٦ .

أما الاتفاقية الجديدة فإن إيطاليا حصلت بها على ضمان ضد أية مفاجئات ممكنة ، كما حصلت بها على نصيب عادل من الميزات التى حصلت عليها الدول الثلاث الكبرى . ولقد جاء هذا الاتفاق لعام ١٩٠٦ لكى يعترف ببروتوكولات ١٨٩١ ، ويجعلها أساس الوضع الراهن فى إثيوبيا ، مع الاتفاقيات الأخرى التى كانت موجودة معها . وحتى فرنسا التى لم تكن قد إعترفت بهذه البروتوكولات ،

واتفقت عليها ضمناً فى إتفاقية عام ١٩٠٦ . وحتى منليك ، فأنه أعلن عندما أبلغه ممثلى الدول العظمى الثلاث بأمر هذه الإتفاقية ، قبل التوقيع عليها ، أنه يشكر هذه الدول العظمى على هذا الإبلاغ ، وكذلك على الأعتراف بإستقلاله . وأن كل شىء يجب أن يخضع لسلطة سيادته .

وأخيراً فقد كان أمام إيطاليا إختيارين : فإما أن تشارك فى الإتفاقية مع فرنسا وإنجلترا ، وإما أن تتصرف بمفردها ، وتعتمد على نفسها. وفى هذه الحالة الأخيرة ، كانت سترى إثيوبيا تقسم ، كمناطق نفوذ سياسية وتجارية ، بين فرنسا وإنجلترا ، وستجد نفسها فى ظروف لاتسمح لها بإعطاء شىء وتجبرها على طلب كل شىء ، وعاجزة عن الحصول على أى شىء بقوتها وحدها .

وبدون مشاركة إيطاليا فى الإتفاقية الخاصة بأثيوبيا ، لم يكن من السهل الحصول على موافقة فرنسا على الإتفاقية الخاصة بمنع تهريب السلاح فى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، والتى يعتمد مستقبل أمن الممتلكات الإيطالية فى الصومال والبنادر على تنفيذها ، وهذه ميزة لها قيمتها .

ولقد وقع على هذه الإتفاقية كل من السير إدوارد جراى ، والميو كامبون ، والسنيور تيتونى .

أما الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة مع سلطان لوخ ، وسلطان رهيطة ، والدنافل ، بسأن مسائل الحدود ، فأن إيطاليا كانت تنوى التفاوض بشأنها من جديد مع إثيوبيا ، وأن كانت قد أبلغتها لحكومتى لندن وباريس وقت التفاوض على هذه الاتفاقية .

ولم تقم الحكومة الإيطالية بنشر التصريح الذى يعطى فاعلية أكثر لحماية المصالح الإيطالية ، والذى يتعلق بايطاليا وحدها ، مع هذه الإتفاقية ، حتى لا تأخذ

حكومة إتيوبيا موقفاً معارضاً للإتفاقية .

وكانت هذه الاتفاقية ، التى تم التوقيع عليها فى لندن ، تفتح ميداناً جديداً أمام الايطاليين.وأعلن وزير الخارجية الايطالية أنه إذا ماعرفوا كيف يتصرفون معهم ، فان الايطاليين سيكونوا قادرين على إعداد مستقبل سياسى وتجارى ، لمستعمرتيها ، فى إرتيريا ، وفى الصومال .

٤ ـ إستعداد إيطاليا لاستعمار ساحل الصومال :

بعد أن أتمت إيطاليا إتفاقها مع إنجلترا وفرنسا بشأن إتيوبيا تهيأ الجو بدرجة أكثر لإلتفاتها إلى منطقة الصومال الإيطالى ، ولكى تستعد لإستعماره . وكانت حدود الصومال الإيطالى مع جنوب الحبشة تحتاج إلى إتفاق بين الحكومتين ، خاصة وأنه كانت هناك بعض نقط الخلاق بشأن هذه الحدود .

فكانت هناك محطة لوخ ، التى أنشأها الكابتن بوتيجو فى رحلته الثانية إلى شرق إفريقية ، فى شهر ديسمبر ١٨٩٥ . وكان بوتيجو قد بنى هناك حصنا صغيراً لحماية المحطة ، وترك فيه بعض العسكر ، مع الذخائر والتموين ، وواصل رحلته إلى أعالى نهر الجوبا . وقام فى فراندى بإدارة هذه المحطة لحساب الجمعية الجغرافية الإيطالية ، لمدة ست عشر شهراً،وقام فى شهر ديسبر ١٨٦٩ بصد هجوم الأحباش عليها بقيادة ولد جبريل .

وحتى ذلك الوقت ، لم تكن الحبشه قد تقدمت بأية مطالب بشأن لوخ،وكان منليك قد أبلغ الدول فى ٢١ أبريل ١٨٩١ أن حدود إمبراطوريته محددة بحدود بلاد الصومال ، بما فيها أقاليم الأوجادين . وكانت هذه الحدود بين مناطق الجالا والمناطق الصوماليه عند خط عرض ٤° شمالا ، أى إلى الشمال الغربى من لوخ بمسيرة عدة أيام ، وبشكل يترك موقع لوخ داخل أراضى الصومال الايطالى ،وبعد معركة

عدوة ، بدأ منليك فى المطالبة بهذا الموقع . وبعد التوقيع على المعاهدة الايطالية مع الحبشة ، الخاصة بالصلح بين البلدين ، فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ ، كلفت الحكومة الايطالية الميجر نيرازينى بتسوية مسألة الحدود هذه . وبعد رحلته إلى شرق أفريقيه ، عاد نيرازينى إلى إيطاليا فى شهر يونيو ١٨٩٧ ومعه خريطة أعطاها له منليك ، وحدد عليها خط الحدود الذى يرغب فيه . وكان هذا الخط يتطابق مع الخط الذى إقترحه نيرازينى . وكان هذا الخط يبدأ من نقطة إلتقاء حدود المستعمرة الايطالية مع حدود الممتلكات البريطانية فى شرق إفريقية ، ويعطى إيطاليا منطقة موازية للساحل ، بعمق ١٨٠ ميلا من الساحل نفسه ، وتصل إلى مجرى نهر الجوبا فى مكان جنادل فون دير ديكن . وطبقا لهذا الخط ، كان موقع لوخ يخرج عن نطاق الممتلكات الايطالية . ولكن نيرازينى أصر على هذه النقطة ، وعلى أساس أن سلطان لوخ كان قد تعهد للكابتن بوتيجو ، ووقع على معاهدة معه ؛ وإن كان بعد ذلك قد كتب تعهداً يعلن فيه خضوعه للإمبراطور منليك . ولقد رفض منليك الاعتراف بملكية إيطاليا لموقع لوخ ، ولكنه تعهد بالاعتراف بالمنشأة الايطالية التجارية فى هذه المحطة ، وتعهد بحمايتها من غارات الأمرا . ولقد وافقت وزارة الخارجية الايطالية على هذا الخط للحدود بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٩٧ ، وأعلن منليك رغبته فى إستمرار العلاقات الودية بينه وبين إيطاليا .

وفى ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ ، طلبت وزارة الخارجية الايطالية من ممثليها فى أديس أبابا تأكيد موافقة الحكومة الايطالية على خط الحدود الذى إقترحه منليك ، ولكنها أضافت : « إن الإعتراف بإنشاء المحطة الإيطالية التجارية فى لوخ ، ليست ضمانا كافيا لهذه المحطة » . وكلفته بأن يقترح وضع إتفاقية تجارية خاصة بموقع لوخ ، مع ضمانات لكل من المحطة ، والطرق التى توصلها بالساحل . وطلبت إليه الإصرار لدى النجاشى على إدخال لوخ فى الأقاليم الايطالية ، مادامت تقع فى منطقة لم تحدد ، ولم يتم الأعتراف بها على أنها تدخل فى نطاق الامبراطورية .

الاثيوبية . ولقد أصرت إيطاليا أكثر من مرة على أهمية إدخال هذا الموقع فى المنطقة الايطالية . وأجاب منليك متسائلا عن سبب الرغبة فى العودة إلى إثارة مسألة الحدود ، بعد أن أبلغته الحكومة الايطالية أنها وافقت على الخط الذى إقترحه . ونتيجه لذلك أصدر وزير الخارجية الايطالى تعليماته لكى تظل لوخ خاضعة لإحتلال ولإدارة إيطاليا وحدها ،وطبقا لبعض الشروط التي يتم الاتفاق عليها . وأصرمنليك من جانبه على المحافظة على الوضع القائم بالنسبة لمحطة لوخ ، والاقليم المحيط بها ، الطرق التى توصلها إلى الساحل .

وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٣ صدرت الأوامر لممثل إيطاليا فى أديس أبابا بأن يتفاوض مع منليك على « تحديد المناطق والأهالى التى لم تحتل ولم تقع غارات عليهم » . وتكررت هذه الطلبات فى شهر أكتوبر ١٩٠٥ ، ثم فى شهر فبراير ومارس ١٩٠٦ ، مع التساؤل عما إذا كان الوقت لم يحن بعد للتفاوض بشأن مسألة لوخ مع منليك ، وعلى أساس إيجاد حل لها « بإنشاء منطقة محايدة ، دون التحدث عن تحديد الحدود » . ولكن منليك أصر على أن « الحدود هى عند بداريدا » . وفى نفس الوقت أكد منليك رغبته فى المحافظة على الوضع القائم ، وعدم إقلاق لوخ .

ولكن سرعان ماوقعت بعض الأحداث فى هذه المنطقة ، وإقترح الايطاليون تحديدها ،وكذلك إنشاء منطقة محايدة حول لوخ تضمن لايطاليا الطريق من دولو إلى لوخ ، وكذلك لوخ نفسها مع إقليمها ؛ وفى نفس الوقت إقترح منليك دفع تعويض مالى له ،مشيرا إلى سابقة عام ١٩٠٠ مع حدود إرتيريا . ووافقت الحكومة الايطاليه على ذلك ، وعلى نفس الأساس الذى كانت قد تعاملت به معه فى عام ١٩٠٠ بشأن حدود إريتريا . وكانت إيطاليا ترغب فى تغيير الوضع القائم ، الذى كانت تتمتع به ، إلى وضع ملكية قانونية ، مضمونة بإتفاقية بين الدولتين ،

وبشكل يمنع هجمات الأحباش جنوب خط بارديرا . وكان هذا هو أساس الاتفاق الايطالى الاثيوبى فى عام ١٩٠٨ بشأن الحدود بين صوماليا و بين منطقة الاجادين .

ولقد سمحت هذه العلاقة الودية بين الدولتين للحكومة الايطالية فى أن تفكر فى إستعمار و إستغلال مستعمرة الصومال الايطالى .

وكانت تجارة ساحل البنادر قد زادت فى السنوات الأخيرة، وبعد أن وصل حجم التبادل ، أى مجموع الصادرات والواردات ، فى عام ١٨٩٦ — ١٨٩٧ ، إلى ٠٠٠ر٩٤٥ ريال ماريا تريزا ، زاد فى عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ إلى ٠٠٠ر٧٢٧ر١ ريال ماريا تريزا ، ثم إرتفع فى عام ١٩٠٥ — ١٩٠٦ إلى ٠٠٠ر١١٢ر٢ ريال ماريا تريزا ؛ وكان هذا يدل على تحسن الأحوال فى المستعمرة الايطالية . وإذا وجدنا أن حجم التبادل وصل فى عام ١٩٠٦ — ١٩٠٧ إلى ٠٠٠ر٤٤٠ر٢ ريال ماريا تريزا ، أى إلى ٠٠٠ر٣٤٤ر٦ ليرة إيطالية ، لوجدنا أن هذا التبادل قد زاد بنسبة ١٥٠٪ فى عشر سنوات ، الأمر الذى كان يبشر بنوع من الازدهار .

وكانت موانى البنادر تتعاون مع زنزبار ومع جنوب الجزيرة العربية ومع الهند ، وتتعامل فى الجلود ، وفى البهائم ؛ وكانت تستورد المنسوجات بنوع خاص ، والسكر الطباق والعسل الأسود والكيروسين .

وكانت هناك صعوبات كثيرة تواجه التنمية تتمثل أولا فى عدم وجود الطرق التى تصل بين الساحل ، وبين مراكز التوزيع الداخلية ، مثل لوخ ، التى كانت توزع السلع فى الجزء الجنوبى من إتيوبيا ، وتستورد منتجات أخرى من هناك ؛ وتتمثل بعد ذلك فى عدم صلاحية نهر شبيلى للملاحة ، الأمر الذى يزيد من أسعار النقل ، وبالتالى من أسعار السلع . وهناك بعد ذلك نقص رؤس الأموال ،

وصعوبة وجود موانى صالحة . وكان هذا يدفع الحكومة إلى التفكير فى إحتلال منطقة نهر شبيلى ، الأمر الذى كان يحتاج إلى زيادة عدد العسكر فى الصومال الايطالى إلى ٣٠٠٠ عسكرى . وكان على الحكومة الايطالية فى نفس الوقت أن تراقب وتمنع تهريب السلاح لمناطق الصوماليون، خاصة وأن قبائل بيمال كانت فى ثورة ، كما كان المجاهدون الصومال يحتاجون دائما إلى السلاح . وبعد أن كانت إيطاليا تجند العسكر اللازمين لها فى الصومال من بين المسيحيين فى إريتريا، فضلت عليهم المجندين من البلاد العربية، واليمن، وحضرموت. وأخذت فى بناء المعسكرات لهم فى ميركا ، وبراوا ، وأنشأت لهم مستشفى مقديشو .

وفكرت الحكومة الايطالية فى إنشاء خط للسكة الحديدية، يسير من الساحل من ميناء براوا ، ويصل إلى بارديرا ، ثم يستكمل فيما بعد إلى لوخ . وكان الأمر يحتاج كذلك إلى زيادة الاهتمام بتجهيز الموانى على ساحل البنادر ، مع ضرورة البدء فى إنشاء الفنارات ، وتسيير خط ملاحى بين إيطاليا وساحل البنادر ، مع رحلة شهرية تبدأ فى أحد الشهور من جنوا ، والشهر التالى من البندقية ، مع محطات فى مصوع ، وعدن وجيبوتى ، وزيلع ، ومقديشو ، دمركا ، وبراوا ، وقسمايو ، وزنزبار .

أما المشكلة العويصة بالنسبة لايطاليا ، فكانت تتمثل فى توطين بعض الايطاليين فى الصومال الايطالى . ورغم أن المناخ هناك كان يصلح للتوطين ، كما أن خصوبة الأرض فى منطقتى نهر شبيلى ونهر الجوبا كانت ثانية ، علاوة على قلة كثافة الأهالى فى هذه المناطق ، فإن مسألة الهجرة إلى هناك كانت لاتزال تحتاج إلى دراسة . وحتى من وجهة النظر الاقتصادية ، كانت عمليات التوطين تحتاج إلى رؤس أموال ضخمة نسبية ، يصعب على الأفراد من الايطاليين ، الذين يرغبون فى الهجره ، الحصول عليها ؛ ذلك أن كل مهاجر كان يحتاج على الأقل

إلى مبلغ ٧٥٠ جنيه ، ولم يكن من السهل عليه العثور على مثل هذا المبلغ . ولذلك فإنه كان على الحكومة أن تفكر كذلك فى مسألة دعم صندوق الهجرة .

وكانت هناك مشروعات لزراعة القطن ، وبخاصة الطويل التيلة ، فى الصومال الإيطالية ، نتيجة للأرباح ، علاوة على العائد الملحوظ لهذه السلعة النقدية . ولكن الأمر كان مرتبطاً كذلك برؤوس الأموال . ولذلك فإن الدولة كانت تفضل إعطاء منح كبيرة من الأراضى للشركات ، لكى تقوم بإستغلالها حسب طاقتها ، وتدعمها الحكومة ، وتزيد من إعفاءاتها لها ، كلما زادت هذه الشركات من إستخدام العمال الإيطاليين ، وكلما زادت من توطينهم مع أسرهم فى الصومال الإيطالى .

لقد كان الأستعداد موجوداً لدى الحكومة الإيطالية لإستعمار منطقة الصومال الإيطالى ، ولتشجيع توطن الإيطاليين فيه ، ولكن المسألة كانت تحتاج إلى رؤوس أموال ، ووضع نظام تمويل يتلاءم مع أحوال إيطاليا ، ويكون له تأثيراً ونجاحاً فى الصومال الإيطالى ؛ أى أن الأوضاع لم تكن تسمح بالإستعمار والتوطن بعد .

وعلى أى حال ، فإن هذا الموقف من جانب إيطاليا بالنسبة للصومال كان محكوماً فى المقام الأول بعدم الرغبة فى الإصطدام بقوات المجاهدين الصوماليين ، وبضرورة تسوية العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك مع الحبشة ، دون المجازفة بالتوغل صوب الداخل ، وبالإحتكاك العسكرى مع الأهالى . وكانت هذه سياسة حكيمة من جانب إيطاليا فى ذلك الوقت ، وتتمشى مع إمكانياتها ، ومع ظروف البلاد .

٥ - إنسحاب البريطانيين إلى الساحل :

فى أواخر عام ١٩٠٨ ساءت العلاقات شيئاً ما بين السلطات الإيطالية فى

الصومال ، وبين المولا محمد بن عبد الله حسن . هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر . كانت الأنباء تصل عن تزايد حجم السلاح والذخائر التى كانت تهرب إلى سواحل شرق إفريقية ؛ الأمر الذى دفع البعض إلى الإعتقاد فى إمكانية تأزم الموقف من جديد فى منطقة القرن الإفريقى ، مع إمكانية نزول المجاهدين من مرتفعاتهم صوب الأقاليم الساحلية ، ومهاجمة قوات الدول الأوروبية الموجودة هناك . وهذا من ناحية ثانية . وأخيراً فإن بريطانيا كانت تنظر بعين الإعتبار إلى السياسة التى كانت الحكومة الإيطالية ، قد إنتهجتها فى مناطق الصومال الإيطالى ، والخاصة بالبقاء فى المراكز الساحلية ، دون إستخدام للوسائل العسكرية ضد الأهالى فى الداخل ، وممارسة ما كانت تسميه « بسياسة التوغل السلمى » ؛ مع التجارة ، صوب الداخل . ولذلك فإن بريطانيا رأت ضرورة إرسال بعثة لدراسة الأوضاع الموجودة فى الصومال ، وكتابة تقرير عنها . يمكن الإستناد إليه فى وضع السياسة البريطانية الجديدة فى بلاد الصومال .

أما فيما يتعلق بسوء العلاقات بين السلطات الإيطالية فى الصومال ، وبين المولا محمد بن عبد الله حسن ، فإنه كان مجرد حدث طارىء ، تطور سريعاً ، دون أن يصل إلى حجم الحرب . ذلك أن إيطاليا كانت قد قامت فى عام ١٩٠٨ بإتخاذ بعض الإجراءات العسكرية ضد قبائل البيمال ، وخشيت من تحرك المولا محمد بن عبد الله حسن فى نفس الوقت ، وإقترحت فرض حصار إقتصادى على منطقة الصومال . ولكن السلطات المحلية البريطانية فى الصومال الإنجليزى لم تشجع فكرة القيام بحركة كبيرة ضد المجاهدين ، وفى شكل عمليات متكاملة تجمع بين الإيطاليين ، والبريطانيين ، والأحباش . وسرعان ما تحرك المولا محمد بن عبد الله حسن ، وهو لا يعترف للمستعمرين بحدود ، فى إتجاه الصومال البريطانى ؛ وقام بإحتلال واحة مدق ، وتفاهم مع قبائل الوارسنجالى ، التى كانت داخل منطقة

النفوذ البريطانى ، وبدأ فى شن بعض الهجمات على بعض القبائل الأخرى الموالية للبريطانيين ؛ فبدأت السلطات المحلية البريطانية فى الصومال تفكر ، وبجدية ، فى إمكانية التعاون بين أكثر من دولة ، للقيام بعمليات مشتركة ضد المجاهدين .

وكان على سلطات لندن أن تقرر الأمر ، خاصة مع تزايد ورود الأنباء عن النشاط فى تهريب الأسلحة والذخائر إلى شرق افريقية فى ذلك الوقت . وكانت مسألة تهريب السلاح تحتاج إلى إتفاق يتم بين الدول الأوروبية ذات المصلحة فى هذه التجارة ، حتى لا تفيد إحدها من إمتناع بقية الدول عن بيع السلاح .

وأما مسألة إرسال بعثة لدراسة الأوضاع الموجودة فى الصومال ، فإن الحكومة البريطانية إختارت لها السير ريجينالد ونجت ، حاكم عام السودان فى ذلك الوقت ، ومعه اللواء رودلف سلاتين باشا ، مدير المخابرات فى السودان فى ذلك الوقت . ولقد وصلت هذه البعثة إلى الصومال البريطانى فى أواخر شهر ابريل ١٩٠٩ . ولقد كانت مهمة هذه البعثة تتلخص فى ضرورة دراسة الأحوال فى الصومال . وإقتراح الحلول بشأن المشكلات التى تنتج عن نشاط المجاهدين الصوماليين على الأحوال فى الصومال البريطانى .

ولقد كتبت هذه البعثة تقريرها عن الأحوال التى سادت منطقة الصومال فى الفترة الأخيرة ، وشرحت سياسة إيطاليا تجاه المجاهدين ، وإتفاقها معهم ، ومع المولا منذ عام ١٩٠٥ . ورأت البعثه أن طريق الإيطاليين فى العمل يختلف عن طريق البريطانيين ؛ ولذلك فإنها رأت ضرورة عدم جر بريطانيا مرة أخرى للمسألة الصومالية إلى الميدان العسكرى ؛ ولا مواقف القوة ضد الصوماليين . وكانت السياسة التى سار الإيطاليون عليها فى السنوات الأخيرة توضح أن بريطانيا هى التى تأخذ موقفاً معادياً للصوماليين . فى الوقت الذى تمنح فيه إيطاليا حق

الإلتجاء لهم فى أراضيها ؛ وكان معنى إشراك بريطانيا معها الآن ضد مجاهدى الصومال ، الوصول إلى أهدافها ، والمحافظة على مصالحها ، وإظهار البريطانيين على أنهم معادين للصوماليين ، وبشكل دائم : « ولقد كانت هذه حركة بارعة من الإيطاليين ، أعطتهم الحرية فى إستغلال المولا كما يرغبون ، وضمنت لهم منعه من إزعاج القبائل الصومالية فى ظهير منطقة البنادر ، فى الوقت الذى حافظوا على روح العداء سائدة بينه وبيننا » . وفى نفس الوقت عملت إيطاليا على الإستعداد لتنمية الصومال الإيطالى ، وأعلنت ذلك ، دون أن تتخذ أية خطوة لتدعيم سلطاتها الفعلية فى هذه البلاد . وكانت النتيجة أن أوصى السير ريجنالد ونجت بالتمعن فى المصالح البريطانية وحدها ؛ ونصح بعدم القيام بأية عمليات عسكرية جديدة داخل بلاد الصومال ، كما نصح بسحب قوات محمية الصومال البريطانى من داخل الإقليم إلى المدن والمواقع الساحلية .

ولقد ظل هذا التقرير لمدة شهرين تحت الدراسة فى وزارة الخارجية البريطانية . وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩ ، وصلت التعليمات من حكومة لندن إلى الصومال البريطانى بتنفيذ سياسة تجميع قوات المحمية فى المواقع الساحلية .

وكانت هذه مرحلة جديدة من مراحل عمل الدول الإستعمارية ضد مجاهدى الصومال . ولم يكن سحب القوات الرسمية من داخل الإقليم يعنى تركه لتصرف المجاهدين ؛ ذلك أن بريطانيا ستحاول ، ومنذ ذلك الوقت ، شراء بعض الشيوخ فى الداخل ، وتزويدهم بالأموال ، وحتى ببعض الأسلحة والذخائر ، للوقوف فى وجه المولا محمد بن عبد الله حسن . وهكذا إعتمدت بريطانيا على سياسة تفرقة العناصر الوطنية ، وضربها ببعضها ، حتى تضمن الفائدة لنفسها . ولكن قوة حركة الجهاد ، مدعمة بالأحداث العامة ، أعطت لحركة الجهاد فى الصومال حياة جديدة إمتدت إلى وقت إعلان الحرب العالمية ، وما بعدها .

الفصل الحادي والثلاثون

الجهاد في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها

إمتدت حركة الجهاد الإسلامي في الصومال ، معتمدة على قوة إيمان المجاهدين، وعلى الإعداد من أجل محاربة أعدائهم ؛ وجاء إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في عام ١٩١١ ، وهجومها على ولايتي طرابلس الغرب وبرقة ، لكي يدعم من قوة حركة المجاهدين في الصومال ضد إيطاليا ، كدولة مستعمرة ، وفي حرب ضد دولة الخلافة الإسلامية ، وضد محاولة للسيطرة على إقليمين عربيين مسلمين . ومع الحرب العالمية الأولى ، تطور الموقف في منطقة الشرق الأدنى بأكملها ؛ ومرة جديدة وجد مجاهدى الصومال أنهم لم يكونوا بمفردهم في المعركة ، التي كانت تمتد إلى مناطق أوسع في الشرق الأوسط وفي شمال شرق إفريقية. وهكذا إستمر الجهاد، وحتى في سنوات ما بعد هذه الحرب ، وحتى النهاية .

١ - تجدد الجهاد عام ١٩١١ :

لم يمض وقت طويل على قرار السلطات البريطانية في الصومال الإنسحاب من الداخل صوب الساحل ، حتى وصلت العلاقات بين الأوربيين والوطنيين إلى تأزم جديد في عام ١٩١١ . وخلال هذه الفترة كان الإعداد للجهاد مستمراً من جانب المسلمين، رغم المحاولات العديدة من جانب الدول الإستعمارية الموجودة في المنطقة، وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وبالتعاون مع ألمانيا، التي كانت لها مستعمراتها في تنجانيقا ، لإحكام حصار أساطيلهم على سواحل الصومال ، ومنع وصول الأسلحة والذخائر إلى هذا الأقليم . وكان المجاهدون يجدون التجار ، من بين رعاى هذه الدول الأوربية ، لتزويدهم بما يلزمهم من أسلحة وذخائر ، رغم حصار الأساطيل الأوربية المفروضة على السواحل .

حقيقة أن الأسلحة التى كانت تصل إلى بلاد الصومال فى ذلك الوقت كانت فى غالبيتها العظمى من البنادق وغيرها من الأسلحة الصغيرة التى كانت تعتبر أسلحة للدفاع الشخصى، ولكن طبيعة بلادالصومال ، والحركة الدائمة للمجاهدين، كانت تتطلب هذه الأسلحة بنوع خاص ؛ كما أن طبيعة الحصار البحرى المفروض على السواحل كان من الصعب إحكامه على شحنات صغيرة من هذه الأسلحة الخفيفة ، تصل إلى السواحل فى الزوارق الصغيرة . ولقد حاولت الدول العظمى ذات المصلحة الأولى فى هذه العملية ، وبخاصة كل من بريطانيا وإيطاليا ، الوصول فى إتفاق فيما بينها من جديد ، مع ضم فرنسا كذلك إلى هذا الاتفاق ، لمنع تهريب السلاح إلى كل من مناطق البحر الأحمر وخليج عدن ؛ ولكن هذه المفاوضات كانت طويلة ، وكانت كل دولة من هذه الدول تشك ، سراً إن لم يكن علناً ، فى أن الدولة الأوربية الأخرى هى التى كانت تتعامل مع مهربى السلاح .

وفى هذا المناخ ، عرضت بريطانيا على المولا محمد بن عبد الله حسن أمر التفاوض ، من أجل ضمان عدم قيام المجاهدين بأية عمليات فى منطقة الصومال البريطانى . وفشلت هذه المفاوضات . وقام قائد القوات البريطانية فى الصومال بإرسال تهديد إلى المولا ، زاد عن حده : « سوف ننسفك نسفاً إذا لم ترجع عن غيك ، وإذا لم تخمد ثورتك الجنونية ؛ وإعلم أن حكومة صاحبة الجلالة عظيمة جداً .. . ولا يستطيع مجنون مثلك أن ينال منها شيئاً ، فإرجع عما أنت فيه، وعد إلى صوابك ، قبل أن تقع المصيبة عليك ، وتندم على أعمالك السيئة » . ورد المولا محمد بن عبدالله حسن، قائد القوات الاسلامية الصومالية على الجنرال كوفل « قائد الشيطان : لقد إطلعت على رسالتك ، وفهمت منها جميع أغراضك الدنيئة، وأغراض حكومتك الوضيعة . وأعلم أن قواتكم التى تفاخرون بها لا تساوى لدى شيئاً .... وأعلمك أيضاً أنكم إذا كنتم تحاربوننى بقواتكم الكثيرة العدد فانى

أقاتلكم بنيتى الصالحة وبإيمانى القوى وبعزيمتى التى لا تعرف الملل . ومهما تكن الظروف ، فلن أستسلم ، ولن أكون للشرك عبداً » .

ولقد إعتبر الجنرال كوفل هذا الرد على أنه إهانة وتحدى ، وقرر ضرورة العمل على تأديب هذا المتمرد ، وأعد حملة عسكرية للقيام بهجوم شامل على المراكز التابعة لمهدى الصومال . وقام المولا من ناحيته بحشد قوات المجاهدين ، وتنظيم صفوفهم ، وعمل على رفع روحهم المعنوية بخطبه الحماسية ، ونداءاته لصون الوطن والكرامة . ووقعت المعركة فى موقع طليح ، وكانت عنيفة وشرسة. وكانت القوات البريطانية مزودة بالمدافع السريعة الطلقات، وبكمية ضخمة منها، بعد أن ثبتت قوتها فى حصد صفوف الوطنيين فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين ، سواء فى أراضى سودان وادى النيل أو فى غيره .

ولقد إستمرت هذه المعركة لمدةعدة أيام ، وفى ضراوة وشراسة ، وظهرت فيها صلابة المقاتلين الصوماليين، وكثر فيها عدد القتلى وإرتفع فيها عدد الشهداء. وساد القلق حكومة لندن لتتبع أنباء هذه المعركة . وكانت كارثة بالنسبة للبريطانيين الذين غطت جثث قتلاهم أرض المعركة ؛ كما أن الجنرال كوفل قتل فيها ، ووقع تحت سنابك الخيول ، ووقع الكثير من الضباط البريطانيين أسرى فى أيدى المجاهدين .

ورغم الخسائر التى نزلت بالمجاهدين ، فان أعدادهم كانت تتزايد باستمرار بمجاهدين جدد ، يأتون متطوعين ، ولا يرغبون إلا فى النصر أو الشهادة .

ووصلت أنباء هذه المعركة لكى يسود الوجوم عاصمة الامبراطورية البريطانية لانباء الهزيمة ، وقتل القائد ، وتشتيت قواته بين قتيل وجريح وأسير وهارب .

وإهتزت سمعة الإمبراطورية البريطانية، فى الوقت الذى أصبحت فيه معركة خليج أسطورة يرويها الآباء للأبناء، تشحذ هممهم، وتقوى من عزيمتهم من أجل إستمرار الجهاد .

وإنقسم الرأى العام البريطانى على نفسه ، وكذلك الرأى العام الأوربى ؛ فأخذ البعض ينصحون بمهادنة محمد بن عبد الله حسن حتى تتمكن القوات البريطانية من المحافظة على خط الموانى والمدن الساحلية أى بضرورة التفاوض مع مهدى الصومال ، والإعتراف بسلطته على الأقاليم الداخلية من البلاد ، نظير إعترافه بالوجود البريطانى على السواحل ؛ ورأى البعض الآخر ضرورة إستخدام القوة لتدعيم المصلحة البريطانية ، حتى وإن كان ذلك بعد فترة تسمح بالإعداد لمعركة جديدة.

ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تستمر فى تنفيذ سياسة العنف بعد هذه الكارثة ، خاصة وأن عملياتها السابقة هناك ، وضد نفس المجاهدين ،كانت قد تمت دون إعطاء نتائج إيجابية ، ودون أن تحقق الهدف منها . وكانت أية حملات جديدة تهدد بالوصول إلى كوارث جديدة،خاصة وأن الزملاء الأوربيين لبريطانيا فى الصومال لم يكونوا مستعدين فى ذلك الوقت للتعاون معها ؛ أما إثيوبيا فلم تكن ظروفها تسمح فى هذه الفترة بتقديم معونة لها قيمتها،كما كانت السلطات البريطانية نفسها لا ترحب بتدخلها من جديد فى بلاد الصومال .

وأخيراً فعلينا أن لا ننسى الموقف الدولى فى ذلك الوقت، مع تأزم العلاقات الفرنسية الألمانية بشأن المغرب ، ومحاولة ألمانيا الحصول على نصيب هناك ، فى وادى سوس ، فى جنوب المغرب ؛ وإرسالها سفينة المدفعية الألمانية بانتير إلى ميناء أغادير ، لفتح المناقشة ؛ الأمر الذى أدى إلى نشوب أزمة دولية . أما

إيطاليا ، فإنها كانت قد إنتهزت فرصة هذه الأزمة . التى شغلت كل من فرنسا وألمانيا ، وأسرعت لتحقيق أطماعها فى ولايتى طرابلس الغرب وبرقة ، وذلك بإرسالها إنذاراً للدولة العثمانية ، وإرسالها أساطيلها مع الحملة الإيطالية لإحتلال مدن طرابلس وبنغازى وبقية المدن الساحلية . وبالتالى ، لم يكن فى وسع إيطاليا كذلك ، فى هذه المرحلة ، أن تتعاون مع البريطانيين فى الصومال ، وهى مشغولة بحرب طرابلس الغرب ، بعد أن كانت قد تملصت دائماً من الإشتراك مع البريطانيين فى عمليات حربية فى الصومال فى أوقات أقل حرجاً بالنسبة إليها .

وهكذا كان على بريطانيا أن تقرر ما تتبعه تجاه مجاهدى الصومال بمفردها ، أو فى تعاون مع جيش كبير ، ينزل من إتيوبيا ، لتخويف الصوماليين مما يقوم به من عمليات السلب والنهب أكثر من فاعليته فى المعارك الحربية . وجاء تطور أحداث الحرب الإيطالية التركية ، مع العمليات الحربية الإيطالية للإستيلاء على جزر بحر إيجة لكى يزيد من خطورة هذه الحرب ، الموجهة إلى دولة الخلافة الإسلامية . وقامت إيطاليا بعد ذلك بضرب موانى بيروت الجديدة ، فى البحر الأحمر ، بمدفعية الأسطول ؛ كما أنها كانت تساعد محمد على الإدريسى ، فى منطقة العسير، على القيام بثورة ضد الدولة العثمانية وتمده بالأسلحة والذخائر والأموال، لكى يستمر فى ثورته ضد الدولة العثمانية . ولقد أدت هذه الأزمة ، وهى الحرب، إلى عملية فرز بين الأفراد والجماعات والحركات ، التى كانت تتعامل أو تتعاون مع الدول الإستعمارية وضد الدولة العثمانية ، وبين غيرها من الأفراد والحركات التى كانت تعمل فى ظل الجامعة الإسلامية ، ومع دولة الخلافة الإسلامية ؛ وكان على رأسهم المجاهدون فى كل مكان . ولذلك فإن موقف المولا محمد بن عبد الله حسن قد إزداد من جانبه تصلباً تجاه البريطانيين ، وأضاف إليهم بقية الدول الإستعمارية ، التى ظهر تعاونها فيما بينها من أجل تقسيم العالم الإسلامى . وعلى أية



حال فقد بدأت المفاوضات، بالقرب من مدينة لاس عانو ، وحاول البريطانيون فيها بكل الوسائل ، وحتى عن طريق تقديم الهدايا ، الوصول إلى أحسن الشروط مع الصوماليين . وعرض البريطانيون على الصوماليين وقف القتال ، نظير إعتراف بريطانيا وبقية الدول بالمولا محمد بن عبد الله حسن سيداً على البلاد .

وكانت المفاجأة أن قائد القوات الإسلامية الصومالية رفض هذا الملك ، خاصة وأنه جاء مقترحاً من الأجانب ؛ ووصف المفاوضات بأنها رشوة وخيانة، وأبلغهم أنه لم يفكر فى الملك،وأن هدفه الوحيد هو طرد المستعمرين من البلاد، « وأعيد إليها حقوقها المغتصبة ، وأطهرها من الشرك والنفاق ، ولست أبالى بعد ذلك أن أحيا أو أموت » .

وهكذا كان على الجهاد أن يستمر ، وعلى المجاهدين أن يعدوا عدتهم ، وما إستطاعوا ، وإنتظاراً ليوم موعود .

٢ - إعلان الجهاد فى الدولة العثمانية :

ومع إعلان الحرب العالمية الأولى ، ودخول الدولة العثمانية هذه الحرب ، ظهر واضحاً الانقسام الكبير الموجود بين أهالى وأقاليم البلاد العربية والاسلامية ، ومحاولة كل من المعسكريين الدوليين الافادة من هذه الوضعية لصالحه . وكان هذا الانقسام يعود إلى ثقل الشعور بأعباء الوجود التركى فى أقاليم المشرق العربى، ومحاولة قيادات هذه المناطق التخلص من هذا الوجود التركى ؛ وكانت ثقافتها الحديثة ، مع الاتجاه العلمانى الذى نضج لديها من الاحتكاك بالثقافة الغربية يجعلها تفضل السير على أساس « الدين لله والوطن للجميع » . أما فى بلاد وأقاليم شمال إفريقية ، وكذلك فى الأقاليم الافريقية ، وفى المناطق التى إمتد اليها الاحتلال الروسى فى آسيا ، فإن شعوب هذه المناطق أخذت نمطاً مختلفاً للغاية . فكانت

شعوب شمال إفريقية ليست لديها أقليات مسيحية ، الأمر الذى كان يساعدها على الاستناد إلى الإسلام كدعامة أساسية لشخصيتها، دون حدوث أى خلافات داخلية. وكانت هذه الشعوب قد رأت إحتلال الفرنسيين والايطاليين والاسبانيين لبلادها ، وهى دول مسيحية ؛ وأثار هذا الاحتكاك قوة الشعور الدينى مع قوة الشعور الوطنى فى حركة واحدة ، تهدف لمحاربة الاستعمار ، وتساير بالتالى تلقائياً حركة الجامعة الاسلامية ، وتحاول أن تأخذ شكل وجوهر حركة الجهاد . وكان نفس الشعور موجوداً فى أقاليم آسيا التى توسعت فيها روسيا ، وكذلك فى الأقاليم الإفريقية التى خضعت للإحتلال البريطانى ، والفرنسى ، والايطالى، وحتى الأثيوبى .

ولقد حاولت الدولة العثمانية ، بإعلانها الجهاد ، أن تستند إلى حركات الجهاد الموجودة فى العالم الاسلامى، لكى تعمل على تحرير الأقاليم الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية ، وهى إنجلترا وفرنسا وروسيا ، وكانت هى دول الوفاق . وكانت هذه السياسة فى إستراتيجيتها تنفذ الأهداف البعيدة للإستراتيجية الألمانية، والتى كانت تمثل النقيض الثانى فى هذا الصراع الدولى الخطير .

وكان إعلان الجهاد من جانب الدولة العثمانية يستند إلى تدعيم سلطة الدولة العثمانية ، التى كانت تصل إلى الحجاز عبر سكة حديد دمشق - المدينة المنورة ، ومحاولة مدها بعد ذلك إلى اليمن ، التى كانت بها فرقتان عثمانيتان، وبشكل يسمح لها بالضغط على عدن ، وفى تعاون من هناك مع السلطات الألمانية الموجودة فى تنجانيقا . وكان هذا الأمر يسهل على الدولة العثمانية أمر الاتصال عبر خليج عدن بمجاهدى الصومال ، الذين يمكنهم القيام بدور فعال فى شرق إفريقية، وذلك فى الوقت الذى يمكن فيه إستخدام كل من سلطان دارفور فى غرب السودان ، والسيد أحمد الشريف السنوسى ، فى برقة ، للضغط على البريطانيين فى السودان

وفى مصر ؛ وفى الوقت الذى تتقدم فيه قوات الجيش الرابع التركى من الشام صوب قناة السويس ، لأخذ البريطانيين ، بين نارين .

وكانت لهذه السياسة ركائز أخرى فى شمال إفريقية . ووسطها ، تصل حتى المحيط الأطلسى . ولاشك فى أن المجاهدين المسلمين قد وجدوا فى هذه السياسة وعمالهم من الناحية المعنوية . أكثر من الناحية المادية نظراً لقلة إمكانيات الدولة العثمانية العسكرية والمادية فى ذلك الوقت . ولكن من الواضح أن هذا الخط ، أو السلسلة من مجموعات المجاهدين ، كانت مفصولة عن بعضها ، بمناطق أخرى أقل حماساً للجهاد ، وأكثر إرتباطا فى مصالحها وإتجاهها الفكرى بالدول الأوروبية،عنها بفكرة الجهادالاسلامى : فكانت هناك الحركة العربية فى دمشق ، والشريف حسين ابن على فى مكة ، ومحمد على الإدريسى فى عسير ؛ وكان فى وسع بريطانيا ، ذات المصلحة الأولى فى العبور فى منطقة الشرق الأوسط ، أن تجهز ضرباتها ضد المخطط الإسلامى الخاص بإعلان الجهاد فى هذه النقط الضعيفة من الخطة العثمانية ، المعادية لها . ولقد قامت بريطانيا بذلك بالفعل ، وعلى أساس تصور جديد للموقف : فوجدت أن الدولة العثمانية تتمثل فى دائرتين ؛ الأولى قرب المركز ، وهى عربية ، والثانية أوسع منها وتضمها وتشملها ، وهى إسلامية . وعملت بريطانيا على جعل الدائرة الداخلية العربية ، والمتمثلة فى الحركة العربية فى سوريا ، وقيادة الشريف حسين بن على فى مكة ، تقف إلى جانبها هى ، وفى مواجهة الدائرة الأوسع الإسلامية .

ولقد بذلت الدولة العثمانية ما وسعها من جهد وطاقة من أجل تحقيق إستراتيجيتها . ولا شك فى أن هذا الإتجاه كان أكبر دعم لمجاهدى الصومال فى حركتهم . خاصة وأن جميع الدول الإستعمارية كانت قد تكالبت وتعاونت فيما

بينهم على منطقتهم ؛ وكانت لديهم عينات من الإستعمار الفرنسى ، والبريطانى ، والإيطالى . على سواحل بلادهم ، وفى توافق مع إستعمار إثيوبى يمتد جنوباً فى أقاليم هرر والأوجادين والجالا والكافا الصومالية .

٣ — إستمرار الجهاد فى بلاد الصومال :

فى الوقت الذى إعتمدت فيه الدولة العثمانية على حركات الجهاد فى العالم الإسلامى ، دون أن تتمكن من تقديم المعونة الكافية لها لكى تتمكن من الإنتصار على القوات الإستعمارية الموجودة فى المنطقة ، إعتمدت الإستراتيجية البريطانية على إمكانيات أكبر وبكثير ، تجاه القيادات المحلية ، وفى نفس الوقت الذى ركزت فيه قوات ضخمة لمواجهة تحركات المجاهدين فى كل مكان .

ذلك أن بريطانيا أعدت حملة فى منطقة الخليج ، أنزلتها إلى منطقة فاو ، المزحف شمالا فى العراق ؛ وحين وصلت قوات جيش جمال باشا إلى قناة السويس، كانت هناك القوات اللازمة لمنعها من عبور القناة . وبعد وصول قوات السنوسيين إلى إحتلال الواحات المصرية وإقليم الفيوم ، تعقبتهم القوات البريطانية ، فى أول حملة من سيارات الرولزرويس ، لإخراجهم من الحدود المصرية . وكذلك أعدت بريطانيا حملة من الخرطوم والأبيض ، وجهتها غرباً ضد على دينار ، سلطان دارفور ، وإحتلت إقليمه ؛ وذلك بعد أن كانت بريطانيا قد إستخدمت ميناء بورسودان قاعدة لتزويد الشريف حسين بن على فى الحجاز بما يلزمه من مدفعية وذخائر ، وحتى بعض الجنود والضباط .

وهكذا نجد أن حركات الجهاد الإسلامى فى مجموعها ، وفى المنطقة المحيطة بوادى النيل ، أو بالبحر الأحمر . قد تم توجيه ضربات قوية إليها . ولم تبق مستمرة على جهادها إلا حركات الجهاد الاسلامى فى شمال إفريقية من ناحية ،

وحركة الجهاد الإسلامى فى الصومال ، مع المولا محمد بن عبد الله حسن ، من ناحية أخرى .

ولقد إستمرت حركة الجهاد الاسلامى فى الصومال ، وزادت قوة فى أثناء فترة الحرب العالمية الأولى . ومدت من ميادين عملها . حتى سيطرت على كل بلاد الصومال ، وبلا إستثناء . ولم يتمكن البريطانيون ، والفرنسيون ، والايطاليون ، إلا من البقاء ، وبحذر شديد ، فى المدن والموانى الساحلية . وكان تفوق أساطيل هذه الدول وقواتها هى الوسيلة الوحيدة للإحتفاظ بهذه المدن الساحلية ، دون التمكن من الابتعاد عنها صوب الداخل . هذا من ناحية البحر . أما من ناحية البر ، فإن إمبراطورية الحبشة كانت قد دخلت فى مرحلة تفكك كامل ، بعد زيادة ظهور ضعفها ؛ ووصل الأمر فى عام ١٩١٦ إلى أن يعلن إمبراطور الحبشة الشاب ليج يسوع إسلامه ؛ وأرسل إلى الدولة العثمانية يبلغها بذلك ، ويعلنها أنه سوف ينضم إلى حركة الجهاد الاسلامى ، وطلب إليها إرسال قنصل عثمانى إلى أديس أبابا .

ويمكننا أن نتصور وقع ذلك على الامبراطورية البريطانية ، مع إمكانية قيام تعاون كبير بين إثيوبيا والصومال . كما يمكننا تصور تأثير ذلك أيضاً على القيادات الاقطاعية الاثيوبية المتحجرة ، وعلى رجال الدين الأحباش ، الذين كانوا يسيطرون على الأوضاع فى الحبشة ، وعلى أساس خط تفكير معادى لذلك . ولقد إنتهى الأمر بإتهام الامبراطور الشاب ، والحجر عليه ، حتى تعود المصالح فى إثيوبيا إلى توازنها السابق .

وفى ذلك الوقت ، إستمرت حركة الجهاد فى الصومال على أشدها ، دون أن تتمكن أى من الدول الأوربية من التعرض لها . وحين إنتهت الحرب العالمية

الأولى ، كانت بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، هى الدول المنتصرة ، وخرجت من هذه الحرب لكى ترث أملاك وممتلكات المنهزمين ؛ وتقتسم المستعمرات الألمانية ، وتقتسم مناطق النفوذ ، فى شكل مناطق إنتداب ، فى الأقاليم التى كانت تابعة للدولة العثمانية . ومع ذلك ، فلقد إستمرت حركة الجهاد الإسلامى فى الصومال ، ودون توقف . وقررت الدول الإستعمارية، التى كانت قد إستخدمت المدافع الرشاشة لإثبات تفوقها على الوطنيين ، فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، أن تستخدم الطائرات سلاحاً جديداً لضرب القوى الوطنية من الجو بفاعلية أكبر . إنه تطور الوسائل الحربية فى أحد الجوانب المحاربة ، دون وصولها إلى الجانب الآخر .

وبدأت القوات البريطانية والإيطالية والفرنسية ، كل فى منطقتها ، تعمل على الزحف من الساحل صوب الداخل ؛ وكانت الطائرات تهاجم مجموعات المجاهدين قبل أن تصل إلى الإشتباك مع القوى الزاحفة .

وكانت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى قد شهدت جفافاً كبيراً فى منطقة الصومال ، مع غزوات الجراد ؛ وإنتشرت الكوليرا فى أعوام ١٩١٩ و ١٩٢٠ فى مناطق الصومال ، نتيجة لوجود قوات هندية كبيرة فى منطقة خليج عدن . وقل الإمداد والتموين عند المجاهدين ، كما قلت ذخائرهم . ولكنهم واصلوا الجهاد ، كحضنات بقت من مجموعات ضخمة ، تتسلح بأقوى سلاح لديها ، وهو السلاح المعنوى ، والرغبة فى الجهاد والإستشهاد . وظهر واضحاً فى هذا الوقت أن العملية قد أصبحت عملية وقت ، أمام حرب الإبادة المستمرة ، التى واصلها المستعمرون .

ولقد ظل الملا محمد بن عبد الله حسن حتى آخر وقت فى جهاده ، إلى أن

أصيب فى إحدى المعارك إصابة بالغة فى عام ١٩٢٠ . وأثر ذلك على إستمرار العمليات . ولقد توفى فى العام التالى ١٩٢١ ، بعد أن إستنفد كل أساليب المقاومة والتضحية والفداء .

ورغم بحث المستعمرين عن قبر مهدى الصومال ، فإنهم لم يصلوا إليه . وكانت حياته ، وقصة جهاده ملحمة وطنية ، ودرس يستفيد به الجميع فى الجهاد حتى الإستشهاد . إنها مرحلة خاصة فى تاريخ الصومال ، تبدأ بعدها مرحلة جديدة ، تظهر فيها عوامل مختلفة : إنها مرحلة تأتى بعد الجهاد ، وتمر عبر الإستعمار ، لكى تصل إلى الإستقلال .

الباب الحادى عشر

من الجهاد إلى الاستقلال

الفصل الثانى والثلاثون

فترة الحرب العالمية الثانية ومابعدها

ظل الصومال مقسما بين الدول الإستعمارية ، وهى إيطاليا وبريطانياوفرنسا، علاوة على خضوع الجزء الداخلى منه ، وهو إقليم الأوجادين ، لسيطرة إثيوبيا، فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت نهاية حركة جهاد المولا محمد ابن عبد الله حسن ، وحتى وقت إعلان الحرب العالمية الثانية ، عملت إيطاليا على إستعمار المناطق التى كان يمكنها إستعمارها فى الصومال الإيطالى ؛ كما قامت بعد ذلك بعملية غزو إثيوبيا ، وضمت هذين الإقليمين ، مع إقليم أريتريا ، داخل ماأسمته الإمبراطورية الايطالية فى شرق إفريقية . كما قامت بعد دخولها الحرب العالمية الثانية بغزو إقليم الصومال البريطانى .ولكن القوات البريطانية تمكنت بعد ذلك من إسترجاع هذا الصومال البريطانى ، كما تمكنت من طردالقوات الإيطالية من صوماليا ، ومن الحبشة . وظلت الصومال خاضعة للسلطة البريطانية حتى عام ١٩٥٠ ، حين وضعت تحت نظام الوصاية .

١ ـ الاستعمار الايطالى :

خفتت جذوة الجهاد الإسلامى الصومالى ، فى الوقت الذى كان السنيور بنيتو موسولينى يستعد فيه للزحف على روما ، والإستيلاء على السلطة ، وإنشاء دولة قوية ، على أسس من الكرامة الوطنية فى أوربا ، وزيادة قوة الدولة ، وتدخلهافى الأوضاع الإقتصادية ، كحكم بين المنتجين والمستهلكين ؛ وهو نظام تعاونى ، وفى تحالف مع رجال الدين . وكان وصول الفاشستيين إلى الحكم يعنى ضرورة غزو الأقاليم التى وضعت تحت النفوذ الإيطالى ، كما حدث فى ليبيا ؛ ويعنى البدء

بمشروعات ضخمة ، حتى وإن كانت مكلفة للدولة ، ولكنها تخدم الإتجاه الجديد الذى ساد إيطاليا . وهكذا أوضع الصومال الإيطالى لعملية إستعمار ، وبقوة لم يشهدها من قبل ؛ وحملت معها سمات الحكم الفاشيستى فى علاقاته بالأهالى الوطنيين .

وفى هذه المرحلة ، شهد الصومال الإيطالى حكماً مستبداً ، فى صالح الأقلية الإيطالية ، وفى صالح النظام الإيطالى ؛ أى فى صالح الرأسماليين ، والمعمرين ، ورجال الإدارة . وإحتكر الإيطاليون التجارة ، وتركوا الصوماليين يعملون بالرعى ، وتجارة المواشى ، والزراعة البدائية . وكانت السلطات الإيطالية لا تمد الطرق إلا فى المناطق التى بها مزارعون إيطاليون ، وقصرت عمليات الإقتراض والإئتمان على الإيطاليين ، وذلك فى الوقت الذى سيطروا فيه على التجارة . وحتى الضرائب ، كانت فى صالح الإيطاليين : فهى منخفضة على الكماليات اللازمة للمعمرين الإيطاليين ، ومرتفعة على الوردات التى يحتاج إليها الصوماليون . ولقد بلغت ضريبة ١٢٥ ٪ على السكر حماية لمصنع السكر الذى كان ملكاً للإيطاليين . وكانت الضرائب منخفضة على الموز ، إذ أنه كان ينتج فى مزارع الإيطاليين ، ويحتاج إلى تسهيلات فى التصدير ، فى الوقت الذى زادت فيه ضرائب التصدير على السلع التى ينتجها الصوماليون ، مثل الجلود والحبوب .

ولقد قصرت الحكومة الإيطالية الهجرة على كبار المزارعين الإيطاليين ، وأعطت التسهيلات للشركات والجمعيات الزراعية الايطالية ، وقدمت لها قروضاً ومعونات كبيرة . وأدى ذلك إلى أن يعتبر الإيطاليون أنفسهم طبقة من السادة ، تستخدم الصوماليين . ولم يبذل المعمرون الإيطاليون أية محاولة جدية لتحسين أحوال الأهالى ؛ بل كان من الأسس المقررة فى الاستعمار الإيطالى الإبقاء على الأهالى على

حالتهم البدائية ، ضماناً لعدم إحتجاجهم على الأوضاع الموجودة . وإستتبع ذلك إهمال التعليم كل الإهمال .

وقامت الإدارة الإيطالية فى صوماليا بتبويب الأراضى إلى خمسة أنواع : الأراضى البور الصحراوية ؛ وأملاك الدولة، وهى التى تمتلكها السلطات الإيطالية ؛ والأملاك الخاصة التى هى فى حوزة المزارعين الإيطاليين ؛ وأملاك الكنيسة التى تمتلكها بعثات التنصير الكاثوليكية ؛ والملكية الجماعية لأراضى القبائل . وكان الحاكم العام هو الذى يتصرف فى الأراضى . ومنذ عام ١٩٢٦ ، خضعت الأراضى التى يمتلكها الأهالى لعملية إصدار تصاريح حكومية سنوية ، نظير دفع ضريبة معينة، حتى يتمكن الأهالى من زراعة أراضيهم ، أو الإنتفاع بها . وأفادت سلطات المستعمرة من ذلك بالموارد الضرائبية ، وبمحاولة لتثبيت الملكية الجماعية على أسماء أفراد ، لفترة عدد من السنوات ، الأمر الذى يمهد لتحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية .

وزاد عدد المتوطنين الإيطاليين من ١٫٦٣٠ فى عام ١٩٣١ إلى مايقرب من ٨٫٠٠٠ فى عام ١٩٤١ ، وكان نظام الضرائب ، ونظام الجمارك ، وتفوق وضعية الايطاليين والشركات الإيطالية ، تعمل فى غير صالح أبناء البلاد، وحتى الجاليات العربية والهندية ؛ مما أدى إلى تدهور أوضاعهم ، وبخاصة بعد إصدار قانون منع الأجانب من الإشتغال بتجارة الإستيراد والتصدير .

وكان هذا النظام بأكمله يهدف حماية وتمييز الإيطاليين . وصدرت سلسلة من التشريعات لمنع الإختلاط بين الإيطاليين والوطنيين ، وفرضت عقوبات صارمة على من ينجب إبناً من إفريقية ، مع النص على أن هذا الإبن لايرقى إلى مستوى الإيطالى . أما من ناحية الإدارة ، فإن السلطات الإيطالية طبقت نظام العقوبات

الجماعية على أية قبيلة قد يرتكب أحد أفرادها أية جريمة ، مثل السرقة وقطع الطريق. وكانت تفرض على كل أفراد هذه القبيلة عقاباً شاملا ، مثل الاستيلاء على بعض الأراضى ، أو أعداد من الماشية ، أو تخريب القرية .

ولاشك فى أن هذا النظام من الإستعمار كان قاسيا على الأهالى، الذين لم يجدوا فرصة للرد عليه . وكان إستغلاليا فى أساسه ، وحتى آخر درجة . وكان يمثل أوج سلطة الفاشستيين فى شرق إفريقية فى ذلك الوقت .

٢ ـ إزدياد النفوذ الايطالى :

وكان وصول الفاشستين إلى السلطة فى روما قد إتخذ لنفسه هدفاً يتمثل فى بناء الهيبة الكبيرة لإيطاليا . وكانت أمجاد روما القديمة مجالا خصباً يستمد منه الفكر الفاشستى رغبته فى السيطرة ، وفى القوة ، التى شهد بها التاريخ ، منذ آلاف السنين . ولكن هذه الكرامة الوطنية كانت قد خدشت، وبعمق، على جبال إثيوبيا، وفى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ . ولذلك فان هذه الكرامة كانت تحتاج لجولة جديدة، تثبت عظمة إيطاليا فى إفريقية ، كمرحلة أولى الوصول إلى عظمة إيطاليا فى البحر المتوسط ، الذى أسماه موسولينى والفاشستيون «بحرنا» Mare Nostrum. وأخذ موسولينى فى إعداد القوات المسلحة الإيطالية من أجل حرب إستعمارية، فى إفريقية، بعد أن كانت هذه القوات قد عجزت عن إثبات جدرانها فى أوروبا. أما عن الذرائع فكانت كثيرة ، خاصة وأن خط الحدود بين مستعمرة الصومال الإيطالى ، وبين إثيوبيا كانت منطقة منازعات .

ولقد زادت عمليات إختراق الحدود الفاصلة بين الصومال الإيطالى وإثيوبيا، ثم تحولت هذه العمليات إلى هجمات . وأسرعت السلطات الإيطالية بإحتلال هذه المناطق ببعض قواتها من العسكر ، وإقترب وقت الحرب .

وأخذت إيطاليا فى إعداد ميناء عصب ، فى جنوب إريتريا ، وبنت به السقالات اللازمة لعمليات الإنزال من السفن إلى الساحل ، وزاد وصول الجنود الإيطاليين إلى شرق إفريقية ، وكذلك الإمداد والتموين ، والأسلحة والذخائر . وبنيت المخازن فى عصب ، وتم إعداد طريق منها صوب الداخل .

وإنتهزت إيطاليا حادث صغير وقع فى قرية وال وال ، على خط الحدود بين الصومال الإيطالى وإثيوبيا ، والتى فتح فيه الإثيوبيون النيران على بعض العسكر الصوماليين ، وبدأت عملية غزو الحبشة . وتقدمت القوات الإيطالية من الصومال الإيطالى ، ولكن الخط الأساسى للهجوم جاء من مستعمرة إريتريا ومن عصب ومن مصوع صوب الداخل . وكانت هذه الحرب تمثل لقاءاً بين مرحلتين مختلفتين من التطور الحضارى . دولة أوربية حديثة ، ودولة إفريقية عنيفة ، ذات نظام إقطاعى متجمد ، وله خواصه الإقليمية .

وكانت نتيجة المعركة معروفا سلفاً ، خاصة وأن إثيوبيا كانت قد تمزقت داخلياً وتفككت منذ وفاة الإمبراطور منليك ، وقيام الصراعات على عرشه وبقاء علاقات الإنتاج والعمل ، وكذلك الأوضاع الإجتماعية والمعنوية على ما كانت عليه منذ أقدم العصور . أما من الناحية الدولية ، فإن هذه الحرب الإيطالية الإثيوبية كانت عبارة عن عملية تحدى لنظام الأمن الجماعى ، الذى حاولت عصبة الأمم أن تتخذه وسيلة لإستمرار السلم . وكانت تمثل حادث إعتداء أحد أعضاء عصبة الأمم ، على عضو آخر فى نفس العصبة .

وتم إنهيار الجيش الإثيوبى سريعاً ، وكثرت العصابات فى الحبشة ، ولكنها لم تصمد طويلا أمام عمليات القوات الإيطالية المنظمة . وفر الامبراطور هيلاسيلاسى إلى أوربا ، وإستنجد بعصبة الأمم ، التى أسقط فى يدها ، وإن كانت قد قررت

فى شهر نوفمبر ١٩٣٥ فرض العقوبات الإقتصادية على إيطاليا . وعجزت بقية الدول الأعضاء عن تطبيق هذا القرار. وإستمر الغزو الإيطالى لاثيوبيا حتى نهايته، وأعلن موسولينى فى أول مايو ١٩٣٦ وقف الحرب ، وضم إثيوبيا إلى إيطاليا ، وعودة منطقة الأوجادين إلى صوماليا .

وهكذا أصبحت هناك ثلاث وحدات ، أو مستعمرات ، إيطالية فى شرق إفريقية: الاريتريا ، وصوماليا ، وإثيوبيا ، تجمعت كلها فى الامبراطورية الايطالية فى شرق إفريقية ، تحت تاج فيكتور إيمانويل الثالث ، ملك إيطاليا الامبراطور .

وكانت هذه الزيادة فى النفوذ الايطالى فى شرق إفريقية تزداد خطورته مع سيطرة إيطاليا الكاملة فى ذلك الوقت على ليبيا ، إذ أنه أصبح فى وسع إيطاليا أن تفرض نفسها وتهدد من ليبيا مصر ، ومن الحبشة السودان ، ومن صوماليا الوجود البريطانى ، والفرنسى فى الصومال البريطانى وساحل الصومال الفرنسى ، وخليج عدن .

٣ — الادارة البريطانية :

ومع إعلان الحرب العالمية الثانية وإنضمام إيطاليا إلى ألمانيا ، هجمت القوات البريطانية على صوماليا فى عام ١٩٤١ ، وإحتلتها . ثم دخلت القوات البريطانية كذلك إثيوبيا ، وتمكنت من طرد الايطاليين منها . وفى عام ١٩٤٣ ، تم التفاهم بين بريطانيا وبين هيلاسيلاسى على وضعية الأوجادين ، وعلى أنها جزءاً منفصلا عن إثيوبيا ، وتتولى القوات العسكرية البريطانية إدارة هذا الاقليم ، وذلك طبقاً لاتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ . ولقد تجددت هذه الاتفاقية فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ، وعلى أساس إستمرار الاحتلال العسكرى ، والادارة البريطانية لهذا الاقليم .

ثم نشأت فكرة عند البريطانيين بأن تحل بريطانيا محل إيطاليا فى حكم الاقاليم

الايطالية السابقة فى الصومال ، حتى ولو كان ذلك تحت إسم نظام الوصاية ، من جانب الأمم المتحدة . وكان هذا المشروع يهدف إمكانية توحيد أقاليم الصومال فى تنظيم جديد مشترك ، بمكنه أن يضمن المصالح البريطانية ، وحتى أن يدخل وينظم إلى الكومنولث البريطانى .

ولقد حاول البريطانيون إحلال اللغة الانجليزية على اللغة الايطالية فى مدارس صوماليا ، وإستعانوا فى ذلك ببعض المدرسين السودانيين والهنود ، وتم تخريج عدد من المتعلمين ، الذين عملوا كموظفين فى الادارات الحكومية فى ذلك الوقت . وغذت بريطانيا فكرة الدعوة لمشروع صوماليا الكبرى ، داخل نطاق الكومنولث ، وساعدت الأمل على توحيد الأقاليم الصومالية الثلاث ، صوماليا مع الصومال البريطانى والصومال الفرنسى ، فى دولة واحدة . ووجدت هذه الفكرة قبولا عاماً ، وخاصة مع نشأة الأحزاب السياسية فى بلاد الصومال فى هذه الفترة .

وأخذت الحركة الوطنية فى الظهور ، ثم التبلور ، منذ هذا الوقت . وسمحت السلطات البريطانية بتشكيل الأحزاب منذ عام ١٩٤٣ ، فبدأت الطلائع الأولى فى الظهور .

ولقد سمحت السلطات البريطانية لثلاثة عشر عضواً صوماليا بتكوين نادى لهم فى مقديشو عام ١٩٤٣ ، باسم نادى الشباب الصومالى . وإتخذ هذا النادى لنفسه أول الأمر أهدافا إجتماعية وثقافية ، مثل توثيق الروابط بين الشباب الصومالى ، ومنع التفرقة بينهم ، ومحاربة النزعات القبلية ، والخلافات الإقليمية ، ونشر التعليم ، والآراء المتحررة بين الشباب ، وإنشاء المدارس والجمعيات الثقافية ، ثم زاد نشاط هذا النادى ، وتم تحويله فى عام ١٩٤٦ إلى حزب سياسى ، وذلك فى الوقت الذى ظهرت فيه رغبة بريطانيا فى الإبقاء على سيطرتها على الصومال ، وكانت تأمل فى أن يؤيدها هذا الحزب فى هذا المجال .

ولقد أعلن هذا الحزب بعد تكوينه ، وباسم حزب وحدة الشباب الصومالى أن أهدافه ، علاوة على كونها إجتماعية وثقافية ، تتضمن المبادىء التالية :ـ

١ ـــ توحيد جميع أجزاء الصومال ، وإستقلالها التام ، ومعاوضة عودة الايطاليين إلى السلطة ؛

٢ ـــ تحطيم الموانع التى تفرق بين أبناء الشعب الصومالى ، والقضاء على التفرقة العنصرية ؛ وحماية مصالح الصوماليين بالطرق الدستورية ؛

٣ ـــ العمل على رفع المستوى السياسى والاجتماعى والثقافى للشعب الصومالى ؛

٤ ـــ ضرورة وجود لغة رسمية لصوماليا ؛

وكان هناك اتجاهان بشأن هذه النقطة الأخيرة : الأول يحبذ إستخدام اللغة العربية كلغة القرآن ، فى بلاد إسلاميه ؛ والثانى يحبذ اللغة الصومالية على أن تكتب بحروف لاتينية .

ولقد أنشأ هذا الحزب لنفسه لجنة مركزية ، وهيئة تنفيذية لها ؛ وأخذ فى فتح الفروع له فى مناطق البلاد ، وأخذ كل فرع ينشىء اللجان المحلية . ولقد نما هذا الحزب فى فترة وجيزة ، وإنتشر نشاطه فى أقاليم الصومال المختلفة ، والتى كان من بين أهدافه العمل على توحيدها ؛ وإنضم إليه الكثيرين من الأعضاء . وكانت أهدافه الرئيسية فى بدء تكوينه تتمثل فى وحدة الصومال ، أى فى ضم صوماليا وصومال الأوجادين ، إلى الصومال البريطانى لتكوين الصومال الكبير . ولقد تلاقى هذا الاتجاه مع الإتجاه البريطانى ، الذى كان يهدف ضم الصومال إلى الكومنولث البريطانى . وكانت نوايا بريطانيا قد ظهرت منذ أن أعلن بيفن ، وزير الخارجية البريطانية ، فى عام ١٩٤٦ ، أنه يؤيد إتحاد صوماليا مع الصومال البريطانى وصومال أوجادين تحت الوصاية البريطانية ، من أجل إتاحة الفرصة للصوماليين فى العيش الكريم .

الفصل الثالث والثلاثون

الوصاية

مر الصومال بتجربة لتقرير مصيره ، تمت بوضعه تحت الوصاية الإيطالية لمدة عشر سنوات . ووضع نظام دولى للوصاية ، تحت إشراف الأمم المتحدة . ولقد بذلت كل من إيطاليا وإثيوبيا وسائل ضغطها من أجل الحصول على أكبر الميزات فى الصومال . وإستخدمت كل منها وسائل الدعاية ، وأنفقت عليها ، علاوة على تشجيعها لبعض الإتجاهات التى ظهرت فى شكل أحزاب سياسية ، تنادى بسياسة معينة من أجل مستقبل البلاد .

١ ـ نظام الوصاية :

بعد أن ظهرت نوايا بريطانيا واضحة منذ إعلان المستر بيفن ،فى عام ١٩٤٦ أنه يؤيد قيام إتحاد بين صوماليا ، والصومال البريطانى وصومال أوجادين ، تحت الوصاية البريطانيه ، بدأت الأفكار تتجه إلى مناقشة مستقبل الصومال ، وبخاصة صوماليا ، وبإعتبارها مستعمرة إيطالية سابقة ، أى مستعمرة لإحدى الدول المنهزمة فى الحرب .

وفى عام ١٩٤٨ ، أثير موضوع تقرير مستقبل صوماليا ، وأوفدت الأمم المتحدة لجنة مكونة من مندوبى الدول الأربع الكبرى ؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا ،إلى صوماليا .ولكن هذه اللجنة إجتمعت فى لندن ، وظهر أن إتجاهها يسير نحو منح الوصاية على صوماليا لإيطاليا . وفى نفس هذا الاجتماع إستمعت اللجنة إلى آراء حكومتى إيطاليا وإثيوبيا . ولقد عارضت إثيوبيا أمر عودة صوماليا لايطاليا ؛ وطالبت فى نفس الوقت بضم

الصومال إلى إثيوبيا . وبعد إجتماع آخر لأعضاء اللجنة ، فى شهر ديسمبر، فشلت اللجنه فى إعطاء توجيه ، نتيجة للخلافات الموجودة بين الأعضاء . فتقرر عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ظهور تيارات مختلفة فى الرأى العام ، كان بعضها يؤيد وصاية بريطانيا ، والبعض الثانى يؤيد وصاية إيطاليا . وفى ذلك الوقت طالب حزب وحدة الشباب الصومالى بضرورة أخذ موقف يتمشى مع مصالح الصوماليين . وأرسل الحزب وفداً من أعضائه ، برئاسه السيد عبد الله عيسى ، إلى مقر الأمم المتحدة ، للدفاع عن قضية صوماليا . وزادت أهمية هذا الحزب، وأهمية السيد عبد الله عيسى ، وتمكن الحزب من إنشاء فروع كثيرة له فى مختلف الأقاليم ، ومد دائرة نشاطه إلى الصومال البريطانى كذلك .

ولقد دفع هذا الحزب ثمن ذلك بعد أن تم ، فى عام ١٩٥٠ ، الاتفاق بين إيطاليا والأمم المتحدة ، على وصاية إيطاليا على الصومال ، وبخاصة فى الفترة الأولى من عهد الوصاية .

ولقد قام نظام الوصاية بإنشاء «المجلس الاستشارى للأمم المتحدة»، للإشراف على أعمال الادارة الايطالية فى تطوير صوماليا ، والبلوغ بها مرحلة الاستقلال التام ، فى التاريخ المحدد ، طبقا لاتفاقية الوصاية . وتألف هذا المجلس من مندوبى ثلاث دول محايدة ، تمثل قارات إفريقية وأمريكا وآسيا ؛ ووقع الاختيار على كل من مصر وكولومبيا والفيلبين ، كشغل مسئولية هذا المجلس .

وكان على هذا المجلس الاستشارى أن يطلع على جميع الأمور التى تتعلق بتقدم السكان فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم . ويبدى الملاحظات والتوصيات التي تحقق أهداف الاتفاقية . وكان على السلطة القائمة بالادارة أن

تستفيد برأى المجلس الإستشارى فيما يؤدى إلى قيام الحكم الذاتى ، وفى كل مايتعلق بإنماء دوائر الحكم الذاتى ، والتقدم الإقتصادى والمالى،وفى ميدان التربية والتعليم، وفى الشئون الإجتماعية وشئون العمال ، وفى إنتقال الإدارة إلى حكومة وطنية دستورية مستقلة .

وكان على الإدارة الإيطالية الوصية أن تلتزم بأحكام مواد إتفاقية الوصاية ، وأن تكون مهمتها الأولى هى إعداد صوماليا سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا للحكم الذاتى .

وفى أثناء هذه ، الفترة . حاولت إيطاليا ، وبصفتها دولة وصية ، إلغاء المجلس الإستشارى ، وعلى أساس تكوين جمعية تشريعية . وتأليف وزارة فى الصومال . وإدعت إيطاليا أن الهدف من نشأة المجلس الإستشارى كان هو ضمان نوع من الرقابة على الإدارة الإيطالية فى صوماليا ، خاصة وأن إيطاليا لم تكن عضوا فى الأمم المتحدة عندما بدأت الوصاية ، ولكنها أصبحت بعد ذلك عضواً فيها ، وأصبح من حقها بالتالى أن تطلب معاملتها على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين ، المنتدبين لإدارة أقاليم أخرى ، موضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة ، دون أن تكون لها مجالس إستشارية.ورأت إيطاليا أن الجمعية التشريعية الموجودة فى صوماليا تعرض عليها كل مشروعات القوانين ، فلا معنى لوجود المجلس الإستشارى لكى ينظر فى هذه الوسائل ، التى يتولى الصوماليون أنفسهم بحثها .

والواقع أن المجلس الإستشارى كان جزءاً من نظام الوصاية ، الذى وضعته الأمم المتحدة ؛ كما أن المجلس التشريعى كانت له سلطات محدودة ؛ وكانت كل الوزارات تضم مستشارين إيطاليين يتمتعون بسلطة كبيرة ؛ الأمر الذى يدل على أن السلطة لم تنتقل بالفعل من أيدى الإدارة الإيطالية إلى أيدى الصوماليين .

ورأت الأمم المتحدة ضرورة إستمرار المجلس الاستشارى إلى أن يتم تحقيق إستقلال صوماليا فى عام ١٩٦٠؛ وأن مهمته ليست مجرد الموافقة أوعدم الموافقة على ما تعرضه الإدارة الإيطالية ، بل كذلك تقديم المشورة والعون . طبقا للمادة الثانية من إتفاقية الوصاية . وكان من الأولى ، فى حالة الاعتقاد فى أن صوماليا لم تعد فى حاجة إلى مشورة أحد ،أن تنسحب الادارة الايطالية نفسها،وتسلم الأمور إلى الصوماليين أنفسهم ، ودائما تحت إشراف الأمم المتحدة ، والمجلس الاستشارى .

ولا شك فى أن هذا الاتجاه الايطالى كان يسعى إلى إبعاد النفوذ المصرى من صوماليا ،خاصة وأن مصركانت قد وقفت أمام مشروعات الإيطاليين لتمديد فترة الوصاية الإيطالية على صوماليا ، رغم مجهودات إيطاليا فى هذا السبيل . وإنتهى الأمر بما يمكننا أن نسميه « الإتجاه الإيطالى » ، إلى القيام بعملية إغتيال مندوب مصر فى المجلس الاستشارى ، وهو كمال الدين صلاح ، أمام باب القنصلية المصرية فى مقديشو ، يوم ١٧ مارس ١٩٥٧ . وكانت وضعية مصر قد تغيرت فى فترة العامين السابقين ،من مؤتمر باندونج،إلى صفقة الأسلحة التشيكية، ومؤازرة مصر لثورة الجزائر ، وموضوع تمويل السد العالى ، والعدوان الثلاثى على مصر ، مع كل ما ترتب على ذلك من نتائج .

وعلى أية حال ، فإن صوماليا كانت تخضع فى ذلك الوقت لضغوط من الإيطاليين ، وضغوط أخرى من إثيوبيا ، لزيادة مصالحها فى هذه البلاد .

٣ ـ الضغوط الايطالية والاثيوبية :

وإستندت إيطاليا فى فترة وصايتها على الصومال إلى الرأى العام ، وحاولت مساندة بعض الحركات فيه ،لكى تعمل بطريقة موالية للمصالح الإيطالية .ووصل

الأمر إلى تسهيلها أمر إنشاء الأحزاب ، كوسيلة للتأثير على الرأى العام . "

وظهرت أحزاب متعددة ، وبطريقة متتالية ، حتى قبل عقد إتفاقية الوصاية على صوماليا بين إيطاليا و بين الامم المتحدة . ثم تجمعت هذه الأحزاب الموالية للإيطاليين فى حزب يسمى «الحزب الديمقراطى» .وكان رئيسه مواطنا صومالياً ، يدعى إدموندو ، بعد أن كان إسمه فى الأصل محمد شيخ عثمان . و كان قد درس فى مدارس بعثات التنصير ، وإن كان قد رجع بعد ذلك إلى الإسلام . وكان هذا الحزب من أنصار إيطاليا والإيطاليين .

ولقد شهد الصومال فى نفس الفترة ظهور أحزاب أخرى كانت تهتم بالمشكلات الداخلية والإقليمية ، وإن كانت فى أهدافها تتفق مع أهداف الايطاليين . فكان هناك حزب الدستور المستقل ، الذى كان قد تأسس منذ عام ١٩٤٨ .وكان يعتمد على نفوذ بعض القبائل التى تتركز فى المناطق الزراعية . وكان رئيسه جيلانى شيخ ابن شيخ يرى ضرورة إنشاء حكومة فيدرالية ،ووضع دستور لامركزى، يكفل حكما ذاتيا للأقاليم الصومالية المختلفة . إنه يفتت الحركة ، ويفتت المعركة ، وكان طيعاً إلى حد كبير مع الايطاليين .

كما كان هناك أيضا حزب الاتحاد القومى ، والذى كان يعرف منذ إنشائه فى عام ١٩٤٦ بإسم حزب شباب البنادر ، ثم تغير إسمه بعد ذلك فى عام ١٩٥٩ . و كان حزباً محلياً ، ولم تكن له أهمية خارج إقليم البنادر ، ولا حتى فى مقديشو نفسها . وكان كذلك موالياً للإيطاليين .

وكانت إيطاليا تستخدم هذه العمليات فى محاولة الحصول على نفوذ لها فى صوماليا .

وفى نفس الوقت نشأت إتجاهات أخرى ، إلى جانب حزب وحدة الشباب

الصومالى. وأخذت لنفسها خطاً وطنياً مثل حزب « صوماليا الكبرى » ، الذى أنشىء فى عام ١٩٥٨، بعد فصل الحاج محمد حسين حامود من حزب وحدة الشباب الصومالى . وكانت مبادىء هذا الحزب هى نفس مبادىء حزب وحدة الشباب الصومالى ؛ وطالب بإجراء إستفتاء فى كل من صوماليا . والصومال البريطانى ، وساحل الصومال الفرنسى ، وصومال أوجادين ؛ كما طالب بوضع دستور ديمقراطى يعرض على جمعية تأسيسية ، ثم يعرض بعد ذلك على الشعب . وطالب بأن يكون الخط السياسى العام هو الحياد الايجابى ، وعدم الانحياز . ولقد إنضم إلى هذا الحزب الكثير من الأعضاء فى مقديشو ، ولكنه لم ينضم إليه سوى عضو واحد زعماء حزب وحدة الشباب الصومالى .

وفى نفس الوقت الذى مارست فيه إيطاليا ضغوطاً على صوماليا ، عملت فيه إثيوبيا على ممارسة ضغوط أخرى ، لزيادة نفوذها فى الصومال ، ولمحاولة الوصول إلى ضم الصومال إلى إثيوبيا .

وكان الحزب الذى أنشأته ، وأعلن أن هدفه توثيق العلاقات مع إثيوبيا ، وتكوين إتحاد يضم إثيوبيا والصومال ، هو حزب « شباب الأحرار الصومالى» . وكانت دعوته معارضة لسياسة صوماليا الكبرى . وأخذت إثيوبيا فى مساعدة هذا الحزب ، الذى تم إنشاؤه فى عام ١٩٥٦ ؛ وهو الحزب الذى عمد إلى إثارة النعرات القبلية . وعلى أية حال ، فإنه لم يصب نجاحا كبيرا فى الصومال .

وكانت إثيوبيا قد أثارت مشكلة حدودها مع صوماليا منذ بداية نظام الوصاية على هذا الاقليم . وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بإجراء تخطيط لحدود صوماليا فى الأجزاء التى لم تكن قد خططت الحدود فيها بعد ؛ ولكن إثيوبيا عارضت فى ذلك المدة خمس سنوات ، وعلى أساس أنها

غير مستعدة لقبول ممثلين للصومال فى المفاوضات . وأصرت على أن الحدود الحقيقية الوحيدة بين صوماليا وإثيوبيا هى الخط الادارى المؤقت .

ثم عادت إثيوبيا فى شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، وقبلت إشتراك خبيرين صوماليين، ثم عادت بعد ذلك وطالبت بأن تضم مناطق واسعة من الأراضى الموضوعة تحت الادارة الايطاليه ، والتى تقع على بعد مسافات بعيدة جنوب الخط الادارى المؤقت، إلى الامبراطورية الاثيوبية . وفشلت المفاوضات نتيجة لذلك ، وزارت لجنة من الأمم المتحدة صوماليا فى عام ١٩٥٧ . وكان من الضرورى حل مشكلة الحدود فى أقرب وقت ممكن، حتى تقوم العلاقات بين إثيوبيا وصوماليا على أساس الصداقة وحسن الجوار . وكان بقاء المشكلة بدون حل يزيد من حدة التوتر الموجود بين الطرفين . ولقد نصحت اللجنة بضرورة المحافظة على حرية الانتقال للأفراد والماشية فى منطقة الحدود ؛ كما أوصت بضرورة الوصول إلى حل عملى لهذه المشكلة . وأقترحت اللجنة إجراء عملية تحكيم ، وتشكيل لجنة تحكيم من ثلاثة من فقهاء القانون ، تعين إثيوبيا أحدهم ، وإيطاليا الثانى ، ويتفق الاثنان على تعين الحكم الثالث ؛ وفى حالة عدم إتفاقهما ، يقوم ملك النرويج بإختياره .

وطلبت الجمعية العامة من الحكومتين الأثيوبية والايطالية أن تتقدما بتقرير عن التدابير التى تتخذها الحكومتان لتنفيذ توصية الجمعية العامة ؛ وقبل ملك النرويج هذه المهمة . وأبدت حكومة صوماليا حسن نيتها ، ورغبتها فى تسوية المسألة ، رغم أن جميع المفاوضات التى وقعت قبل ذلك أدت إلى إتفاقيات إستعمارية ، تصرفت فى شئون صوماليا دون نظر إلى مصالح شعب الصومال ورغباته . وكان قرار التحكيم سيصدر بطبيعة الحال على أساس المعاهدات الدولية التى توجد فى مثل هذه الأحوال .

ولكن إثيوبيا أخذت في التسويف والمماطله ، في نفس الوقت الذي أظهرت فيه رغبتها في ضم صوماليا إليها ، على إعتبار أنها أحد أقاليم الأراضي الإثيوبية، مثلها في ذلك إريتريا .

وفي نفس هذا الوقت ، أخذت إثيوبيا في زيادة ضغوطها على صوماليا ، وعمدت إلى تأليف حزب « شباب الأحرار الصومالي » ، الذي أخذ يدعوا إلى تكوين إتحاد يضم البلدين. على أساس أن الصوماليين والأحباش تربطهم روابط الجوار ، والإخاء . والواقع أن العداوة بين الجانبين كانت قديمة ، ومنذ أجيال عديدة ، ونشأت بسبب إختلاف الجنس واللغة والدين ؛ وكان أضطهاد السلطات الإتيوبية للسلمين في أراضيها ، وخاصة أهل أوجادين ، يزيد من العداوة بين الطرفين . ولم تكن مطامع إتيوبيا التي تهدف ضم صوماليا إلى إمبراطوريتها ، وإعتبارها مقاطعة إتيوبية تؤدي إلا إلى زيادة البغضاء بين الطرفين .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، زار الإمبراطور هيلاسيلاسي منطقة أوجادين في عام ١٩٥٦ ، وكان يدعو لنفسه ولنظام حكمه بين أهالي المنطقة . ولقد أعلن عن تخصيص مبلغ ثمانية ملايين دولار إتيوبي للإتفاق على أوجه الإصلاح في المنطقة، ولتحسين أحوال الأهالي فيها،وأشار إلى أمله في إتحاد إتيوبيا وصوماليا فيدرالياً تحت التاج الإتيوبي الإمبراطوري .

ولقد كانت هذه أول مرة يفصح فيها الإمبراطور عن أطماعه في صوماليا . ورداً على ذلك ، أعلن رئيس وزراء صوماليا ، في الجمعية التشريعية ، رفض صوماليا فكرة الإتحاد مع إتيوبيا رفضاً تاماً ؛ وأعرب في نفس الوقت عن أمل الصوماليين ، في جميع أجزاء الصومال المختلفة والمقطعة ، في الوصول إلى إتحاد دولة واحدة مستقلة . وأشار إلى رغبة صوماليا في إقامة علاقات الود والصداقة

مع إتيوبيا ، بعد أن تحصل على الاستقلال . وكان هذا الموقف من جانب الجمعية التشريعية التى أيدت تصريح رئيس وزراء صوماليا ، ضربة أوقفت أحلام إتيوبيا فى أولها ، كما كانت دلالة واضحة على عدم وجود الود والإخاء بين البلدين.

٣ - الاوضاع فى الصومال البريطانى :

أما الأوضاع الموجودة فى ذلك الوقت فى الصومال البريطانى ؛ فإنها لم تكن أسعد حالا من الأوضاع الموجودة فى صوماليا .

وكان عدد سكان الصومال البريطانى يبلغ ٧٠٠٫٠٠٠ نسمة ، غالبيتهم من المسلمين السنيين ، وعلى المذهب الشافعى . ولقد إستمر الاستعمار البريطانى فى هذا الاقليم ثلاثة أرباع قرن ، عانى فيها الأهالى كثيراً من التحكم والاستغلال ، الأمر الذى أجبر الكثيرين على الهجرة إلى الأجزاء الجنوبية والداخلية .

والصومال البريطانى فقير ، ومعظم سكانه من البدو أو شبه البدو ، ويعتمدون على رعى الأغنام والماعز ، مع بعض المواشى والإبل . ويعتبر الرعى هى الحرفة الغالبة عندهم . أما الزراعة فهى بسيطة وفى جهات محدودة . ويقوم الأهالى فى المناطق الساحلية بصيد الأسماك ، كما يقوم البعض فى الداخل بصيد الحيوانات ، كالنعام ، والغزلان ، والفهود .

وكان الصومال البريطانى مقسماً إلى ست مديريات هى : بربرة ؛ وهرجيسا ، وبراو ، وبوراما ، وعيرجابو ، ولاس عانود .

ولقد أهملت السلطات البريطانية التعليم فى هذه المستعمرة ، ولم يبدأ التعليم هناك إلا فى عام ١٩٢٧ ، وبعد مساعى شعبية طويلة . وساهمت بعض الهيئات الوطنية وبعض الأحزاب فى نشر التعليم ، وإنشاء بعض المعاهد . وتم إفتتاح أول مدرسة إبتدائية فى عام ١٩٤٠ ، وكانت تدرس بها اللغة العربية واللغة الانجليزية ؛ وبنيت المدرسة المتوسطة فى عام ١٩٤٥ . وتم إنشاء معهد لاعداد

المعلمين فى عام ١٩٥٢ ، وفى العام التالى تم إنشاء المدرسة الثانوية العليا .

وكان أهم الأحزاب السياسة الموجودة هناك هو حزب « الرابطة الصومالية الوطنيه » ، الذى عمل على تنظيم الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطانى . وكان مقره فى هرجيسا ،العاصمة ،وكان برنامجه يهدف إلى إنهاء الاستعمار،وتحقيق الوحدة الصومالية الشاملة ؛ كما كان يقوم بدور هام فى نشر الوعى الوطنى والثقافى . وأصبح هذا الحزب يقود رأياً شعبياً مستنيراً ضد الاتجاهات الاستعمارية ، سواء الخاصة بالإبقاء على السلطة الاستعمارية القديمة ، أو بمنع الصومال من الاتحاد مع بقية أجزاء الوطن الصومالى .وحين وجد هذا الحزب أن السلطات البريطانية كانت تحاول إنشاء مجلس تشريعى لتثبيت أقدامها فى البلاد ، قاطع الانتخابات .

وكذلك كان لحزب « وحدة الشباب الصومالى » ، الذى نشأ فى صوماليا ، عدة فروع ، فى الصومال البريطانى . وكانت مبادؤه تتضمن الدعوة إلى إتحاد شعب الصومال ،داخل دولة الصومال الكبير. ولاشك فى أنه كان لهذه الاتجاهات السياسية الناضجة تأثيراً على موقف السلطات البريطانية هناك ، وبخاصة مع إقتراب فترة الوصاية على صوماليا ، وقرب إعلان إستقلالها .

الفصل الرابع والثلاثون

الاستقلال والاتحاد

تم إعلان إستقلال الصومال البريطانى قبل بضعة أيام من إعلان إستقلال صوماليا . وكان ذلك من أجل إمكان قيام الإتحاد بين الصوماليين ، البريطانى سابقاً ، والإيطالى سابقاً . أما السلطات الموجودة فى ساحل الصومال الفرنسى فقد كان لها موقفا آخر . وهناك كذلك موقف الحبشة من صومال أوجادين ، وموقف كينيا من الصومال الكينى ، والتى هى الأقاليم المقتطعة من جسد الوطن الكبير ، رغم رغبة الشعب وأمانيه .

موعد استقلال صوماليا :

حاولت بعض الدول أن تعرقل حصول صوماليا على الإستقلال فى الموعد المحدد ، خاصة وأن نجاح هذه التجربة ، التى قامت بها الأمم المتحدة ، كانت تمثل تهديداً للمصالح الإستعمارية فى إفريقية ، وستكون دافعا للدول الأفريقية الأخرى الخاضعة لنظام الإستعمار لكى تطالب بإستقلالها .

وكانت هناك بعض الدول الأوربية ذات المصلحة المباشرة فى عملية عرقلة وصول المناطق الأفريقية بشكل عام ، ومناطق الصومال بشكل خاص ، إلى مرحلة الاستقلال . وكانت فرنسا من بين هذه الدول . ولذلك فإنها إقترحت مد فترة الوصاية على صوماليا لمدة عشرة سنوات أخرى ، وتغير أعضاء المجلس الإستشارى ، وتشكيله من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإثيوبيا . ولكن هذا الإتجاه فشل . ووقفت الأحزاب الصومالية تطالب بتقديم موعد إستقلال صوماليا إلى أول يوليو ١٩٦٠م ، بدلا من أول ديسمبر من نفس السنة ،

ووافق المجلس التشريعى فى الصومال على ذلك بالاجماع . ورأت إيطاليا أن من مصلحتها كسب هذا الإتجاه ، فوفق برلمانها على قانون بإنهاء الحكم الإيطالى على صوماليا ؛ وأعلنت الحكومة الإيطالية إستعدادها للإنسحاب ، لتهيىء الفرصة للصوماليين لتسلم حكم بلادهم .

وعمل الصوماليون على تكثيف جهودهم فى هذا الميدان ، ووقفت دول كثيرة معهم فى هذه المعركة ، ومن بين أهمها مصر ، أو الجمهورية العربية المتحدة ، كما كانت تسمى فى ذلك الوقت . ولقد ترتب على ذلك موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار بتقديم موعد إعلان إستقلال صوماليا ..وكانت هذه أول خطوة فى سبيل إستقلال الصومال ، ووحدة أرضه وشعبه .

٢ - استقلال الصومال البريطانى :

وفى نفس هذا الوقت ، إستجابت بريطانيا لمطالبة الصوماليين فى الصومال البريطانى بالاستقلال . ولاشك فى أن هذا الموقف كان يشبه إلى حد كبير موقف إيطاليا فى الموافقة على إنهاء وصايتها على صوماليا قبل أوانها . ولاشك فى أنه كان هناك ، فى حسابات كل من الدولتين الاستعماريتين السابقتين ، نصيباً معيناً من الاعتراف بالحقوق الطبيعية للشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها ؛ ولكنه كان هناك نصيباً آخر لعملية محاولة كسب الوطنيين من كل جانب ، تمهيداً لمد النفوذ المعنوى لهذه الدولة العظمى أو تلك ، داخل أراضى الصومال، مع عملية الاتحاد المقبلة ؛ فيمتد النفوذ ، وربما المصالح ، البريطانية من شمال الصومال فى الأقاليم الجنوبية ، أو يمتد نفوذ إيطاليا ومصالحها من صوماليا إلى الصومال البريطانى ، حتى فى ظل الإستقلال والسيادة الكاملة .

ولقد أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية فى شهر مايو ١٩٦٠ إستعدادها

لمنح الصومال البريطانى إستقلاله قبل أول يوليو ١٩٦٠ ، أى بعد شهرين ، ليتمكن من الإتحاد مع صوماليا ، التى تقرر أمر حصولها على الاستقلال فى أول يوليو ١٩٦٠ .

وتم الإحتفاظ فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بحصول الصومال البريطانى عن الإستقلال ، وكان مندوب بريطانيا فى مجلس الوصاية هو أول من نادى بإتحاد الصومال البريطانى مع صوماليا ؛ ولاشك فى أنه كان يأمل فى إنضمام الدوله الجديدة إلى الكومنولث البريطانى .

وفى نفس هذا الوقت ، كانت فرنسا قد دعيت لمنح ساحل الصومال الفرنسى إستقلاله ، أسوة بما حدث فى الصومال البريطانى ، حتى يتمكن من الاتحاد مع الاقليميين الشقيقيين الآخرين . ولكن فرنسا تهربت من الإجابة بدعوى أن ساحل الصومال الفرنسى لم يعد له وجود ، مادام إسمه قد تغير إلى الممتلكات الفرنسية فى شرق إفريقية .

وهكذا قررت فرنسا الإبقاء على الاقاليم الخاضع لها فى وضعية معينة ، وأخرت عملية حصولة على الاستقلال ، وبالتالى عملية الاتحاد بينه وبين جيرانه وأشقائه . وكان ذلك بناءاً على عوامل ومعطيات مختلفة ، سيتم شرحها فيما بعد .

٣ - إتحاد الصوماليين :

ولقد كانت فكرة إتحاد الأقاليم الصومالية موجودة فى الدوائر السياسية والعالمية منذ نهاية فترة الحرب العالمية الثانية ، وطرحت فى اللجنة المشكلة لتصفية الممتلكات الإيطالية . وإن كانت هذه اللجنة الرباعية المشكلة من الدول العظمى قد رفضتها فى ذلك الوقت ، وعلى أساس أنها تخرج عن نطاق عملها ؛ وحصرت بحثها فى مستقبل صوماليا .

ولقد عملت بريطانيا من جانبها على تبنى هذه الفكرة ؛ وكانت تأمل من وراء ذلك فى إدخال الصومال الكبير والموحد فى نطاق الكومنولث البريطانى . ولاشك فى أن سيطرة بريطانيا على كل منطقة القرن الافريقى ، بموقعها الإستراتيجى الهام ، والمسيطر على خليج عدن ومضيق باب المندب ، كان يمثل أهمية كبرى فى الإستراتيجية الدولية .

أما الصوماليون ، فكانوا يؤمنون ، وبشكل طبيعى ، بوحدة بلادهم ، وبضرورة توحيد كل أقاليم الصومال ، التى لم ترسم فيها خطوط الحدود بين مناطق النفوذ الإستعمارية إلا منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ؛ والتى لم تتمكن حتى الدول الاستعمارية من السيطرة على الأراضى الموجودة داخل هذه الحدود سيطرة كاملة ، وإخضاعها لإدارة منظمة ، إلا منذ السنوات الأولى فى العشرينيات ، من القرن العشرين . ولقد قامت أحزاب كثيرة ومتعددة ، وأخذت فى الدعوة إلى الاتحاد ؛ حزب وحدة الشباب الصومالى فى صوماليا ؛ وحزب الرابطة الوطنية فى الصومال ؛ وحزب الاتحاد الديمقراطى فى الصومال الفرنسى .

ولقد إتفق زعماء صوماليا والصومال البريطانى يوم ١٦ أبريل ١٩٦٠ على الإتحاد ، وعلى تكوين جمهورية ديمقراطية . وبعد حصول الصومال البريطانى على الاستقلال يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، وإعلان إستقلال صوماليا فى أول يوليو ١٩٦٠ ، أعلن ميلاد دولة الصومال الأولى ، وهى جمهورية الصومال ، فى نفس الوقت .

وتم قبول الجمهورية الصومالية عضواً فى الأمم المتحدة . وكان علمها الأزرق يرمز إلى السلم ، وإلى لون علم الأمم المتحدة ؛ أما النجم الخماسى الذى يتوسطه ، فإنه كان يرمز إلى الأقاليم الصومالية الخمسة التى يؤمن بضرورة إتحادها :

صوماليا مع الصومال البريطانى ؛ ثم الصومال الفرنسى ، والصومال الكينى ، وصومال الأوجادين .

وكان أول رئيس لجمهورية الصومال هو السيد آدن عبدالله عثمان ، وكان محبوبا ، وله تاريخ طويل فى الحركة الوطنية ، كما كان رئيساً لحزب الوحدة . وكان قد تم إنتخابه رئيساً للجمعية التشريعية ، ثم تم إنتخابه رئيساً للجمهورية بعد الإستقلال ، لحين إجراء إستفتاء عام . ولقد عهد إلى الدكتور عبد الرشيد على شير ماركى بتشكيل الوزارة الأولى للجمهورية الصومالية .

والدكتور شير ماركى مجاهد قديم ، وعضو هام فى الحركة الوطنية ؛ وكان يتمتع بإحترام جميع الزعماء فى البلاد . وكان يمتاز بميله إلى الثقافة العربية والإسلامية ، وبتمسكه بعلاقات وثيقة بالعرب . كما كان مستنيراً ، وكان قد درس فى جامعة روما ، وحصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية .

وكانت سياسة حكومة صوماليا تتلخص ، فى ذلك الوقت ، فى عدم الإعتراف بإسرائيل ، والاعتراف بحكومة الجزائر ؛ أى الحكومة المؤقتة قبل حصول الجزائر على إستقلالها . وكانت هذه السياسة تسير مع محاربة التفرقة العنصرية ، وتأييد قرارات مؤتمر باندونج ، وإتباع سياسة الحياد الإيجابى ، ومساعدة حركات التحرر ضد الاستعمار . وكانت تؤمن بمبادىء الإشتراكية الإسلامية ؛ وتهدف إلى إنشاء جيش قوى للصومال ، وإقامة علاقات دبلوماسية وسلمية مع كل الدول . وكان الرأى قد إستقر على أن يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة ؛ كما أن الاتجاه كان قوياً نحو الإنضمام إلى جامعة الدول العربية .

٤ — موقف فرنسا من الوحدة الصومالية :

وكان الصومال الفرنسي فى ذلك الوقت ، يسمى ساحل الصومال الفرنسي ؛

وكان أحد الأقاليم الموجودة فى الاتحاد الفرنسى فيما وراء البحار . وكان يمثله فى البرلمان الفرنسى عضوان : عضو فى المجلس الوطنى، والآخر فى مجلس الشيوخ.

والموقع الإستراتيجى الساحل الصومالى الفرنسى كبير الأهمية ، وهو يطل على خليج عدن ، ويتحكم فى مضيق باب المندب ، ويبدأ منه خط السكة الحديدية الوحيد الذى يتوغل عبر هرر حتى أديس أبابا ، عاصمة إثيوبيا .

وحتى وقت سيطرة إثيوبيا على إريتريا ، كانت معظم صادرات وواردات إثيوبيا تمر عن طريق خط السكة الحديدية الذى يبدأ من جيبوتى . وحتى بعد سيطرة إثيوبيا على إريتريا، لن تتمكن الطرق البرية التى تبدأ من مصوع وعصب لكى تتوغل صوب الداخل من منافسه هذه السكة الحديدية . وهذا الموقع الإستراتيجى الهام جعل فرنسا تتمسك بساحل الصومال الفرنسى ، وتعارض فى وحدته مع جمهورية الصومال ، أمام تزايد إمكانية التفوق البريطانى هناك ، وأمام زيادة التقارب بين مصر وبين جمهورية الصومال ، فى ذلك الوقت .

وموارد إقليم ساحل الصومال الفرنسى محدودة . أما الأهالى فيقل عددهم عن ٥٠،٠٠٠ نسمة ؛ وهم من المسلمين السنيين ، مع بعض الهنود .

وكانت فرنسا قد إستخدمت نظاماً إستعمارياً صارماً فى هذه المستعمرة ، وأعطت التعليم إلى جمعيات التنصير ، ومنعت أى حركة سياسة فى البلاد .

ولكن الحركة الوطنية فرضت نفسها ، إبتداء من عام ١٩٤٥ ، حين إنتخب محمود حربى رئيساً لفرع حزب وحدة الشباب الصومالى فى جيبوتى ؛ ثم نجح فى عام ١٩٤٧ فى إنشاء أول نقابة للعمال ، تحولت إلى قوة سياسية ، ثم تألف منها حزب « الإتحاد الجمهورى » الذى طالب بوحدة جميع أجزاء الصومال تحت علم واحد . ونجح هذا الحزب فى نشر قضية الاستقلال والوحدة بين الأهالى .

وأمام هذه الحركة الوطنية ، إضطرت السلطات الفرنسية فى عام ١٩٥٠ إلى السماح بقيام مجلس تشريعى ، يكون نصف أعضائه من الصوماليين ، والنصف الآخر من المتوطنين . وفى هذه الانتخابات فاز جميع مرشحى حزب الاتحاد الجمهورى . وفى عام ١٩٥٦ فاز محمود حربى بإنتخابه عضواً عن ساحل الصومال فى مجلس الشيوخ الفرنسى .

ولقد أعطت فرنسا مستعمراتها حق تشكيل حكومات محلية ، فتم حل المجلس التشريعى ، وأجريت الانتخابات التى فاز فيها حزب الإتحاد الجمهورى بجميع المقاعد ، وألف محمود حربى أول وزارة صومالية ، يكون جميع أعضائها من الصوماليين ، وعندما إنتهت مدة عضوية نائب المستعمرة فى مجلس الشيوخ الفرنسى ، وأجريت إنتخابات جديدة ، فاز أحمد فتحى قوضى ، أحد أعضاء حزب الإتحاد الجمهورى ، بهذا المقعد فى مجلس الشيوخ الفرنسى . وأصبح هذا الحزب هو الذى يحكم الصومال الفرنسى ، مادام المجلس التشريعى لايضم سوى أعضائه ، وتتكون الوزارة المحلية من أعضائه ، ويمثل المستعمرة فى مجلس الشيوخ الفرنسى أحد أعضائه كذلك .

وحين أعلن الجنرال ديجول وضع دستوره الجديد ، وكان من حق كل مستعمرة أن توافق عليه أو ترفضه ، قام محمود حربى بحملة دعاية واسعة النطاق ضد هذا الدستور . وكان محمود حربى رئيساً للوزارة المحلية ، الأمر الذى أدى إلى إنزعاج السلطات الفرنسية ، التى عملت على ضرب حزب الإتحاد الجمهورى قبل الإستفتاء على الدستور الجديد ، بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، وبالقاء القبض على عدد كبير من الوطنين .

ومع ذلك ، جاءت النتائج الأولى للاستفتاء على أنها ضد دستور ديجول

بنسبة ٨٠ ٪ . وفى نفس الليلة ، تم تغيير حاكم المستعمرة ، وتمت إذاعة أنباء عن نتائج مختلفة للإستفتاء . وحين قامت المظاهرات ، قمعها رجال السلطة ، وجرح فيها الكثيرون ، ومن بينهم محمود حربى ، رئيس الوزارة ، الذى أضطر إلى تقديم إستقالته . وحل المجلس التشريعى ، وفى ظل مناخ سلطوى ، لإنتخاب مجلس تشريعى جديد .

وفى هذه المرحلة ، كانت العلاقات المصرية الفرنسية تسمح لإسرائيل بتسهيلات فى ميناء جيبوتى ، وكمركز للتعاون التجارى مع إسرائيل . وسمحت للحكومة الإسرائيلية بإنشاء مستودع كبير فى جيبوتى ، لتخزين المواد الغذائية التى تصل من إثيوبيا ، تمهيداً لشحنها بعد ذلك إيلات ، على خليج العقبة . وكان هذا المستودع يستخدم كذلك فى تخزين السلع والمنتجات الاسرائيلية ، تمهيداً لشحنها إلى إثيوبيا .

٥ ـ الصومال الكينى وصومال أوجادين :

والصومال الكينى هو أحد الأقاليم الصومالية الخمسة المقسمة ، ويعيش فيه مايقرب من ١٢٠٫٠٠٠ نسمة . ولقد إقتطعته السلطات الإستعمارية البريطانية ، منذ عام ١٩٢٦ ، من مديرية جوبا السفلى ، وضمته إلى كينيا .

والصومال الكينى أكثر مناطق الصومال تخلفا ، إقتصادياً وسياسياً وفكرياً ، نتيجة لعزل السلطات الإستعمارية البريطانية له ، ومنع أى فكر تحررى أو وحدوى يأتى له من الشمال . ويعيش الأهالى فى هذا الإقليم فى فقر مدقع ويفتقرون إلى أساسيات الحياة ، حتى المدارس والمستشفيات . وعملت السلطات البريطانية هناك على فرض السخرة على الأهالى ، ومنعت أبناء القبائل من الخروج من مناطق قبائلهم والدخول إلى حدود قبائل أخرى . وحين قام حزب وحدة الشباب الصومالى فى عام ١٩٤٨ بفتح فرع له فى كينيا ، إتهمته السلطات

البريطانية بالقيام بنشاط معادٍ لها ، وإتهمت أعضاءه حتى بالشيوعية ، وحلت الحزب ، وإعتقلت أعضاءه ، ونفت الزعماء خارج البلاد ، خوفاً من إنتشار أفكارهم بين أهالى المنطقة ، هؤلاء الأهالى الذين يحتاجون إلى كل عون وتكامل مع أشقائهم الصوماليين ، داخل الوطن الصومالى الكبير .

وأما صومال الأوجادين ، فهو ذلك الجزء الذى يمتد من هرر شرقا ويدخل فيما بين الصومال البريطانى السابق . وصوماليا السابقة . وكانت إثيوبيا قد حصلت على هذا الإقليم على مراحل متتالية ، وبمساندة الدول الإستعمارية . وتتخذ إثيوبيا هذا الإقليم رأس حربة ضد الصومال ، رغم أن أهله صوماليين. وتحتفظ إثيوبيا بأهالى هذا الإقليم فى نفس المستوى الذى تسمح به حضارياً لجميع الأقاليم الإسلامية ، والتى تقع فى جنوب هذه الدولة ؛ وهى أقاليم هود والأوجادين وهرر والجالا والكافا .

ويمثل هذا القطاع الجنوبى من دولة إثيوبيا منطقة صومالية واضحة ، فى شخصيتها ، ولغتها ، وطريقة حياتها ؛ كما أنها تدين بالإسلام ، وعلى عكس بقية مناطق الدولة الاثيوبية . ويعتبر الأهالى فى هذه الأقاليم مواطنين من الدرجة الثانية ، على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك ؛ فهم محرومون من حمل السلاح ، ولا تقبل شهادتهم ضد الإثيوبى المسيحى ؛ وكثيراً مايتطور أى موقف بين أحد الإثيوبيين وأحد مسلمى هذه المناطق ، إلى طعنه بخنجر وبكل بساطة تضيب الصومالى . أما الإدارة ، فإنها تميز دائماً بين الطرفين ؛ وحتى هيلا سيلاسى كان يتحدث عن أهالى هذه المنطقة بصفتهم « رعاة جاهلنا فى الجنوب » ، ولأقل سبب أو حادث ، تأتى القوات الإثيوبية « لتأديب » المتمردين ؛ وهذه العملية تشتمل على الضرب وإستخدام الأسلحة البيضاء والنارية ، وحتى السلب والنهب والسبى ؛ ويقع هذا بشكل متكرر .

ولاتقتصر المشكلة هناك على مجرد مشكلة إدارية ؛ بل لها جانب معنوى . ذلك أن السلطات الإثيوبية شجعت جمعيات التنصير فى هذه المناطق ، وعلى أساس تقديم العون المادى للمعوزين ، الذين يقبلون حضور حفلات القداس وأكبر ماتشجع عليه هذه الجمعيات هو تزويج الشاب المسلم من فتاة إثيوبية ، وتدفع معونات مالية لذلك ؛ وسيتحدث الابناء لغة الأم ، ويشبون على دينها . ولذلك فإن هذا الصراع الموجود داخل صومال الأوجادين ، والذى تمتد فيه سلطة الدولة والكنيسة فى هذه الأقاليم الجنوبية من دولة إثيوبيا ، حتى مناطق الكافا والجالا ، هو صراع حضارى ، وبشكل عتيق ، ومتجمد ، ودموى ؛ ولا ينتمى للقرن العشرين .

وزاد الطين بلة حصول إحدى الشركات الأمريكية ، وهى شركة روجرز ، على تصريح من شركة سنكلير ، بالقيام بأعمال التنقيب والبحث فى صوماليا ، بعد أن كانت قد حصلت من إثيوبيا على إمتياز بالبحث عن البترول فى منطقة الأوجادين . وهى قضية أخرى ، إقتصادية ، ولها علاقة بمنتجات إستراتيجية ، فى الوقت الذى تزايد فيه التواجد الأمريكى الإقتصادى فى كل من إثيوبيا والصومال ، وزاد فيه إنتشار الآراء المتحررة والمناهضة للإستعمار .

أما القضية الأساسية ، فلا تزال هى قضية شعب الصومال ، الذى لايزال حتى الآن يعيش وبلاده مقسمة ، ويحتاج إلى كل دعم وعون .

ثبت المصادر والمراجع

أولا - المصادر :

١ — محفوظات وزارة الخارجية البريطانية — F. O.

٢ — محفوظات وزارة الحربية البريطانية — W. O.

٣ — محفوظات الأميرالية البريطانية .

وكلها موجودة فى دار المحفوظات العامة فى لندن .

٤ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية — A. E.

٥ — محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) — F. O. M.

٦ — محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقاً) — A. I.

٧ — المحفوظات التاريخية المصرية — عابدين .

ثانيا - المطبوعات الرسمية :

الكتب الزرقاء الانجليزية . — S. P. State papers. (C . . . . . .)

الكتب الخضراء الإيطالية .

محاضر مجلس النواب الإيطالى .

الكتب الصفراء الفرنسية .

ثالثا - كتب مراجع هامة

HILL, R L. ; A Bibliography of the Anglo – Egyptian Sudan from the earliest times to 1937. London, 1939.

IBRAHIM HILMY (Prince); The literature of Egypt and the Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive. London, 1886–1888. (2 Vols).

MAUNIER, René; Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne (1798 – 1916). Le Caire, 1918.

رابعا – بعض المراجع العامة

إبراهيم فوزى : السودان بين يدى غردون وكتشنر. جزءان. (١٣١٩ هـ)

أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار ... الجزء الأول (١٩٣٢)

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار. ثلاث أجزاء (١٣١٢هـ)

أمين سامى : تقويم النيل . الجزء الثالث . فى ثلاث مجلدات (١٩٣٦)

بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا ... تعريب أحمد زكى (١٨٩٢)

توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . (١٩٤٤)

جبرائيل حداد : تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .

د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .

» : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩.

» : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

» : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة ، المكتبة الافريقية ، ١٩٦٠ .

سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان (١٩٥٢).

عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على .

: عصر إسماعيل (جزءان) .

: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال .

عبد الصبور مرزق : أضواء على الصومال . القاهرة ، مطبعة الرسالة، ١٩٥٩.

: ثائر من الصومال ، محمد بن عبد الله حسن . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٢.

عبده بدوى : شخصيات إفريقية . القاهرة ، الأنجلو ، ١٩٦١ .

عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣) .

: الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٩٣٦) .

: تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ — ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧).

محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧.

د. محمد المعتصم سيد : مهدى الصومال ، بطل الثورة ضد الاستعمار . القاهرة .

د. محمد صبرى : مصر فى إفريقية الشرقية هرر ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩ .

: الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر. ١٩٤٨.

د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . ١٩٤٧ .

: مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ — ١٨٩٩) . القاهرة دار المعارف ، ١٩٥٨ .

محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه . ١٩٤٧ .

محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر (١٣١٢ هـ) .

مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩ — ١٩١٩ ، (١٩٤٧) .

نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء (١٩٠٣) .

خامسا — بعض المراجع الأوربية

ALFORD, Henry S.L. and SWORD, W. Dennistoun; the Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.

ALLEN, B. M, Gordon and the Sudan. London, 1931.

ALTIMARE, Arnoldo Nicoletti; Da Assab a Cassala. [Riv. Mil. ital]. Roma, 1895.

BIOVES, Achille; Français et Anglais en Egypte 1881 — 1882. Paris, 1910.

BLUNT W S.; Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.

BONOLA, F. ; Les Explorations Italiennes dans les pa's des Somalis.
[Bull. de ... Géographie] Le Caire, 1806.

BORELLI, Octave Bey; Le chute de khartoum, 26 Janvier 1885. Paris. 1893.

BORELLI, Octave Bey; Choses politiques d'Egypte. 1883-1895. Paris (s.d).

BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920

BURNS, Elinor; British Imperialism in Egypt. London, 1928.

BURTON, Cap. Sir Richa d F. ; First footsteps in East Africa, or an exploration of Harrar. London, 18?4. (2 Vols).

CAGNASSI, E. ; I nostri erroni, tredici anni in Eritrea. Torine, 1898.

CAROSELLI, Francesco Saverio; Ferrote fuocco in Somalia Roma, 1931.

CECCHI, Antonio ; Spedizione italiano nell' Africa Equatoriale de Zeila alle frontiere del Caffa.
Roma, 1886 — 87. (3 Vols).

CESARI, Cesari; Come e perche andemmo a Massaua.
[L'Oltremare] Roma, 1930.

CHIALA Luigi; La spedizione di Massaua; nerrazione documentata. Torino, 1888.

CHIALA, Luigi ; Da Assab al Mareb, storia documentata sulla politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.

CHIESI, Gustavo; La colonizione Europa nell'Est Africa.
Roma, 1909.

CHURCHILL, Winston S.; The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland ; The making of modern Egypt.
London. 1906.

CONFERENZA MESSEDAGLIA; "L'Esploratore". Milano, 1885.

CRABITES, P. ; Gordon, the Sudan and slavery. London, 1931.

CROMER ; Modern Egypt. London, 1908 (2. Vols).

DECHAMPS, Hubert; Côte des Somalis. Paris, 1948.

DELEBECQUE, Jacques ; Gordon et le drame de khartoum.
Paris, 1935

DELLA VEDOVA, G.; La spedizióne Bianchi. [Bull. Soc. Géo.
ital] Roma, 1885.

DE RIVOIRE. Denis ; Les Fraçais à Obock. Paris, 1904.

DRAKE BROCKMAN, Ralf E. ; British Somaliland.
London, 1912.

DUJARRIC, Gastom; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

DYE; Conférence . . . 25 Mai 1900.

DYE; Afrique Française. [Bull. Com. Afr. Fr.] Janv, 1903.

ESME, Jean d'; La côte française de Somalis. (La Domaine
Coloniale Française. Vol. VIII.) Paris. 1930.

FERRAND, Gabriel ; Les Somalis. Paris. 1913.

FITZMAURICE, Lord Edmond ; The life of Granville, 1815—1892. London, 1950. (2 Vols).

FULLER, F. W.; Egypt and the hinterland. Lonnon, 1903.

GAIBI, A.; Manuale di storia politico — militare delle colonie italiane. Roma, 1928.

GAFFAREI, Paul ; Notre expansion coloniale en Afrique, de 1870 à nos Jours. Paris, 1918.

GEORGES — BARTHELEMY; Les colonies Françaises. 1928.

GHIKA, N.D.; Cinq mois au pays des Somalis Geneve, 1898.

GIANNI, Angelo; Italia e Inghilterra alle porte del Sudan, La Spedizione di Massaua 1885. Paris, 1940.

GLEICHEN, (Lieut. col. Caunt.) Ed.; The Anglo—Egyptian Soudan. London H. M. S. O., 1950. (2 Vols).

GORDON; Journal, siège de Khartoum. Paris 1886.

GUILLOTEAUX, Erique ; Madagascar et la côte des Somalis. Paris, 1922.

HAMILTON, Angus; Somaliland. London, Hutchinson, 1911.

HOLYNSKI, Alexandre; Nubar Pacha devant l'histoire. Paris, 1885.

JACKSON, H. C. ; Osman Digna. London, 1926.

JARDINE, Douglas J.; The Mad Mullah of Somaliland London, 1923.

JAMES, F. L. ; The unknown horn of Africa, London, 1888.

JENNINGS, J.W. and ADDISON, Christopher; With Abyssinians in Somaliland,

KAMMERER, A.; La Mer Rouge à travers les ages. (Revue de Paris). 1er Mars, 1925.

LA JONQUIERE, C. de; Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale. Paris, 1896.

LE ROUX, Hugues; Ménélik et nous, les carrefour d'Aden. Paris, 1901.

MACMICHAEL, Sir Harold; The Anglo—Egyptian Soudan. London, 1934,

__________ ; The Sudan. London 1954.

Mc NEIL, (Cap); In Pursuit of the Mad Mullah.

MONTEGAZZA, Vico ; Da Massaua à Saati Milano, 1888.

MARTINEAU, Alfred; La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.

MELLI, B.; La colonia eritrea della Sua origine al 1° maggio 1899. Torino, 1899.

MESSEDAGLA, G. B ; L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Janv 1887.

MILNER, Viscount; England in Egypt. London, 1904.

Ministere de La France d'Outre—Mer; La Cote Française des Somalis. Paris, 1950.

MIN STERO DEGLI AFFARI ; Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma. 1885.

MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI ; Notizie sulla provincie egiianze del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.

MINISTERO DEL A GUERRA ; Commando del Capo di Stato Maggiore, Ufficio storico ; Somalia. Roma, 1938.

MINISTERO DELLA GUERRA ; Storia militare della colonia Eritrea. Roma, 1935.

MORLEY, Sir John ; The life of William Ewart Gladstone. London, 1903. (3 Vols).

PAIOLA, Ulderigo; La spedizione italiana nel Mar Rosso. (Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.

PENVAZZI, Luigi; Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala, Ghedarf, Kartum, Suakin. Modena; 1887. (2 Vols).

REVOIL ; La vallée du Darror ; Voyage au pays des Somalis 1882

SABRY, M. ; Les Soudan Egyptian, 1821 — 1898. Ee Caire, 1947.

SKINNER, Robert; Abyssinia to-day.

SOLEILLET, Paul ; Voyage en Ethiopie, Janv. 1882 – Oct. 1884. Rouen, 1886.

SOLEILLET, Paul.; Obook, Le Choa et le Kaffa. Paris, 1885.

THEDOBALD, A. B. ; The Mahdiye, a history of the Anglo— Egyption Soudan 1881 — 1899. London, 1951.

WILSON, Sir Charles ; From Korti to Khartoum. Edinburgh, 1886.

WINGATE Francis R. ; Madisime and the Egyptian Soudan. London, 1891.

WOOD, Evelyn : From midshipman to field — marshal. London, 1906. (2 Vols).

ZAGHI, Carlo : L'ultima spedizioni africana di G. Bianchi. Milano, 19[illegible]0.

ZAGHI, Carlo : Le origini della colonia Eritrea. Bologna, 1934.

ZAGHI, Carlo: Nuovi documenti sul massacro della spedizione Bianchi, 1936.

ZAGHI, Carlo Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rossa dal 1880 al 1888; in una memoria inidita di C. Nerazzini à F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940. Tol. IV, pp. 379-400.

ZETLAND, The Marquess of: Lord Cromer. London, 1931.

القسم الرابع

مشكلة القرن الافريقى المعاصرة

للدكتور محمد نصر مهنا

الباب الثانى عشر

الملامح الرئيسية المعاصرة لمشكلة القرن الافريقى



الفصل الخامس والثلاثون

القرن الافريقى ومدخلى البحر الأحمر.

١ - منطقة القرن الافريقى : بعض الملاحظات الجيوبولتيكية :

تعتبر منطقة القرن الافريقى حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربى فى قارتى آسيا وأفريقيا ، وقد سميت المنطقة بالقرن الافريقى لأنها تشكل ذلك النفوذ البارز فى الجانب الشرقى من وسط القارة الافريقية ، كما تطل المنطقة على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندى ؛ وتشكل مع جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية ومع الصومال وجيبوتى واثيوبيا واريتريا المدخل الجنوبى للبحر الأحمر الذى يقف عند مدخله باب المندب. ويحد جغرافيا من الغرب بخط وهمى يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتى الغربية . وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الافريقى باعتبارها تتحكم فى طريق البترول بين منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية(١) ، كما تتحكم هذه المنطقة فى الطرق الدولية للتجارة العالمية إلى المحيط الهندى أو عبر البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس ثم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق ؛ وكذا مضيق موزمبيق ورأس الرجاء الصالح ثم المحيط الاطلنطى .

وترتب على تلك الأهمية للقرن الافريقى أن أصبح منطقة صراع بين القوى

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

- John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U. S. Policy (Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc.) September 1977 pp 17 - 33 .

العظمى فالكل يتسابق على فرض نفوذه عليها للاستئثار بمزاياها الجغرافية والاستراتيجية دون غيره وذلك لتحقيق أحد الاهداف الاستراتيجية الكبرى بتأمين السيطرة على طرق الامداد بالبترول .

وتشمل منطقة القرن الافريقى من الناحية السياسية على الدول والمناطق التـــالية :

الصومال :

ومساحتها حوالى ٦٢٠ ألف كيلو متر مربع ؛ وتقع الصومال عن منطقة القرن الافريقى وقد حصلت الصومال على إستقلالها عام ١٩٦٠ (١) وكانت قبل ذلك مقسمة إلى الصومال الايطالى ويمتد من حدود كينيا ويشتمل على جنوب الصومال ، والصومال البريطانى ويمتد من حدود جيبوتى إلى رأس الاحتراس (جاردافوى) ويشتمل على المنطقة الشمالية من الصومال المشرفة على خليج عدن ويبلغ تعداد سكان الصومال حوالى ٣ ملايين نسمة معظمهم بدو رحل ونسبة التعليم قليلة ، والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربرة ـ هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن ويؤثر بحكم موقعه على مضيق باب المندب ومن أهم بلدانه : مقديشو العاصمة وبربرة وهى ميناء هام على خليج عدن وموقعه مؤثر بالنسبة لمضيق باب المندب وهناك أيضا قسمايو وهارجيا فى زيلع والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربره ـــ هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن .

---

(١) واجع فى تفصيل ذلك

— John Drysdale. The Somali Dispute (New York, Praager, 1964) , pp 21 - 28

جيبوتى :

مساحتها حوالى ٠٠٠ر٢٢٠ كيلو متر مربع ، وتقع جيبوتى على الشاطىء الافريقى عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر جنوب غرب باب المندب ويحيط بها الصومال وأثيوبيا (الحبشة وأريتريا) ، وقد حصلت على إستقلالها فى ٨ مايو ١٩٧٧ بعد أن استمرت خاضعة للاحتلال الفرنسى لمدة ١١٥ عاما وبعد استقلالها أصبحت الدولة العربية رقم ٢٢ بجامعة الدول العربية ، ويبلغ تعداد سكان جيبوتى حوالى مائة ألف يعملون فى صيد السمك والخدمة فى الميناء وهم ينتمون الى قبيلتى العفر ذات الاصول الاثيوبية والعيسى ذات الأصول الصومالية ويعتبر ميناء جيبوتى الهدف الحيوى الهام الموجود على خليج تاجورا .

جنوب شرق أثيوبيا (غرب الصومال) :

ويطلق على هذه المنطقة اسم أوجادين وترتبط اثيوبيا كلها (بما فى ذلك ارتيريا) ارتباطا سياسيا وعسكريا بالقرن الافريقى أكثر من إرتباطها به جغرافيا .

— وأخيرا فان منطقة القرن الافريقى تشتمل من الناحية السياسية أيضا على منطقة شمال شرق كينيا . وجدير بالذكر أيضا أن منطقة القرن الافريقى تشمل بعض الموانى وأهمها —

— جيبوتى وهى ميناء كبير على خليج تاجورا أحد الخلجان الفرعية لخليج عدن .

— زيلع ميناء صغير شرق جيبوتى .

— بربرة ميناء كبير على خليج عدن وبها قاعدة بحرية .

ـ مقديشيو (مقديشو) العاصمه وهى ميناء على المحيط الهندى .

ـ قسمايو ميناء على المحيط الهندى .

أما من الناحية الطبوغرافية الجيوبوليتكية فان منطقة القرن الافريقى تمتد شمالا إلى اديتريا وغربا إلى اثيوبيا على النحو التالى :

تقع إثيوبيا فى شرق إفريقيا ولها ساحل يمتد على البحر الأحمر من الحدود مع السودان إلى حدودها مع جيبوتى ويحيط بها السودان من الغرب وكينيا من الجنوب والصومال من الجنوب الشرقى ، وهى إحدى الدول التى تشرف بشكل مباشر على مضيق باب المندب (راجع الخريطة) ،وتعتبر اثيوبيا المدخل الشرقى لافريقيا بسبب موقعها ولوجود موانىء . اريتريا (مصوع وعصب) على ساحل البحر والتى تربط الساحل مع المناطق الأخرى فى أثيوبيا بواسطة الطرق وخطوط السكك الحديدية وتتكون اثيوبيا من هضبة الحبشة وسهول اريتريا ، وبعد خروج إيطاليا من تلك المناطق بعد الحرب العالمية الثانية صدر قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ بمنح الحكم الذاتى لاريتريا وإقامة اتحاد فيدرالى بينها وبين الحبشة على أن يكون امبراطور الحبشة هو رئيس هذا الاتحاد ، وعلى الرغم من أن سكان اريتريا قد عارضوا فى صدور هذا القرار إلا أن الامبراطورر هيلاسلاسى أصدر قرارا بتمويل اريتريا إلى مقاطعة تتبع إثيوبيا وذلك لتأمين المنافذ التى تربطها بالعالم الخارجى .

وهضبة الحبشة عبارة عن سلاسل جبلية مرتفعة يصل إرتفاع بعضها إلى أكثر من ٤٠٠٠ متر افوق سطح البحر وتنحدر جبال الهضبة تجاه البحر الأحمر والصومال والسودان . وتقسم الخوانق العميقة جبال الهضبة إلى كتل جبلية منفصلة ويصل عمق بعض هذه الخوانق الى ١٫٥ كيلو مترا . ويبدأ الأخدود الشرقى من باب المندب وينتهى عند بحيرة رودلف وهو بذلك يشطر الهضبة الحبشية إلى شطرين كبيرين ،

وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا باسم نهر آباى ويمر النهر فى أخدود عميق وشديد الانحدار .

أما ساحل اريتريا فانه ذو طبيعة رملية وشديد الحرارة والرطوبة ، وتصل الحرارة فى ساحل اريتريا إلى ٤٠ درجة مئوية والرطوبة عالية والمطر قليل نسبياً ويسقط شتاء بمتوسط ١٩٠ مم على مصوع والمنطقة الساحلية ويزداد إلى ٣٢٠مم على المناطق الجبليه غرب اريتريا .

ويبلغ عدد سكان اثيوبيا حوالى ٢٥ مليونا منهم حوالى مليون ونصف فى اريتريا ونسبة المتعلمين قليلة والتدريب المهنى غير متطور ومن أهم مدن إثيوبيا إديس أبابا العاصمة وجندار العاصمة الروحية للامهريين ومصوع الميناء الرئيسى على ساحل البحر الأحمر وعصب وهى مرفأ طبيعى هام وبها معمل لتكرير البترول وأسمرة المدينة الرئيسية فى اريتريا وهرر وهى مركز تجمع ثم دير داوه وتقع على الخط الحديدى الذى يربط بين جيبوتى وأديس أبابا .

وتنعكس الأوضاع الجغرافية السابقة على استراتيجية القرن الافريقى فى أعتباره أيضا محورا عبريا هاما حيث تقع على ساحل ميناء عصب وميناء مصوع فضلا عن الاهداف الحيوية لهذه المنطقة التى تشمل أديس أبابا باعتبارها المركز السياسى والادارى للدوله ؛ كما أن أريتريا تعتبر ؛ بالنسبة لموقعها على ساحل البحر الأحمر وبما يتوفر فيها من موانىء هامة وموارد اقتصادية هى المنطقة الحيوية فى اثيوبيا ؛ كما أن هذه المنطقة — تشرف على حوالى ٩٠ فى المائة من طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حيث تقع عليه بعض الموانى مثل القصير وبور سودان ومصوع وعصب وجيبوتى ؛ كما تقع الحديدة على جنوب الساحل الشرقى . ويشرف الصومال على الساحل الجنوبى لخليج عدن حيث تقع ميناء بربرة كما تسيطر على جزء من الساحل

الشرقى لافريقيا حيث تقع مقديشو عاصمة الصومال و تقع عدن على الساحل الشمالى لخليج عدن فى مواجهة بربرة . ويعنى ذلك أن تلك الدول بحكم موقعها تستطيع التحكم فى خطوط الملاحة التى تمر فى البحر الأحمر من خلال باب المندب .

وقد تغيرت الادوار الدولية فى تلك المنطقة مع تعاقب الزمن بين القوى القوى الكبرى ؛ وهذه الظاهرة تكاد تكون ملموسة بالنسبة لدول إفريقيا عامة وبالنسبة لإثيوبيا والصومال — وهما من دول القرن الافريقى — بصفة خاصة. وإذا تتبعنا أحداث التاريخ المعاصر فى تلك المنطقة نجد أن الاتحاد السوفيتى وهو قوة عظمى منذ الحرب العالمية الثانية ؛ فإنه كان يقوم بدور القوة المؤثمة فى الصومال فى الستينات وبدايه السبعينات ، ودرب السوفيت القوات المسلحة الصومالية وأمدوها بالأسلحة والمعدات فى مقابل تسهيلات بحرية قدمتها الصومال للسوفيت فى ميناء بربرة الذى يقع على خليج عدن وهو ميناء له أهميته الاستراتيجية الكبيرة لقربه من باب المندب، غير أن الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا الذى وقع فى سبتمبر ١٩٧٤ ومانتج عنه من نجاح مانجستو فى الاستيلاء على السلطه وخلع الامبراطور هيلاسلاسى ثم ماأعقب ذلك من تصفية دموية لعناصر الجناح الصينى فى الثورة ؛ هذه التطورات جعلت الاتحاد السوفيتى يدعم من علاقاته باثيوبيا على حساب الصومال ، وفى نفس الوقت فان الولايات المتحدة التى كانت تتمتع بمركز قوى فى اثيوبيا إلى ماقبل حدوث الانقلاب العسكرى بها ؛ قد فقدت هذا المركز بعد أن طرد الكولونيل مانجستو بعثتها الدبلوماسية وخبرائها العسكريين واقتضت طبيعة الأمور أن تسارع الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها بالصومال وتقديم المساعدات لها بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك فى محاولة تهدف إلى ابعاد الصومال من دائره النفوذ السوفيتى، ونفس الشىء بالنسبة لفرنسا فقد كانت تتعاون مع اثيوبيا خلال حكم الامبراطور هيلاسلاسى خلال استعمارها لجيبوتى وكانت

تشجع سيطرة العفر فى جيبوتى - وهى الأقلية ذات الاصول الأثيوبية ضد الأغلبية من العيسى ذات الأصول الصومالية ، وفرنسا — بهذا الأسلوب — كانت تعمل فى الاتجاهات المضادة للصومال لأن هذه الاخيرة كانت تدور فى تلك الاتحاد السوفيتى وتمنحه تسهيلات بحرية فى بربرة . وعندما كانت الصومال تطالب باستعادة إقليم أوجادين — الذى يقع فى جنوب شرق أثيوبيا — وبعض الأراضى فى شمال شرق كينيا اقتضت متطلبات التوازن الدولى أن تقف بريطانيا ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وراء تدعيم كينيا فى مواجهة مطالب الصومال وقتئذ ، ولكن الادوار الدولية بدأت فى التغير مع تغير الموقف الداخلى بين دول القرن الافريقى فعادت فرنسا إلى تدعيم علاقاتها مع الصومال ومساعدة الاغلبية من قبائل العيسى على الوصول إلى السلطة فى جيبوتى المستقلة بعد أن كانت تقف ضد رغباتها فى الوقت الذى بدأت فيه علاقاتها تفتر مع اثيوبيا نتيجة لتحولها الى الخط الماركسى .

٢ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر الاحمر :

شكل المدخلان الشمالى والجنوبى للبحر الأحمر مطمعا للدول الكبرى بصفة عامة على طول التاريخ الحديث والمعاصر، غير أن المدخل الجنوبى قد شكل أهمية استراتيجية فى الوقت الحالى ويمكن القول أن أطراف الصراع الدولى الحالى على البحر الأحمر هم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا وفرنسا. وقد احتدم الصراع الدولى البحرى بصفة خاصة على شواطىء المحيط الهندى بين القوتين العظميين فى السنوات الأخيره ؛ ويفسر دارسو الصراع الدولى محاولات سيطرة القوتين العظميين على اليمن الشمالية واليمن الجنوبية والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر يشكل جزءا من إهتمام العملاقين ؛ فالسياسة الامريكية ترتكز على نظرية «جوام» التى أفصح عنها الرئيس الأمريكى الأسبق «نيكسون» فى يوليو ١٩٦٩ وهى ترتكز على التمسك بالمراكز التى حصلت عليها الولايات المتحدة فى الدول التى تطل على

المحيط الهندى والتى تشكل العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، تلك الاستراتيجية التى تنتج للولايات المتحدة الحفاظ على اشرافها على الانتاج البترولى فى الجزيرة العربية والخليج العربى وتعريفه عبر قناه السويس ورأس الرجاء الصالح واليابان والدفاع عن افريقيا وخاصة شرق القارة فى مواجهة التسلل الشيوعى السوفيتى والصينى على السواء ، ومن بين وسائل التحرك الامريكى الاعتماد على الدول الصديقة ومحاولة الاتفاق مع السوفيت لضمان استقرار الأوضاع الراهنة فى الجزيرة العربية بهدف تحييد البحر الأحمر وإخراجه من دائرة الصراع الجارى فى المحيط الهندى .

أما السياسة السوفيتية فقد سارت منذ سنه ١٩٥٦ على التوغل البطىء والمنتظم فى المحيط الهندى حيث يتيح الوجود السوفيتى العسكرى البحرى إبرام اتفاقيات جديده تشمل برامج عمل وتعاون والحصول على تسهيلات ملاحية عسكرية وتحويل البحر الأحمر بالتالى إلى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية أو على الأقل جعله طريقا دوليا مفتوحا للجميع ، ويعتبر السوفيت البحر الأحمر بمثابة عامل أساسى لتقدمهم فى إتجاه المحيط الهندى كما يتيح لهم إحكام إحتوائهم على الجزيرة العربية والتحرك فى إتجاه الخليج العربى . ويعنى موقف الدولتين العظميين إنهما تتخذان إتجاها متشابها من حيث الجوهر فكل منهما تفضل حرية الملاحة فى مضيق باب المندب نظرا لما للضيق من أهمية استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرة العملاقين على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندى وفقا لما تمليه مصالحهما الاستراتيجية .

أما الوجود الصينى فى المنطقة فانه رغم محدوديته إلا أنه قائم على بذل المعونات بهدف محاربة الوجود السوفيتى وقد تركزت المساعدات الصينية لليمن مثلا فى مجال إنشاء الطرق وبناء مصانع النسيج ؛ فى حين لم يعد لبريطانيا سوى قاعدة بحرية

جوية أقامتها فى «مصيرة» وتشرف بها على طريق خليج عدن والبحر الأحمر وطريق السويس ؛ وهذه القاعدة العسكرية البريطانية هى القاعدة الوحيدة لها منذ انسحابها من عدن . وتبقى السياسة الفرنسية وهى تعد سياسة نشطة فى المنطقة فقد وافق الرئيس الفرنسى ديستان على استقلال جيبوتى الذى تم بالفعل فى عام ١٩٧٧ ولكن مع استمرار الوجود العسكرى واستمرار المعونه الاقتصادية لجيبوتى والتى تصل إلى حوالى ٦٠ مليون دولار سنويا، لذلك تعتبر فرنسا هى الدولة الاوربية الوحيدة التى تتواجد قواتها على سواحل مضيق باب المندب ، وتنظر فرنسا نظرة تتسم بالواقعية بشأن مضيق باب المندب حيث يركز المسئولون الفرنسيون على ضرورة التوفيق بين المصالح الأجنبية المشروعة للدول الساحلية المطلة على المضيق ومصالح المجتمع الدولى التى تتمثل فى حرية الملاحة .

ومرة أخرى تتضح أهمية تنافس القوتين العظميين على المنطقة — نظرا لأن التواجد الصينى أو البريطانى أو الفرنسى هو تواجد محدود — فى حين أن العملاقين الكبيرين يتنافسا على المنطقة وأيضا على المحيط الهندى منذ بداية الستينات تقريبا فى إطار المواجهة النووية بينهما ، وقد تأكدت أهمية المحيط الهندى فى هذا التنافس الجديد استنادا إلى التطور الهائل الذى حدث فى أسلحة الصواريخ الموجهة التى ينطلق بعضها من قواعد ثابتة و يحتاج إلى قواعد أرضية عسكرية ثابته أو من غواصات تنتقل بحرية ومرونة داخل مياه المحيط وقد وصلت هذه الأسلحة من التطور إلى الحد الذى أصبح فى إمكان الولايات المتحدة مثلا أن توجه صواريخها العابرة للقارات من غواصاتها فى المحيط الهندى إلى قلب آسيا ومراكز الصناعة السوفيتية فى وسط آسيا ؛ وفى هذا الصدد تتيح مياه المحيط مزايا هامة لهذا النوع من المواجهة بسبب عدم وجود كثافة سكانية فى القواعد التى يتم اختيارها لهذا الغرض وهو مايفسر التطالب الأمريكي السوفيتي علي القواعد العسكرية التي

تركها الاستعمار البريطانى مثل قاعدة ديجوجارسيا والجفير فى البحرين ومسيرة فى عمان ، وقد ركز الاتحاد السوفيتى استراتيجية حول الاقتراب من المواقع الأمريكية فى المحيط الهندى وذلك بغرض إجهاض التهديدات الامريكية؛ وهذا بدوره جعل الولايات المتحدة تكثف من وجودها العسكرية فى المنطقة .

أن هذه السلسلة من التواجد العسكرى والاقتراب من المواقع الأمريكية من جانب الاتحاد السوفيتى هذه السلسلة من التواجدالعسكرىوالاقترابالمضاد من التواجد العسكرى — يعنى أيضا عنصر ضغط علىالأطرافالاقليمية المناوئة كما أنه فى نفس الوقت يعنى عنصر دعم للعناصر الصديقة مما شكل صورة جديدة للاستعمار والتبعية فالدول التى تقبل حماية أجنبية من المفترضضمنا أنها سوف تدفع ثمن تقبلها لهذه الحمايةوالذىيعنىفىالحقيقة مزيدمنالتبعيةوتهديدا الاستقلال الوطنى يضاف إلى أن البحر الأحمر يعتبر الطريق الرئيسى للغواصات والقطع البحرية للدول الكبرى التى تأتى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى فضلا المزايا التى تتيحها مناطق معينة يتجه اليهاالتنافس الدولىوتقعضمنمنطقةالبحر الأحمر مثلقناة السويس وباب المندب أو على الساحل الشرقىالافريقى أوعلى الجزيرة العربية والخليج العربى باعتبار أن هذه المناطق برمتها تشكل أهمية إستراتيجية كبيرة. ومن الثابتأن استمرارالصراعاتالاقليميةالتىتتعددوتختلف أسبابها مع تصاعد درجة التنافس الدولى على مياه البحر الأحمر والمحيط الهندى — سيؤدى ذلك إلى أن تتحمل الدول الاقليمية الجانب الاكبر من الآثار السلبية لهذا الصراع الدولى خاصة إن القدرات العسكرية البحرية لهذه الدول لاترقى إلى حد التصدى لغواصات وأساطيل الدول الكبرى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الدول الاقليمية متجهة إلى تغيير بعض الأسس التى أعتمدها

القانون الدولى بخصوص تحديد المياه الاقليمية وحقوق استخدام أعالى البحار والجرف القارى وذلك بهدف الاستفادة من الثروات البترولية أو المعدنية أو السمكية فى المستقبل ، وبالتالى فان استمرار الصراع الدولى وتهديدات الدول الكبرى ومحاولاتها السيطرة على المياه الدولية فان ذلك سوف يشكل عقبات أمام الدول الاقليمية وطموحاتها فى تحقييق الرفاهة لشعوبها .

الفصل السادس والثلاثون

مشكلات الحدود

عكست المشكلات الناجمة عن الحدود السياسة لمنطقة القرن الأفريقي ـ عكست أهمية استراتيجية دولية لهذه المنطقة وخاصة من جانب دارسي السياسة والمهتمين بالصراع الدولي الذين يقصدون بالقرن الأفريقي أساسا الصومال وأثيوبيا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة إستراتيجية على خريطة القارة تهددها صراعات الحدود . وقد بدأت إثيوبيا تدمو بالتوسع على حساب السلطنات والامارات والشعوب الاسلامية والوثنية فى الجنوب والجنوب الشرقى خلال حكم الإمبراطور « منليك » ١٨٨٩ — ١٩١٣ حيث أكتملت صورة الخريطة السياسية لأثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا (١) التى ضمت لأثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم إتحدت معها عام ١٩٦٢ . والمناطق المتنازع عليها حاليا هى وليدة أحداث التنافس الاستعمارى فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى وهى الأحداث التى سبق شرحها تفصيلا، الأمر الذى دفع إثيوبيا إن تصطدم أصطداما مباشرا مع القوى الأوروبية المتنافسة على منطقة القرن الافريقى ومع الدول والشعوب المجاورة لها ،وقد تمكن إثيوبيا بالفعل من أن تتقاسم السلطة والسيطرة معهم وأن تشارك فى رسم الحدود السياسية التى أهملت بالطبع مبدأ القوميات أو حق تقرير المصير ، الأمر الذى جعل إثيوبيا لا تحظى حدودها بالاعتراف الكامل والتبادل بينها وبين جيرانها باستثناء حدد مع السودان وكينا وجيبوتى .

---

(١) راجع فى تفصيل تاريخ إريتريا قبل الحرب العالمية الثانية :

Stephen, A longrigg : A, Short History of Eritrea (oxford ; Clarendon Press, 1945).

وسوف تستعرض الظروف التى أحاطت بالاتفاقيات التى طرأت على هذه الحدود وصولا إلى التعرف على تطور مشكلة القرن الافريقى وخاصة فيما يتعلق بالصراع الإثيوبى الصومالى الذى يشكل تهديدا مباشرا لمستقبل المنطقة برمتها .

١ ـ حدود إثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتى :

كانت الحدود بين السودان وإثيوبيا غير محددة حتى عام ١٩٠٢ عندما وقعت معاهدة بين البلدين أقامت حدا مشتركا معترفا به يبلغ طوله ١٥٠٠ ميل بإعتباره أكبر خط للحدود فى أفريقيا ، وكانت لدى إثيوبيا شعور بالتخوف من جيرانها فى الشمال وهم مسلمون حتى أن محاولات إثيوبيا لتحديد تدفق مياه النيل الازرق قد شاعت وتدخلات فيها بالطبع الأغراض السياسية ، وكان الشك المتبادل بين إثيوبيا والصومال عاملا سائدا فى تطور العلاقات الثنائية والاقليمية بين البلدين منذ التاريخ الوسيط حتى إستقر الأمن نسبيا عبر الحدود منذ توقيع اتفاقية سنة ١٩٠٢ . أما الحدود السودانية الاثيوبية عند إريتريا فقد تعرضت هى الأخرى لحوادث عديدة (١) ، فالسودان أيد حق تقرير المصير لشعب أريتريا وقد لجأ أفراد من هذا الشعب إلى الاراضى السودانية ثم جاء تصاعد الاشتباكات على الحدود فى الفترة الأخيرة لكى يحد من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والذى إنعكس على إستدعاء السفير السودانى من أديس أبابا فى أوائل يناير ١٩٧٧ . وفيما يتعلق بالحدود الكينية الأثيوبية فهى بالفعل من رواسب الفترة الاستعمارية ؛ وقبل إستقلال كينيا عام ١٩٦٤ قامت بريطانيا وأثيوبيا بتعيين الحدود التى أثارت خلافات مضطردة على الجانب الاثيوبى حتى توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام

(١) Ibid p. 27

١٩٦٣ التى لم يتم التصديق عليها إلا فى عام ١٩٧٠ خلال الزيارة التى قام الامبراطور هيلا سلاسى لكينيا .

وخلافا للاراضى الصوماليين الأخرى فقد اتسم التاريخ الحديث والمعاصر لإقليم جيبوتى باستقرار أكثر عبر الحدود الاثيوبية الجيبوتية ، وكانت فرنسا قد إبتاعت منطقة على خليج تاجورا ، وقامت بتطوير تلك المنطقة بما فيها مدينة جيبوتى بهدف ممارسة دور كالذى تلعبه بريطانيا فى عدن ، وقد رسمت الحدود الحديثة بين إثيوبيا وجيبوتى عام ١٨٩٧ ثم أعلن تأكيدها عام ١٩٤٥ ثم فى بروتوكول ١٦ يناير ١٩٥٤ ، وفى عام ١٩٧٧ تأكدت هذه الحدود باستقلال جيبوتى وأعتراف دول المنطقة بهذا الاستقلال .

٢ ـ الحدود الاثيوبية الصومالية :

تشكل قضية الحدود الاثيوبية الصومالية ومشكلة إريتريا أعقد مشاكل الحدود فى منطقة القرن الافريقى ، ويمكن القول إن بريطانيا الدول المستعمرة (بكسر الميم) كانت هى المحرك الأول لهذه المشكلات فى حين أدت كل من إيطاليا وأثيوبيا دورا هامشيا ، أما فرنسا فقد إتخذت موقف الحذر بينما قنعت مصر بالانسحاب كما جاء تفصيلا فى موضع سابق من هذا الدراسة ويمكن التمييز بين عدة مراحل شهدت تغييرات فى الحدود ، وسوف نتعرض فى عجالة لهذه المراحل :

المرحلة الاولى :

وقد شهدتها الفترة ١٨٨٢ — ١٩١٣ التى بدأت مع بداية التوسع الإيطالى فى إريتريا (١) عام ١٨٨٢ وإنتهت بوفاة منليك الثانى الذى أكتملت فى عهده

---

(١) Stephen A. longrigg, A Short History of Eritrea, op. cit pp. 17 – 28.

صورة الحدود السياسية لأثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا . وقد شهدت هذه الفترة الأحداث التالية :

١ — فرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ .

٢ — انسحاب مصر من المنطقة وقيام الصومال الايطالى عام ١٨٨٩ .

٣ — أعلان إريتريا كمستعمرة إيطالية عام ١٨٩٠ .

٤ — قيام الصومال البريطانى عام ١٨٩٧ والصراع حول الأوجادين بين كل من إيطاليا وإثيوبيا .

وتجدر الاشارة إلى أن التوسع الايطالى فى إريتريا كان قد بدأ منذ يوليو ١٨٨٢ رغم أن بريطانيا كانت قد عقدت مع مصر فى سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة أعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال حتى رأس جافون ، وبدأت إيطاليا أولا بوضع يدها على عصب ثم أسرعت ببسط نفوذها شمالا وجنوبا فاحتلت «ميلول» فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ بعد إنسحاب المصريين منها ثم أحتلت مصوع فى ٢٥ يوليو من نفس العام وتوغلت القوات الايطالية إلى مصوع غربا ثم شمالا حتى وصلت إلى مائة ميل جنوبى شرق سواكن . أما فى الجنوب فقد تجاوز المناطق الايطالية مع الممتلكات الفرنسية فى أوبوك ومقابلة لبات المندب ؛ وتمكن الايطاليون بذلك من تكوين مستعمرة لهم فى إريتريا بمساعدة بريطانيا .

أما إثيوبيا فقد توسعت جهة الشرق (١) حيث إستولى الملك « منليك الثانى » على أمارة هرر بعد غزوها فى ٢٦ يناير عام ١٨٨٧ بمساعدة الإيطاليين ؛ كما ضمت

---

(٦) راجع فى تفصيل ذلك :

Richard Greenfield, Ethiopia : A New Political History (New York : Praeger; 1965).

ــ أى إثيوبيا ــ منطقة الأجادين عام ١٨٨٩ بعد أن إشتركت مع القوات البريطانية فى قمع الثورة المهدية فى السودان ؛ وتجدر الاشارة أيضا إلى أن إثيوبيا أغمضت عينيها عن التوسع الايطالى فى إريتريا نظرا لتحديات الانقسام الداخلى بين الامراء فضلا عن تحديات الاسلام المجاور لإثيوبيا . وأمام انشغال السلطة المركزية فى إثيوبيا بهذه التحديات الداخلية والخارجية أخذ الإيطاليون يتحركون جنوب إثيوبيا نفسها عام ١٨٨٩ ؛ وعلى أثر الضغوط الإيطالية هذه تم توقيع معاهدة « أوتشيالى » فى عام ١٨٨٩ . وفى نفس الشهر قامت إيطاليا ببسط نفوذها على بلاد الصومال ثم أعلنت فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٩ حمايتها على الساحل الشرقى لافريقيا وكونت عام ١٨٩٠ الشركة الايطالية لشرق إفريقيا لادارة المناطق الداخلية للساحل الأفريقى وفى ٢٤ مارس ١٨٩١ تم توقيع إتفاقية إيطاليا بريطانية تحدد مناطق النفوذ الإيطالى فيها من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر .

وفى عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وإيطاليا إلى إتفاق مشترك بشأن الحدود بين أراضى الصومال الخاضعة لهما فسيطرت بريطانيا على هود وإيطاليا على الأوجادين ، وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن أنتقد الإمبراطور « منليك الثانى » ما جاء فى معاهدة أوتشيالى بهدف توحيد إثيوبيا ، وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الإثيوبية الإيطالية ونشوب المواجهة المسلحة فى موقعة عدوة الشهيرة وهزيمة القوات الإيطالية على أيدى إثيوبيا .

وقد كانت موقعة عدوة بمثابة كارثة عسكرية ، فقد نبذت إيطاليا فى الفترة اللاحقة سياسة التوسع الاستعمارى ، وذلك حتى قيام موسولينى بغزو إثيوبيا عام ١٩٣٥ ثم شهدت السنوات التالية لموقعة عدوة إتفاقيات بين القوى المتصارعة على الحدود فى القرن الافريقى . ففى ديسمبر ١٩٠٦ عقد الاتفاق الثلاثى (الإيطالى ــ الفرنسي ــ الانجليزى) بهدف المحافظة على الوضع الراهن فى أثيوبيا من

الناحيتين السياسية والإقليمية ، وأنه إذا ما طرأ أى إخلال بالوضع القائم فإن الدول الموقعة تتعهد بأن تبذل جهدها للمحافظة على المصالح الإثيوبية بالاضافة إلى مصالح كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذا مصالح إيطاليا فيما يتعلق بإريتريا والصومال ؛ وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ أبرمت معاهدة إثيوبية إيطالية وبمقتضاها ضمت منطقة الأوجادين لحدود إثيوبيا ولكن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على الحدود لصعوبة تحديد الخط الذى يفصل بين إثيوبيا عن الأراضى الساحلية (والتى تسمى بأراضى القبائل) .

المرحلة الثانية :

وقد شهدتها الفترة ١٩١٤ — ١٩٥٤ ؛ فعندما مات منليك الثانى عام ١٩١٣ ونشبت الحرب العالمية الأولى فى العام التالى — بدأت المرحة الثانية من التغييرات التى شهدتها الحدود فى منطقة القرن الافريقى والتى أمتدت حتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى وابرز هذه التغييرات هو توقيع معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم الغزو والاحتلال الإيطالى لأثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ — ١٩٤١ ثم سيطرة بريطانيا تماما على الاقاليم الصومالية التى كانت مطمعا بين القوى الإستعمارية المتنافسة والمتصارعة ؛ وهذه الاقاليم تشكل ٩٠٪ من الاقاليم التى يقطنها الصوماليون فى القرن الافريقى فيما عدا جيبوتى وكان هذا يعنى انكماش إثيوبيا (١) مرة أخرى طوال السنوات (١٩٣٥ — ١٩٥٤) بعد التوسع الذى تحقق فى عهد منليك الثانى .

وإذا انتقلنا إلى أحداث الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على التغييرات فى الحدود فقد سارت أحداث هذه الفترة على النحو التالى : هزيمة إيطاليا فى هذه

(١) Richard Greenfield, Ethiopia, op. cit, p 77.

الحرب ثم دخول بريطانيا أديس أبابا فى عام ١٩٤١ ثم وضع الأوجادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية وسرعان ماخضعت أراضى الصوماليين — ماعدا جيبوتى — لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكرى البريطانى ، وكان هذا من العوامل التى أيقظت الشعور القومى لدى الصوماليين جميعا بصرف النظر عن إنتماءاتهم السياسية إلى دول عديدة فى المنطقة . كذلك فان المفاوضات البريطانية الإثيوبية أثناء الحرب كانت قد أسفرت عن عقد إتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ التى نصت على أعتبار منطقة الأوجادين جزءا منفصلا عن أثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها.وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة الصومال الكبير (١) لكى تبسط نفوذها عليه ؛ ومن هنا جاء أقتراح إرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٦ بتجميع كل الإقاليم التى يسكنها صوماليون ووضعها تحت الحماية البريطانية غير أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من القوى العظمى والصغرى على حد سواء وتراوحت المعارضة بين أقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالى إلى الصومال الإيطالى وبين أقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الصومال تحت الإدارة الدولية . وإستمر خضوع الصومال الإيطالى للادارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات إبتداءاً من ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ؛ وكانت مهمة إيطاليا التمهيد لإستقلال المنطقة تحت إشراف مجلس إستشارى تابع للأمم المتحدة ؛ ونظرا لامتناع إثيوبيا عن التعاون مع إيطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، فقد قامت بريطانيا باتفاق مع إثيوبيا برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيا وأسمته بالخط الإدارى المؤقت ؛ ويلتقى بحدود الصومال

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

Saadia Touval; Somali Nationalism (Cambridge; Harvard Unieveraity Press 1963) .

البريطانى سابقا عند خط طول ٤٨° شرقا وخط عرض ٨° شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى ، وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط بتحفظات فإن إثيوبيا لم تعترف به فيما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٦ ، وذلك كحدود سياسية دائمة بينها وبين الإقليم الصومالى .

أما الصوماليون فقد تمسكوا (١) بخط طولى ٤٧° شرقا وخط العرض ٨° شمالا لأن الخط الإدارى المؤقت هو جزء من أرض الصومال الذى قسمها إلى قسمين وأرغم الكثير من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الإيطالى السابق على الخضوع إلى الإدارة الأثيوبية .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت السلطات البريطانية مع إثيوبيا إتفاقية فى صالح إثيوبيا تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الأثيوبية إدارتها أعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ورغم ما أكدته الاتفاقية من حق القبائل فى المراعى على جانبى الحدود فقد ثار الصوماليون وأحتجوا على وضع جزء من أراضى الصومال تحت سيطرة إثيوبيا ودون موافقة أصحابها الشرعيين .

المرحلة الثالثة :

وتمتد من الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٢ ؛ فقبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين فى منتصف الخمسينات — تمكنت الدبلوماسية الأثيوبية من الحاق إريتريا كاقليم إدارى لاثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم بالوحدة معها عام ١٩٦٢ ؛ وهكذا تمكنت إثيوبيا — باعتبارها دولة داخلية — أن تطل على السواحل للمرة الأولى فى تاريخها الوسيط والحديث كله ، وتحولت بذلك إلى دولة مختلطة الأجناس وأصبح التنافر العرقى واللغوى والدينى من السمات الرئيسية

---

(١) Sa dia Touval, Som li Nationalism, op, cit pp. 18-25. —

فى كيان الدولة وتشكلت بذلك حدود جديدة لمنطقة القرن الافريقى برمتها ، غير أن إثيوبيا قد قبلت فى نفس الوقت الخط الإدارى المؤقت الذى كانت بريطانيا قد وضعته سنة ١٩٥٠ للفصل بين حدود إثيوبيا وأراضى الصومال التى تحت الوصاية إلى أن تسوى مشكلة الحدود بعد ذلك وباستقلال الصومال (البريطانى — الإيطالى) سنة ١٩٦٠ ؛ إعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومى يقتضيها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى، فى حين أعتبرت إثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخلا فى الشئون الداخلية لجاراتها ضد وحدتها الأقليمية بالرغم من أن هذه الحدود هى فى الواقع حدود غير طبيعية ؛ وغير بشرية ، أنها حدود هندسية فى معظمها يتخطاها الرعاة الصوماليون داخل جمهورية الصومال لأغراض الرعى الأمر الذى جعل منطقة الحدود هذه تشهد تصعيدا فى الحوادث والمواجهات المسلحة بين الصومال وإثيوبيا.

الفصل السابع والثلاثون

حوادث الحدود وأطراف الصراع

١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات :

شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود وذلك لأن الخط الفاصل المؤقت الذى أتفقت عليه كل من بريطانيا وأثيوبيا سنة ١٩٥٠ لم يكن يخص سوى جزء من الأراضى التى كان يطالب بها الوطنيون الصوماليون . وفى عام ١٩٥٥ استفادت أثيوبيا منطقتى هرر واوجادين من بريطانيا ؛ وقد زادت مدة المشكلة فى مؤتمر شعوب إفريقيا الذى انعقد بأكرا عاصمة غانا فى النصف الأول من ديسمبر ١٩٥٨ بسبب القرار الذى أتخذه والذى ينص على التنديد بالحدود التى حلقها الإستعمار فى إفريقيا وعلى المطالبة بتعديلها على نحو يتوافق مع وحدة الشعوب والسلالات الافريقية ؛ وفى مؤتمر الشعوب الافريقية الذى أنعقد عام ١٩٦٠ صدر قرار يعترف بحق الصومال (المقسم صناعيا) فى الإستقلال والوحدة لكى تخرج الصومال الكبرى إلى حيز الوجود .

وكان من الطبيعى عندما حصل الصومال على إستقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ ان يتطلع إلى استكمال وحدة ترابه ؛ ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على « تحقيق وحدة الأراضى الصومالية » وكان هذا يعنى مطالبة إثيوبيا باقليم اوجادين ومطالبة كينيا بالاقليم الشمالى الشرقى ومطالبة فرنسا باقليم عفر وعيسى على أساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية . وفى الوقت الذى تكون فيه ضرب صومالى فى الأقليم الشمالى الشرقى من كينيا يطالب بالإقليم وانفصاله عن كينيا وانضمامه لجمهورية الصومال فى هذا الوقت كانت

العلاقات بين الصومال وأثيوبيا آخذة فى التدهور السريع وخاصة فى المناطق المتنازع عليها ، ووصفت القوات الأثيوبية فى حالة الاستعداد القصوى نتيجة لتحرشات جرت على الحدود ؛ وطوال العامين التاليين ١٩٦١ ، ١٩٦٢ كانت المشكلة تزداد حدة وسط تصاعد حملات الإذاعة والصحافة من الجانبين غير أن الدول الافريقية بدأت منذ أوائل عام ١٩٦٣ تتلمس مدى التعقيدات الناجمة عن مشاكل الحدود ، ولهذا عندما إنعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا وطرحت أمامه مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة وأثيوبيا وكينيا من جهة أخرى — لم يأخذ المؤتمر بوجهة نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة للصومال ؛ ولم يمض عام واحد حتى اصدر مؤتمر القمة الإفريقى فى القاهرة قرارا نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الافريقية الراهنة وبذلك فشلت جهود الصومال السلمية فى تحقيق مطالبها الاقليمية .

وأخذت الصومال تشكو من هذه الأوضاع التى قسمت الأراضى الصومالية وانها تتسم بقومية تكاد تكون موحدة ، وان منظمة الوحدة الأفريقية لم تحسم هذه الخلافات ؛ ووسط حملات الهجوم الأعلامية من الجانبين قامت الحرب على الحدود الصومالية الأثيوبية فى يناير ، فبراير ١٩٦٤ وسط اتهامات من الطرفين المتنازعين بأن الآخر هو البادىء بالهجوم فبينما أفادت البيانات الاثيوبية ان القوات الصومالية الجوية قد أخترقت المجال الجوى الأثيوبى (١٤ — ١٦ يناير) كما جرت اشتباكات فى جيججا وبان القوات الصومالية قد شنت هجوما (٧ — ١٠) فبراير على مدينة توجه وأهالى وديرا جوريالى على الحدود — نجد ان حكومة مقديشيو تتهم إثيوبيا بشن هجوم برى على المدن الصومالية وبالدخول إلى مدينة فرفر وباحتلال قرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية . ولم تدم هذه

الحرب أكثر من شهرين ، وسرى قرار وقف أطلاق النار باستثناء بعض الإنتهاكات على الحدود . وطلب وزراء الخارجية الأفارقة عقد مؤتمر فى دار السلام فى النصف الأول من فبراير ١٩٦٤ بين الحكومتين الصومالية والأثيوبية والشروع فى اجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية للنزاع ولم تمضى أيام حتى تم توقيع إتفاقية الخرطوم بفضل وساطة السودان ؛ ومضت الاتفاقية على انسحاب القوات من الجانبين وعلى بعد ١٠ — ١٥ كيلو متر من الحدود ؛ ومنذ ذلك التاريخ أتخذ الصومال أسلوب التفاوض لتحقيق مطالبه الإقليمية .

وفى فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة أثيوبية صومالية مشتركة تجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين الجانبين ؛ وقد تمكنت منظمة الوحدة الافريقية فى هذه الفترة من احتواء هذه الأزمة جزئيا على الأقل بالرغم من ان بقاء الصومال متمسكا بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين فى منطقة القرن الافريقى ، كذلك فقد كانت هناك عوامل خارجية ساعدت منظمة الوحدة الأفريقية على احتوء الصراع لفترة ومن أهم هذه العوامل ان التغيرات الدولية التى سادت فى الستينات لم تكن تسمح بشن أى صراع حول حدود من هذا النوع، فقد جرت حرب الاوجادين الأولى فى الوقت الذى أصبحت فيه القوتان العظميان تتطلعان إلى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة فى أوروبا ؛ ولهذا فعندما تقدم الصومال فى فبراير ١٩٤٦ بشكوى ضد أثيوبيا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ؛ رد الأمين العــام للأمم المتحدة فى رسالة موجهة إلى الطرفين المعنيين يطلب منهما العمل على تسوية الخلافات حول الحدود بالوسائل السلمية وفى إطار منظمة الوحدة الإفريقية . كذلك فقد وجهت الولايات المتحدة الامريكية نداء إلى كل من أثيوبيا والصومال بوضع حد للحرب بينهما ؛ كما طالب الاتحاد السوفيتى الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقرار وقف أطلاق

النار فورا مؤكدا أنه لايوجد ولا يمكن أن يوجد فى العصر الحالى أى صراع إقليمى أو نزاع على حدود قائمة بين الدول تستوجب تسويته الالتجاء إلى القوة المسلحة .

وهناك عامل آخر يمكن أن يضاف إلى عدم تقبل المناخ الدولى لتفشى أى صراع حول الحدود بين دولتين وقتئذ وخاصة فى افريقيا — وينحصر هذا العامل فى أن الوضع العسكرى للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب إذ ابرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الإمبراطورى من حيث التدريب والتسليح وبفضل المعونة الامريكية له . وقد دفعت هذه العوامل مجتمع الصومال إلى أنتهاج سياسة المصالحة مع الدولتين المعاديتين لفكرة الصومال الكبرى — وبحلول عام ١٩٦٧ وتفشى ظاهرة الركود فى الاقتصاد الصومالى بسبب أعلان قناة السويس — فقد أدى هذا إلى نقص صادرات الموز الايطالى لاوروبا ، وكانت أول خطوة لدى تغيير الحكومة الصومالية وقتئذ هو إقامة علاقات مع كل من إثيوبيا وكينيا والتى بجح فى انجازها رئيس زامبيا كيفيت كاوندا حيث إسفرت المحادثات الصومالية الكينية عن عقد إتفاقية أروشا ؛ أما على صعيد إثيوبيا فقد جرت أيضا محادثات مماثلة أدت إلى قيام علاقات أقتصادية وتجارية بين الدولتين .

٢ - تأثير تغيير النظام السياسى فى الصومال (١٩٦٩) وأثيوبيا (١٩٧٤) على حوادث الحدود :

جرى فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ انقلاب عسكرى صومالى أطاح بالرئيس شرمارك الذى أغتيل ، وتلى ذلك إعلان نظام حكم جديد على أساس «الاشتراكية العلمية» ويقوم على تعبئة جماهيرية عالية ؛ وقام الاتحاد السوفيتى . بمساعدة النظام الجديد فى الصومال وتدريب وتجهيز الجيش هناك ؛ وسرعان ماطرأت تغييرات فى توازن

القوى أدت إلى تصاعد الصراع فى منطقة القرن الأفريقى ؛ فى عام ١٩٧٤ أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أعلى قدرة قتالية بين دول افريقيا السوداء ، كذلك امتلكت الصومال قوات مدرعة مجهزة بتجهيزا ممتازا ، وكان من نتائج هذا التعاظم فى القوةالعسكرية الصومالية أن إختل التوازن العسكرى فى المنطقة وفى نفس الوقت أكتسب الصومال مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الافريقية .

أما على الصعيد الأثيوبى فقد تصاعدت عمليات القتال فى أريتريا وافتقدت الحكومة الأثيوبية القدرة العسكرية على قمع الحركة الأنتصالية الاريترية ، ثم جاء تعاقب الاحداث لتقليب الصورة تماما بالانقلاب العسكرى الأثيوبى فى ١٢ سبتمبر ١٦٧٤ والذى أدى إلى عزل الامبراطور ، وتولى مانجستو ماريام زمام الأمور فى البلاد .

وكانت هناك نقطة أخرى ساعدت على صقيد حدة مشكلة الحدود ، وهى النقطة المتعلقة بالبترول ، فمنذ فبراير ١٩٧٢ شرعت شركة بترول أمريكية فى أعمال حفر على الجانب الأثيوبى من الحدود فى أقليم أوجادين ، وقد أسفر أكتشاف النفط بكميات هائلة فى « إحدى المدن » التى تقع على بعد ٣٠ ميلا من الحدود الصومالية وضمانا لأمن هذه المنطقة حشدت الحكومة الأثيوبية قوات لها على الحدود وردت الصومال بالمثل ولم تنجح محادثات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ فى تهدئة الموقف بين البلدين خاصة وأن القوات الأثيوبية كانت قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه فى الاقليم . وكان الامبراطور هيلا سلاسى لم يزل فى الحكم وقتئذ ؛ فلجأ إلى الحليف الامريكى لمساعدته ، لكن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا حيث كانت لدى الصوماليين القدرة على تخطى الحدود وامتلاك شريط من الارض فى إقليم أوجادين — ومن ناحية أخرى

فان الأثيوبيين أيضا كانت لديهم القدرة على حشد قواتهم فى الجنوب وبالتالى فانهم يتمكنون من طرد القوات الصومالية خارج الحدود ، وعندئذ لن يتوقعوا بل انهم سيواصلون قهر القوات الصومالية حتى تصل إلى البحر ، وهكذا كان للولايات المتحدة حججها القانونية لكلا الطرفين ، والتى كان لهما مايبررها من الجانبين المتنازعين ، أى أن الحرب لم تندلع فى ذلك الوقت ، وفى فبراير ١٩٧٤ كانت حركة التمرد العسكرى التى اجتاحت اثيوبيا ؛ وفتح ذلك المجال أمام حكام الصومال لكى يطرقوا آفاقا جديدة حول امكانية تسوية النزاع القائم بالوسائل السلمية .

هناك عامل آخر يضاف إلى العوامل السابقة وهو المقاطعة البترولية العربية التى حدثت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أبرزت أهمية ضمان طريق البترول وبالتالى اكتسب إقليم إريتريا الذى لايبعد عن ميناء مصوع وعن مضيق باب المندب باكثر من ٢٠ ميلا - أكتسب أهمية استراتيجية جديدة ؛ ثم ان جزر درياك التى تمتلكها اثيوبيا شكلت هى الأخرى حجر الزاوية فى الاشراف الدولى على طريق البحر الأحمر وباب المندب وسواحل المحيط الهندى التى تربط الدول الغربية بالخليج العربى . ومنذ عام ١٩٧٧ أدى انتصار التيار الراديكالى داخل الحكم العسكرى الأثيوبى إلى تراجع النفوذ الامريكى فى إثيوبيا وإلى دعم جديد للوجود السوفيتى فى المنطقة الذى كان قاصرا حتى الآن على اليمن الجنوبى والصومال . وهكذا نجح السوفيت فى الوصول إلى اثيوبيا التى ظلوا يتطلعون إليها طويلا باعتبارها تشكل حليفا أفضل بكثير من غيرها من أقاليم المنطقة حيث كثافتها السكانية كبيرة ، مساحتها واسعة ، وهذا العاملان لهما أثرهما الاستراتيجى ، وقد حانت الفرصة للسوفيت فعلا بانتهاء حكم الامبراطور هيلاسلاسى واستيلاء القوات العسكرية الأثيوبية على زمام الامور؛ومن ثم فقد

ساند السوفيت النظام الجديد وأعلنوا إستعدادهم لاعادة تجهيز الجيش الأثيوبى بالسلاح السوفيتى بعد ان تعثرت اتفاقيات السلاح المبرمة من قبل مع الولايات المتحدة بسبب الاتجاه اليسارى المتشدد لنظام الحكم الجديد فى اثيوبيا . ومع هذا ؛ وبالرغم من الخلاف على الحدود بين كل من الصومال وأثيوبيا فقد حاول السوفيت أن يقيموا علاقات طيبة بين كل من اثيوبيا والصومال، فقام الرئيس السوفيتى بودجورنى فى مارس ١٩٧٧ بزيارة إلى مقديشيو وأديس أبابا وحاول التنسيق بين الطرفين بأن طالب الصوماليين بتجميد طلباتهم على الصومال الغربى وخاصة منطقة أوجادين وان يقيموا أتحادا فيدراليا يضم كلا من اثيوبيا والصومال وعدن ، وبذلك يتم انهاء صراع الحدود بين دول المنطقة من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ؛ وقد تكرر هذا الطلب مرة أخرى فى اجتماع ضم مانجستو ماريام وسياد برى وسالم ربيع على مع فيدل كاسترو فى عدن ، غير أن المؤتمر لم يصل إلى أية نتائج إيجابية بشأن خلافات الحدود ، ثم بدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربى وأتجه الرئيس الصومالى سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتى طالبا تأييده ومساندته ، غير أن سياد برى لم يلق استجابة لمطالبه بالرغم من اشتعال الموقف على الحدود .

وقد أقام الاتحاد السوفيتى جسرا جوياً وآخر بحريا من ليبيا لتزويد أثيوبيا بالأسلحة ، لما أقام جسرا بحريا آخر لنقل القوات والمعدات والأسلحة السكوبية وكذا قوات من دول حلف وارسو واليمن الجنوبية ، ونتيجة لذلك قرر الصومال فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفيت والغاء معاهد الصداقة الصومالية السوفيتية ، وهكذا وضعت هذه الخطوة طرفى الصراع على الصعيد الإقليمى وهما اثيوبيا والصومال — وضعتها وجها لوجه وكشف القناع عن الوجه السوفيتي فى تأييده ومساندته الفعالة لأثيوبيا .

٣ ـ الاطراف الاقليمية للصراع :

تشتبك الاطراف التالية فى لعبة المواجهة التى تدور فى منطقة القرن الأفريقى ؛ فهناك اثيوبيا يساندها الاتحاد السوفيتى وكوبا ومعها دول المعسكر الشيوعى ؛ أما الطرف الثانى فى المشكلة منهم حركات التحرير الاريترية وجبهة تحرير الصومال الغربى التى يساندهم بعض الدول الافريقية والعربية ، وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى يسود مسرح الصراع إلا ان كافة التوقعات تشير إلى احتمال حدوث الانفجار فى أى وقت لأن بذور الصراع لاتزال كامنة فى منطقة القرن الافريقى .

وعلى الصعيد الاقليمى ؛ فان الصراعات الكائنة فى المنطقة يكن اجمالها فيما يأتى فى شمال المنطقة إلى جنوبها .

اولا : الصراع بين اريتريا واثيوبيا :

وقد نجحت هذه الشعلة من رغبة اريتريا فى الانفصال عن اثيوبيا ؛ والملاحظ ان لاريتريا منطقة ساحل البحر الأحمر الممتدة من جيبوتى إلى الحدود بين اثيوبيا والسودان ، كما ان لاريتريا موانىء على هذا الساحل أهمها مصوع وعصب وأهم مدنها أسمره ، وترتبط مصوع مع كسلا بخط حديدى يمر بأسمره وبلدة أجوردات . وترتبط عصب بأديس أبابا بطريق ممهد يمر ببلدة ديسبى ، ومن ذلك يتضح ان ميناءى مصوع وعصب يعتبران من المنافذ التجارية الحيوية لأثيوبيا ، وقد ظلت اريتريا خاضعة للاستعمار الايطالى لمدة خمسين عاما ؛ وانعكست آثار هذا الاستعمار على تطوير مشروعات الطرق والسكة الحديدية وميناء مصوع .

ثانيـــا : الصراع الصومالى ـ الاثيوبى حول جيبوتى :

استقلت جيبوتى فى يونيو ١٩٧٧ ، وقد أدت بوادر هذا النزاع الى موافقة معظم الاحزاب السياسية فى جيبوتى على بقاء قاعدة عسكرية فرنسية فى الاقليم بعد استقلاله ضمانا لاستقراره وحتى لايترتب على أغلاق ميناء جيبوتى — الذى يرتبط بأديس أبابا بخط حديدى — فى وجه الصادرات والواردات الاثيوبية حدوث شلل للاقتصاد الاثيوبى والحركة الاقتصادية فى جيبوتى .

ثالثـا : الصراع الصومالى ـ الاثيوبى حول منطقة أوجادين التى تقع غرب الصومال (وجنوب شرق أثيوبيا) . ولهذا النزاع جذور تاريخية قديمة ، فعقب تقسيم دول القارة الافريقية بين الامبراطوريات الاستعمارية بعد مؤتمر برلين الشهير الذى عقد فى الفترة مابين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ كانت الاتجاهات السياسية لهذه الدول تنسحب فى بلورة التفرق Crysallization of Desunity بين دول القارة ، وعلى سبيل المثال ساعدت إيطاليا اثيوبيا على احتلال هرر عاصمة الصومال الغربى عام ١٨٨٧ (١) واتخذت اثيوبيا من هرر رأس جسر تنفذ منه إلى داخل الصومال الغربى — وهو مايسمى بأقليم أوجادين — وانتهى الامر إلى تقسيم الصومال إلى صومال بريطانى وآخر إيطالى بعد انتزاع كل أقاليمها الغربية . وبعد أن استقل الصومال فى يوليو ١٩٦٠ أخذ يطالب بالصومال الكبير ، وعلى مدى ستة عشر عاما لم تتطور الأمور إلى مرحلة الاشتباك المسلح ، غير أن قيام جبهة تحرير الصومال الغربى قد ينهى هـذا الموضوع ؛ وبالرغم من ذلك فان الغارات الاثيوبية تتجدد بصفة دورية تقريباً على هذا المنطقة ولا تكف الصومال عن بذل كافة المحاولات لاسترداد هذا الإقليم باعتباره أحد الاقاليم الخمسة التى يتكون منها الصومال الكبير والتى تمثلها النجوم الخمسة التى يزدان بها علمه .

(١) راجع فى مقبل ذلك القسم الاول من هذه الدراسة .

رابعا : الصراع الصومالى — الكينى حول المنطقة الجنوبية الغربية من الصومال — الشمالية الشرقية فى كينيا — وتطالب الصومال بضم هذه المنطقة إلى الصومال الكبير ؛ والملاحظ أن لعبة التوازن الدولى قد ساعدت فيما بعد على احلال الهدوء النسبى بالنسبة لهذه المشكلة ويمكن اضافة عامل خامس يذكى من الصراع الاقليمى فى هذه المنطقة وهو الحرب الكلامية المتبادلة بين إثيوبيا والسودان ، فمع نهاية شهر يناير ١٩٧٧ ، وشن الجنرال « تفرى بنتى » الرئيس السابق للمجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا — مرحلة جديدة فى المواجهة بين البلدين ، وهذه الحرب الكلامية بدأت شفوية من جانب اثيوبيا حيث « شجب الدسائس التخريبية التى تحركها حكومة الخرطوم » ثم جاء الرد السودانى على لسان الرئيس نميرى بتقديمه المساعدات للاتحاد الديموقراطى الاثيوبى والسماح له بالعمل من أراضى السودان ضد حكومة اديس أبابا ؛ كما بدأت السودان تؤكد علنا استعدادها لبذل قصارى جهدها لمساندة الجبهات التى تناضل من أجل استقلال اريتريا (١)

وعلى الرغم من ان هذه الصراعات ظلت تغلى تحت السطح لمدة سنوات إلا أنها وصلت إلى هذا المستوى الحاد نتيجة للعوامل الآتية .

أولا : التطورات اللاحقة للثورة الاثيوبية بعد استيلاء الكولونيل ماتجستو على السلطة ؛ ومن ابرز هذه التطورات اعلانه طرد البعثة العسكرية الامريكية من اثيوبيا فى ابريل ١٩٧٧ ووقف صفقات السلاح الامريكى اليها

---

(١) دكتور : عبد العزيز الرفاعى ، الصراع الدولى فى القرن الافريقى واستراتيجية البحر الاحمر فى ندوة البحر الاحمر فى التاريخ ، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ١٩٧٨ ص ١٥ — ص ١٦ .

الأمر الذى أكد من عملية إعادة التحالف التى أخذت تحدث فى منطقة القرن الافريقى ، ذلك أن اثيوبيا التى ظلت تابعة للمعسكر الغربى لمدة تزيد عن الثلاثين عاما ، إنتقلت سريعا إلى دائرة العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، وقد اقترن بذلك اتجاه مجموعة أخرى من دول المنطقة إلى الارتباط بالقرب .

ثانيا : اتجاهات الاستراتيجية السوفيتية فى إفريقيا وبصفة خاصة الاستراتيجية البحرية ومتطلبات السيطرة على الممرات المائية الدولية ، حيث يرغب الاتحاد السوفيتى فى تعويض هزيمة سياسته فى الشرق الأوسط وتدعيم الوجود السوفيتى فى مناطق افريقية أخرى ، ويفسر هذا العامل سعى الاتحاد السوفيتى الى تشكيل كتلة من الدول التى تتبنى الاتجاه الاشتراكى عند مدخل البحر الأحمر باعتباره يشكل طريق البترول إلى أوروبا وفى نفس الوقت يشكل الطريق العكسى منه مدخلا إلى المحيط الهندى — وقد كانت لدى الاتحاد السوفيتى بالفعل علاقات وثيقة مع الصومال واليمن الجنوبى ، وبدأت اثيوبيا هى الأخرى فى الاتجاه نحو السوفيت يتطلعون إلى تحييد أو إحتواء الخلافات الوطنية والعنصرية لاصدقائهم القدامى والجدد وذلك فى نطاق وحدة ايديولوجية يساندها الدعم العسكرى .

وقد بدا أن الاتحاد السوفيتى (١) يضع فى اعتباره العلاقات المميزة بينه وبين الصومال بهدف تعزيز سياسته فى المنطقة ، وجاء ذلك بنتيجة عكسية —

---

(١) راجع : Colin Legum "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment. " Problems of Communism vol. xxvll., No. 1 January – February 1978) pp 10–12.

أي على حساب الصومال - فما أن انطلقت قوة اثيوبيا العسكرية حتى سارع السوفيت بتأييد أثيوبيا ونظامها الجديد ظنا منهم أنها أرض أخصب لانتشار الشيوعية بعد فشلهم فى الصومال ، ويفسر هذا سبب التصادم بين الاتحاد السوفيتى والصومال . وهكذا انطلقت قوات جبهة تحرير الصومال فى تصعيد الصراع المسلح مع القوات الأثيوبية ، وأعلنت الصومال معارضتها لسياسة السوفيت وأن أمن الصومال جزء من أمن الأمة العربية ولم تخف المصادر المسئولة ان الاتحاد السوفيتى كان قد بدأ فى التفكير فى التحكم فى البحر الأحمر والمحيط الهندى لأمرين أساسيين : الانطلاق بالنفوذ السوفيتى إلى قلب أفريقيا - ثم مراقبة الممرات المائية التى تسلكها ناقلات البترول بهدف السيطرة على المنطقة العربية وخاصة مصر والسودان ، وقد جرت بالفعل محاولات لجعل الصومال إدارة للتخطيط السوفيتى كان من أبرزها تلك الزيارة التى قام بها بودجورين ورئيس كوبا للصومال فى وقت واحد لاقناع سياد برى بانضمام الصومال إلى اتحاد فيدرالى يضم اثيوبيا واريتريا واليمن الديموقراطية ؛ وكان قد عقد لهذا الغرض اجتماع سرى فى عدن حضره سياد برى وما نجستو وسالم ربيع وفيدل كاسترو ، وقد رفض فيه سياد برى مشروع الاتحاد لأنه بانضمامه اليه مع اثيوبيا إنما يفوز الاستعمار الأثيوبى لمنطقة القرن الافريقى كلها .

ثالثا : وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتى(١) المؤيد الرئيسى لاثيوبيا بينما بدا وكأن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة هى التى ستصبح المؤيد الرئيسى للصومال ... وتوزع الادوار على هذا النحو جعل منطقة القرن الافريقى تشهد صراعات إقليمية حادة فى النصف الثانى عام ١٩٧٧ من خلال المعارك الطاحنة التى دارت رحاها فى اقليم أوجادين طوال شهر أغسطس بين ثوار «جبهة تحرير

(١) Ibid.

الصومال الغربى ، من ناحية والقوات المسلحة الأثيوبية من ناحية أخرى ، والتى كانت على وشك أن تصل إلى مرحلة الحرب النظامية بين الصومال وأثيوبيا.

وقد تجسدت المفارقة بين المساعدة العسكرية للدولتين العظميين لكل من الصومال وأثيوبيا فى أن السلاح الصومالى هو سلاح سوفيتى فى الأساس موجه للدولة التى تساندها موسكو — وهى اثيوبيا — بينما السلاح الاثيوبى وهو سلاح أمريكى فى الأساس موجه ضد الدولة التى تساندها واشنطن . وهناك دلالة أخرى أكثر خطورة وهى أن الإتحاد السوفيتى يؤيد « المنطق المحافظ » الذى نادت به اثيوبيا بخصوص تنازع المبادىء التى تقوم عليها منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة التنازع بين مبدأ قدسية الحدود القائمة ومبدأ حق تقرير المصير ، فى حين وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب « المنطق الثورى » الذى نادت به الصومال ، وبالطبع كان هدف السياسة الأمريكية فى حقيقته هو التشجيع على تفتيت هذه المنطقة و « بلقنتها » بحيث يتسنى تجزئة السودان من ناحية وفك اثيوبيا من ناحية أخرى .

الباب الثالث عشر

تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

الفصل الثامن والثلاثون

الصـــومال

١ ـ الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الافريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية فى أوربا . وكان من الطبيعى أن تدخل الصومال فى عملية التمزيق التى أشتركت فيها بريطانيا وفرانسا وإيطاليا ؛ ولم يقف الأمر عندحدهذه الدول الثلاث بل دخلت هى الأخرى فى الميدان ، فتمكنت فى عام ١٨٩٥ من الاستيلاء على هرر وشجعتها فرنسا كى تقطع الطريق على كل من انجلترا أو إيطاليا. ولما قامت إنجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار استرجاعه ، وأرادت أن تضمن حياد الحبشـــة فسمحت لها بالاستيلاء على إقليم أوجادين الصومالى .

وهكذا أصبحت بلاد الصوماليين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة تعسفية إلى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي وأصبحت هذه المنطقة الشاسعة ـــ وهى بمثابة جزيرة مثلثة الشكل فى شرقى إفريقيا كان المستكشفون الاوروبيون يسمونها قرن إفريقيا الشرقى وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الافريقى إلى اليوم ـــ مازالت هذه المنطقة الشاسعة تضم الشعب الصومالى ولكنه موزع بين مختلف الأقسام السياسية فى المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسى والصومال البريطانى وصوماليا والصومال الكيني والصومال الذى يسميه الصوماليون منطقة الأوجادين ـــ وهى

المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة(١) وتسكنها جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالى نصف مليون نسمة — وقد ظلت منطقة الأوجادين باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال. والواقع أنها مشكلة قديمة بدأت عام ١٨٩٧ عندما ضمت للحبشة بمقتضى معاهدة عقدت فى هذه السنة بينها وبين ايطاليا والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الحبشة والصومال الايطالى موازيا لساحل المحيط الهندى ويبعد عنه بمسافة ١٨٠ ميلا .

وقبل أن يخرج الانجليز من الصومال الايطالى سنة ١٩٥٠ رسموا خطاً للحدود أسموه «الخط الادارى المؤقت» وهو يجعل منطقة الأوجادين داخل حدود الحبشة ؛ وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الاوجادين إلى بلادهم وتنحصر وجهة نظرهم فى ذلك أن جميع سكان منطقة الاوجادين من الصوماليين فضلا عن أنه لايوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وأنها كانت جزءا من بلادهم ولم يكن لهم يد فى فصلها عنها لأنهم لم يمثلوا فى الاتفاقات التى سلختها من بلادهم ، فى حين تمسكت الحبشة بمنطقة الاوجادين مستمدة إلى هذه الاتفاقات ؛ وقد أستفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل فيما بعد رغم توصيات الأمم المتحدة(٢) وجهودها بهذا الخصوص وهو مايقتضى وقفه لتفسير وتعليل ذلك .

---

(١) — Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia London, 1952, p. 210.

وراجع أيضا :

— John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964).

(2) United Nations, Rapport du Government Italieu à L'Assemblee Generale des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle de la Somalie, (8 Vols.) 1950 — 1957, Rome.

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الأربعة الكبرى المنتصرة وهي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الايطالية في إفريقيا . وعقدت المؤتمرات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة؛ وظهرت تيارات دوليةمتعارضة كما برزت أطماع سافرة ومستترة ؛ فإذا ببريطانيا تطمع في وصايةعلى الصومال الايطالي وإذا بايطاليا تسعى إلى إستعادة مركزها وتؤيدها فرنسا ، بل أن اثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الاقليم إلى أراضيها . وازاء هذهالمناورات أعلن نادي الشباب الصومالي (الذي ظهر إلى الوجودلاول مرة في أبريل١٩٤٣) رسميا في أبريل من عام ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسي باسم «حزب وحدة الشباب الصومالي» — إذا به يعارض عودة إيطاليا بأي حال من الأحوال.وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد يشغل مركز الأولوية في النشاط السياسي ويتزعم الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات، غير أن قيام الحزب قد شجع إنشاء عدد من الاحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها تسانده المصالح القبلية أو الايطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل إلى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قراراً خاصا بالصومال ينص على ما يأتي — :

أولا : يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذا في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .

ثانيا : خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون إيطاليا السلطة القائمة بالادارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة على الصعيد المحلي ؛ فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب اختيار إيطاليا لتتولى الإدارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت لن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه بمثابة مرحلة إنتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة (طبقاللقرار) وصوملة الادارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدي أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان هناك مبرر بالطبع للاوضاع السابقة وهو أنها انتزعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة ؛ فإذا إنتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر « الملك في المجلس » ويقضي بأن يتولى الادارة في المحمية حاكم عسكري في يد السلطات التشريعية والتنفيذية .

وفي ظل التطور الدستوري الذي بدأ بطيئاً ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة نجد أن بريطانيا قررت في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبتها تشكيل أول وزارة صومالية في الاقليم . وفي الوقت نفسه أبدت بريطانيا عزمها على الانسحاب ، كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الاقليم بالنسبة إلى الصومال (الايطالي) ؛ وفي إبريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال . هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدا مفاجئاً للكثيرين يفسره أحد الباحثين كما يلي: كانت بريطانيا في الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الايطالي وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صوماليا والاوجادين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أي تأييد، فأهل الصومال الايطالي لايريدون إستعماراً جديداً ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الافريقي وعارضت إثيوبيا خوفاً على أوجادين من

جهة ولأنها كانت تريد أن ينضم إليها الصومال الايطالى من جهة أخرى . ويفسر هذا كله الأسباب التى جعلت بريطانيا توافق على الوصاية المؤقتة (على الصومال الايطالى) وتسليم منطقة أوجادين من جديد إلى إثيوبيا [1] .

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال (الايطالى) بعدعشرسنوات حافزا قويا لأهل الصومال البريطانى على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم ؛ وكلما اقترب موعد اعلان استقلال الاقليم الأول أدركت بريطانيا صعوبة البقاء فى منطقتها فرأت أن تكون هى البادئة فى كسب ود الصوماليين: ولكن أهمية الصومال (البريطانى) قد تضاءلت فى الواقع بعد استقلال الهند وباكستان؛ كما رأت بريطانيا أن إحتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية. وفى النهاية ينبغى عدم اغفال الاتجاه العام فى إفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضح فى إستقلال ممتلكات فرنسا فى إفريقيا الغربية والاستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان الكونغو والكاميرون ونيجيريا .

وعموما فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو الخلاص من السيطرة الأجنبية — فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان استقلال القسم الخاضع لبريطانيا . وفى أول الشهر التالى أعلن إنتهاء التفويض الذى سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية وإتحد الاقليمان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة مالبثت أن إحتلت مكانها فى الأسرة الدولية بعد إنضمامها إلى الأمم المتحدة ثم فى منظمة الوحدة الافريقية عند قيامها . وتشكلت أول وزارة صومالية فى ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال — شأنه شأن استقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية — هذا

---

(١) دكتور راشد البراوى . الصومال الجديد . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ . ص ص ٢٣ – ٢٩ .

الاستقلال لم يكن قائما على أسس اقتصادية وإجتماعية راسخة بسبب إفتقار نصفى الدولة إلى الصلابة التى توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخا والهوة كبيرة بين نصفى الصومال ، فالعهد الاستعمارى خلف وراءه الكثير من معوقات التقدم وفى مقدمتها محاولاته القضاء على القبلية التى كانت ولاتزال آفة العديد من المجتمعات الافريقية ، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالى من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التى كانت تؤازره إبان سيطرته لتظل تتطلع إليه بعد خروجه فيتخذ منها سند للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة (١) .

كما تضمنت التركة التى ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل فى أجزاء من التراب اقتطعت قسرا وضد رغبة السكان الوطنيين وأدمجت فى بلاد أخرى مجاورة فكان الجسم السياسى الذى ولد فى عام ١٩٦٠ مسؤها وإنعكس ذلك على التطورات اللاحقة . ففى يونيو ١٩٦١ تم التصديق فى استفتاء شعبى على أول دستور للبلاد يضمن الأمل فى تحقيق «الصومال الكبير» ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من أثيوبيا وكينيا تتخذ مظهراً عنيفاً ، ففى أوائل عام ١٩٦٤ تطورت الأمور إلى نزاع مسلح على أثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الإفريقية داعية الطرفين إلى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تحطمت لأن إثيوبيا إفترض إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد إجراؤها فى المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التى عقدت بين إيطاليا وأثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أية مطالب أو دعاوى إقليمية . وكان طبيعيا أن يرفض الصومال

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ — وراجع أيضاً :

Saadia Touval, Somali Nationalism, op. cit. pp. 32 — 45.

مطالب إثيوبيا مما دعى إلى تجدد القتال ، وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدا فى الافق حلالها فى مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسى هو الآخر كان باعثا على الاختلاف والاحتكاك بين البلدين لأنه – من جهة – جزء من الأمة الصومالية ، ولكنه من جهة ثانية – وهذا هو الأهم – يضم ميناء جيبوتى الذى يشكل منفذا بحرياً هاما بالنسبة إلى أثيوبيا . وحتى عندما تحت زيارة الرئيس ديجول الى الاقليم فى أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الاضطرابات فى جيبوتى وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت أثيوبيا فى سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسى جزء لايتجزأ منها وهنا تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

أما عن العلاقات مع كينيا فانها تأزمت هى الأخرى بعد أن والاتصالات مع عمدت هذه الأخيرة فى يونيو من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والاتصالات مع الصومال – وكانت كينيا وأثيوبيا قد عقدتا دفاع بينهما منذ سنوات ؛ وهكذا جاءت كل هذه التطورات فى غير صالح الصومال فضلا عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها (١) ؛ وبالاضافة إلى هذه العلل والعقبات فقد واجه الصومال ماهو أشد خطورة على الصعيد الداخلى ومنها تحديات تذويب الفوارق الطبقية وتحقيق الوحدة الوطنية وخلق التكامل الثقافى والاجتماعى والسكانى (٢) .

٣ – من إستقلال الصومال إلى التوجهات القومية :

سبق إيضاح أن الصومال ظهرت كدولة عام ١٩٦٠ وذلك عقب عمليات

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

Irving, Kaplan, Area Handbook for Somalia (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1977.

(2) Ibid, p. 28.

كفاح طويلة (١) . وعلى مدى التاريخ نلاحظ أن الشعوب التى تتحدث الصومالية فى القرن الافريقى وجدوا أنفسهم مشتتين . كما أن الأراضى التى يشغلونها كانت محتلة فى البداية من سلاطين متعددين ثم تلا ذلك قدوم قوى أوروبية استعمارية مختلفة (٢) . ولم يبدأ الوعى الوطنى فى الظهور إلا فى مطلع القرن العشرين ولم يأخذ الشكل الحقيقى الواقعى إلا فى الحرب العالمية الثانية ففى عام ١٩٤٣ ظهرت فى إقليم أوجادين - وكانت تقع تحت الاحتلال العسكرى آنذاك — ظهرت حركة كرست جهودها لتوحيد الصوماليين تحت حكومة واحدة . ومثل هذا الهدف يعنى عمليا قيام دولة تضم الصومال كله . سواء منه الواقع تحت الاحتلال البريطانى و الفرنسى أو الايطالى هذا مع ملاحظة أطماع أثيوبيا فى إقليم أوجادين والأجزاء الشمالية من كينيا ، ولكن هذا المخطط كان يسير ضد أطماع عدد من القوى الاوربية كما أنه أثار معارضة شديدة من أثيوبيا . غير أن القوى الأوربية قررت — بعد سنوات عديدة من الصراع وعدم الاتفاق - ، — ورغما عن إثيوبيا — أن تفى بمطالب الصوماليين ولو جزئيا وذلك بادماج الصومال البريطانى والصومال الواقع تحت الوصاية (والصومال الإيطالى سابقا) وإعطائه كيانا جديدا مستقلا ، وبهذا قامت جمهورية الصومال .

ومع ذلك فان التوحيد الجزئى للشعب الصومالى لم يرض القوى الوطنية التى سيطرت على الحكومة الصومالية الجديدة . وفى ٣٠ أغسطس عام ١٩٥٩ — قبل قيام دولة الصومال رسميا وحصولها على — أصدرت هذه القوى الوطنية — بيانا مرسوما — يدعو إلى قيام دولة الصومال الكبرى وصدور دستور جديد يضم فى

---

(1) Spencer, op. cit, pp. 17—22. & 25—6.

(٢) واجع تفصيل ذلك ـ الجزء الأول من الدراسة .

مواده ضرورة استعادة «الأراضى السليبة» أى أوجادين وإقليم الحدود الشمالى فى كينيا وجيبوتى (الصومال الفرنسى) (١).

ولتنفيذ هذه الغاية وجهت حكومة الصومال نظرها إلى القوى الغربية على الرغم من تقوية الصومال روابطها مع مصر التى تتصف بعدم الانحياز ، كما أن الصومال قبلت قروضا من الاتحاد السوفيتى تبلغ ٦٣ مليون دولار لبناء الاقتصاد الصومالى (٢) ، ومع ذلك فان خيبة الأمل فى الغرب ظهرت بسرعة فمنحت بريطانيا كينيا الاستقلال عام ١٩٦٣ دون الموافقة على أى تعديل فى الحدود . ولكن الولايات المتحدة تدخلت فى أول عام ١٩٦٤ بعد حدوث اشتباكات الحدود منذ ١٩٦١ فنشب قتال على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا أدى إلى هزيمة قاسية للجيش الصومالى ، وفرنسا من ناحيتها أوضحت موقفها من بقائها فى جيبوتى ؛ ويلاحظ أن الجميع أصموا آذانهم لمطالب مقديشو فى المساعدات العسكرية لبناء جيش حديث قوامه عشرون ألف جندى .

ونتيجة لذلك حدث تحول فى سياسة الصومال فى منتصف الستينات واتخذ هذا التحول اتجاهين رئيسيين : أولهما اتجاه مقديشو إلى الاتحاد السوفيتى طلبا للمعونة العسكرية ؛ وفى عام ١٩٦٣ تلقت الحكومة الصومالية بعض المساعدات العسكرية من موسكو التى كانت حريصة على أن تجد لها وجودا فى القرن الافريقى وفقدت الأمل فى الحصول على ذلك فى إثيوبيا . وقويت العلاقة بين الصومال وموسكو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٧٤ على الرغم من إحتفاظ الصومال ببعض الروابط العسكرية مع الغرب حتى عام ١٩٦٧ . وفى عام ١٩٧٠ مكنت المساعدة

(1) Spencer, op. cit, pp 27—30.

(2) Donald N. Levine, Greater Ethiopia, Chicago. University of Chicago Press, 1975 pp. 77—80.

السوفيتية مقديشيو فى زيادة حجم جيشها من أربعة آلاف إلى عشرين ألفا وزودته بالدبابات وأسراب من مقاتلات الميج .

وبعد الانقلاب العسكرى الذى حدث فى أكتوبر ١٩٦٩ الذى أتى بالعقيد (اللواء فيما بعد) محمد سياد برى إلى السلطة ، ظل النفوذ السوفيتى قويا . وأول علامة على الطريق حدثت فى فبراير ١٩٧٢ وذلك بزيارة وزير الدفاع السوفيتى أندريه جريتشكو لمقديشيو ، وقد التزم الاتحاد السوفيتى فى هذه الفترة بمساعدة الصومال فى بناء جيش قوى واشتمل ذلك على التسهيلات الجوية والبحرية القائمة، وكان المقابل هو حصول السوفيت على تسهيلات بحرية فى بربرة التى تقع على خليج عدن بالقرب من مضيق باب المندب مما يتيح فرصة الوصول إلى المحيط الهندى وكذلك استخدام المطارات الصومالية فى أغراض الاستطلاع البحرى . ونتيجة لهذه الترتيبات وفد إلى الصومال ٣٦٠٠ مستشار سوفيتى يبلغ العسكريين منهم ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ وذلك فى يوليو ١٩٧٤ .

وقد شهد شهر يوليو ١٩٧٤ أكبر تصعيد تالى فى التورط السوفيتى فى الصومال. ففى أثناء زيارة الرئيس السوفيتى بودجورنى وقعت الدولتان معاهدة صداقة وتعاون والتى تعنى فى جوهرها المزيد من التعاون العسكرى القائم على أساس إتفاقيات غير محددة بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالتدريب الاضافى وتجهيز القوات الصوماليه ؛ ووافق الاتحاد السوفيتى ظاهريا على شطب الديون العسكرية والاقتصادية المتراكمة على الصومال والتى قاربت ١٢٥ مليون دولار .

أما الاتجاه الثانى أو المظهر الثانى : فى مراجعه الصومالية ، فقد بدأ فى منتصف الستينات وذلك بتزايد الاهتمام بالدول العربية ، ووجدت مقديشيو أن معارضة الغرب لإسرائيل ومن خلفها أمريكا كقوة عدمى يمكن إستغلالها ضد

إثيوبيا عدو الصومال الاقليمي إلى جانب عمالتها لامريكا . وبصرف النظر عن منازلة الصومال للعرب فقد إنضمت في النهاية إلى جامعة الدول العربية في فبراير ١٩٧٤ ؛ باعتبار أن الشعب الصومالي شعب عربي ومسلم رغم أن البعض يشكك في عروبة هذا الشعب (١) . وفي أوائل الستينات — كما سبقت الاشارة — وطدت الصومال من علاقاتها مع مصر ثم إستطاعت بعد ذلك أن تجذب إليها دولا عربية تقدمية أخرى وعلى وجه التحديد سوريا والعراق . وفي المؤتمر الاسلامي العالمي الذي عقد في مقديشيو في ديسمبر ١٩٦٤ حث ممثل سوريا في المؤتمر جميع المسلمين على تأييد حركة تحرير الصومال الكبرى ولكن المساعدة التي قدمتها تلك الدول كانت محدودة للغاية خاصة بعد حرب ١٩٦٧ العربية — الاسرائيلية .

وما أن وصل سياد برى إلى السلطة حاول أن يجعل الدول العربية الغنية بالبترول تمده بالمساعدة بالرغم من إختلاف انظمتها الاجتماعية عن تلك الدول العربية التقدمية ، وقد أثمرت جهود سياد برى في هذا الشأن عن نتائج إيجابية ملموسة إذ قدمت السعودية ١٠ مليون دولار كمعونة إقتصادية ووعدت بتقديم عشرين مليون أخرى أو أكثر فيما بعد . وأبدت الكويت هي الأخرى إهتمامها . وبعد وصول القذافي إلى السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ أبدت طرابلس إستعدادها لبعض الالتزامات الاقتصادية ولكن سياسة ليبيا تجاه الصومال تغيرت فيما بعد حتى إتخذت صورة «زئبقية» ؛ ويرجع ذلك لاسباب ليست واضحة تماما ولكنها في معظمها تعود إلى روابط

---

(١) يرى أحد الباحثين الأمريكيين أن الشعب الصومالي مع إسلامه فانه ليس عربيا.

راجع :

David, E. Albright : The Horn of Africa and the Arab —Israeli Conflict, in : World Politics and the Arab — Israeli Conflict, Edited by Robert O. Freedman, New York 1979. pp. 147 — 177.

الصومال القوية مع الاتحاد السوفيتي وقتئذ .فنجد أن طرابلس قدعلقت مساعدتها عام ١٩٧٢ التي كانت قد وعدت بها من قبل . وفي مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٣ أدان القذافي إثيوبيا نظرا لمعارضتها لآمال الصوماليين في إقامة الصومال الكبرى ؛ وفي أثناء زيارته للصومال في العام التالي وافق القذافي على مناقشة موضوع المساعدات المعلقة وعرض تقديم قرض قيمته ثلاثة ملايين دولار لبناء مطار تجارى في قسمايو وأن تشارك ليبيا في بناء التنمية الليبي — الصومالى ، وأن تقيم ليبيا مشروعات مشتركة في الزراعة والنقل البحرى . ومع ذلك فان كل هذه الحالات أظهرت إستياءاً بسبب تزايد الروابط مع الاتحاد السوفيتي وهو إتجاه كانت تفرزه مصر . وأبدى الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية عدم رضاه عن تقوية الروابط بين الصومال والاتحاد السوفيتي وذلك باستدعاء سفيره في مقديشيو في أواخر ربيع ١٩٧٤ ؛ ونتيجة لذلك فان جميع وعود المساعدات من الدول العربية البترولية قد وصلت إلى لاشيء في ذلك الوقت .

وهكذا فان محاولات سياد برى في تنويع مصادر المساعدة جعلت الصومال في ظل حكمه يرتبط بأقوى الروابط مع بلدين تقدميين هما العراق وجمهورية اليمن الديموقراطية ، وساعدت العراق الصومال في بناء معمل تكرير صغير تبلغ طاقته ٥٠٠,٠٠٠ طن في حين ركزت جمهورية اليمن الديموقراطية على تنسيق المسائل الدفاعية والأمنية ؛ وكلا البلدين كانتا تشكلان في ذلك الحين أقوى حلفاء الاتحاد السوفيتي في العالم العربي .

الفصل التاسع والثلاثون

إريتريا

١ ـ الجذور المعاصرة للثورة الاريترية :

تزايد عوامل الثورة الإريترية بعد الاجراءات التعسفية من جانب الإمبراطور السابق هيلاسلاسي في ظل الدستور الامبراطوري الأثيوبي (١) الذي كان يقوم على السلطة والكنيسة بنفسه (أي امبراطوار) ولم يكن متوقعا أن يتطور الاتجاه الفيدرالي إلا سلبيا ؛ فالمجتمع الأثيوبي آنئذ كان في إطار الكيان الامبراطوري القائم على الغزو والضم بدءاً بيوهامش ومروراً بمنيلك ووصولا بهيلاسلاسي بمضمونه الاقطاعي وواقعه الاقتصادي المتخلف ، ولم يتم ذلك لأي حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في إثيوبيا لتشكل مركز حوار ديموقراطي .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع قضية الإستقلال حتى وصل بعضها إلى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية الاريترية التي مثلت الشخصية الوطنية مبكرا قبلت نفوذ التطور الاريتري لبعض الوقت في ظل الاتحاد الفيدرالي وبقائه على قمة الهرم الاجتماعي في إريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت ، الوطنية الاريترية ، أن تتعامل مع الانجليز أو مع إيطاليا أو مقابل أجنحة منها مع إثيوبيا مادامت تضمن المصالح ورغم الدور

---

(١) راجع على سبيل المثال :

– Green Field, R. Ethiopia, A New Political History. New York : Praeger, 1965.

– Fred Halliday "The Fighting in Eritrea," New Left Review (May – June 1971) pp. 57-67.

السياسى النشط لهذه القيادات فإنها قبلت بالتسليم فى قضية الاستقلال الكامل عندما ضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديموقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة المتحدة عاد ١٩٥٢ لاريتريا ؛ لقد كانت الفئات البيروقراطية المسيحية - مثلا - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد أمامها فى إريتريا ليشمل إثيوبيا إدارة وجيشا وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى إثيوبيا وإريتريا على السواء .أما البورجوازية الاسلامية فكانت ترى أن «سوق التجارة» يمتد عبر حدود آمنة من أثيوبيا السودان تحت رعاية الإدارة الإمبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب أقطاعى عسكرى لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (١) التى دمرت الاقتصاد الاريترى حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمثقفين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشروعات التى كانت تقوم بها إيطاليا للتوسع فى إريتريا الأمر الذى يفهم منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إريتريا عشية الإدارة الأثيوبيه ثم إزداد الوضع سوءا بعد تدخل إثيوبيا فى مصالح إريتريا .

وقد حاولت العناصر البورجوازية الشكوى من الاجراءات التعسفية لهيلاسلاسى ورفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، ولكن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ أحد الوفود الاريترية سنة ١٩٥٧

---

(١) Green Field R, Ethiopia op: cit. p 80

وراجع ايضا :

- Pank Hurst, E. S. & Pank Hurst, R: Ethiopia and Eritrea, The Last phase of the Reunion Struggle 1941-1952,

بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة أعتقلت السلطات الأثيوبية أعضاء الوفد لدى عودتهم ؛ وتلى ذلك هروب عدد من الشخصيات الوطنية الاريترية إلى القاهرة وحصلوا على حق اللجوء السياسي عام ١٩٥٩ ؛ وبذلك لم يجد الشعب الاريترى فائدة من هذا الأسلوب ، فتقدم وفد من أسمرة يفاوض الادارة الأثيوبية كى تصدر قوانين جديدة لاصلاح الأوضاع فى إريتريا ، ولما كان هذا الوفد لا يمثل الطبقة العاملة فى إريتريا فقد أدى هذا إلى حدوث إضطرابات عمالية فى مارس ١٩٥٨ فى أسمرة ومصوع وتكررت هذه الاضطرابات فيما بعد وطرحت لدى الجماهير إمكانات العمل الثورى ولم يكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول إريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق إلى الثورة من أجل تحررها الوطنى ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان المجاور لاريتريا حتى حصل إستقلاله فى عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هى الأخرى ألهبت حماس شباب إريتريا ، وكانت الصومال شريكة إريتريا فى الخضوع إلى الإدارة الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريترية (١) للاجراءات

---

(١) Ibid.

ومن الثابت أن إريتريا قد شهدت طوال تاريخها تنوعا بشريا واجتماعيا وقد حدث العديد من الهجرات والتحركات البشرية المختلفة من أهالى النيل وشرق إفريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها فى الأراضى الاريترية ، وقد جعل الموقع الاستراتيجى لاريتريا على مدخل البحر الاحمر — جعل لها دائما تاريخيا واجتماعيا متميزا : فاثيوبيا نفسها لم تشهد هذا التنوع العريض فبقيت حبيسة المرتفعات وأسيرة الصراعات القبلية . ولا يوجد إحصاء شامل حتى الآن عن عدد السكان فى إريتريا ، وطبقا لتقديرات الادارة البريطانية =

التعسفية من جانب إثيوبيا ووضعت شعب اريتريا وجها لوجه أمام مطالب الثورة ليس فى مواجهة الامبراطور هيلاسلاسى فحسب بل فى مواجهة البورجوازية التعسفية، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دوراً معتدلا فى هذا الشأن فقامت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لاريتريا فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السرى يقوم على أساس الخلايا التى تنظم العمال والموظفين الأريتريين فى السودان متأثرين بالسياسة والاتجاهات اليسارية المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة ثم إنتقلت إلى داخل اريتريا وقامت بعدة إنقلابات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات بالتعقيدات القائمة فى الواقع الاريترى حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الافريقية والعروبة، الأمر الذى ترتب عليه عدم الاستجابة الصحيحة لهذه الحركة من جانب الشعب الاريترى وبالتالى عدم تحقيق مطالبه .

٢ - جبهة تحرير إريتريا وتطورها:

ظهرت حركة تحرير إريتريا رسميا فى عام ١٩٦١ ،وذلك بقيام جبهة تحرير فى القاهرة ، ولكن جذورها السياسية ترجع إلى تلك السنوات هى التى أعقبت الحرب

(*) كان عدد الشعب الاريترى عام ١٩٥٢ مبلغ ٣١٠٠٠ر١ نسمة منهم ٥١٤٠٠٠ر مسلمون ، ٥١٠٠٠٠ر مسيحيون، ٧٠٠٠ر وثنيون وذلك بالاضافة إلى ٣٢٠٠٠ر من الأجانب ، أما الان فمن الأرجح أن عدد السكان قد بلغ ٣ مليون نسمة تقريبا وهذه الارقام التقديرية غير دقيقة لعدم إجراء احصاء شامل ودقيق نظرا لصعوبة الحصول على أرقام حقيقية عن أفراد القبائل الرحل . راجع :

Richard Green Field, Ethiopia: A New Political History (New York, Pracger, 1965) , op. cit.pp. 30–37.

العالمية الثانية(١) ؛ إذ كانت تلك السنوات هى التى تمثل توزيع ووضع المستعمرات الايطالية وما أثير حولها من جدل . وبينما نجد أن الأراضى التى تعرف الآن باسم إريتريا كانت تقع اسميا ضمن إمبراطورية الحبشة قبل القرن التاسع عشر فانها لم تسلم كذلك من التجار والمستكشفين فى إمبراطوريات مثل المصرية والاغريقية والفارسية والعرب والأتراك ، ثم أتت إيطاليا فى نهاية القرن الثامن عشر وتغلبت على إريتريا وأقامت نظاما إستعماريا هناك ؛ وبهزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ،أصبح مستقبل إريتريا قضية يشوبها النزاع ، فنرى بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى الوقت مايتطلبون إليها، وطلبت إيطاليا فى بادىء الأمر بعودة إريتريا إلى سيطرة روما ولكنها مع ذلك نادت بمدها باسلوب الاستقلال. أما الحبشة (إثيوبيا) فقد إدعت بإن إريتريا جزء منها وطالبت بعودتها إليها ، ومصر هى الأخرى طالبت بذلك معتمدة على الروابط التاريخية مع إريتريا قبل استيلاء إيطاليا عليها هذا إلى جانب العدد الكبير من السكان المسلمين الذى شجع مصر (٢) على تأكيد سيادتها على المنطقة .

أما الوضع بالنسبة للاريتريين أنفسهم فقد أبدوا وجهات نظر متباينة حول هذه المشكلة ــ مشكلة إقليمهم ــ بدءا من الاستقلال التام إلى الاتحاد مع إثيوبيا . فالمسلمون كان يميلون عموما إلى الحلول التى تضع مسافة مابين إريتريا واثيوبيا أما المسيحيون فقد كانوا يؤيدون الحلول التى تقوى الروابط مع الحبشة. وفى عام ١٩٥١ قررت الجمعية العامه للأمم المتحدة إتحاد إريتريا مع الحبشة إتحادا

---

(١) راجع :

– Robert L. Hess, Ethiopia : The Modernization of Autocracy (Ithaca : Cornell University Press 1970).

(٢) راجع القسم الأول من الدراسة

فيدراليا مع إحتفاظها بحكم شبه ذاتى وكيان مستقل ، وحتى ذلك الحين نجد أن بعض الاحزاب كانت تلتزم بالاستقلال ولذلك عارضت الانتخابات الأولى التى أجريت عام ١٩٥٢ تحت إشراف الأمم المتحدة .

وما أن وصل ممثلو أديس أبابا إلى المستعمرة الايطالية السابقة حتى بدأوا فى قمع القوات الأنفصالية ،وقد وجد كثيرمن الزعماء الانفصاليين أنفسهم يتعرضون للمضايقات ويقبض عليهم ويرسلون إلى المنفى ، وردا على هذه الحملة تبنت جمعية اريتريا قرارا تتهم فيه الحبشة بخرق الحقوق السياسية والمدنية فى الاقليم (١) ، وقد جعل هذا الاجراء الامبراطور هيلاسلاسى يستبدل الحاكم العام ، ثم تلا ذلك قيام الحاكم العام الجديد بحظر قيام جميع الاحزاب السياسية التى تعارض الاتحاد مع الحبشة، وبدأ الحاكم الجديد فى بناء مرحلة إعادة تكامل اريتريا ضمن إمبراطورية الحبشة ، وقد حدثت هذه الخطوة فى سبتمبر عام ١٩٦٢ .

ونظرا لعدم قدره الأمم المتحدة أو القوى العظمى التدخل لايقاف مناورات حكومة إثيوبيا المركزية ، فقد قامت جماعة من الزعماء الانفصاليين بتأسيس جبهة تحرير اريتريا فى القاهرة بهدف أن تشن الجبهة نضالا مسلحا من أجل الأستقلال ، وقبل أن ينقضى عام ١٩٦١ بدأت هذه الجماعة أولى عملياتها العسكرية ضد السلطات الاثيوبية على الأراضى الاريترية (٢) .

وفى البداية نجد أن جبهة تحرير اريتريا كانت ترتكز على خلفية اسلامية كبيرة يساعدها فى ذلك توجيه عربى – إسلامى ، ولكن شيئا فشيئا إنضم كثير من

(١) - Robert L. Hess, op. cit pp 85-7.

(٢) حول الانشطة العسكرية حركة التحرير الاريترية فيما بين ١٩٦٠–١٩٧٠ راجع:

- Hess, op. cit., pp 186 191.

المسيحيين إلى هذا النضال المسلح وأصبحت الصورة أكثر تشابكا وأن شابها شيء من الماركسية . ونظرا لتجمع وتراكم الصراعات الايديولوجية الدينية والشخصية فقد أثر ذلك في النهاية، الأمر الذى أدى إلى حدوث تصدع في الحركة عام ١٩٦٩ . وبسبب هذا التصدع والانشقاق نشأ المجلس الثورى لجبهة تحرير إريتريا إلى جانب جبهة تحرير شعب اريتريا . وكانت الجبهة الأولى تتكون من المحاربين القدامى في النضال من أجل التحرير كما كانوا يتمتعون بتأييد عربي أكثر منه ماركسي في حين كانت الجبهة الثانية تتسم بالماركسية الصريحة .

وتمشيا مع التوجيه العام وجهت جبهة تحرير إريتريا وجهتها صوب الدول العربية للمساعدة والتأييد وكانت هذه الدول تمثل العمود الفقرى لحركة تحرير اريتريا كعون خارجي لها وذلك حتى انهيار حكومة هيلاسلاسي في إثيوبيا خلال عام ١٩٧٤ . غير أن درجة التأييد قد تفاوتت من قطر إلى قطر ؛ ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن الاشارة إلى أن درجة تأييد الدول العربية لحركة تحرير اريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والأفول طول تلك السنين . ففي خلال أوائل الستينات حصلت الحركة على مساعدة قوية قدمها عبد الناصر إذ أنه رأى فيها مطية ممكنة للارتقاء بنظرته العربية الشاملة ؛ وسمح المصريون لجبهة تحرير اريتريا بانشاء معسكر تدريب قرب الاسكندرية ؛ كما كانت مصر هي التي تشرف فعلا على تدريب أعضاء الجبهة في الاتحاد السوفيتي؛ وعند تأسيس منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦١ أقام هيلاسلاسي صداقة مع عبد الناصر . وقد أقنع الامبراطور هيلاسلاسي الزعيم المصرى بأن يخفف من تأييده والتزاماته تجاه الاريتريين . ومنذ عام ١٩٦٥ فصاعدا هبطت المساعدة المصرية لحركة التحرير لدرجة كبيرة وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث انشغلت مصر أكثر فأكثر بالمعركة ضد اسرائيل .

أما السودان فقد أسرع كذلك في تبني قضية جبهة تحرير إريتريا ولكنه بعد

ذلك حاول الحد من تورطه فى مجازفات الجبهة . وفى أوائل الستينات سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير إريتريا بإنشاء قيادة ميدانية لها فى كسلا على طول الحدود السودانية — الإريترية فى أراضى قبائل بنى عامر وكانت الجبهة فى الأصل تستمد منهم عونا كبيراً . هذا بالإضافة إلى أن مدينة كسلا تصلح كنقطة عبور للأسلحة المتجهة إلى جبهة التحرير . إلا أن هـــذه المساعدة قد عرضت السودان لهجوم محتمل من جانب أديس أبابا خاصة وأن السودان كانت تواجه حركة تمرد فى أقاليمها الجنوبية حيث السكان من السود وفيهم أغلبية مسيحية ، وإزاء حدة الصراع فى جنوب السودان رأت الخرطوم أنه من الحكمة لها أن تضع جبهة تحرير إريتريا تحت سيطرتها ، بل أنه حدث فى فترة أواخر الستينات أن حاولت حكومة السودان إيقاف التسهيلات التى تقدمها للجبهة فى كسلا ، وعلاوة على ذلك فقد حاول السودان أن يلعب دور الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير إريتريا (١) وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطى إريتريا على الأقل معياراً للحكم الذاتى . ولم تقدم الخرطوم أى دور نشيط فى إقرار أو حل الموقف منذ أوائل السبعينات .

وقد ظهرت سوريا والعراق فى منتصف الستينات كأبطال لجبهة تحرير إريتريا وظلوا كذلك حتى عام ١٩٧٤ ؛ ويمكن تفسير هذا التأييد تفسيراً جزئياً بسبب وصول حزب البعث إلى السلطة فى كلا البلدين إذ أن دستور حزب البعث ينص على أن أرض الوطن العربى تمتـد من « ... جبال الحبشـة » أى بما فى ذلك إريتريا . وبسبب التصدع الذى حدث فى جبهة تحرير إريتريا عام ١٩٦٩ وتشكيل

(1) Robert O. Frcedman, World Politics and the Arab-Tsraeli Conflict, Pergamon Press, New York 1979 pp. 150-160.

بمجموعتى تحرير منفصلتين عام ١٩٧٠ فقد قامت سوريا والعراق بإدخال التغييرات فى سياسات تلك الجبهات ؛ بل وفى تأييدها لها ، فبينما إحتفظت سوريا بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب إريتريا ، نجد أن العراق قد احتفظت بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب اريتريا ويلاحظ إن العداء بين نظام حزب البعث فى كلا البلدين هو الذى شجع على قيام هذه الإختلافات .

وفى أوائل ومنتصف الستينات أثارت جبهة تحرير إريتريا — على الأقل — إهتماماً بسيطاً بقضيتها فى عدد آخر قليل فى الدول العربية ؛ والفوائد الملموسة التى استمدتها من هذا الإهتمام كانت محدودة ، وطبقاً لما ذكره الإريتريون أنهم حصلوا على وعد المساعدة من المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ ؛ ومع ذلك فقد غير الزعماء السعوديون رأيهم إزاء هذا الموضوع عندما بدأ كثير من المسيحيين فى الإنضمام إلى الحركة ، هذا إلى جانب إنشغال السعودية فى الحرب الأهلية فى اليمن . وعلى الرغم من أن المسلمين العرب فى لبنان أظهروا شيئاً من التعاطف تجاه جبهة تحرير إريتريا إلا أن هذا التعاطف لم يسفر إلا عن فتح مكتب للجبهة فى بيروت . وفى عام ١٩٦٣ قدمت الجزائر مساعدة رسمية لحركة التحرير وسمحت بإنشاء مكتب للمنظمة فى الجزائر . ومع ذلك فإن مساهمة الجزائر فى جهود حركة التحرير لم تخرج عن حدود متواضعة أى كانت فى مستوى متواضع بسيط .

وقد حصل الإريتريون على بطلين جديدين فى نهاية الستينات فبعد وصول معمر القذافى إلى السلطة فى ليبريا عام ١٩٦٩ أصبحت طرابلس مركز إهتمام ؛ بل أن طرابلس هى التى تزعمت القضية الإريترية بإعتبارها قضية عربية ومن هنا أسرعت ليبيا تورد السلاح لحركة التحرير فى إريتريا ، كما أن مجيء الراديكاليين العرب إلى السلطة فى اليمن الجنوبى وبعد حصوله على الإستقلال عام ١٩٦٧ قد قدم

تعزيزاً جديداً للأريتريين ونتج عن ذلك أن أصبحت عدن نقطة عبور شحنات السلاح والمؤن المتجهة إلى إريتريا .

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت المطمع الرئيسى للمعونات الإريترية إلا أنهم لم يكونوا المطمع أو الهدف الوحيد ؛ إذ على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد استولت على قاعدة هامة فى « كاجينو » خلال الحرب العالمية الثانية واحتفظت بالسيطرة عليها وبالتسهيلات فيها بعد عام ١٩٥٢ فى مقابل التزامها بتقديم السلاح لاديس أبابا إلا أن الثوار الأريتريين أعتبروا إندفاعهم نحو الإستقلال جزءاً من « كفاح عالمى ضد الإمبريالية » ومن ثم وجهوا أنظارهم نحو القوى الشيوعية طلباً لمساعدتهم فى جهود التحرير . وحيث أن وجهات نظر زعماء الحركة قد اتسمت بصبغة شيوعية صريحة فإن الإستمرار فى هذا الإتجاه قد تزايد، فنجد مثلا أن جبهة تحرير شعب إريتريا على وجه التحديد قد مالت ميلا شديداً طلباً للتأييد الشيوعى وذلك بعد أنفصالها عن جبهة تحرير إريتريا فى نهاية الستينات .

وقد تفاوتت ردود الفعل لدى القوتين الشيوعيتين الكبيرتين إزاء مطالب الإريتريين فى المساعدة خلال عدة سنوات . فنجد الصين تقدم بعض المساعدة لوقت ما خاصة فى نهاية الستينات، ولكن عندما وافق هيلاسلاسى على إقامة علاقات سياسية مع الصين عام ١٩٧١ وجدت بكين نفسها فى موقف حرج إذ بدأت تقلل تأييدها الفعال للأريتريين . ومن ناحية أخرى نجد إن الإتحاد السوفيتى كان يقوم بتدريب الكوادر العسكرية لجبهة تحرير إريتريا منذ أوائل الستينات ؛ إلا أن موقف موسكو تجاه المنظمة كان محدداً خلال السنوات الأولى من قيام تلك المنظمة . ويرجع هذا التردد السوفيتى وعدم تورطه بشدة فى القضية الإريترية

إلى أمل السوفيت فى إبعاد إثيوبيا عن الغرب وأضعاف روابطها معه . وقد عارض هيلاسلاسى — كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة — عارض بشدة الإتفاقية البريطانية — الأمريكية لعام ١٩٥٩ التى ينص على ضم الصومال البريطانى والصومال الإيطالى الواقع تحت وصاية الأمم المتحدة فى دولة مستقلة وبذلك حاول أن يمد جسوراً مع الإتحاد السوفيتى ؛ ولكن فى منتصف الستينات أصبح من الواضح عدم وجود ما يبرر إعادة توجيه فى سياسات الإمبراطور . وبعد ذلك خففت موسكو إتجاهات الحظر حول مساعدة الإريتريين . وفى الواقع كان الإتحادالسوفيتى عادة يستخدم الراديكاليين العرب كوسطاء وبالتالى فإن كم السلاح الكبير المتجه إلى الإريتريين كان يأتى بهذا الأسلوب .

وعلى الصعيد المحلى أى الثورة الاريترية وفصائلها يمكن تقسيم تطورها إلى مراحل زمنية كالآتى :

اولا : الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ وتتسم هذه الفترة بقيام حركة تحرير إريتريا بتعبئة الاريتريين فى الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة .

ثانيا الفترة من ١٩٦٥ — ١٩٦٩ حيث إجتازت الثورة الاريترية مرحلة التعبئه العضوية إلى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهى المرحلة التى شهدت إنتقال الثورة من حرب العصابات المحددة إلى الكفاح الجماهيرى المسلحه مع تعبئة العناصر العمالية والمثقفة فى الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة إستخدام تقسيم الولايات إلى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وقد سبق إيضاح أن هذه الفترة قد اتسمت بتأكيد الثورة الاريترية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

ثالثا : وهى الفترة من ١٩٦٩ — ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر

بين فصائل الثورة وإستعدادا للمؤتمر الوطني العام ، وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من القوى المعاضة فى المجلس الأعلى للثورة التى يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة فى الميدان تأكيدا لفكرة الوحدة وكانت المنطقتان الأولى والثانية فى غرب إريتريا لهما نفوذ أكبر ، وفى المقابل كانت هناك « القيادات الثلاثيه » التى أحتفظت بنفسها حتى انشقت باسم «قوات التحرير الشعبية» ،وتجدر الأشارة إلى أن الصراع فى الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جهة والديموقراطيين اليساريين من جهة أخرى ،وهذا الصراع قد عطل إنعقاد المؤتمر الوطنى حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات ؛ وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الاريترية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالتثقيف السياسى والايديولوجى وأسهمت الحركة الطلابية فى هذه الفترة بجهد ملحوظ .

رابعا : الفترة من ١٩٧١ — ١٩٧٥ وتتسم هذه الفترة بالصراعات الداخلية بين فئات وفصائل الثورة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الأريترية ممثلة فى تنظيمين ، أما المجلس الثورى للجبهة فقد تمسك بقرارات مؤتمراتها ، فى حين أن قوات التحرير الشعبية لم تقبل هذا المفهوم أو تلتزم به ، وشهدت هذه الفترة أيضا إقتتالا وطنيا ودمويا تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، وقد تمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثورى ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريترية قد أثرت على قدرتها فى مواجهة التحدى التاريخى لها بسقوط الإمبراطور هيلاسلاسى دون قدرة على حسم الموقف ؛ الأمر الذى إضطر جناحى الثورة إلى المغامرة فى هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافا اعلامية إلا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلى .

خامسا : الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ .وقد ظهرت فى هذه الفترة محاولات

لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، وبدلا من أن يؤدى الحوار الديموقراطى بين فصائل الثورة الاريترية إلى حل الخلافات فقد أدى إلى مزيد من الانقسامات، وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية إلى حد بذل محاولات مع المجلس الثورى فى السودان لتحقيق الوحدة ، ولكن قيادات التحرير بالداخل أعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها، وتتسم هذه الفترة أيضا بضغط نظام الحكم الجديد فى إثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قوميه داخلية وتزايد الصراع الدولى حول إثيوبيا نفسها وتعقد الموقف بالتالى أمام الثورة الأريترية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الاريترية فى هذه الفترة إنجازات هامة ، فالمجلس الثورى ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيرى ودفع بقواته لتحتل « تسيني » بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر « على قدر » الحصين فى غرب إريتريا ، ثم تقوم الجبهة الشعبية إلى « نفقة » فى مديرية الساحل ثم إلى كرن وسط البلاد ، ثم تحرك قوات التحرير الشعبية هى الأخرى « كقوة ثالثة » بما لديها من سلاح .

سادسا : أما فى الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٧ والفترة الحالية أيضا فان القوة الأساسية للثورة الاريترية تتمثل فى جبهة معركة تحرير إريتريا بقيادة المجلس الثورى ثم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أو جبهة تحرير شعب إريتريا ، والجبهتان يعترفان لبعضهما بهذا الوضع ، أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل « القوة الثالثة » ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير إريتريا — المجلس الثورى تقوم بتنشط المنظمات الجماهيرية ولذا فان قواها تستقطب معظم أنحاء إريتريا كما يسودها التيار الاشتراكى ، أما الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أو جبهة تحرير شعب إريتريا فقد حملت أسم قوات التحرير الشعبية فانها تضم قوى متنوعة خارج جبهة إريتريا مما جعل سلوكها الداخلى يتسم بالعسكرية فقط ، ويقوم برنامجها الاجتماعي على توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا للاجئين الاريتريين .

الفصل الاربعون

« إثيـــوبيـا »

١ - إثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نجح هيلاسلاسي في صد ماعتبره مخططات القوى الأوربية حول أراضي اثيوبيا وخاصةمنطقتي اريتريا وأوجادين . وتمكنت اثيوبيا من الحصول على السيادة على هذين الاقليمين والتي كانت تعتبرها جزءا أساسيا من ميراثها الشرعي (١) وبالاضافة إلى ذلك فعندما أوضحت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٢ أنها لن تستطيع ان تقدم السلاح أو البعثات العسكريةإلى اثيوبيا ، بدأت أديس أبابا التعامل مع الولايات المتحدة كي تحصل على احتياجاتها في هذا المجال . فقد حصلت على مساعدة عسكرية وأسلحة لمدة ٢٥ عاما من خلال إتفاقية تنص على ذلك في مقابل حصول الولايات المتحدة على تسيلات في ميناء كاجينو الهسام في اريتريا والذى كانت تستخدمه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية (٢) . ومن هنا فقد كان لهيلاسلاسي مايبرره من الشعور بالأمن بعيدا عن أى تهديدات خلال معظم الخمسينات .

ومع ذلك فان قرار القوى الغربية بضرورة تشكيل جمهورية الصومال على الرغم من مطالب الصومال في أوجادين ، كل هذا حفز أديس أبابا كي تعيد تقييم الموقف . وقد سبب تأييد الولايات المتحدة لهذا الأقتراح غضب حكومة

---

(١) حول علاقات اثيوبيا بالقوى الخارجية للقرن الافريقي قبل عام ١٩٧٤ ، راجع

Bell, The Hornof Afaica : Strategic Magnet in the Seventies; Abir . cit : Conflict in Africa.

(٢) Donald N. Levine, Gveater Ethiopia, op. cit. PP 80 - 5.

اثيوبيا ؛ مما حد بهيلا سلاسى ان يطلب السلاح من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وذلك بهدف زيادة القوات المسلحة الاثيوبية من ٣٢٫٠٠٠ إلى ٤٠٫٠٠٠ مقاتل كى يستطيع ان يواجه ما اعتبره تهديدا بسبب قيام دولة الصومال ، ولم تلتزم الولايات المتحدة بتقديم العون العسكرى والسلاح فحسب بل انها قدمت تأكيدا سريا بأنها لها مصالح دائمة فى أمن اثيوبيا كما أنها تعارض أى نشاط يهدد تكامل اثيوبيا الاقليمى ، وقبل موته بقليل كان هيلاسلاسى مقتنعا بهذا التأكيد .

وعلى الرغم من رضاء الامبراطور عموما عن الروابط الامريكية — الأثيوبيه ؛ إلا انه كان يشعر فعلا بضرورة زيادة المساعدة عندما زحفت الستينات ، وكان الدافع لذلك خشيته من انفصال إريتريا (١) وضرورة اعداد جيش قوى لمثل هذا الاحتمال . ولتحقيق ذلك اتجه عمدا إلى قوة صغيرة ولكن ذات أهمية فى المجال العسكرى إلا وهى اسرائيل .ولقد استجاب له الاسرائيليون بسرعة . ثم خدم هذا التعاون العسكرى عدة أغراض منها إعطاء فرصة لاسرائيل للعمل داخل دولة كبرى وان تقوى مركزها فى المنطقة الواقعة تحت الصحراء الكبرى إلى جانب تعزيز روابطها مع الولايات المتحدة من خلال الالتزام العسكرى كما ان هذا التعاون كان يسمح لهم بالعمل على عدم « تعريب » Arabizarion بلد غير عربى على البحر الأحمر ، ولقد أكتسب الاعتبار الأخير

---

(١) حول علاقة اثيوبيا باريتريا وتطورها وخاصة فى الفترة السابقة واللاحقة للحرب العالمية الثانية — راجع .

E. Sylvia Pankhurst & Richard K. P. Pankhurst, Ethiopia and Eritrea. The Last Phase of R eanion Struggle 1941 - 1952 (wood ford green essex England lalidela Hou:e, 1953).

مغزى كبير وذلك عندما حاولت مصر غلق مضايق تيران فى حرب ١٩٦٧ إلى جانب غلاق العرب لمضيق باب المندب فى حرب ١٩٧٣ .

وإذا لم يحدث الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ فمن الجائز ان يكون هيلاسلاسى قد اختط له سياسة تختلف عن السياسة السائدة هناك الآن ، نفى رحلته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ اكتشف هيلاسلاسى ان صانعى السياسة الأمريكية غير راغبين فى تزويده بالمزيد من السلاح الذى يريده خاصة وأن الموقف كان يتدهور فى اريتريا بصورة رهيبة ويمكن أيضاً ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت تعكس رغبة فى عدم أنقلاب الميزان العسكرى الهش بين اثيوبيا والصومال ، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات المتحدة تقلل من أهمية ميناء كاجينو — ولقد أطاح العسكريون بالأمبراطور هيلا سلاسى قبل أن يتمكن من التعامل مع هذه الظروف .

٣ – من حكم هيلا سلاسى إلى الحكم الماركسى :

وعموما فقد غيرت الأحدث فى إثيوبيا من أوضاع منطقة القرن الأفريقى بصفة عامة ، ففى أوائل عام ١٩٧٤ أرغمت حركات التمرد داخل القوات المسلحة الأثيوبية ؛ أرغمت هيلا سلاسى على تغيير مجلس الوزراء وأن يعلق مراجعة الدستور جاعلا رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسئولون (١) أمام البرلمان مباشرة — ومن هنا بدأ الأنقلاب العسكرى يزحف جيشاً وأدى فى النهاية بالأطاحة بالإمبراطور ووصول القوة العسكرية إلى السلطة فى سبتمبر ١٩٧٤ . وفى خلال شهور قليلة من قيام المجلس العسكرى المؤقت فانه قد سيطر تماما

(١) Blair Thompson , Ethiopia : The Country that cut off its Head , London : Robson Books 1945 P 45.

وأكد عزمه على بناء الاشتراكية فى أثيوبيا وقام بتأميم جزء كبير من الشركات الخاصة العاملة فى أثيوبيا كما أصدر مشروع إصلاح زراعى كبير والتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية وهذه السياسات — مع وجود الخلافات بين العسكريين أنفسهم - أدت بسرعة إلى إنفصام فى السلطة المركزية ثم أعقب ذلك قيام الثورات فى عدد من الأقاليم المجاورة لأريتريا .

وبدأ فى الأفق أن فرص المصالحة مع حركة تحرير اريتريا أصبحت فرصا قائمة ومعتمة ، كما خشى الاريتريون من أن تقوم أديس أبابا بعمل عسكرى لسحق الحركة ، ولهذا نجد أن جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قد عقدا أتفاقا للتعاون معا فى يناير ١٩٧٥ ، وبعد وقت قصير شنت الحركتان هجوما كبيرا على العاصمة الاريترية أسمرة ، وقد أوشك المجهود العسكرى الكبير على طرد الأثيوبيين من المدينة ، وتفاديا لهذه الكارثة كان على المجلس العسكرى ان يتنازل عن معظم المناطق الريفية والمدن الصغيرة والكبيرة للاريتريين ؛ بل أن الأهم من ذلك هو أن هذا القتال قد أدى إلى هروب ١٠٠٫٠٠٠ إريترى إلى السودان لاجئين ، كما ان القوات كما أن القوات العسكرية الأثيوبية تمكنت من تشريد معظم المدنيين الباقين وذلك بقطع الطعام والمؤن الأخرى عنهم ؛ الأمر الذى جعل حركة تحرير اريتريا تبحث عن التأييد والمساعدات المادية بين الدول العربية (١)، غير أن الأنقسام المستمر داخل الحركة قد ازعج الدول العربية وبالرغم من ذلك فقد استجاب الكثيرمن الدول العربية لنداء الحركة (٢) ففى مارس ١٩٧٧ ذكرت المصادر الإريترية أن العراق

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

The Vew Tork Times (Novembcr 2, 1975.
. june 26, 1977) & Le Monde (March 16, 1977).

(2) The Washington Post (August 6, 1977).

وسوريا والكويت وقطر وأبوظبي من الدول التي تقدم مساعدات ملموسة ، كما ذكرت هذه المصادر أن السعودية قد وعدت بالمساعدة وان ليبيا قدمت مساعدة عسكرية من قبل ولكنها توقفت مؤخرا ؛ وفي الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ قررت السودان تقديم المساعدة والتأييد للحركه ، أما الجزائر وتونس واليمن الجنوبي فقد قدمت تأييدا معنويا قويا .

ان السبب فى اقبال الدول العربية على تقديم مساعداتها وتأييدها لحركة تحرير اريتريا وقتئذ — يرجع فى معظمه على حد قول أحد الباحثين (١) — إلى منازلة السوفيت للنظام العسكرى فى أديس ابابا على حساب الاريتريين ؛ ففى ١٤ يونيو ١٩٧٦ مثلا أذاع راديو موسكو باللغة الأمهرية إقتراحات ابداها المجلس العسكرى الاثيوبى من أجل التسوية فى إريتريا وهى « خطورة خاصة لايجاد حل سلمى للمشكلة فى أقليم إريتريا »(٢). ويرجع التأييد الاضافى أيضا وإلى حد ما — إلى مايعكسه من اتجاه عام لتقديم المساعدة للقوى المناهضة للحكم العسكرى الاثيوبى ، ويكفى أن نسوق مثالين : أولها سياسة المجلس العسكرى الاثيوبى إزاء تأميم الأرض الزراعية الأمر الذى أثار التمرد فى شعب عفار الذى يقطن الجزر المنخفضة بين هضبة أثيوبيا والبحر الأحمر ؛ وأدى هذا التمرد إلى قيام الحكم العسكرى بهجوم تأديبى على أسايتا ومستعمرات عفار الاخرى فى مايو ويونيو ١٩٧٥ مما نتج عنه خسائر كبيرة فى الأرواح فى كلا الجانبين ، غير ان نصيب عفار من الخسائر كان أكبر ؛ وقد قام سلطان عوسا Aussa على ميرا هانفير وولد الذى تلقى تعليما أمريكيا بطلب المساعدة الخارجية من أجل

---

(1) David, E. Aldright : op, cit. P 156 .

(2) Dailg Report : Soviet Union, Hereafter FBIS Sov, (June 16 1976) : Hi 5. (Emphasis added).

أنفصال إقليم عفار ؛ وقد هرب السلطان إلى السعودية فى حين هرب أبنه إلى الصومال ، ونجح كل منهما فى الحصول على العطف والتأييد الذى يريدونه .

اما المثال الثانى على مدى تقديم المساعدة لحركة تحرير إريتريا باعتبارها مناهضة للحكم العسكرى الأثيوبى فانه يتلخص فى تجمع جماعات فدائيين فى تايجر وولو وباجمندر وجوجام خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٦ لمناوئة الحكومة الجديدة فى أديس أبابا وتنصيب الشخصيات الليبرالية فى النظام القديم والذين كانوا فى المنفى (١) وقد سبق إيضاح ان المجلس العسكرى الإثيوبى أستبعد فكرة التفاوض من أجل التسوية فى اريتريا ، كما أنه ركز إهتمامه على اتخاذ إتجاه عسكرى أزاء المشكلة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ ،وأدى هذا إلى حرب طويلة كانت تستنزف الموارد المالية المتواضعة فى أديس أبابا بمعدل ٣٥٠,٠٠٠ دولار يوميا . ومع أزدياد الانقسام فى السلطة المركزية فى أجزاء أخرى من اثيوبيا وجدت الحكومة العسكرية نفسها فى وضع يستلزم دمج الأسلحة والمستشارين كى تقوم بتدريب قوات إضافية لمعالجة الموقف .

وفى البداية رأى المجلس العسكرى الأثيوبى ضرورة النظر فى المصادر القائمة وموضوع الاستشارات . ولوقت ما كانت الولايات المتحدة هى المستشار العسكرى الرئيس لحكومة هيلاسلاسى واستمرت فى لعب نفس الدور مع خلفائه الثوريين ، ولكن عندما ظهر عدم استقرار النظام العسكرى إلى جانب اتباعه اساليب القمع والتوجيه الماركسى ؛ أصبحت واشنطن مترددة أكثر وأكثر فى مسألة تقديم أسلحة إضافية خاصة إذا استخدمت تلك الاسلحة فى قمع الإريتريين ، وفى البداية حاولت الولايات المتحدة ان تجعل تدفق السلاح يصل

(1) Spencer, op, cit, PP 35 - 7.

إلى الحد الأدنى بحيث تستطيع أن تمارس ضغطا على النظام العسكرى وسياساته(١).

وعلى الرغم من إنكار الرسميين الاثيوبيين اتصالاتهم باسرائيل إلا ان التعاون الفعلى الذى كان سائدا على عهد هيلاسلاسى استمر فى ظل النظام العسكرى. ومع تزايد الاهتمام العربى بمنطقة البحر الأحمر بصفة عامة وجدت اسرائيل أنه من الحكمة ان تقدم المساعدة العظمى لدولة تربطها بها روابط قوية فى الماضى. وعلى أية حال فقد قام المستشارون الاسرائيليون عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بتدريب القوات التى خدمت فيما بعد كحراس طانجستو هايلى ماريام الذى ظهر كشخصية مسيطرة على المجلس العسكرى فى فبراير ١٩٧٧ . هذا بالإضافة إلى وجود حوالى ١٢ معلما يعملون بالفرقة الخامة حتى عام ١٩٧٦ . وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ عاد إلى اثيوبيا مابين ٢٠ إلى ٣٠ اسرائيلى لتدريب الأثيوبيين على حرب العصابات ؛ وعلى مدى سنوات أيضا كانت هناك تقارير بأن الطائرات الاسرائيلية كانت تصل إلى أديس أبابا حاملة قطع غيار للمعدات الأمريكية الصنع التى لدى أثيوبيا إلى جانب حملها معدات سوفيتية الصنع حصلت عليها اسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؛ كما ان الوحدات البحرية الاسرائيلية كانت تقوم بزيارات دورية لمينائى أساب وماساوا (٢) .

ومع توافر الاعتبارات السابقة فانها - بالرغم من ذلك — لم تف بمطالب النظام العسكرى الاثيوبى واحتياجاته المتصاعدة — ومن ثم فإن أديس أبابا بدأت فى البحث عن المساعدات فى مكان آخر ؛ وحيث أن سياسات الحكومه العسكريه أتسمت شيئا فشيئا بالطابع الراديكالى التقدمى ، وجد العسكريون الإثيوبيون ضالتهم فى الإتحاد السوفيتى كبديل منطقى — وبالنسبة لموسكو فقد كانت اثيوبيا تحظى بكثير من المميزات إلى جانب تاريخها

(1) Washington Post (March 5, 1978)

(2) Spencer op, cit, pp. 63 - 4

الطويل فى مقاومة الاستعمار الغربى مما أعطاها وزنا كبيرا فى المؤتمرات الأفريقية(١) ومن الناحية الاستراتيجية فهى تتمتع أيضا بكثير من الجاذبية فاذا استطاعت أن تسيطر تماما على إريتريا ؛ فان هذا يمكن السوفيت من الوصول إلى البحر مع إستخدام القوات البحرية السوفيتية لتلك الموانى ؛ ومثل هذا الظرف قد يخلق بعض المتاعب للدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

ومع ذلك فان تورط الاتحاد السوفيتى مع الاريتريين بالإضافة إلى موكزه القوى فى الصومال أدى إلى تردد القيادة السوفيتية لفترة من الوقت . وطبقا لما تسرب من معلومات كان رأى موسكو أن أفضل وسيلة لقيام السلام فى القرن الافريقى تكمن فى إلغاء إتفاقية السلاح المبرمة بين أثيوبيا والولايات المتحدة وأن يحل محلها معاهدة مع الاتحاد السوفيتى ، وبهذه الطريقة تستطيع موسكو إن تضمن تعاون جميع الأطراف المتورطين فى الصراع (٢) .

وفى النهاية قررت القيادة السوفيتية — وخاصة مع مالاحظته من تعليمات إثيوبيا — قررت ان تتخذ موقفا من جانبها . وطبقا للتقارير الغربية فقد توصل الاتحاد السوفيتى واثيوبيا إلى إتفاقية سرية فى ديسمبر ١٩٧٦ تسمح بوصول شحنات الأسلحة إلى إثيوبيا وتتراوح قيمتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دولار(٣). وكما هو معروف لم يلتزم المجلس العسكرى بقطع علاقاته العسكرية مع الولايات المتحدة ولكن القضية أصبحت قضية أكاديمية وقد نصب مانجستو نفسه فى فبراير ١٩٧٧ كأقوى رجل فى النظام العسكرى وذلك خلال مواجهة دموية مع زعماء المجلس الآخرين . وإزاء هذا الموقف وجدت أمريكا أن هناك إعتداء على حقوق الإنسان فما كان مانجستو ماريام إلا ان أمر البعثة العسكرية الأمريكية

(1) The Washington post (February, 1978)
(2) The Washington Post (February 14, 1978)
(3) The uashington post (April 16 and May 7, 1977).

بالرحيل كما أغلق القنصلية الامريكية فى أسمرة وأوقف ماكانت تقوم به الولايات المتحدةالامريكية من أعمال وانجازات فى كاجينو . وقد أدت هذه الخطوة إلى أن تجمد الولايات المتحدة جميع الروابط العسكرية مع أديس أبابا (١) — وقد سافر مانجستو إلى موسكو فى أول مايو ١٩٧٧ فى محاولة للتفاوض من أجل إتفاق تسليح سرى آخر يفوق كثيرا الاتفاق السابق ويقدر المحللون الغربيون أن هذه الامدادات قد بلغت ٤٠٠ مليون دولار (٢) .

ومع ذلك فان المجلس العسكرى الاثيوبى لم يضع كل بيضه فى سلة السوفيت ونظرا لخشيته من إخطار التضامن العربى ضد إثيوبيا نجده يحاول ان يكسر هذا التضامن ؛ فوجد فى ليبيا والسودان اللتان ساءت علاقتهما بمصر — فرصة سانحة للمغازلة ويبدو أنه منذ منتصف عام ١٩٧٦ أخذت أديس أبابا تقوى من علاقاتها بليبيا حيث هناك من الشواهد مايدل على تقديم إثيوبيا العون للثوار المهديين الذين تشرف عليهم ليبيا بقصد الإطاحة بحكم الرئيس نميرى فى يولية ١٩٧٦(٣) وبعد شهور قلائل أنتشرت الشائعات بأن ما نجستو قام بزيارة سرية إلى ليبيا فى يناير ١٩٧٧ وعقد محادثات مع القذافى(٤) ؛وكما سبقت والاشارة فان ليبيا أوقفت مساعداتها لاريتريا فى أوائل ١٩٧٧ ؛ وفى خلال عودته من موسكو إلى الحبشة توقف مانجستو فى طرابلس ؛ ومن الواضح ان هدفه كان طلب المعونة المالية للمحافظة على نظامه . وفى أقل من شهرين عقب هذا التاريخ وصل وفد ليبى إلى أديس أبابا ووقع ستة إتفاقيات إقتصادية وفنية وبروتوكول للتعاون التجارى وقد أتاحت هذه الإتفاقيات قيام شركة نقل بحرى مشتركة ثم كردت ليبيا وعودها بتقديم ٤٢٥ مليون دولار ، كما ضمنت تزويد

(1) The Woshington Post (Mag 7, 1977 and March) 5, 1978
(2) Ibid (March 5, 1978)
(3) The New York Times (Julg 7, AuSust 5, and 8, 1976 and January 2, 1977)
(4) The Washington Post (April 16, 1977)

اثيوبيا بالبترول — وقد تكون ليبيا قد وافقت على تمويل شحنات السلاح السوفيتية إلى الحبشة .

وبالمثل حاولت أديس أبابا التقرب إلى اليمن الجنوبى وقد حصلت على شىء من النجاح . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبى كان من أشد أنصار الاريتريين ؛ إلا أنه بدأ يسهل وصول شحنات السلاح إلى اثيوبيا فى ربيع ١٩٧٧ . وفى التاسع من يونيو ١٩٧٧ وصل وفد النوايا الحسنة الذى يضم ٢٢ فردا إلى أديس أبابا للزيارة . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات إلا أن السلطات اليمنية لازالت تسمح بلاريتريين بالاحتفاظ بفتح مكتبهم فى عدن .

وقد أدت جميع التطورات السابقة والتى طرأت على المسرح الدولى إلى قلب المعطيات التقليدية فى اللعبة التى قامت بها الدول العظمى فى منطقة القرن الافريقى . وقد أنعكس هذا التغيير على الصراع القائم فى المنطقة على نحو سرعان ما أدى إلى اندلاع الحرب بين الجانبين . ففى بداية عام ١٩٧٧ أعلنت عن أستعدادها منح الإستقلال لإقليم عفر وعيسى ، وأعربت حكومة أديس أبابا عن تخوفها من أن يغزو الصومال الإقلم بعد الأنسحاب الفرنسى وكان هذا يعنى إغلاق منفذ هام على البحر لأثيوبيا ممثلا فى ميناء جيبوتى ، وقدرت حكومة مقديشيو بأنها ستحترم إرادة شعب الأقليم ، ومن جهة أخرى فقد تصاعد القتال فى إقليم إريتريا إذ أصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الأقليم وتأكد مرة أخرى عجز حكومة أديس أبابا عن قمع الثورة الاريتيرية وفى مايو ١٩٧٧ عند عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية فى طرابلس ؛ طالب الوفد الصومالى بضم أقليم إريتريا إلى الصومال ويلاحظ أن وفد جبهة تحرير إريتريا لم يحضر المؤتمر .

وفى الأوجادين أتسع نشاط رجال العصابات المنتمين إلى جبهة تحرير غرب

الصومال مما دفع حكومة إثيوبيا إلى إتهام الصومال بتحويل الحركات الانفصالية فى الاقليم ، وفى نفس الوقت وسط هذا التصاعد من الاندفاع نحو الحرب — كان الخبراء الكوبيون قد بدأوا يتوافدون على أديس أبابا بحجة تدريب القوات الأثيوبية ، وفى يوليو قرر الأتحاد السوفيتى وقف امداداته العسكرية للصومال .

وعلى صعيد آخر فان تصاعد الحرب فى المنطقة قد جرى فى ظل عاملين أستجدا فى القرن الافريقى وهما : الأختيار السوفيتى للورقة الأثيوبية على حساب الصداقة مع الصومال من جهة ثم التقارب الذى جرى بين الصومال العربية من جهة أخرى وهذان العاملان قد أضفيا سمات مميزة على الحرب وجعلا من ساحة القتال لأول مرة فى تاريخ منطقة القرن الأفريقى مسرحا للتنافس بين الدولتين للعظميين ؛ وقد أنتقل هذا الصراع حتى إلى منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها بسبب التدخل الأجنبى من القوى العظمى .

الفصل الحادى والاربعون

التقارب السوفيتى الإتيوبى

١ ـ عملية التقارب :

أن تحرك الاتحاد السوفيتى بصفته المورد الرئيسى للسلاح لا ثيوبيا قد ترتب عليه أن أمسك السوفيت بخطوط العلاقات بينهم وبين الاريتريين والصومال ، ولكن السوفيت وصلوا إلى حد ضمان حصولهم على الكعكة وأكلها فى نفس الوقت على حد تعبير أحد الباحثين (١) حيث قدم السوفيت صنيعة لحل الصراعات فى منطقة القرن الافريقى من خلال الاعتبارات الرئيسية الآتية :

١ ـ قيام إتحاد فيدرالى بين إثيوبيا الماركسية يضم إريتريا وأقليم أوجادين.

٢ ـ أو قيام إتحاد فيدرالى أكبر يضم الدول الماركسية بحيث يشمل إثيوبيا والصومال واليمن الجنوبى وحتى جيبوتى (تلك المستعمرة الصغيرة على البحر الأحمر بين الصومال وإثيوبيا والتى كان مقدرا لها الحصول على الاستقلال فى صيف ١٩٧٧ وقد تحقق ذلك بالفعل) .

وعندما بدأت الأسلحة تتدفق على إثيوبيا بدا أن الاتحاد السوفيتى حاول أن يخفف من كم وكيف هذا السلاح بحيث لا يشكل هذا السلاح تهديدا للصومال . وبعد أن طرد المجلس العسكرى الإثيوبى أعضاء السفارة الأمريكية فى إديس أبابا وما ترتب عليه من منع وتوقف شحنات الأسلحة فى أبريل وقد وجد السوفيت الفرصة سانحة لاعضاء وأضفاء الصفة الرسمية على العلاقات السوفيتية الاثيوبية

(1) Qavid E A[1] right, op. cit. pp 162-163.

وذلك من خلال الزيارة التي قام بها ما نجستو إلى موسكو في مايو ولكن تلك المفاوضات أسفرت عن إصدار بيان بدلا من عقد إتفاقية ومن ثم فقد حاول السوفيت التلميح للصومال الذين تربطهم بهم إتفاقية صداقة وتعاون أنهم لازالوا يخطون بهذا التقدير السوفيتي. بل أن السوفيت تجاوزا حد التلميح إذ أن التقارير الصادرة عن الصومال في أواخر مايو أوضحت أن الاتحاد السوفيتي عرض زيادة المساعدات الاقتصادية وأن يبدأ فورا في العمل بذلك في عدة مشروعات كان مقررا تنفيذها في الخطة الخمسية الصومالية (١) .

غير أن الاريتريين أو الصوماليين لم يكونوا راضين بتاتا من تلك الحالة الجديدة من الظروف ، وجميع أفرع حركة تحرير إريتريا مثلا رفضوا المخطط السوفيتي من أجل إستعادة الوضع الفيدرالي لاريتريا مع إثيوبيا ؛ وعلاوة على ذلك فقد أبرمت جبهة تحرير إريتريا وجبهة تحرير شعب إريتريا في ٣١ مايو ١٩٧٧ إتفاقا يقضي بتوحيد حركة التحرير وأن يعملا معا لرد العدوان الإثيوبي المرتقب. بل أن جبهة تحرير إثيوبيا قد تعهدت بادخال عثمان صالح صابي والقوة التي يتزعمها ضمن الحركة (٢) .

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية بدأ الاريتريون من جديد يطلبون زيادة المساعدة والتأييد من الدول العربية خاصة تلك الدول التي يزعجها الوجود السوفيتي (٣) . ويبدو أن الانطباع الذي تركوه كان قويا في كل من مصر والسعودية والسودان .وكان رد الفعل لدى الصومال يتسم بالحذر وليس التصميم ،

---

(1) The Washington Post (May 26, 1977).

(2) Ibid (June 9, 1977) .

(3) Ibid .

فنجد سياد برى يرفض أى فكرة تجعل أوجادين فى أيدى الإثيوبيين (١) . فى منتصف مايو/١٩٧٧ تحرك سياد برى أبعد من ذلك — فصرح علنا بأن إمدادات السلاح السوفيتى إلى إثيوبيا تشكل « خطرا » لا يمكن لحكومة أن تقف أمامه موقف اللامبالاه ، كما ألمح إلى أن ذلك قد يؤثر فى النهاية على العلاقات الصومالية — السوفيتية . علاوة على ذلك فقد بدأ سياد برى فى البحث عن إمكانيات التأييد عن بدائل جديدة سواء فى الدول العربية أو الغربية (٢) .

وبالنسبة لتأييد الدول العربية . فان ذلك له الأهمية القصوى ؛ حيث يأتى على القمة الدول الغنية بالبترول وعلى الأخص السعودية التى كانت فى مركز يسمح لها بتقديم مساعدة كبيرة وخاصة فى مجال التسليح. وإزاء الاهتمام السوفيتى المتزايد بأثيوبيا فى عامى ١٩٧٦ — ١٩٧٧ حاولت الرياض أن تبعد مقديشيو عن موسكو فى مقابل عروض بالمساعدة. وقد زودت السعودية الصومال بمعونة إقتصادية تقدر بحوالى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى جانب مساعدة أخرى تراوحت بين ١٦ — ١٨ مليون دولار خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ (٣) . وفى نهاية مارس ١٩٧٧ اشترك سياد برى فى إجتماع دعى إليه الرئيس السودانى جعفر نميرى وحضره زعماء شمال وجنوب اليمن وكان السعوديون يرقبون عن كثب . وأسفر هذا الاجتماع عن الدعوة لجعل البحر الأحمر « منطقة سلام » وذلك من خلال تعاون جميع الاطراف المعنية . وعموما فان هذا الاقتراح كان يشير إلى قيام تحالف يمنع الدول الكبرى وإسرائيل من التغلغل فى المنطقة . فلو كانت الصومال قد انضمت لمثل هذا التحالف فان السعودية قد وعدتها بمعونة تصل إلى ٣٠٠ — ٣٥٠

(1) FBIS – MEA (Ma. 27, 1977) . CI

(2) The Washington Post (May 17, 1977) . Ibid.

(3) The Washington Post (April 16 and May 21, 1977).

مليون دولار ؛ هذا إلى جانب الاعتمادات المخصصة لشراء السلاح من الغرب . وفى شهر مايو يبدو أن السعوديين قد أعادوا تأكيد هذا العرض (١) .

أن الأمر الذى أثار الإهتمام لدى الصومال هو ضرورة الحصول على مصدر أكيد للسلاح ، وأن الدول الغربية هى الهدف فى هذا الشأن وبدأت فى الاتصال بالولايات المتحدة مبعوثا إلى الصومال يؤيد رغبة الصومال فى السلاح بشرط أن تتخلى الصومال عن مطالبها على حدود كينيا وجيبوتى . وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا بهذا المعنى دون ذكر الشروط المسبقة أو المفروضة على الطلب الصومالى ؛ وفى نفس الوقت أشارت بريطانيا وفرنسا إلى رغبتها فى تزويد الصومال بالأسلحة (٢) .

ونتيجة لهذه التحركات التى قام بها سياد برى دون مساعدة موسكو ؛ فقد قرر فى منتصف يوليو تحقيق أهداف الصومال فى أوجادين وذلك قبل أن تتدفق الأسلحة السوفيتية على إثيوبيا . ومنذ عام ١٩٦١ نلاحظ أن جبهة تحرير الصومال الغربى التى تكونت من أفراد ولدوا فى أثيوبيا ولكنهم يتلقون العون والمساعدة من أثيوبيا قد قاموا بحرب العصابات فى إقليم أوجادين . وقد صعدوا نشاطهم بصورة جوهرية فى عامى ١٩٧٦ — ١٩٧٧ (٣) . وفى نهاية يوليو ١٩٧٧ صعد سياد برى من الصراع وذلك بدفع وحدات عسكرية صومالية نظامية إلى جانب جبهة تحرير الصومال الغربى (٤) . وقد أدى هذا الاجراء إلى أن تقطع إثيوبيا علاقاتها مع مقديشيو فى أول سبتمبر ؛ كذلك فقد إستمر الهجوم الصومالى ؛

---

(1) Ibid (May 24 and 26, 1977) .

(2) The New York Times (July 27 1977).

(3) The Washington Post (May 24 and July 20, 1977).

(4) News Week (September 26, 1977) .

وفى نهاية سبتمبر سيطر الصوماليون على كل إقليم أوجادين فيما عدا مدينتى هرر وديرى داوا (١).

أن تشوب الحرب على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا جعل من التأكيدات الخارجية أمراً حيويا لكلا الطرفين المتحاربين. وكان كل طرف يضغط على الاتحاد السوفيتى حتى ينحاز إلى جانبه فى الصراع (٢). وفى نفس الوقت أهابت مقديشيو بالولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى بأن تفى بوعودها بشأن إمدادات السلاح كما أن أديس أبابا على الطرف الآخر بذلت جهودا كى تقلل التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة وأن تجعل نفسها صورة من دول عدم الانحياز وذلك بهدف إستعادة تدفق السلاح الأمريكى على الأقل (٣). كما طلبت نفس الشىء من إسرائيل بل وحتى طلبت قوات مدربة من كوبا (٤). وقد وجه كل من الطرفين أهتمامه إلى الدول العربية، وخاصة تلك الدول التى كانت تبدى شيئا من الود فى الماضى القريب. فقد أرسلت إثيوبيا — على سبيل المثال — وفداً إقتصاديا إلى اليمن الجنوبى فى منتصف سبتمبر لمناقشة وسائل تقوية العلاقات بين البلدين (٥). وفى نفس السياق سافر سياد برى إلى سوريا ومصر والامارات العربية وقطر والسعودية للتباحث مع زعماء تلك الدول (٦) هذا إلى جانب إجتماع السفير الصومالى فى الخرطوم بالرئيس جعفر نميرى أثناء

(1) FBIS - SSA (September 8, 1977).
(2) The Washington Post (September 20, 27, 1977).
(3) Ibid (September 8 and 23, 1977).
(4) Ibid (August 12, 1977),
(5) FBIS - SOV (September 19, 1977).
(6) FBIS - MEA (September 15, 1977).

جولة سياد برى وحتى بعد عودته إلى مقديشيو حيث بعث برسالة شخصية إلى جعفر نميرى (١)

وقد أدت جهود كلا الطرفين الى نتائج مختلطة متشابكة ، فالاتحاد السوفيتى من جانبه حاول أن يستقطب أطراف المحنة التى تواجهه هو بالدرجة الأولى . وبعد تزايد حدة القتال فى يوليو سحبت روسيا مستشاريها العسكريين العاملين فى الواحدات العسكرية الصومالية . وفى نفس الوقت بدأت ترسل أسلحة ثقيلة إلى اثيوبيا ؛ وعلى الصعيد الدبلوماسى كانت روسيا تأسف للقتال وحاولت الوصول إلى وقف اطلاق النار وبدأ المفاوضات بين الطرفين المتحاربين (٢). وعلى الجانب الآخر أخبرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى — أخبرت الصومال بأنها لن تقدم لها الأسلحة نظرا للنشاط الذى تقوم به فى أوجادين (٣) وأما الوضع بالنسبة للمساعدة من إسرائيل وكوبا ؛ فلم تترددا عن تقديم المساعدة لأثيوبيا (٤) أما عن وضع الدول العربية فقد تلقت الصومال عبارات التأييد وخاصة من تلك الدول التى تباحثت معها بشأن الوضع فى أوجادين وقدمت مصر والسعودية والمغرب والعراق وسوريا صورا ملموسة من المساعدة . وكان السودان هو البلد العربى الوحيد الذى أبدى تحفظا واضحا ؛ لأن السودان لم يكن متورطا فى الصراع الصومالى للاستيلاء على أوجادين خشية أن تفتح عليه مثل هذه الخطوة محاولات تمرد وعصيان فى الاقاليم المسيحية الجنوبية من السودان .

---

(1) Ibid (October 4, 1977).

(2) The Washington Post (August 15, 1977).

(3) Ibid (September 1, 1977).

(٤) راجع فى تفصيل ذلك خطاب موشى ديان وزير خارجية اسرائيل بتاريخ ٥ فبراير ١٩٧٨ .

وبحثت أثيوبيا أيضا فى جذب اليمن الجنوبى إلى جانبها ، ولكنها لم تنجح بنفس القدر مع ليبيا ، وبينما كانت ليبيا تساعد على تدفق السلاح إلى الحبشة خلال الصيف ولكن على أساس « أن الطرفين أصدقاء » . فانها كانت تهدف فى الواقع إلى إنهاء الصراع (١) علاوة على ذلك فقد أشار القذافى إلى أنه لا يؤمن بمسألة التعديل التى أعقبت الاستعمار « إلا أن هناك حالات خاصة ، يجب تعديلها وإذا كان النزاع الصومالى — الإثيوبى أحدها « فاننى على أقتناع ... بضرورة الوصول إلى حل وسط بين الصومال وأثيوبيا » (٢) .

٢ ـ النتائج على الصومال :

غير أن رصد التطورات المختلفة على مستوى الأطراف المباشرين فى الصراع فى منطقة القرن الأفريقى وهما إثيوبيا والصومال — أوضح رصد تطور الأحداث صعوبة الموقف الذى تواجهه الصومال حيث وجدت الصومال نفسها فى مأزق حقيقى من جميع الوجوه خلافا لما أقتنع به الرئيس الليبى . فالصومال وجدت نفسها بدون حليف قوى يستند إليه فى الصراع سياسيا وعسكريا ، كما أن الأطراف الإقليمية قدرتها على المساعدة محدودة خاصة إذا وضع فى الأعتبار أن الدولتين العظميين تعارضان صراحة منطق الصومال وحركتها فى الصراع حيث تقف كلتاهما — كما سبق إيضاح ذلك — بجانب مبدأ قدسية الحدود الأفريقية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية وهو المبدأ الذى تؤيده فى نفس الوقت غالبية الدول الإفريقية .

من ناحية أخرى فان جهد الصومال الذى يهدف إلى توحيد كل الشعب الصومالى

(1) The Washington Post (September 1, 1977) .

(2) Le Monde (September 25, 26, 1977) .

تحبيذ علم واحد مع مشروعيه هذا الجهد هو الذى فتح الباب لتدويل الصراع فى المنطقة فى حين أن قدرات الصومال وحساباتها لم تكن كافية لحسم الأمر قبل إستفحاله ويفسر هذا سبب إعلان الصومال عن سحب قواتها من إقليم أوجادين بعد الضربة القاصمة التى تلقتها على أيدى إثيوبيا بالمساعدة الهائلة التى تلقتها من موسكو وهافانا .

وفيما يتعلق باثيوبيا فان المساعدات التى حصلت عليها من الإتحاد السوفيتى وكوبا واليمن الجنوبية قد جعلتها قادرة على إستعادة زمام المبادرة فى أوجادين كما سيأتى تفصيل ذلك ، ولكن اريتريا بالطبع وأحداثها تأتى فى المقدمة وقد تنبأ النظام العسكرى الاثيوبى أن بإمكانه بالتالى كسب الصراع عسكريا ضد الصومال والاريتريين بمساعدة السوفيت والكوبيين وعموما فقد تحول المد فعلا ضد الصومال والاريتريين وكانت مراحل هذه الفترة تاريخيا كالآتى : فى نهاية أكتوبر كان من الواضح أن التقدم الصومالى فى أوجادين قد توقف ، هذا إلى جانب توقف الاتحاد السوفيتى عن إمداد الصومال بالسلاح ، ويضاف إلى ذلك إرسال السوفيت لبعثة عسكرية على مستوى عالى إلى إثيوبيا لوضع خطة للمزيد من السلاح السوفيتى لإثيوبيا (١) . وعلى ضوء هذه الظروف ، وفى محاولة ضمان فرص الحصول على الإمدادات العسكرية من القوى الغربية ، فقد طردت مقديشيو فى منتصف نوفمبر جميع المستشارين السوفيت فى الصومال بما فى ذلك التسهيلات فى ميناء بربرة (٢) وقد كان لهذا التصرف تأثيره النسبى على الصومال حيث رفضت الولايات المتحدة والقوى الغربية حتى مجرد التفكير فى تزويد الصومال بالسلاح طالما بقيت قواتها المسلحة فى

---

(1) The Washington Post (November 18, 1977).

(2) News Week (February 13, 1978).

أوجادين . وعلى الرغم من استعداد كثير من الدول العربية ـــ خاصة مصر والسعودية ـــ لتقديم بعض المعونة ؛ إلا أن الجميع وضعوا فى إعتبارهم مشاعر الدول الافريقية التى تقع وراء الصحراء الكبرى وإحتمال أن ينطبق عليهم موضوع تعديل الحدود الموروثه عقب الاستعمار . هذا إلى جانب وجود قيود عسكرية وسياسية واضحة على قدرة العمل العربى . وبينما كانت مصر تقدم بعض السلاح السوفيتى إلا انها كانت تدخر لنفسها كميات كبيرة نظرا لصراعها المزدوج ضد كل من اسرائيل وليبيا ، أما السعودية فقد إستطاعت شراء دبابات فرنسية ولكنها وجدت نفسها مقيدة بسبب قانون الولايات المتحدة الذى يمنع إنتقال أى أسلحة أمريكية إلى طرف ثالث . ومن ثم فقد إتسمت المساعدة العربية بالطابع المالى(١).

وكانت النتائج السلبية لهذه الخطوة بالنسبة للصومال نتائج وخيمة لأن هذا المناخ أتاح للاتحاد السوفيتى أن يتحرر من القيود التى تحملها من قبل ازاء مقديشيو ؛ وحيث أن موسكو قد شعرت بأن نظام مانجستو نظاما هشا وأن هذا النظام العسكرى لابد من بقائه فاالذى حدث هو أن موسكو اشتركت مع هافانا (كوبا) فى إقامة بناء عسكرى قوى فى إثيوبيا(٢).

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أقام الزعماء السوفيت جسرا جويا يحمل امدادات السلاح والمعدات إلى إثيوبيا لدرجة أن طائراتها كانت تخترق المجال الجوى لبعض الدول دون تصريح . وسار ذلك جنبا إلى جنب مع قدوم القوات السوفيتية والكوبية(٣). وفى أول مارس ١٩٧٨ قدم السوفيت مايعادل بليون دولار من الأسلحة للحبشة

---

(1) – The Washington Post (November 18, 1977).

(2) – FBIS – SOV (November 18, 1977).

(3) - The New York Times (December 14, 1977).

وقدرت المخابرات الأمريكية عدد الكوبيين ١١٠٠٠ وعدد السوفيت ١٠٠٠ رجل بالاضافة إلى الكوبيين الآخرين القادمين فى الطريق(١) . وكان الاثيوبيون قد شنوا فى فبراير ١٩٧٨ هجوما كبيرا تحت قيادة الفريق فاسيلى إيفانوفيتش بتروف نائب القائد العام للقوات المسلحة السوفيتية إلى جانب القوات الكوبية بقيادة الفريق أرنالدوا اتشو نائب وزير الدفاع الكوبى على أن تكون القوات الكوبية هى رأس الحربة فى هذا الهجوم (٢) . وقد برهن هذا الهجوم على الكثير بالنسبة للصومال فعقب الهزيمة القاسية فى جججى Jigjiga أصبحت القوة الصومالية غير فعالة وأعلن سياد برى فى ٩ مارس ١٩٧٨ أنه سوف يسحب كل قواته النظامية من أوجادين (٣) .

وعلى الرغم من الانسحاب إلا أن الصومال صرحت بأن الكفاح من أجل التحرير سوف يستمر . وهكذا ألقى سياد برى العبء برمته عن كاهله(٤) ، إذا فى أبريل بدأ نشاط حرب العصابات فى أوجادين وكان رد اثيوبيا بالتهديد باحتلال الصومال إن لم يتوقف هذا النشاط (٥) .

ولقد شعرت الصومال بشىء من خيبة الأمل تجاه الدول العربية بسبب الفجوة الكبيرة بين وعودهم وبين مايقدمونه فعلا . فركزت مقديشيو على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين (٦) . ولقد شعرت الصومال على الفور بأن الصين لن

---

(1) Ibid.

(2) Newsweek (February 13, 1978).

(3) FBIS- SSA (March 10, 1978).

(4) Washington Post (March 17, 1978).

(5) The Washington Post (April 15, 1978).

(6) Ibid (April 18, March 15, 1978).

تستطيع أن تفى بمطالبها وهذا يعنى أن السوفيت والأمريكيين هم البديل المتاح (١). وكلا الطرفين وضع شروطا مسبقة كى يستجيب لمطالب الصومال. فطلبت أمريكا تأكيدات بأن الصومال لن تخرق الحدود مع كينيا أو اثيوبيا (٢). أما الشروط الدقيقة التى وضعها السوفيت فلم يعلن عنها ولكن يبدو أنها كانت قاسية ؛ غير أنها لم تكن ذات طبيعة محيطة وبالتأكيد كانت تلك الشروط تشتمل على احترام سيادة «إثيوبيا الوطنية» (٣) وفى النهاية رأى سياد برى أن شروط الولايات المتحدة أخف من شروط السوفيت لأنه فى بداية يونيو ١٩٧٨ إستجابت واشنطن لطلب مقديشو وأعلنت الأولى أنها سوف ترسل بعثة عسكرية أمريكية إلى الصومال كخطوة أولى فى سبيل تقديم أسلحة «دفاعية» تقدر بحوالى ١٥ مليون دولار.

٣ - النتائج على اريتريا :

وبالتخلص من التهديد الخطير فى أوجادين فى مارس ١٩٧٨ وجهت أديس أبابا اهتمامها إلى ساحة الصراع الأخرى فى اريتريا. ولقد ألح مانجستو مرارا بأن تعترف اريتريا بالسيادة الاثيوبيه عليها كجزء فى أى تسوية للقضية الاريترية وكرر نفس الشئ عقب النصر فى أوجادين. ومع ذلك فقد لاقى صعوبات شتى كى يرغم الاريتريين على قبول شروطه. وعلى الرغم من المساعدة السوفيتية له عام ١٩٧٨ لفرض سيطرته على الاقليم إلا أن السوفيت تراجعوا عن هذا الموقف وقد يرجع هذا التحول فى السوفيتى إلى رأى الكوبيين فى هذا الموضوع إذ أن هافانا كانت تعارض مخططات مانجستو فى سحق الثوار (٤). وقد تراوح عدد

---

(1) FBIS - SSA (May 3, 1978).

(2) The Washington Post (March 30, 1978).

(3) FBIS SOV (February 6, 1978).

(4) The Observer, London (February 26, 1978).

القوات الكوبية في إثيوبيا بين ١٦ ألف إلى ١٧ ألف ، إلا أنهم لم يتورطوا بصورة مباشرة في القتال في اريتريا (١) . هذا إلى جانب أن فيدل كاسترو كثيراً ما حث الطرفين إلى التفاوض لحل الصراع (٢) .

وعلى الرغم من تعدد المصادر ؛ إلا أنها لم تكف مانجستو لقمع الثوار الاريتريين ؛ بل أنه لم يعد يستطيع أن يحصل على أكثر مما حصل عليه من تلك المصادر . وتدل بعض الشواهد على أن اليمن الجنوبي قد أرسل في وقت ما عدد صغير من الطيارين وربما عدد من القوات البرية لمساعدة أثيوبيا في اريتريا غير أن ذلك كله قد توقف فيما بعد بسبب رغبة الرئيس اليمني وقتئذ (٣) في تحسين علاقاته مع الدول العربية المحافظة . وبالتأكيد فان الحكومات اليمنية الجنوبية التي جاءت في الفترة اللاحقة وضعت في إعتبارها موقف مانجستو المتصلب تجاه الاريتريين .

أما ليبيا فقد رأت ضرورة إيجاد حل من خلال التفاوض وذلك في نهاية عام ١٩٧٧ (٤) — واسرائيل هي الأخرى كان من الممكن أن تقدم بعض المستشارين ومساعدات متواضعة أخرى من أجل العمليات ومع ذلك فان الأحداث خلال أوائل عام ١٩٧٨ جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة لمانجستو أن يطلب هذه المساعدة . ففي أوائل فبراير صرح وزير الدفاع موشى ديان علناً بأن اسرائيل تتعاون مع إثيوبيا في الميدان العسكري وأدى هذا التصريح إلى إستياء السوفيت إلى الحد الذي

---

(1) Ibid

(2) The Washington Post (March 20, 1978) .

(٣) وكان وقتئذ سالم ربيع علي وربما كان ذلك من الاسباب التي أطاحت به في الفترة اللاحقة ومصرعه بواسطة الماركسيين التقدميين والجماعات المؤيدة للسوفيت وعلى رأسها عبد الفتاح إسماعيل الذي أطيح به هو الآخر وأعفى من مناصبه فيما بعد .

(4) Le Monde (September 25-26 March 1977) .

إضطر معه مانجستو إلى طرد المستشارين الاسرائيليين على الرغم من أنه لم يقطع علاقاته السياسية كلية مع إسرائيل .

وعلى الرغم من صعوبة المشكلة فقد قام المجلس العسكرى الاثيوبى بحركات إستطلاع عسكرية وجس نبض، متفاوتة الشدة فى اريتريا خلال ربيع ١٩٧٨ . وفى يونيو شنت أثيوبيا هجوما شاملا على الثوار الاريتريين . ولم تحصل اديس أبابا على أى نصر جوهرى إلا فى أواخر يوليو . ومع ذلك فان تلك الانتصارات كانت متواضعة فى طبيعتها (١) . وقد أثارت هذه الاحداث عدة تساؤلات خطيرة حول قدرة مانجستو على فرض إرادته على الاريتريين بدون مساعدة عسكرية من قوى خارجية .

وبالرغم من أن الاريتريين لايزالون يخشون اشتراك الكوبيين والسوفيت فى الوقت الحالى مع إثيوبيا بهدف سحقهم ؛ إلا أنهم — أى الاريتريون — وجدوا أن موسكو وهافانا تؤيدان الحل السلمى للصراع ؛ ولكنهم فى نفس الوقت يرون أن استقلالهم لن يكون تحت السيادة الاثيوبية كما إنهم لايحبذون ماتراه موسكو وهافانا بقيام إتحاد فيدرالى (٢) . ونتيجة لذلك بدأ الاريتريون فى إعادة تنظيم أنفسهم كاختبار للقوة ونبذوا الفرقة فيما بينهم . وفى نهاية (٣) ابريل ١٩٧٨ كونت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قيادة موحده سياسية وتعاهدوا أنه إزاء الخطر الذى يواجههم فانهم سوف يعملون من الآن فصاعدا على شن هجوم عسكرى مشترك . وقد تلى ذلك محاولة الاريتريين التأكد

(1) The Washington Post (April 27. 1978).
(2) The Observer, London (June 11, 1978).
(3) FBIS - SSA (July 3, 1978).

من وجود موافقة قوى خارجية وضماناتها وفى هذا الخصوص ركزوا على الدول العربية حيث أنهم وجدوا أنه لا السوفيت ولا الكوبيين يؤيدون وجهة نظرهم على الاستمرار فى شن الهجوم على القوات الاثيوبية ومن ثم فقد ألقى الاريتريون باللوم على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على حد ماتراه أحد الباحثين(١).

إن ماكان يطلبه الثوار الاريتريون من الدول العربية منذ هزيمة الصوماليين فى أوجادين يختلف عما كانوا يطلبونه عام ١٩٧٧ . ومن الواضح أنهم بدأوا بعد ذلك فى أن يقرنوا القول بالفعل وإن يوفوا بالفعل بوعودهم(٢)، غير أن هذا الاتجاه إتسم بالتنوع ؛ فنجد السودان مثلا بعد إعلانها تأييدها لاريتريا فى القتال من أجل الاستقلال فى أوائل عام ١٩٧٧ تراجعت عن هذا الموقف وطالبت بوجود وسيط أو مصالحة خاصه عندما تفاقمت الحدود مع الحبشة (٣) وعلى نطاق أوسع فقد قدم متحدث رسمى اريترى التماسا إلى جامعة الدول العربية طالبا اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار فى سبتمبر ١٩٧٧ بصورة عاجلة لشراء أسلحة خفيفة ومتوسطة لتسليح ٢٠,٠٠٠ مقاتل ولكن الاستجابة المتواضعة التى تلقاها جعلته يجوب الدول العربية فى مارس ١٩٧٨ للبحث وراء تلك بالرغم من حملات الدعاية التى تطلقها تلك الدول .

وعموما فقد أسفرت هذه المحاولات عن بعض النتائج حيث أجيب الاريتريون جزئيا إلى طلبهم بالحصول على تلك المعونة ولكن على شكل أقساط . ففى أوائل أبريل ١٩٧٨ مثلا أكدت الجزائر الليبرالية تأييدها لاريتريا على الرغم من زيادة

---

(1) David E. Albright. op. cit. pp 169 - 170.

(2) FBIS - SSA (March 17, 1978) .

(3) The Washington Post (April 9, 1978) .

المعونة السوفيتية لأثيوبيا كما ربط عدد من الدول العربية بالقضية الاريترية (١)، فقد حرض مصادر كويتية بأن الانتقادات الاريترية للعرب ترجع إلى العرب أنفسهم وماقدموه (٢)، كما أدانت السعودية بشدة إثيوبيا لمحاولتها قمع الحركة الاريترية عسكريا (٣). وعلى الرغم من إتباع السودان دور الوسيط، إلا أنها أيدت مناقشة القضية الاريترية فى منظمة الوحدة الافريقية فى مؤتمر القمة الذى عقد فى الخرطوم فى شهر يوليو ١٩٧٨ . (٤)

---

(1) FBIS - MEA (September 7, 1977).

(٢) الرأى العام — الكويت ١٤ مارس ١٩٧٨ .

(3) FBIS-SSA (April 10, 1978).

(4) Ibid (July 25, 1978).

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الباب الرابع عشر

مواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الافريقية

وتفسير عوامل التغير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثانى والأربعون

الموقف السوفيتى وتفسير عوامل التغيير

مع بداية عام ١٩٧٥ أنفصل محور الصراعات الدولية وما رافقها من حرب باردة وساخنة إلى إفريقيا والشرق الأوسط حيث تركزت فى هذه المرحلة أهمية طرق المواصلات فى القرن الأفريقى بصفة خاصة والموارد الإقتصادية والبترول وفوائض رءوس الأموال والكثير من المواد الإستراتيجية فى الشرق الأوسط وإفريقيا ، وبات واضحاً أن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية سوف يتحكم أيضاً فى طرق الملاحة الدولية وبالتالى يؤدى دوراً أساسياً فى صياغة جانب هام من التطورات السياسية العالمية ؛ وتمثلت الإتجاهات الرئيسية للتدخل السوفيتى فى إفريقيا بصفة عامة فى إن الإتحاد السوفيتى يهدف إلى تحقيق مصالحه القومية وأمنه القومى ، وأدخل السوفيت فى حساباتهم عاملين رئيسيين : أولا . أنهم يواجهون دولا رأسمالية غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ثانياً : هناك الصين أيضاً . وهكذا تحرك الدور السوفيتى فى إطار إستراتيجية عالمية تماماً مثل الدور الأمريكى حيث أعتبرت القارة الإفريقية بمثابة وحدة واحدة متكاملة بصرف النظر عن الإهتمام بمنطقة معينة ؛ ولكن الإهتمام السوفيتى بمنطقة القرن الإفريقى أخذ يتصاعد وخاصة فى أوائل عام ١٩٧٨ عندما وصلت الإشتباكات بين الصومال وإثيوبيا إلى ذروتها فى إقليم الأوجادين .

إن تحليل الدور السوفيتى فى الصراع الدائر فى القرن الأفريقى يمكن تتبعه فى إطار الصراع بين الدول الكبرى وأيضاً فى إطار تغير وتبادل الأدوار الدولية التى سادت المنطقة منذ عام ١٩٦٩ عندما نجحت الإنقلابات العسكرية فى كل من

السودان والصومال ، وهكذا بدأ الوجود السوفيتى يتخذ شكلا سافراً وبدعوة من القيادات العسكرية الجديدة فى البلدين ، فمنذ ذلك الحين ركز السوفيت علاقتهم فى المرحلة الأولى من تطور الصراع على الصومال وإنعكس ذلك على عقد إتفاقية عسكرية معها فى بداية عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز القوات الصومالية . غير أن هذا الموقف قد أنقلب رأساً على عقب بعد الإنقلاب العسكرى فى إثيوبيا عام ١٩٧٤ حين بدأ السوفيت فى تحسين علاقاتهم مع الحكام العسكريين الجدد ، وهكذا تولدت بذور التوتر فى العلاقات السوفيتية الصومالية . وفى ضوء ذلك وجد السوفيت أنفسهم فى مأزق حقيقى فقد كانت المساعدات العسكرية السوفيتية للصومال لها قيمتها الإستراتيجية فى المنطقة فضلا عن المنشآت السوفيتية هناك ، وأدرك السوفيت أن مساعداتهم الآنية والكثيفة لأثيوبيا تنطوى على مخاطرة ، ومع ذلك فقد تعمد السوفيت تقديم المساعدات لإثيوبيا بدءاً بتقليص إعداد قواتهم فى الصومال وتكثيفها فى نفس الوقت فى إثيوبيا وإمدادها أيضاً بالأسلحة والمساعدات الإقتصادية . وكان الدافع السوفيتى لذلك هو الخوف من أن تقدم الصين على ملأ الفراغ الإمريكى فى إثيوبيا ثم أن يحصل السوفيت على قصب السبق قبل أن يتقارب الغرب مع الصومال ، ومن هذه الناحية كانت السياسة السوفيتية تجاه إفريقيا تهدف إلى إكراه الدول الغربية لزيادة أحساسها بالخطر تجاه القوة السوفيتية المتصاعدة فى المنطقة والتى فى إمكانها أن تمنع أو تفرض حظراً على الموارد البترولية للغرب مما يخلق إضطراباً حاداً فى المعسكر الغربى مما يقوض من دعائم القوة الإقتصادية الغربية ، وبالرغم من ذلك فإن الدوافع الإستراتيجية والسياسية للإتحاد السوفيتى كانت أقوى ، فالممرات البحرية الإفريقية بما لها من أهمية إستراتيجية تتمثل فى أن ٧٠ ٪ من المواد الإستراتيجية التى تحتاجها دول حلف شمال الأطلنطى ، ٨٠ ٪ من إمدادات هذه الدول بالبترول — هذه

الإمدادات تصل إلى الغرب عبر الممرات البحرية الإفريقية ، وهكذا وضع السوفيت فى إعتبارهم أهمية وجودهم المكثف فى إثيوبيا حيث يقوى مركزهم فى المحيط الهندى كما يهيىء لهم أحكام سيطرتهم على مداخل البحر الأحمر .

أما عن الخوف السوفيتى من التدخل الصينى فى المنطقة فقد كان له هو الآخر ما يبرره لأن الصين أصبحت موضع ثقة حركات التحرير الأساسية فى إفريقيا بدرجة أكبر من السوفيت ، لأن هذه الحركات من السهل تعاملها مع بكين أكثر من موسكو .

وهكذا وجد الإتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق حقيقى يتمثل فى كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده فى كل من إثيوبيا والصومال ، وأخذ السوفيت يوسعون من نطاق نفوذهم فى إثيوبيا ، وبدا أن التحليل السوفيتى يضع فى أعتباره عدم رغبته فى فقد مركزه فى الصومال أيضاً ، وأنه على أسوأ الإحتمالات سيكون السوفيت قادرين على مساعدة اثيوبيا فى قمع ثورة إريتريا ، وفى كلتا الحالتين سيكون وصول السوفيت إلى البحر الأحمر تعويضاً كافياً عن فقد الصومال شريطة أن يظل لهم موطىء قدم فى اليمن الجنوبية .

غير أن تفاعلات الأحداث قد بلغت مرحلة حرجة ليس بعدها سوى الإنفجار ، ودليل ذلك تلك الإستعدادات الجارية فى الوقت الحالى لبدء محاولة جديدة لضرب ثورتين يتوقف على بقائهما أو سحقهما الإستقرار للإتحاد السوفيتى فى إثيوبيا ، حتى يتمكن من التفرغ لتنفيذ خطط السيطرة على البحر الأحمر وبالتالى الإقتراب من منابع البترول . هاتان الثورتان هما حركة تحرير الصومال الغربى وثورة الشهداء المائة ألف فى إريتريا . ذلك إن إستمرار الثورتين قد

أغرق الإتحاد السوفيتي إلى أذنيه في صراع القوميات المشتعل داخل الامبراطورية المتداعية التي ورثها نظام الحكم القائم في إثيوبيا .

ولم يدر بخلد ما نجستو ماريام رئيس النظام الحاكم في إثيوبيا أنه من أجل إستمرار أستعمار إريتريا قد أوقع إثيوبيا تحت الإستعمار الكامل ، كذلك لم يدر بخلد موسكو إن الوجود السوفيتي في القرن الافريقي سوف يكون سبباً للمواجهة بين الشرق والغرب بعد أن وجدت أمريكا المبرر الأكبر لاستعادة وجودها في نفس المنطقة .

ويبدو أنه من أجل التفرغ لهذه المواجهة التي قد تسفر في النهاية عن أحباط خطط موسكو البعيدة المدى يستعد الإتحاد السوفيتي لعملية عسكرية كبيرة في القرن الإفريقي لا تقل شأناً عن عملية غزوه لافغانستان ؛ وقد أقام لها جسراً جوياً خاصاً يستجلب عن طريقه المزيد من الأسلحة والطائرات والفنيين ، الامر (١) الذي يوضح إصرار السوفيت على محاولة ضرب الثورتين اللتين تشكلان بالفعل تهديداً قوياً للكيان الاثيوبي .

إن تداعي الأحداث يدل على أن أثيوبيا — رغم إنزالها ضربة قاصمة بإريتريا في عام ١٩٧٨ كما سبق إيضاح ذلك تفصيلا فإن الثوار الإريتريين لايزالون يسيطرون على المناطق الريفية بالإضافة إلى أن الوضع في المناطق الغربية للصومال قد عاد إلى ما كان عليه في عام ١٩٧٧ . وبذلك لم يتم للنظام الحاكم في إثيوبيا التقاط أنفاسه ، بل على العكس جعله يواجه مضاعفات خطيرة تهدد بتقويضه . فقد أصبحت ثورة إريتريا بمثابة استنزاف لموارد إثيوبيا وامكانياتها المحدودة ، كما أعطت هذه الثورة إلى جانب حركة تحرير الصومال الغربي — أعطت المثل

---

(١) الأهرام ١٩/٦/ ١٩٨

لبقيـة القوميات التى هبت تطالب بحقوقها ، وهكذا تدفع أثيوبيا — الإمبراطورية السابقة — التى أعتقدت أن بإمكانها فرض إرادتها على الشعب الإريترى ، وإقدام الإمبراطور الراحل هيلاسلاسى على إلغاء الإتحاد الفيدرالى الذى أعتبره آخر مسمار فى نعش شخصـية إريتريا ، أصبح ذلك بمثابة مسمار فى نعش نظام الحكم العسكرى فى أثيوبيا ،

إن أكثر ما يخشاه الحكم العسكرى فى أثيوبيا الآن هو إتصال حركات المقاومة ببعضها ، وكذلك إنهيار الروح المعنوية فى صفوف الميليشيا التى يجندها للعمل فى إريتريا وفى المناطق الغربية للصومال دون رغبة منها فى القتال إلى حد أن الكثير من أفرادها قد فروا ذعراً إلى المناطق المحررة فى إريتريا أو أندفعوا خارج الحدود صوب أراضى السودان ، وقد لجأ النظام الإثيوبى من أجل تلافى هذه الظاهرة إلى نقل رجال القبائل من أثيوبيا إلى مدن أريتريا المهجورة ظنا منه أن الإستيطان سيحل المشكلة .

غير أن الإتحاد السوفيتى ينظر إلى مشكلتى إريتريا والصـومال الغربى بمنظورين مختلفين : **الأول** : أن حركة المناطق الغربية للصومال يمكن أن تستمر لمدة طويلة ، فطبيعـة المناطق التى تجرى فيها عمليات الحركة وطبيعـة قتال العصابات من الأمور التى لا يمكن التحكم فيها أو وضع حد نهائى لها حتى لو أمكن ضربها بشدة بين وقت وآخر . يضاف إلى ذلك أن أثيوبيا ليس لها من وجود على الإطلاق فى هذه المناطق غير الوحدات العسكرية التى تقع تحت الحصار ويتم التنقل إليها بالطائرات بسبب سيطرة الثوار على الطرق الرئيسية ومعظم المناطق الريفية وثمة عامل آخر يحيط بالمشكلة وهو أن حركة الصومال الغربى لا تلقى تأييداً عالمياً وتعالجها معظم الدول الإفريقية بحساسية شديدة وينظر إليها الجميع على إنها

مشكلة حدود سيؤدى تغييرها إلى نزعات كبيرة فى القارة الإفريقيـة وذلك رغم أنها هى الأخرى قضية تقرير مصير من الدرجة الأولى . والامر الثالى هو أن ثورة إريتريا التى تتمتع بكيان الدولة بالفعل — تمتلك قوة ذاتية تكفل لها البقاء من أجل إستعادة سيطرتها على الموقف ولا تزال المراكز الريفية فى أيدى رجالها .

وتلعب طبيعة الأرض ومعظمها جبلية دوراً كبيراً فى قدرة الثورة الإريترية على توجيه الضربات المتواصلة للقوات الأثيوبية ، يساعد علىذلك أن كل مرافق الحياة داخل إريتريا أصبحت مدمرة بإستثناء ميناء عصب على البحر الأحمر الذى تحول إلى قاعدة عسكرية سوفيتية . وفيما يتعلق بمركز الثورةالإريترية ، فالملاحظ أنها تلقى عطفاً عالمياً وتفهماً متزايداً من دول إفريقية — كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة — بل إن البعض ينظر إليها علىأنها قضية تقرير مصير شعب يريد الإستقلال مع النظر بعين الرعاية لصالح الشعب الأثيوبى الذى لا يكن له أى عداء . كذلك فإن حجم التضحيات التى بذلتها على مدى عشرين عاماً ربما تدفع بها إلى المركز الأول بين كل الثورات التى إندلعت فى إفريقيا فى الجيـل الحالى من أجل تصفية جيوب الإستعمار البرتغالى فى المناطق الجنوبية على الساحلين الشرقى والغربى للقارة الأفريقية .

وهكذا تتضح الأسباب (١) التى من أجلها قرر الإتحاد السوفيتى أخيراً

---

(١) ومن الثابت أن للاتحاد السوفيتى مواقفه تجاه المشكلات الأفريقية عموما ونشر الشيوعية كحفاظ على الايديولوجية السوفيتية — راجع فى تفصيل ذلك :

Colin Legum, "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment," Problems of Communism Vol. XXVII, No. 1 (january — February 1978). pp. 3—5.

مواجهة الثورة الإريترية ، ويبدو أن السوفيت يستهدفون بالإستعدادات العسكرية فى منطقة القرن الإفريقى محاولة فرض الحل العسكرى إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسى ، والواضح حتى الآن أن محاولات التوصل إلى حل سياسى لم يكتب لها النجاح وكان من بين هذه المحاولات التجاء مانجستو إلى وساطة السودان الذى كان حتى عام ١٩٧٨ يؤيد إستقلال إريتريا ثم تحول إلى تأييد فكرة الحكم الذاتى ، ويعزى ذلك إلى عجز ثورة إريتريا فى توحيد فصائلها ، وقد سعت موسكو إلى محاولة استقطاب بعض قادة فصائل الثورة الماركسيين من خلال ما يسمى بالحل الإشتراكى لقضية إريتريا على أمل أن تتوصل فى النهاية إلى صيغة تعطى لإريتريا حكما ذاتياً داخل إطار الوطن الأثيوبى . غير أن محاولات موسكو هذه لم تلق استجابة من معظم فصائل الثورة الإريترية رغم التناقضات الفكرية بينها ؛ وقد كان منطق « تقدمية النظام فى إثيوبيا » سبباً فى ذلك الخلاف القائم بين ثوار إريتريا والماركسيين العرب ؛ ذلك أن الثورة بدأت فى عهد الأمبراطور هيلاسلاسى من أجل تقرير المصير ؛ وعلى هذا الأساس فإن الثورة الإريترية — فى رأى معظم قادتها — لم يتغير فيها شىء ؛ وإنما الذى تغير هو إثيوبيا ؛ ولا يكون مجرد تحول النظام من رجعى إلى يسارى مبرراً لإلقاء السلاح والتنازل عن حق تقرير المصير .

هناك حجة أخرى يسوقها قادة ثورة إريتريا وهى أن الإتحاد السوفيتى نفسه كان صاحب المشروع الذى تضمن « قرار الإستقلال التام الناجز لاريتريا » عام ١٩٥٠ . وقد وصف مشروع الاتحاد الفيدرالى أو الحكم الذاتى بأنه زواج كاثوليكى بإرادة طرف واحد وضد إرادة الطرف الآخر — وكان صاحب مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى أقرته الأمم المتحدة وقتها هو الولايات المتحدة الأمريكية . لكن المصالح من الدول العظمى جعلت المواقف تنقلب ؛ والاتحاد

السوفيتي صاحب مصلحة (١) الآن فى محاولة حمل قادة الثورة الاريترية على قبول حكم ذاتى داخل إطار الوطن الأثيوبى ، فهو يأمل فى إحداث تغييرات جوهرية بحل مشكلة إريتريا بما يخدم أهدافه وبينها محاولة تغيير الوضع فى السودان .

وعموماً يمكن بلورة الأساس الذى يتحرك فى الاتحاد السوفيتى فى عدة محاور :

أولا : تعزيز حزب العمل الاريترى وتقويته لكى ينفرد بالساحة وحيداً بإسم شعب إريتريا .

ثانيا : جمع المنظمات اليسارية الأثيوبية المعارضة لحكم اللجنة العسكرية فى تنظيم واحد تحت اسم الجيش الثورى لشعوب أثيوبيا .

ثالثا : تشديد القبضة على نظام مانجستو بدفع العناصر الأكثر ولاء إلى مواقع السلطة .

وبهذه المواقف ترتد القضية إلى الساحة الإريترية ثم الساحة الأفريقية التى يسودها القلق من جراء الخطط السوفيتية التى تستهدف الصومال والسودان ومصر ؛ ومن نتائج المواجهة المتوقعة فى القرن الأفريقى والبحر الأحمر زيادة المخاوف لدى معظم الدول الأفريقية من أن أثيوبيا قد اجتازت طريق اللاعودة وأصبحت تدور فى الفلك السوفيتى .

---

(١) وحول علاقات الاتحاد السوفيتى بالأوضاع فى أفريقيا عموما قبل هذه الفترة - راجع :

Edward T. Wilson, Russia and Black Africa Before World War 11 (New York Holmes and Meier, 1974,

الفصل الثالث والاربعون

موقف دول الغربية

١ ـ الموقف الامريكى :

بداية يجب إيضاح أنه بالرغم من أن دولا كثيرة لم تحد علنا موقفها من مشكلة إريتريا ، إلا أن معظمها يرى إنها قضية تقرير مصير ، كما ان دول الغرب الكبرى تردد ان القضية ذات طبيعة خاصة (١) ، وأغلب الظن ان بعضها يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا يختلف فى كيانه عن الإتحاد الوهمى الذى أطاح به الامبراطور الراحل هيلاسلاسى عام ١٩٦٢ .

أما عن الموقف الأمريكى وتطوره فى منطقة القرن الأفريقى فالملاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية ظلت بعيدة عن منطقة القرن الافريقى منذ ان فقدت قاعدتها فى إثيوبيا ـــ وقد أكتفت أمريكا فيما يبدو (٢) وبمراقبة الأوضاع من القاعدة الأنجلو ـــ امريكية الكبيرة فى جزيرة دييجو جارسيا بالمحيط الهندى وذلك بالرغم من الفرصة التى اتيحت لها عندما قررت جمهورية الصومال يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مقديشيو وموسكو واخراج الخبراء السوفيت ووقف التسهيلات الحربية التى كانت تمنح للاتحاد السوفيتى فى موانى ومطارات الصومال . كذلك أمتنعت أمريكا عن تسليح الصومال فى ذلك الوقت ـــ وسحبت موافقتها السابقة على ذلك ـ لعدة أسباب منها :

---

(١) الاهرام القاهرة ٣ ـ ٦ ـ ١٩٨٠ .

(2) Blair, Thompson , Ethiopia : The Country That Cut its Head London : Rodson Books , 1975.

أولا : ان أمريكا كانت تأمل فى استعادة اثيوبيا إلى فلكها بالرغم من إلغاء أديس أبابا لمعاهدتها مع واشطن وإغلاق القواعد الأمريكية .

ثانيا : ان أمريكا لاتؤيد تجزئة الإمبراطورية الأثيوبية السابقة وقصرها على النهضة الحبشية التى كانت تقف عندها حدود الدولة قبل ان يضم اليها الامبراطور منليك بالقوة بقية الأراضى التى تنتمى إلى قوميات أخرى بمساعدة الدول الأوربية التى كانت تحتل القارة الافريقية فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهذا يمثل حتى الآن موقفا ثابتا فى أمريكا ودول الغرب التى تتذرع بإن التسليم بمطالب الصومال سوف يخلق سابقة خطيرة تترتب عليها نزاعات كبيرة فى كثير من مقاطعات القارة .

غير ان النظرة الأمريكية للوضع قد تغيرت بالأحداث التى وقعت فى القارة الأفريقية وافغانستان وان كانت قد ظلت على ماهى عليه بالنسبة للوضع فى الصومال الغربى كما أنها تختلف بدرجة قليلة بالنسبة للوضع فى إريتريا . فقد إستقر الوضع للاتحاد السوفيتى فى اثيوبيا وأصبح هو الموجه لسياستها ، كما أنه قد تكفل بدور ضرب حركات التحرير والعمل على إعادة تخطيط شرق افريقيا على النحو الذى يتفق مع أهدافه . ويدخل فى ذلك محاولات تجرى فى اريتريا لإعادة التوطين والتوزيع الجغرافى للسكان الذين فروا من المدن للانضمام إلى الثوار فى الريف ، ومحاولات تفريغ منطقة الصومال الغربى من سكانها وطردهم بعيدا إلى أراضى جمهورية الصومال التى تعانى من مشكلات اللاجئين ، يضاف إلى ذلك مابدا من محاولة السوفيت بسط نفوذهم من اثيوبيا حتى مشارف موريتانيا . وقد تجلى ذلك فى عمليات إثارة عدم الأستقرار السياسى فى المنطقة الشمالية والوسطى للقارة بالامدادات الحربية التى تقدم لجبهة البوليزاريو ودعم القتال فى تشاد إلى جانب أحداث الخلل فى توازن القوى بشبه الجزيرة العربية

ويدخل فى هذا الاطار تطور العلاقات بين دولتى اليمن فى الشمال والجنوب .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لاستعادة وجودها فى المنطقة بعد تورط موسكو كطرف مباشر فى الصراع الذى أمتد لدائرة استقطاب دولى أشمل بين القوى العالمية ذات المصالح المختلفة فى البحر الأحمر ، ومع تعدد التطورات المرتبطة بصراع القوى الكبرى فى منطقه القرن الافريقى . إلا ان ابرز هذه التطورات قد تمثل فى التساؤلات التى أحيطت بالموقف الأمريكى فبعد تصريحات متعددة من الرئيس الأمريكى والمستويات السياسية الأمريكية التالية ، بخصوص مساعدة الصومال وامكانية اعدادها بالمساعدات العسكرية ، وقد سبق إيضاح قيام الرئيس الصومالى سياد برى بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى وطرد من ينتمون اليه من الخبراء والمستشارين العسكريين فضلا عن قطع العلاقات السياسية مع كوبا وطرد خبرائها من البلاد . غير أن الادارة الأمريكية قد اتخذت مواقف علنية تختلف عن مواقفها السابقة مع الصومال ، وقد تمثل ذلك فى رفض الولايات المتحدة أمداد الصومال بأية أنواع من الأسلحة — من ناحية ، والإشارة إلى ما يحدث فى جبهة أوجادين على أنه عدوان صومالى على حدود اثيوبيا يستوجب أولا سحب القوات الصومالية من ناحية أخرى فقد حذر الأمريكيون السوفيت بعدم اختراق حدود الصومال الدولية من قبل إثيوبيا .

ان هذا الموقف الأمريكى يستحق وقفة للتفسير والتحليل نظرا لما أثارة هذا الموقف من غموض وحيرة وعلامات تعجب تجاه الصومال التى كانت تصبو إلى المساعدة الأمريكية الصريحة وبدلا من ذلك جاء الموقف الأمريكى متناقضا . وربما يفسر ذلك بالاعتبارات التى أملاها سياسة الوفاق حيث حدث تبادل

للمواقع بين موسكو وواشنطن فى كل من اثيوبيا والصومال ليس هذا فحسب ، بل ان الولايات المتحدة قد حلت محل الاتحاد السوفيتى فى المواقع المؤثرة فى الشرق الأوسط ، وعلى صعيد القرن الافريقى فانه فى حين تم فصم عرى العلاقات الصومالية السوفيتية إلا ان السياسة الأمريكية قد استمرت فى التطلع إلى إستعادة اثيوبيا ، كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة تماما خطط الصومال التحررية الوحدوية الرامية إلى توحيد القطاعات الطبيعية من الاراضى المتحدة عرقيا وتاريخيا ولكنها تنتمى اليوم إلى وحدات سياسية مختلفة ؛ ويمكن القول ان هذا الموقف الأمريكى المعادى لحق تقرير المصير ولتصحيح المظالم التاريخية الأستعمارية قد أستند إلى مفهوم أنه فى حالة وجود صومال متحدة قوية ومنتصرة بتحرير إقليم أوجادين الذى يعتبر انتصارا لمنطق الصومال بشأن حق تقرير المصير فى مواجهة مبدأ قدسية الحدود الأفريقية وأن الخطورة التالية ستكون جيبوتى وكينيا فان ذلك سيمثل خطورة على المنطقة برمتها لانتقاء ذلك مع التوارث الاستعمارى بشأن قدسية الحدود الإفريقية وعدم المساس بها . ولقد ضاعف من أهمية هذه الاعتبارات أمام عملية صياغة السياسة الأمريكية أن الصومال تريد السلاح لكى تحارب به من أجل مصلحتها الخاصة بها قبل أى أعتبار آخر أى أنها تريد سلاحا تشتريه وتستخدمه وليس سلاحا يشتريها ويستخدمها وبمعنى آخر فان السلاح المطلوب لم يكن فى جوهره ضد الشيوعية لأن الحرب الدائرة فى جوهرها هى حرب من أجل الوحدة . وبهذا المعنى فقد تبين ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن فى رأى البعض سلبيا بالقدر الذى تصوره بعضهم وقد وجدت الولايات المتحدة فى تبرير تدخلها غير المباشر فى فى الصومال بديلا يكفل للصومال متطلبات الدفاع عن النفس . وهكذا يفسر ماسبق أن موقف الولايات المتحدة تجاه الصومال فى نزاعها مع اثيوبيا الأسلوب

الذى تنظر به الولايات المتحدة فى إحلال الهدوء فى المنطقة سواء فى نزاع الصومال مع اثيوبيا حول إقليم الاوجادين أو فى المنطقة المتنازع عليها مع كينيا حيث توصل الطرفان إلى عقد إتفاقية فى يوليو ١٩٧٧ .

من ناحية أخرى فقد تمت أيضا اتفاقية مع سلطنة عمان تم بمقتضاها حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية فى عمان حيث يتحكم مضيق هرمز فى الملاحة عبر الخليج وبحر العرب ؛ كذلك حصلت أمريكا على تسهيلات عسكرية على سواحل الصومال المطلة على خليج عدن والمحيط الهندى وحيث يواجه ميناء بربرة ميناء عدن تماما وكذلك فى ميناء ممباسا على ساحل كينيا المطل على المحيط الهندى حيث تتجه خطوط المواصلات الحديدية والبرية إلى أعماق الساحل الشرقى للقارة الأفريقية وجنوب السودان .

٢ - تقييم الموقف الامريكى :

يمكن القول ان الموقف الأمريكى من أحداث القرن الأفريقى ومن قارة افريقيا عموما — لم يحظ باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والتى كانت راغبة فى الابتعاد عن التورط فى منطقة القرن الافريقى لأنها تدخل فى نطاق إهتمام حلفائها فى حلف شمال الأطلنطى ، وقد كان لهذا الموقف الذى اتسم فى البداية باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة مايبرره فى الماضى ؛ فقد ظلت قارة إفريقيا خلال الخمسينات والستينات بمنأى عن تدخل القوى العظمى Great, power Intervention باستثناء عدد من الدول الكبرى وأهمها فرنسا وانجلترا التى كانت لها اهتماماتها بالطبع باحداث القارة الأفريقية ، والدول الأفريقية هى الأخرى كانت غارقة فى مشاكلها المتعلقة بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية



أيضا حاولت منذ أنشائها التغلب على كل مامن شأنه أن يهدد الأوضاع القائمة أو يثير مشاكل الحدود الإقليمية ، بل أن المنظمة قد أعتبرت الحدود القائمة أمرا منتهيا وغير قابل للمناقشة ، لكن هذا الاستقرار الظاهرى كان يخفى تحت السطح عوامل انفجار ثارت أخيرا وفرضت نفسها على الرأى العلم العالمى .

وتقييم الموقف الأمريكى من احداث القرن الأفريقى لابد وأن يأخذ فى الإعتبار النزاع الصومالى الأثيوبى الذى كان يشكل من وجهة النظر الأمريكية فى وقت ما الخطورة الكبيرة على اثيوبيا وأنه من غير المنطقى ان تهدد دولة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة دولة مثل اثيوبيا تعدادها أكثر من ثلاثين مليون نسمة مهما بلغت الاستعدادات الصومالية العسكرية ، غير أن الخبراء الأمريكيين قد تنبهوا إلى ضعف النظام الأمبراطورى وفشله فى احراز أى تقدم اقتصادى أو اجتماعى ، وتبلورت المخاوف الأمريكية من سوء الأوضاع فى أثيوبيا فى القرار الذى أتخذته بشأن الاقلال من حجم مساعداتها العسكرية لاثيوبيا واستمر ذلك حتى قام الانقلاب العسكرى فى أثيوبيا ، وحتى بعد ذلك استمرت السياسة الخارجية الامريكية على تحفظها وتجاهلها للمخاوف الأثيوبية من الغزو الصومالى وهو ما أدى إلى قيام مانجستو فيما بعد بالغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع امريكا وعقد اتفاقا جديدا للتعاون مع الإتحاد السوفيتى . وفى النزاع الصومالى الأثيوبى حول الأوجادين وقفت الولايات المتحدة موقفا محايدا من النزاع وهو ماجعل الصومال تشعر بخيبة أمل عميقة من جراء هذا الموقف وربما كان للموقف الأمريكى بهذا الخصوص مايبرره حيث لم تكن الولايات المتحدة تستطيع ان تساعد دولة تعد عدتها من أجل إنتهاك واحد من المبادىء الأساسية شبه المقدسة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها — أى الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حازما من أدانة الصومال عندما أحتلت معظم أراضى الاوجادين .

كذلك فإن تقييم الموقف الامريكي من أحداث منطقة القرن الافريقي لابد وأن يأخذ في الاعتبار اتجاهات السياسة الأمريكية في هذه المنطقة والتي مرت بمراحل عديدة بدءاً بمرحلة الحياد ومروراً بمرحلة محاولة أمريكا حل الأزمة دبلوماسيا عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ثم الحد من الخسائر بعد فشلها في احتواء الأزمة، وإنتهاءاً بالتهديد الأمريكي للسوفيت والكوبيين لتدخلهم في إفريقيا عموما .

ففي مرحلة الحياد من النزاع الصومالي الأثيوبي إعتمدت السياسة الأمريكية على الافتراض الذي يعتبر أن الاتحاد السوفيتي يزج بنفسه فيما لاطاقة له به وأن كوبا ستغوص في المستنقع الأفريقي تدريجيا ، وأن النظام العسكري في إثيوبيا الحليف للسوفيت سينهار حتما ؛ وغاب عن السياسة الأمريكية تقدير أن تدفق القوات الكوبية بهذه الأعداد الهائلة والامدات العسكرية السوفيتية الضخمة سوف يشد من أزر النظام القائم في إثيوبيا . أما في المرحلة الثانية فقد حاولت الولايات المتحدة أن تحل الأزمة دبلوماسيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، غير أن الموقف الامريكي قد وجه إعتراضات قوية من الرأى العـام الأمريكي وخاصة أمام إصرار الاتحاد السوفيتي وكوبا في المضي في مغامرتها في القرن الأفريقي وتزايد الوجود الكوبي بصفة خاصة في إثيوبيا ومن ثم تدفقت الامدادات السوفيتية عن طريق الجسر الجوي السوفيتي إلى إثيوبيا وهنا إرتفعت أصوات أمريكية كثيرة تطالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا التغلغل الكوبي السوفيتي . وقد فشلت الولايات المتحدة في إحتواء الأزمة في المرحلة التالية إثر تفاقم عمليات الهجوم الأثيوبي المضاد فقامت الولايات المتحدة بتحركات دبلوماسية واسعة وهددت إثيوبيا بإعادة تقييم الموقف إذا ماوسعت إثيوبيا من هجومها المضاد وأجتازت الحدود الدولية الصومالية . وفي المرحلة الأخيرة فان الولايات المتحدة قد إنتقلت في نهاية فبراير ١٩٧٨ إلى تهديد السوفيت بالربط بين التدخل السوفيتي

الكوبى فى إفريقيا وبين سياسة الوفاق الدولى وإستمرار محادثات الحدمن الأسلحة الاستراتيجية وقد رأى البعض فى هذا الضغط الامريكى أن هذا التهديد إنما يصدر فقط عن الكونجرس وأن للحكومة الامريكية لها وجهة نظر أخرى؛وأن الولايات المتحدة قد تستطيع أن تنسب لنفسها الفضل فى وضع حد للمواصلات العسكرية بين الصومال وأثيوبيا ؛ وأن الصومال قد استسلمت إلى الضغط الامريكى وافقت على سحب قواتها . وتداعى الأحداث على الشكل السابق والتحليلات أيضاجعلت فريقا آخرا من الباحثين يتخيلون لفتره وجيزة أن المرحلة الحرجة من الأزمة قد شارفت على الانتهاء ؛ وهو ماكذبته أثيوبيا بعد ذلك حيث هددت بشن حرب داخل الأراضى الصومالية لتأديب الصوماليين إذا هم لم يكفوا عن مطالبهم الاقليمية فى الأوجادين وجيبوتى هذا بالاضافة إلى التطورات اللاحقة والتى انعكست — ولا تزال — على حرب الابادة الشاملة التى تمارسها أثيوبيا ضد الاريتريين وهو مالم يعرف التاريخ الحديث والمعاصر أمرا مشابها له .

أن السيطرة الامريكية على الموقف فى القرن الافريقى كانت أمراً مؤقتا فى حين أن الصورة السياسية فى القرن الأفريقى قد تغيرت تماما فأصبح الاتحاد السوفيتى وكأنه هو الدولة الأقوى فضلا عن تمتع السوفيت بوجود عسكرى هائل فى منطقة من أكثر مناطق العالم حيوية وتحقق بذلك حلم طالما داعب الخيال السوفيتى منذ عهد القياصرة وهو السيطرة على مداخل المياه الدافئة فى المحيط الهندى وذلك دون مقاومة تذكر من جانب الولايات المتحدة ؛ وعموما فقد أثارت هذه المواقف من جانب الولايات المتحدة كثيرا من التساؤلات بسبب ما أكتنفت السياسة الامريكية فى القرن الافريقى من تخبط وتناقض حتى أن بعض المراقبين السياسيين وصلوا فى ظنونهم إلى حد اتهام الدولتين العظميين بالتواطؤ لتنفيذ خطة سياسية

معينة ولتحقيق هدف متفق عليه ؛ وقد ثارت التساؤلات الآتية التى لم تجد إجابات من جانب الفريق من المراقبين تدليلا على ظنونهم : كيف ولماذا تقف الولايات المتحدة هذا الموقف السلبي من مشكلة القرن الإفريقى والتى تعتبر من أهم المشكلات الدولية المعاصرة ، ولها تأثير كبير على ميزان القوى الدولى ؟ وكيف ولماذا تمهد الولايات المتحدة بهذه المواقف السلبية الطريق أمام التغلغل السوفيتى الكوبى فى منطقة القرن الافريقى دون أن تتحرك بفعاليه وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الاستراتيجية فى هذه المنطقة ؟ ثم كيف انتقلت الصومال من الضد إلى الضد وكذلك أثيوبيا — بمعنى أن الصومال كانت حتى وقت قريب كانت بمثابة قاعدة سوفيتية وإثيوبيا كانت قاعدة أمريكية ، فكيف انتقلت الآية ؛ فإذا باثيوبيا شيوعية والصومال تطرد السوفيت وتتجه إلى الغرب طلبا للمساعدة ثم كيف يتفق هذا كله مع محاولات الولايات المتحدة من أجل إسترجاع إثيوبيا إلى الحظيرة الامريكية .

أن علامات التعجب والاستفسار أيضا قد أحاطت بموقف الدول الغربية من مشكلة القرن الافريقى حيث وقفت الدول الغربية لاتحرك ساكنا لمساعدة الصومال التى طردت السوفيت وهل يرتبط هذا ارتباطا مباشراً أم غير مباشر بالموقف الأمريكى .

وأخيرا فإن الأمور التى أثارت الدهشة والتعجب فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الافريقى هو تلك التصريحات من وقت لآخر من جانب الرئيس الامريكى محذراً السوفيت من إستمرار تورطهم فى إفريقيا بصفة عامة ونتائج ذلك على صعيد العلاقات الامريكية السوفيتية ثم ماهو تفسير وزارة الخارجية الأمريكية التى لاتلبث أن ترد. النغمة السياسية القديمة مؤكدة على بقاء إفريقيا بعيدة عن حلبة الصراع بين الشرق والغرب وأن الأمريكيين لاينبغى لهم

تقليد السوفيت ، وأن أفضل الوسائل هو حل المشاكل الافريقية بعيداً عن التدخل الأجنبي من جانب القوى العظمى . ولنا أن نتساءل بدورنا بصدد تقييم الموقف الامريكي : هل أصبح للامريكيين سياسة أخرى غير معلنة مثل السوفيت حول علاجهم لهذه المشكلة والمشكلات الدولية المعاصرة الأخرى .

٣ - مواقف دول أوربا الغربية :

ينبع إهتمام دول أوروبا الغربية بمنطقة القرن الافريقى من أن هذه المنطقة تشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب فضلا عن قربها من الخليج العربي والمحيط الهندى وهى المسارات التى يتدفق من خلالها البترول العربى إلى أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط ، وبالرغم من ذلك فان إهتمام أوروبا لم يزل محدوداً بالنسبه للأهمية التى تمثلها هذه المنطقة للمصالح الغربية . ويجدر الاشارة إلى أن النزاع الصومالى الأثيوبى فى الأوجادين قد استقطب الجزء الأكبر من اهتمام أوروبا الغربية باعتباره يمثل الحلقة الأكثر اشتعالا فى المنطقة فى حين لم لم يستأثر النزاع فى أريتريا بالقدر المماثل من إهتمام دول أوروبا الغربية .

وإذا تتبعنا موقف أوروبا الغربية منذ تصاعد الاخطار فى المنطقة بسقوط الحكم الامبراطورى فى إثيوبيا واستيلاء مانجستو والنظام العسكرى الجديد على زمام الأمور حين أخذ الغرب يفقد مركزه القوى هناك تدريجيا وخاصة حين تشدد مانجستو فى مواجهة المصالح الغربية فى المنطقة وأخذ فى توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفيتى وأدى ذلك بالمقابل فى سعى الغرب إلى تحسين علاقاته مع الصومال مستفيدا من الاثار السلبية للموقف السوفيتى وذلك بهدف انتزاع الصومال من دائرة العلاقات مع السوفيت ، وقدسادت الأحداث سريعة في هذا الاتجاه وصلت المواجهة الصومالية السوفيتية إلى درجة حادة مع إلغاء

الصومال معاهدة الصداقة وطرد الخبراء السوفيت من الصومال . وإزاء ذلك لم يكن أمام الصومال سوى اللجوء إلى الغرب فى الوقت الذى تصاعدت فيه حدة النزاع الصومالى الأثيوبى فى منطقة الأوجادين واتجهت الحكومة الصومالية إلى طلب دعم عسكرى من الغرب والالحاح فى ذلك لمواجهة تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية على إثيوبيا ، غير أن موقف دول أوروبا الغربية لم يكن إيجابيا تجاه المطالب الصومالية حيث اتسم الموقف الأوروبى بالحذر والخوف من التورط فى النزاع وإنعكس ذلك فى تردد كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية فى إمداد الصومال بالاسلحة . بل أن دول أوروبا الغربية قد قامت فى نهاية عام ١٩٧٧ بتأييد الولايات المتحدة ومشاركتها فى تجميد إرسال الأسلحة إلى الصومال؛ وتأكد هذا الموقف فى إجتماع الدول الغربية فى واشنطن فى يناير ١٩٧٨ والذى صدر فى نهايته بيان يعبر بوضوح عن حرص الدول الغربية على عدم التورط فى النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها إلى منظمة الوحدة الافريقية لتتولى معالجتها ،وظلت هذه هى الملامح العامة للموقف الغربى والتى تبلورت بوضوح فى مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الاوروبية المشتركة المنعقد فى إبريل ١٩٧٨ حيث كان الاتجاه العام لموقف الدول الغربية يتحدد باعتماد استراتيجية التهدئة للتخفيف من حدة هذا النزاع ومحاولة الوصول إلى حل دائم عن طريق الوساطة، وكان تبرير هذا الموقف السلبى لدول أوروبا الغربية من جانب المراقبين بأن مسألة الحدود الموروثة منذ الاستعمار يجب أن لاتتغير ؛ ويعنى ذلك إستجابة دول أوروبا الغربية للموقف الامريكى المتحفظ من دعم الصومال عسكريا خشية حدوث مواجهة حادة مع السوفيت .

غير أن الموقف الغربى لم يكن كله على وتيرة واحدة ، حيث خرجت فرنسا على هذا الموقف باعتبار أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية فى منطقة القرن الافريقى ترتب نوعا من الخصوصية لأن فرنسا هى الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التى

تملك وجودا بحريا فعليا فى المنطقة فضلا عن وجودها العسكرى الرمزى فى جيبوتى ، وبالاضافة إلى ذلك فقد لعبت فرنسا دورا مباشراً فى معظم الازمات والصراعات الافريقية، وكان ذلك واضحا فى زائير وتشاد. أما فيما يتعلق بالنزاع فى القرن الافريقى فيبدو أن فرنسا آثرت دوراً جماعياً فى إطار الموقف الأوروبى الغربى العام بقيادة الولايات المتحدة؛ ومع ذلك فقد تمايز الموقف الفرنسى فى مؤتمر قمه باريس الأفريقيه الغربية الذى عقد فى يونيو ١٩٧٨ بمبادرة فرنسية ، وفى المؤتمر أكدت فرنسا أن فشل سياسه كيسنجر الافريقية ثم تردد حكومة كارتر قد أدى إلى خلق مواجهة مع السوفيت والكوبيين ، كذلك فقد تبلورت الخلافات فى وجهات النظر بين فرنسا والدول الغربية الأخرى بشأن تركيز هذه الدول على الحاجه إلى تناول التهديد السوفيتى الكوبى بشكل إجمالى بدلا من التعامل مع كل قضيه على حدة .

الفصل الرابع والاربعون

موقف منظمة الوحدة الافريقية

١ - موقف المنظمة :

أما من المنظمات الإقليمية فقد اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بصفة خاصة بمشاكل الحدود بين إثيوبيا والصومال منذ اللحظة الأولى لإنشاء المنظمة، بل أن البلدين حاولا فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة فى أديس أبابا فى أواخر مايو ١٩٦٣ حاولا إقناع الدول الأخرى بحقوق كل منهما فى نزاع الحدود. ووضعت المنظمة من جانبها عدة مبادىء تعمل على تشكيل الاطار العام للعلاقات بين الدول الافريقية ومنها مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الافريقية ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة، وهذا المبدأ الأخير كان يعنى التمسك بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار والابقاء عليها كما هى؛ ورغم عدم عدالتها فإن الدول الأفريقية الثلاثين فى المؤتمر التأسيسى رأت معظمها إن ذلك يحقق وحدة التراب الإفريقى ويجنب الدول الإفريقية صراعات ونزاعات يمكن أن تودى بها مجتمعه إلى التفتت والإنقسام؛ وكان تقدير الدول الإفريقية للإبقاء على الحدود الموروثة مبنياً على أسس عرفية ودينية وقبلية فضلا عن تداخل التكوينات الإجتماعية وكلها عوامل تجعل من الصعب تغيير الحدود التى وضعتها الدول الإستعمارية. غير أن الصومال أعترضت على مبدأ الحدود القائمة ووصفته بأنه موقف انهزامى يفتقر إلى الشجاعة فى مواجهة المشكلات الإفريقية.

وقد سبق إيضاح أن الرئيس السودانى ابراهيم عبود قد أجرى مصالحة بين

أثيوبيا والصومال فى الخرطوم ، ودعت السودان إلى انشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وفى الفترة ١٧ — ٢١ يوليو ١٩٦٤ أصدر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية قراراً بشأن نزاعات الحدود وأعلن فيه ضرورة حل هذه النزاعات على أساس مبدأ احترام الحدود القائمة فى وقت إعلان الاستقلال وبعد خمسة عشر عاماً واجهت منظمة الوحدة الإفريقية فى الفترة ما بين ١٨ — ٢١ يونيو ١٩٧٨ — واجهت نفس المشكلة وناشدت كلا من أثيوبيا والصومال سرعة إنهاء الصراع فى الأوجادين بالطرق السلمية وإحترام الدول لوحدة أراضى الدول الأخرى فلقد ساد مؤتمر القمة الإفريقى الذى عقد فى الخرطوم سنة ١٩٧٨ وجهات نظر متباينة حول التدخل الأجنبى ؛ وكانت وجهة النظر الأولى موالية للغرب وعبرت عنها زائير ونيجيريا ، أما وجهة النظر الثانية فقد عبرت عنها انجولا وموزمبيق وأثيوبيا وكانت موالية للسوفيت ، أما الثالثة فكانت أكثر واقعية وتكاد تعبر عن الحد الأدنى المشترك بين غالبية الدول الإفريقية وقد وردت وجهة النظر هذه على لسان الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى فى يونيو ١٩٧٨ حيث نصح بضرورة تفهم موقف الدول الإفريقية التى لجأت إلى القوى الأجنبية واستدعتها طلباً للمساعدة وفى نفس الوقت يجب ألا تفهم الدول الأجنبية التى استجابت للطلبات المحلية بالاستعمار الجديد . هذا مع الأخذ فى الإعتبار أن ميثاق أديس أبابا لم يضع تعريفاً للاستعمار الجديد ورغم الإختلاف الايديولوجى بين دول المنظمة وحملات الدعاية المضادة بينها ، إلا أن دول المنظمة انتهوا — بشأن موضوع التدخل الأجنبى — إلى صيغة توفيقية تعكس المصالح المختلفة والأوضاع الواقعية ، فلقد أصدر مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ عدداً من القرارات حول مسائل التدخل الأجنبى العسكرى فى دول القارة الأفريقية ؛ غير إنه أمتنع عن الإشارة إلى دولة بعينها كما إن المنظمة لم تنجح فى إستصدار قرار

يطالب بإنسحاب القوات الأجنبية ، وأكد المؤتمر أن الدفاع عن إفريقيا وأمنها هو قضية إفريقية ، ولكن إلى جانب ذلك فإن لكل دولة الحق فى إستدعاء دول أجنبية ترى أنها يمكن أن تقدم المساعدة اللازمة والضرورية لتحقيق أهدافها الوطنية أى أن المنظمة — من ناحية — عجزت عن أن تجد حلا للتدخل العسكرى الأجنبى — والمقصود به هنا الوجود السوفيتى والكوبى فى أثيوبيا — ومن ناحية أخرى فإن هذا يعتبر تراجعاً عن الإتجاه العام الذى ساد فى العام السابق فى ليبرفيل بجابون والذى أتجه إلى التخلى عن القوى الأجنبية .

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد حاولت فى ليبرفيل عام ١٩٧٧ خلال الإجتماع الوزارى بجابون أن تتوسط فى النزاع الصومالى الأثيوبى بناء على دعوة إثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من أعضاء ثمانى دول لمناقشة النزاع ؛ وقد طالب وزير خارجية إثيوبيا المنظمة بأن تقنع الصومال بسحب قواتها النظامية التى دخلت آنذاك الاوجادين ، غير أن الصومال أنسحبت من الإجتماع وخاصة عندما طالبت باشتراك جبهة الصومال الغربى كشرط أساسى لايجاد حل للنزاع ولم تكن الصومال إلى طلبها وفشلت المنظمة فى أن توفق بين البلدين ، ورغم أن الباب ترك مفتوحاً للجهود الثنائية حيث طار جوليوس نيريرى إلى أديس أبابا للتوسط ومقابلة مانجستو فإن نتائج زيارته كانت سلبية تماماً على صعيد العلاقات الصومالية الأثيوبية .

بقيت نقطة أخيرة فى جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاع الصومالى الإثيوبى من ناحية ومشكلات الحدود بين الدول الأفريقية من ناحية أخرى ، وهذه النقطة تتمثل فى إنشاء قوة أمن أفريقية ؛ وكانت هذه الفكرة قد أثيرت بشكل حاد وازدادت أهميتها من خلال إستمرار الصراع المسلح فى القرن الإفريقى .

ومما ساعد على تبلور هذه الفكرة أن هناك نصوصاً فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، هذه النصوص تقدم الأسس الموضوعية لإنشاء قوة أمن إفريقية . وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن من أهداف دول المنظمة الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وأستقلالها وإقامة قوة أمن إفريقية للدفاع عن القارة بما تحقق سلامة الدول ويحافظ على عوامل الوحدة الإفريقية ، ولكن الفكرة من زاوية أخرى أثارت تحفظات بعض الدول ومخاوفها ؛ فهناك حرص شديد على أن يتم تشكيل هذه القوة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها وليس من خارجها ورفض كافة المحاولات التى يمكن أن تعبر عن شكل أو آخر من أشكال السيطرة الإستعمارية على القارة وهو ما يستند إلى مبادىء ميثاق المنظمة ذاتها .

غير أن التحفظات قد ثارت بشأن قوة الأمن الإفريقية والتى كانت قد تشكلت بالفعل عام ١٩٧٧ نظراً لأحداث شابا فى زائير ، وجاءت فكرتها وقتئذ من خلال المؤتمر الذى أنعقد فى باريس وحضرته ٢١ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية وقد أسهمت فى قوة الأمن الإفريقية حينذاك قوات فرنسية وبلجيكية ورأت غالبية الدول فى المنظمة أن هذه القوة تعيد شبح الإستعمار الجديد مرة أخرى كما أنها تعد تخطياً لوجود المنظمة ذاتها ؛ حتى أن مندوب الكونغو فى المؤتمر الوزارى للمنظمة الذى عقد فى الخرطوم وقتئذ وصف هذه القوة بأنها أداة للتخريب وعدم الاستقرار للنظم السياسية الإفريقية عن طريق نظم إفريقية أخرى . وفى مؤتمر القمة الإفريقى أضاف جوليوس نيريرى قائلا : « إن معقد الآمال لكل إفريقى هو أن توجد قوة أمن « إفريقية » وبشرط أن لا تقسم إفريقيا بين هؤلاء الذين سينحازون للغرب عسكرياً ؛ كما ذكر أنه لا يمكن ايجاد قوة أمن إفريقية خالصة إلا إذا وافقت منظمة الوحدة على ذلك كمجموعة .

ولم توجد المنظمة كلمتها بعد على إنشاء هذه القوة الإفريقية الخالصة ، إلا أن

النية متجهة إلى إقامة نوع ما من القوة الإفريقية على غرار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإنها لن تستخدم فى القتال فى حروب الدول الافريقية أو القتال إلى جانب حركات التحرير ولكنها تحافظ على السلام من الأجنحة المتحاربة».

وفى تقييم جهود منظمة الوحدة الإفريقية تجاه تسوية النزاع الصومالى الأثيوبى — يمكن القول أن المنظمة لم تستطع أن توقف أحداث الحدود والنزاع المسلح كما أن عدم أقتناع الصومال بمبدأ وحدة الأراضى وقدسية الحدود كان من شأنه إنسحاب الصومال وتضامن العديد من الدول الإسلامية فى الموقف الصومالى فضلا عن إن أستمرار تدخل القوى العظمى **Great Power Intervention** فى منطقة القرن الإفريقى قد أضعف تماسك المنظمة وهدد بالفعل من وحدتها .

٣ — جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية الخلاف الأثيوبى الصومالى : — تسلسل تاريخى .

مايو ١٩٦٣ : عقد فى أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية وأوضح كل من الصومال وأثيوبيا موقفهما من الخلافات على الحدود . وأقترح المؤتمر إجراء محادثات تسوية سلمية لهذا الخلاف .

يونيو ١٩٦٣ : جرت محادثات رسمية فى أديس أبابا بين ممثلى أثيوبيا والصومال .

يوليو ١٩٦٣ : فشلت المحادثات بين بريطانيا والصومال بشأن الخلاف حول الحدود الشمالية .

٨ فبراير ١٩٦٤ : سلمت كل من الصومال وأثيوبيا مذكرة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فوق الإشتباكات العسكرية بين الطرفين على الحدود .

١٢ فبراير ١٩٦٤ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر إلى كل من الامبراطور هيلاسلاسى وآدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال ؟ ناشدهما وقف المعارك وحقن الدماء . هذا وقد بعث كل من الامبراطور هيلاسلاسى والرئيس الصومالى بالرد على برقية الرئيس جمال إلى كل منهما .

١٢ — ١٥ فبراير ١٩٦٤ : ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية فى دار السلام النزاع الصومالى الأثيوبى ، ودعا الأطراف المعنية إلى الدخول فى محادثات لوصول إلى حل سلمى .

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٤ : نوقش الخلاف الصومالى الأثيوبى فى الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى لاجوس .

٢٤ ٣١ مارس ١٩٦٤ : عقد فى الخرطوم إجتماع صومالى أثيوبى وصدر بيان مشترك عن محادثاتهما .

أول ابريل ١٩٦٤ : أستمر القتال على الحدود الأثيوبية الصومالية بالرغم من إعلان أتفاقهما وقف القتال .

١٢ أبريل ١٩٦٤ : إنتهت عن مهمتها اللجنة الصومالية الإثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ إتفاقية الخرطوم الخاصة بإنشاء

منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين وتم توقيع إتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة « فرفر » .

١١ يوليو ١٩٦٤ : أجتمع فى القاهرة وزير خارجيـة كل من إثيوبيا والصومال لبحث تسوية نزاع الحدود بين البلدين وقد قرر الوزيران إحالة المشكلة إلى مؤتمر ورؤساء الدول الأفريقية المقرر عقده فى القاهرة .

٢٤ — ٢٩ فبراير ١٩٦٥ : عقد فى لاجوس مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دعا المؤتمر الصومال وأثيوبيا إلى إتفاق وقف أطلاق النار وإلى الشروع فى مباحثات تؤدى إلى السلام .

١٢ يونيو ١٩٦٥ : بعثت الحكومة الصومالية بمذكرة إلى لجنة تصفية الإستعمار التابعة إلى الأمم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الأمم المتحدة إدارة الحكم فى الصومال الفرنسى بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة إلى إجراء إستفتاء شعبي فيه لتقرير المصير . وتضيف المذكرة بأن الصومال الفرنسى يعد — جغرافياً وتاريخياً — جزءاً من الصومال وأن مصالح أثيوبيا الإقتصادية فى الصومال الفرنسى وبوجه خاص فى جيبوتى من الممكن حمايتها عن طريق التفاوض مع إثيوبيا .

١١ يوليو ١٩٦٥ : طالبت الصومال الأمم المتحدة على وقف الدعاية العدائية المتبادلة .

١٦ سبتمبر ١٩٦٦ : أعلن الامبراطور هيلاسلاسى فى أديس أبابا مطالبة إثيوبيا بالصومال الفرنسى على أعتبار أنه جزء من إثيوبيا .

١٨ سبتمبر ١٩٦٦ : طردت السلطات الفرنسية ما يقرب من ١٠٠٠٠ مواطن من الصومال الفرنسى .

يوليو ١٩٦٧ : أعلن عن فشل اللجنة الصومالية الإثيوبية المشتركة فى الوصول إلى أتفاق بشأن الحدود بين البلدين مما حدا منظمة الوحدة الأفريقية إلى التعرض لهذا الخلاف خلال مؤتمر القمة الرابع فى كينشاسا حيث أعلن عن بوادر تحسن فى العلاقات الصومالية الاثيوبية وأتفق الامبراطور هيلاسلاسى ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال على وضع أسس لتسوية النزاع .

٥ — ٨ فبراير ١٩٦٨ : قام وفد إثيوبى بزيارة الصومال وجرت محادثات بين الحكومتين وصدر بيان مشترك عن المحادثات .

٢ — ٥ سبتمبر ١٩٦٨ : قام محمد ابراهيم عجال بزيارة إلى أثيوبيا وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى أديس أبابا . جاء فيه أن الجانبين أتفقا معاً على منح الطيران الصومالى حق المرور فى سماء أثيوبيا وتنمية التعاون الثقافى والفنى بين البلدين وتسوية مشاكل الممتلكات العامة والخاصة على

الحدود التي كانت معلقة منذ احترام نزاع الحدود بين البلدين عام ١٩٦٤ ووافقت حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارىء في الأقاليم المجاورة للحدود مع الصومال .

أول أبريل ١٩٦٩ : تم توقيع إتفاقية تجارية بين الصومال وأثيوبيا .

١٥ أكتوبر ١٩٦٩ : أغتيل الدكتور على شرماركى رئيس جمهورية الصومال وأعقب ذلك بفترة حدوث انقلاب عسكرى .

١٩٧٧ : الإجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الإفريقية في جابون يتوسط في النزاع الصومالى الإثيوبى بناء على دعوة أثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من ثمانى دول لمناقشة النزاع وقد طالبت إثيوبيا عن طريق المنظمة بأن تسحب الصومال قواتها النظامية من الأوجادين .

١٩٧٧ : فشل المنظمة في التوفيق بين إثيوبيا والصومال إلا أنها تركت الباب مفتوحاً للجهود الثنائية الدبلوماسية ، وبالفعل قام جوليوس نيريرى بزيارة أديس أبابا ومقابلة مانجستو ماريام إلا أن نتائج زيارة نيريرى كانت سلبية .

١٩٧٧ : التحفظات على قوة الأمن الإفريقية التابعة للمنظمة لأنها مشكلة أصلا من قوات فرنسية وبلجيكية — وفشل تشكيل قوة أفريقية خالصة .

١٩٧٨ : الخلافات تسود مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد بالخرطوم بشأن التدخل الأجنبي فى أفريقيا وصدور عدد من القرارات وفشل المنظمة فى أستصدار قرار بمنع التدخل العسكرى الأجنبي فى أفريقيا .

الباب الخامس عشر

مشكلة القـــرن الافريقى

والصراع العـــربى الاسرائيلى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الخامس والأربعون

موقف مصر والسعودية

دراسة ومقارنة

بعد أن تتبعنا تطور المشكلة فى الفترة المعاصرة والتورط من جانب القوى الكبرى والاقليمية فى القرن الأفريقى فسوف نحاول الآن أن نلخص دور الدول العربية وخاصة مصر والسعودية ومدى عمق هذا التورط فى الفترة اللاحقة - وقبل التعرض لمواقف كل من مصر والسعودية ينبغى أن نلقى الضوء فى عجالة على موقف القوى العظمى : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

لقد أصبح الاتحاد السوفيتى مفتاح بطولة مانجستو . وقد إلتزم الاتحاد السوفيتى فى الواقع بالشىء الكثير تجاه إثيوبيا وبقدر كبير جدا ؛ بل أكبر مما يتوقع الجميع وأكثر مما فعل فى حالتى الصومال واريتريا . فى أوائل عام ١٩٧٠ وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن ضعفت علاقات الاتحاد السوفيتى بالصومال وإريتريا . ومع ذلك لم يغلق الاتحاد السوفيتى الباب تماما أمام أى منها (أى الصومال واريتريا) . هذا إلى جانب مساعدة اليمن الجنوبى وليبيا لاثيوبيا ولكن مستوى التأييد والمساعدة يختلف فيما بينهما وعلى الرغم من عدم معرفة مدى المساعدة الجوهرية التى يقدمها اليمن الجنوبى فى صيف عام ١٩٧٨ إلا أن الزعامة الجديدة فى اليمن الجنوبى تقدم تلك المساعدة بلا تحفظ . أما طرابلس فمن الواضح أنها قد سعت للوصول إلى حل وسط حول القضية الإريترية بل أيضا حول إقليم أوجادين . وقد ساعدت إسرائيل إثيوبيا أيضا ، ولكن تلك المساعدة قد قلت عقب إنسحاب البعثة العسكرية الاستشارية الاسرائيلية الصغيرة فى أوائل عام ١٩٧٨

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت كناقد شديد لنظام حكم مانجستو فى إثيوبيا ومع ذلك فلم تحاول أمريكا أن تربط نفسها بأى من مشكلتى الصومال ولا أريتريا ولكنها ركزت اهتمامها على مسألة حقوق الانسان فى أريتريا وعدم قمع الثورة. وأما بالنسبة للصومال فقد وافقت الولايات المتحدة على تقديم معونة إقتصادية ومساعدة عسكرية دفاعية فى مقابل أن تتعهد الصومال بعدم إستخدام قواتها المسلحة لخرق الحدود سواء تعلق الأمر بحدود كينيا أو أثيوبيا .

وإذا كان هذا هو موقف كل من القوتين العظميين على الصعيد الدولى فى الفترة ٧٤ — ١٩٧٨ من أحداث النزاع الاثيوبى الصومالى فان القوتين اللتان لهما تأثيرهما على الصعيد الإقليمى هما كل من مصر والسعودية وهو مايقتضى وقفة لتفسير وتعلل مواقفها من النزاع فى منطقة القرن الافريقى .

١ — يمكن تفسير الموقف المصرى من النزاع فى منطقة القرن الافريقى بعدة مبادىء صاغها الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٧٨ بالخرطوم من أن موقف مصر هو أدانة التدخل الاجنبى بكافة أشكاله وصوره وأنه لابد من حل المنازعات بالطرق السلمية وأدانة أى وجود للبرتوقة وعدم طلب تدخل أى من المنظمات الدولية الاخرى فى المنازعات الافريقية عموما غير أن هذه المبادىء التى عبر بها الوفد المصرى فى المؤتمر عن السياسة المصرية من أحداث منطقة القرن الافريقى — كانت على مستوى الشعارات السياسية وربما تختلف على صعيد الهدف السياسى الذى ترسمه وتصنعه المبادىء الخاصة لصانعى القرار السياسى المصرى ، من ذلك على سبيل المثال التصورات والتوقعات المصرية لسلوك الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر صانع القرار المصرى سلوكا عدائيا وبما يترتب على ذلك من دائرة الاستجابات لهذه التصرفات العدائية من جانب السوفيت ومن وجهة نظر صانع القرار المصرى .

٢ — هناك أيضا الادراك الماعين للفرق بين المساندة العربية والتدخل الأجنبى ويطرح هذا الادراك مسألتين أولاهما إستحالة قيام تناقض حقيقى بين شعبين إفريقيين لأن مصلحتهما هى بالضرورة مصلحة واحدة وإن مايبدو من تناقض بين هذه المصالح يرجع فى معظمه إما إلى خطأ فى تصور المصلحة وأما إلى عيب فى رسم صورة الأحداث ، وثانيهما المزج بين الأمن الوطنى وأمن النظام حيث يسود الاعتقاد لدى صانع القرار المصرى بأن الأمن الوطنى لدولة إفريقية مايصبح مهدداً عندما يهدد أمن النظام لهذه الدولة وأن تهديد الأمن الوطنى لدولة ما فى إفريقيا هو مدخل لتهديد الأمن القارى لإفريقيا ، هناك أيضا مايتعلق بمداول الأمن الوطنى المصرى حيث يعتبر من صلب موضوع الأمن المصرى هو المشاركة فى إستخدام مياه النيل وحماية مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية وهو ماجعل قضايا تلويح إثيوبيا باستخدام هذه الورقة ذات تأثير شديد على السياسة والمصالح والمصرية.

٣ — وفيما يتعلق بالنزاع الصومالى الإثيوبى فالملاحظ أن مصر طوال العقود الثلاثة الماضية تقريبا إختارت موقفا توفيقيا يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة، غير أن موقف مصر قد إختلف منذ اندلاع الصراع المسلح فى أواخر عام ١٩٧٥ حيث انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مفضلة إياه على مبدأ قدسية الحدود فى إطار الاعتقاد بالقدرة الصومالية على حسم النزاع من أجل العمل على استتباب السلام فى المنطقة، وعندما ظهر عجز القوة الصومالية على حسم النزاع انحازت مصر — بعكس ماكانت تفعله سابقا — إلى مبدأ قدسية الحدود ، وكان لهذا الموقف مايبرره وهو عدم إستطاعة الاطراف المتصارعة لتحقيق مايمكن تسميته بتسوية عادلة .

لقد كان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيدا للجانب الصومالى استنادا إلى الاعتبارات المتعلقة بالمبادىء الخاصة لصانع القرار ودفع هذا الموقف بكثير من التصورات حول المساندة العسكرية المصرية للصومال فى

مواجهة إثيوبيا ، غير أنه قد صدر فى ١١ فبراير ١٩٧٨ بيان رسمى مصرى يوضح المبادىء الأساسية المصرية ومنها أن مصر ليست لها قوات فى الصومال، ولكنها على إستعداد دائم لمساعدتها للدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية ، كما أن مصر مستعدة للمساعدة فى عملية الوصول إلى حل سلمى بين الأطراف المتنازعة وهى لاتوافق على مبدأ احتلال الأراضى بالقوة وتوافق على حتمية حق الاقاليم المتنازع عليها فى تقرير مصيرها .

ومن ذلك يتضح أن مصر قد إتخذت موقفاً وسطاً بهدف المحافظة على الحدود الصومالية الدولية، وأن منطق الأمن القومى المصرى قد إعتبر بمثابة مبدأ استراتيجى؛ وفى هذا الاطار قام وزير الدفاع المصرى بزيارة الصومال فى أغسطس ١٩٧٨ وكان ذلك بمثابة إعطاء مؤشر على أن الاستراتيجية المصرية أصبحت لديها تصورات ثابتة عن موضوعات أمنية تشكل سلسلة متصلة الحلقات : أمن البحر الأحمر، أمن وادى النيل ، أمن منظمة الوحدة الافريقية ، وأمن الطرق البحرية للبترول حول إفريقيا وأخيرا تأمين استقرار النظم القائمة من ناحية والابتعاد من ناحية أخرى عن النزاعات والصراعات الدولية .

٤ — أما تفسير الموقف السعودى من النزاع الصومالى الاثيوبى فيمكن رده هو الآخر إلى إعتبارات الأمن القومى السعودى كما تفرضه ظروف الواقع الموضوعية ليس فى القرن الافريقى فقط وإنما فى منطقة الخليج العربى برمتها، وتنطلق السياسة السعودية طبقا لهذه الاعتبارات فى ثلاثة أهداف أولها : توفير الاستقرار لنظم الحكم المعتدلة فى منطقة الخليج وذلك بمحاربة الحركات التى تهدف إلى قلب هذه النظم وإبعاد التيار الشيوعى عن المنطقة ، والهدف الثانى للسياسة الخارجية السعودية هو أن السعودية تعتبر نفسها من إحدى دول المنطقة المؤثرة والتى لها

مصالحها وتحركاتها على أسس العلاقات الدولية من ناحية والدفاع عن الاسلام ونشره باعتباره أساس الحكم الداخلى ومن ناحية أخرى وهى تسعى بكل الوسائل من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة .

٥ — يتسق هذا الموقف السعودى مع السياسة الأمريكية التى تؤيد هى الأخرى ضرورة إستقرار الأوضاع فى الخليج ولكن لأسباب مختلفة من أهمها الرغبة فى عدم المساس بمصالح الغرب ، كما أن الولايات المتحدة تستجيب بصوره أو بأخرى لتطلعات الطبقة السعودية الوسطى الصاعدة ذات التعليم والميول الغربية والتى سيرث السلطة ويلقى عليها المسئولية فى الحكم فى المستقبل القريب ؛ كذلك فان الأرصدة المالية السعودية معظمها يعمل فى البنوك الاجنبية ؛ ومن ناحية ثالثة فان الثروة البترولية السعودية لها أثر كبير فى خلق دور هام ونشط للسياسة الخارجية السعودية ؛ فالمعونات والقروض المالية هى أحد الأدوات الهامة فى تنفيذ السياسة السعودية على الصعيد الاقليمى المحيط بها ، وهو مايؤثر على منطقة القرن الافريقى بالطبع كما أن الأمن السعودى فى الخليج العربى يتأثر هو الآخر بأحداث القرن الافريقى ، ومع إشتداد المعارك العسكرية فى صيف عام ١٩٧٧ قد كيفت السعودية هذه الأوضاع لما يتوامم ومصلحتها الوطنية واعتبرت أن هذا التصاعد فى الأخطار يؤثر سلبيا على الاستقرار فى الخليج ويمثل تهديدا شيوعيا ضد دولة عربيه إسلامية هى الصومال وحركة تحرر إسلامية فى أريتريا من ناحيه أخرى كما أنه يهدد من ناحية ثالثة منابع البترول وطرقه فى البحر الأحمر ، وقد ظهر التخوف السعودى هذا بعد الوجود السوفيتى المكثف فى باب المندب وتم النظر للصراع بين إثيوبيا وإريتريا على أنه صراع يتعلق بالاستراتيجية العربية فى البحر الأحمر ، فأريتريا بسواحلها الممتدة على البحر الأحمر وتحكمها فى أرخبيل دهلك وجزرها المتناثرة فى مياه البحر الأحمر ؛ تتحكم فى مدخل البحر الأحمر الذى هو طريق

خروج البترول من الخليج العربى إلى دول أوروبا الغربية ، وتستند السعودية إلى العلاقات القديمة بين شعبى الجزيرة العربية وشعوب منطقة القرن الافريقى ذات الأصول العربية والتى لعب الاسلام دورا جوهريا فى تكوينها ؛ وبالتالى فان نظاما سياسية معتدلة وموالية للسعودية — هو أمر ضرورى وهدف من أهداف السياسة الخارجية السعودية لتحقيق حد كبير من الاستقرار لنظم الحكم القائمة فى الخليج وإبعاد شبح الثورات والحركات العنيفة التى يمكن أن تطيح أو حتى تؤثر على الوحدة والتجانس المطلوبين .

٦ — يرجع التصور السعودى لخطورة الأوضاع فى منطقة القرن الافريقى إلى ما يجرى حاليا على سواحل البحر الأحمر حول ميناء ينبع من محاوله خليجية عربية — وسعودية أيضا — لتحويل مسار نقل البترول لدول الخليج العربية والسعودية من مضيق هرمز فى الخليج إلى ينبع على البحر الاحمر، وهذا الاقتراح يعكس التخوف السعودى من تصاعد السيطرة غير العربية على مضيق هرمز نظراً لحساسية الوضع فى المنطقة .

هناك أيضا التخوف السعودى من الوجود الاسرائيلى فى منطقة باب المندب وفى بعض دول القرن الافريقى ذاتها مثل إثيوبيا حيث ثبت أن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية لإثيوبيا وكانت التقارير تشير أيضا إلى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية فى جزر مضيق باب المندب وقد بات الخطر الاسرائيلى يشكل تهديداً متزايداً على السعودية وخاصة بعد دورها الملحوظ فى حل النزاع العربى الاسرائيلى وفى ضوء ذلك تزايدت القوة العسكرية الجوية للسعودية بالاضافة إلى الأسلحة وقامت السعودية بانشاء قاعدة عسكرية فى تبوك بالقرب من إسرائيل .

٧ — يعيد هذا الموقف السعودى للاذهان دور المملكة العربية السعودية فى حرب اليمن (١٩٦٢ — ١٩٦٧) ماليا وعسكريا لتأمين حدودها ؛ أى أن هذه ليست

هى المرة الأولى التى تقوم فيها السعودية بدور خارجى لتأمين إستقرار المنطقة؛ غير أن المحاولة الجديده هى الآن خارج الجزيرة العربية ؛ وفى منطقة القرن الإفريقى التى لها طبيعتها الخاصة لأنها تعكس دور السعودية فى الدور السعودى المتصاعد فى الشرق الأوسط بصفة خاصة ومن ثم فهى إختبار لقوة هذا الدور . وفى هذا الاطار قدمت السعودية أنواعا مختلفة من الدعم السياسى والمالى للصومال وإريتريا. والملاحظ عدم استخدام الأداة العسكرية فى تنفيذ الأهداف السعودية فى القرن الأفريقى لأسباب بعضها عام يعود إلى أنه قلما تستخدم السعودية التلويح بالسلاح فى سياستها الخارجية ، وبعض هذه الأسباب خاص يتعلق بامكانية استخدام القوة المسلحة السعودية فى صراع عسكرى على غرار ماهو كائن فى القرن الافريقى ؛ فالقوة العسكرية السعودية لم تصل حتى الآن إلى القدر الذى يجعل الدولة تستخدمها على الصعيد الاقليمى وخاصة فى صراع القرن الافريقى الذى يتطلب قدرا مكثفا من السلاح بأنواعه المختلفة ؛ وتأسيساً على ذلك فقد إتبعت السعودية إستخدام المساعدات المالية والجهود الدبلوماسية فى إطار الوساطة بين ثوار إريتريا وإثيوبيا سواء على المستوى الرسمى أو فى إطار السرية وإنعكس ذلك على الدعم المالى للدول الأفريقية ء وما فى إطار المؤسسات المالية المشتركة التى أنشئت لهذا الغرض ومثال ذلك البنك السعودى للتنمية الاقتصادية العربية والنفقات الخاصة بتغطية شراء الأسلحة والمعدات بالنسبة للأطراف العربية فى صراع القرن الافريقى .

٨ ـــ هناك أيضاً التخوف السعودى من الوجود الاسرائيلى فى منطقة باب المندب وفى بعض دول وأقاليم القرن الافريقى مثل أثيوبيا حيث قدمت اسرائيل مساعدات عسكرية لاثيوبيا ، وقد أشار المراقبون إلى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية فى جزر مضيق باب المندب ؛ وقد أصبح الخطر الاسرائيلى

يمثل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملموس فى إيجاد حل الصراع العربى الاسرائيلى .

والخلاصة أنه وفيما يتعلق بمصر والسعودية — فقد كانتا من أوائل المؤيدين لكل من الصومال وأريتريا أما بقية الدول العربية فقد تفاوتت مواقفهم على النحو التالى فعلى الرغم من نهج السودان نفس النهج المصرى السعودى لفترة ما؛ إلا أنها تراجعت عن هذا النهج وإتخذت موقف الاعتدال بين الطرفين ، هذا إلى جانب مساعدة العراق وسوريا واليمن الشمالى والكويت ودول الخليج للصومال واريتريا ؛ إلا أنها كانت أقل تركيز مما كانت تقدمه مصر والسعودية . هذا بالاضافة إلى تحيز بعض هذه الدول إلى جانب أريتريا أكثر من تحيزها للصومال. كما قدمت الجزائر وتونس تأييداً معنويا لحركة تحرير اريتريا فى حين قدمت المغرب مساعدة هامشية للصومال . ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الدول العربية برمتها لم تقدم سوى كميات أو مقادير محدودة من المساعدة سواء للاريتريين أو الصوماليين .

الفصل السادس والاربعون

تأثير مشكلة القرن الافريقى على الصراع العربى الاسرائيلى

١ ـ الفعل ورد الفعل :

استأثرت منطقة القرن الافريقى باهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية وخاصة منذ أواخر الخمسينات ،فقبل ذلك حالت عقبات عديدة دون أتخاذ الجهود الأسرائيلية شكلا جديا واضحا فمعظم دول القارة كانت واقعة تحت سيطرة الاستعمار المباشر للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ؛و بعد حملة سيناء عام١٩٥٦ وماأدت إليه من وجود صلات جغرافية مباشرة بين إسرائيل والدول الإفريقية عن طريق البحر الأحمر واستيلاء إسرائيل على مواقع فى خليج العقبة . ومنذ ذلك الحين والأهداف الأسرائيلية تتبلور تجـاه أفريقيا عموما فى أطـار ثلاثة إتجاهات ، سياسيا حيث سعت إسرائيل لكسر الحصار العربى حولها وتدعيم وضعها الدولى وإكتساب تأييد الرأى العام ومحاولات إسرائيل فى إستغلال وجودها فى قارة إفريقيا لفرض قبول عربى بها ؛ أما الاتجاه الثانى فهو إقتصادى تمثل فى فتح الأسواق الافريقية أمام الإقتصاد الأسرائيلى مادمت قد عجزت عن التغلغل فى الاسواق العربية فضلا عن سعى إسرائيل لا ستيراد المواد الخام الرخيصة الثمن والسهلة النقل عبر البحر الأحمر ؛ وتمثل الإتجاه الثالث فى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقى لأسرائيل فهى من خلال خلق وجود قوى راسخ لها فى هذه المنطقة تستطيع تحقيق هدفين أساسين هما أن النفاذ إلى هذه المنطقة التى تعتبر بمثابة إستراتيجى للدول العربية سوف يسبب متاعب للعرب ويشتت جهودهم ؛

والهدف الثانى يكمن فى تحقيق وجود عسكرى فعال فى البحر الأحمر نظرا لأهميته الحيوية للأمن الأسرائيلى .

وهكذا أعتبرت منطقة القرن الافريقى بمثابة ميدان أساسى للمواجهة الإسرائيلية العربية غير المباشرة وهو ما جعل إسرائيل تمارس دوراً نشطاً فى المنطقة ؛ وقد تمكنت الدبلوماسية الأسرائيلية خلال سنوات قصيرة من خلق روابط حقيقية مع غالبية الدول الافريقية واحتل القرن الافريقى موقع الصدارة ـــ بإستثناء الصومال والسودان فقد أسهمت إسرائيل فى مجالات النشاط الإقتصادى فى كينيا وأوغندا وتنزانيا بالاضافة إلى علاقاتها الحيوية مع إثيوبيا ، وحتى مع قطع الدول الافريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ فقد إستمرت العلاقات الإسرائيلية الكينيسية والأثيوبية فى النمو والتصاعد .

وفيما يتعلق بأثيوبيا بصفة خاصة فان إسرائيل وجدت فيها حليفا إستراتيجيا يجب المحافظة عليه بأى ثمن وفى ظل أى ظرف ولعل العنصر الأساسى فى الاختيار الأثيوبى بالنسبة لإسرائيل هو ماوجدته هذه الأخيرة من عناصر تجعل من إثيوبيا أكثر دول المنطقة عداءاً للعرب ، فاثيوبيا هى الدولة الوحيدة غير الاسلامية التى تطل على البحر الأحمر ومن ثم فإن خلق علاقة خاصة وقوية معها يشكل الضمان الوحيد دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية تهدد النفوذ الأسرائيلى . ومن ناحية أخرى فان الحركة التحررية فى إريتريا والتى تخوض منذ سنين طويلة حربا مسلحة ضد إثيوبيا تشكل تهديدا مباشرا على التحالف الأثيوبى الاسرائيلى؛ والعوامل السابقة مجتمعة تفسر لماذا تحتل إثيوبيا مكان الصدارة فى أهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية إنعكست على التطور السريع فى العلاقات بين البلدين فنشأت عدة مشروعات مشتركة بينهما كما حدث تعاون فى مجالات التجارة والمشروعات الزراعية والتعاونية والتدريب غير أن الميدان الأكثر أهمية هو التنسيق بين إثيوبيا

وإسرائيل تجاه ثوار إريتريا حيث أقامت إسرائيل مراكز للتدريب على مقاومة حرب العصابات فى إثيوبيا كما قامت بتدريب كثير من الكوادر العسكرية فى أراضيها، وكانت تزود إثيوبيا أيضا بكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة ثم إنتقلت إلى مرحلة تالية من التعاون بوجود عسكرى حقيقى فى المنطقة منذ عام ١٩٧١ حين قام بارلييف رئيس الاركان الأسرائيلى وقتئذ بزيارة سرية لأثيوبيا أجرى خلالها محادثات عسكرية وعرض تزويد إثيوبيا بشبكة رادار تقام على شواطىء اريتريا لمراقبة عمليات تهريب السلاح للثوار وأيضا تزويد البحرية الأثيوبية بعدد من زوارق الطوربيد والصواريخ على أن يقوم ضباط وجنود إسرائيليون بتشغيل محطات الردار والزوارق لحين أتمام تدريب الأثيوبيين عليها .

والملاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا وإسرائيل عام ١٩٧٣ لم يؤثر كثيراً فى الروابط بين البلدين غير أن الأمر الذى أثار الدهشة هو إستمرار هذه العلاقات بعد تحول إثيوبيا من التحالف مع الغرب إلى علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية . وقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا الموقف منها أن ذلك قد تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة وذلك بهدف جمع المعلومات عما يحدث فى إثيوبيا وكذلك فان الحيلولة دون نجاح الثورة الأريترية تحتل قمة الاولويات فى المنطقة ، فهى تفضل إثيوبيا موالية للسوفيت ولكنها تسيطر على إريتريا على إثيوبيا بإعتبارها موالية للغرب ولكنها تفقد السيطرة على منفذها الوحيد على البحر الاحمر ، كذلك يسود الاسرائيليين الشعور بأن التحالف الأثيوبى مع الكتلة الشرقية لن يدوم طويلا ؛ ولعل ذلك يفسر ما ذكرته بعض المصادر من أن إسرائيل حاولت إقناع الإدارة الأمريكية خلال عام ١٩٧٧ بوجود رغبة إثيوبية فى جعل الأبواب غير مغلقه أمام العلاقات الاثيوبية الأمريكية غير أن تأثير الثورة الأثيوبية على الصراع العربى الاسرائيلى عموما يحتاج إلى وقفة خاصة لشرح

وجهات النظر المتباينة والمتصارعة أيضا على الصعيد الاقليمى .

٣ - الثورة الاثيوبية والصراع العربى الاسرائيلى :

فإذا رجعنا إلى الصورة الأكبر نلاحظ أن نمط التورط فى القرن الافريقى وظروف الصراع العربى الأسرائيلى ؛ كل ذلك قد أكد بشكل عام أن توازى القوى فى الشرق الأوسط قد سار على النحو التالى : وجود الدول العربية والاتحاد السوفيتى فى جانب ثم الولايات المتحدة مع إسرائيل فى الجانب الآخر ؛ وبالرغم من ذلك فان تورط الكثيرين كان تورطا نسبياً ، بل أنه قل عن سابقه ، فمثلا نجد أن دور الدول العربية المحافظة لازال متواضعا . ونفس الشيىء يمكن أن يقال عن الدول العربية التقدمية مثل الجزائر وسوريا ، وبعد فترة الاهتمام الأولية بتطورات القرن الافريقى خلال الستينات نجد أن مصر قد ركزت على المشاكل الملحة عن ذلك ، كذلك تجدر الاشارة إلى مساهمة كل من العراق والسودان وليبيا واليمن الجنوبى فى المشكلة ، والذى يثير الدهشة أن الاتحاد السوفيتى بصفته وصيا على الدول العربية وقتئذ كان هو الطرف الأكثر تورطا فى منطقة القرن الافريقى ، وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تقلل من التزاماتها تجاه منطقة القرن الافريقى ، أما إسرائيل — وعلى العكس من أمريكا - فقد كان لها تأثير على إثيوبيا على الرغم من الآثار الوخيمة لحرب ١٩٧٣ وتأثيرها على الأوضاع الجيوبولتيكيه الشاملة ؛ بل أن مطالب كل من إسرائيل وأثيوبيا متوافقة وخاصة تجاه البحر الاحمر وكانت هذه المطالب قد بدأت تلتقى وتتطابق منذ أن ظهرت الدعوة إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية كجزء من إستراتيجية عربية لوقف نشاط إسرائيل فى البحر الاحمر (١) ، حينئذ بات واضحا لدى كل

(1) David E. Albright. The Horn of Africa and the Arab Israeli Conflict, in : World Politics and the Arab Israeli Conflict =

من إسرائيل وإثيوبيا — وهما الدولتان الوحيدتان فى البحر الأحمر غير العربيتين — أن هذه الدعوة تمثل تهديدا مباشرا لمصالحها القومية .

أما بالنسبة لاسرائيل ، فهى من أن ساحلها لا يزيد طوله على سبعة أميال إلا ترتبط بالبحر الاحمر إرتباطا قويا وذلك لانه يمثل بالنسبة لها منفذا تتنفس من خلاله باعتبارها دولة محاصرة تماما ، خاصة وأن مسألة فرض حصار بحرى جزئى أو كلى على منفذها الجنوبى على البحر الاحمر يشكل فى نظر صانع القرار الاسرائيلى، حالة ترقى إلى مستوى التهديد بالحرب ، فالبحر الاحمر بالنسبة لاسرائيل ؛ يعنى إمكانية القفز فوق سور الحصار العربى السياسى . والوصول إلى أفريقيا وآسيا لتحقيق التوازن الدبلوماسى . ويعنى البحر الاحمر أيضا إمكانية حرب المقاطعة العربية الإقتصادية ، والوصول إلى الاسواق الافروآسيوية ومصادر المواد الخام، وبالطبع فان إسرائيل بعد سيطرتها على مضايق تيران ، وبعد السماح لها بالمرور عبر قناة السويس (١) ، أصبحت مشكلة إسرائيل الرئيسية بالنسبة للبحر الاحمر تنحصر فى مضيق باب المندب باعتباره البوابة الرئيسية لطريق البحر الاحمر .

— Edited by Robert O. Freedman, Pergamon Press, New York 1979 pp. 147-177.

— Legum. G, The Middle East and the Horn of Africa : in International politics in the Red Sea area- "Middle Contemporary Survey, 1976-1977,, N. Y. London, P. 57.

(١) راجع : محمود توفيق . الجغرافيا السياسية لاسرائيل ـ القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص ص ١٧٥ — ١٨٠ وحول علاقات إثيوبيا بالقوى الخارجية قبل عام ١٩٧٤ راجع :

— Bell, The Horn of Africa : Strategic Magnet in the Seventies, op. cit :

— John, F, Rumblings along the Red Sea : The Eritrean Question in; Foreign Affairs Vol. 48, No. 3, April, 1970, pp. 537-548.

أما اثيوبيا ، فان البحر الأحمر بالنسبة لها هو المنفذ الوحيد الذى يربطها بالعالم الخارجى ، ويتمثل هذا المنفذ البحرى — كما سبق ايضاح ذلك — فى موانى ساحل اريتريا متمثلة فى مصوع وعصب ، ويكمن الخطر الذى يتهدد اثيوبيا فى مطالبة السكان الذين يستقرون على هذا الساحل ؛ باستقلالهم ويعنى انفصال الإقليم الساحلى عن جسم دولة إثيوبيا ، ان تعود هذه الدولة ، فوق هضبة الحبشة ، بعيدا عن العالم الخارجى كدولة مغلقة داخلية . وتلتقى مصالح اسرائيل بمصالح اثيوبيا حين يصبح العرب هم العدو المشترك لكل منها ، فالعرب فى صراع تقليدى مع اسرائيل حول فلسطين ، والعرب أيضا هم الذين يساندون الشعب الاريترى فى قضيته بحكم صلة الدم واللغة والدين وكجزء من الدعوة إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة .

وقد اتخذ التلاقى الاستراتيجى بين اسرائيل واثيوبيا صورا مختلفة من التنسيق والتعاون ، فانفصال اريتريا وتوجهها صوب العرب يعنى أحكام العرب قبضتهم على مضيق باب المندب ، لذلك تقوم اسرائيل بدعم اثيوبيا فى مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية — خاصة بعد توقف شحنات السلاح الامريكية لاثيوبيا منذ أبريل ١٩٧٧ . وفى مقابل ذلك حصلت اسرائيل على امتيازات استراتيجية واضحة ، شملت استخدام موانى اريتريا فى تجارتها مع الدول الداخلية مثل الكنغو وافريقيا الوسطى وجنوب السودان ، وانشاء قواعد عسكرية بحرية فى جزيرتى فاطمة وحالب ، بالاضافة إلى قاعدتين جويتين فى شمال غرب إريتريا . على الحدود السودانية مباشرة بحيث تتمكن الطائرات الاسرائيلية من الانطلاق منها مباشرة إلى اسرائيل . كما تستخدم اسرائيل جزيرة « دوميرا » فى المراقبة والاستطلاع . إذ تقع هذه الجزيرة ، على بعد لا يزيد على ٢٠ ميلا من جزيرة بريم ؛ بالاضافة إلى ذلك ، قامت اسرائيل بالاستيلاء على جزيرة ذقر اليمنية التى

تقع فى مدخل باب المندب وأقامت بها محطة للاتصالات .

ومن الثابت ان موقع اريتريا ذا الثقل الاستراتيجى أدى إلى تعقيدالمواقف الجيوبوليتكية فى جنوب البحر الأحمر ، ذلك ان موقع اريتريا الاستراتيجى الحاكم قد جعل مصالح ومواقف اسرائيل — وهى الحليف الامريكى القوى — تتفق ومواقف كل من الاتحاد السوفيتى وكوبا إزاء أديس أبابا . كما أن موقع اريتريا الهام بالنسبة الولايات المتحدة أجبر واشنطن على التمسك باثيوبيا رغم تحولها اليسارى ورغم أتخاذ موقف معاد صريح منها ، فضلا عن عدم تلبية اولايات المتحدة لطلبات الصومال من الأسلحة الهجومية . أما فيما يتعلق باتفاق موقف كل من اليمن الجنوبية وليبيا من أديس أبابا مع موقف موسكو (١) وتل أبيب فقد سبق إيضاح ذلك تفصيلا ؛ ولكن من الاهمية إيضاح أن الاتحاد السوفيتى لكى يحقق سيطرته على المحيط الهندى ـ لأن ذلك يدعم وجوده بالقرب من نقط الأختناق الاستراتيجية التى تكتنف النطاق المائى (٢) ومنها باب المندب ، وواضح أن البحر الأحمر له أهمية خاصة كخانق استراتيجى (٣) طويل تكتنفه نقط اختناق رئيسية، تتمثل فى قناة السويس وباب المندب. ومن هنا جاء حرص

---

(١) راجع فى تفصيل موقف الاتحاد السوفيتى من إفريقيا عموما :

Colin Legum , "The U.S.S. R and Africa, The African Enviranment," Problems of Communism, Vol XXVII, no. 1 (January - February 1978) pp. 5-9.

(٢) ومن نقاط الاختناق الاستراتيجية أيضا المضايق التركية ـ قناة السويس ـ مضيق ملقا ثم باب المندب .

(٣) راجع : محمود توفيق محمود ، البحر الأحمر فى الاستراتيجية الدولية فى . السياسة الدولية ـ العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩ ص ص ٢٤ ـ ٤١ نقلا :

Legum, G. op. cit. pp 2-9.

الاتحاد السوفيتى على ضرورة توطيد أقدامه بالقرب من هذه الممرات الاستراتيجية، وقد نجح الاتحاد السوفيتى فى استغلال الصراع العربى - الاسرائيلى لتدعيم وجوده فى مصر التى تتحكم فى قناة السويس . وبالرغم من تراجع النفوذ السوفيتى حاليا عن مصر وتدهور العلاقات بينهما بعد جنوح مصر تجاه الغرب ، إلا أن الاتحاد السوفيتى حريص على استمرار العلاقات مع مصر، لضمان أستخدامه لقناة السويس، وموقف الاتحاد السوفيتى من مصر يذكرنا على الفور بموقف الولايات المتحدة من أثيوبيا تجاة اليسار . أما بالنسبة للمدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، فان الاتحاد السوفيتى استطاع أن يشغل الفراغ الذى تركه البريطانيون فى عدن ، وتحويلها إلى قاعدة سوفيتية رئيسية فى المنطقة ، وأمتد نشاط الاتحاد السوفيتى بعد ذلك إلى الساحل الجنوبى لخليج عدن ، حينما عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع الصومال عام ١٩٧٤ مستغلا فى ذلك حاجتها إلى الدعم العسكرى فى صراعها مع أثيوبيا حول إقليم أوجادين ، وقد أستطاع الاتحاد السوفيتى ، من خلال هذه الصداقة أن يقيم قاعدة بحريه فى بربرة مع حصوله على تسهيلات بحرية وجوية فى مقديشيو العاصمة .

وبمجىء نظام يسارى فى أديس أبابا عام ١٩٧٤ أكتمل للسوفيت تحقيق السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر وبناء حائط يسارى يتكون من عدن ومقديشيو وأديس أبابا . وقد حاول السوفيت تدعيم هذا الحائط باعطائه شكل تحالف اشتراكى إقليمى فيما يسمى بالسلام السوفيتى ، غير أن الجانب الصومالى سرعان ما سقط من هذا الحائط ، بعد إكتشاف حقيقة الدور المزدوج الذى قام به السوفيت فى المنطقة وكان السودان هو صاحب الدور الأكبر فى ذلك حينما أكتشف وجود ثغرة متعمدة فى شبكة الرادار التى أقامها السوفيت فى الصومال . وهذه الثغرة أتاحت لطائرات النقل السوفيتية فى التحليق فى الأجواء السودانية

محملة بالسلاح والذخيرة من ليبيا إلى أثيوبيا وفقاً لمعاهدة سرية بين أديس أبابا وموسكو ، أى أن السوفيت هم الذين قاموا بتزويد أثيوبيا بالأسلحة والخبراء فى حربها مع الصومال ؛ ومن الثابت أن سقوط الصومال من التحالف السوفيتى قد أضعف سيطرة السوفيت على هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن الثابت أيضاً أنه لو كان للاتحاد السوفيتى أن يختار بين الصومال وأثيوبيا فانه سيختار حتما أثيوبيا لأنها تفضل الصومال كموقع إستراتيجى حاكم بالنسبة لمضيق باب المندب .

كذلك تجدر الاشارة إلى أن السوفيت يحتفظون حاليا بعدد من القواعد العسكرية التى تقوم على خدمة أهدافه ومصالحه فى المنطقة ولعل أهم هذه القواعد، هى تلك التى يحتفظ بها فى اليمن الجنوبية . والتى تتمثل فى قاعدة (بين الجبلين) الجوية ، وقاعدة (التواهى) البحرية . كما يستخدم السوفيت عدداً من المطارات الحربية الفرعية فى جزيرة سوقطرة ، التى تعتبر المحافظة السادسة من محافظات اليمن الجنوبية ، وتحتفظ كوبا أيضا بقاعدة عسكرية تضم مطارا حربيا ومركزا لتدريب القوات الخاصة بمنطقة يافع السفلى بالرميله كما تردد مؤخراً أن السوفيت قد استأجروا إحدى جزر أرخبيل دهلك أمام ساحل إريتريا وأقاموا بها قاعدة بحرية.

ولكى نقيم الاعتبارات السابقة على الصراع العربى الاسرائيلى يجب أن نضع فى الاعتبار الموازنات بين العلاقات السائدة حاليا فى الشرق الاوسط ، ويمكن ملاحظة أن العلاقات الدولية فى الشرق قد تغيرت بشكل درامى منذ عام ١٩٧٠ ، ولازالت الولايات المتحدة هى الحليف الرئيسى والوحيد لإسرائيل فى المنطقة ولكن واشنطن بدأت فى تبنى سياسة تحسين العلاقات مع مصر والسوادن والسعودية والاردن ودول الخليج وتونس والمغرب ؛ وقد أدى هذا التطور إلى نشأة بعض التوترات بين تل أبيب وواشنطن .

ويمكن أيضا ملاحظة أن الدول العربية لم تعد تعمل بشكل جماعي مثلما حدث خلال

حرب ١٩٧٣ والفترة التى تلتها مباشرة . فقد شنت مصر حمله دبلوماسية لايجاد تسوية للصراع العربى — الاسرائيلى.ومع تفاوت درجات حماس الدول العربية فقد أختلفت ردود الفعل فى السودان والسعودية ودول الخليج وتونس والمغرب أما الاردن فعلى الرغم من تعاطفها مع هذه المجازفة فانها لم ترغب فى أن تربط نفسها بها إلا إذا حصلت على تأكيدات بنجاحها.أما سوريا والعراق وليبياوالجزائر واليمن الجنوبى وبالطبع منظمة التحرير الفسطينية فقدكانت ضد المبادرة المصرية؛ هذا مع تفاوت شدة المعارضة فى كل منها ، أضف إلى ذلك أن الشقاق بين طرفى حزب البعث فى سوريا والعراق جعل من المستحيل تنسيق العمل بينها لتحدى المبادرة . ولبنان أيضا رفضت المبادرة المصرية غير أن فرصتها فى الاختيار محدودة نظرا لاحتلال القوات السورية للاراضى اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها فى منتصف عام ١٩٧٠ ، وأخيراً فقد أيد الاتحاد السوفيتى بشدة موقف الرافضين .

الفصل السابع والأربعون

الاثار المحتملة للقرن الافريقى على الشرق الاوسط

ان ظروف القرن الأفريقى يمكن أن تؤثر بالطبع على الشرق الاوسط بصور عديدة وبشرط إذا لم تتغير مستويات التورط والأنحياز فى المنطقتين فى المستقبل القريب .

اولا : فلقد نجح الأتحاد السوفيتى بالفعل فى تقوية القوات الأثيوبية كما أنه أرغم الصومال على الانسحاب من أوجادين خاصة فى مواجهة إدانة الولايات المتحدة للوجود العسكرى السوفيتى والكوبى الأمر الذى قد يجعل موسكو تتجرأ على أختيار ماتتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ فى الشرق الأوسط . وأن هذا النوع من « جس النبض » قد يشتمل على إستخدام المواجهة المسلحة مما قد يترتب عليه تصعيد عسكرى . ومثل هذا التحدى لايبدو محتملا على الأطلاق ؛ إذ يتطلب تصعيده ان يجد الاتحاد السوفيتى شريكا عربيا مناسبا ؛ ومع ان منظمة التحرير قد يستطيع ان تلعب دورا فى ذلك إلا أنها ليست كافية بمفردها . كما أن دول المواجهة العربية لاتستطيع فى اوقت الحالى ان تقامر بالدخول فى صراع مسلح مع إسرائيل . ولقد ادركت موسكو ان واشطن قد أصبحت لها اهتمامات مصالح أكبر فى الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بمصالحها فى اثيوبيا، وعلى ضوء التوترات الزائدة فى العلاقات الأمريكية — السوفيتية بسبب التدخل العسكرى السوفيتى — الكوبى فى اثيوبيا فان أى مقامرة عسكرية فى الشرق الأوسط قد تطيح بجميع فرص التصديق على معاهدة سولت الثانية إلى جانب المشروعات السوفيتية ذات الأولوية .

ثانيا : من الممكن أن يضع الوجود السوفيتى فى إثيوبا أسفينا بين الاتحاد

السوفيتي وبعض الدول العربية والتي تتخذ موقف « الرفض » وتمثل سوريا والعراق النموذجين الأساسيين لذلك ، ومها إذا كان في الامكان أيضا أن تكون اليمن الجنوبية إلى جانب سوريا والعراق (١) ؛ أن مثل هذا التطور قد يكون له تأثيرين ، فمن ناحية قد يؤدي إلى ابعاد دمشق وبغداد عن موسكو ؛ ومن ناحية أخرى فان ذلك قد يقلل من موقفهم الرافض كما يقلل من اعتراضاتهم على الجهود الأمريكية لتسهيل حل الصراع العربي الاسرائيلي .

ومن الثابت ان أحداث عام ١٩٧٨ قد أوضحت عدم احتمال قيام التأثير سالف الذكر؛ففي هذه الفترة نلاحظ إن سياسة السوفيت في أثيوبيا قد ساهمت في تدهور العلاقات السوفيتية مع العراق . ولم يحل ذلك دون تأكيد معاهدة الصداقة والتعاون بينهما .

ثالثا : من الممكن أن تزيد الصلة بين اسرائيل واثيوبيا من حدة التوتر بين تل أبيب وواشطن ، وهذه التوترات قد تفوق التقدم نحو تسوية الصراع العربي وذلك بأن تقل ثقة اسرائيل في الالتزامات الامريكية .

ويعيد هذا للاذهان ماتركه الماضي القريب من شك خطير حول تطور العلاقات الاسرائيلية الأثيوبية ؛ فالتعاون الاسرائيلي الأثيوبي لم يسفر عن مشاكل ملحوظة بين اسرائيل والولايات المتحدة حتى بعد أن قطعت هذه الأخيرة علاقاتها مع اثيوبيا في ابريل ١٩٧٧ وعلاوة على ذلك فان أنسحاب المستشارين

---

(١) ان هذا التساؤل لايزال يفرض نفسه بشدة وخاصة من خلال التطورات السياسية الخطيرة التي شهدتها اليمن الجنوبية في الفترة الماضية فقبل الاطاحة بحكم سالم ربيع على في أواخر يونيو ١٩٧٨ كان من الممكن ان تكون اليمن الجنوبي في جانب سوريا والعراق ولكن القيادة التي أعقبت ذلك والتي ابدت اثيوبيا قد استبعدت هذا الاحتمال ، وهذه القيادة الجديدة قد تغيرت هي الاخرى مؤخرا ولازال السؤال السابق مطروحا .

الاسرائيليين من اثيوبيا فى فبراير ١٩٧٨ جعل التعاون بين البلدين يهبط بدرجة كبيرة ، وقد أصبحت العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية تمر بمنحنى هابط ، بل ان وصلت إلى أدنى درجاتها وأصبحت لاتشكل خطورة على العلاقات الاسرائيلية الامريكية .

رابعا : أن تعاون اسرائيل مع اثيوبيا قد يقلل ثقةالعرب فىاسرائيل خاصة تلك الدولالتى ترى فى الوجود السوفيتى فى اثيوبيا تهديدا لها ومن أمثلةتلكالدول مصر والسودان والسعودية . ومثل هذا الموقف قد يزيد من تعقيد الجهود لحل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العربية . أن مصر هى الدولة العربية الأولى التى أقامت علاقات مع اسرائيل وقد أيدتها فى ذلك — جزئيا — السودان والسعودية .

ومثل هذا الانطباع لم يظهر فى الأفق منذ مغادرة البعثة الإسرائيلية أرض اثيوبيا .

خامسا : ان تورط اسرائيل مع أثيوبيا من الممكن ان يزيد من مشاعر الكراهية العربية لإسرائيل وخاصة من جانب تلك الدول العربية — مثل سوريا والعراق — والتى تؤيد القضية الأريترية .

ولدرجة ما فقد أعتمد هذا التطور على مدى كفاح الإريتريين وحتى لو نجح المجلس العسكرى الأثيوبى فى قمع الحركة ، فان تأثير ذلك على العلاقات السورية أو العراقية تجاه إسرائيل يبدو بعيدا ، فلم يعد لاسرائيل فى أثيوبيا مايساعد على مناهضة الكفاح الاريترى .

سادسا : ان تأكيد كل من ليبيا واليمن الجنوبى لمساندة أثيوبيا يؤدى إلى الانشقاق بين الدول العربية التى تؤيد المواجهة مع اسرائيل وليس الوصول إلى

حل وسط . وان ازدياد عدم الانسجام بين هذه المجموعة سوف يخلق عقبات جديدة فى سبيل الوصول إلى تسوية ومن ثم يميل إلى أن يقلل من التحدى الذى تمثله هذه الدول ضد اسرائيل. ولاشك ان فرص تأييد طرابلس وعون لنظام مانجستو سوف يقلل هذا التأثير ؛ ومع ذلك فان هذه المسألة ليس لها دلالة على العلاقات بين الدول المعنية . فنجد ليبيا مثلا وهى أشد دول الرفض قد أوضحت أنها تؤيد مسألة الحل الوسط فى اريتريا كما انها أمتنعت عن التورط العسكرى فى المنطقة . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبى قد أبدى حذرا أقل إلا أنها تلعب دورا أقل ضمن دول الرفض . وفى الواقعه قد يتم هذا الدور بزيادة هامشية نتيجة لسيطرة مجموعة عسكرية ماركسية مؤيدة للسوفيت على الحكم فيه .

سابعا : ان الصلة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبى من ناحية واثيوبيا من ناحية أخرى قد تؤدى إلى زيادة العداء بين تلك الدول العربية التى ترى فى الاتحاد السوفيتى تهديدا مباشرا لأمنهم ومنها على سبيل المثال مصر والسودان والسعودية. ثم ان الإستمرار فى مثل هذا الموضوع سوف يقلل حتما من قدرة الدول العربية ووصولها إلى عمل مشترك فى الصراع العربى الاسرائيل لدرجة ان الدول العربية المعتدلة قد ساءت علاقاتها باليمن الجنوبى فى صيف ١٩٧٨ . وقد نشأت الصعوبات عن عاملين : أولها تأييد بعض العناصر فى اليمن الجنوبى لمقتل رئيس الدولة فى أواخر يونيو . أما العامل الثانى فيكمن فى ان الانقلاب الذى حدث فى عدن عقب مصرع رئيس الدولة سالم ربيع على — الذى يرى ضرورة التقارب مع الدول العربيه المعتدلة قد أصبح يتصف بالماركسية وانحياز الشديد للسوفيت.

وعلى ضوء مستوى العداء السائد بين اليمن الجنوبى والدول العربية ؛ فانه من الصعب ان نتخيل أن سياسات عدن تجاه اثيوبيا قد تزيد من إعاقة التعاون العربى

فى الصراع العربى الإسرائيلى ، أضف إلى ذلك أن تورط ليبيا مع اثيوبيا فانه من الممكن ان تزداد حالتى الغضب والاستياء بين الدول العربية المعتدلة أكثر مما يشكله اليمن الجنوبى وذلك من واقع مايتمتع به نظام العقيد القذافى من إمكانيات هائلة ، هذا إلى جانب عمليات التخريب الدولى التى يثيرها من وقت لآخر وهو الأمر الذى لايتوفر لليمن الجنوبى .

السؤال هو : ماهى الفرص التى يحتمل أن تزيد من قيام احتمالات جديدة ؟ بصفة عامة يمكن القول ان الاحداث فى القرن الافريقى لن تؤثر على الموقف فى الشرق الأوسط طالما ظلت الظروف فى كلتا المنطقتين على ماهى عليه منذ صيف ١٩٧٨ . وأذن يمكن أن نستنتج ان تغير الظروف فى أى من المنطقتين يمكن أن يؤثر على الأخرى . ولايمكننا ان نتصور مثل هذه التغييرات فى الوقت الحاضر ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبا الافتراضات الآتية مهما كانت بعيدة عن الواقع فى الظروف الراهنة وهى :

أولا : من الجائز ان تعترف مصر عن مبادرة السلام واتفاقيات كامب ديفيد وبالتالى يصل العرب إلى حالة من الاتفاق فيما بينهم حول كيفية التعامل مع اسرائيل.وفى هذه الحالة تؤدى العلاقات القائمة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبى من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى إلى أعاقة الوصول إلى موقف عربى موحد تجاه الصراع العربى — الاسرائيلى .

ثانيا : الفرض الثانى هو أن يقوى الإتحاد السوفيتى مركزه فى أثيوبيا بصورة أكبر بكثير مما هو عليه الآن ؛ وفى هذه الحالة سوف يتمكن السوفيت من الوصول إلى الموانىء الأريترية ن ماساوا وعصب وكذا المطارات الواقعة على ساحل البحر الأحمر ؛ وبالتالى يمكن ان يجعل نفسه قوة عظمى لها ح ابها

فى البحر الأحمر بل أنه يستطيع — إذا ما تحقق هذا الأفتراض — أن يفرض ويتحكم فى حركة المرور من وإلى البحر الأحمر عن طريق باب المندب ؛ وفى هذه الظروف سوف تجد اسرائيل نفسها وكذلك الدول العربية المعتدلة لهم جميعاً مصالح مشتركة مما قد يدفعها إلى التوصل إلى تقارب محدود على الأقل .

وبمعنى آخر فان أحتمال حدوث ذلك يعتمد على مدى صمود أريتريا أمام موجات الهجوم الحادة التى تجرى بين وقت من جانب أثيوبيا ؛ فلو إستطاعت أريتريا إيقاف هذا الهجوم فان فرصتها فى ان تحصل على الإستقلال تكون فرصة كبيرة ، ولوحدث أن تمكن المجلس العسكرى الأثيوبى من قمع الثوار أو على الأقل أن يخفف من درجة أنفصالهم فسوف يطلب السوفيت تسهيلات كبيرة فى إريتريا كثمن جزئى عن مساعدتها العسكرية الهائلة لإثيوبيا وحكومة مانجستو . ويجب أن لانغفل ان قرار أديس أبابا حيال هذه المسألة سوف يعتمد على مدى تورط السوفيت إلى جانبهم فى الحرب الاريترية ، فاذا وقف السوفيت موقف المتفرج أثناء الصراع أو إذا طالبوا بحل وسط فمن الجائز ألا يلق المجلس العسكرى الاثيوبى بالا لمطالبهم فى إريتريا .

ثالثـا : الأفتراض الثالث هو أن يجد مانجستو نفسه غير سعيد إذا طلب إليه السوفيت والكوبيون الإستعانة بمستشارين أسرائليين لتحقيق أهدافه فى إريتريا بدلا منهم ؛ وإذا وافقت أسرائيل على ذلك فان وجود مثل هؤلاء المستشارين العسكريين الاسرائليين سوف يخلق مشاكل مع الدول العربية ، بل قد يدفع تلك الدول والاتحاد السوفيتى إلى الانخراط فى جبهة واحدة .

وعلى ضوء رفض موسكو وهافانا مساعدة القوات الأثيوبية فى إريتريا بشكل مباشر ، فان دعوة إثيوبيا للاسرائليين تكون محتملة ؛ ولكن أستجابة

اسرائيل لذلك سوف يؤدى إلى مشكلات كثيرة . ويعتمد هذا الأفتراض على تقييم اسرائيل لمدى الاستياء والغضب ورد الفعل لدى الولايات المتحدة، وحتى إذا قررت أسرئيل إعادة تورطها فى الصراع الاريترى فليس من المحتمل أن يؤدى ذلك إلى استياء شديد فى العالم العربى بحيث يؤدى إلى قيام جبهة عربية — سوفيتية نظراً لأن هناك عدد من الدول العربية فى حالة شجار مع السوفيت حول مسائل تهم العرب أكثر من مصير إرتيريا .

رابعا : الافتراض الرابع هو أن تقدم مصر والسعودية والسودان معونة شاملة بحيث تدفع الاريتريين للاستقلال . ومثل هذا الاجراء سوف يضعهم وجها لوجه مع السوفيت وربما مع أسرائيل والتى لاترغب فى أن يصير البحر الأحمر بحيرة عربية .

ان سلوك الدول الثلاث منذ الهجوم الاثيوبى يوحى بأنها سوف تعتمد على الجهود الدبلوماسية والمنابر الدولية أكثر من التجائها إلى المخططات العسكرية الصريحة ، ولكن المرء لا يستطيع الإلتجاء إلى الاختيار الأخير إذا أصيب الأريتريون بانتكاسات شديدة على أرض المعركة ؛ وعما إذا كانت إسرائيل والاتحاد السوفيتى سيختاران التدخل فى حالة ما إذا تعاظم الدور العربى فى الصراع ؛ وبالطبع فأن ذلك يعتمد على مدى التهديد الذى سوف يشكله هذا التطور على الوجود المستمر لنظام صديق فى اديس أبابا .

خامسا : الأفتراض الخامس هو ان توقف كل من ليبيا واليمن الجنوبى مساعدتهما إلى المجلس العسكرى الأثيوبى - وإذا ماساعدت الدولتان إرتريا أو الصومال ، فسوف يجد السوفيت أنفسهم فى حالة تناقض مع العالم كله حول القرن الافريقى ؛ ومثل هذه الظروف قد تمحو النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط

ومن الجائز كذلك أن تخرج ليبيا من صف المؤيدين لأثيوبيا إذا أصر المجلس العسكرى الأثيوبى واستمر فى حل المشكلة عسكريا كما أن ظروف الحكم الجديد فى اليمن الجنوبى قد ينهج نفس النهج .

والخلاصة أن احتمالات ظهور أو قيام أحداث تكون فى اتجاه معاكس لهذه الافتراضات هى احتمالات ضئيلة .

مراجع القسم الرابع

— السيد رجب حراز (دكتور) : الأمم المتحدة وقضية اريتريا (١٩٤٥ — ١٩٥٢) ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .

— عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم فى إفريقيا ؛ معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

— راشد البراوى (دكتور) : الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث ، القاهرة ؛ بدون تاريخ إصدار .

— راشد البراوى (دكتور) : الصومال الجديد ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ .

— جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية ، القاهرة ، المكتبة الإفريقية ١٩٦٠ .

— جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث ، الاسكندرية ، دار المعارف ١٩٦٦ .

— Mahammed Khalil, The Arab States and the Arab League, Vol. 1, constitutional development (Beirut, Khayats 1962).

— United Nation,
Rapport du Government Italieu à l'assemblcé Generale des Nations Unies Sur L'Administration du Tutelle de la Somalie 18 Vols). 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, Rome.

— Lewis, I M., Peoples of the Horn of Africa, Somali, Afar and Saho, London 1955.

— Blair, Thompson, Ethiopia : The Country that cut off its Head (London : Robson Books, 1975).

— Colin Legum & Bill Lea, Conflict in the Horn of Africa (New York : Africana Publishing Co., 1978).

— Daily, Report : Soviet Union, Hereafter FBIS — SOV; (june 16, 1976). HI 5, (Emphasis added).

— David ottaway's report, The Washington Post (April 16, 1977).

Donald N. Levine, Greater Ethiopia (Chicago : Universtity of Chicago Press, 1975).

— E. Sytvia Pankharst & Richard K. P. Pankhurst, Ethiopia and Eritrea, The Last Phase of Reunion Struggle 1941 — 1952 (Wood ford green Es ex, England : Lalibela House, 1953.

— Edward T. Wilson, Russia and Black Africa before World War 11 (New York, Holmes and Meier, 1974

— Fred Halliday " The Eighting in Eritrea", New Left Review (May — june 1971).

— Irving Kaplan, Area Handbook for Ethiopia (Washington, D.C. : American University Foreign Area Studies, 1971).

— John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964).

— John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U. S. Policy (Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc, September 1977.

— World Politics and the Arab — Israeli Conflict, Edited by Robert O. Freedman Pergamon Press, New York 1979.

الدوريات والصحف :

— مجلة السياسة الدولية — القاهرة — (أعداد) .

— The Washington Post (أعداد)

— Financial Times (أعداد)

— The New York Times (أعداد)

— News Week (أعداد)

محتويات الكتاب

الباب السابع

الباب الثامن

القسم الثالث

الباب العاشر

الباب الحادى عشر

القسم الرابع

الباب الثانى عشر

الباب الثالث عشر

الباب الخامس عشر



رقم الإيداع : ٣٨١٧ / ١٩٨٠

الترقيم الدولى : ٤ - ٥٢ - ٧٣٣٤ - ١٩٧٧

المطبعة العصرية

٥ شارع كافور ـ الحضرة القبلية ـ اسكندرية

١/١١٤٢١٢

دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة
الناشر : دار المعارف بالاسكندرية ٤٤ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير